



פ.א.ר

٢١٧٣

خ ١٠

(الاقناع في حل ألفاظ أبي شجاع) ، تأليف الخطيب
الشربيني ، محمد بن أحمد - ٩٧٧ هـ . كتب في القرن
الثاني عشر الهجري تقدير ١٠

٢٢٥ ق ٣٣ س ٢٢ × ٣٢ سم

نسخة وسط ، بأولها واثنائها وآخرها نقص ،
خطها نسخ حسن ، طبع سنة ١٩٧٠ م .

الاعلام ٢٣:٤٦ النشرة المصرية للمطبوعات ١٩٧٠ م .

١- المذهب الشافعي ، وفقه المذاهب الاسلامية

أ- المؤلف بد تاريخ النسخ ج - شرح الخطيب

الشربيني على أبي شجاع د - شرح غاية الاختصار

لأبي شجاع .

١٢٨٠ ق
٢

٤ / ٨ / ٢٩ هـ

مكتبة جامعة الملك سعود - قسم المخطوطات
 الرقم: ٦٨٠٩ ف ٨٠١٣ / ٢
 العنوان: (الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع)
 المؤلف: الخطيب الشاذلي محمد بن محمد
 تاريخ النسخ: الثاني عشر الهجري
 اسم الناشر: ---
 عدد الأوراق: ٢٢٥
 ملاحظات: ناقص الأول والثاني والثالث

الله اهل اوليسم الله ارجل والاسم مشتق من السمو وهو العلو فهو من الاسماء المحذوفة
الاعجاز كيد وهم لكثرة استعمال بنيت او ايلها على السكون وادخل عليها هم الوصل فتعذر
الابتداء بالساكن وقيل من الوسم وهو العلامة وفيه عن لغات نظمها بعضهم في بيت فقال
سم وسماء اسم بتثنية اولهن سعا عشر تمت الخلاء **والله** علم على الذات الواجب
الوجود المستحق لجميع المحامد يتم به سواه تبعه قبل ان يسمي وانزله على ادم في جملة
الاسماء قال تعالى فعلت لقم له سميا اي فعلت لقم احد اسميه الله واصله الله كامام ثم
ادخلوا عليه الالف واللام ثم حذفوا الحرف طلبا للجمعة ونقلت حركتها الى اللام فصار
الله بلامين متحركتين ثم سكنت الاولى وادعيت في الثانية للتسهيل والله في الاصل
يتبع على كل معبود بحق او باطل ثم غلب على العبود بحق كما ان النجم اسم لكل كوكب ثم غلب
على النور وهو عني عند الاكثر وعند المحققين انه اسم الله الاعظم وقد ذكر في القرآن
العزير في العزير وتلخيصا في موضعين موضع اختيار النور في تعباجماعة انه المحي القوم
قال ولذلك لم يذكر في القرآن الا في ثلاثة مواضع في البقرة والاعراك وطه **والرحمن**
الرحيم صفتان مشبهتان بنيتا للمبالغة من مصدر رحم والرحمن ابلغ من الرحيم
لان زيادة الباء تدل على زيادة المعنى كما في قطع بالتخفيف وقطع بالتشديد
وقدم الله عليهما لانه اسم ذات وهما اسم صفة وقدم الرحمن على الرحيم لانه اسم
خاص اذ يقال لغير الله بخلاف الرحيم والخاص مقدم على العام **قَاب** قال النبي
في تفسيره قيل الكتب المنزلة من السماء الى الدنيا مائة واربعة صحف شئت ستون
وصحف ابراهيم ثلاثون وصحف موسى قبل التوراة تحتة والتوراة والاخبيل والثر
والزفان ومعاني كل الكتب مجموعة في الفاخرة ومعاني الفاخرة مجموعة في البسلة
ومعاني البسلة مجموعة في باها ومعناها هي كان ما كان وفي يكون ما يكون
وزاد بعضهم ومعاني الباء في نظيرها **الحمد لله** بداء بالبسلة ثم بالحمدلة اقتدا
بالكتاب العزيز وعملنا في كل امر ذي بال اي حال مهم به لم يبد فيه بيسم الله الرحمن
الرحيم فهو اقطع اي ناقص غير تام فيكون قيل البركة وفي رواية رواها ابو داود
بالحمد لله وجمع المرحمة بين الابتدائيين عملا بالروايتين واسما الى لانه
في الغرض فافترض بينهما اذ الابتداء حقيقي واصنافه فالحقيقة حصل بالبسلة والاضاف حصل
بالحمدلة او ان الابتداء ليس حقيقيا بل امر غيري يمتد من المخذ في التالف الى
الشرع في المقصد ود فالكتب الصنفية سبب اولها الخطبة بتمامها والحمد للفظي
بالغة الشا باللسان على التحميل الاختياري على جهة التمجيل اي التعظيم سواء نقل
بافضال بل وفيه انتم انما صام بالفواصل وفيه انتم المنقذية فدخل في التنا الحمد
وعني وخرج باللسان التنا في حق الحمد النفسي وطلب التحميل الشا باللسان على غير
الحمد لان قلنا يري العزير عبد السلام ان التنا حقيقة في الخير والشر وان
قلنا يري الجمهور وهو الظاهر انه حقيقة في الخير فقط فقايدة ذلك تحقيق
الماهية او دفع تولهم ارادة الجمع بين الحقيقة والمجاز عند من يجوز وبالحضيا

الاسماء المحذوفة
الاعجاز كيد
الابتداء بالساكن
سم وسماء اسم
الوجود المستحق
الاسماء قال
ادخلوا عليه
الله بلامين
يتبع على كل
على النور وهو
العزير في العزير
قال ولذلك لم
الرحيم صفتان
لان زيادة الباء
وقدم الله عليهما
خاص اذ يقال
في تفسيره قيل
وصحف ابراهيم
والزفان ومعاني
ومعاني البسلة
وزاد بعضهم
بالكتاب العزيز
الرحيم فهو اقطع
بالحمد لله وجمع
في الغرض فافترض
الشرع في المقصد
بالغة الشا باللسان
بافضال بل وفيه
وعني وخرج باللسان
الحمد لان قلنا يري
قلنا يري الجمهور
الماهية او دفع تولهم
المجاز عند من يجوز

[illegible][illegible]

هذا الكتاب من كتب الفقه...
الكتاب من كتب الفقه...
الكتاب من كتب الفقه...

الحاج الى نفسه من الاحكام الفقهية...
من احكام الفقه...
من احكام الفقه...
من احكام الفقه...

الحكم الطاهر...
الحكم الطاهر...
الحكم الطاهر...

هذا الكتاب من كتب الفقه...
الكتاب من كتب الفقه...
الكتاب من كتب الفقه...

الحاج الى نفسه من الاحكام الفقهية...
من احكام الفقه...
من احكام الفقه...
من احكام الفقه...

الحكم الطاهر...
الحكم الطاهر...
الحكم الطاهر...

١٨٨٨
 ١٨٨٩
 ١٨٩٠
 ١٨٩١
 ١٨٩٢
 ١٨٩٣
 ١٨٩٤
 ١٨٩٥
 ١٨٩٦
 ١٨٩٧
 ١٨٩٨
 ١٨٩٩
 ١٩٠٠
 ١٩٠١
 ١٩٠٢
 ١٩٠٣
 ١٩٠٤
 ١٩٠٥
 ١٩٠٦
 ١٩٠٧
 ١٩٠٨
 ١٩٠٩
 ١٩١٠
 ١٩١١
 ١٩١٢
 ١٩١٣
 ١٩١٤
 ١٩١٥
 ١٩١٦
 ١٩١٧
 ١٩١٨
 ١٩١٩
 ١٩٢٠
 ١٩٢١
 ١٩٢٢
 ١٩٢٣
 ١٩٢٤
 ١٩٢٥
 ١٩٢٦
 ١٩٢٧
 ١٩٢٨
 ١٩٢٩
 ١٩٣٠
 ١٩٣١
 ١٩٣٢
 ١٩٣٣
 ١٩٣٤
 ١٩٣٥
 ١٩٣٦
 ١٩٣٧
 ١٩٣٨
 ١٩٣٩
 ١٩٤٠
 ١٩٤١
 ١٩٤٢
 ١٩٤٣
 ١٩٤٤
 ١٩٤٥
 ١٩٤٦
 ١٩٤٧
 ١٩٤٨
 ١٩٤٩
 ١٩٥٠
 ١٩٥١
 ١٩٥٢
 ١٩٥٣
 ١٩٥٤
 ١٩٥٥
 ١٩٥٦
 ١٩٥٧
 ١٩٥٨
 ١٩٥٩
 ١٩٦٠
 ١٩٦١
 ١٩٦٢
 ١٩٦٣
 ١٩٦٤
 ١٩٦٥
 ١٩٦٦
 ١٩٦٧
 ١٩٦٨
 ١٩٦٩
 ١٩٧٠
 ١٩٧١
 ١٩٧٢
 ١٩٧٣
 ١٩٧٤
 ١٩٧٥
 ١٩٧٦
 ١٩٧٧
 ١٩٧٨
 ١٩٧٩
 ١٩٨٠
 ١٩٨١
 ١٩٨٢
 ١٩٨٣
 ١٩٨٤
 ١٩٨٥
 ١٩٨٦
 ١٩٨٧
 ١٩٨٨
 ١٩٨٩
 ١٩٩٠
 ١٩٩١
 ١٩٩٢
 ١٩٩٣
 ١٩٩٤
 ١٩٩٥
 ١٩٩٦
 ١٩٩٧
 ١٩٩٨
 ١٩٩٩
 ٢٠٠٠
 ٢٠٠١
 ٢٠٠٢
 ٢٠٠٣
 ٢٠٠٤
 ٢٠٠٥
 ٢٠٠٦
 ٢٠٠٧
 ٢٠٠٨
 ٢٠٠٩
 ٢٠١٠
 ٢٠١١
 ٢٠١٢
 ٢٠١٣
 ٢٠١٤
 ٢٠١٥
 ٢٠١٦
 ٢٠١٧
 ٢٠١٨
 ٢٠١٩
 ٢٠٢٠
 ٢٠٢١
 ٢٠٢٢
 ٢٠٢٣
 ٢٠٢٤
 ٢٠٢٥
 ٢٠٢٦
 ٢٠٢٧
 ٢٠٢٨
 ٢٠٢٩
 ٢٠٣٠
 ٢٠٣١
 ٢٠٣٢
 ٢٠٣٣
 ٢٠٣٤
 ٢٠٣٥
 ٢٠٣٦
 ٢٠٣٧
 ٢٠٣٨
 ٢٠٣٩
 ٢٠٤٠
 ٢٠٤١
 ٢٠٤٢
 ٢٠٤٣
 ٢٠٤٤
 ٢٠٤٥
 ٢٠٤٦
 ٢٠٤٧
 ٢٠٤٨
 ٢٠٤٩
 ٢٠٥٠
 ٢٠٥١
 ٢٠٥٢
 ٢٠٥٣
 ٢٠٥٤
 ٢٠٥٥
 ٢٠٥٦
 ٢٠٥٧
 ٢٠٥٨
 ٢٠٥٩
 ٢٠٦٠
 ٢٠٦١
 ٢٠٦٢
 ٢٠٦٣
 ٢٠٦٤
 ٢٠٦٥
 ٢٠٦٦
 ٢٠٦٧
 ٢٠٦٨
 ٢٠٦٩
 ٢٠٧٠
 ٢٠٧١
 ٢٠٧٢
 ٢٠٧٣
 ٢٠٧٤
 ٢٠٧٥
 ٢٠٧٦
 ٢٠٧٧
 ٢٠٧٨
 ٢٠٧٩
 ٢٠٨٠
 ٢٠٨١
 ٢٠٨٢
 ٢٠٨٣
 ٢٠٨٤
 ٢٠٨٥
 ٢٠٨٦
 ٢٠٨٧
 ٢٠٨٨
 ٢٠٨٩
 ٢٠٩٠
 ٢٠٩١
 ٢٠٩٢
 ٢٠٩٣
 ٢٠٩٤
 ٢٠٩٥
 ٢٠٩٦
 ٢٠٩٧
 ٢٠٩٨
 ٢٠٩٩
 ٢١٠٠
 ٢١٠١
 ٢١٠٢
 ٢١٠٣
 ٢١٠٤
 ٢١٠٥
 ٢١٠٦
 ٢١٠٧
 ٢١٠٨
 ٢١٠٩
 ٢١١٠
 ٢١١١
 ٢١١٢
 ٢١١٣
 ٢١١٤
 ٢١١٥
 ٢١١٦
 ٢١١٧
 ٢١١٨
 ٢١١٩
 ٢١٢٠
 ٢١٢١
 ٢١٢٢
 ٢١٢٣
 ٢١٢٤
 ٢١٢٥
 ٢١٢٦
 ٢١٢٧
 ٢١٢٨
 ٢١٢٩
 ٢١٣٠
 ٢١٣١
 ٢١٣٢
 ٢١٣٣
 ٢١٣٤
 ٢١٣٥
 ٢١٣٦
 ٢١٣٧
 ٢١٣٨
 ٢١٣٩
 ٢١٤٠
 ٢١٤١
 ٢١٤٢
 ٢١٤٣
 ٢١٤٤
 ٢١٤٥
 ٢١٤٦
 ٢١٤٧
 ٢١٤٨
 ٢١٤٩
 ٢١٥٠
 ٢١٥١
 ٢١٥٢
 ٢١٥٣
 ٢١٥٤
 ٢١٥٥
 ٢١٥٦
 ٢١٥٧
 ٢١٥٨
 ٢١٥٩
 ٢١٦٠
 ٢١٦١
 ٢١٦٢
 ٢١٦٣
 ٢١٦٤
 ٢١٦٥
 ٢١٦٦
 ٢١٦٧
 ٢١٦٨
 ٢١٦٩
 ٢١٧٠
 ٢١٧١
 ٢١٧٢
 ٢١٧٣
 ٢١٧٤
 ٢١٧٥
 ٢١٧٦
 ٢١٧٧
 ٢١٧٨
 ٢١٧٩
 ٢١٨٠
 ٢١٨١
 ٢١٨٢
 ٢١٨٣
 ٢١٨٤
 ٢١٨٥
 ٢١٨٦
 ٢١٨٧
 ٢١٨٨
 ٢١٨٩
 ٢١٩٠
 ٢١٩١
 ٢١٩٢
 ٢١٩٣
 ٢١٩٤
 ٢١٩٥
 ٢١٩٦
 ٢١٩٧
 ٢١٩٨
 ٢١٩٩
 ٢٢٠٠
 ٢٢٠١
 ٢٢٠٢

قوله لست فاعلى الارض اعتمد هذا الشهاب
المرسل في حداثته الرقعة والخلاف في الرقعة
فغير الرقعة التي تحت اعضاءه صا الى عليه
اما هي فالها افضل حتى من العرش والكرسي
وفي مقدمتهم ان فضل النعمة التي تحت اعضاءه
صا الى عليه وكرسيه قبل ذنوبه ونها وقبل
موزة قبل هبة نزع قد يقال الفضل باا القدر
والكرسي الخاثة بعد ذنوبه فيها لشرها
لا قبلها قبل لانها ليست فيها الا مجرد
جزء من النعمة فغيرها لست فاعلى الارض
لها على بقا اذن ان يقال اعدادها لدرجتها
ضخا الى عليه وهل هذه النعمة المتكورة
افضل من مثله في الجنة ان من مثله فيها
افضل حتى لا يستحق الا النعم وقد يقال
افضل من مثله فيها وانما صار في الجنة
مثله افضل وقد يقال انه قد يكون
من مثله من مثله في الجنة او بعد اليها
فلها حكم اقدمه اني

من الوجوب فلورفع
اجماع على اشتراطه في
نقص المحرمين حين بال
ولو انتمنية ما او امر
يقاس به غير ذلك
وقد والطلاقة التي لا
تربط الى العقود فكان
حل وقولها بمعنى
او العسل لا يصح ولحم
باب بتقديم اسين على
اسما ما يظهر به وبدا
وباسما في الآية لحم
ورضه ولا مانع ان يترك
وهو الحل مبنيته صححه
حيث اطلق البحر
ايضا اعترض بعضهم على
انزها له حرر وانما يقع
يسخ ما البحر من ريقها عزله

باب في الفهم السقيم
والاغوا والخوف والجماع
في ما قيل عدي
الطلاقة التي هي لزوم
اجماع على صحة الطهارة
لان ثبوت البواسير
خاصة به حرام او كروية
اشترى من غير تزويج تبعا
والله الدم الذي ادمته
ما ثبت الى كروية (انه
غير قتل وتقطعت اعضا
ما احدهم **و** فاسرها
وانية كالسابعة من الزوال

البرص في الرأس والوجه
والجوارح والرجلين
والنساء في العانة
والرجال في الفرج
والنساء في الثديين
والرجال في الخصيتين
والنساء في الرحم
والرجال في البهيمية
والنساء في المهينة
والرجال في السرة
والنساء في البطن
والرجال في الخصر
والنساء في الحوض
والرجال في الكاحل
والنساء في القدم
والرجال في الأصابع
والنساء في الأظفار

٥

البنية كالسابع من بين اصابعه صبي
 اليه مطلقا واسادها **الشيخ**
 من السما ثم يوض لها الخوذ في البر
 كفاية فلا بد ان على المص وكذا الرد
 يدور وهذا هو المعنى كما صححه
 فيه عامة المصححات وقال ابو عونه
 ظهر ارضته وهو الموضع لانه لا يخرج
فهم احد هما **طاهر** في نفسه **فهم**
 اسم ما بلا قيد باضافه كما اورد
 عليه وسلم نعم اذا رأت المايحفي المني
 به لم رما لان القيد الذي ليس
 اوجه للاختراع عنه وانما يحتاج الي
 القيد بقيد لازم انتهى **فليست** كما
 اورد عليه المعنى كثير اما لا يورث
 مع انه لم يعر عما ذكر واجب جمع
 وروى فهو مستثنى من غير الطلق
 وكن من ايقاع اسم الماعلى وعليه
 فاسسه ولم ينفى ولا لما استعمل
 في الا انه **مكروه** استعماله شرعا
 لما روي الشافعي عن عمر رضي الله
 عه روث البرص لكن بشرط الاول
 حالته الى حاله اخرى كما نقله في
 خطبته غير القدين وهو كلام طر
 حال اثارته في البدن كذا الشمس
 لفت البدن بسجوها خيف ان هو
 يوجذ من هذا انه استعماله في البدن
 بدك كفضل ثوب لعقد العمل المذكور
 بنحس ولو بر وثقوا الكلب فلا
 ومة لغوة تأثيرها ومخلا وماذا
 من غير المنطبع كالخرف والحياض
 في البدن بعد ان برد واما الموطوع
 روي ويتر في البرص لزيادة الضرر
 الحيوان ان كان البرص يدركه
 امثالا ولكن سبها امر ارشاد من الي
 بله الامه قاله يعقوب من كان له ان الذي
 لافق في القصور على القرو قد يكره طبيا ويكره
 كما في حله في العشاء وان اراد استعماله
 صلت في بدنه من القباة فلم اصاد في الوقت

في بعض الصفات
في بعض الصفات
في بعض الصفات

في بعض الصفات
في بعض الصفات
في بعض الصفات

في بعض الصفات
في بعض الصفات
في بعض الصفات

في بعض الصفات
في بعض الصفات
في بعض الصفات

في بعض الصفات
في بعض الصفات
في بعض الصفات

فان قيل واعلم بحجم الشمس كالم لانه من مظهره خلاف السم ويجب استعماله عند
فقد عي اي عند ضيق الوقت ويكره ايضا ان يتركها من يد السخونة او البرودة في
الطهارة لمنفعة الاسباع وكذا مياه غورد وكل ما يمتصوب عليه كاد يارقوم لوط وما
البر الذي وضع فيها السخونة لئلا يسلط عليه وسلم فان الله سبحانه ماها حتى صار كسفا
الحناء وما ديار جابل وثالثها ما طاهر في نفسه **عطر مطهر** لغرض وهو الماء القليل المستعمل
في فرض الطهارة عن حدث كالفسلة الاولى اما كونه طاهرا فلا ان السلف الصالح كان
يختار زود عايطاير عليه من غيره المختصين انه صل الله عليه وسلم عاد جابرا
في مرضه فوضوا صب عليه من وضوءه واما كونه عطر مطهر لغرض فلا ان السلف
الصالح رضي الله عنهم كانوا مع فله فيما هم لم يجمعوا المستعمل للاستعمال كجابل
استعملوا الي التيمم ولم يجمعوه للشرب لانه مستعمل في كل شيء **الادبالوضوء**
ما لا بد منه من الشخص بتركه كمن في وضوءه لا بد منه ام لا يفي في وضوءه صلاحها
من وضوءه ولا ان لا اعتقاد الشافعي ان ما الحنفية فيما ذكرتم يرتفع حدثا بخلاف اعتقاد
الحنفية سر فرجه حيث لا يصح اعتباره باعقاده لان الرابطة معتبرة في الاقتدار وك
الطهارة ان تليبه اختلف في علمه منع استعمال الماء المستعمل في غسله وهو المصحح انه
غير مطلق كما صححه النووي في تحقيقه وعده وقبل مطلق ولكن منع من استعماله
تعبدا كما جزم به الرافع وقال النووي في ثم انفسه انه الصحيح عند اكثر من جزم
بالمستعمل في فرض المستعمل في غسل الطهارة كالغسل السنون والوضوء المجدد
فانه طهور على الجهد بد تليبه من المستعمل ما غسل به مسح ومواس او خف
وما غسل كافة لخل جلجلها السام واوز د على صابط المستعمل ما غسل به الرجلان
بعد مسح الخف وما غسل به الوجه قبل بظلال النيم وما غسل به الخنث المفق
عنه فانه لا يرتفع مع انها مستعمل في فرض واجيب عن الاول بجمع عدم
رفعه لان غسل الرجلين لم يورث شيئا وعن الثاني بانه استعمال في فرض وهو رفع
الحديث المستفاد به الترتيب في وضوءه وعن الثالث بانه استعمال في فرض صالحة
فان الامام ادم مرردا على العضو لا يثبت له حكم الاستعمال ما بقيت الحاجة الي
الاستعمال بلا اتفاق للضرورة فلو يوجب جنب رفع الجنابة ولو قبل تمام الانقياس
في ما قبل اجزائه الغسل به ذلك الحديث وكذا في غرض ولو من غير جنبه كما هو مقتضى
كلام الامامة وضع به القاضي وغيره ولو يوجب جنبا معا بعد تمام الانقياس في ما قبل
طهرا او مرتبا ولو قبل تمام الانقياس فالاول فقط او خذوا معا في انسابه لم يرتفع
حدثهما عن باقية ولو شك في المعية فالظاهر كما جزمه بعض ائمة بطهران
انما لا ينسب الظهورية بالشك وسلبها في حق احوالها فقط ترتفع بلا مرجع والمنا
التردد على عضو التوجه او على يد الخنث انما يغير طهورا فان جازي المان
عضوا المتوجه الي العضو الاخر وان لم يكن من اعضا الوضوء كان جازي منكبه او
تغاطر من عضو ولو من عضو بد لا يجب صار مستعملا نعم ما يطلب فيه

التقاذف

في بعض الصفات
في بعض الصفات
في بعض الصفات

في بعض الصفات
في بعض الصفات
في بعض الصفات

في بعض الصفات
في بعض الصفات
في بعض الصفات

التقاذف من الكد الي الساعدا لا يصير مستعملا للعدوان خرقه الوهي كما جزم
به الرافع ولو خذ بكضيب نوي رفع الجنابة او حدث بعد غسل وجهه الغسل
الاولي على ما قاله الزركشي وغيره او الغسلات الثلاثة كما قاله بن عبد السلام
وهو اوجه المبرد المقتضار على اقل من الثلاث من ما قبل ولم يوافق بان
قصد استعماله لا اطلق صار مستعملا فلو غسل بانه كونه باي يده لغير اجزائه
اما اذا نوي الغتراف بان قصد غسل المان الاثنا والغسل به خارجا لم يصير
مستعملا مثل الماء المستعمل **الماء النقي** طهرا او لونه او لونه اي يثنى **الطهر**
الامكان **الطاهر** يمكن فصلها السخني عنها كسك و زعان و فناء و يثني
ولم يجبي في جمع اطلاق اسم الماء عليه سواء كان الما قليلا ام كثيرا لانه لا يستر ما
ولم يدر لو خلع لا يشرب ما او وكذا في شربه فشرط ذلك واشترائه وتبيله لم
يجب ولم يقع اشترائه وسواك ان التغيير حسيا او قد يربا حتى لو وقع في الماء
ما بع يواضعه في الصفات كما الورد المتقطع الرابطة فلم يتغير ولو قد رثاه بخالفا
وسطا تكون العصير وطعم الرمان ويخ اللذان لغرض من ان نوض عليه جميع
هذه الصفات في المناسب للواقع فيه فقط ولا يتعدى با شدة كلوك الحرو طعم
الحل ويخ السك بخلاف الخبث لفظه اما الملح المائي فلا يغيره تغييره وان كثر
لمنه منع من الماء المستعمل ما بع فيفرض بخالفا وسطا لما في صفاته لان
تكثر الما فلو لم يي ما قليل فيبلغ قلبي صار ملو اوان اثر في الما فغرضه بخالفا
ولا يغير تغييرا يسي بطاير يجمع الاسم لغرض رسول الما عنه وبقا اطلاق اسم الما
عليه وكذا الوثبة ان تغيره كثيرا او يسيرا نعم ان تغير كثيرا ثم شك في ان التغيير
الزبير او كثيرا لم يغير عملا بالاصل في الحالين قاله المذربي ولا يغير تغييره
وان تخش التغيير وطيب وطيب وما في مؤه وعمره ككبريت وزرنيخ وقوة لتغير
صوك الما عن ذلك ولا يغير افاق تحت تناثر وتفتت واضلقت وان كانت معينة
او معينة عن الما لتغير رسول الما عنها لان طرحت وتفتت او اخرج منه الطحل
او الزرنيخ وقد ذاعا وان في فيه فغيره فانه يغير او غير ذاعا الساقطة في الكمال
انخرعها غايبا واكثر رقيقه المخالط من الحماور الطاهر كموود وكما قد رهن
ولو مطيبين وكما نور صلب ولا يغير التغيير به لا مكان فضله وبقا اسم الاطلاق وكذا
لا يغير التغيير برب ولو مستعملا طرح لان تغيره بحد كونه وقه فلا يجمع اطلاق اسم
الماعلم نعم ان تغير حتى صار لا يسمى الا طيرا رطبا ضر وما تقرر في التراب المستعمل
هو العمد وان خالف فيه بعض المتأخرين **وراءها ما يحسن اي يتجسس وهو**
الذي حدث فيه او لافته **فاسة** ندر كنه باله وهو قليل **والتي** بثلاثة اركان
فاكثر سوا تغييرا لا لغرض حديث القلتين الذي وغيره مسلم اذا استيقظ احكم
من نومه فلا يغسل يده الاثنا حتى يغسلها ثلاثا فانه لا يدركه ان يات يده
منها عن العن خشية النجاسة وعلم انها اذا اغتسلت لا تغير الما فلو لا انها

قول الخ مفعول محال له
وهو تليد لمن اذا عطية الاجهوري

في بعض الصفات
في بعض الصفات
في بعض الصفات

في بعض الصفات
في بعض الصفات
في بعض الصفات

في بعض الصفات
في بعض الصفات
في بعض الصفات

في بعض الصفات
في بعض الصفات
في بعض الصفات

في بعض الصفات
في بعض الصفات
في بعض الصفات

اوجہ

وقد يقضي غمسه الخ بيان الوجه الاس
قطعة اجهوري

اوجهه ونبيي ايضا عن روت محمد بن ابي اسير عن ابن سنان عن الحسن بن علي بن فضال
 كلسه عن كثير بن مرقب عن قيس بن خالد بن الحسن بن عمار بن جهم بن جندب بن الحارث بن
 كاند روع بن حيوان بن شمس السدادي وقع في الماء فمضى في ماله ولم يدرك الا بضع عن
 ادبي ساجر وعن ابي عبد الله عليه السلام في البعوض فاذ ببعفه عنه ولو نجس فمضوا فظاهر
 من هذه او غيرها ما غاب وانما روتها ما رواه في ظاهره ان نجس معهما بظاهر
 منه لان الاصل في استه وطهره الموقوف على اصل طهره المباح في الاصل ولو نجس
 كثير في الغيبة فخرج بالوزن **باب في كسر الواو في فتحها**
 اخذ من رواية السبكي رحمه الله اذ بلغ المقاتلين بقتالهم في نجس شي وانقلبه
 في اللغة المحقة العظيمة سميت بذلك لان الرجل اعظم ثقلها به اي يرفعها وهي
 تفتح الها والهم في قرية بقرب المدينة النبوية تجلب منها القتل وقيل هي بالبحر
 قاله الرازي قال في رواية الخادم وهو الاشبه ثم روي عن الشافعي رحمه الله تعالى عنه
 ابراهيم انه قال رايت قتلا لحي فاك القلة منها سبع فماتت او قريتين وشيئا
 من قرب الحجاز فاحتاط الشافعي في الشيء ايضا اذ لو كان فوته لقال في فتح قتله
 قرب الاشياء على عادة الوب فتكون القتلة نجس قرب والغالب ان الغيبة لا تقرب
 على ما به رطل بخلافه وهو ما به وغاية وعشر ولا درهما واربعة اسبع درهم فإما
 فالجميع جسمانية رطل **باب في كسر الواو في فتحها**
 الروضة وفتح في التحقيق على ما به من الراجح انه لا يضر نقص قدر لا يظهر بقصد
 لغاوت في التفتيش فقد روي من الاشياء الغيبة بان يلحقها اذ ابن جبر واحد قلنا
 وفي المردود وما يقع في احداهما قدر من الغيبة ويضع في المردود فان لم يظهر
 تغايرت في التفتيش لم يضر ذلك والا ضرر وهذا اولى من الاول لضبطه وفي
 في الربع ذراع وربع طولاً وعرضاً وعمقاً في المد ورتلها كان طولاً وذراعاً عمراً
 والواحد الطول الفوق والآخر من يمينه حاد على اليمين من سائر الجوانب وبالذراع
 في الربع ذراع الادبي وهو شريك في قياسها وقاية المد وفي الواو في الطول ذراع
 الذي هو نذاع الادبي ذراع وربع تقريبا والمالحاري وهو ما اندفع في مسنونة
 مختصر كرايه فيما من من التفرقة بين القليل والكثير وفيما استثنى له يوم حد
 القليلين فانه لم يفصل بين الحاري والراكه لكن اعمد في الحاري بالجرية في
 المجموع الما وهي لما في المجموع الدفعة بين حافتي النهر عرضاً والمردبها ما
 من الما عند عوجه اي حقيقة او تقدير فاك كثر الجرية لم نجس الا بالتقدير
 في نفسها منفصلة عما امامها وما خلفها من الجريات حتماً وان انضمت
 اذ كل جرية طالبة لما امامها هاربة عما خلفها من الجريات ويعرف كونه الجري
 قلنا بان يحكمها وحمل الحاصل من اذام فيؤخذ قدر عمق الجرية ويح
 في طولها من الحاصل في قدر عرضها بعد بسط الاقدار من يخرج الربع لوجوه
 مقدار القليلين في الربع فتح القليلين بان تضرب ذراعاً وربعها طولاً في

[illegible]

عرضا في مثلها مما يحصل مائة وخمسة وعشرون وهو البزاق اما اذا كان امام
الجاري اذ تخرج يده من حاتم الرأفة **فقط** في بيان ما يظهر به باعته
وما يستعمل من الابنية وما يستعمل **وجلود** الحيوانات **الميتة** كلها **ظاهر** ظاهر او باطنا
بالدباغ ولولا ثقل الدباغ عليه يتخرب او يخالطه على الدباغ عليه يتخرب كما ذكره
لقوله **صلى الله عليه وسلم** اما اهاب دبع فقد ظهر رواه مسلم وفي رواية اهل العلم
الاهام اذ يجموه فانه يحتمل به والظاهر ما لا فائدة في الدباغ والباطن ما يبدل في الدباغ
ولا فرق في الميتة بين ان تكون مأكولة اللحم ام لا كما تنصبه عموم الحديث والدباغ
يخرج فضوله وهو مائية ورطوباته التي يحصل بها وهما ويطويه من عرقه في شدة
تخرج في الميتة اليه النش والفساد وذلك انما يحصل بحرف بكسر الخاء الهلة
وقد يبدل الرأفة القرم والنفص وقشور الزمان ولا فرق في ذلك بين الظاهر كما
ذكره النجاشي كزرق الطيور ولا يكتفي في التجرد بالزباب ولا الشمس وغود ذلك مما لا يبر
الفضول وانما جف الخلد وطافت راحته لان الفضلات لم تنزل وانما جف تدليل
انه لو كان في الماعذات اليه العفوية وبصير المدبوع كقوب متخس ملاقاة
للادوية العساة او التي تحت به قبل طهر عينه في غسله لذلك فلا يصلي
فيه ولا عليه قبل غسله ويجوز بيعه قبله المخرج من ذلك ما لمع ولا يخل اكله سواء
كان من مأكول اللحم ام من غير اللحم الصديقين اما جرم من الميتة اكلها وخرج بالخلد
المشعر لعدم ثقله بالدباغ قال النووي ويعفى عن قليله **ظاهر**
ان دباغ قطع لان الحيوان في افادة الطهارة ابلغ من الدباغ والحياة لا تقيد طهارته
وكذا ما تولد منها او من احد لها مع جاز ان طاهر لما ذكره الحيوانات
وقربها وظفورها وظلها لقوله تعالى حرم عليكم الميتة والدم **ظاهر**
ما لا حرمة له ولا ضرر فيه يدل على نجاسة والميتة ما زالت حيا بها بغير ذلة
شرعية فبدخل في الميتة ما لا يؤكل اذ اذبح وكذا اذا اختلف فيه شرعا من مشروط
اقتضية كذبيحة الجوسي والحرم للصبي وما ذبح بالخطأ وخوة والجزء المنفصل
من الحيوان كذا في الحيوان اذ طاهر اظهاها وان نجسا فتجس لحسن ما قطع من حي فربو
ميتة رواه الحاكم وصححه على شرط الشيخين فالمنفصل من الاربي واسمها والجراد
ظاهرا ومن غيرهما نجس **الشعر** اوصوفه او ريشه او وكره المأكول اظهاها بالاجماع
ويؤتى منها او انتفا قال تعالى ومن اصواها واربها واسعارها اذا ذابها
الحيوان وهو محمول على ما اذا اخذ بعد الذبكية او في الحياة على ما هو المهور
ولو شكتنا فيما ذكره من انفصل من طاهر او نجس حكما بطهارته لان الاصل الطهارة
وشكتنا في النجاسة والاصل عدمها بخلاف ما لو رابنا قطعة لحم وشكتنا هل هي من
مذكاة او لا لان الاصل عدم الذبكية والشعر على المضو المالك نجس اذا طافا بالعضو
نجسا تنعاله والشعر المنفصل من **الاربي** في الفصل منه في حال حياته ام بعد
موته طاهر لقوله تعالى ولقد كرمنا بني ادم وقضينا اليهم ان لا يحكم في نجاسة
بالوت

قوله ولولا القاء في هذا تعميم في حصول
الربح في طريق اشتراك المقتصد حصول
الربح سواء كان بقيل أو لا فالمراد بالربح
الاشتراك كما ان كل واحد من القيل والاشتراف
في حصول الربح بطريقه من احدي الجانبين
اما الجدل او الرباح فلو كانا جميعا لم يكن

بالموت وسوا المسام وغيره واما قوله تعالى عا المشركون نفس فالمراد به الخاصة
الاعتقاد او اجتماعهم لا بخير الخاصة الا بان وتخل ميتة السمك والجراد لقوله صلى
الله عليه وسلم احلت لنا ميتتان ودمان السمك والجراد والكبد والطحال ثم اعلم
ان الاعيان حماد وجوان فالجراد كله طاهر لانه خلق لمنافع العباد ولو
من بعض الوجوه فالغالب هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا واما يحصل الانتفاع
ويكامل بالطهارة الا ما نفع الشارع على ما شئت وهو كل مسكر ما ينع لقوله صلى
الله عليه وسلم كل مسكر وكل حرام وكذا الحيوان كله طاهر لما امر الامام استئذنه
الشارع ايضا وهو الكلب ولو معناه الحرس مسام طهر لانا احدم اذا وقع فيه الكلب ان
يفسده مع مرأى اولاهن بالتراب وجه الدلالة ان الطهارة اما حثرت او حثت او
فكرمة ولا حثت على الزوال فلكرامة فيه فتعقبت طهارة الحث فثبتت الخاصة عنه
وهو اطيب اجزائه بل هو اطيب الحيوان فكملة لكنه ما يثبت فبقية اولى واخر
لانه اسوا حال من الكلب وفرع كل منهما مع الحرمان مع غير من الحيوان الطاهر
كالنولدين ذيب وكلية فكلية للخاصة وان الفضلات فيها ما يستحيل في
باطن الحيوان وهو نجس كدم ووجع من كبد او طحال لقوله تعالى حثرت عليكم
الميتة والدم اي الدم المسفوح وقبح لانه دم مستحيل في وان لم يتغير وهو الخارج
من المعدة لانه من الفضلات المستحيلة كالبول وخرج وبقي كسائر الجوف ما يخرج البعر
او غيره للاختصاص رومع وهي كسائر الميتة في البراة واما الزباد فطاهر قال في الجمع
لانه اما ابن مسعودي كما قاله الماوردي او عدي سويدي كما سمعته من ثقات اهل
الحجة هذه لكن يغيب اختلافه بما يتساقط من شعير فليحذر زعماء وجد فيه
قال الاصمعي مع اكل البري وينبغي العفو عن قليل شعير واما السمك فهو اطيب
الطيب كما رواه مسلم وقاربة طاهرة وهي خارج حجاب سعة الطيبة كالسلعة
فتحتك حتى تلقيها واختلوا في العدى منهم من قال انه نجس لانه يستخرج من بطن
دويبة لا يؤكل لحمها ومنهم من قال انه طاهر لانه ثبت في البحر ويلفظه وهذا هو
الظاهر وروث ولو من سمك وجراد لما روي البخاري انه صلى الله عليه وسلم لما حي
له بيثروثة ليسنخي بها اخذ الحجر ورد البروثة وقال هذه اركس والركس النجس
وقول للمريض الماعليه في قول الماعري في المسعود رواه الشيخان ومذي وهو
بالهبة ما رقيق يخرج بلا شهوة عنه ثور امنا لا من قبيل الذكر منه في حذر النجاسة
في قصة علي رضي الله عنه وودي وهو باهامة ما البص كدر تخين يخرج عقب
البول او عند حملتي ثقيل قياسا على ما قبله والاصح طهارة من غير الكلب والخنزير
وفرع احدهما لانه اصل حيوان طاهر ولين ما لا يؤكل من ادي كلين الا كان
لانه يستحيل في الباطن كالدمل ما لا يؤكل لحمه كلين القوس وان ولدت دفلا
فطاهر قال تعالى لئن اصابنا ما يفتشون وكذا البر الاذي اذا لم يلق
بكرامته ان يكون منشأه نجسا وتلاهم شامل للذين الميتة وبه جزم في الجمع

قومه و كسر كسر هذه فليس من الحكمة ان
 لا يفتح الا بوجه هذه فلا يفتح النجس كذا
 على حاشته و ليس لا يفتح الا بوجه هذه
 الا بوجه هذه فليس من الحكمة ان
 قومه و كسر كسر هذه فليس من الحكمة ان
 لا يفتح الا بوجه هذه فلا يفتح النجس كذا
 على حاشته و ليس لا يفتح الا بوجه هذه
 الا بوجه هذه فليس من الحكمة ان

[illegible][illegible][illegible]

الطويل والا اسأل عن الرجل من اي المزم كنوم واكل ذبيح كرمه فانها
من النوم يسوق فاه ابي يدلك بالسواك ثالثا
ولو نطقا ولكل ركعتين من نحو التراب والتميم او فاقد الطهورين وصلاة
جنازة ولم يكن الغم صغيرا واسألك في وضوهم بخبر الصالحين لولا ان اشق
علي امتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة اجماعا ليجاب ونحو ركعتان بسواك
افضل من سبعين ركعة بلاسواك رواه الحميدي باسناد جيد وكما بنا كذبها
ذكرنا كذا ايضا للوضوء لقوله صلى الله عليه وسلم لولا ان اشق علي امتي لمزمت
بالسواك عند كل وضوء اجماعا ليجاب ونحوه في الوضوء على ما قاله ابن الصلاح
وابن القيم في عمده بعد غسل الكعبين وكلام الامام وغيره يميل اليه وهذا
هو الظاهر وان قال الغزالي كالماوردي بحله قبل التسمية وقراءة قرآن او
حديث او علم شرعي وذكر الله تعالى والنوم ولدخول منزله وعند الاحتضا
وطبقا لانه يسهل خروج الروح وفي السحر وللاكل وبعد الوتر وللصباح
قبل وقت الخلوف **قوله** من فوائد السواك انه يطهر الوجه ويريح الرب
وفيض الاسنان ويطبب الكفة ويسوي الظهر ويشد الدنة ويطيبي الثياب ويحيي
الخلقة ويذكر العطنة ويضعف الهم ويسهل الشرح كما مر ويذكر الشهادة عند
الموت ويسبب الخليل قبل السواك وبعد ومن اثر الطهارة وكون الخلا من عود
السواك وتكون بنحو الحميد **قوله** في الوضوء وهو يضرب الواء
اسم للفعل وهو استعمال الماء في اعضا مخصوصة وهو المراد هنا وبما فيها
اسم لما الذي يتوضأ به وهو ما يؤخذ من الوضوء وهي الحسن والنظافة في
من ظلمة الذنوب واما في الشرح فهو افعال مخصوصة مستتجة بالنية قال
الامام وهو ينبغي لا يحفل بمعناه لان فيه مستحوا لا تنظيف فيه وكان
سبب وجوب الصلوات الخمس كما رواه بن ماجة وفي صحيحه اوجه احدها الخشوع
وجوبها مستعانة بها القيام الى الصلاة او نحوها ثالثا هاها هو الاعم كما في التحقيق
وشرع مسلم وله شروط وفروض وفي تفسير وطه وكذا الفسول ما مطلق ومعرفة
انه مطلق ولو ظنا وعدم الحائل وجري الماعلى العضو وعدم المياوس من تحصيل
وقاس من غير اعتسالي الخ ونحوها ومن ذكر وغيره الصارف وغيره عنه بدو لم
النية واسلمت وتبين ومعرفة كيفية الوضوء كنظير الخ في الصلاة وان يغسل
مع الغسل ارجاء الغسل ويحيط به بتحقيقه استيعاب الغسل
وتحقاق الخشوع للوضوء فلو شك هل حدث ام لا لم يصح وضوءه على المصراع وان
يغسل مع الغسل ما هو مشتبه به فلو خلق له وجهان او يدان او رجلان
واشتبه الاصلي بالزائد وجب غسل الجميع ويزيد وضوء الضرورة باسقاط
دفع الوقت ولو ظنا وتقدم الاستحوا والتعظيم حيث احتسب الله والوالاة

[illegible][illegible]

[illegible]

مع فادام يقل عن الحد ثم يصح على الصحيح كما في زوايد الروضة وعنده في المجموع
بان الطهارة قد تكون عن حدث وقد تكون عن حدث فاعلم التمييز من دام حدثه
كاستحاضته ومن به سلس يولد او في كفاة بنية الاستباحة دون بنية الرفع المار بها
حدثه ويندب له الجمع بينهما خروجا من خلاف من اوجبه لتكون بنية الرفع للحدث
وبنية الاستباحة او نحوها للاحق ومهدد ايندفع ما قيل انه قد جمع في بنية بين مطلق
وعينه وتعيينه ايضا بنية الوضوء وخبرها ما تقدم كما صرح به في الحاوي الصغير
قوله حكم بنية دأب الحديث فيما يستجبه من الصلوات حكم بنية التيمم
كما ذكره الرافع هنا واعقله من الروضة وسياتي بسط ذلك ان شاء الله تعالى
في التيمم ولا يشرط في البنية الاضافة الي الله تعالى لكن يستحب كما في الصلاة
وعبرها ولو نوى الشاك بعد وضوئه في حدثه احتياطا فبان محدثا لم
يجز للتردد في البنية بلا ضرورة كما لو قضى فابنية الظاهر مثلا كما في افعالهم
في بان انها عليه لم يكن اما التيمم حدثه فانه يجوز للضرورة ولو نوى
الشاك وجوباً ان شك بعد حدثه في وضوئه فنوى اجزاه وان كان متردداً
لم ان اصل بقا الحدث بل قوي في هذه ان كان محدثا فعن حدثه والافتراء
صح ايضا كما في المجموع ومن نوي بوضوئه تبردا او شيا يحصل بدون قصد
كتنظيف ولو في اما وضوئه مع بنية معينة اي يستحسن عند بنية التبرد او نحو
بنية الوضوء اجزا لم يحصل ذلك من بنية التبرد كصل نوي الصلاة ودفع
الغريم فانه يخرج لم لا ان اشتغاله عن الغريم لم يفتقر الي بنية فانه فقد البنية
المعتبرة كان نوي التبرد وقد غفل عنها لم يصح غسل ما غسله بنية التبرد وقد
ويلزمه اعادته دون استئناف الطهارة فليتبين هذا بابا لبينة للصحة اما
الثواب فقال لا يرتضي الظاهر عدم حصوله وقد اختار الفقهاء فيما اذا
شركوا في العبادة عزها من امر ديني اعتبارا لما بحث على العمل فان كان القصد
الدينوي فهو الغلب لم يكن فيه اجزاء لان القصد الديني الغلب فله
بقدره والاشياء وبأشياء فقط واختار من عبه السلام انه لا اجزائه مطلقا
سواء شاءوا فيما القصد ان ام اختلفا في نوي وكلام الفقهاء هو الظاهر
واذا بطل وضوؤه في اثنائه لم يثبت او غير قال في المجموع عن الرواية في تحمل
الاثبات على الماصي كما في الصلاة او يقال ان بطل باختیار فلا ولا في غير ذلك
فتعم ومن اصحابنا من قال في ثواب له محال لا نه من ادفع في خلاف الصلاة
والوجه التفصيل في الوضوء والصلاة وبطل بالردة التيمم وبنية الوضوء
والغسل ولو نوي قطع الوضوء انقطعت البنية فيعيده لها المباح ومن نوي
بوضوئه ما يندب له وهو كقراءة القرآن او الحديث لم يجز له مباح مع حدث
فلا يضمن قصد قصد رفع الحدث فلو نواه مع بنية معينة يبيني انه
يكفي كما لو نوي التبرد مع بنية معينة وقد وقعت هذه المسئلة في الفتاوى

[illegible]

تواریخ
جغیاء الفاء
من باب
نضار

ولم ار من تغسل لها فروع لو فوي ان يصلي بوضوئه ولا يصلي به لم ينج وضوئه
فلا عنه وتنافضه وكذا لو فوي به الصلاة بمكان نجس ولو شرب لوعة في وضوئه
او غسله فافسدت في الغسلة الثانية او الثالثة بنية التناول او في اعاده
وضوئه او غسل لحيته او اجزاه بخلاف ما لو افسدت في تحديق وضوئه فانه لا ينج
لانه ظهر مستقل بنية لم تنوجه لرفع الحدث اصلا ويجب ان تكون **عند اول غسل**
اي مقبول من اجزاء **الحج** لتفترك باول الغرض كالصلاة وغيرهما من العبادات
ما عدا الصوم فلا يكره اقترانها بما بعد الوجه قطع الحواجز والاحسول وجوبها
عنها ولا يكره قبله من السنن اذ المقصود من العبادات اركانها والسنن نواحيها
هذا اذا عرفت قبل غسل شئ من الوجه فان بقيت الى غسل شئ منه كغيره افضل
بكتاب على السنن السابقة لامرنا اذا دخلت من النية لم تحصل له ثوابها ولو اقررت
النية بالمحضنة او الاستنقاء وافصل بعد جزء من الوجه اجزاه وان عرفت
النية بعد سوا غسله بنية الوجه وهو ظاهر ام لا لوجود غسل من
الوجه منفردا بالنية لكن يجب اعاده غسل الموضع الوجه على الوجه في الروضة
لوجود الصارف ولا يجزي المحضنة في الاستنقاء في الشق الاول لعدم
تقدمها على غسل الوجه قاله القاضي في تحديق النية لم تفترك محضنة ولا
استنقاء جقيقة ولو وجدت النية في اثنا غسل الوجه دون اوله كفت
وجوب اعاده الغسول منه قبلها فوجوبها عند اول غسل جزء منه بغيره
به ويجزى منه انه يجب استصحاب النية الى اخر الوضوء لكن حمله في الاستصحاب
الذكرى اما التحكي وهو ان لا يوي قطعها ولا ياتي عابثا فيها كالردة فواجب
كما علم مما مر ولا تقرق النية على اعضا الوضوء بل يوي عند كل عضو رفع
الحدث عنه كما ذكره الرافعي انه يجوز له تفريق افعاله فلهذا لم تفترق النية
على افعاله وهل تقطع النية بتمام ممكن او لا وجهان او وجهان لا والحدث المصغر
في غسل كل ايدى بل اعضاء الوضوء خاصة كما صح في التحقيق والمجموع وانما لم
يكن غسل المصغر بغيره الا بشرط الناس ان يكون متعززا وبغيره حدث
كل عضو من غسله الثاني من الفروض **ظاهر كل** نقوله تعالى
فاغسلوا وجوهكم وايديكم والمدا بالغسل الاغتسال سواء كان بفعل التوحي
ام بغيره وكذا التحريم في سائر اعضا واحد الوجه طولها ما بين منابت شعراته
وتحت منتهي عصبه وما يفتح الدم على الشهور العظام الذان تفتح عليهما
الاسنان السفلى وعرضها ما بين اذنيه لان الوجه ما تقع به المواهبة وهي تقع
بذلك وخرج نظرها داخل اذنه والفرق والعين فانه لا يجب غسل ذلك
فقط وان افترقا لقطع جفن او شفة لا لذلك في حكم الباطن ولا يشك
ذلك ما لو شرب جلد الوجه فانه يجب غسل ما ظهر منه لان هذه من محل يجب
غسله فكان بدلا بخلاف ما ذكرناه ليس بدلا عن شئ مع انه يمكن غسله

الاولى وان ابي ذر بن عمار
غسل بغيره من غير ان يغسل
الوجه فانه لا ينج
الوجه وان شرب من
الوضوء لم ينج
الوجه وان شرب من
الوضوء لم ينج
الوجه

الوجه وان شرب من
الوضوء لم ينج
الوجه وان شرب من
الوضوء لم ينج
الوجه

الوجه وان شرب من
الوضوء لم ينج
الوجه وان شرب من
الوضوء لم ينج
الوجه

الوجه وان شرب من
الوضوء لم ينج
الوجه وان شرب من
الوضوء لم ينج
الوجه

الوجه وان شرب من
الوضوء لم ينج
الوجه وان شرب من
الوضوء لم ينج
الوجه

الوجه وان شرب من
الوضوء لم ينج
الوجه وان شرب من
الوضوء لم ينج
الوجه

الوجه وان شرب من
الوضوء لم ينج
الوجه وان شرب من
الوضوء لم ينج
الوجه

فيلز ان الله ما ذكر فلا يجب غسله بعد ان الله ولموظاها ولا يمس غسلها ولا
العز ولكن يجب غسل ذلك ان نجس والرق غلط الخاصة بدليل انها نزلت عن
الشهيد اذا كانت من غير الشهادة اما ما قال العين فيغسل بالخل لا فان كان
عليه ما يمتنع وصول الماء الى المحل الواجب كالرماس وجبت ان الله وغسل ما تحت
وهما ثبث شع راسه الاصلح وهو من الخسر الشعر من خاصيته فانه لا يلزمه
غسلها ودخل موضع الخ من الوجه لحصول المواهبة به وهو ما بينت عليه
عليه الشعر من الجبهة والعم ان يبيل الشعر حتى تضيق الجبهة والفتحة يقال
رجل العم وامرأة عم والعرب تدم به وتدمج بالترغيم ان العم يد لعل البلاء في
والخل والترغيم بضد ذلك **شئ** المحلل من الوجه كما
تقرر واما موضع التحديق فلان الراس لا تضال شع شعوا الراس وهو
ما بينت عليه الشعر الخفيف بين اذن العذار والترغيم بذلك ان السوا والشراف
يخففون الشعر عنه ليشع الوجه وضابطه كما قال الامام ان يضع طرف
خيط على راس الاذن والطرف الثاني على اعلى الجبهة وبطرف هذا الخيط
مستقيما فالتزل عنه الى جانب الوجه فهو موضع التحديق ومن الراس
ايضا الترغيمان وهما ايضا ان يكسناك الناصية وهو مقدم الراس
من اعلى الجبين والصدر عاتق وهما فوق الاذن متصلا بالصدر من راسه
في تدوير الراس ويسر غسل موضع الصلع والتحديق والترغيم من
مع الوجه بخلافه وجوبها في غسله ويجب غسل جزء من الراس ومن الخاق
ومن تحت الحنك ومن الاذن ومن الوجه البياض الذي بين العذار والاذن
لدخوله في وجهه وما ظهر من حمة الشفتين ومن الاذن بلوغه ويجب غسل كل
هذه وهو الشعر الثابت على اجفان العين وحاجب وهو الشعر الثابت على اعلى
العين مع ذلك لانه يجب من العين شعاع الشمس وعذار وهو الشعر
الثابت على الشفة العليا مع ذلك للاقائه في الانسان عند الفتح وشعر
ثابت على الخد وعنفقة وهو الشعر الثابت على الشفة السفلى اي يجب غسل
ذلك ظاهرا وباطنا وان كثف الشعر كان كثافته نادرة فالحق بالحوال وجهه
من الرجل وهي تكسر ليم الشعر الثابت على الذقن خاصة وهو مجمع الجبين
ان خفت وجب غسل ظاهرها وباطنها وان كثفت وجب غسل ظاهرها ولا
يجب غسل باطنها العسر يصل الى الما له مع الكثافة لجز النادرة وتاركي
التجاري انه يصل اليه عليه وسلم فوضا فرف عزة غسلها وجها
وكانت نجاسة الكرمية كثيفة وباطنة الواحدة لا يصل الى ذلك عا لسا
فان خف بعضها وكثف بعضها ونقى فلكل حكمه وان لم يميز فلكان الكثر
مفترقا بين اثنا الخفيف وجب غسل الكل كما قاله الاما وري لان افراد
الكثير بالغسل يشق وامرنا الى الخفيف ليجزي وهذا هو المقدم

الوجه وان شرب من
الوضوء لم ينج
الوجه وان شرب من
الوضوء لم ينج
الوجه

الوجه وان شرب من
الوضوء لم ينج
الوجه وان شرب من
الوضوء لم ينج
الوجه

الوجه وان شرب من
الوضوء لم ينج
الوجه وان شرب من
الوضوء لم ينج
الوجه

الوجه وان شرب من
الوضوء لم ينج
الوجه وان شرب من
الوضوء لم ينج
الوجه

والله اعلم
بما كنا
على
الهدى

وقوله وكثيرا كعب لان المراد بكعب هو الذي يركب عليه

ای فلا بیید
ای ویکتی
تقلید و وضع
وینع مید علی
تقوی علی
وینع علی
تقوی علی
ای فلا بیید

[illegible]

(Faint handwritten notes in Arabic script, mostly illegible due to fading and bleed-through.)

[illegible]

قوله ونحتم اي الاسلاف اري ثم انه
المنفعة على من عصى حاله ودمه في
الدين والظلم وجد له وللملوك
قوله قسمة مع من احب من خلقه
في الاخرين

[illegible][illegible]

فقط حتى لو اعانته على وهو ساكت كان الحكم كذلك ومنها ترك نفخ الماء لا تكلم في
 من العبادة فهو خلاف الروي كما جرم به النووي في التحقيق وان رجع في زيادة
 الروضة انه صريح ومنها ترك تشبث العضو بلا غدر لانه يزيل اثر العبادة
 ولانه صريح عليه وسلم بعد غسله من الجنابة انتم ميمونة محمد بن فرده
 وجعل يقول بالما هكذا يغضه رواه الشيخان ولا دليل في ذلك لا باحة له
 النقص فقد يكون فعله صلي الله عليه وسلم لبيان الجواز اما اذا كان هناك
 عند رجاو برد او الصاف بخاسة فلا كراهة قطعا او كان يغم غيب الوضوء
 فلا يمنع غيب الوضوء بل يمنع البذل في وجهه ويد به التيمم واذا استغف
 في الوضوء ان لا يكون بذي له وطرف في الوضوء قال في المحال فقد قيل ان
 ذلك يورث الغفلة ومنها ان يضع التيمم اذا لم يكن فيه ان كان يورث منه وعن
 يسار ان كان يصيب منه على يده كارتق لا بعد ذلك امكن بينهما قال في المجموع
 ومنها تقديم استنوخ اول السان المتقدمة على الوجه ليحصل له قيام كما امر
 ومنها التلطف بالسنة ومنها استصحاب السنة ذكر الى اخر الوضوء وما الوجه
 للقبلة ومنها ذلك اعضا الوضوء وما يقع في الغفلة خصوصاً ايام الشتاء
 فقد ورد ويل للاعقاب من النار ومنها ان يدي باعلا الوجه وان ياخذ
 ما في كفيه معا ومنها ان يدي في غسل كفيه باطراف اصابعه وان صب عليه
 غير تاجر عليه النووي في تحقيقه خلافا لما قاله الصبري من انه سدا للماء
 اذا صب عليه غرم ومنها الا يقبض يده في الما في يده السرف فيه ومنها ان لا ينكمش
 بلا حاجة وان لا يلبس وجهه بالما ومنها ان ينهد موفه وتطوف العين له
 الذي في الرق بالسبابة الامن باليمين واليسر باليسر ومثله التحاظ وهو
 الطرف الاخر ومحل سن غسلها اذا لم يكن فيها رصص يمنع وصول الماء الى عمله
 والافسلسهما واجب كما ذكره في المجموع ومرت الاشارة اليه وكذا كل ما يحتاج
 اغفاله كالغضول ومنها ان يحرك خاتما يصل الما تحتها ومنها ان يتقوى الرشاش
 ومنها ان يقول بعد فراغ الوضوء وهو مستقبل القبلة رافعا يديه الى السماء
 كما قاله في العباد اشهد ان لا اله الا الله وحده شريك له واشهد ان محمداً
 ورسوله خير مسلم من نواضق اشهد ان لا اله الا الله ففتح له او اذ الحنة
 الثمانية يدخل من ايها شاء اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتقربين
 زاد الترمذي على مسلم سبحانك اللهم وبحمدك اشهد ان لا اله الا انت استغفر
 وانت الذي لا اله الا انت الحمد وصححه من نواضق قال سبحانك اللهم وبحمدك اشهد
 ان لا اله الا انت الحمد في رق ختم طبع بطابع وهو يكسر اليها فتخرجها الخاتم
 فتم يكسر الى يوم القيامة اي لم ينطق اليه ابطاله ويسعد ان يصل ركعتين
 غلب الخاتم من الوضوء تمسك يديه اذ اتم الوضوء ويسن لفافة القز
 او سما او الحديث او سماعه او روايته او حمل كتب التفسير اذا كان في التفسير

سار مقتضى

بالماء في الوضوء قال ابن القتيبي في التلطف ولا او

في التيمم في التيمم

الكز

الكز والحديث او الفقه وكتابه وما ولفا دعاء شرح واقرابه ولا اذا كان وجلس
 في مسجد ودخوله والوقوف بعرفة والسيعة ودرجاة في عهده الصلوة والسلام
 اوتيرة وانهم ويظن ويس من علميت ومسته ومن فصد وجهه وفيه واكثر من حور
 وفيه مينة وصل ومن لمس الرجل والراة يدك الخنثى او احد قبليه وعند الغف
 وكل كلمة في الجنة ومن قص شاربه او حلق راسه وتخطبه في الجمعة والما بالوضوء
 الوضوء الشرحي لا للغوي ولا يندب للسر ثوب وصوم وعقد نكاح وخرج لسف
 ولقافا دم ويزجامة والرد وصديق وعبادة من يرض وتشتيع خضاب
 ولدخول سقوف ولا لدخول غوامر **فصل في الاستنجاء**
 وهو طهارة مستقلة على الاصح واخر المص على الوضوء اهله ما يجوز تقديم الوضوء
 عليه وهو كذلك بخلاف التيمم لان الوضوء يرفع الحدث وانما يحصل مع
 قيام المانع ومقتضاها كما قاله السنوي عدم صحة وضوء المحدث قبل التيمم
 لكونه يرفع الحدث وهو الظاهر وان قال بعض المتأخرين ان الما اصل في رفع الحدث
 فكان اقوي من التراب الذي يرفعوه اصلا **فصل في الاستنجاء** استفعال من طلب النجاسة
 وهو الخلاص من النجاسة الشبي وهو ما هو من نجوت النجاسة والنجاسة اذا قطعتها
 من المستنجى بقطع له الذي من نفسه وقد بين في هذا الفصل بالمرطاة
 ولا شك ان الاستنابة طلب الطبيب فكان المتكوي قاضي الحاجة بطلب طبيب غيره
 باخراج المذاق قد جرحه بالهجوم من الجحار وهو الحصى الصفار ونظاق
 الثلاثة على ان الما في المغذ لكن الاول له بها له الحج والما والثالث لخص بالجر
واجب من البول والغائط وعيها من كل خارج ملوث ولو نادر ادم وودي
 ان الله للنجاسة لا على الفور بل عند الحاجة اليه **والفضل ان يستنجى بالجار** او
 ما في معناه **باب ما لا يغير تزول بالجار** او ما في معناه ولا تزيول
 بالما من غير حاجة الى نجاسة نجاسة وقضية التعليل انه لا يشرط في حصول
 فضيلة الجمع طهارة الحج وانما يكف بذلك الثلاث مع الاقوال بالاول صرح
 الجليل نقلا عن الخوالي وقال السنوي في الثاني المعنى وسياتي كلامهم بذلك
 عليه وانظروا ان هذا يحصل اصل فضيلة الجمع واما كما لما فلا بد من بقية شروط
 الاستنجاء بالجر وقضية كلامهم ان فضيلة الجمع لا في فيها بين البول والغائط
 وبه مرجع سليم وعنه وهو المعتمد وان جزم النقال باخصاصه بالفايطه
 وصوبه السنوي وشمل اطلاقه حجارة الذهب والفضة اذا كانا كل منهما
 فالعاج حجارة الحرم فيجوز الاستنجاء بها وهو الصحيح **باب ما لا يغير** فيه
باب ما لا يغير في الاصل في ان الله للنجاسة او يقتصر على ثلاثة
باب ما لا يغير في الاصل في ان الله للنجاسة او يقتصر على ثلاثة
 بطله بقوله كما رواه الشافعي رضي الله عنه ولا يستنج بثلاثة احوال الواثق
 له ما رواه مسلم وغيره من منهيه صلي الله عليه وسلم عن الاستنجاء باقل من

قال الشافعي في الاستنجاء بالجار او ما في معناه ولا تزيول بالما من غير حاجة الى نجاسة نجاسة وقضية التعليل انه لا يشرط في حصول فضيلة الجمع طهارة الحج وانما يكف بذلك الثلاث مع الاقوال بالاول صرح الجليل نقلا عن الخوالي وقال السنوي في الثاني المعنى وسياتي كلامهم بذلك عليه وانظروا ان هذا يحصل اصل فضيلة الجمع واما كما لما فلا بد من بقية شروط الاستنجاء بالجر وقضية كلامهم ان فضيلة الجمع لا في فيها بين البول والغائط وبه مرجع سليم وعنه وهو المعتمد وان جزم النقال باخصاصه بالفايطه وصوبه السنوي وشمل اطلاقه حجارة الذهب والفضة اذا كانا كل منهما فالعاج حجارة الحرم فيجوز الاستنجاء بها وهو الصحيح

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on aged, slightly stained paper.

واما انما ينقل من كماله في قوله تعالى
 عتقوا وعتوه شرط لا يشترط ان لا
 يقع من موضع لا في بابها من كماله
 واما انما ينقل من كماله في قوله تعالى
 عتقوا وعتوه شرط لا يشترط ان لا

الحمد لله الذي جعل القرآن
مكتوباً في كتاب واحد
مفهوم في لغة واحدة
مفهوم في لغة واحدة
مفهوم في لغة واحدة

[illegible]

الشجر بالسيلين جري على الغالب الفلانة ثلاث خارج اثنان من قبلها واحد
 من قبلها والآخر للرجل ذكر اذ قاله ينتفض بالخارج من كل منهما كما مر
 فكذلك الخلق للرجل ذكر اذ ذكر في الجموع وسئلني عن ذلك خروج من
 الشخص نفسه الخارج منه اوله ان كان في حجره نظر واعتاد مكانه متغير
 فلا ينتفض وضوءه بذلك لانه اوجب اعظم الامر به وهو الفصل فخره فلا
 بوجبه اذ ومنه ما به مع كذا الحصى لما اوجب اعظم الحدين لكونه زنا الحصى
 فلا بوجبه اذ ومنه ما به كذا واغما اوجبه الحصى وانفاس مع ايجابها الفل
 لما يوجبها صحة الوضوء فلا يوجبها معانه بخلاف خروج الماء في الجماع اما
 في غير اوجبه اذ اعاد فينتفض خروجه لتفقد العلة نعم لو ولدت ولدا
 جافا انتفض وضوءه لان الولد ينفذ من مهبها ومن مهبها من غيرها واما خروج
 بعض الولد فالذي يظهر منها يخرج من الوضوء والفعل لانه لا يوجب ان يكون
 من مهبها فقط او من مهبه فقط ولو اسند بخرجه الاصل من قبله وذهب
 الى ان يخرج منه شيء وان لم يلتمح وانفق يخرج به لم ينجس معدته وهو في الم
 وكسر الفل على الفصم مستوفى الطعام وفي من السرة الى الصدر كما قاله
 اطباء الفقه والفقهاء انما يكون لغيره حقيقة والاراد بها السرة يخرج منه
 المعتاد خروجه كبول او كادر كبر ودم ينتفض لقيامه مقام الاصل فاما ينتفض
 الخارج من المعتاد والناد فذلك لانه ايضا وانفق في السرة او فوفرها
 والاصح منسدا ونحوها والاصح منفتح فلا ينتفض الخارج منه اما في الاولى
 فلا يخرج من المعتاد او فوفرها لا يكون مما اصابه الطبيعة لان ما لم يمتد
 تلقفه الى السرة فلو دافع اشبه واما في الثانية فلا ضرورة الى جعل الحادث
 يخرج مع افتتاح الاصل وجب امتنا المنفتح كالاصح اما هو بالنسبة لانتفض
 بالخارج منه فلا يخرج في مهبه ولا ينتفض الوضوء منه ولا يجب الفصل
 ولا يخرج من احكام الوطى بان يلاجه فيه ولا يجرم النظر اليه حيث كان فوق القوة
 قال الماوردي لهذا لا يفسد اذا غارض اما الخلق فينتفض معه الخارج من
 المنفتح مطلقا والمنسحب كوضوء اليد من تحت في وضوء ميسه والتمسك
 باطلا حده ولا يلاجه فيه قال النووي في ذلك على انفسه ان تعبد به بل اسند
 بشعره ما قاله الماوردي وخارج المنفتح ما يخرج من المنافذ الاصلية كالخروج
 والاذن فانه لا ينتفض بذلك كما هو ظاهر كلامه والثاني من نواقض الوضوء
 النوم وهو اسند ما اعصمك الدمع بسبب رطوبة المخرج الصاعد من المنة
 واما ينتفض اذا كان **على غير طبيعي** **المرء من الارض** **مقتعد** اجمالية
 وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم العبدان وكما السهم من داء فليس حيا
 رواه ابو داود ودفعه في السهم بسهمين مملعة مشددة مفتوحة ولها حلقة
 الدبر والوكا كسر الداء والمد الذي يربط الشئ والمعنى فيه ان يقطع

في قوله صلى الله عليه وسلم العبدان وكما السهم من داء فليس حيا
 رواه ابو داود ودفعه في السهم بسهمين مملعة مشددة مفتوحة ولها حلقة
 الدبر والوكا كسر الداء والمد الذي يربط الشئ والمعنى فيه ان يقطع

في الحافظة الخارج والنام قد يخرج منه الشيء ولا ينتفض به فان قبل الاصل
 عدمه من وجهي فليكن من وجهي لا ينتفض اجمالية فانما جعل مظنة
 لخروجه من غير شعور به اذ في مقام اليقين كما افترض الله ما في الخبرين
 للظن مقام اليقين فيقتل المرء اذ اقام وهو ممكن اليه من مخرج
 من ارض او غيرهما فلا ينتفض وضوءه ولو كان مسندا الى مالوزا لا يفسد
 لان خروج شيء من حدة ولا يخرج بها حتما لخروج الحج من قبله لانه كادر
 ولقوله النبي صلى الله عليه وسلم كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ينامون ثم يصلون ولا ينتفضون رواه مسلم وفي رواية اخرى في قوله
 ينامون حتى تخفق رؤسهم الارض وحمل على نوم الممكن جمعا بين الحديثين
 قد دل على ذلك ما لو نام محتيا وانه لا فرق بين الخيف وعزم وهو ما خرج
 به في الروضة وغيرهما ان كالا بين مقتعد ومقترح فاق انتفض فقدم في
 الشرح الصريح عن الروايات واقرب ولا تكفي لمن نام على قفاه ملصقا به
 مقتعد بمقترح ومن حصل بوضوءه صلى الله عليه وسلم انه ينتفض وضوءه
 بنومه مضطجعا وليس الوضوء من النوم ممكنا خروجا من الخلا ف
 والثالث من نواقض الوضوء **والعقل** **الغريزي** **يحول** **او يسكر**
 وان قل لم يات به او يعارض **رض** كما في او يتناول ذلك الان ذلك المخرج
 النوم ولا فرق بين ان يكون ممكنا ام لا فان **تسكن** **قالا** **الغريزي** **الحول**
 بربل العقل والاعمال والخروج والنوم يمتنع بغيره علم من كلام المان او اهل
 السكون الذي لا يربط به الشهوة ينتفض وهو كذلك **والرابع** **من نواقض**
الوضوء **الرجاء** بشرته **الاراة** اي مشرحتها **من غريز** **الغريزي** **الحول** **او يسكر**
 لاسم النساء اجمالية لا يمتنع كما في به ففقط المخرج من الغريزي
 علمها الم ياتيم عند الما فدل على ان حديثه لا يمتنع لانه خلاف الظاهر
 اذ المس لا ينتفض بالخروج قال تعالى فامسوه بايديهم وقال صلى الله عليه
 وسلم لعنك است ولا فرق في ذلك بين ان يكون شهوة او كراه او شيئا
 او يكون الرجل مسجحا او غصبا او غيبا او المرأة محوزا شوها او فراق
 بتمس او عزم او حرة او رقيقة او احدها ميتا كذا ينتفض وضوءه الميت
 والمس الخس باليد والمعنى فيه انه مظنة ثولا ان الشهوة ومثله
 في ذلك باق صور النفاق فحق به بخلاف النقص بتمس الزوج كما ساق
 قاله مختص بباطن الكف لان المس لا يمتنع الشهوة بطن الكف والمس
 بغيرها به ونوم والشرة ظاهر وفي معناه التمس كتم الامان والامان
 والنية وباطن الوين وخروج ما اذا كان على الشرة هابل ولورقيقا
 نعم لو كان الوسخ على الشرة من الوق فانه لم يمتنع ينتفض لانه صار
 كالجزء من البدن بخلاف ما اذا كان من غبار والسن والشعر والظفر

في قوله صلى الله عليه وسلم العبدان وكما السهم من داء فليس حيا

في قوله صلى الله عليه وسلم العبدان وكما السهم من داء فليس حيا

[illegible]

من قبل

Q1 - 10/10

لا بد من وجوبه فمما على الفعل جامع النقص بالحال من جهة والراد بها
 ملحق بالنقص لا ما راد ولا من جهة سائكة وحكم فخرنا ونفتقر بعض الأكرام
 ليس حكمه الصافي فلهذا انما يقع عليه اسم التكرار قاله المصنف رحمه الله
 قبل الرواية والرد في الجملة انما في اسمها واحد فلهذا انما ينقص منها والاول لان
 الحكم منوط بالامم ومن لا تكرار للنقص ليس بمكمل من جهة واحدة وانما على ام
 غير علمين لان الزائد ليس مفقودا ولا في الاستيعاب فلهذا من العوارض انما
 يكون سائكة للجامع والاول هو كاصح والاول من جهة النقص ومن له كفاية نقصا
 بالسر هو كائنا عامتين اجمع علمين لان الزائدة مع عامة فلا ينقص اذا كانت
 الكفاية على معصية بخلاف ما اذا كانا على معصية واحدة وكانت على سائكة
 لا يصح التكرار فانه ينقص ليس بان ينقص فزوج البيت والصندوق وكل الحب
 والذكر والاضل وبالله التمسك وخرج بقوله الكف راجع الاصابع وما بينهما
 ومروها ومروها الكف فلا ينقص فذلك في وجهها كمنه الكف وضابط
 ما ينقص ما يستغنى عنه ووضع احدي اليدين على الارض مع طمأنينة
 ويخرج الروي فخرج منه في الطير فلا ينقص من جهة سائكة على عدم وجوب
 سائر وعدم تحريم النظر اليه **فصل** في انواع النقص
 التي ينبغي عليها التمسك من الاحكام الشرعية استنباط الاصل وطرح الشك
 ونقما كان على ما كان وقدرهم الناس على ان النقص لو شك هل يترك
 ام لا ان يجوز له وطرا او انه لو شك في امره هل تزوجها ام لا لا يجوز له وطرا
 ومن ذلك ان يرفع يمين طرا او حذفت بطن ضيق فلو يتعين الطهر او
 كان وحدها من بعد الحرح وصل السابق منها اخذ بغير ما قبلها فان كان
 قبلها محذوف او ان شطرها من اعتناء النقص في الطهر ام لا لا يتعين
 الطهر وشك في رافعه والاصل عدمه واستظهر انما ان اعتناء المحذوف
 لا ينقص المحذوف وشك في رافعه والاصل عدمه بخلاف ما اذا لم يتعين
 فلا يأخذ به بل يأخذ بالطهر لان الظاهر فاخر طهر عن حذوفه بخلاف
 من اعتاده فان لم يتذكر ما قبلها او ان اعتاد العقد به لم يتركه الوضوء
 والاحتياط بلا ريب ولا يسأل الى الصلاة مع التردد في الحوض في الطهر والاحتياط
 في الطهر ومن هذه القاعدة ما اذا شك من قام فاعلم مكانه مال وانفكة
 وشك فيهما السابق او شك هل ما راها روبا او حدي ينقص او هل ليس انقص
 او البش فلا ينقص بشي من ذلك **فصل** في نوعي النقص
 وهو ينقسم الى نوعين وهما النقص سبلا لا الماعل الشيء مطلقا وانما هو كاقوال
 النووي في التهنيت ولكن انفقها او كانهما اما يستعمل بالحق وشك
 سبلا لا على جميع البدل مع السيرة والفضل والكسر فيفسل به التمسك من
 نحو سدر وحظي **والذي يوجب الفعل ستة اشياء منها انه لا يشك**

قوله فقال الجديد
لم يولد الا وهو
حدث فلم يكن
لان الجديد هو
حدثا

[illegible]

امتی

فان صلوا على اهل البيت
الذين هم بئزكم اعداءكم
فانكم تكونون من اهل البيت
فان صلوا على اهل البيت
فانكم تكونون من اهل البيت

أحد ما وقع له عند ذلك فقامت به عليه كان له الرجوع عنه وفعل الإمام الحسن
عليه باختياره ولم ينه خات المرأة كما سقطوا فقد رخصته فمنه من قال
كأن في الروضة ومقتضاها أنه فرق بين إباحة حاله من رأسه أو أصله أو
جميع طرفيه قال المصنف ويرد ذلك نظر انتهى والظاهر أن العول على الخسفة
حيث وحذف وظاهر كلام النجاشي أن في المرأة يوفى بالخواص المذكورة
وهو قول الأكثر وقال الإمام والغزالي لا يعرف إلا بالتدني وقال ابن الصلاح
لما رجع من قام وإن قال ابن حجر فيه

[illegible]

كان باخدا ما بلغه فيجعله على الواضع التي فيها الغطاف والتواليف
والإدنى وطبقا للمطل ودأخل الشيخ لأنه أقرب إلى التقة بوصولها
وتباعد عن التفتت كما من ما وبضو لا فذ عليه يرفق ليصل إلى ما لم
ورطابه والراحة **الولاية** وهو على العوض قبل حفاف ما قبله كما من
في الوضوء الخامسة **قد يم** غسل حمة **اليمين** من حيدته ظهره وبطاعه
غسل حمة **اليسرى** باليدان يفيض المالح شقه اليمين ثم اليسرى ثم حمة الله
عليه وسماه كان يجب التيامن في طويته منقوع عليه وقد قد من ذلك من الغسل
كنه في التثنية فاسم به صلى الله عليه وسلم وكان في الوضوء كيف قد كان يتغير
ما قلناه في فصل رأسه ويد كل ثلاثا ثم يرفع يده كذا كان فصل ويدك شقه
اليمين المقدم ثم الموحدة اليسرى كذا مرة ثم قائمه ثم قائمه للأضفار الصغرى
اليد اليمنى كذا ولواضحة في ما كان في اليد اليمنى في التثنية لا من عليه ثلاث
جرات لكن قد يقول الدليل أنه لا يترك منه على الباحة الماء إذا مضى
نفسه وإن كان ركبها النفس فلا قائمه إذا يرفع رأسه منه وينقل قدميه
أو يستقل فيه من مقامه إلى آخر ثلاثا ولا يحتاج إلى الفصل حمة ولا رأسه
كما في التثنية من نجاسة الكلب فإن حركته تحت المالحوي الماعلم واليسرى
لحم يد الفصل لأنه لم ينقل والماء فيه من المشقة بخلاف الوضوء فيسجد بدو
إذا صلى بالاول صلاة ما قاله النووي في باب النذر من زواله الوضوء
لما روي ابوداود وعنه انه صلى الله عليه وسلم قال من توضأ على طهر
كنه له عن حساب وأنه كان في اول الإسلام يحب الوضوء صلاة تسبح
الوضوء وجوبه وفر اصل الطلب وليس في التثنية إلا مرة في المرة الأولى
لخص أو فاسم الذي لا يتم سكا فتعلمه في فطيمه وتذنها الوضوء بعد غسلها
وهو المادى في التزويق ثم تركه بلا عذر كما في التفتيح والسك الفار على يوب
الطيب المخرق فأن لم يجد السك أو لم يسه به فتخذه مما فيه حرارة كالقطر
والقفار فأن لم يجد طيبا فأن لم يجد كفا إلى الماء المرة ثم جرح عليها
الطيب بأنواعه والحدة تستعمل قليل فيض أو ظفار وليس في التثنية
ما الوضوء معتدل الحسد عن مد تقربا وهو مطلق وثبت بعد ذلك
والفصل عن صاع تقربا وهو أيضا مذكور في الحديث مأمور عن غيبة
أنه صلى الله عليه وسلم كان في غسل الصاع ووضع المذود ويد أن يغسل
في الماء الداء **الدلة** أو يرمية قال في الحجة ويقضي أن يكون ذلك
في السجدة **فإن** قال في الأصل لا ينبغي أن يحل أو يقيم أو يسجد
أو يخرج أو ما أو يمين من نفسه من أو هو حبة أنه تركه اليه ما كراهه
في الوضوء فهو حديثا لا كمال شجرة نظائره حبانها ونحو أن يتفتت
للفصل في حلة أو حفة من يحوز له نظره إلى عورته والشر أفضل ومن

الفصل في الوضوء والوضوء للواحد وإن لم يجز الصلاة لأنه يوم زينة والغسل له
 خلاف الجعة ويدخل وقت غسلهما بنصف الليل وإن كان الاستنجاء فعله
 بعد الفجر فإن أهل السواد يكرهون الدماء من قدامه فلو لم يكن الغسل لهما
 قبل الفجر لشيء يعلم فلو كان بنصف الثاني لقربه من اليوم ما قبله وإذا كان
 الفجر والرابع غسل صلاة **الاستنسا** عند الخروج بها والخامس غسل
 صلاة **الجمعة** بلحاظ الجمعة **الفصل** في السوا وس غسل صلاة **السبوت** بالكاف
 للشمس وتخصيص الخسوف بالقمر والكسوف بالنفس هو الإفصاح كما في الصحيح
 وقيل الكسوف بالكاف أوله فيها والخسوف اضم وقيل عز ذلك السابع **الفصل**
من غسل الميت سواء كان الميت مسلما أم لا وسواء كان الغاسل طاهرا أم لا لا يضر بقوله
 صلى الله عليه وسلم من غسل ميتا فليغسل ومن عمله فليستضار وإن التزم ذي
 وحشة وأما الجنب لقوله صلى الله عليه وسلم ليس عليكم في غسل ميتكم غسل إذا غسلتموه
 رواه الحاكم ويستحب الوضوء من مسه وإنما من غسل **الفصل** في الوضوء إذا لم يقطعهما
 للإسلام وقد أمر صلى الله عليه وسلم قيس بن عاصم به لما أسلم وأما ما يجب له من غمام
 أسماؤه وأما أمره صلى الله عليه وسلم بالغسل لهذا إذا لم يوضئه لم يكره ما يوجب
 الغسل والأوجب على الأعمى والعمى والغسل في الكفر في الأصح **فصل**
 قد علم من كلامه أن وقت الغسل بعد إسلامه ينتفع به ولا بأس به إلى فخر الإسلام
 بعونه بل المخرج من كلامه تكفير من قال لأمره بجاهل أسلم فغسل ثم أسلم
 لرضا به بقاءه على الكفر تلك الخطأ **والاستنجاء على الجوف** وإن قطع جوفه العاشر
فصل في غسله ولو لم يخطأ **إذا فاقه** ولم يخفوه منها أمرا إلا لا يباح في الأعمى رواه الشيخان
 وفي معناه الجوف بل أولى لأنه يقال لما قال الشافعي رحمه الله عنه قل من جن الواثر له
والحادى عن الغسل **الفصل في المشرقة** ولو كان حلا لا على المنصوص في الأم قال
والسبي وفيه يكون هذا من أعمال الحج لأن من حدة أنه يقع فيه ويستثنى من إطلاق
 المص والواجر إلى معرفة من قريب كاستنجم وغسل لم يندب له الغسل لدخول مكة
والثالث في الغسل للوقوف **فمنه** في طرفة ضعيفة للعراقيين والمذهب في
 الروضة وحكاية الزوائد عن الجمهور ونص الأم لمخاضه للوقوف من ذلك بعد صحيح
 يوم الحج وهو الوقوف بالسواد **والخامس** عن الغسل **الفصل** في كل يوم
 من أيام الشريق فلا عمل الذي حرمه العقبة يوم الحج قال في الروضة التماس الغسل
 الجيد لأن وقته مشع بخلاف ربي أيام الشريق **والسادس** عن السابع عن الغسل
الفصل في لظ من طواف الأفاضة وطواف الوداع وهذا ما جرى عليه النووي في
 منسكه الكبير وقال فيه أيضا أن الاعتسالة للحلق مسنون لكنه في الروضة تنفاه لكن
 قال وزاد في القديم ثلاثة أعمال الطواف الأفاضة والوداع والحق قال في المقات
 وحاصله أن الجدي يعدم الاستحباب لهذه الأمور الثلاثة وهو مقتضى كلام المنهاج

والله اعلم بالصواب فان الحكماء لم يوافقوا في هذا
وقيل ان الراجح عند الحكماء ان يكون الترتيب المذكور في الفصل
من غير ترتيب قطارة بل ان يكون الترتيب المذكور في الفصل
تسببت بوزنهم بجمع

وسبح من اعلاه الى الاسفل عليه مع مسحة فادسح على الخافضة زاد التلوين
ولزمه مع مسحه وعند ذلك في الجوع فسرع لوخر نخف شعرجير والخف
او السحر طمط بالفسل ظاهره وورع الغور ويصفي عنه فلا ينجس الرجل المسلم
ويصل فيه العرايض والنوافل فهو الملوحي بمكان الروضة في الاطعمة خلافا
لماء الخفقون من ان ينجس فيه **ويجب السجدة** ولو عاصيا فامنه والمسافر سقرا
فصم او طوبلا وهو عاص يسلم وكذا كل سق عتق فيه الفرض **ما وليه كاملين**
فبيح بالمسح ما يستحب بالوضوء في هذه المدة **ويجب السجدة** فسر قصر **ثلاثة ايام**
وقال ابن فيسبح بالمسح ما يستحب بالوضوء في هذه المدة ودليل هذا الخبر
السابق اول الفصل وهو مسلم من شرح نهائي سالت علي بن ابي طالب
عن المسح على الختان فقال هو رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة ايام
بلياليه الله **القيم** والملاذيل بالبر من ثلاث ليل متصلة
احد عشر ايام عن من الليلة الرابع او اليوم الرابع وعلى قيا ذلك
تقال في القيم وما الحق به **عليه السلام** في كل ايام الحدث
كله في سجود المسح على الخف في الصلاة لا في غيرها **القيم**
والارثاق في كفيه ولا في تنفيد الصلاة في جهارته فيسفر المسح
ايضا لكل واحد بعد يسبق في عدة الدائم قبل ان يصح بوضوء
المسح في كل مسح الانتقال فقط لان مسح مرتب على طهارة وهو لا ينفذ
اكثر من ذلك فاذا اراد في وضوء اخر وجب ترغ الخف والطهر الكامل
لان محدث بالنسبة الى ما زاد في وضوءه ونوافل وكان يس على حدث
حقيقه فالاطهر لا يرفعه لا يرف على المذهب اما هذه الدائم فلا يرفع
معها في اتيان طهر نعم ان اذ الخوا في الصلاة بعد الطهر لغير وضوء
وعدته في بطل طهر **وانت المدة** للمسح في حق القيم والمسافر
من حال اي انقضاء الزمن الذي **جهد** فيه **بعد ليس الخفان** لا وقت
هو ان المسح يدخل في ذلك فاعتبر في مدته من فاذا احدث ولم يمسح حتى انقضى
المدة لم يحس المسح حتى يستأنف بسا على طهارة او لم يحدث لم تحس المدة ولو
بغيره من امثالاتها عبادة موقفة فكان استداوقتها من حين جوار قفها كالصلاة
وتحاشا لتقرر ان المدة لا تحس من ابتداء الحدث لان رعا يستغرق غالب المدة
ويتم اطلاقها الحدث الحدث في اليوم والعصر والمسح وهو كذلك **فان مسح**
بعد الحدث القيم **في الخف** على حقيقه ثم سافر قصر **او مسح** السافر على
خفيه **في السفر** ثم اقام قبل استيفاء مدة القيم ثم كان **مسح** عليه فقلبت
للمحضر لاهلته فيقتصر في الاول على عدة خط وكذا في الثاني اذا اقام قبل

مدته

وإذا كان في الصلاة
فلا يمسح على الخف
ولا يمسح على اليد
ولا يمسح على القدم
ولا يمسح على الرأس
ولا يمسح على الوجه
ولا يمسح على العنق
ولا يمسح على الكتف
ولا يمسح على الذراع
ولا يمسح على اليد
ولا يمسح على القدم

مدته كما مر والواجب التزم ويحيز به ما زاد على مدة القيم ولو مسح احدي
رجليه حضرا ثم سافر وسبح الا في سطران مسح يقيم كما صححه النووي
تغليب المحضر خلافا للرافعي ومثل ذلك ما لو مسح احدى رجله وهو عاص
ثم اذ في بعد توفيقه فيما يظهر فليست له قد علم من اعتبار المسح انه لا يرفع
بالسجدة حضرا وان ليس بالمدة ولا يعضي وقت الصلاة خطا وعصيانا لما
هو بالتأخير لا بالسفر الذي به الرخصة ولا يشترط في الخف ان يكون لطلا
لان الخف يستوي به الرخصة لانه الجوز للرخصة بخلاف منع الفرض في
سفر العصية اذا جوزه السفر فيكفي المسح على المصوب والديباج هو
الصفيق والمتخذ من فضة وتذهب للرجل كالتيم بتراد مصوب وتوثق
في العباد ما لو كان اللابس للخف عرا يسلك ووجوه ظاهره والعزوبينه
وبين المصوب ان الحرم مني من النسي من حيث ان ليس فضار كالحق الذي
لا يمكن تتابع المشي فيه والنسي ليس المصوب من حيث انه متغير في ثوبها
مال الفان وتنتهي في جلد الذي اذا التحتمه حقا والظاهر انه كالمصوب
ولا يلزم المسح على مرقق وهو خف فوق خف اذا كان فوق قوي منهفا
كان اقوى كورود الرخصة في الخف لعموم الحاجة اليه وللموقف لا تعم
الحاجة اليه وان دعت اليه حاجة امكن ان يدخل يده بجزءها ومسح الاسفل
فان كان فوق ضعيف كفي ان كان قويا لانه الخف والاسفل كاللغاق والافلا
كالسفل المراد يصل الى السفل القوي ما فيكفي ان كان يقصد مسح السفل فقط
او يقصد مسحهما معا ولا يقصد شي منهما لان قصد اسقاط الرض بالمسح
وقد وصل الى اليه لا يقصد مسح الرقوق فقط فلا يلزم بقصره ما لا يفي بالمسح
عليه فقط ويتصور وصول الما الى السفل في القويين بصبه في محل اخر
فسر لو لم يمسح على جبهته لم يمسح عليه في الرض في الروضة لان منوط
فوق مسوح كالمسح على العمامة في مسح اعلاه واسفله وعقبه وحرقه
خطوطا لا يضر به اليه الي السري تحت العقب واليه في كل الاصابع
ثم عبر اليه الي اذ سلقه واليسري الي اطراف الاصابع من تحت من جازين اصابع
يد به فاستيعا به بالمسح خلافا لاولي وعليه محل قول الروضة لا يندب
لمنعابه ويكره تكراره وعمل الخف ويكفي مسح مسح الرأس في محل الغرض
بظاهره على الخف لا بأسفله وباطنه وعقبه وحرقه اذا لم يرد الاقتصار
على شي منها كما ورد الاقتصار على الايمن فيقتصر عليه وقوفه على محل

وعليه فلو احدث في الخف ولم يمسح في ثوبه
مضت مدة القيم قبل سق وجب في
الليس طولا لا شورا و القوي

الرخصة ولو وضع يده المبتلة عليه ولم يجرها او قطر عليه اجزا ولا سمح
 لشاة في بقا المدة كالذي سمي ابتداها او شك انه سمح سطر او حضر الان المسح
 رخصة بشروط منها المدة فاذا شك فيها رجع للاصل وهو الغسل **ويجوز**
 حكم المسح في حق لا يمس الخف **ثلاثة اشيا الاول خلعهما** او يلبسهما او يجرها
 بعض الرجل او شي مما ستر به من رجل ولقافة وغيرهما **والثاني انقضاء المدة**
 المحدودة في حقها فليس لاحدهما الا يصلي بعد انقضاء مدته وهو بغير
 المسح في الحالين **والثالث ما يوجب الغسل من جنابة او حيض او نفاس**
 او ولادة فيترجح ويظهر ثم ليس هي لو اغتسل لا يساوي مسح بقية المدة
 كما انقضاء كلام التراجع وذلك لخبر صفوان قال كان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يامرنا اذا كنا مسافرين او سطرنا الا لا نترجح احقاقا ثلاثة ايام ولياليهن
 الا من جنابة رواه الترمذي وغيره وصحوة وقبيل الجنابة ما في معناها
 ولا نذكر لكم لا ينكر وتكرر الحدث الاصغر وفارق الجنابة مع ان في كل منها
 مسح بايديها لتحتاج موضوعا على طرفيك الحاجة ثم اشترى والترجح ثم اشترى
 ومن فسد حقه او طهر شي مما ستر به من رجل ولقافة وغيرهما وانقضت المدة
 وهو بغير المسح في الثلاثة لزومه على قدميه فقط لبطلان طهرها دون
 غيرها بذلك وخرج بغير المسح طهر الغسل فلا حاجة الي غسل قدميه تامة
 لو نعت رجله في الحق بدم او غيره نجاسة غير معفو عنها وامكن غسلها
 في الخف غسلها ولم يبطل مسحه وان لم يمكن وجب التراجع وغسل النجاسة وبطل
 مسح ولو بقي من مدة المسح ما يسع ركعة او اعتقد طريبا حدث غالب
 فله رم بركنين فاكثر انقذت صلاته لان على طهارة في الحال وصح الاقتدا
 به ولو لم يقتدي بحاله ويفارقه عند عرض البطل قال في الاحياء
 يستحب لمن اراد ان يلبس الخف ان يفضله لئلا يكون فيه حبة او عرق
 او شوكه ارحم ذلك واستدل لذلك بما رواه الطبراني عن ابي امامة
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من كاد يوم من يالله واليوم الآخر فلا يلبس
 خفيه حتى يفضلهما **فصل** في التيمم لهو لغة التقصد يقال
 تيممت فلانا و تيممته وقامتة وامته اي قصدته ومنه قوله تعالى
 ولاتيمم الخبيث منه تنفقون وشرعا يصل التراب الى الوجه واليدين
 بشرائط مخصوصة وخصت به هذه الامة والاشرك على الله ومن سئ

قوله اي بالحق
 مد ابني

ستة من الحجارة وهو حصنة على الجمع واحتموا على انه مختص بالوجه واليدين
 وان كان الحدث اكبر والاصغر فيه قبل الجمع قوله تعالى والكنز مني او على سفر
 اي قوله فتمموا صعيدا طيبا اي قرايا طهورا للجنس فتمموا صعيدا طيبا
 وترتبه طهورا **فصل في التيمم** جمع شريطة كما قاله الجوهري **فصل في التيمم** الذي في التيمم
 الشيخ والمعدود في كلامه ستة كما استقر في النبي الاول **وجود العزم** وهو العزم
 عن التيمم والماء والتيمم ثلاثة لمبادي احدها فقد رتب **سفر** وله ما فرادقة
 احوال الحالة الاولى ان يتيقن عدم الماء فيتمم ثم لا يطلب اذا قايده فيه
 سواء كان مسافرا ام لا وفقده في السفر جري على الغالب الحالة الثانية ان لا يتيقن
 عدم بل جواز وجوده وعدمه فيجب عليه طلبه في الوقت قبل التيمم ولو
 جازوا له ما جوزه فيه من رحله ورفقته المنسوبين اليه ويستوعبهم كان ينقل
 من معه ما جوزه به ثم ان لم يجد الماء في ذلك نظر هو اليه يمينا وشمالا وامام وخلفا
 الى الحد الذي وحضر موضع الخضة واليطر يزيد احتياطا ان كان يستوي من الارض
 فان كان ثم وهذه اوجبل تردد ان امن مع ما ياتي اختصاصا وما لا يجب بذله
 لما طار رتبه الى حد يلحق فيه عوث رفقته لو كانت بهم فيه مع تشاغلهم
 بالشفالهم فان لم يجد ما يتم لظن فقده الحالة الثالثة ان يعلم ما يحمل بصيله
 المسافر حاجته كاحتطاب والعتاش وهذا فوق حد الفوت المتقدم ويسمى
 حد القرب فيجب طلبه منه الا من على اختصاص وما لا يجب بذله لما طار رتبه
 ثمنا او اخرج من نفس وعضو وما لا يزيد على ما يجب بذله لما وانقطاع عن
 رفقة وخروج وقت والا فلا يجب طلبه بخلاف من معه ما ولو توضحا به خرج
 الوقت فانه لم يتم لانه واحد لما ولم يقتر هذا الا من على الاختصاص ولا
 على الماء الذي يجب بذله بخلافه فيما من يتيقن وجود الماء الحالة الرابعة ان يظن
 المافوق ذلك المحل المتقدم ويسمى حدا بعد التيمم ولا يجب قصده لما بعده
 فلو يتيقن اخر الوقت فانتظاره افضل من تعجيل التيمم لانه فضيلة الصلوة
 بالوضوء ولو اخر الوقت بلغ من التيمم اوله وارضم او ظن او يتيقن عدمه
 او شك فيه اخر الوقت فتعجيل التيمم افضل لتحقيق فضيلة الوضوء السب
 الثاني خوفه من استنزال الماء بسبب دهي **فصل في التيمم** او زيادة
 لم او شيئا فاحش في عضو ظاهر لم يذرك ولا في الساتعة والشيء الاثر
 المستكره من تغير لون او حول والعتاش وفقرته تنفي ولحمة ترس والظا
 ما يبدو وعند المهنة غاليا كالوجه واليدين ذكر ذلك الراعي وذكر في
 الجناب ما حاصله انه لا يعود كشفه لفتك المرأة ويمكن رده الى الاول
 وخرج بالفاش السير كقليل سواد وبالظاهر الفاش في الباطن فلا
 اثر خوف ذلك ويعتمد في خوف ما ذكر قول عدل في الرواية السب
 الثالث حاجته اليه لعرض حيوان الحريم ولو كانت حاجته اليه في ذلك

في حد الفوت وهو من يعجز
 عن التيمم في اي جاد حال الفوت
 المتقدم في التيمم

في حد الفوت وهو من يعجز
 عن التيمم في اي جاد حال الفوت
 المتقدم في التيمم

في المستقبل صونا للروح او غير ذلك فليتيمم بوجوه ولا يلف العار
 به من جهة وشربه لغيره لانه مستقر راحة وخرج من الخبز غم والعطش
 الميع للقيم فيخرج من الجوع في السب الثاني وللعطش ان اخذ الماء من ما لم يكن
 عليه يبدل ان لم يبدل له الشيء الثاني **فرايد** في وقت الصلاة فليتيمم بوجوه ولا يلف العار
 كانه او غير ذلك وقته لا لا التيمم طهارة وضوء ولا ضرورة قبل الوقت
 بالقيم له فيه ولو قبل الانبياك بشرطه كستر وخطبة جمعة واعلم بوجوه التيمم
 قبل زوال النجاسة عن البدن للتيمم بها مع كون التيمم طهارة ضعيفة لا كمال
 زوال النجاسة للصلاة والاصح التيمم قبل زوال النجاسة عن الثوب والمكان والوقت
 شامل لوقت الجواز وقت العذر او يدخل وقت صلاة الجازة بانقضاء
 الفصل او بدله وفيه النقل للطلاق في كل وقت اراد الاوقات الثلاثة اذا
 اراد انقضاء الصلاة فيه ويشترط العلم بالوقت فلو تيمم شكافيم يصح
 وانضادقة النبي الثالث **الطلب** بعد دخول الوقت انفسه او ما خونه
 كما في التيمم الرابع **فرايد** في وقت الصلاة فليتيمم بوجوه ولا يلف العار
 منها كما في الزوايد او حشا كان الجود بينه وبينه سبع او عدد ومن صور القدر
 خوفه سارقا او انقطاعا عن رفقة **والتي** الخامسة **اعوار** اي الماي احتياجا
 اليه **بعد الطلب** لطمش او عطش حيوانا من كافر وهو من لا يمام قتل والشي
 السادس **الطلب** في جميع انواعه حتى ما يد اوي به **الظاهر** **فرايد** في وقت الصلاة
 صغيرا طبيا اي في اوقات الما فسر في عبا س وغيره والراديا لظاهر الطهارة فلا
 يجوز له التيمم ولا الاعذار له ولا للسلطان وهو ما يقع بمضوءه او ناس من
 حالة التيمم كالمسافر والمريض من حصر المستعمل في ذلك من جهة التيمم الواحد
 والكثير من تراب يسير او كثرة وهو كونه ولو دفع له في انما مسح العضو
 ثم وضعها على الارض اما ما تناثر من غير مسح العضو فانه غير مستعمل ودخل
 في التراب المذكور الحرف منه ولو اسود فلم يصير مادا لما في الروضة وغيرها
 والاعفر والاصغر والاحمر والابيض الما لم يسبها وخرج بالتزاج المورة
 والزم بغير ومحاقة الخذف ونحو ذلك **فرايد** في وقت الصلاة فليتيمم بوجوه ولا يلف العار
 الحميم وفخها وهو التي تسمى العامة المحسن او دفع او نحوه **والاصح** لطمه
الطلب بالعضو **فرايد** في وقت الصلاة فليتيمم بوجوه ولا يلف العار
 التراب في العضو اما الرمال انك لا تلتصق بالعضو فالتيمم بالقيم به اذا
 كان له غير الارض من طبقات الارض والتزاج حصل له ولو وجد ما صا لالتيمم
 لم يكن وجب لغيره في بعض اعضائه من ان كالا حذته اصغرا او مطلقا
 ان كان جزءا كما في بعض من يفضل كل بدنه في غير التيمم حين اذا امرته بامر
 فانما سمى بالطمش ويكون لغيره قبل التيمم عن انبا في لقوله تعالى فلم
 تجدوا ما تمسكوا وهذا او احد اما لا يصلح للتمسك بالقيم او بوجه

اي بعد حصوله

وسه كغسل المردن
 الا انه صار له غبارا

فلا يصح

فلا يصح القطع بانه لا يجب مسح الرأس به اذا لم يكن لها لها تقدم مسح الرأس
 ولولم يجد الا انزالا ليعلمه فالمذهب القطع بوجوب شتماله ومن به نجاسة
 ووجد ما يفضل به فتمسك به وجب عليه للحدث المتقدم او وجد ما عليه حدث
 اصغرا او كبره على به نجاسة ولا يفي الا لاخذها فتمسك بها نجاسة لان ازالتهما
 لم يدرها بخلاف الوضوء والغسل ويجب شتماله في الوقت وان لم يكن وكذا التراب
 بمنزلة وهو الاصح ما يفي اليه التزاج في ذلك الموضع في تلك الحالة
 التي يتم فيها الامن الى سد الرمي فان الشربة قد يشترط في بد ظاير في بعد
 في الرخص اجاب ذلك فان احتاج الى التيمم بدنه عليه او لضعفه حيوانا من
 سوا كان ارضا او غيرا لم يجب عليه التيمم او كالمسافر في الموضع السكن والقيام
 كما صرح به ابن حجر في التيمم ولو احتاج واحد من الماي شراطة للصلاة
 قدم باله ولم التفع بها ولو كان مع ما لا يحتاج اليه للعطش واحتاج الى تحته
 في يمينه ما سبق جاز له التيمم كما في المجمع ولو وهب له ما او اخره او اخرج دلو او
 نحو ذلك من الة المستعمل في الوقت وجب عليه القول اذا لم يمكنه تحصيل ذلك مشرا
 او نحوه لان المساحة بذلك غالبة فلا تنظم فيه التيمم بخلاف ما لو وهب من الماي
 فانه لا يجب عليه قبوله بالجماع لعظم المدة ويشترط قصد التراب لقوله في
 فتمسكوا اصعبا طبيا اي اقصدوه فلو غسره على عضو من اعضائه التيمم فردد
 عليه ونوبك يلف وان قصد بوقوفه في محب التيمم لانتفا القصد من جهته
 بانقضاء النقل المحقوله ولو ييمم باذنه بان نقل الما ذولا التراب الى العضو وردد
 عليه جاز على النقص كالوضوء ولا بد من نية الا ذلك عند النقل وعند مسح
 الوجه كالركن او المنيمة والالم يصح جزما كما لو ييمم بغير اذنه ولا ييمم
 عند ولا قامة فعل مادونه مقام فعله لك يندب له ان لا ياد ان لغيره في ذلك
 مع الغيرة ونحوه وجان الخلاف بل يكره له ذلك كما صرح به المير في وجب عليه
 عند العجز ولو باجر عند القدرة عليها **فرايد** اي التيمم جمع في روضة اياها
 هنا **فرايد** في وقت الصلاة فليتيمم بوجوه ولا يلف العار
 سبعة في كل التراب والقصد ركبتين واسقط في المجمع التراب وعددها
 ستة وحفل التراب شرطا والا ولي ما في النهاج اذ لو حسن عد التراب ركنا
 لحسن عد المار كذا في الطهارة والقصد فداخل في النقل الواجب قرن النية
 به الركن الاول وهو الذي استقطم المص هنا نقل التراب الى العضو المحسوس
 بنفسه او بغيره كما مر فلو كان على العضو تراب فردد عليه علم من جهات
 الى جانب لم يلف والاصح هو بالقصد مع ان النقل المحسوس بالقيم متضمن
 له رعاية للفظ الالية فلو يقع التراب من الموضع بكم او بدنه وشتم به وجهه
 او تحته في التراب ولو غير عند الجراه او نقله من وجهه الى وجهه بان خربت

بان حدث علي بعد زوال ثواب مسح عن ثواب اذا نقل من يد الي وجه او من
يد الي اخوي او من عضو ووجه اليه ومسح به كفي ذلك لوجود سبع النفل والركن
الثاني وهو الاول في كلام المصنف **التي** بنية استحابة الصلاة ونحوها ما يقتر
استباحته الي طهارة كطواف وحمل مصحف وسجود تلاوة اذا الكلام الا في
صحة التيمم وامام استباح به فسياتي ولو تيمم بنية الاستحابة طائفة من
اصغر قبائل اكر او عكسه صحيح لان موجبها واحد ولا تعلم يصح لتلاعه ولو
اجتنب في سفره وكان يتييم وقتا ويؤضو وقتا اعادة صلاة الوضوء فقط لما مر
ولا يكره بنية رفع حدث اصغر او اكر او الطهارة عن احدها لان التيمم لا يرفع
ولو توي فرض التيمم وفرض الطهارة او التيمم المفروض في كل حال لان التيمم
ليس بقصود او تقسيم واعا يوجب به عن ضرورة فلا يجعل مقصودا بخلاف
الوضوء ولهذا استحب عند بد الوضوء بخلاف التيمم ويجب قبله التيمم بالنقل
لان اول الاركان استند اليها في مسح شئ من الوجه كما في التيمم كما صرح قلو
عزيت قبل المسح يرفع لان النقل والركن الثاني يرفع بقصود في نفسه قال
الاسنوي والحنابلة لا يكتفوا باستحضارها عند مسحها وان عزيت عند مسحها
وتفليل الراعي فيهمه ولهذا هو الظاهر والتعبير بالاستدانة جري على الغالب
لان هذا الركن ليس بالنفوذ في التيمم غايها ولو ضرب يده على مشرو امرأة
تغض عنها ثياب فان منع النفا الشريطين صحيحه والا فلا وما يباح
له بنية فان توي استباح فرض ونقل اليه عمل بنية او فرضا فقط فله
النقل مع لان النقل تابع فاذا صحت طهارة لا حصل فليتابع اوي او فعلا
فقط او توي الصلاة واطلق قيل به النقل ولا يصح به النقل اما في الركعة
فان الفرض اصل والنقل تابع له كما مر فلا يجعل المتبوع تابعها واما في الثانية
فقياسا على ما لو احرمت بالصلاة فان صلاته تتعقد نقلا ولو توي يتيممه حل
المصنف او سجود التلاوة والشكر وتوي نحو الحجب الاحتكاف او قراءة
القران او الحايض استباحة الوطى كان ذلك كله كنية النقل في انه لا يتبع
به الفرض ولا يتبع به النقل ايضا لان النافذة الكنية ذلك وظاهر كلامهم
ان ما ذكره مرتبة واحدة حاي اذ اتيتم لواحد منها جاز له فعل المقتبة
ولو توي يتيممه صلاة الجنازة فالاصح انه كالتميم للنفل والركن الثالث
وهو الثاني في كلام المصنف **الوجه** حكي ظاهره في كل حين والفعل من انعم
على شقيقه لقوله تعالى فاستحووا ابو جوفهم وابديكم والركن الرابع وهو
الثالث من كلام المصنف **كل يدين مع الوضوء** للآية لان الله تعالى اوجب
طهارة الاعضاء الاربعة في الوضوء اول اليه ثم اسقط منها عضوين
في التيمم في اخر اليه في العضوان في التيمم على ما ذكر في الوضوء اذ
لواضحا ليدبرها كما قال الشافعي والركن الخامس وهو الرابع في كلام

وهو ان يرفع
الاشارة
شامرية
طريق
اهم

بين الوجه واليد من كما مر في الوضوء والافرق في ذلك بين التيمم
عند حدث الكبر او اصف او غسل سبحة او وضوء بعد او غير ذلك ما يطل
له التيمم فان قيل لم يجب التيمم في الغسل وجب في التيمم الذي لم يدر
اجيب بان الغسل لما وجب فيه فقيم جميع البدن صار لعضو واحد والتيمم
وجب فيه عضوين فقط فاستباح الوضوء واليحب ابدال الثياب الى منبت
الشعر الخفيف لما فيه من المسح بخلاف الوضوء ولا يجب كما في الكلام في الكليش
اولا ولا يجب الترتيب في نقل الثياب الى العضوين بل هو مستحب فلو ضرب يده
الثياب دفعة واحدة او ضرب اليدين قبل اليسار ومسح بيمنه وجهه ويديه
يمين او عكسها لان الغرض الاصل المسح والنقل وسيلة اليه ويتعذر فصد
الثياب لعضوين يسمى اي او يطاف في ثوب واحد التراب لمسح به وجهه فتذكر
انه مسح لم يحرر ان مسح بذلك الثراب يده وكذا المواخذة يده طائفة من سبع
وجهه ثم تذكر ان مسح لم يحرر ان مسح به لكثرة التراب يده وجهه وذكره الفقهاء
في ثوابه وجب مسح وجهه ويديه بضررتين لخبر الحكم التيمم ضررتين ضرورة
للوجه وضرب لليدين وروي ابو داود انه صلى الله عليه وسلم تيمم بضررتين
مسح بالاحدهما وجهه وبالأخرى راعيه ولان الاستيعاب غايها لا ياتي به وزمها
فاشبهه الإجماع الثلاثة في الاستحابة ولا يتيقن الضرب فلو وضع يده على ثراب فاحم
وعلى رما عاير كفي ثم شرع في السنين فقال **اي التيمم** وفي بعض
النسخ ثلاثه ضلال بل الركن ذلك كما ستعرفه الاول **اي التيمم** في بعض النسخ
ولو حدث حدثا اكر الثاني **اي التيمم** من البدن **اي التيمم** من البدن
كالوضوء لا كاستحابة طهارة عن حدث واذا اعتمر فاستحابة طهارة
اعتبر في استحابة طهارة عن حدث واذا اعتمر فاستحابة طهارة
ظلال من اوجها وجب الموالاة بقية ما في تيمم دام الحدث لا يجب في وضوءه
تخفيفا للتعانق ومن سنده البداءة باعلى الوجه وتخفيف الغبار من كفيه او ما يقوم
مقامهما ونفريق اصابعه في اول الضربتين وتحليل اصابعه بعد مسح التراب
وان لا يرفع اليد عن العضو قبل تمام مسح جرحا من خلاف من اوجب
ثم شرع في مسطرات التيمم فقال **اي التيمم** في بعض النسخ **اي التيمم**
اي الذي **اي التيمم** ونقدم ما قدم في موضعنا الثاني **اي التيمم**
في بعض النسخ **اي التيمم** وان صا في الوقت بالجماع كما قاله من المنذر وخبر ابي داود
التراب كافي ولو لم يجد الماء حصى فاذا وجدت الماء مسح به يده رواه
الحاكم وصححه ولان لم يشرع في التيمم وضوءا كالأول اذ انما التيمم وضوء
ثم لما علمنا انك لا تراه كوجود الماء وكذا قوله الماء والارض سريعا لو ضرب
طلب بخلاف توهم التمرة لا يجب عليه طلبها لان الغالب عدم وجودها بالطلب

للأجل ما ومن التوهم روية سراج وهو ما يربى نصف النهار كان ما أورده تخافه
 مطبق بغيره أورده ركب طلع أو غروب ذلك مما يتوهم معه الماء سمح قايلا يقول
 عندي ما يغايب بطل تيممه لعلمه بالما قبل المانع أو يقول عندي لغايب
 ما لم يطل تيممه لمقارنته المانع وجود الماء ولو كان عندي حاضر ما وجب
 عليه طلبه منه ولو قال فلان ما لم يبق المانع غيبته ولا حضوره وجب
 السؤال عنه أي ويطل تيممه في الصور فإن كان من أن وجوب الطلب بطله ولو
 سمح بقوله عندي ما ورد بطل انصاف وجود ما ذكر قبل نكبة الأثر كوجوده قبل
 الشروع فيها وانما بطله وجود الماء أو توهم أن لم يبق ترك بما منع من التيمم
 كعطفه في سبغ لان وجوده والماء هذه كالعدم فان وجد ما في صلاة لا يقطع
 قضاؤها بالتيمم بان ضيق في مكان يغلب فيه وجود الماء بطل تيممه اذا لا فائدة
 بالاستغناء للصلاة لانه لا بد من اعادة منها وان اسقط التيمم قضاها لم يبطل تيممه
 لانه شرع في المقصود فكان كالوجود المكفر الرقبة بعد الشروع في الصلاة
 ولان وجود الماء ليس حدثا لكنه مانع من ابتداء التيمم ولا فرق في ذلك بين صلاة
 الفرض كظهر وصلاة جنازة والنفل كعيد وتروا لوراي المسافر المانع انما
 صلواته وهو حاضر في ذوي الأمانة أو نوي القاصر التمام عند روية المانعة صلواته
 تغلب حكم الإقامة في الأوقاف ويجوز ما لم يستعمل في الثانية لان الأتمام كقضاء
 صلاة أخرى وشفا المريض من مرضه في الصلاة كوجود أن المسافر المانع لا يقطع
 ان كانت مما تسقط بالتيمم تطل وان كانت مما لا تسقط بالتيمم كان تيممه وقد
 وضع الجبيرة على حدث بطلت وقطع الصلاة التي تسقط بالتيمم ليؤصا
 ويصلي بعدها افضل من اتمامها كوجود المكفر الرقبة في اتنا الصوم ويجوز من
 خلاف من حرم اتمامها الا اذا ضاق وقت الفريضة فبحرم قطعها كما حرم
 به في التحقيق ولو سمح بتيمم عليه ثم وجد المانع غسله والصلاة
 عليه سواء كان في اتنا الصلاة أم بعدتها ذكره النووي في فتاويه ثم قال
 ويحتمل أن لا يجب وما قاله بحكم في الحضر ما في السفر فلا يجب شي من
 ذلك كالحج من به بن سراقه في تيممه لكنه فرضه في الوجدان بعد الصلاة
 فعلم أن صلاة الجنازة كغيرها وان تيمم للتمسك بها ولو راي المانع انما
 صلواته التي تسقط بالتيمم بطل تيممه كسلا من بها ولا علم تيمم قبل سلام
 لان ضعف بروية المانع كان مقتضاها بطلان الصلاة التي هو فيها لكن
 ما انفكها بغيرها وبسبب الثانية لا راي من حجة الصلاة كما حجت النووي
 تعالروا في ولورات صايض تيمم تعقد الماء وهو ياجب معها وحرم
 عليها تيممه كما قاله القاضي وعده لمطلابه طهرها ولوراه يعود ومنها ثم
 يجب عليه الترع بغيرها ولو راي المانع انما قراة قد تيمم بها بطل تيممه
 بالروية سواء نوي قراة قد يعلم أم لا ليعيد ارتباط بعضنا ببعض

قال

قاله الروياني ولا يجوز السفل الذي وجب الماء في صلاة الذي لم يتوعد بالركعتين
 بل يعلم منها لانه المصوب المهور في النفل هذه الأري المانع فيعلم للثالثة فافا
 والامة ما هو فيه فان نوي ركعة أو عدد ائمة لا يقطع دينه تيمم فاشبه المكتوبة
 المقدرة ولا يزيد عليه لان الزيادة كافتتاح مائة بدل ليل افتقارها إلى قصد جديد
 ولو راي المانع انما الطواف بطل تيممه بنائلي انه يجوز تفريقه وهو الصحيح الثالث
 من المظان الردة والعياد بالندة في من بها بخلاف الوضوء لقوته وضعف
 بدله لكن بطل دينه فيجب تجد بدنية الوضوء **مسألة** ارجع جيرة وهي
 حشة أو نحوها كقصبة توضع على السرور وينتد عليها ليتجوز السجدة **مسألة** الما
 حيث عسر ترعى الحوض وحذروا عما تقدم وكذا اللصوف فتاح اللام والشفوف التي
 في الرجل اذا احتاج الى نظف ثيها منها يمنع من وصول الماء ويجب مسح كل ما بالماء
 استعماله ما أمكن بخلاف التراب لا يجب مسحها به وان كانت في محل لا يسهل
 فلا يؤثر من راحيل وللقدر المسح عدة بل له الاستدانة الى المند مال لا لم
 يرويه تاقية ولله السائر في زرع الحضانة بخلاف الخوف فيها ومسح الحب ونحوه
 في ثيابا والحدث وقت غسل عليه ويشترط في السائر ليكن ما ذكر ان لا يأخذ من
 من الصحيح الاما لا بد منه للاستسكان ويجب غسل الصلابة طهارة ضرورة
 فاعلم الاثنان في بابا في المسكن **مسألة** وجوب الماروي أو داود والدارقطني
 باسناد كل رجاله نقات عن هارون السجوج الذي احمل وغسل فدخل الماء
 تحت ثيها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال انه كان يكفيم البيتيم وبعض
 على راسه خرقة ثم يمسح عليها ويغسل ما يرسده والتيمم بدل عن غسل
 الفضل العليل وسبح السائر بدل عن غسل ما تحت اطرافه من الصحيح كما
 في التحقيق وغيره وقضية ذلك انه لو كان السائر يند بالعلم فقط أو باريد
 وغسل الزايد حكم لا يجب المسح وهو كذلك فاطلازم وجوب المسح جري في
 الغالب من أن السائر ياخذ زيادة على محل العلم والعضو كما يخرج النيكخاف
 من غسل ما رقتهم ان خاف من غرق الماء وعصاة كاللصوف ولما بين حبات
 الحدي حلم العضو الجريح ان خاف من استعماله ما من واد اظروا من الفصادة
 من اللصوف وشو عليه ترغله وجب عليه مسح ويعفى عن هذا الدم المختلط
 بالماء بقا لمصلحة الواجب على دفع مفسدة الغرام كوجوب تنجيز مسيل
 الغرض حيث نفذ رت عليه الغزاة الواجبة واذا تيمم الذي غسل الطمخنة
 وتيمم عن الباقى وادي فريضة لغرض ثالث وثالث وهكذا ولم يحدث بعد حارة
 الاوكم بعد الحب ونحوه غسل ما غسله ولا سيما الماسي والحدث كحبت
 فلا يحتاج الى اعادة غسل ما بعد عليه لانه اذا احتاج اليه لويطت طهارة العليل
 وطهارة العليل ما فيه ان يتنفل بها وانما يعيد التيمم لضعفه عن اذ من كان
 بخلاف من نسي لعنه فان طهارة ذلك العضو لم تحفل اذا استع وجب استعمال

أما في رد التناقض ونزله للحاجة ١٥١
 لا يوافق بالوجه عن اعارة محبة الله

الماء في عضو من محل الطهارة لغرض من اوجده ولم يكن عليه ساتر وجب التيمم لملا
بمع موضع المنة بل الطهارة في غير التراب ما لم يكن على موضع المنة ان كان محل التيمم
غسل الصبي في قدر الامكان لما رواه ابو داود وابن حبان في حديث عن ابن الهادي
في رواية اخرى ان غسل يديه ونحوها ونحوه للصلاة ثم صلى ثم قال النبي صلى الله عليه وآله
ان غسل ما لم يكن ونحوها ونحوه للصلاة ثم صلى ثم قال النبي صلى الله عليه وآله
ختمه سبحة بغيره ويغسل يديه بالفضة في كل صلاة من غير ان يغسل يديه
فان لم يجد على ذلك بنفسه استفاك ولو باجرة فان تعذر في المجموع ان يغسل يديه
عضو الحديث او استنع استعمال الماء فيها لغرض اخر فيجب تيمم بغيره وهو
اشتراط التيمم وقت غسل العليل لتعدد العليل وكل من البدين والرجلين كعضو الحديث
ويجب ان يجعل كل واحدة كعضو فان كان في اعضاء الاربعه جرح واحد لم يغسل يديه
من ثلاث تيممات الاول للوجه والثاني لليدين والثالث للرجلين والراس يكون فيه
مسح ما قبل منه كما قال تحت الراس فاربعة وان عمت الاعضاء كلها فتييمم واخذ غسل
المجموع لغرض الترتيب بسقوط الفسل **ويصلي صاحب الجيرة** اذا مسح عليها وغسل
الصالحين وتيمم **ولا اعاد عليه ان كان وقتها على طهر** لان اولي من المسح على الخف
للمضروبة لهد ان لم تكن الجيرة على محل التيمم والاوجب الغضاضا في الروضة بلا خلا
لنقص البدل والبدل جميعا ونقص في المجموع كالرافع عن جماعة ثم قال واطلاق الخبر
بقضي ان لا فرق انتهى وما في الروضة اوجه لما ذكرنا وضعا على حديث سوا كان
في اعضا التيمم ام في غيرها من اعضا الطهارة وجب تزعم بان امكن فلا يصح ربيع التيمم
لان مسح على ساتر فاشتراط فيه الوضع على طهر كالحق فان تعذر تركه ومسح وصلى
ففي لغوا شرط الوضع على طهارة فان تعذر تشبهه في الحنف وكذا يجب الغضاضا
ان امكن التزعم ولم يفعل وكان وضعا على طهر ولو تيمم عن حدث اكبر ثم احدث حدثا
اصغر استقص حارة الاصغر لا الاكبر كالأو احدث بعد غسله بغيره عليه ما يجرم
على الحديث ويستمر تيممه عن الحدث الاكبر حتى يجد الماء لانه فلو وجد خالية
ما سئل تيمم ولا يجوز الطهارة منها لانها اتموا وضعت للشرب لغرض نظر اللغاب
ولم يغض صلاته كالو تيمم خضرة ما يحتاج اليه لغرض وصلى به ولو شوي الماء في
رجل او اصله فيه فلم يجد جده بعد اتمام الطلب وتيمم في الخدين وصلى ثم تذكره
في السبائك ووجد في الصلاة فقي لان في الحالة الاولى واحد المالكه قصر
في الوقوف عليه فيقضي كالو شوي في العورة وفي الثانية تعذر نادرا لا بد وم ولو
اصل رجله في رجله بظلم او غيرهما فتييمم وصلى ثم وجده وفيه الماء فان لم يكن
في الطلب فقي لتقصيره وان امعن فيه فلا قضاء اذا لم معه حال التيمم وفارق اطلاق
في رجله بان تيمم الرفعة اوسع غالبيا من نحوه فلا يجد مقصرا ولو ادرج الما في طهر
ولم يتغيره اول تيمم بين خفيه هناك فلا اعادته ولو تيمم لاصلا له عند القافلة
او عن الماء ولعب ما لم فلا اعادته بلا خلاف ذكر في المجموع **فستريح**

لو انقلف الماء في الوقت لغرض كثره ونظف ونحوه لم ينعى للمعذر ولو انقلف عشا
في الوقت او بعده عني لتقريبه بالانقاف ما تعين للطهارة ولا اعادته عليه فان لم يكن
الحالين لان تيمم وهو فاقدر لها اما اذا انقلف قبل الوقت فلا يعي من حيث انقافها
الطهارة وان كان يعي من حيث انقافها مال ولا اعادته ايضا لما رواه ابو داود
في الوقت بلا حاجة له ولا للمعذر او المنيب كعظمن لم يصح بيعه ولا هبته لان عاين
عن تسليمه من عاين التيمم للطهر وهذا اطارق صحة هبته كن لزمت كفاية او ديون فقي
ما يملكه وعليه ان يسترده فلا يصح تيممه ما قدر عليه لقيامه على ملكه فان عجز عن
استرداده تيمم وصلى وقضى تلك الصلاة التي خوف الماء وقتها لتقصيره ولا عاين
لان الموت الما قبل دخول وقتها ولا يفي تلك الصلاة بتيمم في الوقت بل يوجب الغضاضا
الي وجود الماء اولا في حالة يسقط الغرض فيها بالتيمم ولو انقلف الماء في يوم التيمم او
المشرك ثم تيمم وصلى لا اعادته عليه لما سلفه بعض المال المشرك دون التيمم لان
فاسد كل عقد كعقد التيمم في العمان وعنده في يوم ما في الوقت وبعد عنه حيث لا يلزم
عليه ثم تيمم وصلى اجزاه ولا اعادته عليه لما رواه عطاء بن رباح ما شربوه وبعثوه له
ومضوه لولا ان تيمم بمثله ولو كان مثله اذا كانا في ايريه لهما فيها قيمة ثم رجعا الي
وطهرهم ولا قيمة له فيه ولا دارا وارث تفرعهم اذ لو ردوا الماء كان اسقاطا للثمان فان
فرض الغرم بكان الثوب او بكان اخر لهما فيه قيمة ولو دون قيمته بكان الشرب وزم
عزم مثله كسائر المتكيات ولو اوجي بغيره ما لا اوجب الناس وجب تقييم العطشان
المحرم حفظا للمعته ثم المبت لا ذلك خاتمة امره فالامان اشك ووجد الما قبل
موتها مقدم الاول سبقه فان اقامعا او قبل السابق او وجد الما بعدهما مقدم الا فضل
الفضلية بعلية الض يكون اقرب الى الرحمة لا بالحكمة والسب وخو ذلك فان
استويا افرغ بينهما ولا يشترط قبول الوارث له كالحق المنطوق به في التمسيس
لان طهره لا بد له في الحايض والنفساء عدم خلوها عن الجس غاليا ونفط حذفا
فان اجتمعا قدم افضلهما فان لم يتوفا افرغ بينهما في الحب لا حديثه اعطى من
حدثا الحديث حدثا اصغر نعم ان في الحديث دون في الحديث اولى لانه يرتفع به
حدثا بكمال دون الحب **وتيمم المعذر** ووجوب **الكل في ربه** فلا يصح تيمم في فرض
لان الوضوء لكل فرض لغو له تعالى اذا قم الى الصلاة والتيمم بدله لا ينعى
ذلك في الوضوء انه صلى الله عليه وسلم صلى يوم الفتح خمس صلوات بوضوء واحد
ينبغي التيمم على ما كان عليه ولما روي البيهقي باسناد صحيح عن ابن عمر قال تيمم لكل صلاة
وان لم يجدت ولا طهارة ضرورية ومثل فرض الصلاة في ذلك فرض الطهارة وحظ
الحجة فيمنع الجمع بينهما واحد بين طوافين مغروضين وبين طواف فرض وق
صلاة وبين صلاة الجمعة وخطبتها على مارحج الشجاء وهو المعقد لان الخطبة
والكساة فرض كفاية اذ قيل انها قايمة مقام ركعتين والصي يودي بتيممه
غير فرض كالبالح لان ما يودي كالفرض في السنة وغيره انهم لو تيمم للفرض ثم
قد رطلين منها فقط فباء الحجة على يات فيه تولا تفرق لصقة فيج فيها لا يباح
اليه ويظهر فيما جاز اليه اولا في الجع نظر الى ان ما فطهارة لا ينقضه قال بعض
بالثاني وقيل في الاول لان ما فطهارة منقطع كمن هو كمن هو كمن هو

هذا الموضع

هذا الموضع

هذا الموضع

هذا الموضع

هذا الموضع

هذا الموضع

هذا الموضع

هذا الموضع

هذا الموضع

هذا الموضع

هذا الموضع

هذا الموضع

هذا الموضع

هذا الموضع

هذا الموضع

هذا الموضع

هذا الموضع

هذا الموضع

هذا الموضع

هذا الحديث يدل على ان الصلاة لا تفسد بالجموع عند الغريقين

بلغ يصل به الفرض لا لصلاته بفعل كما صححه في التحقيق ونقله في المجموع عند الغريقين
فان قيل لم يعمل كالبالغ في ان يجمع بينهم فرضين ولا يصل به الفرض اذا بلغ اجيب
بان ذلك احتياط للعبادة في ان يجمع للفرض الثاني ويقيم اذا بلغ وهذا في عبارة
الاحتياط وخرج مما ذكره علي بن الحارث من الوجه مرارا وجمعا بين فرضين يتيم واحد
فانهما اجزاء والنذر كمن يرض عيني لتقريبه على النذر فاستحب المكتوبة فليس له ان
يجمع مع فرض اخر مودة كانت او مقضية بينهم واحد ولو تفقوا على ذلك حدث
البرهان فالحق او حل مصحف او نحو ذلك لا يقطع حضا واراد الزوج
وطها ويقيم من ذكره فرضه كان له ان يجمع ذلك معها ولا معها صلاة جنازة
لانها ليست من جنس فرضين الاعيان فهي كالفعل في جواز الترك في الجملة واما تفريق
القيام فيها مع القدرة لان القيام قوام بالقدم الركوع والسجود فيها فتركه في صورته
ولو يقيم لما فعل كان له ان يصل به الجنازة كما ذكره في صحيحه واحدا من القولين
لان التواضع في وجوب الجنازة التي هي لكل صلاة منها الى الركعة الاولى حرم عظيم خفف
في امرها كما خفف تركه القيام فيها مع القدرة وتركه القبلة في السفر ولو تداغم
كل صلاة دخل فيها فجمعها مع فرض لان ابتداءها بفعل ذكره الرواية ولو صلح اليه
مقدرا او في جماعة ثم اراد اعادة جماعة جاز لان فرضه الاول ثم كل صلاة او في
في الوقت واوحيا اعادة الرطوبة على حصة ففرضه الثانية وله ان يعيدها بينهم
الاولي لان الاول وان وقت فقلنا لا يتك بها فرض فان قيل كيف جمعها بينهم مع
ان كلاهما فرض اجيب بان هذه المسئلة في جنس وجوب بينهم وان كانت فروضا
لان الفرض بالذات واحد ومن يضي الخس ولم يعلم عنها كفاه لمن يقيم لان
الفرض واحد وبساو وسيلة له فلو ترك المسئلة بعد ما يجب اعادة كما روي في
المجموع او يضي بين مختلفين ولم يعلم عنها ما صلح كلا من يتيم او صلح ارضا للفر
والعصر والغرب والعشاء بينهم واربع ليس منها الذي به ايا اي العصر والمغرب
والعشاء والصبح بينهم واحد فيبين اثنين او يضي منهن متفقين او شك في اتفاقهما
ولم يعلم عنها ولا تكون المتفقان الا من يومين فيصل الخمس مرتين يتيمين ليلا
يقين ثم على فاقه الطهورين ولها التراب كحصى يحل ليس فيه واحد
منها ان يصلح الفرض بحرية الوقت ويعيد اذا وجد احدهما او يعيد باليتيم اذا
كان يحل سقط به الفرض فلا فائدة في الاعادة به في محل لا يسقط به الفرض وخرج
بالفرض التفل ولا بفعل ويقضي وجوباً بينهم ولو سفل بعد له ففقد ما يستحق
به الما اوبد تربه اعضه ويقيم لفقد ما يحل بتركه في يده ففقد ولو سفل
لندة ففقد بخلاف محل يدين ذلك ولو يقيم او يتيم لعدرك فقد ما وخرج في
سفر بعصبة كقولان عدم الفضا رخصة فلا تنطط مسافر المعصية
في ازالة الخجاسة وهي لغة فاستغفر وشرعا يستغفر ربيع من صحة الصلاة
حيث لم يحصل وكل ما يخرجه من واحد المييل الي القبل والدير سوا كان مقدار

قوله ولو سفل به الفرض لا لصلاته بفعل كما صححه في التحقيق ونقله في المجموع عند الغريقين

قوله ولو سفل به الفرض لا لصلاته بفعل كما صححه في التحقيق ونقله في المجموع عند الغريقين

قوله ولو سفل به الفرض لا لصلاته بفعل كما صححه في التحقيق ونقله في المجموع عند الغريقين

قوله ولو سفل به الفرض لا لصلاته بفعل كما صححه في التحقيق ونقله في المجموع عند الغريقين

قوله ولو سفل به الفرض لا لصلاته بفعل كما صححه في التحقيق ونقله في المجموع عند الغريقين

كالبول

كالبول والغائط او نادر كالبول الذي سوا كان ذلك من حيوان مأكول ام لا
للاحادثة المألفة على ذلك فقد روي البخاري انه صلى الله عليه وسلم لما جئ له بجرير
ورثة لبيحى ما اخذ الجري من روثه وقال هذا ركس والركس الخس وقوله
صلى الله عليه وسلم في حديث الثوري اما احدهما فكل لا يبيح من البول ولا من
وقيل به سائر البول وما هو عليه صلى الله عليه وسلم القويين بشرب البول فكان
للقد اوي وانما اوي بالانفس ما يرض عنه الطاهر الذي يقوم مقامه واما قوله
صلى الله عليه وسلم في حديثه انه شق امني فما حرم عليا في البول والفر والي وهو
بالجمعة ما يصح رفقوت بخر بلا شهوة فويته عند قولها والركس وهو البول
ما يصح كذا لانه يخرج تحت البول او عند حمل يتي يقبل فليس في بعض
شئ الق والي يخرج تحت الضارع والفقاط ما يع قاله من موصوفه اي كائني فليان
لهذا الفصلان من النبي صلى الله عليه وسلم وطاهرة كما حرم به النفوس وغيره
وصححه القاضي وغيره وهو القدر خلافا لما في الشرح الصغير في التحقيق من الخجاسة
للاذبة الخجاسة شربت بول صلى الله عليه وسلم فقال من تلج النار بطنه وصححه
الدارقطني وقال ابو جعفر الترمذي دم النبي صلى الله عليه وسلم وساطه لانه اما طينة
شربه وفعل مثله ذلك من الزيم وهو كلام حين اعطاه النبي صلى الله عليه وسلم دم محلى
ليرفته فشربه فقال له النبي صلى الله عليه وسلم من خالط دم دمي لم تحسم الما رايته
الركس ما يخرج من الماخر في خاصة يخرج تحت البول في بعض الاضداد وشي عند
العامية بالخصبة لعل في خصبة ام متخمة نظير بالفضل والذي يفر فيها ما قاله بعضهم
وهو ان اغترطيب ما رها منعقدة من البول في خصب والاختصاصه في ظاهر
من جميع الحيوانات الا الكلب والخنزير وفرع احدهما امامي الذي في الحديث عن
رجل الله تعالى عنها انها كانت تحت الذي من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم
ثم يصلح فيه متفق عليه واما غير الذي فلا اصل له وان طاهر فاشبه من الذي وسيل
عسل الما في المجموع للاخبار الصحيحة فيه وخرج وجا من الخلال والبين للملحوظ
من حيوان طاهر ولو من غير مأكول طاهر وكذا الما حرام من ميتة ان تضرب وتزل
الفر وهو البين الذي يخرج منه دود الفرفر واستحالة الميتة دما في طاهر
على ما صح في النووي في تنقيح هذا وصح في شرط الصلاة منه انها نجسة
والا وحمل هذا على ما اذا لم تتحل حيوانا ولا لولا على خلاف وقوله **خرج روي**
والروين وجوب اعين مأكول وغيره اراد به الخجاسة التي سقطت ببول والها بول ليس
ذكره الخجاسة الخففة والظلم بعد ذلك ويكفي غسل ذلك من حديث كانت الصلاة
حسين والغسل من الجنابة والبول سبع مرات فمما لصلح الله عليه وسلم لم يسل الله حتى
جفلة الصلاة حسا والغسل من الجنابة مرة وغسل البول مرة رواه ابو داود وابنه
وامره صلى الله عليه وسلم بصب ثوبه على بول الاعراب وذلك في حكم غسل واحدة
وهو خفة الوجوب **باب** الخجاسة على متين حية وعينة والحكمة

هذا الحديث يدل على ان الصلاة لا تفسد بالجموع عند الغريقين

لطفاً يكون أكثر النفاس سبعة ان المني يكثر في الرحم المرأة اربعين يوماً لا يتغير ثم بقيت
 مثلاً علقتم ثم مثلاً مضفة ثم يتغير فيه الروح كما في الحديث الصحيح والولد يتغير بدم
 الحيض ورح فلا يجمع الدم من حين التغير يكون عند الولد وانما يجمع في المدة التي قبلها
 وهما ربعة أشهر وأكثر الحيض خمسة عشر يوماً فيكون النفاس سبعة يوماً **واقل زمن**
الظهور الفاضل بين الحيضتين خمسة عشر يوماً لان الشهر عاذاً للخلو اعين حيض
 وظهر واذا كان أكثر الحيض خمسة عشر يوماً ثم ان يكون أقل الظهور كذلك يخرج
 بقوله بين الحيضتين الظهور بين الحيض والنفاس فانه يجوز ان يكون أقل من
 ذلك سواء تقدم الحيض على النفاس اذا قلنا ان الحامل تحيض وهو الاصح
 ام تأخر عنه وكان طروقه بعد بلوغ النفاس أكثره كما في المجموع ما اذا
 بلغ طرافيل بلوغ النفاس أكثره فلا يكون حيضاً الا اذا فصل بينهما خمسة عشر
 يوماً **والله اعلم** اي الظهور بالاجماع فقد لا تحيض المرأة في عمرها الا مرة وقد
 لا تحيض اصلاً **واقل زمن** اي سر **الحيض في المرأة** وفي بعض النسخ العادة
تسعة سنين قرية كما في الحر ولو بالبلاد الباردة للوجود لانها ورد في
 الشرع ولا ضابط له شرعي ولا لقوي يتبع فيه الوجود كالنفاس والحرز قال
 الامام الشافعي رحمه الله تعالى عدم الحمل من سمعت من النساء تحيض سنين ثمانية
 لحصل تسعة سنين اي تقرينها لا تحيضاً فيسأله قبل تمامها بما جاء في سبع حيضاً وظهر
 ذلك ما يسوياً ولو ان الدم اياً ما بعصها قبل من الامكان وبعضها فيه
 حمل الثاني حيضاً ان وجلة لشروطه المارة **ولا حد للآلة** اي السن لجواز الا
 لا تحيض اصلاً ما من **واقل زمن الحمل ستة أشهر** وحظاً لا لحظاً للوطى وحظاً
 للموضع من امكان اختارها بعد عقد النكاح **وأكثره** اي من الحوامل **وسئل**
وعالمهم سبعة أشهر للاستقرار لما اخرج يوتوم قول الشافعي وكذا الامام مالك حتى
 عمه ان قال جارتنا امرأة محمد بن عجلان امرأة صدوق وزوها رجل صدق
 حلت ثلثته الظن في انتهى ستة فحمل كل واحد اربع سنين وقد روي هذا عن
 غير المرأة لا يكون ثم **سبعة** في احكام الحيض فقال **وعمره بالحيض** ولو
 اقل **فما بين اثني الاول الصلاة** مرها ونفها وكذا سجدة التلاوة والنكح
 والفقلي **الطهور** فرضه ونفله ويجب فضا صوم الفرض بخلاف الصلاة لقول
 عائشة رضي الله تعالى عنها كان يصيب ذلك اية الحيض فهو يرقض الصوم ولا
 يوترقض الصلاة رواه الشيخان وانفق الاجماع على ذلك وفيه من المأخذ
 ان الصلاة تكثر فيقضي قضاؤها بخلاف الصوم وهل يحرم قضاؤها اي
 بكرة فيه خلاف تكرمه في المرات فتقل ما بين الصلاة والنوى من المأخذ
 ان يحرم لان عائشة رضي الله تعالى عنها ذهبت السائل من ذلك وذلك
 انقضاء حملها امر بفعله ومن اثبت الصلاة والزواني والهيكل انه مكروه
 بخلاف المحلون والعقبي عليم فيبين لهما الفضا ايهي والا وجه علم التيمم ولا يوتر

فيم ربي عايشة والتغليل المذكور يتحقق بقضاء الحنوك والفحش عليه وعلى هذا لا يتقدم صلاته
 أم لا يتم نظر والوجه عدم الانقضاء لاداء الصلاة أن لم تكن مطلوبة عدم الانقضاء
 ووجود القضاء عليها في الصوم ما وجد من النبي صلى الله عليه وسلم فم يكن واجبا حال الحيض
 والنقاس لأنها ممنوعة من البيع والوجوب لا يختلفان والثالث **قراءة شيء من القرآن**
 باللفظ أو بالإنشائه من الأخرس كما قاله القاضي في فتاويه فإنما يقرأه متراة النطق ولو
 بعض آية للاختلاف في التقييم سواء قصد مع ذلك غيرهما من الحديث الترمذي وغيره لا يقرأ
 الحب ولا الحائض شيئا من القرآن ويقرأ بكسر روي الهرة على النبي وبعضها على الخبر للرد به
 النبي ذكره في المجموع وضعف لكثرة متابعات خبر ضعفه ولما به حدثت أبا عبد الله
 على قلبه ونظري المصحف وقراءة ما سجدت تلاوته وخبرك سانه ولهمس بحسن السمع
 به نفس لا يابست قراءة قرآن وفاقه الطبري يقرأ الفاتحة وجوبا فقط للصلاة
 لأن مضطرا إليها خلا فالرافعي وقوله لا يجوز له قرائتها كغيرها ما خارج الصلاة
 فلا يجوز له أن يقرأ شيئا ولا أن يحسن المصحف مطلقا ولا أن يوظف الحائض ولا النفس إذا
 انقطع دمها وأما فاقد الماء في الحضر فيجوز له أن يقرأ ولو في غير الصلاة في
 وهذا في حق الشخص المسلم أما الكافر فلا يجمع من قوله لأنه لا يقتضيه حرمة ذلك كما قاله الطائفة
 وأما تعليم وتعلم فيجوز له في الإسلام ولا فلا تلبس **س** يحل له به حدث أكراد كآر
 القرآن وغيرها كواعظ وأخباره وأحكام لا يفتقد قرآن كقوله عند الركوب سبحان الذي
 سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين أي مطيعين وعند المصنم إذا لله وإن إليه الرجوع وما
 جري به سائر إلى قصد فإن قصد القرآن وحده أو مع الذكر حرم ولا اطلق فلا ما ينه
 عليه النووي في تعاقبه لعدم الاختلاف بحرمة لأنه لا يكون قرآنا إلا بالقصد فإنه النووي
 وغيره وظاهره أن ذلك جار فيما يوجد تعاقبه غير القرآن كاللذين المتعد بنسب النعمان
 والمجدة وما لا يوجد نظم الآية كسورة الخلاص وآية الكرسي وهو كذلك قال
 قال الزركشي لا يشك في تحريم ما لا يوجد نظم في غير القرآن وتعم على غير ذلك بعض المتأخرين
 كما مثل تلك قول الروضة أما إذا قرأ شيئا منه لأعلى قصد القرآن فيجوز **والرابع** من يقرأ
المصحف يتطلى اليح كن الفاتح غريب سؤالي ذلك المكتوب فيه وغيره لقوله تعالى
 للجسم المأطرون ويحرم أيضا من جلده المتصل به لأنه كالجزء منه ولهذا يتعمد في
 البيع وأما المتصل عنه فقضية كلام البيه في حله وبه صرح الأسوي وفرقه بين بين
 حرمة الاستحباب الاستحباب الغش ونقل الزركشي عن القزالي أنه يحرم من البضا والمبطل
 ما يخافه وقال بن الهاد إن الأصح إيقاعه من قبل الفصله انتهى وهذا هو العمل
 إذا لم ينقطع نسبه عن المصحف فإن القطع كان جعل جلد كتابه يحرم من
 تطا وكذلك **حمله** أي المصحف لأنه بلغ من المس نهم يجوز حله نص في خوف
 عليه من عرق أو خاسه أو وقوعه في يد كافر ولم يمكن من الطهارة

مطلب هذه الحجة في التحقيق والجمع فان قلنا على التيمم وجب وضوءه بالصلوة غيره
كقوله والحيض ومنسوخ تلاوة من القرآن وان لم ينسوخ حكمه فالحرم وجب عليه ما كان
له اذ لم يكن مقتضوا ابا لجل بان قصد حمل غيره او لم يقصد نشأه لعدم الخلل بتعطيل
في خلاف ما اذا كان مقتضوا لاجل ولو مع الاستصحاب فانه حرم وان كان ظاهر كلام
الشيخان يقتضي العمل بهذه الصورة كما لو قصد حبس المرأة وغيرها وجب عليه
في نفس سواها في الغاية بل هو ان لا اذا كان التفسير اكثر من القران لعدم الاخلال
بتعطيل في نفس معنى الصلوة خلاف ما اذا كان القران اكثر من الان في معنى
الصلوة وان كان مساويا لم يوجب من كلام التحقيق والفرق بينه وبين القران ما
اذا استوي الحرير مع غيره ان جاز الحبر او سحر بديل حوازه ليسا وفي بعض
الاحوال للرجال كبرد وظاهر كلام الفقهاء حيث كان التفسير اكثر من القران لم يمس
مطلقا قال في المجموع لان ليس يصح اي ولاية معناه حيث لم يجر في التفسير
والاصح بلاها ان كرها والخامس **في دخول المسح** حكى لو تردد في قوله تعالى لا تقربوا
الصلوة والتمسك اري حتى يغسلوا ما تقول ولا جبا الا عاري سبيل قال ابن عباس
وغیره اي لا تقربوا موضع الصلوة لانها ليس بها عبور سبيل بل في مواضعها
وهو المسجد ونحوه قوله تعالى لم تسمعوا مع وسيع وصلوات وقوله على
الله علم ولم لا للصل المسح لخاص وللحبس رواه ابو داود عن عائشة رضي
الله تعالى عنها وخرج في ذلك والزيادة المعتبرة في الآية المذكورة انما هي في الحائض
تلبسها وخرج في المسح بالدارس والربط ومصل العبد ونحو ذلك وكذا ما وقع في بعض
مسندنا فيما وان قال الاستسك المصنوع الحاقه بالسجدة ذلك وفي النجس للداخل ونحو
ذلك بخلافه في الاعتكاف فيه وكذا في الصلوة فيمن لا يؤم اذا تقاطع من امام اكثر
من ثلثائه ذراع **والسادس الطواف** فرضه ووضعه وقوله سواء كان في من ينسكه
ام لا لقوله صلى الله عليه وسلم الطواف بمنزلة الصلوة الا ان الله احل فيه الكلام
من تكلم فلا ينكح الاخير رواه الحاكم عن ابن عباس وقال صحيح الاسناد **والسابع**
الوطي ولو بعد انقطاعه وقبل الغسل لقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن وهو ما
في الفرج كبره من العاصم العالم بالتحريم المختار لغير مستحله كذا في المجموع عن الاصحاب
وغيرهم بخلاف الناجي والجاهل والمكروه لغير ان الله تعالى وعز امتنا خطا والسيات
في اوله الدم وقوته القصد في متقال اسلمى من الذهب الخالص وفي آخره الدم في
وصفه بنصف منقال لغير اذا وقع الرجل اهله وهي حائض ان كان معها امر فيستعد
بدنار والكل اصغر فينصف في بنصف دينار رواه ابو داود والحاكم ومسلم
ويقال في الغسل على الحيض ولا فرق في الوطى بين الزوج وغيره في غير الزوج

مقبس

مقبس الوارد في الحديث والوطي بعد انقطاع الدم الى الطهر كالوطي في اخر الدم ذكره في المجموع
ويقال في القصد ولو على غير واحد وانما يجب لانه وطى حرم فلا يجب فيه كفارة
كالوطي ويستثنى من ذلك المخيرة فلا كفارة بوطيها وان حرم ولو اخبرته بغيرها ولم يكن
صدقه لم ينفق بها وان امكن وصدقه حرم وطىها وان كذبها فلا لانه بما عاهدته
ولذلك اصل علم التيمم بخلاف من علقه بطلانها واطهر له به قالنا نطق وان كذبها بغير
في نفقته بالاعتراف ان من جهتها ولا يكره طهرها ولا استعمال ما ستم من ما اوحيى او غيره
والثامن الاستمتاع بما بين السرة والركبة ولو بلا شهوة لقوله تعالى فاعترفوا للشاف
الحيض وخرج ابي داود باسناد جيد انه صلى الله عليه وسلم سئل عما يجزى للرجل من
امرأته وهي حائض فقال ما فوق الارزاق وخض عرقها عموما خرو مسما اصغوا الكبري
الاستمتاع ولان الاستمتاع بما تحت الارزاق يدعو الى الجماع فخرج من حرام حول
الجماع وشك بالكله اوضح كما ذكره النووي في رياضه ان يقع فيه وخرج مما بين السرة
والركبة لها وبقي الجسد فالحرم الاستمتاع بها وبالمباشرة الاستمتاع بالنظر ولو بشهوة
فانه للحرمان ليس هو اعظم من قبيلها في شهوة فاه الاستسوي وسكنوا عن مباشر
المرأة للزوج والقياس ان مسها المذكور ونحوه من الاستمتاع بالمتعلق بما بين السرة
والركبة حكم حكم متعلق بها في ذلك المحل الذي والظاهر في نظر القياس ان تقول
كل ما معناه من تحميمها ان ختم به فهو زلة ان يلمس جميع بدن يمس يد يمسها الا ما
بين سرة وركبتها ويحرم عليه تحميمها من لمس ما بينها واذا انقطع دم الحيض يرت
امكانه ارتفع عنها سقوط الصلوة ولم يجز محرم به قبل الغسل او التيمم غير الصلوة
لان تحريمه بالحيض لا بالحدث بديل صفة من الحجب وقوله لا وغير الطلاق
لنزال المعاني الحقيقية للتحريم ولتوطى في العلة ونحو الطوقانها ما مودة له
وما عدا ذلك من الحرمان فهو باق الى ان تظهر عاويتم اما ما عدا الاستمتاع فلان المنع منه اما
هو لجل الخلق والحجب باق واما الاستمتاع فلقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن وتنفري
بالتسديد والتحقيق اما قراءة الشهد في ذي صفة فيما ذكر واما التحصيف فانه كما ان المراد
به ايضا الا غسال كما قال به ابن عباس وما عدا نفيه قوله تعالى فاذا طهرن فواضح والا
كان المراد به انقطاع الحيض فقد ذكر بعد شرط اخر وهو قوله تعالى فاذا طهرن فواضح
فاي حكم القران ان الوطى قبل الغسل يورث الجنام في الولد ويجب على المرأة ان تقام ما يحتاج
اليه من احكام الحيض والاستحاضة والغسل فالتكاليف ما عدا ذلك مما عدا الغسل مما عدا
فلا الخروج لسؤال العلم بالحيض ويحرم عليه منها الا ان يسأل هو وخرجها فاستثنى بذلك
وليس بها الخروج الى مجلس ذكر او تفهم في الارضه واذا انقطع دم الغسل والغسل له
ونظرت فلان وجب ان يطهرها في الحال من غير كراهة **ويحرم على الحائض حبة اشيا** وهي
الصلوة والتمسك والركبة ومنه للتحصيف وحمله على الحكم المتقدم بيان في هذه

الاربعة سابقا والخامس **الثبت** اي المكتسب لمسلم غير النبي صلى الله عليه وسلم **المسجد** او النذر
فيه لغو عند الاربعة السابقة والخليفة المار وخرج بالثبوت والتردد العبور وبالمسلم الكافر
فانه يمكن من المكتسب المسجد على الموضع والوضوء واصحابه لان لا يعتد بحرمته ذلك وليس المكاف
ولو غير حجب دخول المسجد الا ان يكون له حجب لا سلام ومعاذ قرأه لا كالمكاف وشدة والزيادة
له مسلم في الدخول الا ان يكون له عضو منه وقد فقد الحائط المحامي فهو المسجد حرمته
المسجد ثم لو قطع بمساقع نحو المسجد ورفع خارجة لم يجرم عليه كما لو يقطع في نومه في
المسجد وغير النبي صلى الله عليه وسلم ثم لو فلا يجرم عليه قال صاحب التلخيص ذكر من
حضا يصح صلى الله عليه وسلم ولم دخوله المسجد حراما وما لا يلهي النوي وبالمسجد للدارس
وغيره ولا يعتد اذا حصل له عارض كان اضماع في المسجد وتعد رجليه الخروج للطلاق
بأداءه او فخره او عضوه او منقعه ذلك او على ماله فلا يجرم عليه المكتسب ولكن يجب
عليه كما في الروضة ان يتيم فلو خالف ويقيم به صحيح يجرم كالتيمم بترك مفصول وللراد
بتوان المسجد الا ان يكون في وقفيته لا المجموع من ربح وغنوه ولو لم يجد الحجب المادي في المسجد
فان وجد تراخيهم وانفسل ودخل وانصرف وخرج انهم يشق عليه ذلك والاعتساف فيه
ولا يكتفي التيمم على المعتد كالحج النوي في حرمه لم يقله عن المفوي ان يتيمم ولا
يفتسل فيه واطلاق النوار حوالا للدخول للاستقاء والمكتسب لها بقدرها فقط يحول
على هذا التفصيل والذلة لا يباس بالنوم في المسجد غير الحجب ولو لم يجد الحجب فليكن ان
اصحابه الصنف وغيرهم كانوا ينامون فيه في زمن صلى الله عليه وسلم ثم انما يقع على
المصلين او شوقهم حرم النوم فيه قاله المجموع قاله ولا يجرم اخراجه اليه
فيم تكن اللوى احسانا له لقوله صلى الله عليه وسلم ان الملائكة تتأذى مما يتأذى ذك منه
نواهم **ويجوز على المحدث** هذا اصغر وهو للراد عند الإطلاق قاله **ثلاثة اشياء**
والامام ان يمتنع بالاعضا الاربعة لان وجود الفسل والسبح فحفظانها وآلة
كل عضو يرتفع حدثه فيفسد في الفسول ونسجه في المسوح وانما حرم من المصنف
بذلك العضو بعد غسل قبل تمام الطهارة لانه لا يسهى مظهر او قد قال تعالى لا يمس
الا الطهرون وهي **الصلاة والطواف ومن المصنف وعمله** على الحكم المتقدم بيانه
في كل من هذه الثلاثة في الكلام على ما يجرم بالحيض **تلي** قد علم من
كلام المصنف الحديث الى اكبر واوسط واصغر وبه صرح كل من ابن عبد السلام
والزركشي في قواعده **حاشي** فيها مسابله مستثناة من حرم عليه
الحديث ولو اصغر من خريطة ومسد وفيها مصحف والخريطة وعما
كا ليس من ادم او غيره ولا بد ان يكونا معدنين للمصنف كما قاله ابن القوي
لانما كانا معدنين له كانا كالحل والنم بدخلاه في بيعة والعلاقة كما خريطة
اما ان لم يكن المصنف كما قاله ابن القوي لانما كانا فيهما ولم يعد له لم يجرم

مسما ويحرم من ما كتبت لدرس قراءته ولو بعض آية كخرج لان القراءات قللت في المداينة فاشم
المصنف اما كانت لغو الدارسة كالقيمة وفي ورقه كتبت فيها شي من القراءات وتعلق على الراس
مثلا للترك والشيء الذي كتبت عليها والدراسة فلا يجرم من مسما ولا حرام الا ان صلى الله عليه
وسلم كتبتا الى اخره وفيه بالكلية الكتاب فلما نزل الى كنفه سوا بيننا وبينهم الآية ولما مر
حاملها بالمحافظ على العبارة وكثرة كتابه ليعرور وتلقوها الا اذا جعل عليها شيئا او نحوه
وبينها النظر لعل كتبت الحديث ومسما ولعل الحديث قلب ورق المصنف بقود وخو
قال في اروضه لانه لا بد من ليس بحاصل ولا ماس وكثرة كتبت القراءات على جابط ولو
مسجد وثبات وطعام ونحو ذلك ونحو زهد الجابط وليس التوب واكل الطعام ولا
تضر ملاقاته بل في العدة بخلاف ان تلحق فترطس عليه اسم الله تعالى فانه يجرم
ولا يكره كتبت شي من القراءات او لا يسوغ ما وه لتتخاضا فلما وقع لا يجرم عن اللام
في قنائه من التحرير واكل الطعام كشرب الماء كراهية فيه وكثرة احراق خشب
نقش بالقراءات الا ان يفسد حسانه القراءات وعليه لعل في قنائه عتبات في الله عنه
المصاحف ويحرم كتبت القراءات او شي من احسانه نقابة يحسن او على شخص ومسما به
اذا كان غير معفو عنه كما في المجموع لا يطرأ من شخص ويحرم المصنف على قرائن
او حشيت نقش شي من القراءات ولو حشيت على مصحف تنجس او كافر او تلف المحو
عزق او ضاع ولم يبق من طهره حازه علمه مع الحديث في الاخرة ووجب في حرمها
صيانته له كما في الانتباه اليه ويحرم السفر به الى ارض كذا اذا حشيت وقوعه
في ايديهم ونوسده والخاف سرقته وتوسد كتبه علم الغوف من نحو سرقته ثم الخاف
على الصنف من تلفه في عزق او تنجس او كافر حازه ان يوسده بل يجب عليه وينسب
كتبه وايضا حله وقطعه وشكوه ويمنع الكافر من مسما لا عام ويحرم تعليمه ان كان معاندا
وعار للمعاد ان ربح اسلامه بالانجيل والافلا ونكره القراءات التي تنجس ونحو
بلا كراهية حرام وطريق التيمم عنها والاكراهية والحيث مع الصغار المبرور من عمل المصنف
واللوح للعلم اذا كان محدثا ولو حذر ما لم يكن في قنائه النوبة في الحشيت ومشتقة
استمر ان منظره بل يندب وقضية كلامه ان يجد ذلك في الحشيت المنقوش بالدراسة قال
لم يكن لغرض او لغرض اخر منع منه حذر ما لم يكن في الممانعة وان نازع في ذلك
ابن الهادي اما غير المبرور فيحرم تعليمه من ذلك ليلابيه من القراءات افضل من ذكر
لم ينجس عمل فان خضع بالورد الشرع به فيه فهو افضل منها وينبغي ان يعودوا
لها من ان يجرى ربا في غير الصلاة او في الصلاة فيس مطلقا ويقتضون في واحد
ما لم يقطع قرائته بكلام او فصل طويل كالفصل بين الركعات والجلس والجلس
وان يقرأ في غير موضع وان يركل وان يركل عند القراءة والقراءة نظرا في
المصنف افضل منها من طرف قلب الدالة زاد خشوعه وحضور قلبه في القراءة من ظهر

الان لا دخل في حصة وحضور قلبه في القراءة عن ظهر قلب من افضل حقه وقدر ثباته
في الصلاة وخارجها هو ما فعل احاد اقرانها كما في قوله تعالى والسارق والسارقة
فاقطعوا ايديهما وهو عند جماعة من النووي ما رواه المسبق الى عمرو ووافقه ابن
ثيو وعامة وعروة والسائي وعند آخرين منهم النووي ما رواه الفقيه المسبق السابق
والجهمي وغيره ويعقوب وخلف قال في المجموع وانما في القراءة من السبع استحق ان يقع
القراءة بها فلو قرأ بعض الديات بها وبعضها غير بها من السبع جاز بشرط ان لا يكون
ما قرأه بالتاليه من تطا بالاول ويحرم القراءة بعين التي لا تعلق السورة ولكن ذكره
الاوهلي لانهم اهل التعظيم ويحرم تغيير القرآن بلا علم وبسبب ما في من كبره
والسنة ان يقول انشئت كذا لا تسب وتزيد حقه اولها راولا والمعاينة
وحضوره والشروع بعد في حقه اخرى وكثرة تلاوة وقد افرد الكلام على
ما يتعلق بالقراءة بالاضافة وفيما ذكرته تدرية لا وهي الالباب والله اعلم
كتاب الصلاة جميعها صلوات وهي لغة الدعاء في قوله تعالى وصل
عليهم ان صلواتكم مستجاب لهم اي ادع لهم وتصلها معاني المتخلف عدت تعالى
وتشريع افعال وافعال مقتضى بالتكبير فحتمه بالتسليم بشرط حضوره ولا ترد
صلاة الاخر من صلاة الكلام في الغالب فتدخل صلاة الجاهزة خلف صلاة التلاوة
والشكر لان قولهم افعال وافعال يشمل الواجب والمندوب غير التكبير والتسليم لقولهم
مقتضى بالتكبير فحتمه بالتسليم وسببه ذلك لانها على الخطاب لا اسم الخبر
على اسم الكل وقد بدل بالتسليم لانها اسم وافضل فقال **الصلاة المفروضة**
وفي بعض الشيخ الصلوات المفروضة اي العينة من الصلاة في كل يوم
وليلة **حسن** معلومة من الدين بالضرورة والاصل فيها قبل الاجماع ايات
كقوله تعالى واقموا الصلاة اي حافظوا عليها داخما بالخلا والجماع وسببها
وقوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا اي بحكمة موقوفة
واخبار في الصحيحين كقولهم صل الله عليهم ولم فرض الله على امتي ليلة الاثني
عشرين صلاة فامر الله بالاجماع واسببه التحسين في جعله صلاة في كل يوم وليلة
وقوله تعالى اي حين قال الله على غير ما قال لا الا ان تطوع وقوله تعالى
لما بعثنا الى اهل اديهم ان الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم
وليلة واما وجوب قيام الليل فقد نسخ بوجوبها واهل نسخ في حقه فيلزم
عليهم في اكثر الايام الا والصحيح نعم ونقله الشيخ ابو حامد عن بعض
وخرج بقوله العينية صلاة الجاهزة لكن الحسن من المفروضات العينية
ولم تدخل في كلامه الا اذا قلنا انها بدل عن الظهر وهو راي والاصح انها
ملافة مستقلة وكاله فرض الحسن ليلة العواجر كما هو في الاجرة بسنة

وقيل

وقيل بسنة اشهر فالبعض في السنة للرافع ان الصبح كانت صلاة ادم والظهر كانت
صلاة داود والعصر كانت صلاة سليمان والمغرب كانت صلاة يعقوب والعشا
كانت صلاة يوسف وورد في ذلك خبر الجمع الله سبحانه وتعالى جميع ذلك ليبيها
عليه وعليهم افضل الصلاة والسلام ولا من يعظم الله ولا في الجوز له ولا من
ولما كانت الظهر اول صلاة ظهر في الاسلام لانها اول صلاة صلاة جابر بن
عليه السلام بالبايعين الله عليه ولم يقل بل الله تعالى بها في قوله تعالى اخبر
الصلاة بدلوكة الشمس بل انها المص فقال **الظهر** اي صلاة سميت بذلك لانها
تتم في وقت الظهيرة اي شدة الحر وقيل لانها ظاهرة وسط النهار وقيل لانها اول صلاة
ظهرت في الاسلام فالا قبل قد تقدم ان الصلوات الخمس فرضت ليلة الاسراف لم يبدل الصبح
اي في ايام الاول بانه حصل التطير بخ بان اوله وجوب الحسن من الظهر قاله في
المجموع الثاني ان الايتان بالصلاة متوقف على بيانها ولم يبين الا عند الظهر ولما صدر ذلك
تبعا للشافعي رضي الله تعالى عنه الباء بذكر الواقف لان بدخولها تحت الصلاة ويجزوا
تقوت والاصل فيها قوله الله تعالى في حال الله حين تنزل وحين تصعد وله الحمد
في السموات والارض وعشا وحين تظن ولا قال بن عباس اراد حين تنزل صلاة المغرب
والعشا وحين تصعد صلاة الصبح ولعل صلاة العصر وحين تظن ولا صلاة الظهر
وغيره اي جابر بن عليه السلام عند ليلة من ريان فضلا في الظهر حين زالت الشمس وكان
القدر انزاله والعصر حين كان ظله اي التي مثله والمغرب حين افطر الصائم اي
نقل وقت افطاره والعشا حين غاب الشفق والعج حين حرم الطعام والشراب على
الصائم فلما كان الفجر حين كان ظله مثله والعصر حين كان ظله مثله
والمغرب حين افطر الصائم والعشا في ثلث الليل والفجر فاسفر وقال هذا وقت
الانبياء من قبله والوقت ما بين هذين الوقتين رواه ابو داود وغيره وقوله
صل الله عليهم ولم يصلي في الظهر حين كان ظله مثله اي فرض منها في العصر
في اليوم الاول قاله الشافعي رضي الله تعالى عنه فافيا به اشهر ايامه وقت ويد
له في رسم وقت الظهر اذا زالت الشمس مالم يخضر العصر ينهم للم فقال **اول**
وقتها اي الظهر **والشمس** اي وقت زوالها يعني بدخل وقتها بالزوال كما عبر
به في الحديث وغيره وهو ميل الشمس عن وسط السماء المسمى بوعها اليه بحالة الاسواء
اي جهة المغرب لانه الواقع بزي الظاهر لان التكليف انما يتعلق به وبذلك زيادة ظل
الشيء على طاله الاسواء والحد وثه ان لم يقع عنه ظل قال في الروضة كاصلها وذلك
تصوير في بعض البلاد كمة وصنف المير في طول ايام السنة فلو شرع في التكبير قبل
ظهور الزوال ثم ظهر الزوال غيب التكبير او انما لم يصح الظهر وان كان التكبير
حاصلا بعد الزوال في نفس الامر وكذا الكلام في الجوز **واخره** اي وقت

اداءا رطل في ثوب مثله بعد اي سوي **ظلال الزوال** الموجود عند الزوال واداءت
 معرفة الزوال فاعتبره بقا مثله او شاخص تقبفه في ارض مستوية وعلم على راس الظل
 فما زال الظل ينقص من الخط فهو قبل الزوال وانه وقف لا يزيد ولا ينقص فهو وقت
 الاستوي والخذ الظل في الزيادة علم ان الشمس زالت قال العلماء وقامت كل اشياء
 ستة اقدم ونصف بقدمه والشمس عند السقف من ارباب عام الهيئة في
 السما الزاوية وقال بعض جمع المتأخرين في السادسة وفي افضل من المثلثة
 نعمها قالوا ان ذلك ويطر ثلاثة اوقات وقت فضله اوله وقت اختياره وقت
 عذر وقت العصر من جمع وقال القاضي له اربعة اوقات وقت فضله اوله الى ان
 يصير ظل الشيء مثل نفسه ووقت اختياره ان يصير مثل نفسه ووقت جوار في آخره
 ووقت عذر وقت العصر من جمع ولها وقت ضروية وساعة ووقت حرمة وهو
 اخر وقتها حيث لا يسعها ولا عذر ان وقت ادا وريادة سبب اوقات الصلاة
والعصر اي صلاتها وسبب ذلك لما صارت وقت الغروب **واول وقتها الزيادة**
على ظل المثل وعبارة النبي اذ صار ظل كل شيء مثله واداء في زيادة وشار إلى
 ذلك الامام الشافعي رضي الله عنه بقوله قال جاور ظل الشيء مثله ما قبل زيادة
 فقد دخل وقت العصر وليس ذلك مخالفا للمصباح وهو انه لا يشترط حدوث
 زيادة فاصلة بين الزمان فاصله بل هو محمول على ان وقت العصر لا يكاد يعرف
 الا بالزيادة من وقت العصر وقبله من وقت الظل وقيل فاصلة **واخره في**
وقت الاختيار الى ظل المثلين بعد ظل الاسوا ان كان حديث جبريل الماروس
 مختارا فيه من الرخاكة على ما عهده واما لا قبله بحد ذلك لاختيار جبريل اياه
 وقول جبريل في الحديث الوقت ما بين هذين محمول على وقت الاختيار **واخره في**
وقت الجواز الى غروب الشمس حيث من ادركه ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس
 فقد ادرك الصبح ومن ادركه ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادركه العصر سبق
 عليه وروي ابو ابي شعبة باسناد في مسلم وقت العصر ما لم تغرب الشمس **تلي**
 للعصر ساعة اوقاته وقت فضله اول الوقت ووقت اختياره وقت عذر وقت
 الظل من جمع ووقت ضروية ووقت جوار بلا كراهة ووقت كراهة ووقت حرمة
 وهو اخر وقتها حيث لا يسعها وان قلنا انها اولاد بعضهم ثامنا وهو وقت القضا
 فيما اذا الحرم يا لصلاة في الوقت ثم انفسه فاعدا فانها نصية فاما ما نص عليه القاضي
 فسين في لفظه وللنوي في الشمة والرواية في البحر ولكن هذا في ضيق **والغروب**
 اي صلاتها **وقتها واحد** اي لا اختيار فيه كما في الحديث المار وهو اي اوله يدخل
 بعد **غروب الشمس** حديث جبريل سميت بذلك لفعلها عن غروب الشمس واصل الغروب
 البعد بقا الغروب بفتح الراء بعد والمراد كمال الغروب ويعرف فيه الهزال والشماع

من روى الجبال وافعال الظلم من المشرق وتند على القول الجديد **مقدرا** **ام يوفد** الوقتها
وتوصلا وسر العورة ويقوم ويظن ركعتان كما في النهاج لا يجزئ عليه السلام
 صلاتها في اليومين في وقت واحد بخلاف غيرهما كذا استدل به اكثر الامم وروى
 بان جبريل عليه السلام اتى بين الوقت المختار وهو المسح بوقت الفضل واما الوقت
 المختار وهو محل التراجع ليس فيه تعرض له واما في استثنائ قد لهذه الامور للضرورة
 والمراد بالجنس المغرب وسببها البعلية وذكر الامام سبع ركعاته فزاد ركعتين قبلها
 بناء على انه بين ركعتان قبلها وهو ما روي في النووي والاختيار في جميع ما ذكر
 بالوسط المقتدر كذا اطلقه الرازي وقال القفال يصح في حق كل صلاة الوسط
 من فعل نفسه لا من غيره في ذلك وقت من كل كلام الرازي على غير ذلك وكذا
 ايضا قد راكعتهم بغيرها حذو الجوع كما في الشرح والرحمة لكن صوب في
 الشرح وعنه اعتبار السبع في كل ركعة من اقدم الشافعي وانه قبل صلاة المغرب
 ولا تجوز في عشايتهم وحمل كلامه على الشرح الشري وهو ان ياكل طعاما فيقول
 صليبه والفتن في حديث محمود بن عبد الله ايضا قال بعض السلف الخسوف عشاء الخيل
 الفا كان اكلهم لثقتا **تلي** **د** لو عجز للم بالظهر بدل الوضوء ليشمل الغسل
 واليتم والانه لثقتا كان اول وعبر جماعة بليس الشيا بذكر سائر العورة له
 واستحسنه الاسوي لسا والشمس والشمس والارند وبقولها فانه مسخف للصلاة
 وتند وقتها في القول القديم حتى يثبت الشفق الاخر قال النووي قلت القديم
 اخر قال في المجموع بل هو الحديث ايضا لان الشافعي رضي الله تعالى عنه على
 القول به عليه السلام ولهم من التنبؤ الجديدة على يوفد الحديث فيه
 وقد ثبت فيه احاديث في مسلم منها وقت المغرب ما لم يثبت الشفق واما حديث
 صلاة جبريل في اليومين في وقت واحد فمحمول على وقت الاختيار كما مر
 وايضا احاديث مسلم مقدم عليه لاها من اخوة بالمدينة وهو مقدم بكة
 ولها اكثر رواة واصل اسناده واصل هذا المغرب ثلاثة اوقات وقت
 فضله واختيار اول الوقت ووقت جوار ما لم يثبت الشفق ووقت عذر
 وقت القتال من جمع قال الاسوي نقله عن الترمذي ووقت كراهة وهو
 تاخيرها عن وقت الجديد ومعناه واضح مراعاة للقول بخروج الوقت
 ولها ايضا وقت ضروية ووقت حرمة **والعشا** **او يدخل اول وقتها الفل**
عند الشفق المحمر لما سبق وخروج بالاحمر الاصفر والابيض ولم يثبت
 في المحر بالاحمر لا لظراف الاسم الله نعم لان المعروف في اللغة الشفق
 فهو المحمر ذكره القولي واللا زهري وغيرهما قال الاسوي وبندهم
 يقع النقوض له في كل الاحاديث **تلي** **د** من الاعتناء

على اليقين والافوجوب بان ورد في العلم ان الصلاة بالاجتهاد وقعت قبل وقتها اعانها وجوبا
ويبادر بقات وجوبا ان فاذ لا عند رولها فاذ بعد ركوع وسبع ترتيب الغائب وقت
على الحاضرة التي لا خلاف فيها وكره كراهة تجزيم كما صححه في الروضة وغير حرم مكة
صلاة عند استوى الشمس الا يوم الجمعة ويجوز طوعها وبعد الصبح حتى ترتفع
كره وبعد صلاة العصر اذا ولو مجموع في الظهر وعنده اصفر الشمس حتى
تغرب الا صلاة بسبب غير من اخر عنها لاعتنت لم تقصد تاخيرها اليها وكصلاة
كسوف وخسوف لم يدخل اليه بينها فقط وسجدة شكر فلا تترك هذه الا وقتا وخرج
بحرم مكة حرم المدينة فالأخيرة **فصل** فيمن يجب عليه الصلاة
ولبيان النوازل وقد شرع في النوع الاول فقال **شرائط وجوب الصلاة ثلاثة اشيا**
الاول الاسلام فلا تجب على الكافر اصل وجوب مطالبة بها في الدنيا لعدم معنيها منه لكن
يجب عليه وجوب عقابه عليها في الآخرة لقوله من فعلها بالاسلام **والثاني البلوغ** فلا
يجب على صغير لعدم تظليها لرفع القم عنه كما في حديث **والثالث العقل** فلا
يجب على مجنون لما ذكره في مسكنه على الرابع وهو النقص في الجاهل والنفس والجنون
على حائض او نساء اهدم معنيها من اجتمعت فيه هذه الشروط وجبت عليه الصلاة
بالاصح ولا فضا على الكافر اذا سلم نفسه فليقل قبل بلذيل كبر والدين هو انفق من ما قد
سلف ثم المرد يجب عليه فضا بها فانه ركن الردة بعد اسلامه فليقل عليه ولانه
انزما بالا سلام فلا سقط عنه بالاجح وكحق المدي ولوارتد ثم جد فضا في ايام الجنون
مع ما قبله فليقل عليه ولو سكر متفدا ثم جد فضا في المدة التي يتركها اليها سكره لا
مدة جنونه بعد ان خلا فمدة جنونه المراد ان من جد في ردته من جنون وجب عليه
حكمها ومن جد في سكره من سكره لا بدوام جنونه ولوارتد ثم سكرته ثم حاضت او
نفت لم تقض من الحيض والنفس وفارقت الجنون فلا سقط الصلاة عنها
حزبه لانها مكنته بالترك وعنده رخصة والرد والسكران ليسا من اهلها وما وقع
في الجوع من قضا الحائض المرددة من الجنون بسبب فيه الجرم السرم ولا فضا على الطفل
ان يبلغ ويأمره الوحي بها اذا لم يبلغ ولا فضا لما فاته بعد التيمم والتيمم بعد استحالة
سبع سنين ويضرب على تركها بعد عشر سنين الحرام والصبي اي والصبي بالصلاة
اذ بلغ سبع سنين والبالغ على سبع سنين فاضروه عنها ايم على غير تركها صحيح
الترمذي وغيره **فصل** في ظاهر كلامه انه بشرط للضرب فام العاترة
لكن قال الصبري انه يضرب في اثباتها وصحة الماسوك وجزم به بن المصنوع
وهو الظاهر لان مظن البلوغ ومقتضى ما في مجموع ان التيمم وجه لا يلو في الجس
بل لا بد من السبع وقيل في الكفاية انه المشهور واحسن ما قيل في حد التيمم
ان يصير الطفل خفي ياكل وحده ويشرب وحده ويسبح وحده وفي رواية ابي داود

ان النبي

ان النبي صلى الله عليه وسلم ياتي بصل الصبي فاذا اذ عرف مثاله من حينه قال ان يترك
والولد اذا عرف ما يضاهيه وما ينفعه قال في مجموع والامر والضرب واجبا الى الوحي انما كان
او جد او وصيا او فيما من جهة القاضي وفي الامم والمثقف ومالك الرافعي في معنى الادب وكذا
المودع والسني وغيرهما قال الطبري ولا يقتصر على جرد الصبي بل لا بد معه من التمهيد
وقال في الروضة يجب على المراهق الا انها تفتل اولادهم الطهارة والصلاة والشراب ولا فضا
على الحائض او النفس اذا طهرت او هل يجرم عليها او تترك وجها ان اعطى الثاني ولا على مجنون
او مع عليه اذا افاقا حديث رفع القم عن ثلاث على الصبي حتى يبلغ وعن ابي امام حتى يستقط
وقد المجنون حتى يبرأ من رد الصبي المجنون وفيمن عليه كل من لا العقله كسب بعد فيه
ولو كانت هذه المسألة لما لغة من وجوب الصلاة وقد يقع من الوقت قد تكسبه فالتكسب
وجبت الصلاة لا لا القدر الذي يتفق به الاجاد يستوي فيه قدر الرقعة ودورها
ويجب الظهر مع العصر بادر ذلك اخر وقتها لاعتد وقتي الظهر والعصر ووقتي
المغرب والعشاء في الضرورة اولى ويشترط للوجوب ان يكون الشخص من
النواع قد راها في الصلاة اخذ ما يجوز في كبره في صلاة المسافر **فصل**
لوبيح الصبي في الصلاة بالسر وجب عليه اتمامها لانه الوجوب وهي صحيحة فلا رمة
اتمامها كما لو بلغ بالزهار وهو صائم فانه يجب عليه استاك بغية اليها واجزائه ولو جوع
لم صلى الواجب بشرطه ووقوع اولها نقلا للجمع وقوع اخرها واجبا كصوم من يضر في الله
وان بلغ بعد فضا بالنس او غيره فليجب عليه اعادة ما خلا في ايج اذا بلغ بعد جبه عليه
بعادته لان وجوبه من قبله فاستند وقوعه في حال الكمال خلاف الصلاة ولو حاضت او
نفت او جن او عجز عليه او لما وقته وجبت تلك الصلاة ان اذكر من ذكره في الغرض افي
ما بين والا فلا وجوب في دمه لعدم التمكن من فعلها ثم شرع في النوع الثاني فقال
والصلوات المستويات والمسنون والسجدة والنفل والمركب فيه العاظم اذ فة
وهو الزايد على الفرائض وافضل عبادات الدين بعد الاسلام الصلاة لخير الصالحين
اي الاعمال افضل فقال الصلاة لوقتها وقيل الصوم لخير الصالحين قال الله تعالى كل
عمل ابن آدم له الا الصوم فانه لي وانا اجزي به واذا كانت الصلاة افضل العبادات
فقرضا افضل الفروض وتقومها افضل النطوع وهو ينفع الى قسمين قسم سنن الجاعة فيه
وهو **مسنن العبدان والكسب فان** **والاستسقاء** وانه في الحقيقة على حتم ترتيبها
المذكور ولما اتوا به تذكروها وقسم الى سنن الجاعة فيه ومنه **السنن** الرواتب وهي
على المشهور **التابعة للفرائض** وقيل له ماله وقت والحكمة فيها تكيل ما نقص من الفرائض
بترك شيوع ترك تدبيره وهي **سبعة عشر ركعة** **ركعة الفجر** قبل الصبح **واربع**
اي واربعة ركعات قبل الظهر **واربع** **ركعة العصر** **واربع** **ركعة المغرب** **واربع** **ركعة العشاء** **واربع**
وثلاثة ركعة العشاء **واربع** **ركعة الفجر** **واربع** **ركعة العصر** **واربع** **ركعة المغرب** **واربع** **ركعة العشاء** **واربع**

العصر وقت المغرب مع الوقت ابادراك ذلك اخر وقت مج

ادرك

من الروايات عشر ركعات ركعتان قبل الصبح وركعتان قبل الظهر وكذا بعدهما وبعد المغرب
والشاهج المصحين عن ابن عمر قال صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم ركعتان قبل
الظهر وركعتان بعدهما وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد الفجر والمؤكد أن يزيد ركعتين
قبل الظهر للاتباع رواه مسلم ويؤيد ركعتين بعد الفجر حديث من حافظ على أربع ركعات
قبل الظهر وأربع بعد الفجر صلى الله عليه على النار رواه الترمذي وصححه وأربع قبل العصر
خبر عمر أنه صلى الله عليه وسلم قال رحمه الله صلى الله عليه وسلم قبل العصر أربع ركعات رواه ابن خزيمة
وحيث كان وصححه ومن غير المؤكد ركعتان خفيفتان قبل المغرب ففي الصحيحين من حديث
أبي النضر الصبياني أن نوافيقهم روى السواركي لما أي للركعتين إذا كان المغرب وركعتان
قبل الفجر خبر يزيد إذا كان صلاة والمراذل إذا كان الأقامة والجمعة كالظهر فيما هو في صلاة
أربعاً وبعد هذا الخبر مسلم إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعد هذا الخبر الترمذي أن من
مسجد كذا يصلي قبل الجمعة أربعاً وبعد هذا الخبر الأمانة توفيق وقول المصنفين بوجوب
من أشار به إلى أن من القسم الذي ليس جماعة التوراة واقعة ركعة خبر مسلم من حديث ابن
عمر وابن عباس التوراة ركعة من آخر الليل وفي صحيح ابن حبان من حديث أبي عيسى أن ابن
الله عليه وسلم أو تروى واحدة ولا ركعة في الأضيق عليها خلافاً لما في الكفاية عن أبي الطيب
وأحد الكمال ثلاث والركعة خمس ثم سبع ثم تسع ثم إحدى عشرة وهي أكثره للأخبار الصحيحة
منها خبر عيسى ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بمضائه ولا غيره على إحدى
عشر ركعة فلا تضع الزيادة عليها كإبر الروايات ولين زاد على ركعة الفصل بين الركعات بالسلام
وهو أفضل من الوصل يشهد به الخبر أو تشهد في الأختارين وليس في الوصل غير
ذلك ووقته بين صلاة الفجر والطلوع الخبر الثاني لقوله صلى الله عليه وسلم إن الله أهدى
بصلاة في خير لكم من حمر النعم وفي التوراة جعلها لكم من الفجر إلى طلوع الفجر لقوله صلى الله
عليه وسلم وبين جعله آخر صلاة الليل خبر الصحيحين إجماعاً آخر صلاة تكمن من الليل
وترافاد كان له في آخر التوراة أن يشهد بالأمر والأمر بعد في بيضة الفجر والفتن
هذا ما في الروضة لخصها وقيد في الجمع بما إذا لم يبق يقضه آخر الليل والأختار أنه أفضل
خبر مسلم من خاف أن لا يقوم آخر الليل فليوترأوله ومن طمع أن يقوم آخره فليوترأول الليل
فإن صلاة آخر الليل مشهودة وذلك أفضل وعليه عمل جده أيضاً بادر والصلوة بالوتر
فإن أو ترغم أن تدرج له أعادته خبر لا وتران في ليلة ويندرج الفتوة آخر وتره
في النصف الثاني من رمضان وهو كفتوت الصبح في لفظه وحله والجر به وبين جملة
في وتر رمضان **وأنواع الموكدة** هذه الروايات ثلاثة الأولى **صلاة الليل** وهو التمام
ولو جريه كان أولها طه صلى الله عليه وسلم عليه ولقوله تعالى ومن الليل
تسجد لله سجدة وقوله تعالى كأنوا أقبلوا من الليل ما يهيمون وهو لفظة رفع النوم بالقلوب
وأصطلاح صلاة التطوع في الليل جود النوم كما قاله الفاضل حين سجد بذلك ما فيه

من ترك

ترك النوم وبين له بعد القبولة وهو النوم قبل الزوال وفي رواية الساجور للصيام لقوله صلى
الله عليه وسلم استعينوا بالقبولة على قيام الليل رواه أبو داود فإني **ذكر**
أبو داود وأبو داود الشافعي أن النبي صلى الله عليه وسلم في أهل بيته وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم
النوم فقبل له ما فعل الله بك فقال طاحت تلك الأثارات وباتت تلك العبادات وخبثت
تلك العلوم وفقدت تلك الرسوم وما نفعنا إلا ركعات كنا نركعها عند السجدة وبكرة ترك
النوم لمعتاده بلا عذر وبكرة قيام الليل بغير عذر فلا صلى الله عليه وسلم بعد الله بن عمرو
ابن العاصي لم أخبرك بظهور النهار وتقوم الليل فقلت في قال فلا تفعل صم وأفطر
وفم ومن قال لجسدك عليك حق إلى ما فهم لا يصرون في ليل كاملة فلا تتركه فقد كان
صلى الله عليه وسلم إذا دخل العشر الأوائل من رمضان أحيا الليل وبكرة تحصيل ليلة
الجمعة بقيام بصلاة لا غير مسلم لا خصوص ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي إما أصاؤها من
غير صلاة فلا يكره خصوصاً إذا صلى الله عليه وسلم في الليل فأن ذلك مطلوب
فيها **الثاني صلاة الضحى** وأهلها ركعتان وأكثرها ثلاث كما في الجمع عن الأئمة
وصححه في التحقيق وهذا هو المعتمد وفي النهج أن أكثرها ثلاث وبعين أن يسمي
كل ركعتين ووقتها من ارتفاع الشمس إلى الزوال والاختيار فعلها عند مضي ربع النهار
والثالث صلاة التراويح وفي عشر ركعات وقد اتفقوا على سببها وعلى أنها للترادة
من قوله صلى الله عليه وسلم من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه
رواه البخاري فقوله إيماناً أي بصدقها بانه حق معتقداً فضليته واحتساباً أي اخلاصاً
والعروفان الفقهاء المختص بالصغار وشأن الجماعة فيها لأن عمر جمع الناس على قيام
شهر رمضان الرجال على أبي بكر كعب والساعة سليمان بن الجهم وسُميت كل أربع
منها تر وجمعة لأنهم كانوا يترجعون حول عقرها أي يسألون قال الخليل والسجدة كوترها
عشرين لأن الروايات أي الموكدة في غير رمضان عشر ركعات فضلو عقت لانه
وقت جود وتخير انتهى ولا أهل المدينة الشريفة فعلها ستاً وثلاثين لأن العشرين
حسب نرجات فكان أهل مكة يطوفون بين كل تر وجمعة سبعاً استواط جعل أهل المدينة
بدل كل أسبوع تر وجمعة يساوون ولم ولا يجوز ذلك لغيرهم كما قال الشيخان لأن لاهها شرفاً
بجودته ويدفعه صلى الله عليه وسلم وفعلها بالقول في جميع شهر رمضان أفضل من تكرير سورة
الخلاص ووقتها بين صلاة الفجر والطلوع الخبر الثاني قال في الروضة
ولا تضع بينية مطلقة بل يركعتين من التراويح أو من قيام رمضان ولو صلى أربعاً
بشبهة لم يصح لانه خلاف الشروع بخلاف سنة الظهر والعصر والفرق أن التراويح
عشر وعية للجمعة منها اثنتان الفريضة فلا يغير عما وردت **تكملة** بدخل
وقت التراويح التي قبل الغروب بدخول وقت الفريضة والتي بعده بفعله وبخروج
وقت التراويح بخروج وقت الغروب لا فائداً لعل له ولو فات الغروب الوقت لم يرك

من جهته بوجوهه او يكونه سبطا لقوله تعالى وثيابك فطهر واما جدار اخل القم والافهها الطاهر
بجلا فعل الجانية للظلم الجانية بدل البلية لو فقتلها سنة في عبده وجب عليها ولا يجزئها
في الظهارة فلو اكل سنجسا لم يضر صلاته ما لم يفرقه وتواريها في موضعين بين الصلاة عما شابه لادب
بها الرضا العلامة لان الامر بالوقوف لا ينفك عن المصباح قاله ابن عبد السلام كما ان الرضا صاحبنا في
بصيرته فانه يجب علينا منهم ما وان لم يكن عصيان واستن من المكان ما لو كثر رفق الطاهر له يفي
عنه للشبهة في الاحتراز عنه وفيه في المطلب الحقوقي الى ان ينفك الشيء عنه قال التركشي وهو قد
سقى وزاد غيره وان لا يكون رطبا في جلد منبلة فيليب في موضعين ثوبه بما لا يفي عنه ولو لم يمتد
يقله به وجب قطع موضعها ان لا ينفك فتمت بالقطع اكثر من اجرة ثوبه يصلي فيه لو اكثره هذا
ما قاله الشبان نبي المولى وقال الاموي يغير الكس لا يغير من ذلك ومن ثمن الماواشتره مع
اجرة على عند الحاجة لان كلاسها الوافد وجب قطعها وهذا هو الظاهر وفيه الشبان ايضا
وهو بقطع موضع الموضع بالظاهر قال التركشي ولم يذكره المتري والظاهر انه ليس بقيدنا
على ان وجب ما يستلزم الموضع لانه ذلك وهو الصحيح وهذا هو الظاهر واشبه عليه ظاهره وحسن
من ثوبين او يبين اجنبه فيهم الصلاة وفيه كونه الطاهر من الثوبين واليبس فان اصيله لا
له حصة صلاة اخرى يجب تحريم الاجنبه فان قيل ان ذلك يشكل لاجنبه في المباح فانه يجزئ
في كل واحد احد بان نقا الثوب او المكان كفا الظهارة فلو اجنبه فتمت طهره على لاجنبه الى
فيصلي في الاخر غير اعارة كما يجب اعارة الادب في ذلك فليس سجنها باجنبها بخلاف المباح
ولو اجاب احد الثوبين بالاجنبه في الصلاة فيهم ما لو جهم عليه ولو اجنبه في الثوبين او في
فيظهر له شيء عاريا او اجلب البسيتين فيمنه الوقت واعاد بنفسه بعد ذلك العلامة ولا يمه
ثوبه في الاولى وكان في الثانية طاهر البسيتين ولو استند عليه بذلك يري الاخذ باحدهما اجنبه
فيهما او على اجنبه في الثاني حلف الا في الثاني وصي باجنبه اري القليلة ثم نقا اجنبه في اجنبه
اخرى فان خبر صي منفرد او لو تجس بغير ثوب او يد او مكان صيق وجب ذلك البعض وجب
عنه كله تنص الصلاة فيه فان كان المكان واسعا يجب عليه لاجنبه اذ فيه ان يصلي فيه بلان
وسكنوا من صلب الواسع والصيق والاحسن في ضبط ذلك العرف ولو غلب بعض ثوب كس ثوبه في
قال غلب منه مجازا طهر كله والافير المجاز ولا تنص صلاة عوقا بطرفي شيء كس ينصل بغيره
لم يتحرك كس ولا يضر جلد في حث جلد ولا يحس بجاذبه ولو وصل عظمه في اجنه بطمس عظم
لا يصلح للوصل غيره على ذلك فتنص صلاته معه ولا يضره نزعها اذا وجد الطاهر كتابا في الوقت
كاستلها وان لم يكن الوصل او وجد صلي غيره من غير ان يوجب عليه نزع الله من منعه من
التيه ولو كسب الوصل العظم فيما ذكر الوشم ففيه التفصيل المذكور وعنه عن محل استخاره في الصلاة
ولو عرف ما في الجوارز الصفة والخشعة في حقه لا في حق غيره وعنه عن الاحتراز عنهما بالباس طين شار

واحد في ثوبه
في الاخر صلي
صلى في الثانية

وصدي

وصدي وما فرج وثوبه في موضعين او يوجب غير متصو عنه لم يعلمه ثم في فصله ثم ذكر
وجبت الاعارة وجب اعارة كل صلاة تنقص فعلها مع الخمس بخلاف ما اجعل حذره
بدها **الثاني من المصروف** عن الثوبين ولو كان خاليا في ظل عند القد لقوله تعالى
خذوا زينتكم عند كل مسجد قال ابن عبيد الله ان الثياب في الصلاة قال
وجب ان يصلي عاريا في ركوعه وسجوده ولا اعارة عليه في سجود المصروف في الغلظة لادب عرض
قال ومن الاعارة كشف المصروف للغير وصيانة الثوبين الارناس والعباءة عند كس البسيتين وغير
واما وجب التنزيه للثوب لاطلاق الامر بالثوب لان الله تعالى اقول بسط مني ولا يجب تنعونه
عن نفسه بل يكره نظره اليه من غير حاجته وعرفه في ثوبين ستره وركبته في البسيتين واذ
زوج احدهما سنة عبده واجبه فلا تنظر الى الامة في عورته والعورة ما بين السكينة والكسوة
الامة في ثوبين ستره في جميع اسفل منها البسيتين وعرف بذلك السكينة فليس من الثوب
على الاصح **قالب** ان في الموضع الذي يقطع من الثوب والاسفل يقطع من ستره ولا نقا له ستره لان
الستر لا يقطع والركبة موصولة بين اطار الفخذ والاسفل والساق ولا يجوز ان يركب في يديه
وعرفه في يديه **والثاني** عورة المرأة غير الوجه والكفين والاسفل يكون عورة لان الحاجة تدعو الى سترها
ويستلزم لظهورها وهو مفسر بوجهه والكفين والاسفل يكون عورة لان الحاجة تدعو الى سترها
والثاني في اوجبه فان اقتصر المصنف على سترها بين ستره وركبته لم يضر صلاته على الاصح
في الوضوء والافقه في جميع الشك في الستر وجه في الحقيقة الصحة ونها في الجمع في ثوبين او ثوب
عن المصنف في ركبة لقطع به الشك في عورته قال الاموي وعليه الفتاوى في كل موضع يجمع بين البسيتين
بان نقلا ان دخل في الصلاة فتنص على ذلك لم يضر صلاته للشك في الانقار وان دخل ستره
وانكشفت من غير ما بين السرة والركبة لم يضر للشك في البطلان نظير ما قاله في صلاة الجمعة
المدد ولو كسب ثوبين تنقص الجمعة للشك في الانقار وان انقص ثوب الجمعة بالمدد المعتمد وهناك
خشي ان يركب عليه ثم يركب ثوبين صلاة واحد منهم وكل المدد في المصنف ينقل الصلاة لان نقا الا
وسكنها في البطلان وهذا فتوح من الزير الجهم فتح السعي من تلقاه بقا سليم ونحو الساتر
ينع اذ لون البسيتين لاجنبه او يوطين وكوما لركبته صاف خضرة ويجب التغطية
على فائد الثوب وخوه ولولم هو خارج الصلاة خلافا للبعض المتأخرين وجب ستر المصروف
من اعلاه وجوانبها لاس اسفلها ولو كان المصلي امرأة فلو لم يركب عورته من طوق فيصعبه
سعة في ركوعه اذ غيره ضرر له ستر البسيتين على المصلي المصروف استترافا وحاشا في ستره
فيله وفيه في ثوبها للاتفاق على انها عورة ولا منها الخمس غيرهما قال ابن عبيد الله في ثوبين
وهو بالامة من ثوبين في القليلة ويدك القليلة كالقليلة كالوصفي في صوب مفسده وبسيتين في ثوبين
فان في لاجنبها في الاولى ستره الجلال كالهاك امرأة والانس كالهاك جال في ثوبين
لو عدل في ثوبين لاجنبه الزم الزم ولا يضره قطع ما زاد على العورة فيقدم على المنع من الصلاة
ويقدم الخمس عليه في غيرهما لاجتناب الظهارة الثوب ولو وصل ثوبه كشوفه لستره فتنقص الصلاة
وجازت ستره وجب عليها ان تستر راسها فان لم يجد راسها بستره راسها بستره على صلاتها وليس ذلك
ان ليس للصلاة احسن ثيابا ولا يصلي في ثوبين لظاهر قوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد والثوبان

به 2

وجب ستر المصروف
المصلاة ايضا ولو
الحلوة الخجسته
وقال صاحبنا لرقا
يجوز كشف المصروف
في الحلوة

استترى

عليه ولوا عاره
٢
الحمد لله

والاعمال

السند جي
مح

55

قوله في الرحمة السوفيتية في ارضي زلزلان من غير

الأخذنا بالأمم
فوله الليل الأول

٢٦
 • عاميا
 تولد عاميا
 المراد به من لا يقدر
 على طرق بيمتد ايمهم
 وجب الاستقبال الاكبا
 الي الغيله لانه آله
 من القيام لان القيام
 الشغل
 او تحذيرهم
 المحمدين واليه
 واليه كالذي في
 غير الملوك
 قوله ولاع
 السيف
 من لم يدخل فيه
 نفع
 وسهو

اوخذ زهرهم
المعتد واليه
والرؤوم كانه
غيره الملام
قدرة اللاح
من ليدخل فيه
نقد دونه

وفخذيه

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, with some words underlined. The text is written on aged, yellowed paper.

لا تخافوا كما بعد بعض هذه الطائفتين
في عهدنا الرابع عشر ركن واحد

قوله وسجد عليها
اشيا هذا الصريح
في السجدة الاولى
بعضا فان قلت
لو كان في السجدة
الاولى ما في السجدة
الثانية

تقوى المورقة بالحجوة
لما كان في كل ما كان

قوله لا تعرفوا
والنساء

من أركان الصلاة **الطائفة الثانية** أي في السجود حيث المني صلته ويجب أن يصح محل
السجود فقال الله الخ الماراد السجدة فكل حينها ومعنى الثقل أن يتجمل بحيث
توضع قطع أو حشيش أو تكيس وظهر الرأس على الأرض فثبت ذلك ولا يشترط
في بقية الأعضاء كاليد والرجل غير الرصاة وعمارة الخفين ونداء المني وضع اليدين
خداً وتكبيره ويشترط أن يصححهما ممدوداً للقبلة ولينضم عليهما بحيث لا ينفصل بينهما
السجود كما يري في الركوع فلو سقط على وجهه من الاعتكاف وجب العود إليه
منه لا تنقل اليه في السجود فإن سقط من الركوع إلى الأرض لم يلزم العود إلى السجود
سجوداً لئلا يفقد بوضعية السجدة الاعتبار عليه فقط فإنه يلزمه إعادته السجود لو جرد
الصارف ولو سقط من الركوع على جنبه فأنقل يديه السجود ولا يثبت أو يثبت
وبينه الاستقامة وسجد أجزاءه فانزوي الاستقامة فقط لم يجز لو جرد الصارف قبل
جلس ثم سجد ولا يقوم ثم سجد فإن قام عاد إلى ما بطلت صلته كما صح به في
الرخصة وغيرها وانزوي مع ذلك فصرفه عن السجود بطلت صلته لأنه لا بد
فلا يثبت التمسك في الصلاة عادلاً ويجب في السجود أن يرفع أسافل على الخالية
لأنه لا بد من كفايته ابن حبان فلو صلى في سفينة مثلاً ولم يتمكن من ارتفاع ذلك الجبل
صلى على حسب حاله وإمامه الأمانة لأنه عند رثاءه لم يكن أن كان به علة لا يمكنه منها
السجود إلا ذلك صح فإن أمكنه السجود على وسارته بذلك بتكبيره في موضع حصول
هيبته السجود بذلك أو لا تكبير لم يلزمه السجود عليه بالقوات هيبة السجود بل كان
لا تخالفه خلافاً في الشرح الصغير والحاشي حيث من أركان الصلاة **الجلوس بين**
السجدين ولو في تقرباً صلى الله عليه وسلم كان أن أرفع رأسه ثم يسجد حتى يستوي
جالساً كما في الصحيحين وهذا فيه رخصاً على أبي حنيفة حيث يقول يكفي الرفع
رأسه عن الأرض الذي رفع كمال السيف والثاني عشر من أركان الصلاة **الطائفة**
ثالثة أي السجود ويجب أن لا يفقد بوضعية غيره كما سري الركوع فلو رفع يديه
سجداً لم يفسد ويجب عليه أن يعود إلى السجود ويجب أن لا يطوله ولا يعتكف لأنها
تحتاج فيه إلى ما مقصود بذكر أنها من المفصلات والمكملات بغير زيادة مع رفع رأسه
من سجده لأن من هو أصنافه على ما في حديثه من أن يركبها من ثيابها ومن الأصناف
أنها أصنافه مضمونة للقبلة كما في السجود قائلاً أعزوني وأرحمني وأجرتني وأرضوني
وأرقي وأهدي وياضي للربيع ثم يسجد الثانية كالأولى في الأكل والشرب والثالث
عشر من أركان الصلاة **الطائفة** أي في الجلوس الأخير بقوله من تشقوا فقل الله
يؤمن عليه الشهاد الكمال على الله لا إله إلا الله على غير ذلك على ما سبيل الله على ذلك
فقل الله صلى الله عليه وسلم لا تقولوا إلا الله على الله فإن الله هو الله ولكن قولوا للغيث
الله إلى آخره والدار فظني والدلالة فيه من وجهين أحدهما التقدير بالفتح والثاني
بإسره والآخر في الجلوس آخر الصلاة وإفله ما رواه الثاني والثالث في
صحيح البخاري فتسليم عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام عليك وعلى عباد الله

قبلا عبادہ

117

السمعة المانعة من البهجة تقدر

قوله فرعا به

۱۵۳

الحلوس الافلاقي
 تدروا جب قفان واجب
 الفقيه لقراءة الفلحة
 والرابع عشر من اركان
 الصلاة في

قوله مصورين
ساعين بالظلال
فما أحسن ما أئنه المسجد
فما في برأه لو كان
غير مصورين
تصير له فرس

قوله فقال اي يرفع

اوضه: طهر لوف علی

اما السق والركبة

بطون

لا يفر منكم رجل منكم كل منكم

44

قوله من بعد ثلاثة
هو قديم السن
والاسلام مستر
قوله فكما الجاهل
فما به يغدر
الكلام اليسر وغيره ما يخفى عليه

في هذا الكتاب
 ما لا يخفى على
 من اذ كان يسيروا
 في الكبر فيبطلوا

ينظر ولا ينظر في المذبح وان لم ينسج حكمة لا ينسج الحكمة وان التلاوة فلا
 ينظر في الذكر والدعاء والابواب الا ان يحاط به كقولنا لما طهر حرك اليد وكذا ينظر في خطابه ما لا
 يقبل كقولنا يا رب وربك الله اعوز بالله في ترك وشركا فيك المخطاط الخالق كياك
 لقد وخطاب النبي صلى الله عليه وسلم واللام عليك في التشبه فلا يبر ومقتضي علامه الرافعي ان
 خطاب الملائكة وباني النبي ينظر في الصلاة وهو القمء والنخلة كذا قال الاستاذ في اجابة النبي
 صلى الله عليه وسلم بالافعال كاجابة بالقول ولا يجاب اجابة الابوت في الصلاة بل يحرم في القوم ويجوز
 في النفل والاولى اجابة فيه ان شق عليه ما عذر بها ولو قال امامه اياك لقد واياك شق عليه فقال له
 بطلت صلاته ان يقصد تلاوة او دعاء في الختم فان قصد ذلك ينظر ولو قال شق بالله
 او استغاث بالله بطلت صلاته الا ان يقصد بذلك ولو سكت طويلا في غير ترك فصر لم ينظر
 صلاته لان ذلك لا يخل بسبب الصلاة الثاني من الاشياء التي تنظر في الصلاة **العمل** الذي ليس
 من جنس الصلاة **الكثير** في الدعاء قليلا كحل لقف وليس ينوب التقيف قبل وكذا الخطوان المتوسيطان
 والخطتان كذلك والثلاث من ذلك اولى وكثير ان نزلت سواك من جنس خطوات او اجناس
 كخطوة وضربه وخلع نعل سواك الخطوات الثلاث بقدر خطوة ام لا ولو فعل واحدة وسببه
 الثلاث بطلت صلاته كما قاله العراقي **قالب** الخطوة يقع فيها المارة والولادة وبالف
 اسم لما بين القدمين ولو نذر في فعله النبي في حد الكثرة او قال لا ما في نفسه في حركته
 اوجه اظهر حاله لا يؤثر في بطلان الوكبة **الخطوة** للفقهاء المتواليه كترك اصابعه بلا حركه كفه
 في سجدة او عقدا وحل او جزل كتركك لسانه او اجفانه او شفتيه او ذكره مبررا او لا
 فلا ينظر بذلك اذ لا يخل في ذلك بسببه الحسوس والتعظيم في العمل الخليل وسهو العقل

[illegible]

...

فولج حارق
موباسنر ال
خف اما قول حارق
منام ال

والله

وفي الشايبة احدى
عشر كثيرة وفي الثلاث
سبعة عشر كثيرة في
وثلاث وثلاثون كثيرة

ولا على حامره
لا ابله صحفه
مصره من الحجه
مصره من الحجه
اصدقنا المار

وَقَدْ رَأَى الْقَوْمُ مَا كَانُوا يَنْتَظِرُونَ

فقره علی ایضاً
سراکان معاً
او متورکا او متورکا

مجلس

قد الما بالمشي

المسئلة

نمبر ۱۰۰

۳۶۱ و ۳۶۲

১৫৬০

18

فیشنه

غيرية وتكبرية ثم لا يثبت لان الظاهر وقوع الالام من اتمامها كان الفرضية او تكبيرة ثم ان الالام
اشتاف لانه شك في اصل الانتقاد وهذا الشك كالفرض اختلف فيه كلام النووي فقال في المجموع
في موضع لو شك هل كان منظره ان يدور في ان الشك في الركعة يكثر بخلافه في الطهر وان
الركعة في الركعة حصل الجديف في الانتقاد والاصل الاسم اعلى الصلوة بخلافه في الطهر فانه شك
في الانتقاد والاصل عدمه قال الاسوي ويقضي هذا القول ان تكون الشروط كلها كذلك
وقال في الخارجه وهو قوله حسن لكن المنقول عدم الاعادة مطلقا وهو الوجه وعلله بالشفقة
وهذا هو الحق كما هو ظاهر كلام ابن المراكبي وقد في المجموع بالنسبة الى الطهر في سجع الخلف عن جمعه
والموافق لما نقله هو في القائلين بعدم النصية لو شك بعد طواف نسكه هل طاف منظره الم لا
بالاعادة الطواف وقد نقل عن الشيخ الاجام جواز دخول الصلوة بطهر شكوك فيه وظاهر
ان صورته ان يذكر انه منظره قبل ذلك والا فلا ينفصل بسببه لا يخفى ان مراده بالالام
الذي لا يثبت له ذلك سلام لا يحصل له عود الى الصلوة بخلافه فلو سلم بانها سجي وسهوه
لعود وشك في تلك ركعة لم يمتنع ان كان مقتضيه كلامهم وسهوا ما هو حاله وتلك النسبة
كان سجي عن التشهد الاول والمكينة كان سجي في الفقرة الثانية في انبها من صلوات ذات الرقعة
يجله امامه كما يجمل عنه الطهر والسجود غيرهما فلو تخرج حال الفقر وسهوه قبلها كالسجوي
وهو سجد ثم اقبل به فلا يجمله وان اقتضى كلام الشيخين في باب صلاة الخوف تخرج تحمله لعدم
اقتدابه به حال سهوه وسهوه بعد ما كالسجوي بعد سلامه امامه سجد او كان مسجودا لم يوافقا
لانها الفقر وقد سلم المسجود فلا امامه قد ذكره جلاله في صلواته وسجوداته

[illegible]

و لم لك اذا اطلق
يا ادم نبوي الافتقار
علي الوحدة او العاقبة
فانه اذا سمع من واحد
يفيضا لا يفيض اثنى
تقدر و قدري

28

وَسَبَبُ الْكَرَاهَةِ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الشَّمْسُ تَطْلُعُ وَمُضَاهَاكَ الشَّيْطَانُ فَإِذَا

فأينما يبيت لم يسجد
عصا تسمى زلزال
الجنة أن يغدو كذا
انتحر

ارتفع فارقتها فان استوت فارقتها فالألت فارقتها فان أدت للزوب فارقتها فان أغت فارقتها
 رواه الثاني بسنده واختلف في الماد بقوله الشيطان فقبل يومه وهو عباد الشمس بعد ولها في هذه
 الاوقات وقيل ان الشيطان يدري اسم من الشمس في هذه الاوقات ليكون الساجد لها ساجدا
 وقيل غير ذلك ونحو ذلك اهله بالزوال وقت الاستوى لطيف لا يسبح الصلاة ولا يكاد يشعربه
 حتى تزل الشمس لان الخوف يكسب اليقاعه فيه فلا تغير الصلاة الا يوم الجمعة فيستثنى من كلامه لاستثنايه
 في غير الاوقات الا في الصلاة في هذه الاوقات تطلق قاسوا الحضر في الجمعة ام لا وقيل يختص من حضر
 وصحى جماعة وبقية الصلاة **بعد صلاة العصر** اذا لم يجتمع في وقت الظهر **وقت صلاة الشمس**
 بكلمتها الشريفة في الصحيحين وخاسمها **مقتلة الزوب حتى تنكسر عودها**
 للشمس عند غروبها في هذا القسم الثاني من هذه الاوقات ايما ينكسر
 بالزوال وهو ثلاث اوقات عند الطلوع وعند الاستوى وعند الزوب والى ان ينكسر النعل وهو وقتان
 بعد الصبح والاول عند التضرع لك وتقتسم هذه الاوقات الى خمسة هي عباد الشمس وروى عنه في الخبر عليها وهي
 اول وقت افضل للمسبح على الاستوى او على بعد صلاة الصبح وبعد صلاة فالحال لا ينوي والملايك الصلوة
 في الاوقات المذكورة انما هو بالنسبة الى الاوقات الاصلية والاقصايات كراهه النفل في وقت اقامته الصلاة
 ووقت صعود الامام خطبة الجمعة استثنى في المأثر الاول اذا قلنا ان هذه الساعة تزيده واد بغيره كراهه
 وتبين الحديث وحال الطلوع في الصلاة وبعد الزوب الى صلته وقال الشيا كراهه تحريمه على الصحيح
 ونقله عن النص الذي في المشهور في المذهب خلافا واخبر بك بعض الخلفاء ان الخبر مذهبهم وروى
 بغيره من كراهه فلا تتركه فيه الصلاة في شيء من هذه الاوقات مطلقا في رواية عبد الله بن
 احداطاف بعد البيت وفي رواية ساعة شاميل وسنار رواه الترمذي وغيره وقال حسن صحيح
 وما فيه من زيادة فضل الصلاة لغروب الشمس خلاف الاول خروجا من الخلاف وخبر عن مكة المدينة قاله
 كثيره **فصل في صلاة الجمعة** والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى وان كنت فيهم فانت لهم
 الصلاة الاية امر بها في الزوف في الاسوي والاجابة خبر الصحيحين صلاة الجمعة افضل من صلاة
 الفريسيين ومشيرون درجة وفي رواية بخمسة درجات قال في المجموع والاستفاة لان الفضيل لا يفتي
 الكثير وانما اخبره اول القليل ثم اخبره الله تعالى بزيادة الفضل فاجبر بها لو كان ذلك لكانت اجزاء
 المصلين ومكتسبة على الله عليه وسلم من مقامه بمكة ثلاث عشرة سنة يصلي فيها جلفه لان الصحابة
 رضي الله عنهم كانوا منصرفين يصلون في بيوتهم فلما هاجر الى المدينة اقام في مكة ورواها عليها
 والنقل الاجماع عليها في الاجماع ان يسلمها في الدار التي قال لا يفوت احد صلاة الجمعة الا بدرب
 اذ به قال وكان المقيرون انفسهم ثلاثة ايام اذا فاته من التكبير الاول وسبعة ايام اذا فاته من السجود
 الجماعة واختلف امام وماسوكا في ما سياتي وذكر في المجموع في باب هيئة الجمعة ان من صلى في عشرة اذلة
 سبع وعشرين درجة ومن صلى في اثنين اذلة ذلك درجات الاول **صلاة الجمعة** المكتوبات غير
بجعة منها هـ ولو كانت الاحاديث السابقة وهذا قاله الراعي وبقية المصنف والاصح
 كما قاله النووي انها في غير الجمعة فمكة لرجال الحرام في غير عتات في اذلة مكتوبة فلو صلى الله
 عليه وسلم ثلثة في قرية او بدو لا تقام فيهم الجماعة الاسمي عليهم الشيطان اي غلبت فليلك به
 بالجماعة فانما ياتل الذين في النهر الفاصلة رواه ابو داود والحاكم وصححه من حبان والحاكم صحيح
 حيث

او دود وغيره

قوله ومكة بعد الله
 يعني جماعة طاهرة
 واما من كان
 يصلي تحقيا
 جماعة تسمى

بحيث يظهر شعار الجماعة باقامتها على في القرية الصغيرة وفي الكبيرة والبلد محل يظهر منها
 ويستقط الطل ببطايقه وان قلت فلو اطيعوا على اقامتها في البيوت ولم يظهر بها شعار لم ينقطع
 بها الفرض فان استغفروا لهم من اقامتها على ما ذكره الامام او ما يبدون اجماع الناس بها
 وهكذا لو تركها اهل بلدة في القرية الكبيرة او البلد فلا تجب على الناس والمسلمين الحضور ولا من قبله
 لا شقنا لهم بخدمة السادة ولا على المساكين كما جزم به في التحقيق وان نقل البكر وغيره عن بعض الامة
 انها تجب عليهم ايضا ولا على القارة بل هي والانفراد في حقهم سواء الا ان يكونوا اجماعا او في بلدة فتجب
 ولا في مظنة خلق مقبلة من نوعها بل تنزل اما مقبلة خلف سواد او بالكل وحلف مقبلة
 ليست من نوعها فلا تنزل ولا في سدر وقيل ولا تنزل اما الجمعة فبالجماعة فيها فخرج عن كاسياتهم
 في ما بها ان شاء الله تعالى والجمعة في المسجد لغير المائة وشملها المتن افضل منها في غير المسجد البيت وجلفه
 الامة والفتي في البيت افضل منها في المسجد لغير الصحيحين صلوا ايها الناس في بيوتكم فان افضل الصلاة
 صلاة الماني بيته الا المكتوبة اي في المسجد افضل لان المسجد شرف على الشرف واظهار الشعار وكثرة الجماعة وكثرة
 لذوات السموات حضور المصلي مع الجماعة في الصحيحين عن عائشة رضي الله تعالى عنها انها قالت لو ان سوا
 آدم صلى الله عليه وسلم اركب ما حديث النساء المصلي المسجد كما سقت لساقي السبل ولو كانت الجمعة الماعية ههنا
 يكون من ذلك قال في المجموع قال الشافعي والاصحاب ويروى الصحيحين كصوم المأجد وجماعات الصلاة ايضا
 وتحصل فضيلة الجماعة للشمس بصلاته في بيته او غيره بوجه اول او فحين او غير ذلك واقبلها
 اثنان كما هو في كراهه من المساجد كقوله المادري افضل مما قل جمعة منها وفي قوله المادري لو كان
 ان اصله من رخصه ولو صلى في جماعة لم يجز قال لا نفران افضل ونقده ابن عبد الحام قال لا يجز
 واختار الصواب خلافه وهو كما قال وقد يكون قليل الجمع افضل في صورتهما لو كان
 الامام من غير كراهه ومنها لو كان قليل الجمع بباد الجماعة بالصلاة في اول الوقت المحبوب
 قال الصلاة معه اول الوقت اولى كما قاله في المجموع ومنها ما لو كان قليل الجمع ليس
 في ارضه شربة وكثير الجمع خلافا لا شربا ظاهرا عليه قال الامام في ذلك اولى
 ومنها ما لو كان الامام سري القارة والمأموم بطيها لايل له معه الفاكهة قال
 الترمذي قالوا في بصل خلف امامه على القارة وانك تكبيرة الاحرام مع الامام
فصل في انا كصا بالاشتمال انما تجزى عن كراهه امامه مع حضوره تكبيرة احدى
 حديث الشيخين انما جعل الامام ليوثه فان البكره واوالا للتعقيب فالبطاة بالمتابعة
 ولو سوسه غير طاهرة كافي في المجموع عند رجلا ما لو باطال في وسوسة ولو لمصلحة الصلاة كالطهارة
 او لم يجز تكبيرة احدى امامه او لو سوسه طاهرة فذلك فضيلة الجماعة في غير الجمعة ما لم يسلم
 الامام وان لم يلقه معه اما الجمعة فانها لا تترك الا بركة كاسياتي وسدب ان يحلف الامام مع
 الاضاح والسميات الا ان يصح بطوله محصور ولا يصح رواه غيرهم وبكره التطويل للتعقيب
 اخره سواء كان عادته الحضور ام لا ولو احس الامام في ترك غير ان من صلاة الكسوف او في
 تشهد غير داخل محل الصلاة بقصد يده من استطاعه ان يابا في الانتظار ولم يبرهن
 الاخلين والاكبره ويس اعاده المكتوبة مع غيره ولو داخل في الوقت وهو يشترط نيته الفدية
 في الصلاة المعادة ام لا الذي اخبره الامام انه يوجب الظهور والعصاة ولا ينفذ للفرض وحده

واما اذا كان صلاة
 الكسوف فركوع ثاني
 فليس للامام ان يقرأه
 سري

فاحسن صورة فاحسن صورة ولمقدم فكان لا يصفان تقدري بل كان اهلا للامامة ولا يصح
 اقتداء به من يفتق الحلال صلاته كشاف اقتداءه بغيره من جهة لان اقتداءه بغيره لا يفتق
 المقدي ويكتسب من اختلافه في المايين من الما ظاهره في غير الطاهر صحت اقتداءه
 بغيره ما يفتق في الامام لخاصة فلو اشتهه حصة من ابيه فيها حصة على حصة فقط كل
 طرفة انا شها قوضا به واما الباقي في صلاة من الما اعد ما التربة اخرا ولا يصح اقتداءه
 ولا من تلمه اعاده كني لم يرد ولا يصح ان **الاجابة** ذكر رجل وصي ميمر ولاختي **امام** او صبي ميمر
 حتى شكل ان الانى ناقصة عن الرجل واخني الما ميمر لا يكون كذا الامام الذي يقول له صلي الله
 عليه وسلم لن يضل قوم ولو اشد هو امرأة وقد كان ما حجة لا نوس امرأة جلا ولا يصح اقتداء
 حتى يات النوسة بالمرأة وجعل حتى يات ذكره مع الكراهة قال الما ودي ويصح قدوة للافتا
 لمة وبالحق كما يصح قدوة الجلا وغيره بالجل فيلخص ذلك لتصح صورة حصة صحيحة
 وهي قدوة جل جلا حتى جعل امرأة بجل امرأة بجل امرأة بجل باطلة وهي قدوة
 جلا حتى جعل امرأة حتى **لا يصح** ان يات **قاي** وهو من حسن الحاجة **ما يمكنه**
 التقلد الا في من يخلو كتحقيقه في الحاجة بان لا يجسه كارت بشات وهو
 يدغم ما يات في غير محل الادغام خلافة بلا ابد لاكتشد يدل للامم والكاف من ذلك والشيخ يثبت
 بذلك ان من يفتق المستقي فان امكن الاي فله ولم يفتق له فله صلاته والاصح على اقتداء به
 يفتق فيما يخلو به وكذا الاقتداء بالانكافاة واجن بالانكافاة كضرها الله فان غير المعنى في
 الفتاة كانت بغيره او كسر ولم يحسن الاخذ الفتاة فكلاي فلا يصح اقتداء القاري به وان كان القاري
 في غير الفتاة كماله في قوله تعالى ان الله يريد من المشركين ورسوله صلاته وقد روى به حيث
 كان عاجزا عن التقلد او جاهلا بالتقويم او ناسيا كونه في الصلاة وان ذلك حتى الفتاة به مكرهه
 اما القادر والقادر العام فلا يفتق ولا القدوة به للعالم كاله وكالفتاة فيما ذكره لها ولو كان
 امامه بعد اقتداء به كافر او كفو حقا كره كند في وجبت الامارة لتقصيره بترك الحق بعباده
 لعم له بيب كفرة الا بقوله وقد سلمه قبل الاقتداء به فقال بعد الضحك لما كان اسلم حقيقة
 واسلمت ثم امرت لم تحب لاحارة لانه كافر بذلك فلا يقبل حجة له ان بان في احدث ولو كانا
 اكبر او انا حاسة خفيه في نوبه او بدنه فلا يجب الاعادة على الفتدي لانتفاء التقصير بخلاف
 الظاهرة فتجب فيها الاعادة كما لو بان امامه اساءوا لو اقتدار جلا حتى بان الامام جلا لم يفتق
 الفضيلة بصدقه القدوة في الظاهر لشد الما ميمر في صفة صلاته عند هاتوا الشك
 اجتماع الامام والمما ميمر كان كالمقصد عليه الجماعات في الفضل الخالية والاجتماعها اسبقه اخرا
 لانها اما ان يكون للمي او بغيره من فضا او يبا ويكون اخرها سجدا والاخر جها وان اكانا سجدا
فان وضع صلي الما ميمر ومنه وجبته **بصلاة الامام فيه** **الاجابة** هو
عاقبة لا امام يفتق من منابته بربيه او بغيره صلا ويخول لك اسماء صوته او صوت مبلغ
اجابة ككفاه ذلك في صحة الاقتداء به وان بعدت مسافته او حال بينه وبينه نافذة اليه كثر
 وسطح سوا الغلقت الجوانبها ام لا وسوا كان احداهما على من الاخر لا كان وقف على سطحه او ستر
 والاخر في سواد وبه فيه لانه كسي للصلاة فاجتمعون فيه يجمعون لاقامة الحجة موزون

حتى يراه
 وهو من بعد اجاب
 بان ياتي بغيره
 له كان ياتي
 بالثلاثة

شعارها

لشعارها فان لم تكن نافذة اليه لم يعد لما منع لهما سجدا واحدا فيض الشياك والمجاد الملائقة
 التي يفتق الجواب بقصها الي بعض كسرا واحدا وان الفرد كل منهما اماما وجماعة ويحل للمال
المما ميمر اي الامام في غير المسجد كما مر **الاجابة** الامام في المسجد والمما ميمر **خارج**
الحال كونه **فيلزم** اي من المسجد بان لا يبعد ما بينهما على ثلاث مائة ذراع تقريبا
 معتبرا من المسجد لان المسجد كله شيء واحد لانه محل الصلاة فلا يدخل في الحد الفاصل وهو
علم ان لا يات الامام الذي في المسجد الا من لا يفتق **والاجابة** ان لا يفتق
 الذي لا يفتق من الاستطاف والتأهدة **حار** الاقتداء بغيره فلو كان المما ميمر في المسجد والامام
 خارجا ففتق المما ميمر فله الذي ياتي الامام فان حال جلا الاباب فيه او باب مفتوح منع
 الاقتداء لعدم الاتصال وكذا الباب الدود والشياك يمنع كصالح الخليل من وجهه ان الباب الدود
 مانع من المشاهدة والشياك مانع من الاستطاف قال الاسوي لعم فلا يغوي في فتاويه ولو
 كان الباب مفتوحا وقت الاحرام فالتفت في اثناء الصلاة لم يضر انتهى اما الباب المفتوح فهو
 اقتداء العارف بخلافه والصف المنفصل به وان جوامع المحلات بخلاف العادل عن محلاته فلا
 يصح اقتداءه بالخيل وان كان الامام والمما ميمر بغير مسجد من فضا او يبا في فضا ولو حوطا
 او سقفه لا يات بيا بينهما ولا يات من كل صفين او شخصين من ابيته بالامام خلفه او بجانبه
 ثلاث مائة ذراع بالارام الذي تقريبا اذ من عرف الناس فانهم بعد ونه في ذلك يجمعين
 فلا يصح زيادة ثلاثة اذ من عرف الناس فانهم بعد ونه في ذلك يجمعين
 احد هو ابناء واخر غصنا شطوط من امم ابا الما ميمر جلا يفتق من موزن او من
 واحد جلا يفتق في الخليل ان كان كان حاكيا يفتق من موزن كشاف او روية كباب مردود ولم يفتق
 احد فيما مر لم يصح الاقتداء بالخيل لانه لم يفتق الاجتماع وان اجتمعوا في فضا فصار في فضا
 اقتداء من خلفه او بجانبه وان جلا بينه وبين الامام ويكون ذلك كالامام لم يفتق او بجانبه
 عليه كالا لا يجوز تقديمه على الامام ولا يفتق جميع ذلك سارح ولو كثر طرفة ولا نه وان اخرج المساجد
 يجوز تقديمه لانه لم يعد الخيل لانه وكذا التقاية على امامه معكس حيث امكن وقوفه على سبيل
 الحاجة لتقلد الامام المما ميمر صفة الصلاة وتبليغ المما ميمر تكبير الامام فليس التقاية
 لذلك كقيامه بغيره بغيره بغيره الصلاة بعد فاع اقامة لانه وقت الدخول في الصلاة سوا
 اقام الموزن ام غيره اما المقيم فيقف قبل الاقامة ليفتيق قايما وكذا اقتداء بغيره بغيره
 الاقامة فان كان كالمقصد ان لم يفتق بالامام فوجت جماعة بسلام الامام والاذن قطعته
 فيها لانها اولى منه **والاجابة** من سوط الاقتداء لولا فونظم صلاته بها في
 الاقفا الظاهرة فلا يصح الاقتداء مع اختلافه ككثيرة وكسوف او جناية
 لتقد المتابعة ويصح اقتداء الموزن بها في ومفتقر بمتنقل في طويلة
 بقصيرة كظهره يصح وبالحق لا يضر اختلاف نية الامام والمما ميمر والمفتدي في نحو
 الظهر يصح او من بغيره في فية صلاته لانه بسلام امامه والافضل بالنية في فتوت
 الصم وتشتد الخ الموزن وله فاقه بالنية ان اشتغل بها والمفتدي في صبح او من بغيره
 ظهر اذ التوصلاته فارقه بالنية والافضل انظاره في صبح بسلامه بخلافه في الموزن

ص
 اي برتبة اورثية بصفين
 او سماعة او سماعة
 مبلغ الحمد

الاحرام كاصل الميتة ومثل نية الفضة ما لو نوى الظهر ركعتين ولم يفرغ من ركعتيه
 قال الامام ومما لو قال في صلاة السفر ما قاله المتوفى فلو لم يفرغ من ركعتيه
 الا تمام او اطلق انما لانه المتوفى في الركبتين والاصل في الثانية ويشترط ان يكون
 نية القصر في دوام الصلاة كنية الا تمام فلو نواه بعد نية القصر لم يفسد
 قد علم من ان الشوط الثاني من ركعتيه لا يشترط استدامته نية القصر وهو كذلك
 ولو اخرج قاصرا ثم ترد في نية القصر او نية التمام او شك في انه نوى القصر ام لا التمام
 وان تذكر في حال انه نواه لا يفسد ركعتيه انما نية الصلاة حال التردد على التمام ولو قام
 امامه لثالث ففعل ذلك هو من تمام ما دام التمام وان بان انه سابه ولو قام القاصر
 لثالث بعد ذلك وجب الا تمام لثالثة او نية اقامته بطلت صلاته او سواه ثم يذكر
 عاد وجوبه في ركعتيه وسجدته في ركعتيه وانما نية ركعتيه ان يذكره ان ينوي عاد للركعتين
 وجوبهما في تمام نوايا الا تمام والشرط الخامس **الايان** ان يكون حبل سفره فان
 اقتدبه ولو في ركعتيه صلاته كان اذ ركعتيه في اخر صلاته او احدث هو غفلة اقتدبه لثالثة
 الا تمام في الايام احمد بن عيسى سألنا المسافر يصلي ركعتين ان انفرد واربعاً اذا اتم
 بمقتضى قولنا ان تلك السنة وله قصر الصلاة المعتادة ان صلاتها او لا يقصر في ركعتيه
 قاصراً خلف من يصليهما بمقتضى او صلاتها اماماً وهذا هو الظاهر وانما ان نوى
 له ولو اقتد به من طئه مسافر احياناً بمقتضى انما نية الا تمام اما ان يركع ركعتيه
 ثم يقف او بانما نوايا الا تمام ان لا يركع في الحقيقة وفي الظاهر طئه مسافر ولو
 استخلف قاصراً حدث او غيره منما التمام المقتضون به كالامام ان عاد واقتد به
 ولو لم يركع الا تمام مقتدياً بقصر صلاته او صلاة امامه او بان امامه محدثاً التمام
 صلاة وجب عليه انما سواه وانما لا يركع ولو بان للامام حدث نفسه لم يلزمه الا تمام
 كما في المجموع ولو اقتد بالظهر في نية الا تمام ثم قدر على الطمعة قال
 المتوفى رحمه الله ففعل لا ما قبله ليس بحقيقة صلاة قال لا ذرعي ولعل ما قالوه يكون
 له اقتد بالظاهر انما ليس بصلاة شرعية بل نية سبها وانما ذهب خلافه استرى
 وهذا هو الظاهر وكذا يقال فيما يصلي من نية الا تمام في الاعادة بنية الا تمام
 ثم كان هاو لو اقتد بغير مسافر وشك في نية القصر فهو موقوف على القصر حاله
 القصر ان بان الامام قاصراً لان الظاهر من حال المسافر القصر انما انما نية الا تمام
 الا تمام فان لم يركع بالنية بل قال ان قصر ففعل والابان انما اتمت جازله القصر
 ان قصر امامه لانه نوى في نفسه الامر فهو يصح بالمقتضى فان لم يظهر له الامر
 تمانوا الامام لزمه الا تمام لحيث ان هذا هو الشرط الذي يشترطها المصنف
 واما ان لا يدعي عليها فامور الاول يشترط كونه مسافراً في جميع صلاته فلو انتهى
 سفره فيها كان لثالث سفيته اقامته او شك في انتهائه انما لا يركع
 سبب الركعة في الاول ولشك فيه في الثانية والثاني يشترط قصر موضع
 معاً ومعين او غير معين اول سفره ليعلم انه طويل فيقصر في الاقل قصلاً ما لم

فقط ونقياً
 ولو اجرم من غير اول
 يتوب القصر ثم شئت
 صلاته لزمه الا تمام

وهو

من وهو لا يدري اين يتوجه وان طال سفره لا يتقاع على طول اوله طال غير ايامه او ابق
 يرجع متى وجده ولا يعلم موضعه لزمه ان قصر سفره من ركعتين او لا كان علمه انه
 لا يجد بطوليه قبله ما جازله القصر كما في الركعة واصليها واذ الوصل اليها
 سفره ركعتين كما يشاء عبادة الحرج ولو علم الا سبب ان سفره طويل ونوى الركعة
 ان تمكن منه لم يقصر قبل ركعتين ويقصر بعد ركعتيه او شك في ان ياتي في الركعة
 والصلوات انما نية انها متى خلصت من ركعتيه جازله القصر والصلوات متى عتق
 رجوع فلا يركع قبل ركعتين ولو كان القصر طويلاً طويلاً مسافة القصر
 وقصر لا يفسد ما قبله الطويل لغيره ديني او ديني كسهره الطويل او اتم
 جازله القصر لو جازله القصر وهو السفر الطويل المباح وان سلك نحو القصر
 اوله يقصر شيئا كما في المجموع فلا يقصر لانه طويل الطويل في نفسه من غير قصر ولو بلغ
 القصر والركعة او الجندى ما لك امه في السفر ولا يفرق كل واحد منهما بقصره
 فلا قصر لهما وهذا قبل الوصل مسافة القصر فان قطعها قصر وانما في الايام فلو نوى
 مسافة القصر وجد سبب من دون منوعه من فصل غير المبيت في الدواب ومنه لانه
 حينئذ ليس تحت يد الامير وقصره خلافها فافسدها كما لعله في المبيت في الدواب انما
 فانه ثلثها لانه يقصر ركعتيها لا يركع ركعتيه والركعة في الركعة في الركعة
 بجازله سور مختص مسافر منه كبدركه وان كان داخله اما ان ركعتيه ومن اراد
 لان جميع ما هو داخله بعد واما مسافر منه فان لم يكن له سور مختص به بان
 لم يكن له سور مطلقاً او في صوب مسافة سفره او كان له سور غير مختص به
 كقوله لا يتقاع على طول سفره فاوله بجازله القصر وان كان داخله خالف لا بجازله القصر
 بطرفه هي بالتحريم على العامر او سبب بنية ما ياتي او ان كان في ركعتيه اصول
 حيطانه لانه ليس بكل اقامة خلاف ما ليس به ذلك فانه يشترط بجازله القصر
 صحته في المجموع ولا بجازله بسايق ومن اراد كما في ركعتيه بالركعة وان اتصلت بركعة
 مسافره او كانتا حوطتين لانه لا يتخذان للاقامة وكان بالسابق قصره او يركع
 لست في بعض قصور الاسته لم يشترط بجازله القصر على الظاهر في المجموع خلاف ما في الركعة
 واصليها لانه ليس من البطلان والركعتان انما يشترط بجازله القصر وانما اوله ساكن
 حياضه الا ان بجازله حلة فقط ومع بجازله عرضي ومع بجازله سبطان كان في نية قوله حلة في موضع المسطرة
 ومع بجازله مصداق كان في هذه هذه ان بعد ركعتي الثلاثة فان افرط سقيتها
 الكثرة بجازله حلة عفا ويشتبه سفره ببلوغ مسافة سفره من سور او غيره من
 وطئه او من موضع اخر رجعت من سفره اليه او لا وقد نوى قبل بلوغه وهو مستقل
 اقامته به وان لم يصلح لها ما مطلقاً واما اربعة ايام صحاح وباقائه وحده
 علم ان اربعة لا يفتقر فيها وان نوى ركعة واحدة قصر ركعتيه عشر يوماً صحاح
 ولو غير حارب ويشترط في سفره بنية رجوعه ما كانا ولو نوى طول الا في غير
 وطئه الحاجة بالرجوع اليه او في غير غير حاجة فلا يقصر في ذلك

في
 نما

وادان ظهر
 في عرضة

ولا
 قوله ولا على الايام
 في هذه المسطرة
 طول السفر
 قوله مطلقاً معناه ان
 هناك او صوب سفره
 كذلك انما هناك سور
 قوله مطلقاً معناه ان
 قوله في موضع المسطرة
 والحديث لا يلاسى
 قوله وباقائه صحاح
 قوله وباقائه صحاح

الموضع فان سافر ففسر جدي يد فان كان لم يولد قصر والا فلا فان نوي البرق
ولون قصير اي غير وطنه لما جده لم يثبت سفره بل لك وكيفية الرجوع التردد
فيه كما في المجموع والراجح يشترط العلم بجواز القصر ولو قصر جازا له لم يضر
صلاته لتلاخذه كما في الجوزية واصلا **باب** السفر في المصروف ففسر سفره
افضل من القصر ان لم يضر لما فيه من براءة الذمة والقصر له افضل من الاقامة
بل سفره لا خير له من القصر في جوار قصره فان لم يضره فانما افضل وجبا
من خلاف اي حنيفة اما لو اختلف فيه كلاح يسافر في البحر ومنه عبالة في سفينة كلاح
ومن يدبر السفر مطلقا لا اقامة افضل له للرجوع من خلاف من اوجبه كالامام احمد
ولما في من احكام القصر شرعي في احكام الجمع في السفر فقال **باب** وجوب السفر
سفره **باب** من صلاتي الظهر والفقير في وقت ايها شاقا قد عا
وتأخير او اجتهاد كالتحريم في جمع التقديم والافضل لساير وقت اوي تأخير وفيه
تقديم للاتباع ويشترط تقديم اربعة شروط الاول المرتب بان يبدل بالاول
لان الوقت لها والثانية تبع والثاني بنية الجمع ليمتد التقديم المشروع عن التقاد
سهوا او عشا في اوي ولو وقع تخلف منها والثالث ولا بان لا يطول بينها ففصل عفا ولو
ذكر بعد ما تنكر ركن من الاول اعادها وله جمعها نقد بما تأخير الوجوب المخصص فان
ذكر اثنان من الثانية ولم يطل الفصل بين سلاسله لولا ذلك ترك وصحتها فان طالت بطلت
الثانية ولا جمع تطول الفصل ولو جهل بان لم يدرك ان الترتيب من الاول بين الثانية اعاد
بما لاحتمال من الاول ليجتمع تقديمه والراجح واما سفره الى عقدة الثانية فلو اقام
قبله فلا جمع له والاسبب وسبب للتأخير انما ان فقط الحد بما نية الجمع في وقت تاي
قد رايستها تأخير الى هذا التأخير بقا وظاهرا انه لو اخر البنية اي وقت لا يجمع
الاول عصي وان وقت اد الا او قصر ركنه فان لم يفرق الجمع او نواه في وقت الاول ولم
يقصره ما يجمعها وكانت قضا واليهما واما سفره اي تمامها فلو اقامه قبله صارت
الاول قضا لانها تابعة للثانية في الادب للحدس وقد راي قبل تمامها وفي المجموع
اذ اقام في اثنا الثانية يلزم ان تكون الاولى اذ اختلفت وما جتته فالحال لا تلازم
قال السبكي ونبذة الاسنوي وتقليمه من مطبق على تقديم الاول فلو عكس واقامه
في اثنا الظهر فقد وجد الحد في جميع المنبوعة واولا التابعة وفيها ما في جميع
التقديم منها اذ اعلى الاصراي كما افهمه تقليمه واجري الطاووسي الكلام على
اطلاقه فقال وانما كيف في جمع التقديم يد واما السفر الى عقدة الثانية ولم
يكتم في جمع التأخير بشرط دوامه اي تمامها الا وقت الظهر ليس وقت
القصر الا في السفر وقد وجد عند عقدة الثانية فيحصل الجمع واما وقت العصر
فيجوز فيه الظهر بعد السفر وغيره فلا يضر فيه الظهر الى السفر الا اذا وجد
ولم يره اذا ظهر الظهر فيها والابا ان يضر فيه لو وقع بعضهما فيه واليه يتصرف في غيره ولو
عمدا او سهوا
هذا معنى قوله بعد السرور

والجمع بين الموعود
لا في وقت ايها شاقا
مدى وتأخيرها

عصبي

بهم

ما
نما

في الجمع بالمطوق قال **باب** وجوب الصلاة في المطوق ولو كان ضعيفا بحيث
ينال الثوب وكفه كونه ويرد ايمن **باب** ما يجمع بالسفر ولو جتته مع العلم
بجواز القصر في وقت ايها شاقا قد عا **باب** وقت الصلاة في المطوق
عن من يترك الصلاة في وقتها ليدفع الله عنه ويسلم بالمدينة الظهر والقصر
جميعا والمغرب والعشا جميعا لا يستلم من غير خوف ولا سقوا الشافعي كما في ذلك
اي ذلك في المطوق لا يجوز ذلك تأخير الا ان استدامه المطبق الى الجمع فقد
تقطع فيؤدى الى اخرها عن وقتها غير عد بخلاف السفر وشروط التقديم ان
يوجد في المطوق كونه بها البقار كجمع وعند تخلفه من اوي ليستلها ولا الثانية
فيؤخذ منه اعتبارا من اوي بينهما وهو طاهر ولا يضر القطار في اثنا الاول والثانية
او بعد ما وليت طار يصلي خلفه يصلي بعيد عن باب داره عفا بحيث يتأذى بذلك
في طريقه بخلاف من يصلي بينة منفردا او جماعة او يمشي الى المصلي في كن او كان
المصلي قريبا فلا يجمع لا تنفقا التادي وبخلاف من يصلي تنفقا لا تنفقا الجماعة
فيؤا جماعة صلى الله عليه وسلم مع ثبوت اوجه كانت حينئذ الحد فاجابوا
بعدم بان يكونين كانت مختلفة واكثر ما كان ليدفع الله حين جمع لم يكن بالقرب
وليجب ايضا بان لا يمان الجمع بالموسمين وان لم تأذ بالمطوح به ابن ابي
هريقة وغيره قال المحامي الطبري وان القول له وجوب المطوق هو بالحد والجمع والاول
لا يحتاج الى صلاة الفصل والعشا في جماعة فحينئذ يشرع في جوعته المكنة
ثم عوده او في اقامته وكلامه غيره يقتضيه **باب** قد علم مما سار انه لا
يفير السفر فكلو المطوق وسبح وظل وخوف وحمل وهو المشهور لانه لا يقبل
فدله رحمه وغيره الموافقة فلا يخالف الا يصح وحكي في المجموع عن جماعة من اصحابنا
الموافقة جوازها بالمذكورات قال وهو فوق جلا في المص والوحد او اثنان في المروضة
معناه حديث لكن فرض في المص وجري عليه ابن القري قال في السمات وقد طفت بنقله
عن الشافعي انتهى وسد هو الا يفرح بحاس الشريعة وقد قال تعالى وباء جمعا
صلى الله عليه وسلم في الدين من جرح وعلى ذلك ليس ان يفرح بالفرق بنفسه فمن جمع
كذا صلتين
المعمر قد قيل في وقت الثانية يقدمها بشرط اجمع التقديم اوي وقت الاولى يؤخرها بالاول
بيد المغرب التقديم وعلى المشهور قال في المجموع انما لم يحقوا الوحد بالمطوق في عقد الجماعة
كذا او بقت
لا اوقات
ليس بخصوصا بل كما يجمع به شقته شك بلف والحد منه وعد راجع مضبوط
بلحات به السنة ولم يجرى بالوحد **باب** قد جمع في المروضة بحيث يفسر بالسفر
الطويل وما لا يخفى فقال الرخص المنطق بالطويل ربع القصر والافطواله
على التقيد ثلاثة ايام والجمع على الظهر والذي يجوز في قصره ايضا ربع ترك الجماعة
واكل البنية وليس يختص بالسفر والتفعل على اليلة على المشهور والشيخان واسقلا
الفرق به على الصحيح فيهما ولا يختص بذلك السفر ايضا بانه عليه الشافعي ويبد

في وقت ايها شاقا قد عا

منها
قوله الحاصر معناه

اي الشخص
قوله يؤخذ منه
راي الجمع بين الموعود

التي
قائده
افضل من جمع التقديم

وَنَصِيحِي مَخْرُوجٌ مَسَافِرٌ وَتَرْتَابُ مَحْدَثًا وَوَحْدَانًا كَبِيرًا كَبِيرًا أَنْ تَمُوتَ بَعْدَ دَعْوِهِمْ
 بِخِلَافِ مَا أَذْهَبَ إِلَيْهِمْ **وَالثَّالِثُ مِنْ شُرُوطِ الْوَقْتِ** وَهُوَ وَقْتُ الظُّهْرِ
 لِلِاتِّبَاعِ وَآهَ الشَّجَلِ مَعَ خَيْرِ صَلَواتِ كَارِ الْبُيُوتِ أَصْلِي فَيَسْتَرْطِ الْأَحْرَامُ بِهَا وَبِهَا
 كَيْفَ بَعْضُهَا جَمِيعُهَا **فَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ** وَضَاقَ عَلَيْهَا وَعَنْ خَطْبَتِهَا أَوْ شَكَّ فِي
 ذَلِكَ أَوْ عَدِمَتْ الشَّرْطُ أَيْ شُرُوطُ صِحَّتِهَا أَوْ بَعْضُهَا كَانَ فَقَدْ عَدِمَ أَصْلُهَا
 حَيْثُ ظَهَرَ أَيْ كَمَا الْوَقْتُ شُرُوطُ الْقَصْرِ يَجْعَلُ أَيْ لَا تَامَ فَيُطْلَمُ أَنَّهَا إِذَا خَالَتِ لَا تَقْصِي
 جَمْعُهَا بِظَهْرِ الْوُجُوحِ الْوَقْتُ وَهِيَ فِيهَا وَجِبَ الظُّهْرِ نَا الْحَاقَّ لِلدَّوَامِ بِالْإِتِّبَاعِ
 فَيُسَبِّحُهَا قَرَأَهُ مِنْ حَيْثُ خِلَافَ مَا أَوْشَكَ فِي خَرَجِهِ لَكَ الْأَصْلُ بِقَاوِهِ وَبِالْمَسْبُوقِ
 الْمَذْرُوعِ مَعَ الْأَمَامِ شَهْرًا لَعَنَهُ وَكَفَرَهُ قِيَمًا فَقَدْ هُوَ أَنْ خَرَجَ الْوَقْتُ قَبْلَ سَلَامِهِ فَانْهَ
 بِحَيْثُ ظَهَرَ ابْنُ آيٍ عَلَى مَا فَعَلَهُ سَهْوًا وَأَنْ كَانَتْ تَابِعَةً لِمَجْمُوعَةٍ صَحِيحَةٍ وَلَوْ سَلَّمَ الْأَمَامُ
 الْأَوَّلِيَّ وَتَسَقَّدَ وَتَلَا تَوَلَّى وَتَسَلَّمَ بِهَا الْبَاقُونَ خَارِجَهُ صَحِيحَةً الْأَمَامُ وَمِنْ مَعَهُ أَمَّا السُّلُوكُ
 خَارِجُهُ أَوْ فِيهِ لَوْ تَقَضَّوْا عَنْ الْأَرَبِيِّ كَانَتْ سَلَّمَ الْأَمَامُ فَيُؤَسِّمُ مِنْ مَعَهُ أَوْ بَعْضُهَا سَمَّ خَارِجًا
 فَلَا تَقْصُرُ جَمْعُهُمْ فَلَا قَبْلَ لَوْ تَبَيَّنَ حَدِيثُ الْمُنَافِقِينَ دُونَ الْأَمَامِ صَحِيحَةً جَمْعُهُ كَمَا نَقَلَهُ
 الشَّيْخَانِ عَنْ الْبَيَّانِ مَعَ الْقَضَاءِ صَلَواتِهِمْ فِيهِ لَا كَانَتْ هُنَا كَذَلِكَ لَجِبَ أَنْ يَحْدُثَ نَصَحُ
 جَمْعُهُ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ الْإِجْمَاعَ وَلَا تَرْتَابًا بِخِلَافِهَا خَارِجَ الْوَقْتُ وَالرَّابِعُ مِنَ الشَّرْطِ وَجُودُ الْقَدْرِ
 كَامِلًا مِنْ أَوَّلِ الْخُطْبَةِ إِلَى خُرُوجِهَا أَنْقَضَ الْمَصْدَرُ لِيُتَجَّزَّ سَبِيلُهُ الْأَنْقِضَاضُ الْمُسْتَقْدَمَةُ وَالْمُتَأَخَّرَةُ
 مِنَ الشَّرْطِ أَنْ لَا يَسْبِقُهَا أَوْ لَا يَقَارِبُهَا جَمْعُهَا فِي حَالِهَا أَوْ لَوْ عَظُمَ كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ لِأَنَّهُ أَصْلِي
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَخِلَافُ الرَّاكِعِينَ إِيْقَامُ أَسْوَى جَمْعَةٍ وَاحِدَةٍ لِأَنَّ الْأَقْصَارَ عَلَى وَاحِدَةٍ
 اخْتَصِيَتْ بِهَا الْقَصُورُ مِنْ أَظْهَرِ اسْتِدَارِ الْإِجْمَاعِ وَاتِّفَاقِ الْكَلِمَةِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَلِأَنَّهُ لَوْ جَازَ
 فَعَلَهُ تَأْنِي سَجْدَةٍ جَازِي سَاجِدًا لِنَسَائِرِهِ وَيَجُوزُ أَجْمَاعًا إِلَّا أَنْ الْكِبْرَ عَمَلٌ وَعَسَى أَنْ يَحْتَمَلَ
 وَاحِدٌ فِي مَكَانٍ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي مَجْلِسٍ مَوْضِعٌ لِيَسْمَعَهُمْ وَلَا شَقَّةً وَلَوْ غَيْرَ سَجْدَةٍ فَيَجُوزُ التَّنَادُلُ
 لِلْمُحَاجَةِ بِجَسَدِهَا لِأَنَّ الشَّافِعِي رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ دَخَلَ بَعْدَ دَاوُدَ وَأَهْلَهُ بِأَقْبَمِيَّةٍ بِهَا
 جَمْعَتَيْنِ وَقَبْلَ ذَلِكَ تَأْنِي لَكُمْ عَلَيْهِمْ مَجْلِسُهُ الْأَكْثَرُ وَلَوْ عَلَى الْإِجْمَاعِ قَالَ الرُّوْبَائِيَّ وَيَحْتَمَلُ
 مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ غَيْرُهُ وَقَالَ الصَّبْرِيُّ وَبِهِ أَقْبَى الَّذِي بِمَصْرٍ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْقَدْرَ
 فِي السَّمْعِ يَصِلُ لِأَبْنِ تَلْذَمِهِ وَلَوْ لَمْ يَحْضُرْ وَلَا يَجْمَعُ إِلَّا الْبَلَدُ كَمَا قَبْلَ ذَلِكَ وَظَاهِرُ
 التَّصَرُّعِ التَّنَادُلُ مَطْلَقًا وَعَلَيْهِ أَقْبَرُ صَلَواتُ الْعَلَمِينَ كَأَشْيَعِ أَيْ حَامِلٍ وَتَلْذَمُهُ فَالْأَصْلُ
 حَتَّى لَا يَكُنْ صِلَى جَمْعَةٍ بِلَدٍ لَقَدْ دَفَعَتْ فِيهِ الْجَمْعُ حَسْبَ الْحَاجَةِ وَلَمْ يَلْزَمِ بَسْمُ جَمْعَةٍ
 أَنْ يَجِدَ سَاطِعًا فُلُو سَبْقُهَا جَمْعَةٍ فِي مَجْلِسٍ لَا يَجُوزُ التَّنَادُلُ فِيهِ فَالْصَّوْحَةُ السَّائِقَةُ
 لِاجْتِمَاعِ الشَّرَاطِطِ فِيهَا وَاللَّاحِقَةُ بِأَطْلَعُ وَالْمَقْبُولُ بِالْمَجْمُوعِ بِتَمَامِ التَّكْبِيرِ وَهُوَ الْمَرْكُوبُ
 وَأَنْ سَبَقَهُ الْآخِرُ بِالْمَهْرَةِ فَلَوْ وَقَعْنَا مَعًا أَوْ شَكَّ فِي الْمَعْنَى فَلَا يَدْرِي أَوْ قَعْنَا مَعًا أَوْ مَرَّتْ بِنَا
 نَقَبْتُ لِمَجْدِدِ الْإِنْسَانِ الْوَقْتُ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَقَامُ الْمَعْنَى فَلَيْسَتْ أَحَدًا مِنْ الْأَوَّلِيِّ مِنَ الْآخِرِ
 وَلِأَنَّ الْأَصْلَ فِي صَوْرَةِ الشَّكِّ عَدَمُ جَمْعَةٍ مَجْمُوعَةٍ قَالَ الْأَمَامُ وَحُكْمُ الْأَمَةِ بِأَنَّهُمْ
 إِذَا عَادُوا وَالْمَكُونَةُ بِرَيْتَ دَسْتَهُمْ شَكَّ لِحْتِمَالِ تَقَدُّمِ أَحَدٍ مَا لَا نَصَحَ آخِرُهُ فَيَقْبَلُ

أَدْرَكَ أَنَّ الشَّكَّ قَبْلَ التَّلَافُظِ
 وَالْأَفْلاَحُ أَنَّ كَانَ بَعْدَ الْقَابِ
 أَوْ لَا يَضُرُّ وَصَلَةُ
 أَوْ لَا يَسْتَحِيلُ جَمْعُهُ لَمْ يَكُنْ

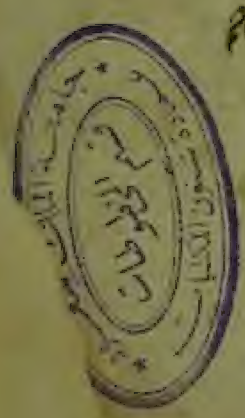
في الوقت 3

عدم 6

الأول 3

قوله ولو عظم الركن
 أي أمكن فعلها في حال
 واحد انتهى

المرئي فهو كان خليفة
 انتهى فمجيء بعده



و حکمتها

وقتل

وحكمها في الأركان والشروط والنكبات الصلوة فيجوز بها بقية صلاة فعيد القطر
 أو الأضحية هذا أقدمها وبها يان الحكماء كوفي قوله يكبر في الركعة الأولى سبعاً بقلوبهم
 السبعين في الوحدة سوى تكبيرة الإحرام بعد دعا الافتتاح وقبل النشود ثم رآه الشاذلي
 وحسنة أن النبي صلى الله عليه وسلم كبر في العيدين في الأولى سبعاً قبل القراءة وفي
 الثانية خمساً قبل القراءة وعلى من عباد كلام المصنف أن تكبيرة الإحرام ليست
 من التسبحة وجعلها مالك والمزني والبوثي رسماً يقف نداء بين كل تكبيرة منها
 كاية مقلد له فهل يكبر ويحمد ويكبر في ذلك أن يقول بحمد الله والحمد لله ولا اله
 الا الله والله أكبر لله لا اله الا الله وهي الباقيات والصالحات ثم ينشؤ بعد التكبيرة
 الأخيرة وقبل المفاتيح كغيرها من الصلوة ويكبر في الركعة الثانية بعد تكبيرة القيام
خمساً سوى تكبيرة القيام بالصيغة السابقة قبل النشود والقراءة للحجج المتقدم
 ويحجروا ويخرج يديه نداء في جميع كغيرها من تكبيرة الصلوة وليس أن يضع يده على
 يساره حتى تصدق به بين كل تكبيرة ثم في تكبيرة الإحرام قبل أن يركع في عدد الركعات
 التكبيرات لئلا لا يقل في عدد الركعات وهذه التكبيرات من التمهيات كالنشود
 ودعا الافتتاح فليس فرضاً ولا بقبلاً ليس للركعتين وإن كان الترتيب لهما
 أو لبعض من ذكرها ويكبر في فضا صلاة العيد مطلقاً لأنه من سبائنها كما هو عليه سبى
 التكبيرات وسعى في القراءة والتميم المفاتيح في ذكرها ولو تركها بعد النشود لم يفسد
 بخلاف ما لو نزل قبل الافتتاح لرباى به لأنه بعد النشود لا يكون مفتتحاً وينتدب إلى
 بعد النشود في الركعة الأولى وفي الثانية افتتحت السابعة أو سبعاً ثم يكبر
 الأعلى في الأولى والمفاتيح في الثانية فحصر الالتياع **ويخطب بعد ما أكي الركعات**
خطبتين جماعة لا ينفرد بخطبتين الحق في ركعتين أو ركعتين لا في ركعتين ولا في ركعتين
 قراءة الجنب أياً في أحدهما ليس كغيره كما فسرها البكوي الآية فإنا لا نحقق أنه
 يفتن في دالة السمة الاسماء والسماء ولون الخطبة وبه ومن أن يعيده في عيد
 الفطر النقطه وفي عيد الأضحية **فمن** قال استأ خطبتين وقد غش خطبة
 الجحفة والصديت والكسوفين والاستسقاء في الحج وكلها بعد الصلاة الخطبة
 الجحفة وعرة ضقبلها وكل منها ثلثان الا الثلاثة الباقية في الحج ففاري ويكبر في
 في افتتاح الخطبة الأولى ثم يقرأ المئات على السبى **ويكبر في افتتاح الثانية**
ثم يقرأ السبى على الوحدة ولا افتد في جميع تشيها للخطبتين بصلاة
 العيد فإن الركعة الأولى تستعمل على تسبحة تكبيرات لا فيها سبع تكبيرات
 وتكبيرة الإحرام وتكبيرة الركوع والركعة الثانية على سبع تكبيرات فان فيها سبع
 تكبيرات وتكبيرة القيام وتكبيرة الركوع والركعة في التكبيرات وكذا الاضداد فلو قل
 ذكر بين كل تكبيرة أو في بين تكبيرة جاز والتكبيرات المذكورة ليست من الخطبة
 بل هي من التمهيات الشافعي وافتتاح السبى قد يكون بقدرته التي ليست
 منه ومن غسل العيدين ولو لم يزد كضوء لانه يوم مريته ويدخل وقته بصف

قول او قرن لا امانه
مخاطبه كذا

عليه في الروايات والكلمات في كل ركعة قياما من قبل السجود بطول الركعة فيه ما يقرب
 في القيام الاول كما في نص الامام بعد الفاشحة وقوله تعالى انما كان الله ليؤمن بالله
 ان اجتمعت الروايات في الروايات في القيام الثاني كما في ان من سجد في القيام الثالث
 كما في خمسين سجدة في القيام الرابع كما في خمسين سجدة في القيام الرابع كما في خمسين سجدة
 يقرب في القيام الثاني انما كان الله ليؤمن بالله في القيام الثالث كما في خمسين سجدة
 او قدر بها او المحققون على انه ليس باختلاف بل هو التقريب وفي كل ركعة **رواية بطول**
التمتع فيها فيسجد في الركوع الاول من الركوعات الاربع في الركعتين قدر ما يات
 من الركعة وفي الركوع الثاني قدر ثمانين سجدة في الركوع الثالث قدر سبعين سجدة
 بقدر ما يستين على الوحدة كما في المنهاج خلافا لما في التمهيد من تقديم المشات الفوقية
 على السنين وفي الركوع الرابع قدر خمسين سجدة تقريبا في جميع السجود فتطوي السجود
 بلا تقدير دون السجود اي فلا يطولها كما جاز في التمهيد او الاعتدال من الركوع
 الثاني والتشهد وهو ما جاز عليه الرافعي والجمهور كما قاله ابن الصلاح وغيره
 النووي وثبت في الصحيحين في صلاته صلى الله عليه وسلم الكسوف الشمس وفي
 في كتابه **التمتع فيها** انما يطولها الركوع الذي قبله كما قال النووي والاولى كالركوع
 الاول والسجود الثاني كالسجود الثاني واختاره في الركعة وظاهر كلامه ما استعمل
في الاطالة وان ارضى بها المومنون في الركعة فبعضها وبين المكتوبة بالنداء
 ولو نوي صلاة الكسوف واظن ان كل عمل على اقلها ما نوي كسوة الظاهر او على اقل
 الكمال وهو ان يكون ركوعا في قيامه قاله في صلاة الوتر انه يجزئ بين الاقل وغيره ان يكون
 قوله تعالى هذه هي الصلاة التي ذكره وشي الجاعة فيها لا يتبع كذا في الصحيحين ومن ثم لم يذكر في
 بالسنن الصلاة الكسوف والماء والماء في الحج ومن ثم لم يذكر في الصلاة مع الامام ومن ثم
 اذا نوي واطلق في غير البيت يصلون في يومين منفردات فان اجتمع فلا بأس وسن الصلاة في الجاعة
 وفيما بين او يعللها بانه لا يكسر فيها العدم ووجه ما في الخطب للجماعة ولو ساد من خلاف المنفرد حيث
 اذا اطلق في الصلاة السابعة على كل من نوي وقدره وعق وخبرها لا يريد لك في البخاري
 جعل الاطلة السنية فلا وغيره وبين الفصل الصلاة الكسوف واما المنظر في كل شهر وقيل المنظر فلا بين
 ركعتين الثلاثين لها كما صرح به بعض فقهاء المسلمين فانه يصلي الوقت ويظهر انه يجزئ في ثياب بدلة
 ولعدة على ما قيل في قيامه ثانيا ان ركعة الاولى والثانية ادرك الركعة كما في سائر الصلوات او ادركه
 ان الاتيان على ما قيل في ركعة في قيامه ثانيا ان ركعة الاولى والثانية ادرك الركعة كما في سائر الصلوات او ادركه
 خلاف الاول او ثلثة وثلاثين في الركعة الثانية وفيما في حكم التتابع وشي في صلاة كسوف الشمس لانهما
 ويجزئ في صلاة الكسوف لانها صلاة ليل ومحققة فيها وهو اجماع والجمهور عليه
 صلاته فاكسر ولم يات في الفوات قد مر الا خوف خواتم الاكف فليست الصلاة عليه
 كسوف وجند او غير غير ما قد مر الفرض في ركعة في الركعة الثانية لانها صلاة ليل

المبني على
 من جملة اصحاب
 انا في وتختلف فيه

مختار

مختار فكان **التمتع فيها** انما يطولها الركوع الذي قبله كما قال النووي والاولى كالركوع
 ثم الكسوف انما يطولها الركوع الذي قبله كما قال النووي والاولى كالركوع
 الجف فوات الركوع في الكسوف لتضمنها للفوات بالاجزاء وكيفية الركوع في
 في قيامه بالفاشحة وخوسورة الاخلاص كما يصلي عليه في الامم في خطب للمخوف في صور
 تنقضي الكسوف ولا يصح ان يفصله مدة ما بالخطبة لانه يشترط بين فرضين وتل
 مقصود من سجدة الركعة ولا يحتاج الى اربع خطب لان خطبة الكسوف تنافرة
 عن صلاة ركعة واحدة بالكلية ولو اجتمع عند جنازة او كسوف وجنازة قلنت الجنازة
 فيها ما وفات في غير البيت ولا من قبل تقديمها اذا حضرت وحضر الوكيل والا فرد
 الامام جماعة فينظرونها واستقل مع الباقي بقية ما اذا صلى مع الكسوف كالقصر فيه
 لان الصلوات افضل منه لكن يجوز ان يفصلها ما بالخطبتين لانهما متتابعان والفضل منها
 واحد مع استنهاها بالاناء المقصود فلا تنقض بينهما بخلاف الصلاة بتمتع بين لكل احد
 ان يفرق بالاداء وخبره عند النزول في ركعة واحدة والصواعق والريح الشديدة والكسوف
 وان يصلي في بيته مقدرا كما قاله ابن المقري لئلا يكون غافلا لانه صلى الله عليه وسلم
 كان اذا مضى في الركعة قال الله **سبح** اي اسبأك خير ما وحيه ما في ركعة واحدة
 به ويعود بك من شربها وشربها في ركعة واحدة ما رسلت **فصل في صلاة الاستسقاء**
 هو لغة طلب السقيا وسقيا العباد من الله تعالى عند حاجتهم اليها والاصل
 في ذلك قبل الاجماع الاتباع رواه النجاشي وغيره ما وينا شر كذا في قوله تعالى واذا
 استسقى موسى لقومه **فصل في صلاة الاستسقاء** وتكون في ركعة واحدة او في ركعتين
 وتنقسم الى ثلاث انواع اذ انما يكون بالاداء مطلقا عما ياتي في ركعة واحدة او في ركعتين
 يكون بالركعة خلف الصلوة فضرها كما في شرح مسلم ونظيرها كما في النجاشي وفي خطبة الجمعة
 وكذا في ذلك والافضل ان يكون بالصلوة والخطبة وبالي تيانها ولا يفرق في ذلك بين
 المقيم ولو بركعة او باربعة والمسافر ولو بركعة واحدة او بالكل في الجاعة او بالصلوة في الجاعة
 من القطع انما اوقلته بحيث لا يلفي او بركعة واحدة ولا سعة اذ بها تنفخ بخلاف ما لا يحتاج
 اليه ولا تنفع به في ذلك الوقت وشمل ما ذكره من ان القطع عن طائفة من المسلمين وانما
 اليه فبين لغيرهم ايضا ان يستسقوا لهم وبسبب الزيادة النافعة لا تنقسم
 وتكر الصلاة مع الخطبتين حتى يسقوا قبلها اجتمعوا المشرك ودعا وصلوا الا وخط
 فان سقوا اليهم الامام شكر الله تعالى وطالبوا لزيد قال ثنائي ليعن شكره لا يزيد لهم ولا الرادوا
 الخروج للصلاة فييا من الامام الاعظم او بانه قبل الخروج اليها بالنوبة من جميع الجماعة
 الفعلية والقولية المطلقة بحقوق الله بشروطها الثلاث وهي البذل والافلاج
 والغزوة على الا لا يعود والاكثار من الصدقة على المحارب والنوبة من حقوق الاربعين
 في المبادرة في الخروج من المظالم المتخلفة بهم من دماء ورض او مال مضافا ذلك
 الى الشروط الثلاثة المذكورة وبذلك قال **صاحب الاقدار** هو المشايخين لاسر بنوي
 وكذا انفس لغيرهم الكلام الذي لا يثبت في ذلك وبالمبادرة الى **صيام ثلاثة**

الامر اجعلها راحة
 ولا تجعلها زحاما
 قوله يا من راجع الى فعله
 صلي الله عليه وسلم

ايام متتابعة ويصومونهم وذلك قبل سبيل يوم الخروج فهي اربعة
لان لكل من هذه المذكورات اش في اجابة الدعاء قال الله تعالى واثقوا استغفروا
بكم ثم قوبوا اليه يرسل السماء عليكم مدرارا وقد يكون من الغيث ينزل ذلك فقد
روى البيهقي ولا يصح صوم الزكاة الا بحسب علمهم المطر وفي خبر الترمذي ثلاثة
لا ترد دعوتهم الصائم حتى يعطوا والامام الصادق والمطلوع وروى البيهقي دعوه
الصائم والوالد والمساكين واذ امرهم الامام بالصوم لم يصرهم امثال من قال في حق
النوري وسبقه الى ذلك ابن عبد السلام بقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اطعوا الله واطيعوا
الاية قال الاسوي والفتاوى طرده في جميع المأمورية هنا انتهى ويدل على ما في
الامانة الصليبية طاعة الامام في امته ونبيه ما لم يخالف حكم الشريعة واختار الله
عدم وجوب الصوم كالمواضع بالحق وصدقته الطلوع قال الغزالي وفي الفتاوى نظر
لان ذلك اخراج مال وقد قالوا اذا امرهم بالاستغفار في الحدي وحببت طاعته
فقط الصوم على الصلاة فيوجد من كلامهم ان الاستغفار والصدقة لا يجب
امثاله وهذا هو الظاهر وان كان كلامهم في الامانة سائلا لذلك ان نفس
وجوب الصوم من اجله فانه في ذلك اخراج المال الشقاق على النفس واذ قيل بوجوب
الصوم وجب فيه تكبير الله كما قاله الاسوي وان اختار الاذرع عدم الوجوب
وقال بعد عدم صحة صومه لم يكره ليل كل البعد ثم خرج بهم اي بالنفس
الامام او نبيه الى الصبح اجبت لا بعد زيارته صلى الله عليه وسلم والى الثالث
يكفرون فلا يصح صومهم المسجد غالبا ظاهر كلامهم انه لا فرق بين مكة وغيرها
واستثنى بعضهم مكة وببيت المقدس بفضل البقعة فيه وسعها الاثنا عشر يوما
اذا كان فاضلا عما يصليان ويأمنون بان يجنبهم المساجد في اليوم الرابع من صياهم صيا ماخذ
يكفيه يومه وليتمة ثلاثة لا ترد دعوتهم المتقدم وينبغي الخراج ان يتحقق كله وشبه تلك الليلة ما لم يكن
وجوب والى ذلك وجب ويجوز غير متطهين ولا يتزينون في ثياب **بدله** بكسر الموحدة وسكون الموحدة
الصوم وان لم يتزين اي سبلة وروى اضافة الموضوع الى فضته اي باللبس من الثياب في وقت الشغل هو الصلوة
له النية لا كالبشر وسائر الخدنة ونصف الانسان في بيته وفي **استكانة** اي خضوع وهو حضور القلب والبدلة
بعد تبيت النية وسكون الجوارح وحفظ الصوت ويراد به ايضا التذلل وفي **تقرب** اي التذلل
ويصح صوته ولو كان ليس لهم ان يخالص في كلامهم وشبههم وجلسهم للاتباع ويستظفون بالسواك
التي يتبعون عليها من الاحفاد مكشوفين الركن ويجوزون معهم بديا الصبيان والشيوخ
والعجائز ومن لا يسيه لمن الشاؤم الخلق الفقيه المنظر كما قاله بعض المتأخرين لان
دعاهم اقرب الى الاجابة اذ الكبير ارفع قليلا والصغير لاذب عليه ولقوله صلى الله
عليه وسلم وسلو من زرعون وشقرون والاضغافاكم رواه البخاري وروى بسند ضعيف
لولا ثبات حشع وبها يبرنغ وشيوخ ركن واخفاها صنع لصبي على المذاب صا ونظم
لصومهم ذلك فقال **هـ** لولا عباد الله ركن **هـ** وصية من التناهي رضع **هـ**

الرسول

في نسخة

في نسخة

في نسخة

في نسخة

في نسخة

في نسخة

في نسخة

في نسخة

في نسخة

في نسخة

في نسخة

وسهلات في الصلاة رضع **هـ** صعب عليكم العذاب الا ورجع **هـ**
والمد بالركع الذي انكثت ظهرهم من الكبر وقيل من العبادة وليس اخراج الماييم
هذه لان الحديث اصابت ايضا وفي الحديث ان نبيات الانبياء خرجت بيتهن واذ امر
بنملة رافعة بهن فوايها اي السما فقال رجل فقد استجبت لكون تحمل شان الخلة
مرواه الدارقطني وفي البيان وغيره ان هذا النبي رسول الله عليه السلام وان
الخلة وقففت على ظمير تاورفت يديها وقالت اللهم انت خلقنا فان رزقنا
والا فاهلكنا وروي انها قالت اللهم انا خلقنا من خلقك لا عذابنا عن رزقك
فلا تهلكننا بنوب في ادم ونحفظ الميمايم معزولة عن المتطهر ويفرق بين الاسماء
والاولاد حتى يكره الصياح والصحة والحق فيكون اقرب الى الاجابة ولا يصح هل
الذمة المحض لانهم ستر زخون وفضل الله واسع وقد يجنبهم استدراجهم
ويكره اخراجهم للاستغفار لا يجوز ما كان سبب الفجر اذ قال الشافعي ولا يكره من
اخراجهم صياهم ما اكره من اخراج كبارهم لانهم يفرقون بين كبره وكفره قال
النوري وبهذا يقتضي لغير اطفال الكفار وقد اختلف القائلين اذ اتوا اتفاق
الاكثر منهم في المنار وطائفة لا تعلم حكمهم والمحققون منهم في الحجة وروى الصحيح المختار
لانهم غير مكلفين وولد واعى الفطرة استثنى وتخبر بهذا منهم في احكامهم كذا يكتفون
فلا يصلي عليهم ولا يدفنون في مقابر المسلمين وفي الاخرة مسلون فيدخلون الجنة
وليس لكل احد من المستثنى ان يستشفع باقله من خبره بان يذكره في نفسه فيجعله
شافعا لان ذلك لا يقر بالشك بل في خبر الثلاثة الذين اوتوا في النار وان يستشفع
باهل الصلاح لان دعاهم اقرب الى الاجابة لاسما اقارب النبي صلى الله عليه وسلم
كما استشفع علي بن ابي طالب في الله تعالى عيسى بن الميم ان كانا اذ اخطانا توسل اليك
بنبينا فاستجنا وان توسل اليك بعم بنينا فاستجنا فاستجونا رواه البخاري
ويصلي الاسلام بهم **الركعتين** للاتباع رواه النجاشي كصلاة **المصلي** في كيفيتهما
من التكبير بعد الاقتراح قبل التوقد والقراءة سبعا في الاولى وخمس في الثانية
يرفع يديه ووقوفه بين كل تكبيرين كايه مفصلة وقراءة في الاولى خمس ركعات
وفي الثانية اثنتي عشرة ركعة والفاشية قياسا لانها ولا توقيت عند ولا غير فتصلي
في اي وقت كان من ليل او نهار لانها ذات سبب قد اوت مع سببها لم يخطب الامام
بعد ما اي الركعتين وتكرير الخطبتين قبلها للاتباع رواه ابو داود وغيره
ويذكر تكبيرهما باستغفار او لم يها فقول استغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو الحي القيوم
وانوب اليه بدل كل تكبيرة ويكره في ثلث الخطبتين قول استغفر الله كما يغفر الله رسول
السماع عليكم يد رارويد ذكره بالحوال وبين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم انهارا ومن
دعا لكم ووالله الا الله العظيم الخ لم لا الله الا الله العظيم لا اله الا الله
رب السموات والارض ورب العرش الكريم ويتوجه للقبلة من نحو تلك الخطبة
الثانية بوجه الخطيب **رواه** عند استقبال القبلة للتقاول بقوله الخ لم لا الله

في نسخة

في نسخة

في نسخة

في نسخة

في نسخة

في نسخة

في نسخة

في نسخة

في نسخة

في نسخة

في نسخة

المشقة في الرخا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في الفداء الجسد وفي رواية يسل
واجب الفداء النضاج ويحجل بين رواية يساره وعكسه ويجعل علاه **أسفل** وعكسه
والاول خويلد والثاني تشكيب وذلك للاتباع في الاول ولم يمهده صلى الله عليه وسلم
بالثاني فيه فانه استثنى عليه خيضة سودا فادان ياخذ بأسفلها فيحمله على شقه
فلما نقلت عليه فليتها على قاعه ويحجل ان يماحجل الطرف الاسفل الذي على شقه
الا يوحى على عاتقه الا يستر وهذا في الرد الى الجع اما الدور والمثلث فليس فيه الا التخل
قال القوي لانه لا يستر فيه التشكيب وكذا البرد المطويل ومراة كغيره ان ذلك
متغير لا يستقر ويقل الناس ومنه خلوس شدة طعنه وكل ذلك مندوب وكثيره
في الخططين **من الدعاء** ويبلغ فيه سيرا وجهر او يرفع الحاضرون ايديهم في الدعاء
سفير من ظهور الكفهم الى السما للاتباع والحكمة فيه ان الفصد في البلاد خلاف
الفاضة حصول شي ومن **الاستغفار** والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم
ايضا لان ذلك ارخي كصور المقصود ويدعو في الخطبة الاولى **بديع** سيدنا
محمد صلى الله عليه وسلم الذي اسند اماننا الشافعي في المختصر وهو اللهم **سقا**
حجة تضم المسلمين اي سقنا سقيا محمد حجة فحله نضبت بالفضل المقدر ولا سقيا
عذاب اي ولا استقنا سقيا عذاب **ولا عوق** بفتح الميم واسكان الميملة هو الانلاف
ورهاب البركة ولا بلا بفتح الموحدة والمبد هو التخييل ويكون بالخبر **والسرا** في الصباح
واللاد بها الثاني **ولا سقا** اسكان الميملة اي سقنا سقيا من المساكين وتوتير وانكثرة
المطرفة السنة ان يسألوا الله فقه بان يقولوا يا قال صلى الله عليه وسلم حين استلم اليه
ذلك اللهم على الاكام **والظراب** بكسر الظاء جمع ظرف بفتح اوله وكسر ثانيه جبل
صغير والاكام بالمد جمع اكم بضم الياء جمع اكام بوزن اكام كتاب جمع اكم بفتح الياء جمع
اكام وهو النمل المرتفع من الارض والميل ان يكون جبلا وسابت الاجار يطول
الاودية جمع واد وهو اسم محقق على المشهور ان الله جعل المطر **حوالينا** بفتح الهمزة
ولا يغفل علينا في لائيتيه والبيوت وما يوضع نضت كما قاله ابن كثير
ولا يصلي له لك لعدم ورود الصلاة له ويدعو في الخطبة الاولى ايضا بارواه
الشافعي في لاه والمختصر عن سالم بن عبد الله بن عمار رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان اذا استسقى قال اللهم يا الله **اسقنا** يقطع الميملة اسقيا وصدنا من اسقنا
سقا فقد ورد الماضي ثلاثا واربعا قال الله تعالى واسقناهم باعدا وسقاهم
ربهم شرابا طهورا عيتا **اسقنا** بضم الميم اي تنقذنا من الشدة بالرواية سقيا
بالمد والميملة اي طيبا لا ينفصده شي مرييا بوزن مرييا اي محمود العاقبة بفتح الميم
وكسر الراء وبما شاة من تحت اي ذابح اي مما خرد من المعاد وروي بالموجود
تحت من قولهم اربع البعير بفتح الراء والاسرع وروي ايضا بالمشاة من فوق من قولهم
سرفت الماشية اذا اكلت تماشاة والمعني واحد **عدنا** بفتح الميم وادال منهل
مفتوح اي كثير الماء واخير وقيل لذي قطار كبر جلالا بفتح الجيم وكسر اللام **جلا**

على هضوف
او الغفول

الارض

بجها

الارض **بجها** كحل الفرس وقيل هو الذي يجلد الارض بالنبات **سقا** بفتح السين ولتقدير
الحاجة المشقة اي شديد الوقع على الارض يقال سقا سقا سقا اذا سالت فوق في اسفل
وساق ليس في اذ جي على وجه الارض طبقاتها طبقاتها اي طبقات الارض
اي مستوحا لها قصير كالطبقة عليها يقال سقا سقا اي سقا سقا اي
سقا سقا اي انتها الحاجة اليه فان دامت عذبات الميم اسقنا **الحيث** تقدم
شرحه ولا يخفى من القاطنين اي اليبسين تنال المطر اللهم يا الله ان **بالبلاد**
والعبار والمساكين والخلق كافي سياق المختصر كجهد بفتح الميم ومنها اي المشقة
وقيل البلاد كذا في مختصر الكفاية وقيل هو قوله الخبز والنهار وسوا الحاك **والحيث** لفظ
الحديث والادوية بفتح الميم المشقة والمساكين والمدسدة الجوع فبعضه المصنف
بمعناه **والضلع** بفتح الميم المشقة واسكان الخوف اي الضيق بالاشتغال بالملك لانك
القادر على النفع والنصر وتلكوا بالخوف في اوله اللهم سمعنا انت لنا **وادر** لنا
الضلع بالمد وهو بفتح الميم وكسر الهمزة والهمزة بفتح الميم المشقة من الادارة
وهو الاكثار والضلع بفتح الميم المضاد للحمية يقال اضرت اشاة اي نزل بسنها ففعل الساج
قال في الصباح وانزل علينا **بركات السرا** اي خيراتها وهو المطر والبت لنا من
بركات الارض اي خيراتها وهو النبات والثمار وضمها اقوال اخر حكاه الشيخ ابو شيبة
ثم قال وذلك ان السما يحيي مجي الارب والارض يحيي مجي الامم ومنها حصل
جميع الخيرات لخلق الله وتدبيره والكشف عنا من البلاد بالمد اي الحالة الشاقة
ما لا يكشفه غيرك وفي الحديث فقل قولك والكشف عنا اللهم ارفع عنا الحبيد والي
والقرى اللهم **انا نستغفر** اي نطلب مغفرتك بكوك وفضلك انك كنت
عفارا اي كثير المغفرة فاصف ذكر الثعلبي في قوله تعالى انك على كل شي حسيب
الكل موضع وحده ذكر كان موضوعا باله سبحانه وتعالى يصلي لنا في الحال
والمستقبل وان كان موضوعا لغير الله تعالى يكون على خلاف هذا المعنى **فارس**
السرا اي المظلة لان المطر ينزل منها الى السما اب او السما اب نفسه او المطر
عليها مدارا بكسر الميم اي كثير الدوام والمعني اسقنا كثيرا وليس لكل احداث
يظهر لاول مطر السنة ويكشف جسمه غير عورته لبعينه شي من المطر **نركا**
ولا اتباع **وبقتل** اي بنوصا نركا كل احد في الوادي ومن نفسه اذا سال
ماؤه والافضل ان يحج بين القسمل والوضو قال في المجموع قال ان يحج فليترضا
والحجة كافي للمهمات ان يحج ثم الاغتسال على الفضل ثم على الوضوء والفضل والوضوء
لا يستر طينها السنة وان قال لا يوحى فيمن نظر الا ان تصادف وقت وضوءه
لان لكفة فيه هي الحكمة في كشف البدن كسبا لاول مطر السنة وبركته ويسم
للعد اي عند العبد **والبرق** فيقول سبحانه من يسبح العبد مجده والملائكة
من خيضة كارهه مالك في الموطا عن عبد الله بن الزبير وفيه بالعد البرق
والناس ان يقول عذرة سبحانه من يركم البرق خوفا وطعا ونقل الشافعي

والبلاد

اصابع لوز وده في خبز سمن او طيب به بان جد طرف لوزي مسحوقه قد عاده لوز وده
 في خبز سمن او قنقريه وبن اربع اصابع فيها مسحوقه حاجه وقد نزل حاجه للزيادة
 على الارح بخلاف ما مر فانه مجوز فيه فيقيد بالاربع ثم يمسحوقه بخلاف ما مر
 كالمنجس لانه صلى الله عليه وسلم سئل عن قارة وقعت في سن فقال ان كان حامدا فلقوها
 وناحوها وان كان نجسا فاصبروا به او فاقطعوا به لانه من كوكب كثر يرفلاه
 في السنباح به لخلط نجاسة وجيل ليس في مسحوقه سببه لم عليه من النجاسة ولا طوبى
 باجتناب النجس لاقامة العبادة الا لضرورة وكذا في غيره من النجس كالتسبيح فيه لا
 وهو المتخذ من النجس في التوب والاولى تركه وترك ذوق النجاس وصقلها قال في المسحوق
 وينبغي طيب الطيب الذي ذكره الله عليه السلام في الطيب الذي اذا طهرت ثيابكم
 فاذا كثر انتم الله عليها لئلا يلبسها النجس بالكل وانما في التمسك بغيره
فصل في اجازة بفتح الجيم وكسر الهمزة الغناء شهور ان اسر لبيت في النفس فانه
 يكن عليه الميت فهو سري ونفس وهو من جنه يحتره اذا استروا مثل سدا
 الفصل في الصلاة ذكره المصنف هنادي في الفايض فقال **ويلزم في الميت**
 المسحوق غير المسحوق **اشياء** على جهة فرض التكافية الاولى المسحوق اذا تغير
 موته بظهور شيء من اماراته كاسترخاؤه وسيل الف واختلاف صوته فان شاك
 في موته اخرجوه كما قاله في المجموع الى البقيتين بتغير الراجحة او غيره واقل المسحوق
 ندنه بالاسوة لا ذلك في الخضر في الخضر من اجنبه في حوائجي فلا يشترط
 ان لا يشترط تقدمه من التمسك ولا يجب فيه الغسل لان الغسل يغسل الميت النجاسة
 ولا يشرط تقدمه في بيته فيكفي غسل كفيه لاغلق لانما موروث في غسله فلا يشترط
 الفرض عن الابطال واكد ان يغسل في خلوة لا يدخلها الا الغسل ومن يجنبه
 والوب وفي فنيه بالوشيق لانهم اسر له على مرتفع كالجبال في بيته الشاشي
 بارد لانه يشد البدن الاحاجه الشخ كوشح وبرد والى غسله الغسل على المنقع
 برفق ما يلاي ورايه ويضع يمينه على كتفه وابهامه في رقبة فقاه لا لا يميل راسه
 طال كثر الوضوء ويند ظهره بركبته اليمنى ويساره على بطنه بما لجة ليجر ما منه من الفضل
 والعباس في غسله ثم يمسح وجهه للفقرة على يساره ثم يمسحها ويضع خرقه سوانده
 واسانده من يمينه ثم يمسح راسه ويغسل راسه فاحسن
 بخود راسه ثم يمسح راسه ثم يمسح راسه ثم يمسح راسه ثم يمسح راسه
 شعره الى اليد ثم يغسل شقه الايمن ثم الايسر ثم يمسح راسه ثم يمسح راسه
 شقه الايمن ثم يغسل شقه الايسر ثم يمسح راسه ثم يمسح راسه ثم يمسح راسه
 مستنفا في ذلك كله بخود راسه ثم يمسح راسه ثم يمسح راسه ثم يمسح راسه
 بما فيه فيه قليل كافر كما سياتي حيث لا يجزئ الما جنده الاعشاب التي كورة
 غسله وسمى ثابته وثابته كذلك ولو خرج جس بعد الغسل جس وجب ازاله

ميتا
 له
 م
 2

عنه ويندب ان لا ينظر القاسم من غير عورة الا قدر الحاجة اما عورته فيم من النظر
 اليها وانما يخطى وجهه عورة وان يكون القاسم ايضا فان راى خيرا من ذكره او ضده
 حرم ذكره الا لمصلحة كبدعته ظاهرة ومن تعدر غسل يمينه كما في غسل الجنابة ولا
 يكره له وجب غسل الرجل والرجل والمائة او في المائة وله غسل يمينه
 من روجه غير رجبة ولو نكح غير ساوانه ولو كانتا يديه ولو خذ غير رجبة غسل
 ولو نكحت غيره بلاسي والابن الزوج او السيد لها قال المصنف **الا يمسح المائة**
 او اجنبه في الرجل الميت **لغير المصغر** الذي يبلغ حد الشهوة بغسله الجال
 والمسا وشك الحكي الكبير عند فقد المحرم قال في المجموع ونحوه في ثوب
 وحيث طافا سئل في غسل بصر واليس والاولى بالرجل في غسل الايدي
 بالصلاة عليه دحبه وسد رجال العصبه من السب ثم الوالشم
 الامام او يابيه ان استظمت الما لير ذوي الارحام وخرج ويدر خذ الاول
 بالصلاة صفة اذا افقه اول من الاسن والاقرب والبعيد الفقيه او
 من الاقرب غير الفقيه من اعلم في الصلاة والاولى بها في غسلها
 قراياتها واولا من ذات محبته وتجي لوقد رن ذكر المجل كما حبا وبعد القرايات
 ذات ولا فاجنبته فزوج فجال محارم كترتيب صلواته **وقال تنازع**
 مستويات اقرب نسبا والكافر اقرب به الكافر والنحو من ميت كاصدقائه
 فقبله بوجوه ولا يأس بالعلام بوجه بخلاف في الجاهلية وهو النجس النجس
 فالان وذكر ما يكره ومفاده والثاني **تلقب** بعد غسله بماله لبسه حيا
 من اجزاء غيره ذكره محالا فيه ذكره لا شيء نحو مصف من حبر ونزع واكل الكفن
 ثوب واحد واختلاف في قدره هل هو ما ينزل العورة او جميع البدن الا من المحرم
 ووجه المحرمه وجهان صح في الروضة والمجموع والسبح الصغير الاول فيختلف
 قدره بالذكورة والانوثه كما صح به المرافعي لا بالرق والحنية وصح الخواري
 في ناسكه الثاني واختاره ابن المفرج في شيخ ارشاده كالا زركي فيعلمه ور
 الخاسين وجه بينهما في الروضة فقال واقله ثوب واحد ليجم البدن
 والواجب من العورة ثوب الاول على انه حق الله تعالى والثاني على انه حق
 الميت ولا تقدر وصيته باسقاطه على الاول وكذا اعلى الثاني فقد صح لسان
 العورة فقط المضر وصيته اي مراعاة الخلاف ولو لم يوص فقال بعض
 الورثة يكفي في ثوب يستخرج البدن وبعضهم يمسح ثوب العورة فقط
 وقيلما يجوز له كفن بلبوب ذكره في المجموع اي لانه حق الميت ولو قال لبعضهم
 يكفن بلبوب وبعضهم بثلاثة كفن بها لما مر وفي ثوب ولو اتفقوا على
 ثوب في الميت ليس يجوز وفي النسخة انه على الخلاف قال المشوك وهو
 اقل من ثوب في ثوب ان يكفن بثلاثة ولو كان عليه دين سترق فقال للمعاينة
 في ثوب والورثة في ثلاثة اجيب الثما ولو قال للمعاينة بساتر العورة

قوله ونيل فرق بين
 معناه راجع الى الختم فقط
 شره

قوله بالرق والحنية
 لان الرق ينقطع بالحنية
 الشر

في المجموع اعين القارئ
 والامام والعدلي وغيرهم
 انه لو اوصي

والورثة بسائر جميع التبعات اجيب الورثة ولو انفقوا في ما لا يورثون على ذلك
ذلك جاز لا خلاف وحاصله ان الكفن بالنسبة للورثة العورة فقط
وبالنسبة للمؤتمنين جميع بدنه وبالنسبة للورثة فليس للورثة المنع منها ثلاثة
تقدما على المالك وقارف الغريم بانه حق ثابت وبان منقذة صرف المال كما يعود قوله وبان
ان الميت خلاف الوارث فيهما **س** ان الكفن من تركته اما ان الكفن من غير ما منقذ
فلا يلزم من تجب عليه من قريب وسيد وزوج ولدت مال الا لو بواحد سائر الضمير
جميع بدنه لا يجوز الزيادة عليه من بيت المال كما قيل من كلام الرضا ووجه ذلك ان الميت
ان الكفن مما وقف للتكفين كما اتي به ابن الصباغ قال **و** يكون مما يبايع لان دفعه
فلا يكفي سائر العورة لان المأنة عليه ما هو للميت كما سواها الا فضل للرجل **ق**
والماضي في سائر ما يورثه لانه المصدر يد وان يبسط احسن للفرايف وسماها هو
والباقي فوقها وان يترك على الميت حنوط وان يوضع الميت فوقها مستلقيا او
لشد اليه بحقة وان يجلس على ساقه فظن عليه حنوط وتلق عليه اللهايف من حنوط
وتشد اللهايف بشد ادخوف الانتشار عند الحمل الا ان يكون تحرا وكم السداد المخرج
في القبر وحل تحريم الميت تركته الا زوجة وخادمها فتجوز ماله في زوج عتي عليه كما في
نقضتها فان لم يكن للميت تركه فتجوز عليه من عليه نقضه حيا في حمله من قريب
وسيد قال لم يكن كذا من تركته نقضه فتجوز عليه من بيت المال **وا** ان **الصلوة**
ويمن خصا لص من هذه الامة كما قاله الفاكهاني في المالك في شرح الرسالة قال
وكذا الايض بالثلث وشرط لصحتها شرط غيرهما من الصلوة ونقطة طهر الميت
الصلوة لانه المقرر عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله لا تغزركا وضع في حفرة وتقدر
اخذه وطهره ليصل عليه وتكره الصلوة عليه قبل تكفينه كما فيها من الا
زاد باليت ولا يشترط فيها الجماعة كما في قوله بل شئ من جسد ميت يوت
يقوه على جنازة ارجول رجلا لا يشرك بالله شي الا شفهم الله فيه ويكفي
في اسقاط فضها ذكر ولو جسد ميت اخصو للمقتدر به ولا لا الصبي يصل الا ان
انما للرجل لا غيره من حنوط وامرأة مع وجود الذليل لان الذكر اكمل من غيره وبعده
اقتى الى الاجابة وجب تقديسه على الدفن ويضم على غيره في الاتباع رواه البخاري
ونصر على غايب عن البلد ولو دون مسافة القصر والمناقب الصلوة على القبر والناس قالوا
عن البلد من كان من اهل قريصها وقت موته قالوا لا الا غيره من قبل وسنده لا يتقل
بها وانما في الاسوي في اعتبار وقت الموت قال ونقضاءه ان لم يكن اوقات بعده وقيل لو
الفصل في الوتر والصوات خلافة بل لو لم يكن بعد الفصل والصلوة وادرك منها لكنه
فخلصا فيه فذلك استثنى وسداه الظاهر والتجيز بالموت في على الغالب
واوي حنوطا بامانة صلوة الميت اب وان اوصى بها لغيره قابوه وان علافا من قابوه
وان سقطوا في الدفن بغيره الميت الارث قد وازهم ويقدم جسد الميت على غيره
ولو اوقفه واسن لاسها ولا ية فلا حق فيها للزوج ولا لالة لكن حمله اذا وجد مع الزوج

كل وعياله

غير

غير الاجانب ومع الملة ذكر او حنوط والا فالزوج مقدم على الاجانب والملة تضي
وقدم بنو النبي الذكر ويقدم القريب على الاجنبي والعبد البائع على الحر الصبي
وشرط مقدمه ان لا يكون قاتلا كما في الغسل فلو استوا شتان في رتبة قدمه الا في الامام
العدل على الافقة عكس سائر الصلوة لان الفرض من الفضاوة دعا الاسن اقيت الي
الاجابة وينبغي ان يفهم غير المأمور من امام ومنه دعند راس ذكر وعجزة غيره من
انني وحشي للابنة ويجوز في الحنوط صلاة واحدة برضا وليها لان الفرض
منها الدعاء بقدمه الى الامامة الاسبق من الذكر والانات او الحنات والاكات
المناخ افضل فان سقت انني لم يحضر رجل او صبي اخذت عنه ومثلها القتي
ولو حضر خناقا معا او ميتين جعلوا صفاء من بينه راسهم من عند رجل اخر لا يتقدم
انني اعني ذكر ولو وجد جثيت مسلم غير شهيد صلى عليه بعد غسله وسننه بخفة
ودفن كالميت الحاضر وان كان الجنازة او سقلا لكن لا يصلي على الشجرة الوا
كما قاله في العدة وان خالفه بعض المتأخرين وانما يصلي على الجنازة بجلده لاسها
في الحنطة صلاة على غايب **و** الرابع **د** في قبره واقفه حفرة تنح بعد راسها
ظهور راسه منه فتوزي وتنح بنسرح لها قبا كل الميت فتسترك حنطه
قالا **ب** الرافعي **و** والغرض من ذلك ما كان كذا متلازمين بيان فائدة الدفن والاه
فيان وجوب رعايتها فلا يكفي احدهما استثنى والظاهر الثاني وجب بالحقة تالو
وضع الميت على وجه الارض وجعل عليه ما يمنع ذلك حيث لم يتقدرا كحفرة وسائر
المكة في كلامه **وا** ثانيا **لا يفصل** **ان** ولا يصلي عليه **الشيخ** في ذلك في بعض الاول
الشهد ولو انني وفتح وعياله ان اقامت **في** **مكة** **الشرك** **لكن** الجاري عن جابر
ان النبي صلى الله عليه وسلم امره فقتل احد بدفسهم بدما يهرم ولم يغسلوا ولم
يصل عليهم **واما** **خ** انه صلى الله عليه وسلم خرج فقتل على قتلا احد صلاته على
الميت قاله دجعا بين الادلة وعالمهم كعبا به للميت كقوله تعالى وصل عليه وني
شهيد الشهادة الله تعالى وسعوله صلى الله عليه وسلم له باجدة وقيل غير ذلك
وهو من ابي فيه حياة مستقرة قبل القضاة **و** **الشرك** بسببها كان قتله كافرا
او اصابه سلاح مسل خطا او عاد اليه سلاحه او حنطه دانيه او سقط عنها او ترك
حال قتله في بر او اكتشف عنه كبر ولم يعلم بقتله وان لم يكن عليه اثره لا ك
الظاهر ان موته بسبب الكسب خلاف من مات بعد القضاء فيه وفيه حياة مستقرة
بجاء فيه وان قطع بونه منها او قبل القضاء بها لاسبب **و** **الشرك** كان مات
مض او فحاة او قتال بغاة فليس بشهد ويعتبر في قتال **الشرك** كونه شاحا وهو
ظاهر اما الشهيد العادي كما كان في حق والمنطون والمطعون والميت عشقا
والميتة طلقا والمنطون في غير القتال المذكور طلقا فيقتل ويصل عليه ويجب غسل
جسد اصابه غير دم شهادة وان ادي ذلك الى سواها وبين تكفينه في ثيابه
التي مات فيها انما المعين بسببها ثيابا اما ثياب الكبر كدع ونحوها مما لا يختار الجسد

العمد

سنة ج

الحج

قوله بعض المتأخرين في الحنوط
وهو شيخ الاسلام تركها الا في
المنع

قوله والميتة طلقا
ولو من ثيابي شهيد

الحج

خبره صلى الله عليه وسلم في الصلاة القاب وقوله **يقف الفاعلة بعد التكبير** **الاول** هو ظاهر كلام الغزالي وينبغي الرافعي وصح النووي في بيان ذلك لان الباع
ما يحده النووي في سباجه من زيادته انها تحكي في غير الاولى من الثانية والثالثة
والرافعة وجازمه في الجموع وفي الجموع يجوز ان يحكي في التكبير الثانية وبين الفاء
والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وفي الثالثة بين الفاء والاعاليات
وجوز اخلا التكبير الاولى من الفاء انتهي ولا يشترط الترتيب بين الفاعلة
وبين الركن الذي فئت الفاعلة فيه ولا يجوز ان يقع بعضها في ركن وبعضها في ركن
اخر كما يجوز في كلام الجموع لان هذه اخصلة اثبتت وما فاعلة فيما ذكره عند
الجمد لها والركن الخامس **يجلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد**
التكبير **الثانية** لا يتبع واقفها اللهم صلى على محمد وشر الصلاة على
الآل كالدعا للمؤمنين والمؤمنات عقبها واحمد لله قبل الصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم والركن السادس **يدعو الملب** بخصوصه لانه المقصود
الاغترس من الصلاة وما قبله مقدمه فلا يكفي الدعاء للمؤمنين والمؤمنات والوا
ما ينطلق عليه الاسم كاللهم ارحمه واللهم اغفر له واما الاكل ضيائي وقول
الاذاعي الاشده الدعاء المكلف لا يجب الدعاء لعدم تكليفه فالترك باطل ويجب
ان يكون الدعاء بعد التكبير الثالثة فلا يحكي في غير الاخلا قال في الجموع وليس
يختص ذلك الامجد الانتع اشترى فيكف ذلك وان رفع يديه في تكبير استاهذو
منكبيه ويخبر يديه بعد كل تكبير تحت صدره كغيره من الصلوات ويخوذ للقاء
واسراره ويقو له تيلدا ومنها اوتنك اقتح وسورة لطولها وهاه كلاسهم
ان الحكم لك ولو صلى على قبر او غاب لاسها بجنته على التحفيف واكل الدعاء
بعد قوله اللهم اغفر حسيا وسيتاوشا سدا واعينا وصغيرا وكبيرا وادعياها
وانشانا اللهم من اجيبته بنا فاجيبه على اسلام ومن توفيقه منا فتوفقه على
الايمان اللهم اي يا الله **بدا** اي امنت **عبدك** **واسم عبدك** بالفتنة
للقبيل المذكور **في روح الدنيا** بفتح الدال وفتح الهمزة **وسبغها** بفتح السين
اي الاستماع وياجر عطا على الجور والمضار ويحويها كدنيا واجبا به فيها ان يكون
وتنحبه الى طلة القبر وما يتولا فيه من هول سكر وتكر كذا في الجموع عن القاضي حين
قال في السمات لكن اللفظ يتناول ما يقاه في القبر وفيما بعده **كان يشهد ان لا اله**
الا انت وحده لا شريك لك والى سدا **محمد** صلى الله عليه وسلم عبدك
وسموتك الى جميع خلقك وانت اعلى به منا اللهم انه ترك لك اي صفك وانت اكبر
الاكرمين وصف الكرام لا يصام **وانك خير من روك به** وبذكر اللفظ مطلقا سواء
كان الميت كراما ام انثى لانه عابد على الله بقاى قال لدميري وكثير ما يغلط في ذلك
واصح فقير الى حجتك الواسعة وانت غني عن عذابه وقد جئناك اي فخذناك
رغبين اليك بسفحاله عندك اللهم ان كان حسنا لنفسه **فردة**

في احسانه الى احسانك اليه وان كان سياعليها فتجاوز عنه بغيرك ولقد اي الله
بغير خلك فقال عنه وقد بفضلك فتت السوال في القبر بعائنه على التثنية ه
فيه جوابه وقد عذبه المعلوم صحب ساس الاخاديت الصحاح ووضح له في نعم النعم
اي وسح له في قبره مد البصر كما صح في الخبر **وجاف الارض** اي جففها عن جيبه بغير
الجميع وسكون النون بعد ما تشبه جيب كما هو عبارة الاكثري وفي بعض نسخ لام النجمة
عن جيبه بضم الجيم وفتح النجمة المشددة قال في المهمات وهي احسن لدخول الجيب
في الظاهر والبطن انتهى **ولقد بركك الامن من عذابك** الشامل لما في القبر وما في القفلة
للعيد باطلا فله بعد بغيره بانقضاء انما ما يشانه ان هو المقصود من ستره
الشقاعة حتى **تبعه** من قبره بجسده وروحه اسنان هو الموقوف
مساقا في سورة المتقين **اي جنتك يا ارحم الراحمين** جمع ذلك الشاخي حمد الله
من الاخبار واستحسنه واصحابه ووجد في نسخة من الروضة وبحبوها وكذا هو في الجوى
والشهور في قوله ومحبوه واحبايه اجمع ويجوز رفعه بجعل الواو المحال وسد في البالح
الذكر فان كان النبي غير بالامة وانما يحدو اليها والاذكر بفجدة الشخص بغير
في الروضة وان كان خشي فاك لا سوكي فالمنجى انغير بالمملوك وكوه قال فان لم يكن
لميت اب بان كان ولد زنا فافتيه ليقول فيه واسم امك انتهى فالقبر انما لم
يقول ان الميت ذكر او انثى ان يعبر بالمملوك وكوه ويجوز ان ياتي بالضمائر مذكرة على
الرادة الميت او الشخص وموتته على اربعة لفظ الجلالة وانه لو صلى على جمع معايات فيه
بايناسه واما الصغير فيقول فيه مع الاول فقط اللهم لعله فطال ابويه
اي ساقا صيا مصلحتهم في الاخوة وسلفا وخرابا لذل المعجزة وعظمة واعتبارا وشيئا
ونقل به موازيتها وادفع الضمير على قلوبهم لان ذلك مطلب المحال وزاد في الجمع على
بذل اوله لقتلتهم العدة ولا تخشعوا لغيره ويوث فيها ان اكان الميت انثى ويأتي
في الكنى باسم وكفى هذا الدعاء للطفل ولا ياتي في قوله هم انه لا بد من الدعاء في الميت
ان يخص به بانه ثبتت النص في هذا خصوصه وهو قوله صلى الله عليه
وسلم والسقط يصلي عليه ويدعى لوالديه بالمعقنة والرحمة ولا كذا لو دعي له
خصوصه كغيره ولو تدد في بلوغ الماهق فالأحوط ان يدعو بهنذا وخصصه
بالدعاء بعد الثالثة فالأستوى وسواها فيها قالوه مات في حياة ابويه ام لا وقال
الذركشي محله في الابوين احيين المسلمين فان لم يكنوا لك انما يقتضيه الحال
وسد اولى ولو جعل اسلامها فالأولى ان يعلى على اياها خصوصاً في ناحية بغيرها
الكفار ولو علم كفرها لم ينعنه الصغير الذي ذكره الله تعالى لها بالمعقنة والشككة
وكوهما **وقول في التكميزة الاربعة** تدبنا اللهم لا تخمنا بفتح الميم
وضمها **اجر** اي اجر الصلاة عليه او اداء الحسين عليه به فك المسلم في الج
كالشي الواحد ولا تقتل العدة اي بالانطلاق بالخاص ولا بالتصف كالنسيبة ونقولنا
وله واستحسنه الاصحاب وليس ان يطول الدعاء بعد المابعة كما في الروضة لغير

لو

لو خشي تغير الميت أو انفجاره لو اتي بالسنة فالقبر كما قال الاذكي الاختصار
على الاركان والركن السابع **بعد التكميزة الاربعة** كسلام غير ساس
الضلالة في كيقينه وتعدده ويؤخذ من ذلك عدمه وبكائه خلافا لما قاله ابن ذلك
وانه يلتفت في اللاح ولا يقتضي تسليمه واحدة يجعلها تلقا وجهه وان قال في الجوى
انه الاشر وحمل الجلالة بين العودين بان يضعها رجل على عاتقه وراسه بين يديه وحمل
الموخذ من رجلان افضل من التبع باله يتقدمه رجلان ويتأخر رجلان ولا يجلس الاثنى واولا
الا رجال الضعفاء المشايخ حملها فبكرة لمن ذلك وحرر حملها على منية من يدها
في فقة او هنيهة يخاف منها سقوطها والمشي امامها وقبيلها لو التفت كذا
افضل من غيره ومن اساع بها ان اسن تغير الميت بالاسراع والافتيه به فان خيف
تغيره بالانثى البصار يدي الاساع وك لا غير ذلك ما ليسه كفته وكه لفظي الجلالة
بالمنشئ التكميز بالموت وما بعده واتباعها بما في محج او غيرها ولا يكره الركوب
في جوعها ولا ابتاع سلع جلالة قديمه الكاذب قال الاذكي ولا يبعد احاف الله
والمملوك بالانثى قال وسيل يلقى به الجار كما في العباد فبكرة نظرا انتهى ولا يبعد
فيد ويحكم الصلاة على الكافر ولا يجب طمسه لانه كرامته وهو ليس من أهلها
عليها لكفين ذك وقته حيث لم يكن له مال ولا من تلحمه نطقه وفائده ولو
اختلط من يصلي عليه بغيره ولا يبرئ كسب كافر وغيره شيد بشيد وجب
تغيره كل اذ لا الواجب الابدك ويصلي على اجمع وهو افضل وعلى واحد فواحد
يقصد من يصلي عليه في الكفين ويختلف المزدني السنة ويقول في الثالث الاول اللهم
اغفر للمسلمين من غير الكفنة الاولى ويقول اللهم اغفر له ان كان مسلما في الكفنة
سنة ونسب الصلاة عليه تسجد وثلاثة صفوف فاكتر كما في موت فاصلي عليه
ثلاثة صفوف الا غفر له تسن اعادتها مع ذلك لو عذبت وقتت ثلثا ولا تؤذ
لغيره ولا يوفو خذله ما لم يجب تغيره ولو نوى امامه شيئا خاصا او غاييا ويا موم آخر
كذلك جاز لا اختلاف بينهما الا نص ولو خلف الامامة عن امامه بلا عذر وتكبيره حتى
سقط في اخرى بطلت صلاته اذا اقتداها انما يظهر في التكبيرات وهو خلف فاحسن
يجبه الخلف بركته فان كان له عذر كسنان فلا يتطل الا تخلفه بتكبيره على
ما اقتضاه كلاهم ولا شك ان التقدير بالخلف بالاولى وبكبر المسجود ونحو الفاقة
وان كان الامامة في غيرهما كالاعلام اذكره اول صلاته ولو كسر الامامة اخرى قبل فرائضه
كسر حده وسقطت الفادة عنه كما في غير من الصلاة واذ اسلم الامامة تدارك السجود
ختما في التكبيرات باذكارها ورواها في الواجب ونحو في المندوب وليس ان لا يرفع يدها
حتى يتم السجود ولا يصعد فيها قبل تمامه ثم رجع في اكل الدفن الموقود بذكره فقال
ويلاحظ في الحمد ويوقع اللاح وضما وسكون الحافيهما اصله الميل واللاح
الايحفي اسفل جانب الفار الفتي ما يلاعن الاستوي قد راسع الميت ويتراه هو
افضل من الشق بفتح المعجزة ان صلبت الارض وهو ان يحف قعر الفار كالنهر او يبي

الذكي

اماميه

قول فادان كان في غير
كسنا الاخر والاختلاف
تكبيرت المعقنة
اذا انسر فلا يتطل
ولو باربع تكبير
حيث كان فادان
الترجى

توالت في الأثر
موت الأثر في الحوزة

الخطاب

لا محابه
ضائف
تعاليم

من التوب قال صاحب المطالع ويحرم ايضا الخبز بغير صدقة وكيفية كسر
خد وكي ذلك ايضا تغير الزكي وليس غير ما جرت العادة به والاضابط كل فعل
يتضمن اظهرا خيرا بيا في الاقياد والاستسلام لقضاء الله تعالى ولا يعذب الميت
شيئ من ذلك الا بوضوحه قال تعالى ولا ترزوا زواجره وراخره بخلاف ما اوصى به
وعليه كل الجحيم والاعذار الواردة بتغديب الميت على ذلك والاصح كما قال الشيخ
ابن حامد ان ما ذكره في الكافر وغيره من اصحاب الذنوب ويندب المبادر بقضا
دين الميت ان ليس له الاقل الاستعانة بخبره في نفس الوكيل اي روحه بعلقة اي
محبوسه عن نظامها الكبر يدنيه حتى يقضي عنه رواه الترمذي وحسنه وكتبه
عند طلب المستحق فيه وتبطل وصيته وجب عند طلب الوصي له المعين وقد اخذ
المكثرة في الوضعية للفقير او نحوهم من ذوي الحاجات لو قد كان اوصى بشيئ لم يورث
تحتي المستحق به في يدته او يفي في دينه الا لقننه دين فلا يكره كافي المجموع
اما تحتية لغيره في حوزة قبيح بوب كمن في الشهادة في سبيل الله وبين التداوي كمن
من الله لم يضعه الا اوضح له ولا غير الله قال في المجموع فان ترك التداوي بترك
على الله فهو افضل ويكره اكرامه الميت عليه وكره اكرامه على الطعام **ويكره**
ان يبتعد الموت كل مكلف بتوحيه بان يبادر بها ليلها ان الموت المفوت لها
وسن ان يكره من ذكر الموت خبر اكثر وان ذكرها في الدنيا فانه ما يدرك في كثير
الاقله ولا قليل الاكثره اي كثير من الابل والدنيا وقليل من الجمل وهاد في الجملة
اي قاطع وكبره نقل الميت قبل دفنه من محل موته اي محل الجسد من مقبرة محل موته
لندفن فيه الا ان يكون بقر مكة او المدينة او بيت المقدس نص عليه الشافعي
لفضلها **ويكره** نقيا **اهله** اي الميت كبره وصغيره وذكرهم وانما هي
لما رواه ابن ماجه والبيهقي باسناد حسن قاسم قسطنطيني اخاه بمصيبة الاكساة اسم
من خلل الكرامة يوم القيمة لحم الشاة لا يعزبها الجني ولا يذبحها بها
وزوجها وكره ان ياكل من جوار النمل فيظهر روحه ان خير ان ياكله من النمل
بالموت بل قال لا يركب الميت ان يعزب كل من يحصل له عليه بعد ما ذكره الحسن
ابن يحيى في الروضة والصدق وتغيرهم بالاهل جري على الغالب **ويكره** البداة
باضعق من كل الحبيبة ونس فذل فانه لا يذبح سنة الخبز والخبز ولا يذبح
او يذبح لا يذبح فانه يذبحه الا اذا افطر خبزهم فنقدتها او يذبحهم وغايتها
اي **آخر ثلاثة ايام** تقر بها نفسي من وقت الموت لحاضته ومن القدر والغائب وقت
من وقت **وفته** وسلك لغايب الميعاد والمجور فيكده الغزيرة بعد ما اذا الغزيرة
تسكين قلب المصاب والغالب سكونه فيها فلا يجد رجلا ونفقا في غزيرة السيل العظيم بالماء
الله احرك اي جعله عظيما واحسن الله عزك اي جعله حسنا وعرف لبيك ويقال
في قوله بالكافر الذي اعطى الله اجره وصبرك واخلف عليك او احبب مصيبتك
او نحو ذلك ويقال في قوله الكافر بالمسلم عفا الله لبيك واحسن عزك اما الكافر غير

المحترم

المحترم من حزب او منته كما يحسنه الاذرع فلا يترك ومن هو حرام امكروه الظاهر
في المساءات الاول وسقط في كلام الشيخ اي حامد الثاني وهو الظاهر من كلام الشيخ
اسلامه قال زكي استحب كما يؤخذ من كلام السكي واما تغذية الكافر بالكافرا من
غير مندونه كما اقتضاه كلام الشيخ والروضة تلي في جارية الى ابراهيم الاله وصفتها
اخلف الله عليك ولا تقص عدد ذلك لان ذلك يقع في الدنيا بكثرة
الموت وبالاحقة بالعباد السارق في المجموع وهو شكل لانه دعايد وام
الكفر فالتجارة كمن تركه وسفه ابن النفيس بانه ليس فيه ما يقتضي القيا
على الكفر والاحتياج الي تاويله بتكثير الحديث **ولا يذبح من اشتهت اكله**
واحد لا يذبح كل ميت بغير جلاله الا خنثا ولا يذبح في موضع اشتهت اكله في غير
واحد الجحيم كرجلين وامرأتين كره عند الماوردي وحرام عند
الشافعي ونقله عنه النووي في مجموع مقتضا عليه وعنده بقوله ومما
الاكثر من ولا يذبح اشتهت اكله في قدر ونازع في التحريم السكي وسياقي ما يقوي
التحريم **واحد** لا يذبح في لغيره كافي كلام النجاشي كان كثر الموت وعساقله
كلمت بغيره في بيته وبين والثلثة والاكثر في قبره حسب الخبر وكره
في ثوب لا يذبح في قفلا احد رواه البخاري فيقدم حينئذ افضلها ما رواه
الاحول بالامامة الى جدار القبر القبلي لانه صلى الله عليه وسلم كان يسيل
في قفلا احد عن اكثرهم قفلا فيقدمه الي الجسد لكن لا يقدمه من على صلبه من
خيشه وان علاحي يقدم احد ولو قبل الام وكره الحدة قاله الاسوي
فقدمه الا على الابن وان كان افضل منه لخدمة الابوة وتقدمه الام على
البنات وان كانت افضل منها اما الابن مع الام فتقدم لفضيلة الكوزة
وبقدم الرجل على الصبي والصبي على الخنثى والخنثى على المذقة ولا يذبح حل
واحد اصل في قفلة الا لضرورة فيجوز عند عديمها كافي الحياة قال ابن الصلاح وحمل
اذ الم يكن بينهما ما يحرمه او زوجيه والا يجوز الجمع قاله الاموي وهو متجه
والذي في المجموع انه لا يذبح لانه حرام حتى في الامح ولهها وهذا هو
الظاهر اذا التمس في منع الجمع الا بالان الشهوة قد انقطعت فلا فرق بين
المحرم وغيره ولا بين ان يكونا من جنس واحد ام لا والخنثى مع الخنثى او غيره
لا يذبح مع الذكر والصغير الذي يبيع حد الشهوة كالمحرم ويحرم بين اثنين
بما يجب جمع بينهما ما لا يذبح به ابن المقرئ في شرح ارشاده ولو اتخذ
لجنس وامانته بعد دفنه وقبل البلا عند اهل الجفرة بتلك الارض للنقل
وعنده كصلاة عليه وكفنه فحرام لان فيه سكا حبيبة الا لضرورة بان دفن لا
عسل ولا يذبح شوطه وهو من يذبح له لانه لا يذبح فاستدرك عند ذبحه فيجب
على المشرك تركه وغسله ان لم يتغير او دفن في ارض او في ثوب مغمض
وقال بهما انهما فيجب الشك ولو تغير الميت ليصلي المستحق الى جهة

المحترم

منه
قوله يذبح
معدا استغيا بالاجور
استه

قوله يذبح
معدا استغيا بالاجور
استه

فوله اعند علمهم اعند علمهم اعند علمهم اعند علمهم
 اي احسب عليهم فينبع الاصول في الحول ولو ادعى المالك النسخ لجد الحول صدق لان الاصل عدم وجوب
 النسخة الواحدة فلهذا فانما انهم الساعي من خلفه السيد **السوم** وهو اسئلة المالك ليهالك
 الحول واختصت السالبة بالزكاة لتوفر موصفات الرعي في كل صباح او مملوك فتمت بغيره
 لا بعد ثلثها كطقة في ثقله بل بها لا كن لو علفها قدر ان تغلب يد ونه بلا ضرر بين
 ولم يفضله قطع التورم لم يضره لو سكت بنفسها او ساءت بغيرها كما صاب
 او علفها سائمة او علفها من الحول وقد راى ان تغلب يد ونه او يغلب يد ونه لا ضرر بين
 ضرر بين لان فنده به قطع السوم او ورثها ونه حولها ولم يعلم فلا زكاة لتعلق المالك
 المذخور والماسية بغيره من العلق او يورثه لا ثلاثة **والايات فتيان** وهما الذر اما
والعصف والاصناف وجوب الزكاة في ذلك قبل الاجماع قوله تعالى والذين يكتزون
 الذر بآلاتهم والذرة والذرة الذي لم يورثه زكاته **تنبيه** فخصه بغير المصالح
 بالذهب والفضة والفضة هو الاثقال لغير المضروب فان الذهب والفضة بطلان على المضروب
 وغيره وليس مراد او انما هي الذر والذرة والذرة كما قاله النووي في تحريمه
 وجنيد فاطلاق المصنف غير مطابق لتفسير الايمان وان كان حسنة من حيث سؤل
 المضروب وغيره فانه الماده هنا **شرائط وجوب الزكاة فيها** اياها ثلاث ولو قال
 فيها البعوض على الذهب والفضة كان اولى بما تقدم **حس** وهي **السلام والحرية**
والملك التام والنصاب والحول ويحتمل انهما معلونه مما تقدم ولو لم يكن
 في الحول على النصاب او بعضه بيع او غيره فعاد بشا وغيره استأثر الحول لا يقطع
 الحول ما فعله فصار ملكا بداره لا بد له من حوله المحدث المتقدم واذ اقل ذلك
 بقصد الفل من زكاته كره كراهة تنبيه لانه قد اربى الفدية بخلاف ما اذا كان الحاحه
 اولها والفل مطلقا على انهم كلامهم فان قيل في كل عدم الكراهة فيما اذا اكل الحلة
 وقصد الفل بما اذا كان حصة صغيرة فدية وجاجة اجلب **حس** بان الله فيها
 اتخاذ فقوي المنع بخلاف الفل ولو باع النقد بعضه بغير النجاسة كالصيارفة لما نفى
 الحول كما بان ذلك وذلك قال ابن شريح بشره الصيارفة بان لا زكاة عليهم **واما الزرع**
فيها **فحجب الزكاة ثلاثة شرائط** **الاول** **ان يكون مما يزرعه** اي يتوكل سابه
الاديبون كلغة **الاديبون** كلغة **الاديبون** كلغة **الاديبون** كلغة **الاديبون** كلغة
ثونا مدخر كالخضر والبلا والاديبون كلغة **الاديبون** كلغة **الاديبون** كلغة **الاديبون** كلغة
 مضمونة ثم لا تحفقه والشرطان وهو يزرعها والطار الحلبان بغير الحزم والمأشور
 بالبحر نوع من الحلبان فحجب الزكاة في جميع ذلك لو رويها في بعضه الا انما
 به الباني واما قوله صلى الله عليه وسلم لا يزرع الا في موضعين وفيما في بعضهما الى
 فلهذا لا تأخذ الصدقة الا في هذه الاربعة الشعيرة والخسنة والتمر والبرسيم
 فاحصر فيه اضافي اي بالنسبة الى ما كان موحدا بعد هم وخرج بالافوت غيره كوجوه

فيها

فوله فعاد الى
 ولو عرفت
 الاو

ونبي

ونبي ولوز وتقا وشمس وبالاختيار ما يقتات في الحول اضطرار الحبوب البوادى كالحبوب
 وجب الفاسول وهو الاشياء فلا زكاة فيها كما لا زكاة في الوضيات من الطبا وخوصا وابد
 المصنف نجا لغيره فيد الاختيار ما يزرعه الاديبون وعبرة التنبيه بما يستعمله الاديبون
 لان ما لا يزرعونه ولا يستعملونه ليس فيه شيء يقتات لاختصاص **تنبيه** فحجب الزكاة
 اطلاق المصنف بالوجوب لاجل حجب زكاة الزكاة من دار الحجب فحجبها بغيرها لاجل
 فيه كالنخل المباح بالصفا وكذا انما راى البستان وغلة القربة الموقوفين على المسلمين
 والبط والفتاوى والمقار والمساكين لا تجزى فيها الزكاة على الصحيح ان ليس لها ذلك
 ولو اخذ الامام الخراج على ان يكون بدلا عن العشر كان هذه القربة في الزكاة بالاختصاص
 فيسقط به الفرق وان نقص عن الوجوب ثم **الثالث** **ان يكون نصابا**
 كاملا **ووجه** **اوسق** لقوله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة
 رواه الثعلبي والوسق بالفتح على الاقص وهو مصدر زمني اي سمي به هذا المظالم
 لاجل اجتماعه من الصبيان قال الله تعالى والذل وما وسق اي جمع ويأتي تاء الاو
 بالوزن في كلامه وقد بها بالكيل في الشرع ويعتبر في خمسة اوسق ان يكون نقصان
 من ثمنها **لا فخر عليها** لان ذلك لا يوجبها وانما ادخر في فخره ولم يوجب
 ارز وعلس بفتح العين واللام نوع من البرص نصابه عشرة اوسق غالبا اعتبار القشر
 الذي اخرج منه اصله وانما في الاكل في النخل حبس حبس كل حبة مع الشعيرة
 ويكون نصاب نوع واحد بغير نسل لانه نوع منه كما مر ويخرج من كل من النوعين بقسط
 فان عسر اخرج به لكثرة الانواع وقلة مقدار كل منها اخرج الوسط منها لا الاقلها ولا
 ادناها رعاية للحايبين ولو علف واخرج من كل نوع قسطه جائز ولا افضل والست
 بضم السين وسكون اللام حبس مستقل لانه يشبه الشعيرة بروضة الطبع والحلطة
 في اللون والملاسة فاكسب من تركب النخل في ثمنها طيفا انفراديه وصار اصلا
 فلا يضم اليه **واما الثمار فحجب الزكاة في ثمنها** **الحقل** **والنخل** **والزيتون** **وهما**
 لانها من الافوات المدخرة ولو عبر المصنف بالحب لكان اولى لو روي عن
 تنبيه بالكرم قال صلى الله عليه وسلم لا يشعروا العنت كما انما الكرم الرجل المسترطو
 سلق في سبي كرامين الكرم بفتح الراء الحقة المتحدة منه نخل عليه فلهذا يسمى به
 وجعل المؤمن اخق لما يشعرون الكرم يقال رجل كرمه باسكان الداء ففهمها اي كرم
 وثمرات النخل والاعناب افضل الثمار ونحوها افضل بالانفاق واختلفوا في اسمها
 افضل والزرع النخل افضل لو روي الكرم وانما ذلك النخل المطهر في الحقل وانما ينفق
 طينة ادم والنخل تقدم على الحب في جميع القول ويشبه صلى الله عليه وسلم النخلة بالحب
 فانها تبت براسها فاذا اقطع ماتت وينفق جميع اجزانها وهي الشجرة الطيبة المدورة
 في القران فكانت افضل وليس في الشجر **تنبيه** وكذا انما يختص النبي صلى الله عليه وسلم
 سواه ويشبه صلى الله عليه وسلم عبد الله بن الحنفية الحب لانها اصل الزرع وهي ام الخبثات
شرائط وجوب الزكاة فيها اي الثمار **الرابعة** **ان يكون حسنة** كاستوفه وفيه اسلام

ب

في

فوله قدرها بالكيل
 في الشرع وهو شذوذا
 وزرع الدرس بالكيل
 قوله القليس وهو ايضا
 البين فبقا نونه

مكة لقوله صلى الله عليه وسلم المتكبر كماله بنية والوزن وزن مكة وهذا المقدار عند
فلو نقص في سبيلك ونعم في آخره فلا زكاة على الاصح للشك في النصاب والمتقال لم ينفذ جازيها
ولا اسلامها وهو اثبات وسجود حنة وهي شعيرة معتدلة لم تقسروا قطع نطفها ما د
وطا وفيه اي نصاب الذهب **ربع العشر** وهو نصف مثقال تحريم لقوله
صلى الله عليه وسلم ليس في اقل من عشرين دينار شي وفي عشرين نصف دينار **وما زاد على**
النصاب فحسابه ولو سيرا **ونصاب الورق** وهو بكسر الهمزة والقوة ولو غير مطروقة
ما ينادى خالصه بوزن مكة تحريم لقوله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس
اواق صدقة والاوقية بضع الممطرة وتشد بدليا على الاشهر اربعون درهما بالنصوص
المشورة والاجماع قاله في المخرج والماد بالدرهم الدراهم الاسلاميه التي كل عشرة منها
سبعة مثاقيل وكل عشرة مثاقيل اربعة عشر درهما وسكان وكانت في الجاهلية مختلفة
لما ضربت في زمانه صلى الله عليه وسلم وقبله عبد الملك على هذا الوزن واجمع السيل
عليه ووزن الدرهم خمسة اواق والدينار ثمان مائتان وخمسة وخمسون مثاقيل
حبة وحسابه ونعمي تزيد على الدرهم ثلاثة اسباع كان مثقالا ونعمي نقص من المثقال
ثلاثة اعشاره كان درهما لان المثقال عشرة اسباع فاذا نقص منها ثلاثة بقدر درهم
وفيها اي الدرهم المذكور **ربع العشر** منها **وهو خمسة دراهم** لقوله صلى الله
عليه وسلم وفي الزكاة ربع العشر **وما زاد على النصاب ولو سيرا فحسابه** والوقت
بينهما وبين المواشي ضرب المشاركة والمخني في ذلك ان الذهب والفضة معدان
لنهما كالمناشيه السائمة وهما من اشرف نعم الله على عباده اذ بهما قوم الدنيا ونظام
احوال الخلق فان حاجات الناس كثيرة وكلما انفق فيهما خلاص غيرهما من الاموال
من كثرهما فقد اطل الحكمة التي خلقنا بها كمن جنت فاضي البلد ونعمه ان يقضي
حوائج الناس ولا يكل يضاب اخلا لنفوس بالآخر كخلاف الجحش كالاكل النمر
بالزبيب وبكل الجيد بالردوي من الجحش الواحد وعكسه كافي الماشية والمال بالجوادة
النفوسه وكثيرها وبالرداة الخشونة وكثيرها وبوخل من كل نوع بالفضط ان سهل
الاخذ بان قلت انما قد كثرت وسئل عننا راجح اخذ من الوسط كما في العشر
ولا يخرج ردي عن جيد ولا مكسوع عن صحاح كالتواضع من بضة عن صحاح وقالوا
ويخرج عكسه بل هو افضل لانه راد خير القيس المخرج الدينار الصالح او الجيد في
بوكله الفقراء منهم او غيره قال في المخرج وان لزمه نصف دينار سبعا عشر دينارا
نصفه عن الزكاة ونصفه ينفق لمعهم اما ان لم ينفق فاصول هو وبنه فانه يبيح
لاجنبي ونيفاسمائه او يشتره وامنه نصفه او يشتره نصفه لاكن بكرة له مثل
صدقة من نصفه عليه سوا فانه الزكاة صدقة الطوع ولا شيء في الغشوش
والخلوط مما هو اذن منه كذهب بفضته ونصفه بحاس حتى يبلغ خالصه
فاذا بلغه اخرج الواحد الصا او مئوشا لصدقة قدر الواجب وكان موقوف
بالنحو وبكرة للامام ضرب الغشوش خير الصالح من غشاش فليس منا ولا يلائق
به بعض الناس بعضا فان علم معيارها صحت المعاملة بها وكذا ان كانت محمول

اي ما زاد على النصاب

على

على الاصح كسبح الفالاية والمجنات ويكره لغير الامام ضرب الدراهم والدينار ولو خالف
لان من سلك الامام ولا من فقه اخيرا عليه **ولا يجب في المبدأ** من ذهب او فضة
كل حال لامر **زكاة** لانه معد لا يستعمل مباح فاشبه العوامل من النعم ويكره المخرج من خلوها
غيره كالاواني بالاجماع وكذا الكبره كالفضة الكبيرة من الفضة المحاجة والصغيرة للرب
ومن المخرج المبالاة وغيرهما فحكم عليهم بالخير لو اخذ شخص من اهلان ذهب وفضة بطلا
عليه فهو مباح فلا زكاة فيه والسوار والخلخال ليس الرجلان يقضيه باخذها فحكم
بالفضة وتحت في حلي النساء كالرجل وفي حلي الرجال كالملاحة اخياط للشك في ابا حنة
قلوا كذا الرجل توارا مثلا بلا فضل لا للنس ولا لغيره او لفضله احارته من لثة استعماله
بلا كراهة فلا زكاة فيه لانها الفضة المخرم والمكروه وكذا الوانكس على مباح للاستعمال وفض
اصلا واحد وان كان لا يبلغ فلا زكاة ايضا وان دام احوالا له وامر صورة الخلق وفضه اصله
او جينا الزكاة في الحلي وتختلف قيمته ووزنه فالعبرة بقيمته لا وزنه بخلاف المخرم لعينه كالا
فالعبرة بوزنه لا بقيمته فلو كان له حلي وزنه ما يثا درهم وقيمته ثلثمائة تحريم في المخرج
ربع عشر مثقالا يبيحه المساعي لغير حنسه ويقف ثمنه على المستحقين او يخرج خمسة مثاقيل
فمنها سبعة ونصف نقد او لا يجوز كسره ليعطي منه خمسة مثاقيل لا فانه ضار عليه وعلى
المستحقين او كان له اقل من ذلك تحريم في المخرج خمسة من غيره او كسره ويخرج خمسة اواق
ربع عشر مثقالا ويجرم على الرجل حلي الذهب ولو في المخرم لقوله صلى الله عليه وسلم
احل الذهب والحرير لاناك امتي وجرم على ذكورها الا الانف اذ اخرج فانه يجوز ان
يخرج من الذهب لان بعض الصناعات قطع الفضة في غرضه فاجتهدت انفسا فانما عليه
قامه صلى الله عليه وسلم ان يخرج من ذهب والا لانه لا يجوز اخذها من قطع
سنة ولو لكل اصبع من الذهب فبنا على الانف والا لانه فانما يجوز ان يقطع منه
اخذ من من ذهب وان تغدق فبنا على الانف ويخرج من الجاني من الذهب
على الرجل وهو السعفة التي يستسك بها الفقير ويحل للرجل من المصنة الخاتمة بالا
جاء ولانه صلى الله عليه وسلم ان اخذ ثمانين فضة من نفسه سبعة سوا كان في اليمن
ام في اليسار لان اليمن افضل والسنة يجعل الفض ما لم يكن فيه ولا يكره لانه ليس
خاتم الفضة **نقطة** اي من لا يوجب مقدار الخاتمة المباح ولعلمهم التقوا فيه باله
ايجاز تلك البذرة وعادة ائمه فيها وهذا هو المعتد وان قال لا ذرى الصواب
ضبطه بدون مثقال ولو اخذ الرجل خواتم كثيرة ليلبس الواحد منها بعد الواحد جاز
كما في الرضا واصلمها فان لبسها معا حراما لو ادى الى اسراف كما يجوز من كلاهما ولو
تخلل الرجل في غير الخواتم كالدراهم كافي من سبيل ويحل للرجل من الفضة خاتم
اليك كسيف والرحم والمنطقة لا مال لا يلبس كالسبح والحمام وليس له ان يخلط
الذهب بالفضة ولا فضة الذهب حلي المذهب والفضة كالسوار وكذا اما البش
بهم من الشيا وبخرم المبالاة كالحال وزنه ما يثا دينار وكذا اجده اسراف الرجل
الذهب ويجوز خلية المحقق بفضة الرجل والمرة ويجوز لها فقط بذهب لعموم حلي

الاصل في ترك الاصل تحول ويؤد الخ بول **ويخرج من فقهه ذلك ما**
العرف ربح العشر امانه في الذهب ربح العشر في الفضة لانه
 يقوم بهما واما ان من الفقه فلا ينطبق فلا يجوز اخراجه من غير العرض **وما**
اي نصاب استخرج من فقهه الذهب والفضة اي استخرج ذلك من هو من اهل
 الزكاة من ارض مباحة او مملوكة له **يخرج منه اي النصاب ربح العشر** فهو الاصل
 المسألة كذا في الرق ربح العشر واما في حياضه ان لا وقص في غير الماشية كما
 مروا في شرط الحول ليحجب الاجراع **في المال** لان الحول انما يعتد به لاجل تكامله
 النما والمستخرج من المعدن كما في نفسه فاشبه النما والزروع ويضم بعض المخرج
 الى بعض ان اخذ المعدن ويتابع العمل كما يضم المتلاحق من النما ولا يشترط بقا
 الاول على ملكه ولا يشترط في الضم ان يصل الى النيل لانه لا يحصل غالبا الاستمارة اذا
 قطع العمل بعد ركا صلاح الله ومريض ضم وان طال الزمن عرفا فان قطع بلا
 عذر لم يضم طال الزمن ام لا لا اعراضه ويعني عدم الضم لانه لا يضم الاول الى الثاني
 في المال النصاب ويضم الثاني الى الاول لان كان باقيا كما يضمه الى ملكه بغيره
 المعدن كارت وهدية في المال النصاب فان استخرج من الفضة خستى درهما فان
 الاول مائة وخمسين بالثاني فلا زكاة في خمسين رجب في المائة وخمسين ملك
 فيها لو كان مالكا خمسين من غير المعدن **فمنه** يخرج بقولنا هو من اهل الزكاة
 المكتتب فانه ملك ما يخرجه من المعدن ولا زكاة عليه منه واما ما يخرجه الاثني
 فلسه فيلزمه زكاة ويمنع الذي من اخذ المعدن والركاز بدار الاسلام كما يمنع من
 الاختياص لان الدار للمسلمين وهو دخل فيها والمنازع له الحاكم فقط فان اخذ
 قبل منعه ملكه كما لو احتطب ويشارك ما حياه بتأديره ووقت وجوب حق
 المعدن حصول النبل في يده ووقت الاجراع غفبت التخليص والتفتية من التراب
 ونحوه كما ان وقت الوجوب في الزرع اشتداد الحب ووقت الاجراع التفتية **وما** واي
 نصاب كذا في رخصته **ويخرج من الفقه** رواه الشيخان وخالفه
 المعدن من حيث لانه لا مونة في حصيله او مونة قليلة فكر واجبه كالمعشرات ويضم
 هو والمعدن من الزكاة لانه حق وجوب من المستفاد من الارض فاشبه الواجب
 في الزرع والنما **فمنه** قد علم انه لا بد ان يكون نصابا من النقد ولا يشترط
 فيه الحول والركاز المعنى المكون وهو قد في الجاهلية والادب الجاهلية ما قبل الاسلام
 اي تحت النبي صلى الله عليه وسلم كما صرح به الشيخ ابو علي فهو ان ذلك لكثرة جهالة
 ويعتبر في كون المدفون احاطا بنبي كان لا يعلم ان ملكه بلقته الدعوة فان علمها
 بلقته وعانده ووجد في بنيانه اوبله التي انشاها كنز ليس بركاز بل في كفاها
 في المجموع عن جماعة واقفه وان يكون مدفونا فان وجد ظاهره فان علمها الجاهلية
 اظهره فان اوانه كان ظاهرا فلفظته وان شك فكما لو شك في ان ملكه الجاهلية
 او الاسلام وسباني فان وجد دفن اسلامي كان يكون عليه شي من القرآن واسم

من المعدن

من المعدن غاف نفسه فاشبه النما والزروع ويضم بعض المخرج الى بعض ان اخذ المعدن ويتابع العمل كما يضم
 المتلاحق من النما ولا يشترط بقا الاول على ملكه ولا يشترط في الضم ان يصل الى النيل لانه لا يحصل غالبا الاستمارة اذا
 واذ افطم العمل بعد ركا صلاح الله ومريض ضم وان طال الزمن عرفا فان قطع بلا عذر لم يضم طال الزمن ام لا
 لا اعراضه ومعنى عدم الضم انه لا يضم الاول الى الثاني في الحال النصاب كما ويضم الثاني الى الاول
 ان كان باقيا كما يضمه الى ملكه بغير المعدن كارت وهدية في المال النصاب فان استخرج من الفضة خستى درهما فان
 المعدن كارت وهدية في المال النصاب فان استخرج من الفضة خستى درهما فان الاول مائة وخمسين بالثاني فلا زكاة في خمسين رجب في المائة وخمسين ملك
 فيها لو كان مالكا خمسين من غير المعدن **فمنه** يخرج بقولنا هو من اهل الزكاة المكتتب فانه ملك ما يخرجه من المعدن ولا زكاة عليه منه
 فلسه فيلزمه زكاة ويمنع الذي من اخذ المعدن والركاز بدار الاسلام كما يمنع من الاختياص لان الدار للمسلمين وهو دخل فيها والمنازع له الحاكم فقط فان اخذ
 قبل منعه ملكه كما لو احتطب ويشارك ما حياه بتأديره ووقت وجوب حق المعدن حصول النبل في يده ووقت الاجراع غفبت التخليص والتفتية من التراب
 ونحوه كما ان وقت الوجوب في الزرع اشتداد الحب ووقت الاجراع التفتية **وما** واي نصاب كذا في رخصته **ويخرج من الفقه** رواه الشيخان وخالفه
 المعدن من حيث لانه لا مونة في حصيله او مونة قليلة فكر واجبه كالمعشرات ويضم هو والمعدن من الزكاة لانه حق وجوب من المستفاد من الارض فاشبه الواجب
 في الزرع والنما **فمنه** قد علم انه لا بد ان يكون نصابا من النقد ولا يشترط فيه الحول والركاز المعنى المكون وهو قد في الجاهلية والادب الجاهلية ما قبل الاسلام
 اي تحت النبي صلى الله عليه وسلم كما صرح به الشيخ ابو علي فهو ان ذلك لكثرة جهالة ويعتبر في كون المدفون احاطا بنبي كان لا يعلم ان ملكه بلقته الدعوة فان علمها
 بلقته وعانده ووجد في بنيانه اوبله التي انشاها كنز ليس بركاز بل في كفاها في المجموع عن جماعة واقفه وان يكون مدفونا فان وجد ظاهره فان علمها الجاهلية
 اظهره فان اوانه كان ظاهرا فلفظته وان شك فكما لو شك في ان ملكه الجاهلية او الاسلام وسباني فان وجد دفن اسلامي كان يكون عليه شي من القرآن واسم

او ما كان في ملكه
 او ما كان في ملكه
 او ما كان في ملكه

في كل شهر من رمضان
فلا فطره على كافر أصلي
فلا فطره على كافر أصلي عليه وسلم من المسلمين وهو اجماع كما قاله الماوردي لانها طهارة وليس

من اهلها والمراد انه ليس مطالب باخراجها ولكن يعاقب عليها في الآخرة واما فطرة المرتد ومن عليه موته فموقوفه على عودته الى الاسلام وكذا العبد المرتد ولو غربت الشمس ومن تلزم الكافر نفقته موته لم تلزمه فطرته حتى يعود الى الاسلام وتلزم الكافر الاصلي فطرة رقيقته المسلم وقريبه المسلم كالنفقة عليهما الشرط الثاني **بغير وقت كل شهر من رمضان** لانها مضافة في الحديث الى الفطر من رمضان في الخبر الماضي ولا بد من ادراك جز من رمضان وجز من ليلة نقول ويظهر ان ذلك فيما اذا قال **لعبدك** انت حر من ليلة نقول اخر جز من رمضان او كان هناك مهابة في رقيق بين اثنين بليلة ويوم او نفقة قريب بين اثنين كذا فهي عليهما لان وقت الوجوب حصل في نوبتهما فتخرج عن من مات بعد الفوت دون من ولد بعده وتبين ان يخرج قبل صلاة العبد لاتباع وهو جري على الغالب من فعل الصلاة اولها رفاق اخرها استحب الاداء اولها ويجرم تأخيرها عن يوم العبد بلا عذر كحبيبة ماله او المستحقين **الثالث** من الشروط **وجود الفطر** اي الفاضل **عن قوته وقوت من تلزمه نفقته** من عياله من زوجة او بعضه او ملكية **ذلك اليوم** اي يوم العبد **وليلة** ويشترط ايضا ان يكون فاضلا عن مسكن وخادم لا يقين به يحتاج الى كفا في الكفاية بجامع التطهير والمراد بحاجة الخادم ان يحتاجه لخدمته او خدمته اياها حاجته لخدمته في أرضه او ماشيته فلا اثر لها باللايق به ماله او كانا نفيسين يمكن ابداءها بلاق به ويخرج التناوت لزومه ذلك كما ذكره الرافعي في الجمع لو ثبتت الفطرة في ذمة انسان فانه يباع فيها مسكنه وخادمه لانها جنييد التخت بالديون ولا يشترط ايضا كونه فاضلا عن دست ثوب يلقى به وممونه كما انه ينبغي له في الديون ولا يشترط كونه فاضلا عن دينه ولو لا ديون كما رجع في الجوع والشرط الرابع الذي ذكره المصنف الحرية فلا فطرة على رقيق لا عن نفسه ولا عن غيره انا غير المالكات كتابه صحبة فلعدم ملكه واما المالكات المذكور فليضعف ملكه بخلافه اذ لا يجب عليه زكاة ماله ولا نفقة قريبه ولا فطرة على سببه عنه لاستقلاله بخلاف المالكات كونه كتابا فاسدة فان فطرته على سببه وان لم يجب عليه نفقته ومن بعضه حر يلزمه من الفطرة بقدر ما فيه من الحرية وباقيها على مالكها في هذا حيث لا مهابة بلبه وبين مالك بعضه بعد فان كانت مهابة اختصت الفطرة بمن وقعت في نوبته ومثله في ذلك الرقيق المشترك **نفقته** **عن نفسه وعن من تلزمه** من زوجته وبعضه ورقيقته **من المسلمين** تليق

انما نفقة الزوج على زوجته
انما نفقة العبد على مولاه
انما نفقة المالك على رقيقه
انما نفقة المسلم على قريبه
انما نفقة المسلم على كافر
انما نفقة المسلم على كافر

ضا بط ذلك من لزومه فطرته لزومه نفقته على اقرانه او زوجة اذا كانوا مسلمين ووجوب ما يودي عنهم واستثنى من هذا الضابط مسابيل منها لا يلزم المسلم فطرة الرقيق والقريب والزوجة الكفار وان وجبت نفقتهم لقوله صلى الله عليه وسلم في الخبر السابق من المسلمين ومنها لا يلزم العبد فطرته زوجته حرة كانت او غيرها وان اوجبت نفقتها في كسبه ونحوه لانه ليس اهلا لفطرة نفسه فكيف يتحمل عن غيره ومنها لا يلزم الابن فطرة زوجته ابيه ومستولاه وان وجبت نفقتها على الولد لان النفقة لازمة للاب مع اعساره فتحملها الولد بخلاف الفطرة ومنها عبيد بيت المال يجب نفقته دون فطرته ومنها الفقير العاجز عن الكسب يلزم المسلمين نفقته دون فطرته ومنها ما نص عليه في الام انه لو اجر عبيد وشرط نفقته على المستاجر فان الفطرة على سببه ومنها عبد المالك في المساكن والقراض اذا شرط

كلا

عالمه مع العامل فنفقته عليه وفطرته على سببه ومنها اوجب بالنفقة ومنها عبد المير فلا يجب فطرتهما وان وجبت نفقتهم سواء كان عبد المير ملكا له او موقوفا عليه ومنها الموقوف على جهة او معين كرجل ومدرسة ورياسة ولو اعسر الزوج وقت الوجوب او كان عبدا لزم سببه الزوجة الامة فطرتهما الحرة فلا يلزمها ولا زوجها لا نفقا ساره والفرق بحال تسليم الحرة نفسها بخلاف الامة لا يستخدا المير سببه ولا يربك عن نفسه **صاعان** غالب **قوت** بليلة ان كان بلديا وفي غيره من غالب قوت محله لان ذلك يختلف باختلاف المواحي والمقبر في غالب القوت السنة كما في المجموع لا غالب قوت وقت الوجوب خلافا للفرابي في وسيله ويجزي القوت الاعلى على القوت الادنى لانه زاد خيرا ولا عكس لنقصه عن الحق والاعتبار في الاعلى والادنى بزيادة الاقتنيات لانه المقصود بالبر خير من التمر والارز خير من الزبيب والشعير خير منه بالاولى وينبغي ان يكون الشعير خيرا من الارز وان الارز خيرا من التمر لانه يخرج عن نفسه من قوت واجب وعن من تلزمه فطرته كزوجته وعبده وقريبه ومن تبرع عنه باذنه الاعلى منه لانه زاد خيرا ولا يبعث الصاع المخرج عن الشخص الواحد من جنسين وان كان احد الجنسين اعلا من الواجب كما لا يجزي في كفارة اليمين ان يكسو خمسة ويطلع خمسة واما اخرج الصاع عن اثنين كان ملكا واحد نصفي عبدا او بعضين ببلدين مخزن في القوت فانه يجوز تبعض الصاع او اخر اجد من نوعين فانه جائز اذا كانا من الغالب ولو كان في بلد اوقات لا غالب فيم تحبذ والا فضل اعلاها في الاقتنيات لقوله تعالى لن تناووا البر حتى تنفقوا مما تحبون تليق لو كانوا يفتقون الفقه الملوذ بالشعير تحبان كان الخليطان على حد سواء ان كان احدهما اكثر وجب منه فان لم يجد الا نصفا من ذا ونصفا من ذافوجها ان يخرج النصف الواجب عليه ولا يجزي الاخر لما مر انه لا يجوز ان يبعث الصاع من جنسين وامان يركب عن غيرهما العبرة بغالب قوت محل المودي عنه فلو كان المودي محل اخر يفتقر بقوت المودي عنه بنا على الاصح من ان الفطرة يجب اوله عليه ثم يتحملها عنه المودي فان لم يعرف محله كعبد ابق فيتمثل بحاقا لجماعة استثنى هذه او يخرج فطرته من قوت اخر محل عهده وصوله اليه لان الاصل انه فيه او يخرج الحاكم لان له نقل الزكاة فان لم يكن قوت المحل الذي يخرج منه يجزي اعذر اقرب المجال اليه وان كان بقرية محلا لا نفقا وبان قوتها بينهما **وقدره** اي الصاع بالوزن **حصة**

ارطال الثلث رطل بالوزن اي البعادي وتقدم الكلام في بيان رطل بغداد في موضعه والاصل فيه الكيل وانما قدر بالوزن استظهارا والعبارة بالصاع النبوي ان وجد تعياره فان فقد اخرج قدره بنصف انه لا ينقص عن الصاع قال في الروضة قال جماعة الصاع اربع حفاته بكني رجل محتدل انتهى والصاع بالكيل المصري قدحان وينبغي ان يزيد شيئا يسيرا لاحتمال اشتغالهما على طين او تين او نحو ذلك قال بن الرفعة كان قاضي القضاة عمار الدين السكري رحمه الله تعالى يقول حين يخطب بمصر خطبة عبد الفطر والصاع قدحان بكيل بلدكم هذه سالم من الطين والعجب والقلت ولا يجزي في بلدكم هذه الا الفتح انتهى فابعد ذكر الفقهاء الساشي في محاسن الشريعة في لطيفات ايجاب الصاع وهو ان الناس تمنع غالبا من الكسب في العبد وثلاثة ايام بعده ولا يجد الفقير من يشتغل فيها لانها ايام سرور وراحة عقب الصوم والذي يحصل من الصاع عند جوده خيرا ثمانية ارطال من الخير فان الصاع خمسة ارطال وثلث كاس ويطاف اليه من الماخو الثلث فيافي

لا الحرة
قوت

محل

او

من ذلك وهو كفاية الفقير في أربعة ايام لكل يوم رطلان تنمى جنس الصاع الواجب
الوقت الذي يجب فيه العشرة ونصفه لان النصف قد ورد في بعض المحدثات كالمير والتعير
والقمر والزبيب ونفس الباقي عليه جميع الاقنيات ويجزي الاقط لتبوت في العيش وهو
لبن يابس غير مشرورع الزبد وفي معناه لبن وجب لم يزرع زيد ههنا جزا كل من الثلاثة لمن هو قوته
سوا كان من اهل البادية او الحاضرة اما مشرورع الزبد من ذلك فلا يجزي وكذا الاجري
الكشك وهو بفتح الكاف معروف ولا الخيض ولا المصل ولا السن ولا اللحم ولا العسل من الاقط
افسد كثره الملح جوده بخلاف الملح البشير فيجري لكن لا يجب الملح فيخرج قد يكون بعض
الاقط منه صاعا والا صل ان يخرج من ماله زكاة موليه الغني لانه يستقل بمطعمه بخلاف
غير موليه كولد رشيده واجبي لا يجوز اخراجها عنه الابادة ولو اشترى موصرا او موصرا محلا
ومعسر في رقيق لزم كل موصر قد رخصته لامن واجبه كما وقع في المنهاج بل من قوت الرقيق
كما علم مما موصر به في المجموع بنا على ما مر من ان الاصح انها تجب ابتداء على المودي عندهم
بجملتها المودي **فصل في قسم الصدقات اي الزكاة على مستحقها** وسبب ذلك لا يشترطها
بصدق باذنها وذكرها المصنف في آخر الزكاة تبعا للامام الشافعي رضي الله عنه في الام وهو ان
من ذكر المنهاج لها تبعا للزكاة بعد قسم النبي والعنمة **وتدفع الزكاة من اي صنف من اصنافها**
الثانية المقدم بيانها للجميع **الاصناف التي لا تستغنى وجودها في محل المال وهو الدين والقرض**
الله تعالى في كتابه العزيز في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين
والعالمين عليها والمولفة قلوبهم وفي الرقاب والعارفين وفي سبيل
الله وابن السبيل قد علم من الخبر بانها لا تصرف لغيرهم وهو مجمع عليه وانما وقع
الخلاف في استباحة ما اضاف في الآية الكريمة الصدقات الى الاصناف الاربعة الاولى بلام
الملة والى الاربعة الاخيرة بغير الظرفية للاستعارة بطلاق الملة في الاربعة الاولى وتقييده في
الاربعة الاخيرة حتى اذا لم يحصل الصرف في مصارفها استرجع خلافه في الاولى على ما ياتي
وسكن المصنف عن تعريف هذه الاصناف وانما اذكرهم على نظم الآية الكريمة فالاول
الفقير وهو من لا مال له ولا كسب لا يقرب به يقع جميعها او مجموعها موقعا من كفايته
مطعم ومسكنا وملبسا وغيرهما ما لا بد له من شيء على ما يليق بحاله وحال مولاه كمن يحتاج
الى عشرة ولا يملك ولا يكتسب الا درهمين او ثلاثة او اربعة وسوا كان ما يملكه بضائما او نكلا
ام اكثر والثاني المسكين وهو من له مال وكسب لا يقرب به موقعا من كفايته ولا يكتسبه
كمن يملك او يكتسب سبعة او ثمانية ولا يكتسبه الا عشرة والمال اذ لا يكتسبه العارقال وعنه فقهاء
التخصيص وسكنه كفايته بنفقة قريب او زوج لانه غير محتاج كمن يكتسب كل يوم كل يوم قدر كفايته
واستغنى به او اقل والكسب بنفقة منها كاستغنى له بعلم شرعي يتاقي منه تحصيله والكسب بنفقة منه
لانه فرض كفايه ولا يمنع ذلك ايضا مسكنه وخادمه وثيابه وكتفله يحتاجها ولا مال غائب بحرطين
او موجد فيعطى ما يكتسبه ان يصل الى ماله او قبل الاجل لانه لا ان فقير او مسكين والثالث
المامل على الزكاة كسائر عبيدها وكاتب يكتسب ما اعطاه ارباب الاموال **وقاسم وجا شتر**
جميعهم او يجمع ذوي السهام لا قاض ووال فلا حق لها في الزكاة بل رزقها في حش الحش
المعروض للصالح والرابع المولفة قلوبهم جمع مولف من التاليف وهو من اسلم وبنية ضعيفة
فيتألف ليخوي ايمانها ومن اسلم وبنية في الاسلام قوية ولكن له شرف في قوته ويتوقع

باعطائه

باعطائه
اسلام غير او كاف لنا شتر من يلبه من كفا راوما يغني كفاية فهذا ان القسم ان الاخير ان اعطاه
يعطيان اذا كان اعطاهما اهو ن عليان من جيب يبعث لذلك فقولا الماورد ي يعبر
في اعطاه المولفة احتياجا اليهم محمول على الصنفين الاولين اماه فلا يشترط فيها ذلك كما هو
ظاهر كلامهم وهل تكون المرأة من المولفة وجهان احدهما نعم والثاني لا نعم المولفة المكاتب
كتابا صحيحا لغير مترك فيعطون ولو غير اذن لغير اذنتهم او قبل حلول الخوم ما يعينهم على الحق
ان لم يكن معهم ما يكفي بنجومهم اما مكاتب المولى فلا يعطى من زكاته شيئا لعود القابضة اليه مع لونه
ملكه والسادس الغارم وهو ثلاثة من تدان لنفسه في مباح طاعة كان او لا وان صرفه
في معصية او في غير مباح كخمر وتاب وطن صدقة في مباح فيعطى مع الحاجة بان جعل الدين
ولا يدر على وقايه بخلاف ما لو تدان لمعصية وصرفه فيها ولم يثبت اوله ينجح فلا يعطى وتدان
لاصلاح ذات الدين اي الحال بين الغرم كان خاف فبنية بين قبيلتين تنازعنا في قبيل لم يظهر
قائله فيجعل الدين تسكيتا للفتنة فيعطى ولو غنيا في هذه المكرمة او تدان لضمها فيعطى ان
اعسر مع الاصيل او عسر وحده وكان متبرعا بالضم بخلاف ما اذا ضمن بالاذن والساح في
سبيل الله وهو غارم ذكره منطوع بالجهاد فيعطى ولو غنيا اعانة له على الغزو والتأمن ان
السبيل هو مستثنى من بلد مال الزكاة او بخلافه في سفره ان احتاج ولا معصية يسفره
تدبيره من علم الادب من امام او غيره حاله من استحقاق الزكاة وعدمه على علمه ومن لا يعلم
حاله بان ادعي ضعف اسلام صدق بلايين او ادعي فقر او مسكنه فكذلك الا ان يدعي عيالا
او تلقى مال عرف انه له فيكفي بنية لسهولتها كعامل ومكاتب وغارم وبغية المولفة وضد
غازوان السبيل بلايين فان تخلفا عما اخذ الاجل استرد منها ما اخذاه والبنية هنا اخبار
عدين او عدل او امرأتين وبغية عن البنية استلزامه بين الناس وتصدق دابن في الغارم وسيد
للمكاتب ويعطى فقير ومسكين كفاية عن غالب فيشتريان بما يعطيه غفارا يستغنى به وللإمام
ان يشتري له ذلك كما في الغازي هذا فمن لا يحسن الكسب بحرفة ولا تجارة اما من يحسن الكسب
بحرفة فيعطى ما يشتري به الا انها او تجارة ما يشتري به ما يحسن التجارة فيه ما يلي ربحه
يكفاه بته غالبا ويعطى مكاتب وغارم لغير اصلاح ذات الدين ما عجز عنه من وقاديتها ويعطى
ابن السبيل ما يوصله مقصده او ماله ان كان له في طريقه مال ويعطى غارم حاجته في غزوه ذهبا
واياها واقامة له ولعيله ويملكه فلا يصغر منه ويهبها له موكوب ان لم يطق المشي او طالعته
وما يجمل زاده ومناعه ان لم يعتد مثله حملها كالمسكين والسبيل والمولفة يعطىها الامام او المالك
ما يراه والعامل يعطى اجرة مثله ومن فيه صفتا استحقاق كمعسر وغارم باخذ واحد منهما ويجب
تعميم الاصناف الثلاثة في القسم ان امكن كان قسم الامام ولو تبايد ووجدوا الظاهر الاية فان لم
يمكن بان قسم المالك او لا عامل او الامام ووجد بعضهم وجب الدفع الي من يوجد منهم
وتعميم من وجد منهم وعلى الامام تعميم احاد كل صنف وكذا المالك ان اخبره وبالبلد
ووفي بهم المالك فان لم يتحصوا او اواخصروا **ولا** وفي بهم المالك لم يجز الاقتصار على
اقل من ثلاثة من كل صنف لذكره في الآية بصيغة الجمع وهو المراد بغير
سبيل الله وابن السبيل الذي هو الجنس **الا العامل** فانه يسقط اذا قسم المالك ويجوز
حيث كان ان يكون واحدا ان حصلت به الكفاية ونجى التسوية بين الاصناف غير العامل
ولو زادت حاجة بعضهم ولا تجب التسوية بين احاد الصنف الا ان يقسم الامام وتساوي

تدعيها

فيعطى

الاول الاسلام ولو في ما مضى فلا يجب على الكافر الاصلي وجوب مطالبة كما في الصلاة **الثاني البلوغ**
 فلا يجب على صبي كالصلاة ويوم مريه لسبع وارطاقة ويضرب على تركه لعشر **الثالث العقل** فلا يجب
 على مجنون الا اذا اتم بمنزلة عقله من شراب او غيره فيلزمه ويجب قضاؤه بعد الافاقة **والشروط**
 الرابع الذي تركه المصنف اطاقة الصوم فلا يجب على من لا يطيقه حسا او شرعا ككبر او مرض لا يرجى
 بروه او حبس او نحوه **تنبه** سكت المصنف عن شروط الصيام وهي اربعة ايضا اسلام وعقل
 وتقا عن حيق ونفاس ووقت قابل له يخرج العبدان وايام التشريق كما ينبغي **وقرأ في الصوم**
الاشياء الاول **التبليغ** قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وحملها القلب ولا يكفي باللسان قطعا
 ولا يشترط التلفظ بها قطعا كما قاله في الروضة **تنبه** ظاهر كلام المصنف انه لو شرب لبثوقا
 على الصوم لم يكن نية وبه صرح في لعدة والمعتد انه لو شرب لبصوم او شرب لدفع العطش فصار
 او امتنع من الاكل او الشراب او الجماع خوف طلوع الفجر كان ذلك نية ان خطر بهاله الصوم بالصفات التي
 يشترط النحرص لها لتضمن كل منها قصد الصوم ويشترط لزوم الصوم من رمضان او غيره كقضا او نذر
 التبييت وهو ايقاع النية ليلا لقوله صلى الله عليه وسلم من لم يبيت النية قبل الفجر فلا صيام له ولا بد
 من التبييت لكل يوم وظاهر الجواز ان صوم كل يوم عبادة مستقلة **والثاني** **التبليغ** قوله صلى الله عليه وسلم انما
 كالصلاة يتكلمها المسلم والمصنف في تبييت النية لصحة صومه كالبالغ كما في المجموع وليس على اصلينا صوم
 نفل يشترط فيه التبييت الا هذا ولا يشترط التبييت **المنصق** الاخير من الليل ولا يضر الاكل والجماع
 بعده ولا يجب تجديدها اذا نام بعدها ثم تنبه ليلا ويصح النفل بنية قبل الزوال ويشترط حصول
 شرط الصوم من اول النهار بان لا يسبقها منام للصوم ككفر وجماع **الثاني** **تبييت النية** في
 الغرض بان يغوي كل ليلة انه صائم غدا من رمضان او عن نذر او عن كفارة لانه عبادة مضافة
 الى وقت فوجب التخييل في نيتها كالصلوات الخمس وخروج بالفرض النفل فانه يصح بنية مطلقة
 فان قيل قال في المجموع هكذا اطلقه الاصحاب وينبغي اشتراط التخييل في الصوم الثالث كحرفة
 وعاشورا وايام البيض وسنة من سنو الكرواتب الصلوة اجيب بان الصوم في الايام المذكورة
 منصرف اليها بل لو نوي غيرها حصل ايضا كتحية المسجد كان المقصود وجود صومها **تنبه**
 فضية سكون المصنف عن الغرض للرضية انه لا يشترط النحرص لها وهو كذلك كما صح في المجموع
 تنبها لاكثرين وان كان مقتضى كلام المصنف لا يشترط والفرق بين صوم رمضان وبين الصلاة ان صوم
 رمضان ناسن البالغ لا يقع الا فرضا بخلاف الصلاة فان المعادة نفل ويصور ذلك في الجملة بان يصليها مكان
 ثم يركع جماعة في اخر يصلونها فيصليها معهم فانها تقع له نافلة ولا يشترط تعيين السنن كما لا يشترط
 الا اذا كان المقصود منها واحد ولو نوي ليلة الثلاثين من شعبان صوم غدا عن رمضان ان كان
 منه فكان منه لم يقع عنه الا اذا اعتقد كونه منه بقول من يثق به من عبد او امرأة او فاسق او
 مراهق فيصح ويقع عنه قال في المجموع فلو نوي صوم فلان كان من شعبان والا فري رمضان
 ولا اشارة فيها من شعبان صح صومه فخلا لا اصل بقا ولو بان من رمضان لم يصح وضاه ولا تغلوا نوي
 ليلة الثلاثين من رمضان صوم غدا ان كان من رمضان اجزاء ان كانا منه لان الاصل بقاوه **الثالث** **الامساك**
عن كل مفسد من **الاكل والشرب والجماع** ولو جاوز الزوال وقوله تعالى احل لكم ليلة الصيام
 الرفث اليضاكم والرفث الجماع **وقرأ في** **تعدا** **القي** وان يتبين انه لم يرجع شيء الجوفه لما سبى في الرابع من
 الشروط **حرفة طرق النهار** يقينا او ظاهرا لتحقيق امساك جميع النهار **تنبه** انفراد المصنف بهذا
 الرابع وكانه اخذه من قوله لو نوي جدي الجرم لم يصح صومه او اكل معتقدا انه ليل وكان قد طلع الفجر لم يصح صومه

وذكر

قضاؤه ولو لو اكل معتقدا ان العبد دخل فبان خلافه لزمه وحاصله ذلك انه اذا افطر او تسحر بلا تحريم
 يتبين الحال صح في تسحيره لاني افطاره للمصطلح لان الاصل بقا الليل في الاولى والثانية فان
 بان الصوراب فيها صح صومها او الخلط فيها لم يصح ولو طلع الفجر وفي فقه طعام فلم يبلغ شيئا منه بان
 طرحه او امسكه بغيره صح صومه او كان طلوع الفجر مما يعارضه خلاصه صومه وان انزل لتزله
 من مباشرة مباحة **والذي يفطر به الصائم** **تنبه** **الاشياء الاول** **ما وصل** من عين وان قلت
 كسمكة **عندما** اختار عالما بالتحريم **الى** مطلق **الجوف** من مفسد مفتوح سواء كان يحيل العدا او الدوا
 ام لا كباطن الحلق والبطن والا معا وباطن الراس لان الصوم هو الامساك عن كل ما يصل الى الجوف فلا
 يضر وصول دهن او كحل يشرب به مسام جوفه كما لا يضر اغتساله بالماء وان وجد اثر اياها طهولا
 بصد وصول ريقه من معدته جوفه او وصول دباب او بعوضة او عبا رطبة او غريلة دقيق جوفه
 لغرس الخرز عنه والتقطير في باطن الاذن مفسد ولو سبق ما المضضة او الاستنشاق الى جوفه
 فطران بالبح افطروا لا فلا ولو بقي طعام بين اسنانه فخرى به ريقه من غير قصد لم يفسد ان عجز
 عن تغييره ومجده لانه محدور فيه غير مفسد وكذا لو اخرج ركان صب ما في حلقه مكرها لم يفسد
 وكذا ان اكره حتى اكل او شرب لان حكم اختياره ساقط وان اكله ناسيا لم يفسد وان كثر خبز الصبي
 من شئ وهو صائم فاكل او شرب فليتم صومه قاغا اطعم الله وسقاه **الثاني** **الحقنة** وهو يصب
 المهملة ادخال دواء جوفه من الدبر فتجبره باعها **من احد السبيلين** فيه تجوز فالتقطير
 في باطن الاحليل وادخال عود او غيره فيه مفسد والحقنة دخول طرف اصبع في الدرجاة
 الاستنجا فيخطره الا ان ادخل الميوسر مفعدة ياصبعه فلا يفطر به كما صح في البخاري لا يضطراره
 اليه **الثالث** **التقي** **عندما** وان يتبين انه لم يرجع منه شيء الى الجوف كان تقايا منكم الخبز من جبان
 وغيره من ذرعة القيء اي غلب عليه وهو صائم فليس عليه قضا ومن استنقا فليقبض وخرج بقوله
 عدا ما لو كان ناسيا لا بد ان يكون عالما بالتحريم اختارا لذلك فان كان جاهلا لقرب عهده بالاسلام او
 بنينا بعبد اعن العلم او مكرها لم يفسد كما عليه القيء وكذا لو اخطع نخامة من الباطن وردها صوا افطرها
 من دماغه او من باطنه لان الحلقه التي ذكر تكرار فلو نزلت من دماغه او من باطنه وحصلت في حد الظاهر
 من الغم وهو يخرج الحامجة وكذا المهملة على اراج في الزوايد فيقطرها من مجراها وان سكت كان
 تركها مع القدرة على ذلك فوصلت الجوف افطر لتقصيره وكالقي الخبيث فان نغده وخرج شيء من معدته
 الى حد الظاهر افطروا وعليه **الرابع** **الوقفي** بادخال حفشة او قدرها من مفسدوها **عندما** اختارا
 عالما بالتحريم **في الفرج** ولو دبر من ادعى او غيره انزلا فلا يفطر بالوطي ناسيا وان كثر ولا يكره عليه
 ان قلنا بنصوره وهو الاصح وان جعل حريمه كما سبق في الاكل والخامس **الانزال** ولو فطرة **عن**
مباشرة بنحو لمس كقبلة بلا حائل لانه يفطر بالايلاج بغير انزال فبالانزال مع نحو شهوة اولى
 بخلاف ما لو كان يحائل او ينظر او يكره ولو بشهوة لانه انزال بغيرها شهوة كالاختلام وحريم تحولس
 كقبلة ان حرك شهوة خوف الاكل او الاقره او لا او السادس **الحض** للجماع على حرمه وعدم
 صحته قال الامام وتكون الصوم لا يصح منها لا يدرك معناه لان الطهارة ليست مشروطة فيه
 وهل وجب عليها سقطة اول يجب اصلا وانما يجب القضا بمرجده بدورها **الاشياء الثاني**
 قال في البسيط وليس لهذا الخلاف فائدة فقهية وقال في المجموع يظهر هذا فاسبه
 في الايمان والنفا ليق بان يقول متى وجب عليك صوم فاني طلق **السابع** **الناس** لانه دم حبس
 بجمع **الثامن** **الحق** **لما** **فان** **العبادة** **التاسع** **الزكاة** **لما** **فانها** **العبادة** **وسكت**

الاحوال

المصنف عن بيان الحاشية فالظاهر انه الولادة فانها مبطلة للصوم على الاصح في التحقيق وهو العقد خلافا لما في المجموع من الحاشية بالاحتلام لوضوح الفرق ولعل المصنف تركه لهذا الخلاف اول نسبته اوسهوه **ويستحب في الصوم** ولونظرا اشيا كثيرة المذكور منها هنا ثلاثة **اشيا** الاول **يجعل الفطر** اذا حقق غروب الشمس خبر الصحيح لا تزال ابتيحيز ما عجلوا الفطر زاد احمد واخر السجور ولما في ذلك من مخالفة اليهود والنصارى ويكره له ان يخرجه اذا ضد ذلك وراي ان فيه فضيلة والا فلا بأس به نقله في المجموع عن نص الام وسين كونه على طب فان لم يجده فعلى عرفان لم يجده فعلى ما خبر كان النبي صلى الله عليه وسلم لم يفطر قبل ان يصلي على رطبات فان لم يكن فعلى ثمرات فان لم يكن خسي حسيلت من ما قاته فهو رواه الترمذي وابن السجور لخبر الصحيحين نعمه وان في السجور بركة وخبر الحاكم في صحيحه استحباب اطعام السبي على صلوات النهار وبقيولة النهار على قيام الليل والثاني **تأخير السجور** ما لم يقع في شك في طلوع الفجر لخبر لا تزال ابتيحيز ما عجلوا الفطر واخر السجور لانه اقرب الى التقوي على العبادة فان شك في ذلك كان نزول في بقا الليل لم يسب الناحية بل الافضل تركه لخبر الصحيح دع ما يربك الى ما لا يربك تنبيهه لو صرح المصنف بسن السجور كما ذكرته كان اولي فان استحبابه يجمع عليه وذكر في المجموع انه يحصل كثيرا لما كوله وقيل له في صحيح ابن حبان ونعمه واو لو جرحه من ما ويدخله وقت نصف الليل والثالث **ترك الحج** وهو يقع لما تركه الهجران من الكلام جميع النهار لانه صلى الله عليه وسلم لم يري رجلا قايما فسال عنه فقالوا هذا ابو اسرايل انه ان يقوم ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم ويصوم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مروا به ان يتكلم ويستظل وليقعد وليصوم رواه البخاري ولهذا يكره صمت اليوم الى الليل كما جزم به صاحب التنبيه واقره اما الفجر يضم الها وهو اسم من الايام وهو الاغاس في النطق فليس مراد المصنف اذ كلامه فيما هو شئ وترك فحفت الكلام من غيبه وغيرها واجب وبعضهم ضبط كلام المصنف بالضم واعترض عليه مما اعترض على المنهاج في قوله في المدونات وليس له لسانه عن الكذب والغيبة فان صون اللسان عن ذلك واجب واجيب بان المعنى انه يسب للصائم من حيث الصوم فلا يبطل صومه بارتكاب ذلك بخلاف ارتكاب ما يجب اجتنابه من حيث الصوم كالاستنفاة وقال السبكي وحديث حسن يفطر الصائم الغيبة والنجمة الي اخره فضعف وان صح قال الماوردي فالزبط لا يطله التواب لا الصوم قال ومن هنا حسن عدا الاحتراجه من اداب الصوم وان كان واجبا بطلانا ويسبى ترك شهوة لا تبطل الصوم كسقم الربا حبي والنظر اليها من الترفه الذي لا تناسب حكمه الصوم ومن ترك نحو حج كفصده لان ذلك يضعفه وترك ذوق طعام او غيره خوف وضوله حلقه وترك علك يقع العجب لانه يجمع الربا فان بلعه افطر في وجهه وان الغناء عطشه وهو مكره كما في المجموع ويسب ان يغتسل عن حدث البول لا يكون على طهر من اول الصوم وان يقول عجب فطره اللهم لك صمت وعلى رزقك افطرت لانه صلى الله عليه وسلم علم كان يقول ذلك رواه البخاري وان يكثر تلاوة القرآن ومدارسته بان يقرأ على غيره في رمضان لما في الصحيحين ان جبريل عليه السلام كان يلقي النبي صلى الله عليه وسلم في كل سنة من رمضان حتى ينسلخ فيعرض عليه صلى الله عليه وسلم القرآن وان يعتكف فيه لاسبعا في العشر الاواخر منه لا يتابع في ذلك ولربما ان يصادف ليلة القدر رآه في محضرة فيه عندنا **ويحرم صيام خمسة ايام** اي مع بطلان صياها وهي **العياد** الفطر والاضحى بالاجماع المستند الى ما في الشارع صلى الله عليه وسلم

لو حذف لفظ توك كان
مستقما فالمعنى توك
الأمتاء من الكلام
ويحصل ذلك بالكلام
اه مداني

في خبر الصحيحين وايام التشريق الثلاثة بعد يوم النحر وليلته للهي عن صيامها كما رواه
ابوداود وفي صحيح مسلم ايام منى ايام اكل وشرب وذكر الله تعالى **وكذا صوم يوم التشريق**
كراهة تنزيه قال الاسنوي وهو المعروف المنصرص الذي عليه الاكثر في الاحتد في المذهب
تحريمه كما في الروضة والمنهاج والمجموع لقول عمر ابن ياسر من صام يوم التشريق فقد عصى ابا القاسم
صلى الله عليه وسلم **تبيين** يمكن حمل كلام المصنف على كراهة التحريم فتوافق المذبح في المذهب
الا انهوافق صومه عادة له في نظونه كان كان يصوم او يصوم يوما ويفطر يوما
او الاثنين والخميس فيوافق صومه يوم التشك وله صومه عن قضاء او نذر كتظيره من الصلاة
في الاوقات المكروهة كخبر لا تقدموا صوم رمضان بصوم يوم او يومين الا رجلا كان يصوم يوما
فليصمه وقيس بالولد الباقي بجامع السبب فلو صامه بلا سبب لم يقع كصوم يوم العيد بجامع التحريم
وقوله **او يصله باقبله** مني علي جواز ابتداء صوم النصف الثاني من شعبان فطوعا وهو وجه
ضعيف والاصح في المجموع تحريمه بلا سبب ان لم يصله بما قبله او صامه عن قضاء او نذر ووافق
عادة له لخبر اذا انتصف شعبان فلا تصوموا رواه ابوداود وغيره وعلى هذا لا يكتفى وصل
يوم التشك الا بما قبل النصف الثاني ولو وصل النصف الثاني بما قبله ثم افطر فيه يوما حرم عليه الصوم
الا ان يكون له عادة قبل النصف الثاني فله صوم ايامها فان قيل هلا استحب صوم يوم التشك اذا
اطبق العجم خروجهم خلاف الامام احمد حيث قال **بوجوب الصوم جليل** اجيب
بأن لا نراعي الخلاف اذا خالف سنة صريحة وهي هنا خبر اذا غم على كذا فاحملوا عادة
شعبان ثلاثين ويوم التشك هو يوم الثلاثين من شعبان اذا تحدث الناس برويته
او شهد بها عدد نزلت بهادته كصبيان او نسأ او عبيدا ونفقة وظن صدقهم بحال قاله الرافعي
وانما لم يصح صومه عن رمضان لانه لا يثبت كونه منه نعم من اعتقد صدق من قال **انه** لاه من كره
يجب عليه الصوم كما تقدم عن البغوي في طائفة اولها الباب وتقدم في اثنايه صحة نية المعتقد
لذلك ووقوع الصوم عن رمضان اذا ثبت كونه منه فلا ينافي ما ذكر في المواضع الثلاثة لان
يوم التشك الذي يجرم صومه هو على من لم يظن الصدق لهذا موضع وامان منه او اعتقده
صحت النية منه ووجب عليه الصوم وهذا موضعان فيقول الاسنوي ان كلام الشيخين في الروضة
وشرح المذهب مناقض من ثلاثة اوجه في موضع يجب وفي موضع يجوز وفي موضع ممتنع ممتنع
اما اذا لم يحدث احد بالروية فليس اليوم يوم التشك بل هو من شعبان وان اطبق العجم لخبر فانهم عليه
فسرع الفطريين الصومين واجب اذا لو اصاب في الصوم فرضا كان او فلا حرام للهي عنه
في الصحيحين وهو ان يصوم يومين او اكثر ولا يتأول بالليل مطحوا ما عدا بلاعذر ذكره في المجموع
وقضيته ان الجماع ونحوه لا يمنع الوصال لكن في الخبران يستند جميع اوصاف الصائمين وذكر
الجرجاني وابن الصلاح نحوه وهذا هو الظاهر ثم شرع فيما يجب الكفارة به فقال **ومن**
وتحجب جميع الحفنة او قدرها من مقطوعها **عامة** اختار عالما بالتحريم **واجب**
ولو دبر ان ادعى او غيره **في جوار رمضان** ولو قبل تمام الغروب وهو مكلف صايما ثم
بالوطي بسبب الصوم **عليه** وعلى الموطوءة المكلفة **القضا** بافساد صومها بالجماع
عليه وحده **الخاتمة** ومنها لتقصان صومها يتغرضه المبطلان بعروض الحضي
او نحوه فلم تنكح حرمته حتى يتحلل بها الكفارة فيختص بالرجل الواطي ولانها غرم على يتحلل
بالجماع كالمهر فلا يجب على الموطوءة ولا على الرجل الموطوءة كما نقله بن الرفعة والواطقان

إذا التذريوم الشك
 وبيت النذر لم يحق
 انه من رمضان لم يصح
 ذلك اليوم من رمضان
 لم يوه ولا عن الذر
 انه ثبت من رمضان
 لان رمضان لا يقبل فيه
 فلا يصح عن هذا ولا عن
 الشهر م ط

استقر رها في ذمة الغني وهو الاصح على ما يقتضيه كلام الروضة واصلاها وجري عليها بن
المعوي وقول المجموع ينبغي ان يكون الاصح هنا عكسه لانه عاجز حالة التكليف لغدية
مردود بان حق الله تعالى المأني اذا عجز العبد عنه وقت الوجوب يثبت في ذمته وهو الغنية
وحيث من ذكر بدعي الصوم او واجبة ابتداء وجهان في اصل الروضة اصحهما في المجموع الثاني
وخرج بالمر الرقيق فلا فدية عليه اذا افطر كثيرا ومرض ومات رقيقا **والحامل** ولو من زنا
والمرء ولو مستاجرة او متبرعة **اذا خافت** من حصول ضرر بالصوم كالضرر الحاصل
للمريض **على نفسه** ولو مع الولد **اذا خافت** اي وجب عليها الا افطار وجب عليها اي
القضا بلا فدية كالمريض فان قيل اذا خافت على نفسها مع ولد بها فهو فطره ارتفع
به شخصان فكان ينبغي الفدية قياسا على ما ساق في اجيب بان الآية وهي قوله تعالى من
كان مريضا الى اخرها وردت في عدم الفدية فيما اذا افطر تاحوا فاعلى نفسها فلا فرق
الخوف بين ان يكون مع غيرها ام لا **وان خافت** منه **على اولادها** فقط بان تخاف الحامل من
من اسقاطه والمرضع بان يقل اللبن في بولها **اذا خافت** ايضا **وجوب عليها القضا** للافطار
والعائ وان كانتا فرتي او مريضتين لما روي ابو داود والبيهقي بسناد حسن
عن ابن عباس في قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية انه نسخ حكمه في حقهما **الا جيب** الام
والقول بسنحه قول اكثر العلماء وقال بعضهم انه حكم غير منسوخ بنا عليه عام في الاحتياج
به تنبيه يلحق بالمرضع في اجاب الفدية مع القضا من افطر لا نقاد اذ هي محصوم او حيوان
يحترم مشيئة على هلاك بغيره او غيره فيجب عليه الفطر اذ لم يمكن تحليصه الا بفطره فهو فطره
ارتفع به شخصان وهو حصول الفطر المضطرو والخلص لغيره ولو افطر لخلص مال كالفدية
لانه لم يرتفع به الشخص واحد ولا يجب الفطر لاجله بل هو جائز بخلاف الحيوان المحترم في وجوب
الدفع عنه لانه منزل منزلة الادوي المحصوم فانه يرتفع بالفطر شخصان وان نظر بعضهم في
البهية ولا يلحق بالحامل او المرضع في لزوم الفدية مع القضا المتعدي بفطر رمضان بغير جماع بل
يلزمه القضا فقط ومن اخر قضا رمضان مع امكانه حتى دخل رمضان اخر لزمه مع القضا لكل
يوم من لان سنة من الصيام رضى الله عنهم قالوا بانه كذلك ولا يخالف في هذا التاخير قال
في المجموع ويلزمه للمريد دخول رمضان اما لم يمكنه القضا لاستمرار عذره حتى دخل رمضان فلا فدية عليه
لهذا التاخير **فاما** وجوب الفدية هذا للتاخير وفدية البيع الهرم وخوة لاهل الصوم وفدية المرض **الشيخ**
والحامل لتفويت فضيلة الوقت ويكرر المدة اذا لم يخرج به تكرار السنين لان الحقوق المالية لا تتداخل ولو
اخر قضا رمضان مع امكانه حتى دخل رمضان اخذت اخرج من تركته على الجدي السابق لكل يوم
مدان مد لغوات الصوم ومد للتاخير وعلى الفدية وهو صوم الولي اذا صام حصل تداوك اصل
الصوم ووجبت فدية **التاخير والكفارة** ان يخرج **عن كل يوم** سبعا سبق **رطل** **ثلاث** **بالمر** اي
البعد ادي وبالكيل نصف قدح بالمصري ويصرف الفدية للفقراء والمساكين فقط دون بقية الاصناف الثمانية
المارة في قسم الصدقات لقوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين والفقير اسوا حاله منه واذا جار
صرفها الى المسكين والفقير اولى ولا يجب الجمع بينهما وله صرف امد من الفدية الشخص واحد لان كل يوم عبادة
مستقلة فالامداد بمنزلة الكفارات بخلاف الفدية الواحدة فانه لا يجوز صرفه الى شخصين لان كل مد فدية تامة
وقد اوجب الله تعالى صرف الفدية الى الواحد فلا ينقص عنها ولا يلزم منه امتناع صرف فديتين الى شخص
واحد كما لا يمنع ان ياخذ الواحد من زكاة متعددة وجنس الفدية جنس الفطرة ونوعها وصفها وقد

سبق

سبق بيان ذلك في زكاة الفطر ويعتبر في المد الذي يوجبه هنا وفي الكفارات ان يكون فاضلا عن قوته
كزكاة الفطر قاله الفقهاء في تناوبه وكذا احتياج اليه من مسكين وخدام تنسبه تعجيل فدية التاخير
قبل دخول رمضان الثاني ليوخر القضا مع الامكان جازي في الاصح كتعجيل الكفارة قبل الخت المحرم
التاخير ولا تنسب على الهرم ولا الزمن ولا من استندت مشقة الصوم عليه لتاخير الفدية اذا اخذوها عن
السنة الاولى وليس لهم ولا الحامل ولا الموضع تعجيل فدية يومين فاكثرا لا يجوز تعجيل الزكاة للمريض
والعاجل من ذكروا فدية يوم فيه اوفي ليلة فانه جائز **والمرء** وان تعدي بسببه **والساو** **المريض** **المريض** **المريض**
فقط ان يذنب التوحيص **والقضا** لقوله تعالى من كان منكم مريضا او على سفر اي فافطر فدية من ايام
اخر ولا يذنب فطر المريض من مشقة يتبع له التيم فان خاف على نفسه الهلاك او ذهب منفعة عضو
وجب عليه الفطر قال تعالى ولا تقبلوا أنفسكم وقال تعالى ولا تلجوا بديكم الى التهلكة ثم ان كان المريض طبعا
فله ترك الفدية والافطير ان ينوي فان عاد المرض واحتاج الى الافطار فطره ولم يعل عليه الجوع او العطش
حكم المريض واما المسافر المسافر المذكور فيجوز له الفطر ان لم يتضرر به ولكن الصوم افضل لما فيه من بركة
الذمة وعدم اخلا الوقت عن العبادة ولا يتركه الا كثر من فعله صلى الله عليه وسلم اما اذا تضرر به لغير مرض
اولم يشق عليه احتماله فالفطر افضل لما في الصحيحين ان الله تعالى عليه وسلم راي رجلا صابرا
في السفر قد ظلم عليه فقال ليس من البر ان تصوموا في السفر ثم ان خاف من الصوم تكلف نفس
او عضوا او منفعة حرم عليه الصوم كما قاله الغزالي في المستصفى ولولم يتضرر بالصوم في الحال
ولكن يخاف الضعف او لصام وكان مسفر حج او عمرى وقال الفطر افضل كما نقله الرازي في كتاب الصوم
عن النبي وافتره **تنبيه** سكت المصنف عن صوم التطوع وهو مستحب لما في الصحيحين من صام
يوم في سبيل الله باعد الله وجهه عن النار سبعين خريفا وبتاكر صوم يوم الاثنين والخميس لانه صلى
الله عليه وسلم كان يحرص صومهما وقاله فيهما انهما اقرب صومين الى الله تعالى وانما صام
وصوم يوم عرفة وهو تاسع ذي الحجة لغيره في مسلة صيام يوم عرفة يكفر السنة التي قبله والتي بعده
وصوم عاشوراء وهو تاسع المحرم لقوله صلى الله عليه وسلم من بقيت الى قابل لا صوم من اليوم التاسع
في فوات قبله وصوم سنة من موالات كان كصيام الدهر وقتا بعتها افضل عتب العبد ويكره افراد يوم المحرم
لا بالصوم لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصوم احدكم يوم الجمعة الا ان يصوم يوما قبلها ويوما بعده وكذا
اي افراد السبت والاحد تخبر لا تصوموا يوم السبت الا فيما افترض عليكم ولان اليهود تعظم يوم
السبت والنصارى يوم الاحد وصوم الدهر غير يومي العيد واما السنتين مكرره
المن خاف به ضررا او فوت حق واجب او مستحب ومستحب لفدية لاختلاف الادلة ويجوز صوم
الرواة تطوعا ونزوحا حاضرا الا باذنه خير الصحيحين لا يحل لامرأة ان تصوم ونزوحا شاهدا
في الايام ذمه ومن تلبس بصوم تطوع او صلاة نافذة فله قطعها اما الصوم فلقوله صلى الله عليه وسلم
الصائم التطوع امير نفسه ان شأصام وان شأ افطر واما الصلاة فقاس على الصوم ومن تلبس
بصوم واجب او صلاة واجبة حرم عليه قطعها سواء كان قضاؤه على الفور وكصوم من تعدي
بذنه بالخطأ او اخر الصلاة بلا عذر وام لا بان لم يكن تعدي بذلك **فصل** في الاعتكاف وهو لغة
في بقدر رمضان شهر الله المحرم ثم رجب ثم باقية ثم شعبان **فصل** في الاعتكاف وهو لغة
اللبث والحبس وشرا للثب في المسجد من شخص مخصوص بنية والاصل فيه قبل الاجماع
ولا تباشرون من وانه عاكفون في المسجد خبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم اعتكف
المسجد الاوسط من رمضان ثم اعتكف المسجد الاخر ولا فدية حتى توفاه الله ثم اعتكف اولا

او يقطعها كان صوم يوم الاثنين والخميس

قوله تمام

من بعده وهو من الشرايع القديمة قال تعالى ويحذرن الى ابراهيم واسماعيل لما يدعى للطائفي
والعالمين والركم السجود والاعتكاف سنة مؤكدة وهي مستحبة اي مطلوبة في كل وقت في
رمضان وغيره بالاجماع واطلاق الادلة قال الزركشي فقد ورد من اعتكاف فوافقت فكانا
اعتق نسمة وهو في العشر الاواخر من رمضان افضل منه في غيره لطلب ليلة القدر فخير من الف شهر
اي خير من العمل في الف شهر ليس فيها ليلة القدر وفي الصحيحين من قام ليلة القدر اياما او لثلاثا
غفر له ما تقدم من ذنبه وهي مخصصة في العشر الاواخر كما نص عليه الشافعي رحمه الله وعليه
المجهور وايضا نذر ليلة بعينها وقال المزني وابن خزيمة الحاشية منقولة في ليل العشر
جماعين الاحاديث واختاره في المجموع والمذهب الاول قال النووي في شرح مسلم
قلا ينافي فصلها الا ان اطلق الله عليها لكن قال القوي لم يثبت الاعتكاف في كل ليل العشر
حق يجوز الفضيلة على البقي فظاهر هذا انه يجوز فضيلتها سواء اطلع عليها او لا وهذا
اولا نعم حال من اطلع اكل اذا قام بوطايفها وروي عن ابي هريرة مرفوعا من صلى العشاء الاخيرة
في جماعة من رمضان فقد ادرك ليلة القدر وسئل الشافعي رحمه الله تعالى انما ليلة الحادي والعشرين
او الثالث والعشرين قال ابن عباس راي في ليلة سبع وعشرين وهو مذهب اكثر اهل العلم
وفيها نحو الثلاثين قولا ومن علامتها طرفة لاجارة ولا باردة وتطلع الشمس في صحتها
ليس فيها كثر شجاج ويندب ان يكون من قول اللهم انك عفو رحيم تغفر عني عانا وانجيتنا
في يومها كما يجتهد في ليلتها وحضت بها هذه الامة وهي باقية الى يوم القيامة فينبغي لمن
ان يكتمها وله اي الاعتكاف **شوطان** اي ركعتان فواحدة بالشرك ما لا بد منه بل اركان
اربعة كما ستر في الاول **النوم** بالقلب كغيره من العبادات ويجب نية فرضية في نذره
ليتم عن النفل وان اطلق الاعتكاف بان لم يقدر له مدة كفته نية وان طار مكانه
لكن كخرج من المسجد بلا عزم عود وعاد جدد هاسوا خرج لتبورا ام لغيره لان
ما مضى عبادة فامة فان عزم عن العود كانت هذه الغزوة قائمة مقام النذر ولو
قند مدة كيوم وشهر وخرج لتبورا وعاد جدد النذر ايضا وان لم يطل الزمن
لقطعه الاعتكاف بخلاف خروجه لتبورا فانه لا يجب تجديد هاتان طال الزمن لانه لا بد
منه فهو كالسنة في عند النذر لان نذر مدة متتابعة يخرج بعد زلا يقطع التتابع فلا
يلزم تجديد سوا خرج لتبورا ام لغيره **والثاني** للثاني **الليل** لقد مر ما يسمي عكفا اي اقامته
بجئت يكون زمنها فوق زمن الطائفة في الركوع ونحوه فلا يكفي قنرها ولا يحل السكون
بل يكفي التردد فيه واما اشار الى الركن الثالث بقوله **في المسجد** فلا يصح غيره للاتفاق
رواه الشيخان والاجماع ولقول له تعالى ولا تباشروهن وانتم عاكفون في المساجد
والجامع اوتي من بنية المساجد لخدمة الجماعة فيروى لا يحتاج الى الخروج الى الجمعة
وخروجها من خلاف من اوجه بل نذر مدة متتابعة فيها يوم جمعة وكان ممن
تلمذه الحمد ولم يستطع الخروج لها وجب الجامع لان خروجه لها يطل تتابعه ولو
عين الفارق في نذر مسجد مكة والمدنية او الاقصى لعين فلا يقوم غيرها مقامها
لغيرها لنذر فضله قال صلى الله عليه وسلم لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد مسجد مكة
والمسجد الحرام والمسجد الاقصى رواه الشيخان يقوم مسجد مكة مقام الاخير للبركة
فضله عليها ويقوم مسجد المدينة مقام الاقصى لمزيد فضله عليه فلو عين مسجد

السنة قال في الصلاة والنية

غير الله لم يثبت ولو عين زمن الاعتكاف في نذره نيت والركن الرابع معتكف وشروطه اسلام وعقل وخلو
عن حدث اكبر فلا يصح اعتكاف من اتقى بقدسي منها لعدم صحة نية الكافر ومن لا عقل له وحاشية
مكث من به حدث اكبر بالمسجد **لا يخرج من المسجد في الاعتكاف النذر** ولو غير مقيد بمدة
ولا تتابع **الحاجة الانسان** من بول وغائط وما في معناها كغسل من جنابة ولا يضر ذهاب
لتبوره بدار لم يفتش بعد هاجن المسجد ولا دار اخرى اقرب منها ولو لم يجد لطيفه مكانا لابقا به
لم ينقطع التتابع به فلا يجب تبوره في غير داره كغايته المسجد وداره ليقه الجوارح له المشقة في
الاول والنية في الثاني اما اذا كان له اخرى اقرب منها او فتح بعد هاجن وجد بطريقه مكانا لائقا
به فيقطع التتابع به لكن لاغتنامه بالاقرب في الاول واعتقال ان ياتيه البول في رجوعه في الثاني
فيبقى طول يومه في الذهاب والرجوع ولا يكفى في خروجه لذلك الاسراع بل يفتش على مشقه اليهود اذا
فرغ منها واستنجن فله ان يوضا خارج المسجد لانه يقع تابع لذلك بخلاف ما اخرج له مع امكانه في المسجد
فلا يجوز وضبط البغوي الفحش بان يذهب الكثر الوقت في التبور الى الدار ولو عاد من يضاهي طريقه او دارا
قاربا في طريقه لقضا حاجته لم يضره ان يمد عن طريقه ولم يطل وقوفه فان طار او عدل انقطع بذلك
تتابعه ولو صلى في طريقه على جنابة فان لم يستطعها ولم يجد له اليها عن طريقه جارا والا فلا ينقطع التتابع
بخروجه بعد ركعتين لاعتكافه وان طار زمنه **او در من حصى** او فاسان طالت مدة الاعتكاف
بان كانت لا تتجاوز عنه غالبا او جنابة من احتلام لتحريم المكث فيه حينئذ **او عذر مرض** ولو جفونا
او اعا **لا يمكن القام معه** اي يشق منه المقام في المسجد لحاجة فرش وخادم ونذر وطبيب او يخاف منه
تلوث المسجد كاسهال وادار بول بخلاف مرض لا يخرج الى الخروج كصداع وحاشية فيقطع التتابع
بالخروج له وفي معنى المرض الخوف من لص او حريق ولا ينقطع التتابع بخروج مؤذن راتب الى منارة
منفصلة عن المسجد قريبة منه لادان لاضامينية له معدودة من نواحيه وقد اعتاد الراتب
صعودها والى الناس صوته فيمدر فيه ويجعل زمن الاذان كالمستثنى من اعتكافه ويجب في اعتكاف
منذ ورسابع قضا خروجه من المسجد لعدلا لا يقطع التتابع كزمن حصى ونفاس وجنابة غير مفطر
لانه غير معتكف فيه الا زمن نحو تبرؤها بطلب الزوج له ولم يطل زمنه عادة كاكل وغسل جنابة واذان
مؤذن راتب فلا يجب قضاؤه لانه مستثنى اذ لا بد ولا نه معتكف فيه بخلاف ما يطل زمنه كمرض وعدة
وحصى ونفاس **ويبطل** الاعتكاف للمندور وغيره **بالوطي** من عالم بخبره ذكر للاعتكاف سوا وطى في
المسجد ام خارجه عند خروجه لقضا الحاجة او نحوها لمنافاتها العبادة البدنية واما المباشرة بشهوة فلها
دون الفرج كليس وقبله قبله ان انزل والا فلا قبله لما صرف الصوم وخروج بالمباشرة ماذا نظرت
او ففكر فأنزل لا يطل وبالشهوة ماذا قبل بقصده الاحرام ونحوه او ببله قصد فلا قبله اذ انزل والاستسما
كالمباشرة ولو جامع فاسيا الاعتكاف او جاهلا فكجاء الصيام ناسيا صوم او جاهلا فلا يصح كما مر في
الصيام ولا يضر في الاعتكاف التطيب والتزين باغتسال او قص شارب او لبس احسنة ونحو ذلك من
من دواعي الجماع لانه لم ينقل انه صلى الله عليه وسلم تركه ولا امر بتركه ولا اصل بقاء على الاباحة وله
ان يتزوج ويتزوج الحرام ولا يكره له الصانع في المسجد كالحياطة والكفاية ما لم يكثر منها فان اكثر
منها ردت حرمة الا لكفاية العلم فلا يكره الاكثر منها لانها طاعة كعلم العلم ذكره في المجموع وله
ان ياكل ويشرب ويفسر الانية والاولي ان ياكل في سفرة او نحوها او يفسل بده في طشت او نحوها
ليكون انطق المسجد ويجوز نضجه بمسح على خلا فالما جري عليه البغوي من الحرمة للاتفاق على جواز
الوضوء فيه واسقاط ما به في ارضه مع انه مستعمل ويجوز الاحتجاج فيه في اقامه الكراهة اذ امن تلوث

ثياب

ركن او قدوم بحيث لا يتخلل بين السعي وطواف القدوم الوقوف بعرفة ومن سعى بعد طواف قدوم
لم تنس له اعادته بعد طواف الافاضة وله سنن ذكرتها في شرح المنهاج وعنه التنبيه الرابع **واجب الوقوف**
بعرفة حضوره جزء من ارضها وان كان في طلب اي بشرط كونه محرا اهل للعبادة لا محلي
عليه جميع وقت الوقوف ولا بأس بالنوم ووقت الوقوف من وقت زوال الشمس يوم عرفة الحج
يوم النحر ولو وقفوا اليوم العاشر غلطا ولم يقلوا على خلاف العادة اجزاء وقتهم فان قلوا
على خلاف العادة وجب القضاء **وجبات الحج** غير الاركان **ثلاثة اشياء** حجكم كما ستعرفه وغير
المصنف بين الركن والواجب وهما مترادفان الا في هذا الباب فقط فالغرض ما توجه له ماهية الحج
الا به والواجب ما يجبر تركه بدم ولا يتوقف وجود الحج على طهارة الاول **الاحرام من الميقات**
ولومن اخره والافضل من اوله والميقات في اللغة الحد والمراد به هنا زمان العبادة ومكانها
فالميقات الزماني للحد والوقوع وعشرا ليل من ذي الحجة فلو احرم به في غير وقته انعقد
حج وعمره السنة وقت الاحرام المزمع وقد يمنع الاحرام بها لغواض منها ما لو كان محرا
حج فان العزم لا يدخل عليه ومنها ما لو احرم بها قبل نية فتركه لا شفعاله بالربى والمبيت
ومنها ما لو كان محرا ما عزم فان العزم لا يدخل على اخرى واما الميقات المكاني للحج فيحق
من مكة سواء كان من اهلها ام لا نفس مكة والميقات للمؤخر من المدينة ذوا
الحليفة وهي علي نحو عشر مراحل من مكة وميقات المؤخر من المشرق الحجاز وغيره ذات
فرن وهو جبل علي مرحلتين من مكة وميقات المؤخر من المشرق الحجاز وغيره ذات
عرف وهو قرية علي مرحلتين من مكة والاصل في المواقيت خبر الصحابي ان الله صلى الله عليه وسلم
وقت لاهل المدينة ذوا الحليفة ولاهل الشام الحفة ولاهل نجد قرن المنازل ولاهل اليمن بيلم وقال
هن لهن ولين اني علمهن من غير اهلهن من اراد الحج والعمره ومن كان دون ذلك فن حيث انشأ
حتى اهل مكة من مكة **فابعد** قال بعضهم سالت الامام احمد بن حنبل في اي سنة اقبل
البي صلى الله عليه وسلم مواقيت الاحرام فقال سنة عام حج ومن سلك طريقا لا ينتهي الي ميقات
احرم من محاذاته فان حاذي ميقات احرم من محاذات اقر بها اليه فان استوبا الي القرى اليه
احرم من محاذات ابعدها من مكة وان لم يجاذي ميقات احرم علي مرحلتين من مكة ومن مسكنه
بين مكة والميقات فيمقاة مسكنه ومن جاوز ميقاتا غير مريد مسكنه ثم اراد فيمقاة موضعه ومن
وصل اليه مريدا مسكا لم يجز مجاوزته بغير احرام بالاجماع فان جاوزه لزمه العود ليكرمه
الا اذا ضاق الوقت او كان الطريق نحو فاقا لم يعد بعد راعه غيره لزمه دمه وان احرم ثم عاد
قبل تلبسه بنسك سقط عنه الدم والا فلا وميقات العمره المكاني من هو خارج الحرم ميقات الحج
ومن بالحرم يلزمه الخروج الي ادى الحل ولو باقل من خطوة فان لم يخرج وقتي بافعال العمره اجزاء
في الاظهر ولكن عليه دم ولو خرج الي ادى الحل بعد احرامه وقبل الطواف والسعي سقط عنه الدم
والفضل بقاع الحل المحرمة ثم التمتع ثم المدينة **والواجب الثاني رمي الجمار الثلاث** كل يوم
من ايام التشريق الثلاث ويدخل رمي كل يوم من ايام التشريق بزوال الشمس ويخرج وقت
اختياره بغروبها واما وقت جوارزه فالي اخر ايام التشريق فان نزل ولم يفصل من بين بعد الغروب
او عاد لتسلط في اليوم الثاني بعد رميه جاز وسقط مبيت الليلة الثالثة ورمي يومها وشروط
لحجة الرمي ترتيب الجمرات بان يرمي اولها ثم الحج ثم التمتع ثم الى الوسطى ثم الى
جوة العقبة تلبس **لوقال** المصنف والرمي المكان احصر ويجوز ليشتمل رمي

هذا هو الميقات
الذي هو على
الحد الذي هو
على قرن
الذي هو على
الحد الذي هو
على قرن

حجرة

جمع العقبة يوم الترفاهه واجب يجبر تركه بدم ويدخل وقته بنصف الليل ليلة النحر ويقتصر
اختياره الي غروب شمس يومه واما وقت الجوارز فالي اخر ايام التشريق ويشترط في رمي يوم النحر
وغيره كونه سبع مرات وكونه بيد لانه الوارد وكونه محمدا فيجزي بانواعه وقصد الرمي وتحقق
اصابته بالحجر قال الطبري ولم يذكر في الحرمي حد امطوما غير ان كل جمعة عليها علم فينبغي
ان يرمي تحته علي الارض ولا يبعد عنه احتياطا وقد قال الشافعي رضي الله عنه الحج جمع
الحصى لا ما سأل من الحصى وحده بعض المتأخرين بثلاثة اذرع من شارب الجوارز الا في جمع العقبة
فليس لها الاوجه واحد وهو قريب مما تقدم **والواجب الثالث الحلق** على القول بانه استباحة محظور
وهو مرجوح والمعتد انه ركن على القول الاظهر انه سكر كما مر بل نقل الامام الاتفاق على كونه
وجيبه تصح للمصنف ما ذكره من العدد بابد الهمد المروج بالمبيت عز دلفه فانه واجب ويجز
تركه بدم علي الاصح والواجب فيه ساعة في النصف الثاني من الليل فان وقع قبل النصف الثاني
لزمه العود فان لم يعد حتى طلع الحج لزمه دم وبسبب ان يأخذ منها حصى الرمي وهو سبعون حصاة
منها سبع لرمي يوم النحر والباقي وهو ثلاث وستون حصاة لا يام التشريق كل واحدة احدي
وعشرون حصاة لكل جمعة سبع حصاة وسن ان يرمي بقدر حصى المذوق وهو ذوق الا غلظه
طولا وعرضا بقدر الباقي لا ومن عجز عن الرمي ناب من يرمي عنه ولو ترك رمي يوم من ايام النحر
وايام التشريق تداركه في باقي ايام التشريق اذ لا لزمه دم بترك رمي ثلاث رميات فكثر
والواجب الرابع المبيت يعني ليلي ايام التشريق معظم الليل كالحلق لا يجب مكان لا يحسن
بمبيت معظم الليل فان تركه لزمه دم ومحل وجوب مبيت الليلة الثالثة من لم ينفر التراب الاول
كما مر الاسارة اليه **والواجب الخامس التخيرون** محرمات الاحرام وما طواف الوداع فهو واجب
مستقل ليس من المناسك علي المصنف فيجب علي غير نحوها بضع كفسا بغير مكة ولو مكيا او غير
حاج ومعتبرا وفاقها السفق صغير كما في المجموع ويجبر تركه بدم فان عاد بعد فراقه بلا طواف
قبل ساقية القصر وطاف فلا دم عليه وان مكث بعد الطواف لصلاة اقيمت او شغل سفر كسوار اعد
الطواف لتلبسه بيس دخول البيت والصلاة فيه والشرب من ما زمره وزيارة قبر النبي صلى الله عليه
وسلم ولولعبر حاج ومعتبر وسن لمن قصد المدينة الشريفة لزيارة ان يكثر في طريقه من الصلاة
والسلام عليه فاذا دخل المسجد وقصد الروضة وهي بين قبره ومبصره وصلى تحية المسجد بجانب المنبر ثم وقف
مستند بر القبلة مستقبل القبر الشريف ويبعد عنه نحو اربعة اذرع فاربع القاب من على الدها ويسمى بالرفع
صوت واقفه السلام عليك يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يتأخر صوب بيته قد راع فيسلم علي
مكرمه يتأخر قد راع فيسلم علي عمره رضي الله تعالى عنه ثم يرجع الي الموقوف الاول قبالة وجه النبي صلى الله
عليه وسلم ويتوسل به في حق نفسه ويستشفع به الي ربه واذا اراد السفر ودع المسجد بركعتين واتى القبر
الشريف واعاد نحو السلام الاول **وسنن الحج** كثيرة المذكور منها هنا **سبع** بتقديم المسبي علي الوحدة
ومشي المصنفي في بعضها علي ضعفها كما ستعرفه **والا افراد من عام واحد وهو تقديم اعمال الحج**
علي اعمال العمرة فان الحج والعمرة يوديان علي ثلاثة اوجه الاول هذه الافراد والثاني التمتع وهو عكسه
والثالث التفران بان يجرم بها معا في شهر الحج او جمعة ثم يحج قبل شروع في طواف ثم يعمل الحج بينهما
وافضلها الافراد ان اعتمر عامه ثم التمتع افضل من التفران وعلي كل من التمتع والتفران دم ان لم يكونا من
حاضري المسجد الحرام وهم من مساكمهم دون مرحلتين منه والثانية **التلبية** الا عند الرمي

علي الاصح

العمرة

فيسجد الكبر في دونهما ويقدم صبيحتها ومن لا يحسنها بالعربية يا في بها بلسانه **والثالث طواف القديس**
 وتقدم انه من نص بجلاله وحاج دخل مكة قبل الوقوف فلو دخل مكة بعد الوقوف لعين طواف الافاضة
 لدخول وقته **والرابعة البيت مرتد لغيره** على وجه ضعيف والاصح انه واجب كما مر **والخامسة**
ركعتا الطواف خلف المقام فان لم يتيسر في الحجر فان لم يتيسر في المسجد فان لم يتيسر في بيت
 شام من الحرم **والسادسة البيت مني** ليله عرفة لانه لا يستراحه لا للنسك وخرج بقيد عرفة
 البيت بها ليلتها لتتربها فيه واجب كما مر به **والسابعة طواف الوداع** على قول مرجوح ولا يظهر
 انه واجب كما مر به وقد بقي الحج سني كثيرة ذكرت منها جملة ما في شرح التبيين وغيره **ويجوز**
الرجل عند الاحرام عن الخيط وجوبه كما جزم النووي به في مجموعته وهو المعتمد وان خالف
 في مناسكه الكبري فقال فيه بالاستحباب ولو عبر بالمحيط بضم الميم وخامسة بدل المحيط بالمحيط
 لكانه اولى بتمثيل الحق والمبد والمسجوع **ويلبس** ندبا **ازار ودرء بفضي** حد يدين
 والافعسولي ونظير وخرج بالرجل المرأة والخنثى اذ لا تنزع عليهما في غير الوجه في غير الوجه والكنبي
فصل في محرمات الاحرام وحكم القنوت وقد بدأ بالقسم الاول فقال **يجرم على المحرم** حج
 او عمره او بها او ركعتا المذكور منها **اشياء الاول ليس الخيط** وما في معناه كالمسجوع على
 على هبة والمذوق واللبسوا كان من قطن او من جلد او من غيره في جميع بدنه اذ كان معزلا على
 قد رخم على الهبة المأوفة يخرج ما اراد ان يصر او فبا او تزر يسرا ويل فانه لا فائدة في ذلك
 والاصل في ذلك الاخبار الصريحة خبر الصالحين عن ابن عمر عن رجل سأل النبي صلى الله عليه وسلم
 ما يلبس المحرم من الثياب فقال لا يلبس القميص ولا العمامة ولا الشراويل ولا البرانس ولا الخفاف
 الا احدا لا يجد نظير فيلبس الخفين ويلبظهما اسفل من الكعبين ولا يلبس من الثياب شيئا من غير
 او ورس زاد البخاري ولا تستقب المرأة ولا تلبس القفا فيزاد فيل السوال يلبس فلجيب عبا
 لا يلبس في الحكمة في ذلك اجيب بان ما لا يلبس وبان المعتبر في الجواب ما يحصل المقصود وان لم
 يطا بق السوال صريحا والنتا في **تعطية بعض الراس** من الرجل ولو البياض الذي والاذن سوا ستر
 البعض الاحرام لا بما بعد سائر اخرين مخطا كان او غيره كالعمامة والطبيلان وكذا الطين والحناء الخبيث
 لغير الصبيح انه صلى الله عليه وسلم قال في المحرم الذي خرس على غيره ميتا لا تحجوا راسه فانه
 يبعث يوم القيامة مطيبا بخلافه لا بعد سائر كما سنطال ليجمل وان مسه فان ليس او ستر ذلك في غير عذر
 حرم ولو خضع القديس فان كان له عذر من حر او برد او دابة كان جرح راسه فستره عليه خرقه فيجوز
 لقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج لكن تلزمه القديس ثيابا على الخلق بسبب الاثا الثالث
 ستر بعض الوجه **والكفين من المرأة** ولوامة كما في الحج بما بعد سائر الحاجه فيجوز مع القديس وعلى المرأة
 ان تستمر منه ما لا يتا في ستر جميع راسها الا به احتياطا للرأس اذ لا يمكن استنباح ستره الا ستر قد
 يسر كما يلي الوجه والمحافظة على ستره بحاله كونه عورة او لي من المحافظة على كشف ذلك القدر
 من الوجه وخذ من التحليلان الامة لا تسترد لك لان راسها ليس بعورة فاذا ارادة المرأة ستر وجهها
 عن الناس ارجت عليه ما يسترد كغيره من ثوب متخاف عنه نحو خشية بحيث لا يقع على الشرة وسوا
 فعلته لحاجة كبر وبرد ام لا ولها ليس المحيط وغيره في الراس وغيره الا القفا فليس لها ستر
 الكعبين ولا احدهما به للمدنية المتقدم وهو شئ يجل للدين جنتي فقط ويكون له ازارا وبرزلي
 الساعد من البرد تلبسه المرأة في يدها و مراد الفقهاء ما يشتمل المحشو او غيره تلبس به
 يحرم على الخنثى المشكل ستر وجهه مع راسه ويلزمه القديس وله ستر وجهه مع كشف

مجموع اختلاف ما يلبس
 اذا اقبل الاباحه وبنية
 فستره على انه كان يلبس
 السوال عما لا يلبس
 كذا

راسه

راسه ولا فدية عليه لان نوحها بالشك قال في المجموع وتبين ان لا يستتر بالخط الجوار كونه جلاد
 ويمكن ستره بغيره **والرابع ترجيل اي من الشعر** ويشعر بلس المحرم او خبثه ولو من المرأة
بالدخول ولو غير طيب كزيت وشمع من ابلما فيه من التزيين لما في الحال المحرم فانه اشبهت اغتر
 كما ورد في الخبر ولا فرق في الشعر بين القليل والكثير ولو واحدة كما هي ظاهر كلامهم ولو كان شعر الرأس
 والحمية مخلوقا لما فيه من تزيين الشعر وتسميه بخلاف راس الاربع والاصليع ودقن الامر لا تستفا
 المعني وله دهن يده فظاهره او باطنا وسائر شعره بدلكه واكله وجعله في شجة ولو براسه والحق للحج
 الطبري يشعر الحمية شعر الوجه كما جاز وشارب وعنفقه وقال الولي العراقي التحريم
 ظاهر فيها اذا انقل بالحمية كالشارب والعنفقة والحدار واما الحاجب والمذهب وما علي
 الجبهة اي والحد فيه بعد انتهى وهذا هو الظاهر لان ذلك لا يتزين به ولا يكره غسل
 يده ورأسه بخيطي وخوه كسدر من غير شئ شتر لان ذلك لا رالة الوسخ لا للتزيين والتمنية
 لكن الاولي تركه وتتركه الا كمال الذي لا طيب فيه والمحرم الاحتياط والقصد ما لم يقع بها شعر
والخامس حلقه اي الشعر من سائر جسده ومثل الحلق الشق والاحراق ونحو ذلك قال
 ثعالي ولا تخلقوا رؤسكم اي شعرها وشعر سائر الجسد ملحق به **والسادس تقليم الاظفار** قياسا
 على الشعر لما فيه من التزينة والبراد من ذلك الجنس الصادق ببعض شعره وطق **والسابع الطيب**
 سوا كان المحرم ذكر ام امرأة وغيره ولو اختشم بما يقصد منه راحته غالبا ولو مع غيره كالمسك
 والعود والكاور والورس وهو اشهر طيب ببلاد اليمن والزعفران وان كان بطلب والتداوي
 ايضا سوا كان ذلك في ملبوسه كثر به ام في بدنه لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المار ولا سدر
 يلبس من الثياب ما مسه ورس او زعفران وسوا كان ذلك بخل ام اسعاط ام احتقان فيجب
 مع التحريم في ذلك القديس والا استعمال ان يلبس الطيب يده او ملبوسه على الوجه المعتاد
 في ذلك بنفسه او ما ذونه ولا استعمال الطيب في الخاطلة بان لم يبق له ريح ولا طعم ولا لون كان استعمال
 في ذوقه جاز استعماله واكله ولا فدية وما يقصد به الاكل والتداوي وان كان له ريح طيبة كالنقاح
والسجل وسائر الابازير الطبية كالمصطكي لم يحرم ولم يجب فيه فدية لان ما يقصد منه الاكل او
 التداوي **والثاني من جرم على المحرم قتل الصبيد** اذا كان ما كولا جريا وحتنيا كقطر وحتن ودجا
 وان كان متولدا من المأكول البري والوحشي ومن غيره كمنول بين حمار وحشي وحمار اهلي او بين شاة
 وطي ما الاور فلعله تعالى وحرم عليكم صيد البر ايا خذه مادتم حرما واما الثاني فللاحتياط
 وخرج بغير ما ذكر ما تولد بين وحشي غير ما كول وانسي ما كول كالميتولد بين ذيب وشاة وما تولد
 بين غير ما كولين احدها وحشي كالميتولد بين حمار وذيب وما تولد بين اهليين احدها غير ما كول كالميتولد
 فلا يحرم النعوض لشيئ منها ويجرم ايضا اصياد المأكول البري والمتولد منه ومن غيره في الحرم على الحلال
 بالاجماع كما قاله في المجموع ولو كان كافرا ملتزما الاحكام والخبر الصالحين انه صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة
 قال ان هذا البلد حرام بحرمة الله لا يعضد شجرة ولا يقطع صيد اى لا يجوز لشعر صيده لمحرم ولا حلال
 فخير التخيروا لي وقيس بمكة باقي الحرم **والثاسع عقد النكاح** بولاية او كالة وكذا ابقوله له اولوكيله
 واحترار بالعقد عن الرجعة فلا يحرم عليه على الصحيح لانها اسند اهله نكاح **والعاشر الوطى** بادخال
 الحشفة او قدرها من مقلوعها فانه يحرم بالاجماع ولو لم يمس في قبل او دبر ويجرم على المرأة الحلالا يمكن
 زوجها المحرم من الجماع لانه اعانة على عصية ويجرم على الحلالا جماع زوجته المحرمة وكذا **البارز** قبل
 التخلل الا وفيها دون الفرج **بشهوة** لا بغيرها وكذا يحرم الاستمني باليد **ويجب في كل واحد من**

الاصح

لا فدية

لقضاء الواجب وخروجها من خلاف من اوجبه نعم ان احرم بالحي سادس ذي الحجة لزم صوم سبعة
 الثلاثة متتابعة لطبق الوقت لا للتتابع لنفسه ولو فاته الثلاثة في الحج بعد راي غيره لزمه
 قضاؤها ويترك في قضاها بينا وبين السبعة بقدر رايه ايام يوم النحر واما من
 التشرية ومدة امكان السير الى اهله على الحادة الغالبة كما في الاداء فلو صام عشرة
 ولا حصلت الثلاثة ولا يعتد بالبقية لعدم التعريف **والثاني الدم الواجب بالخلق**
والنزف كالقلم في اليد او الرجل وتكمل الفدية في ازالته ثلاث شغرات وازله ثلاثة اطفا واولا
 وبان اتحد الزمان والمكان وذلك لقوله تعالى ولا تخلقوا وسكام اي شعرها وشعر سابير
 الجسد ملحق به بجامع النزف واما القطر فقياسا على الشعر لها فيه من النزف والشعر يصدق
 بالثلاث وقبس بها الاطفا ولا يعتبر جميعه بالاجماع ولا فرق في ذلك بين الناسي للاحرام
 والجاهل بالحرمة لعموم الآية وسائر الاطلاقات وهذا خلاف الناسي والجاهل في التمتع
 بالنسي والطيب والاهل والجماع ومفد مائة لا اعتبار العلم والفتنة فيه وهو منتهى فيها الجاهل
 نعم لو ازالها جهلون او مقي عليه اوصى غير محرم لم تلزمه الفدية والفرق بين ههنا وبين الناسي
 انها بغير علم فعلها وبينها اني توضير خلا فلهذا على ان الجاري على قاعدة الاطلاق وجوبها
 عليهم ايضا ومثلهم في ذلك التام وكذا ان يترك قطع جلد او عضو لم يجب فيه شيء لان ما ازيل تابع
 غير مقصود بالزالة ويلزمه في الشعرة الواحدة والظفر الواحد او بعض شيء من احدها من
 لمحام وفي الشعرين او الظفرين موانع والمعدور في الخلق بالبدن او غيره كوسخ ان يحلق
 وبقي في سبعة لقوله تعالى في من كان منكم مريضا او على الاية قال الاسوي وكذا تلزمه الفدية
 في كل بحر اربع للحاجة الى السراويل والخفي في الخلع عني لان ستر العورة ووقاية
 الرجل عن النجاسة تامور بها فحفظ فيها والحصر فيها قاله ممنوع او مؤول فقد استثنى فيها
 صور لا فليق فيها منها اما اذا ازال ما نبت من الشعر في عيبه وتاذي به ومنها ما
 اذا ازال قد رما بغيرها من شعر راسه وحاجيه اذا طال بحيث ستر بصره ومنها
 ما لو اكسر ظفره فقطع المؤذي منه فقط تنبيه دخل في اطلاق المصنف التزوف كما تقدم
 التنبيه عليه في تعداد انواع دم الاستمتاع كالطيب واللبس ومقدمات الجماع والجماع
 بين التخليل ودهن شعر الراس والحية ولو محلو في الحق المحل الطبري بد لرجل
 الحاجب والحدار والشارب والعتقة وفصل بين النقيب فالحق بالحية ما انصل بها
 كالشارب والعتقة والعداردون الحاجب والهدب وما على الجبهة ويرى الاشارة الى ذلك
 وان هذا هو الظاهر وهو الدم الواجب بما ذكرهنا **على التخيير** والتقدير يجب شاة مجزية
 في الاضحية او ما يقوم مقامها من سبع بدنة او سبع بقرة او قوم ثلاثة **ايام** ولو تنقصة
والنصف ثلاثة اصع كحل الحرة وضم الملهة جمع صاع **على ستة مساكين** لكل مسكين
 نصف صاع وتقدم في زكاة الفطريين الصاع وذلك لقوله تعالى في من كان منكم مريضا او به اذي
 من راسه فخلق ففدية عن صيام او صدقة او نسك **فاب** في سائر الكفارات لا يزيد المسكين
 فيها على هذا الا في هذه **والثالث الدم الواجب بالاحصاء** وهو المنع من جميع الطرق عن اتمام
 الحج او العمرة وسكنة عن بيان الدم هنا وهو دم ترتيب وتعديل كما سياتي فيقتل جوارا ماسيا
 لا وجوبها سواء كان حاجا ام معتبرا ام قاربا وسواء كان المنع بقطع الطريق ام بغيره منع من
 الرجوع ايضا ام لا وذلك لقوله تعالى فان احصرتم اي واردمتم التخلل في استيئس

من

ويوجب
 من الهدي اذا الاحصار عجزه لا الهدي والاولي للمحصر المحصر عن التخلل وكذا الحاج اذا
 اتسع الوقت والا لا يلاولي التخييل لحق الوان نعم ان كان في الحج وتيقن قرب زوال الحصر في مدة
 يمكنه ادراك الحج بعدها او في العمرة وتيقن قرب زواله وهو ثلاثة ايام امتنع تخلله كما قاله الماوردي
 وهذا احد المواضع من اتمام النسك وهو ستة وثاني المواضع المحصر ظملا كان حبس يدين وهو معسر
 فانه يجوز له ان يتخلل بالمرض وكونه حار له ان يتخلل بسبب ذلك **ويهدى** المحصر اذا اراد التخلل **شاة** او ما
 كالا لانه يقوم مقامها من بدنة او بقرة او سبع احدها حيث احصر في حل او حرم ولا يسقط عنه الدم اذا
 فات شرط عند الاحرام انه يتخلل اذا احصر بخلاف ما اذا شرط في المرض ان يتخلل بلا هدي فانه لا يلزمه
 شرط لان حرمه العد ولا يفتقر الى شرط فالشرط فيه لاح ولما اطلق في التخلل من المرض بان لم يشترط هديا
 في حرمه لم يلزمه شيء بخلاف ما اذا شرط التخلل بالهدي فانه يلزمه ولا يجوز الرجوع من الحل غير الذي
 به يتخلل احرم فيه كما ذكره في المجموع واما يحصل التخلل بالدم وبينة التخلل المتعارفة له لان الدم قد يكون
 بالمرض المتخلل قد يكون لغيره فلا بد من قصد صارف وتعيينها ان يبري حروجه عن الاحرام وكذا الحاق
 وكونه او نحوه ان جعلناه شكاه وهو المشهور كما مر ولا بد من مقارنة البينة كما في الذبح ويشترط تأخير
 عن الذبح للاثبات السابقة فان قود الدم حسا كان لم يجد منه او شرعا كان احتياجا اليمن او
 وجده غالبا لا يظهر ان له بدلا قياسا على دم التمتع وغيره والبدل طعام بقيمة الشاة فان عجز عن
 الطعام صام حيث شاعن كل مد يوميا ساعيا على الدم الواجب بترك المأمر به وله اذا التخلل في
 الصوم التخلل في الحال بالخلق بنية التخلل عنده لان التخلل انما شرع لدفع المشقة للنضور القيام
 على الاحرام وثالث المواضع الرق فاذا احرم الرقيق بلا اذن سيده فله تخليه بان يأمره بالتخلل لان
 احرامه بغير اذنه حرام لانه يعطل عليه منافعه التي يستحقها فانه قد يريد منه ما لا يباح للمحرم
 صليا كاصطاد وله ان يتخلل وان لم يأمره بذلك سيده فان امره بذلك لزمه فيحلق ويؤتي التخلل فعلم ان امره
 بغير اذنه صحيح وان احرم عليه فان لم يتخلل فله استيفا منفعته منه والام عليه وراج المواضع الزوجية
 فللزوج الحلال والحرم تحليل زوجته تحالفا معها ابتداء من حج او عمره تطوع لم ياذن فيه وله تخليها ايضا
 من فرض الاسلام من حج او عمره بلا اذنه لان حقه على الفور والنسك على التراخي فان قيل ليس له منعها من فرض
 الصلاة والصوم فلا كان هنا كذلك احبب ياذن من ابيه فكل من منعها منه وتخليه وتخليها له تحليل السيد
 الموانع الابوة فان احرم الولد يتفلا اذنه من ابيه فكل من منعها منه وتخليه وتخليها له تحليل السيد
 رقيقته وليس لاحد من ابيه منعه من فرض النسك لا ابدا ولا ولاد واما كالصوم والصلاة ويقارن الجهاد
 بانه فرض عين عليه وليس الخوف كالجهاد وبين الولد ان يستأذنها اذا كانا مسلمين
 في النسك فرضا وتطوعا وقضية كل منهم انه لو اذن الزوج لزوجته كان لا ينها منها وهذا ظاهر لان
 بينها فرضها الزوج وسادس المواضع الدين فليس لغريم المدين تخليه اذ لا ضرر عليه في احرامه وله
 منعه من الخروج اذا كان موسرا والمدين حالا ليوفيه حقه بخلاف ما اذا كان معسرا او موسرا
 والدين موحلا فليس له منعه اذ لا يلزمه اذنه جيبه فان كان الدين حلالا في عيبه استحل له ان يتطوع
 بكل من يقضيه عند حلوله ولا قضا على المحصر المحصر لعدم وروده فان كان نسكه فرضا مستقرا
 كحجة الاسلام فيما بعد السنة الاذلي من سني الامكان اعتبرت الاستطاعة بعد زوال الاحصار
والرابع الدم الواجب بقتل الصيد المأكول البري الوحشي او المتولد من المأكول البري
 الوحشي ومن غيره كتنولدين حار وحشي وحار اهلي واعلم ان الصيد بان ماله مثل من البعد
 في الصورة والحلقه تقريبا فيضمن به وما لا مثل له فيضمن بالقيمة ان لم يكن فيه نعل ومن الاول

كافي احصر العام ولا يتخلل حي

او كان قضا او نذر
 بقى ذمته وغير
 مستقر كحجة الاسلام
 في السنة الاولى من
 سني الامكان في

حافيه نقل بعضه عن النبي صلى الله عليه وسلم وبعضه عن السلف فينبع وقد شرع المصنف
 في بيان ذلك **فقال في الاموال** اي الدم المذكور **علي التخيير** بين ثلاثة امور **ان كان الصيد المقتول**
 او المزمع **ماله مثل** اي صوري من الغنم وذكر المصنف الاول من هذه الثلاثة في قوله **ان**
المثل من النعم اي يذبح المثل من الغنم وينتصدق به على مساكين الحرم وفقرائه في التلاوة
 ذكر ان او انني بدنه كذا فلا يجوز بقره ولا سبع شياه او اكثر لان جزء الصيد تراعي
 فيه المائله وفي واحد من بقرا وحش او حماره بقره وفي الخزال وهو ولد الطيبة الى ان يطلع
 قرباه معز صغير في الذكوري وفي الانثى عناق فان طلع قرباه سمي الذكوريا والانثى طيبة
 وفيها عتروهي انني المجر التي تم لها سنة وفي الاربع عناق وهي اني المجر اذا قويت بالثلاث سنة
 وفي اليربوع جعرة وهي اني المجر اذا بلغت اربعة اشهر وفي الصبيع كشي وفي الثعلب ثلثة وما
 لا تقل فيه من الصيد مما سمي في حكمه مثله من الغنم عدلان لقوله تعالى يحكم به ذوا عدل منكم الاية
 والعدلة بالمائله بالخلفة والصورة تقربا لا تحقيقا فان النجاسة من البدنة لا بالقيمة فيلزم في
 الكبير كبير وفي الصغير صغير وفي الذكوري وفي الانثى وفي الصبيح صحيح وفي المعيب
 معيب اذا لم يجزئ المعيب وفي السمين سمين وفي الهزيل هزيل ولو فدي المريض بالصحيح
 او المعيب بالسليم او الهزيل بالسمين فهو افضل ويجب ان يكون العدلان فقيرين فطينين
 لا سحر جنيدها عرق بالشبه المعتبر شرعا وما ذكر من وجوب الفقة محمول على الفقة الخاص
 بما حكم به هنا وما في المجموع عن الشافعي والاصحاب ان الفقة مستحب محمول على رباذنه **تليسه**
 لو حكم عدلان بان له مثلا وعدلان بعده فهو مثلي كما حرم به في الروضة ولو حكم عدلان عتلا
 واخران مثلا اخر تخير على الاصح ثم ذكر الثاني من الثلاثة في قوله **او ثومه** اي المثل بدراهم
 بقيمة مئة يكون الاخراج **واشترى بقرته** اي بقدرها **طعاما** مجزيا في الفطرة او مما هو
 عنده **وتصدق به** اي الطعام وجوبا على مساكين الحرم وفقرائه القاطنين وغيرهم ولا يجوز
 له التصديق بالدرهم ثم ذكر الثالث من الثلاثة في قوله **او صام عن كل يوم من الطعام يوما** اي في
 كل مكان كان **وان كان الصبيح الذي فيه الدم مما لا مثل له** مما لا يقل فيه كالجراد وبقية الطيور راعدا
 الحام كما سمي في سوا كان الكبريت من الحام لا يخرج بقرته اي بقدرها طعاما وبما لزمه القيمة عملاب
 بالاصل في المتفومات وقد حكمت الطهارة بها في الجراد ولا نه مضمون لا مثل له فضمن بالقيمة
 بحال الا دمي ويرجع بالقيمة الى عدلين اما لا مثل له مما فيه نقل وهو الحام وهو ما عيب اي شرب
 الماء المص وهذراي وجع صوته وغرد كالبهام والغري والفاخنة وكل مطوق في الواحدة منها شاة
 رضانا او معز حكم الصبيح بقدره الله تعالى عنهم وفي مستند وجها ناصحا ما توفيق بلعهم فيه والثاني
 بغيرها من الشهية وهو اني البوق وهو هذا الناب في بعض انواع الحام اذا لا ياتي بالغواخت **وحو**
 وينتصدق بالطعام على مساكين الحرم وفقرائه كما مر **او صام عن كل يوم ما في اي موضع كان**
 قريبا على المثلي **تليسه** اي يعتبر بقيمة المثلي والطعام في الزمان بحالة الاخراج على الصحيح وفي
 المكان يجوع الحرم لانه محل الذبح لا مجال الاطلاق في المذهب وغير المثلي يعتبر بقرته في الزمان
 بحالة الاطلاق لا الاخراج على الاصح وفي المكان بحال الاطلاق لا بالحرم على المذهب **والخامس الدم**
 فيه بدنة على الرجل بصفة الاضحية لقضا الصلابة رضي الله تعالى عنهم بذكره وخرج بالوطي
 المفسد مسجلان الا في ان يجامع في الحج بين التخليلين الثانية ان يجامع ثانيا بعد جماعه الاول

قيل

من اطعام

قبل التخليل وفي الصورتين انما يلزمه شاة وبالرجل المرأة وان شملتها عبارة فلا بدية عليها
 على الصحيح سوا كان الواجب زوجها غيره محرما ام حلالا لا تليسه حيث اطلقت البدنة في كتب
 الحديث والعقود المراد بها التخيير ذكر ان او انني فان لم يجز اي البدنة **فبقره** بخبري في الاضحية
فان لم يجز اي البقرة فتصنع من العلم اي الضان او المعز او من غيرها فان لم يجز اي الغنم
فوم البدنة يسعركم بحاله **الموجوب** كما قاله المسيكي وغيره وليست المسيلة في الشمين بدراهم
 والروضة **واشترى بقرتها** اي بقدرها **طعاما** او اخرجه مما عنده **وتصدق به** في الحرم
 على مساكينه وفقرائه فان لم يجز طعاما **صام عن كل يوم ما في كل مكان كان** ويجز
 المتكسر **تليسه** المراد بالطعام في هذا الباب ما يجزي عن الفطرة ولو قد رعى الطعام
 ويجز عن الباقي اخرج ما قدر عليه وصام عما عجز عنه وقد عرفت بما تقدم ان المذكوري
 كلام المصنف ثمانية انواع واما النوع التاسع الموعود بذكره فيما تقدم فهو دم
 القران وهو كدم التمنع في الترتيب والتقدير بوساير احكامه المتقدمة وانما لم يدخل
 هذا النوع في تغييره بتركه المشكلا لانه دم جبر لا دم تسكر على المذهب في الروضة
 وشا في جميع ذلك الدماء في جامعة اخرا لبيان شاة الله تعالى **ولا يجوز دم الهدي وكذا الطعام**
الا بالحرم مع الفرقه على مساكينه وفقرائه بالنية عندها ولا يجزيه على اقل من ثلاثة من الفقرا
 او المساكين او منها ولو غنيا ولا يجوز له اكل شي منه ولا نقله الى غير الحرم وان لم يجز فيه مسكنا ولا
 فقيرا **تليسه** افضل بقره من الحرم لانه معتمد المروة لانها موضع تخلله ولذي الحاج مني
 لانها موضع تخلله وكذا حكم ما ساقه الحاج والمعتمر من هدي نذر او نقل مكانا في الاختصاص والاقضية
 ووقت ذبح هذا الهدي والوقت الاصح على الصحيح على الصحيح والهدي يطلق على ما يسوقه الحرم ويطلق
 ايضا على ما يلزمه من دم الجربات وهذا الثاني لا يخص بوقت الاضحية **ويجزيه ان يصوم ما**
 وجب عليه عند التخيير او العجز **حيث نشأ من حل او حرم** كما مراد لا تنفعه لاهل الحرم في صيامه
 ويجب فيه تليسه النية وكذا ان يبين جهته من منع او قران او جود كما قاله القائل **ولا يجوز**
 الحرم ولا حلال **صيد الحرم** اما حرم مكة فالاجماع كما قاله في المجموع ولو كان كافرا لم ينتم الاحكام
 ويحرم الصيد بحسب انه صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة وقال ان هذا البلد حرام فحرمته الله تعالى لا يقصده
 شجرة ولا ينفر صيده اي لا يجوز تغيب صيده لمحرم ولا لحلال فغير التخيير اولى وقيل مكة باقية
 الحرم فان اتلف فيه صيد اصحبه كما مر في الحرم واما حرم المدينة فحرم لقوله صلى الله عليه وسلم انما ابراهيم
 حرم مكة واي حرم المدينة ما بين لا يبينها لا يقطع عضاها ولا يصاد صيدها ولكن لا يضمن
 في الجديد لانه ليس محلا للسك جلا في حرم مكة **ولا يجوز قطع ولا قلع شجرة** اي حرم مكة والمدينة
 لما مر في الحديثين السابقين وسوا في الشجر المستنبت وغيره لعموم النهي وحل ذلك في الشجر الرطب
 غير المتودي واما اليابس والمتودي كالشوك والعوسج وهو ضرب من الشوك فيجوز قطعه **تليسه** علم من
 تغييره بالقطع يحرم قلعه من باب اولي وخرج بالحرم بغير الحلال اذ لم يكن بعض اصله في الحرم فيجوز قطعه وقلعه
 ولو بعد عرسه في الحرم بخلاف عكسه علا بالاصل في الموضعين اما ما بعض اصله في الحرم فيجوز قطعه بالجمد
 وخرج بقيد غير المستنبت بالشجر الخطة وغيرها كالشعير والخضروات فيجوز قطعه وقلعه مطلقا بلا خلاف
 كما قاله في المجموع **تليسه** سكت المصنف عن ضمان شجر مكة في قطع او قلع الشجرة الحرمية الكبيرة بان تسمى
 كبيرة عرفا بقره سوا اختلفت ام لا كما في الروضة كما صلاها والبدنة في محلي البقرة وفي الصغيرة ان فارقت
 سبع الكبيرة شاة فان صفرت جدا ففيها القيمة ولو اخذ عصفرا من شجرة حرمية فخلق مثله في سنة بان كان

بعض

قيل

لطيف السواك ولا ضمان فيه فان لم يخلق او خلق لا مثله او مثله لا في سنته فعليه الضمان والواجب في غير السواك
من الثابت القصة لانه انقباض ولم يرد نص بدفعه وجعل اخذ ثابته لخلق السواك والبدن والخلق والخلق
كالرجلة الحاجة اليه وان ذلك في معنى الزرع ولا يقطع كذلك لا بد من الحاجة ولا يجوز قطعه للبيع عن يمينه بل لا
كما لطعام الذي ابيع اكله لا يجوز بيعه ويؤخذ منه انا حيث جوزنا اخذ السواك كما سياتي لا يجوز بيعه ويجوز
رعي حشيش الحرم وشجره كما نص عليه في الامم بالسواك ويجوز اخذ اوراق الاشجار لاجلها لا لغيرها ولا يخطئ
حرام كافي المجموع نظرا عن الاصحاب ونقل اتفاقهم على انه يجوز اخذ ثمرها وعود السواك ونحوها وتضمنه انه
لا يضمن الخسار اللطيف وان لم يخلق قال الا ذرعي وهو الاقرب ويحرم اخذ نبات حرم المدينة ولا يضمن
ويحرم صيد وح الطائيف ونباته ولا ضمان فيه قطعاً فاصلة يحرم قتل تراب من الحرم او اكله
او ما عمل من طين احدها كالاباريق وغيرها الى الحل فيجب رده الى الحرم بخلاف ما رزم فانه
يجوز نقله ويحرم اخذ طيب الكعبة عن ارادة المترك مسجداً بطيب نفسه ثم باخذه ولما استرها
فالامرفيه الى الامام بصرفه في بعض مصارف بيت المال بيعاً وعطاً لا يثنى بالبلد وهذا
قال بن عباس وعائشة وام سلمة رضي الله تعالى عنهم وجوزوا لمن اخذه لنفسه ولو جيباً
وحايضاً والمحل المحرم في ذلك اي في تحريم صيد الحرم وقطع شجره والضمان سوا بل لا يضمن
الذي قاعدة نافية فيما سبق ما كان الا لافاً كحضا كاصيد وجبت الفدية فيه مع الجمل والسيان
وما كان استمتاعاً او تفرقها كالطيب واللبس فلا فدية فيه مع الجمل والسيان وما كان فيه
شبهة من الجاني كالجماع والمحاق والقلم ففيه خلاف ولا يلج في الجماع عدم وجوب الفدية
مع الجمل والسيان وفي المحاق والقلم الوجوب مع ما خاتمة حيث اطلق في المناسك الدم امراد
بكرام الاضحية فيجزي البدنة او البقرة عن سبعة وما وان اختلفت اشباعها فلو دبحها
عن دم وجب والغرض سببها فله اخراجه عنه واكل الباقي الا في جزا الصيد المثل فلا يشترط
كونه كالاضحية فيجب في الصغير صغير وفي الكبير كبير وفي المعيب معيب كما مر لا يخفى
البدنة عن ثنائه وحاصل الدم يرجع باعتبار حكمها الى اربعة اقسام دم تزييت وتعديل دم تحبير وتعديل
دم تحبير وتعديل القسم الاول يشتمل على دم التمتع والقران والقوات والنوط بترك ما مور وهو ترك
الاحرام من الميتات والربي والميت عز ذلعة وميت وطواق الوادع هذه الدم ما تزييت يعني انه يلزم
الدخول ويجزى به العدول الى غيره الا اذا عجز عنه وتعديل يعني ان الشرع قد رما يعدل اليه بما لا يزيد ولا
ينقص والقسم الثاني يشتمل على دم الجماع فهو دم تزييت وتعديل يعني ان الشرع امر فيه بالتقويم والعدول
الي غيره بحسب القيمة يجب فيه بدنة ثم بقره ثم سبع شاة فان عجز فوالبدنة بدراهم واشترائها طعاما
ويتصدق به فان عجز صام عن كل مد يوم او بكل المنكسر كما مر وعلى دم الاحصار فعليه شاة ثم طعام
بالتعديل فان عجز صام عن كل مد يوم والقسم الثالث يشتمل على دم الحلق والقلم فياخذ احلق ثلاث
شعرات او قلم ثلاث اظفار ولا يمين في دم او طعام ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع او صاع ثلاثة
ايام وعلى دم الاستمتاع وهو التطيب والدهن بفتح الال للراس او اللحية وبعض شعر الوجه على خلاف
تقدم واللبس وتقديم الجماع والاستمتاع وهو التطيب والجماع غير الفسد والقسم الرابع يشتمل على دم جزا الصيد
والشجر فلهذه هذه الدماء عشرون دماً وكلها لا يختص بوقت كما مر وترا في الشكر لا يجب فيه دم
القوات يجوز تحبير بعد دخول وقت الاحرام بالقبض اهدى في حجة الوداع مائة بدنة ولا يجب ذلك الا
بالنذر وليس يشغل البدنة او البقرة تعين من النعال التي تلبس في الاحرام ويتصدق بها بعد زعمها
بالتحجير صحته سنامها اليميني بحدثة مستغفلة بها القبلة ويطبخها بالدم تعرف والغنم لا يخرج بل يذبح
عدي القربى واذنها ولا يلزم بذلك ذبحها والله اعلم

هذا هو الصحيح في بيع السواك
ولا ضمان فيه فان لم يخلق او خلق لا مثله او مثله لا في سنته فعليه الضمان
والواجب في غير السواك من الثابت القصة لانه انقباض ولم يرد نص بدفعه
وجعل اخذ ثابته لخلق السواك والبدن والخلق والخلق كالرجلة الحاجة اليه
وان ذلك في معنى الزرع ولا يقطع كذلك لا بد من الحاجة ولا يجوز قطعه
للبيع عن يمينه بل لا كما لطعام الذي ابيع اكله لا يجوز بيعه ويؤخذ منه
انا حيث جوزنا اخذ السواك كما سياتي لا يجوز بيعه ويجوز رعي حشيش الحرم
وشجره كما نص عليه في الامم بالسواك ويجوز اخذ اوراق الاشجار لاجلها
لا لغيرها ولا يخطئ حرام كافي المجموع نظرا عن الاصحاب ونقل اتفاقهم
على انه يجوز اخذ ثمرها وعود السواك ونحوها وتضمنه انه لا يضمن الخسار
اللطيف وان لم يخلق قال الا ذرعي وهو الاقرب ويحرم اخذ نبات حرم المدينة
ولا يضمن ويحرم صيد وح الطائيف ونباته ولا ضمان فيه قطعاً فاصلة يحرم
قتل تراب من الحرم او اكله او ما عمل من طين احدها كالاباريق وغيرها
الى الحل فيجب رده الى الحرم بخلاف ما رزم فانه يجوز نقله ويحرم اخذ
طيب الكعبة عن ارادة المترك مسجداً بطيب نفسه ثم باخذه ولما استرها
فالامرفيه الى الامام بصرفه في بعض مصارف بيت المال بيعاً وعطاً لا يثنى
بالبلد وهذا قال بن عباس وعائشة وام سلمة رضي الله تعالى عنهم وجوزوا
لمن اخذه لنفسه ولو جيباً وحاضياً والمحل المحرم في ذلك اي في تحريم صيد الحرم
وقطع شجره والضمان سوا بل لا يضمن الذي قاعدة نافية فيما سبق ما كان
الا لافاً كحضا كاصيد وجبت الفدية فيه مع الجمل والسيان وما كان استمتاعاً
او تفرقها كالطيب واللبس فلا فدية فيه مع الجمل والسيان وما كان فيه شبهة
من الجاني كالجماع والمحاق والقلم ففيه خلاف ولا يلج في الجماع عدم وجوب
الفدية مع الجمل والسيان وفي المحاق والقلم الوجوب مع ما خاتمة حيث اطلق في
المناسك الدم امراد بكرام الاضحية فيجزي البدنة او البقرة عن سبعة وما وان
اختلفت اشباعها فلو دبحها عن دم وجب والغرض سببها فله اخراجه عنه واكل
الباقي الا في جزا الصيد المثل فلا يشترط كونه كالاضحية فيجب في الصغير
صغير وفي الكبير كبير وفي المعيب معيب كما مر لا يخفى البدنة عن ثنائه وحاصل
الدم يرجع باعتبار حكمها الى اربعة اقسام دم تزييت وتعديل دم تحبير وتعديل
دم تحبير وتعديل القسم الاول يشتمل على دم التمتع والقران والقوات والنوط
بترك ما مور وهو ترك الاحرام من الميتات والربي والميت عز ذلعة وميت وطواق
الوادع هذه الدم ما تزييت يعني انه يلزم الدخول ويجزى به العدول الى غيره
الا اذا عجز عنه وتعديل يعني ان الشرع قد رما يعدل اليه بما لا يزيد ولا ينقص
والقسم الثاني يشتمل على دم الجماع فهو دم تزييت وتعديل يعني ان الشرع امر
فيه بالتقويم والعدول الي غيره بحسب القيمة يجب فيه بدنة ثم بقره ثم سبع شاة
فان عجز فوالبدنة بدراهم واشترائها طعاما ويتصدق به فان عجز صام عن كل مد
يوم او بكل المنكسر كما مر وعلى دم الاحصار فعليه شاة ثم طعام بالتعديل فان
عجز صام عن كل مد يوم والقسم الثالث يشتمل على دم الحلق والقلم فياخذ احلق
ثلاث شعرات او قلم ثلاث اظفار ولا يمين في دم او طعام ستة مساكين لكل مسكين
نصف صاع او صاع ثلاثة ايام وعلى دم الاستمتاع وهو التطيب والدهن بفتح الال
لرأس او اللحية وبعض شعر الوجه على خلاف تقدم واللبس وتقديم الجماع والاستمتاع
وهو التطيب والجماع غير الفسد والقسم الرابع يشتمل على دم جزا الصيد والشجر
فلهذه هذه الدماء عشرون دماً وكلها لا يختص بوقت كما مر وترا في الشكر لا يجب
فيه دم القوات يجوز تحبير بعد دخول وقت الاحرام بالقبض اهدى في حجة الوداع مائة
بدنة ولا يجب ذلك الا بالنذر وليس يشغل البدنة او البقرة تعين من النعال التي تلبس
في الاحرام ويتصدق بها بعد زعمها بالتحجير صحته سنامها اليميني بحدثة مستغفلة
بها القبلة ويطبخها بالدم تعرف والغنم لا يخرج بل يذبح عدي القربى واذنها ولا يلزم
بذلك ذبحها والله اعلم

كتاب البيوع وغيرها من انواع المعاملات كقراض وشركة

وعبر بالبيوع دون البيع المناسبات للاية الكريمة في قوله تعالى واحل الله البيع ولطريق الاختصار نظرا
الى تنوعه وتقسيم احكامه فانه يتنوع الى اربعة اقسام كما سياتي واحكامه تنقسم الى صحاح
وفاسد والصحيح الى لازم وغير لازم كما يعلم ذلك من كلامه والبيع لغة مقابلته بشئ بشئ
قال الشافعي ما بعتمكم ههنا لا بوصلكم وما اسلمها الا بدينه
وشرعا مقابلته مال بمال على وجه مخصوص والاصل فيه قبل الاجماع ايات كقوله تعالى
واحل الله البيع واحديث كقوله صلى الله عليه وسلم انما البيع عن تراض والبيوع ثلاثة اشياء
اي انواع بل اربعة كما سياتي الاول بيع عن مشاهدة اي سريية للمبتاعين فحازت
لا تنقأ الغرر والثاني بيع شئ يصع السلم فيه موصوف في الذمة بلفظ السلم فحازت
الصفة المشروطة ذكرها فيه على ما وصفت به العيب المسلم فيها مع بقية شروطه لا تنقأ في بابه
والثالث بيع عن عاينة عن مجلس العقد او حاضرة فيه ثم تنقأ للعائد فلا يجوز للذي
عن بيع الغرر لنفسه مراده بالجواز فيما ذكر في هذه الانواع ما بيع الصخرة الصخرة والاباحة
اذ تعاطى الحقوق الفاسدة حرام والرابع بيع المنافع وهو الاجارة وسياقي والبيع شروط خمسة
كما في المنهاج ذكر المصنف منها ثلاثة الاول منها ما ذكره بقوله ويصع بيع كل شئ ما لم يعيب او
يظهر عيبه فلا يبيع بيع المتجسس الذي لا يمكن تظهيره كالحمل واللبس لانه في معنى جنس العيب وكذا
الدهن كالزيت فانه لا يمكن تظهيره في الاصح فانه لو امكن لما امر بارادة السمن فيما رواه ابن حبان
انه صلى الله عليه وسلم قال في الفارة تموت في السمن فان كان جامدا فاعفوها وما حوّلها وان كان
ما يباع فارفعوها اما ما يمكن تظهيره كالنوب المتجسس والاجر المعجور بما يبيع بحسب كونه فانه
يبيع ببعده لا مكان تظهيره وسياقي يحترق قوله طاهر في كلامه والشرط الثاني ما ذكره بقوله
منفعة به شرعا ولو في المال كالحشيش الصغير وسياقي يحترق في كلامه والشرط الثالث
ما ذكره بقوله ملوك اي للعائد عليه ولا ينة فلا يبيع عقد فضولي وان اجازة المالك لعدم
ولا يبيع على العقود عليه ويبيع بيع ما عجزه ظاهر ان بان بعد البيع انه لم كان باع مال
مورثه ظاهرا حيا فبان ميتا لثبوت ان ملكه والشرط الرابع قدرة المشتري في بيع غير
صحي ليو تق حصول الغرض فلا يبيع بيع نحو ضارب ومقصود من لا يبيع على
رده لعجزه عن تسليمه حاله لا يخلو بل يبيع له قادرا على ذلك ثم ان احتاج فيه الى مونة فليطلب
بغيره المانع ولا يبيع بيع جز محين ينقص بقطعه قيمته او قيمة الباقي كجزاناء او ثوب
تقيس ينقص بقطعه ما ذكره النجاشي عن تسليم ذلك شرعا لان التسليم فيه لا يمين فدل الاس
بالكسر والقطع وفيه نقص وتضييع مال بخلاف ما لا ينقص بقطعه ما ذكره النجاشي كراس
لا تنقأ المحذور والشرط الخامس العلم به للعائد بين عينا وقدرا وصفة على ما ياتي بيانه حذرا
من الغرر لما روي مسلم انه صلى الله عليه وسلم يبيع عن بيع الغرر ويبيع بيع صاع من صبرة وان جعلته
صيعا بها علمها بقدر المبيع مع نسا وبها الاجزا فلا غرر ويبيع بيع صبرة وان جعلته صيعا بها
كل صاع بدراهم ولا يبيع في جهولة الصيعان الجهل بحيلة الثمن لانه معلوم بالتفصيل وبيع صبرة
بجهولة الصيعان بما يدرهم كل صاع بدراهم ان خروجهما به والا فلا يبيع لتقدير الجمع بين جملة الثمن
وتفصيله لا يبيع احد ثوبين مثلهما ولا يبيع باحد هاون نسا وث قيمتهما او يبيع ذالبيت
بر او برة ذي الحصة ذهبا وبلبي البيت ورة الحصة مجهولا او بان دراهم وذا يبر الجهل

يعين البيع في الاول وبعين الثمن في الثانية وبقدرة في الباقي فان عين البركان قال بعنك ملي
ذ البيت من ذ البرص لا يمكن الاخذ قبل ثلثه فلا غرر وقد بسطت الكلام عليه في غير
هذا الكتاب ثم اخذ المصنف في محاور قوله طاهرا بقوله **ولا يصح بيع عين نجسة** سواء امكن
نظيرها بالاسم له كخالد الميتة ام لا كالسرجين والكلب ولو جعله الخمر ولو محرمه لخير
الصحة بحسنه صلى الله عليه وسلم لم ينع من المكاب وقال ان الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير وقليس
بها ما في معناها ثم اخذ في محاور قوله منتفع به بقوله **ولا يصح بيع ما لا منفعة فيه** لانه لا يعد
مالا فاخذ المال في مقابلته منتفع للثمن عن اضاغة المال وعدم منفعة اما الخسيسة كالحشرات
التي لا منفعة فيها كما كنفها والحية والقنبر ولا غيره ما ذكر من منافعها في الخواص ولا س
ولا يصح كل سبع او طير لا نفع فيه كالاسد والذئب والجداء والغراب وغير المأكول ولا نفع لمنفعة
الجلد بعد الموت ولا منفعة الرئيس في النبل ولا لاقتنا الملوك لبعضها للهيبة والسياسة
اما ما ينتفع به من ذلك كالغيد للصيد والقبيل للقتال والخل للمسل والطاوس
للانيس بلونه فيصبح واما غنقه كخبي الخطة والسعير ولا اثر لضم ذلك الى امثاله او وضعه
في قمع ومع هذا يحرم غنقه ويجب رده ولا ضمان فيه ان تلف اذ لا ماله ولا يصح بيع اله الهو
المحرم كالطنبور والمزمار والرباب وان احدثت المذكورات من نقد ان لا تقع فيها
شرا وبيع بيع ائمة الذهب والفضة لانها المقصود ان ولا يشكل بما مر من منع
بيع الات الملاحى المتخذ منها لان ائمتها يباح استعمالها للحاجة بخلاف تلك ولا يصح
بيع كتب الكفر والشجيم والشعبية والفلسفة كما حرم به في المجموع ولا بيع السمك في
الما اذا كان في حركة صغيرة لا يمنع المار وبنته وسهل اخذه فيصنع في الاصح وان كانت
البركة كبيرة لا يمكن اخذه الا مشقة شديدة لم يصح على الاصح وبيع الحمام في البرج على هذا التفصيل
ولا يصح بيع الطير في الهوكي ولو حاما ما عدا على عادة عودها على الاصح لعدم الوثوق
بعودها الا لخل فيصير بيعه طيرا على الاصح في الروايد وفيه في المهمات تبع الان
الرفعة بان يكون اليغسوب في الخلية فارقا بينه وبين الحمام بان الخل لا يقصد
بالجوارح بخلاف غيرها من الطيور رقارها تقصد بها وبيع بيعة في الكوارة ان
شاهد جميعه والا فهو من بيع الخايب فلا يصح **ببيع** سكت المصنف
عن اركان البيع وهي ثلاثة كما في المحرر وهي في الحقيقة ستة عاقد بايع ومشتري ومعتق
عليه مثنون وصيغة ولو كانت واحدة هي ايجابا بعتك وتلك وتلك واشترى مني وتجهلته
لك بكذا انا ويا البيع وقبول كما شترت وتلك وقيل وان تقدم على الايجاب كقبي
بكذا لان البيع منوط بالرضي لخراما البيع عن تراخا والرضي حتى فاعتبر ما يد له عليه
من العطف فلا يصح بحاطاة ويرد كل ما اخذه بها او بدله ان تلف وشرط في الايجاب
والقبول ولو بكتابة او اشارة اخوس ان لا يتخللها كلام اجنبى عن العقد ولا سكوت
طويل وهو ما اشعر باعراضه عن القبول وان يوافق الايجاب والقبول معنى فلو اوجب
بالف مكسرة فقبل بصححة او عكسه لم يصح ويشترط ايضا عدم التعلق والتأقيت
فلو قال ان مات ابي فقد بعنك هذا بكذا او بعنك بكذا اشهر لم يصح في العاقد
بايعا او مشتريا اطلاق نص فلا يصح عقد صبي او مجنون او مجور عليه بسفه
وعدم اكراه بغير حق فلا يصح عقد مكره في ماله بغير حق لعدم رضاه وبيع بحق كان
توجه

كأنه

توجه عليه بيع ماله لو فادينه فأكده الحاكم عليه ولو باع مال غيره بأكراهه عليه صح لانه
ابلع في الاذن واسلام من يشترى له ولو بوكاله مصنف او نحوه ككتب حديث او كتب علم فيها
اثار السلف او مسلم او مرند لا يحتق عليه لما في الكافر المصنف ونحوه من الاهانة والمسلم
من الادلال وقد قال تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ولما علفته
الاسلام في المرتد خلاف من يقع عليه كايه او ابنه فيصير لا تنقاز لاله بعدم استغفار ملكه
قاي **ببيع** يتصور دخول الرقيق المسلم في ملك الكافر في مسائل خوالا ربحين صورة وقد
ذكرتها في شروح المنهاج واقردها بالقبلي بنصيب الكراسه والسائل ليجعل بالثلاثة اسبا
الاول الملك القهري الثاني ما فيه الفسخ الثالث ما يستغيب العتق فاستغفه فانه
ضابط مهم ولبعضهم في ذلك نظر وهو مسلم يدخل ملكا كافر بالارث والرد يجب طاهر
اذا لم يفسخ له وما وهب اصل وما استغيب عتقا بسبب وقد تمت شروط العتق
عليه ولو باع بغيره مثالا ثم قد غالب اشترط تعيين لفظا ان اختلفت قيمتهما فان استو
لم يشترط تعيين ويكفي معاينة عوض عن العلم بقدره كتنقيل التحقيق الصوب بالمعاينة وكفي
روية قبل عقد فيما لا يخل بغيره الي وقت العقد ويشترط كونه ذكرا لا اوصاف عند العقد
خلاف ما يعلب بغيره كالا طعمة وتكفي روية بعض مبيع ان دل على باقيه كطاهر صيرة بخوسر
كشعر اولم يدل على باقيه بل كان صوانا للباقي لبقا به كعشدر رمان وبيض وقشرة سفلي
لجوز اولم يفتك في رويته لان صلاح باطنه في انفايه فيه وخرج بالسفلي وهو التي تكسر حاله
الاكل العليا لانها ليست من مصالح ما في باطنه نعم ان لم ينعقد السفلي كالوز لا خضر كمنت
روية العليا لان الجميع مأكول ويجوز بيع فضب السكر في فشوره الاعلى لان فشوره الايسجل
كباطنه لانه قد يمض معه ولا يشتره الاعلى لا يسترجعه ويصح سلم الاعلى والاعلى قبل يميزه
بعوض في ذمته تعيين في المجلس وبوكل من يقض عنه او ضمن يقض له راس مال السلم والمسلم
فيه ولو كان راي قبل العي شيئا ما لا يتخير قبل عقد هو عقد عليه كالصبر ولو اشترى الصبر
شيئا ثم عي قبل قبضه لم يتفسخ فيه البيع كما صح في النووي ولا يصح بيع البصل والجزر ونحوها
في الارض لانه غرر **فصل** في الربا وهو بالقصر لغة الزيادة قال
تعالى اهتذرت وربت ابي زادت وتمت وشرعا عقد على عوض مخصوص غير معلوم التماثل
في معيار الشرع حاله العقد او مع تاخير في البدلين او اخذها وهو على ثلاثة انواع ربا الفضل
وهو البيع مع زيادة احد العوضين على الاخر وربي اليد وهو البيع مع تاخير قبضهما او قبض احد
وربا النسيأ وهو البيع لاجل **والربا حرام** لقوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربا ولقوله
صلى الله عليه وسلم لعن الله اكل الربا وموكله وشاهديه وكانه وهو من الكبائر قال
الماوردي لم يجل في شريعة قط لقوله تعالى واخذهم الربا وقد ظفوا عنه يعني في الكتب السابقة
والقصد لهذا الفصل بيع الربوي وما يعتبر فيه زيادة على ما مر وهو لا يكون الا في الذهب
والفضة ولو غير مضمون وفي **المطعومات** لاني غير ذلك والمراد بالمطعوم ما
قصد للطعم ائتيا تا او تفكها او تد او ما يحا بوخذ ذلك من قول صلى الله عليه وسلم
الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والنز بالنز والمخ
بالمخ مثلا مثل سوا يسوا يدا بيد فاه اختلفت هذه الاجناس فيجبوا بغيره
اذا كان يدا بيد ولا اختلفت اي مقابضة فانه نص فيه علي البر والشعير والمضوي

تعيين لان الظاهر صحيح
له او نقدان مثلا ولو
وتسورا ولا غالب صح

سائل منها عند البيع وتخير الوجه وسويد الشعر وتجيدته بقيت الحيا لا يلحق ثوب الرقيق
بعد ادخيله لكنما يمتد فظهر كونه غير كائن فلا رد له اذ ليس فيه كبير غرر ولا حرج
الفقرة مطلقا اي بغير بشرط قطع ولا تبقيته **الا بعد بدو صلاحها** فيجوز بشرط قطع
وبشرط ابقائها سواء كانت الاصول لاحدها ام لغيره لانه صلى الله عليه وسلم لم يمتنع من بيع
الثمرة قبل بدو صلاحها فيجوز بعد بدو صلاحها وهو صادق في كل من الاحوال الثلاثة والمضى الفارق
بينها من العاهة بعد غلبها لعلظها وكبر ثوبها وقبل الصلاح ان بيعت مفردة
عن الثمرة لا يجوز البيع ولا يصح للمشتري ان لا يشترط القطع في الحال وان كان الشجر للمشتري
وان يكون المقطوع منتعها به واد كان الشجر للمشتري لم يجب الوفاء بشرط اذ لا معنى لتكليفه قطع
ثمره عن ثمره وان بيعت الثمرة مع الشجرة جاز لا بشرط لان الثمرة هنا تتبع الاصل وهو غير
منعوض للعاهة ولا يجوز قطعها لان فيه حرجا على المشتري في ملكه ولا يصح بيع البطائح
والبادجان ونحوها قبل بدو صلاحها الا بشرط القطع وان يبيع من مال الاصول لها
مرد ولو باع مع اصوله فكبيع الثمرة مع الشجرة على المعتمد ويشترط لبيع الزرع والتمر
بعد بدو صلاح ظهور المقصود من الحب والثمرة لئلا يكون كبيع غائب كبيع وعنب تمام لانها
تمام له وشعر ظهوره في سنبله وما لا يبري حبه كالحنطة والحدس في السنبلة لا يبيع ببعده
سنبله لا يستتاره ولا ينع لان المقصود منه مستقر باليس من صلاحه كالحنطة في ثمنها
بعد الدلاس وبدو صلاح ما من ثمر وغيره بلوغه صفة يطلب فيها غالبا وعلايته في الثمر
الماكول المتلون اخذه في حمة او نحوها كسواد وفي غير المتلون منه كالعنب الابيض لينة وجران
المافيه وفي نحو القضا ان يبي غالبا للاكل وفي الزرع اشتداده وفي الورد انفتاحه وبدو صلاح
بعضه وان قل كظهوره وعلى باع ما بدو صلاحه من الثمر وغيره سقيمة قبل التحلية وبعددها
عند استحقاق المشتري الا يقا قدر ما يبيع او يسلم من التلف والفساد ويصرف فيه مشيئة
ويدخل في ضمانه بعد التحلية فلو تلف بترك البائع السقي قبل التحلية او بعددها انفسخ
البيع او تعيب به تخير المشتري بين الفسخ والاجارة ولا يصح بيع ما بعد
تلاخقه واختلاط حادته بوجوده كبيع وقتنا الا بشرط قطعه عند خوف الاختلاط فان
وقع اختلاط فيه او فيما لا يغلب اختلاطه قبل التحلية حصر المشتري ان يفسخ له به البائع
فان يادر البائع وسع سقط خياره اما اذا وقع الاختلاط بعد التحلية فلا تخير للمشتري بل
ان توافقا على قدر فذلك والا صدق صاحب اليد بيمينه في قدر حق الآخر والله بعد
التحلية للمشتري ولا يجوز بيع مافيه الربا من المطعومات **جنسه رطبا** بفتح الراء والهمزة
بفتح التاء ولوفي المائتين كالرطب بالرطب والحصرم بالحصرم والي بالي او في احدها
كالرطب بالتمر والي بغيره **الا للين** وما شابهه من المايعات كالادهان والخلول
واعلم ان كل خليين لا يافيهما واتحد جنسهما اشترطا التماثل والافلا وكل خليين فيهما ما لا يباع
احدهما بالآخر ان كانا من جنس واحد وان كانا من جنسين وقلنا الما العذب روي وهو الاصح
لم يجوز ان كان الما في احدهما وهما جنسا ن كحل العنب يحل التمر وحل الرطب يحل الزبيب
جاز لان الما في احدهما الطرفين والمماثلة بين الخليين المذكورين غير معتبرة والخلول
تتخذ غالبا من العنب والرطب والزبيب والتمر ويشترط من هذه الخلول عشرة مسائل
وضابط ذلك ان تأخذ كل واحد مع نفسه ثم تأخذه مع ما بعده ولا تأخذه مع ما

بشرط

قبله

العنب

قبله لانه قد عدته قبل هذا فلا تعده مرة اخرى الاولي بيع حل العنب بمثله الثانية
بيع حل الرطب بمثله الثالثة بيع حل الزبيب بمثله الرابعة بيع حل التمر بمثله الخامسة
بيع حل العنب بحل الرطب السادسة بيع حل العنب بحل الزبيب السابعة بيع حل الزبيب
بحل التمر الثامنة بيع حل الرطب بحل الزبيب التاسعة بيع حل الرطب بحل التمر العاشرة بيع
حل الزبيب بحل التمر في خمسة منها تجزى بالحوار وفي خمسة باليمن الاول حل عنب بحل عنب
حل رطب بحل رطب حل رطب بحل عنب حل عنب بحل رطب حل رطب بحل رطب حل عنب بحل عنب
حل عنب بحل رطب حل رطب بحل عنب حل عنب بحل رطب حل رطب بحل رطب حل عنب بحل عنب
وليستثنى الزيتون ايضا فانه يباع بعينه ببعض اذ لا يتحقق وجوبه حاله كمال وكذا
العرايا وهو بيع الرطب على الخلل خرصا بتمر على الارض كخلا او العنب على الشجر خرصا بزر
في الارض كخلا فيما دون خمسة اوسق بخد بدو اشتداد الحفاق بمثله لانه صلى الله عليه وسلم رخص
في بيع العرايا بخد صهاها فيما دون خمسة اوسق او في خمسة اوسق شدة داود بن حصين
احد رواه فاحذر الشافعي رضي الله عنه بالاقول في اظهر قوله ولو زاد على ما دونها في
صفتين جاز وبشرط التقابل بتسليم التمر والزبيب الى البائع كخلا والتخلية في رطب
الخلل وعنب الكرم لانه مطعوم مطعوم ولا يجوز بيع مثل العرايا في باقي الثمار كالحنظل والوز
لانها مستفورة بالاوراق فلا ياتي في الحوص فيها ولا يختص بيع العرايا بالفقر لا طلاق
احاديث الرخصة **فصل في السلم** ويقال له السلم يقال اسلم وسلم
واسلف وسلف واسلم لغة اهل الحجاز والسلف لغة اهل العراق قاله الماوردي سمي سلم
لتسليم رأس المال والاصل فيه قبل الاجاع قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا تداينتم بدين
فادبوا بالدين قال ابن عباس رضي الله تعالى عنه نزلت في السلم وحبر الصديقين من اسلف في
شيء فليس في كيد معلوم ووزن معلوم والاجل معلوم وتقدم تعريف السلم في كلام المصنف
اول البيوع **ويصح السلم حالا وموجلا** بان يصرح بهما اما الموجل فيالنص والاجل ولما
الحال فيما لا يولد لبعده عن العير فان قيل لقاعدة لا تضع بالحال وتقع بالموجل اجيب
بان الاجل فيها انما وجب لعدم قدرة الرقيق والخلول ياتي ذلك ويشترط تسليم رأس المال
في مجلس العقد قبل لزومه فلو تفرقا قبل قبض رأس المال والزماء بطل العقد او قبل تسليم
بعضه بطل فيما لم يقبض وفيما يقبله من المسلم فيه فلو اطلق كاسلت اليد دينار في دمت
في كذا ثم عين الدينار وسلم في المجلس قبل التمايز جاز ذلك لان الودعة لا تستند على لزوم
قبضه المسلم اليه في المجلس واودعه المسلم قبل التفرق جاز لان الودعة لا تستند على لزوم
الملك وكذا يجوز رده اليه عن دينه كما اقتضاه اصل الروضة في باب الربا ويجوز كون رأس
المال منقعة وتقضى بقبض العين وروية رأس المال تكتفي عن معرفة قدره ولا يسلم الا فيما
تكميل اي اجتمع فيه خمس شروط الاول ان يكون المسلم فيه **مقبولا بالصفة**
التي لا يغير الوجود بها كالحبوب والادهان والثمار والثمار والادوية والادوية والادوية
صواف والاختنا بوالا حجار والحديد والرصاص ونحو ذلك من الاموال التي تضبط بالاصناف
فلا يضبط بها كالسبل لا يبيع السلم فيه وكذا ما بعد وجوده كاللؤلؤ والكبار واليواقيت
وسائر الجواهر والحجارة واختها او ولدها الثاني ان يكون المسلم فيه **جنسا** واحدا
في جنسه **غير** اختلاط لا يضبط مقصوده كالختلاط المقصود والاركان

السلع المستوفى

يتعلق بالذمة فاشبه افلاس المشتري بالتمن فيتمتع المسلم بين نفسه والصبر حتى يوجد
فيطالب به دفعا للضرر ولو علم قبل الحبل انقطاعه عنده فلا خيار قبله لانه لم يدر
وجوب التسليم والخامس ان يكون وجوده **في الغالب** من الزمان فلا يصح فيما يشتر
وجوده على الصبي بحمل وجوده فيه لا نفي الوثوق بتسليمه نعم لو كان المسلم حالاً
وكان المسلم فيه موجوداً عند المسلم اليه بوضع يده رقبته صح في الاستنفاص ولا فيما لو
استنقصي وضعه عن وجوده كاللؤلؤ الكبار واليوقيت وجارية واخيها او عمتها او ولدها
او شاة وسجلتها فان اجتماع ذلك بالصفات المشروطة فيها نادر **والسادس ان يشتر**
في السلم الموجل **موضع قبضة** اذا عقد بموضع لا يصلح للتسليم كالبادية او بصلح
المسلم فيه مولة التفاوت الاغراض فيما يراد من الامكنة اما اذا صلح للتسليم ولم يكن له
مولة فلا يشترط ما ذكره ويتعين مكان العقد للتسليم للعرف ويكفي في تحيينه ان يقول
تسلم لي في بلدة كذا الا ان تكون كبيرة كبعداد والبصرة فيكفي احضاره في اولها ولا
يكلف احضاره الى منزله ولو قال في اي البلاد شئت فسلمت او في اي مكان شئت
من بلد كذا فان اشيع لم يجوز الاجاز او ببلد كذا او ببلد كذا او ببلد كذا او ببلد كذا
على تسليم المصنف بكل بلد وجهان اصحهما كما قال الشافعي الاول قال في المطلب والفرق
بين تسليمه في بلد كذا او تسليمه في شهر كذا حيث لا يصح لاختلاف الغرض في الزمان
دون المكان فلو عين مكاناً محضاً وخرج عن صلاحية التسليم تعين اقرب
موضع صالح له على لا قبس في الروضة من ثلاثة اوجه اما السلم الحالك فتعين فيه
موضع العقد للتسليم نعم ان كان غير صالح للتسليم اشترط البيا كما قاله بن الرضعة
فان عيناً غير تعين بخلاف المبيع المعين لان السلم يقبل المتاجيل فقبل شرطاً ينته
تأخير التسليم بخلاف البيع والمراد بموضع العقد تلك الحلة لان موضع العقد
والسابع ان يتقاضي اي المسلم والمسلم اليه بنفسه او بابه راس مال السلم وهو
التمن في مجلس العقد قبضاً حقيقياً **فيل التفرق** او التفرق لان اللزوم كالتمن في كمال
سرى الخيار راء لو نأخر لكان في محبة بيع الدين بالدين ان كان راس المال
في الذمة ولا في السلم عند فلا يلزم اليه كما خير راس المال ولا بد من حلول راس المال عند
تأخر صرف فلو تفرق قبله او الزمان بطل العقد او قبل تسليم بعضه بطل فيما لم يقبض وفيما
يقبض بطله من السلم فيه وصح في البيا في نفسه وخرج بقيد الحقيقي ما لو احال المسلم المسلم
اليه براس المال وقبضه المسلم اليه في المجلس فلا يصح ذلك سواء اذن في قبضه المحل ام لا
لان الحوالة ليست قبضاً حقيقياً فان احال عليه يودي عن حمله نفسه لا عن حمله المسلم
فصح ان قبضه المسلم من احال عليه او من المسلم اليه بعد قبضه باذنه وسلم اليه في المجلس
صح ولا يشترط تعين راس المال في العقد بل الصحيح جوازه في الذمة فلو قال سلمت
اليك ديناً في ذمتي في كذا ثم عين الدين في المجلس قبل التفرق جاز ذلك لان المجلس
حريم العقد فلا يحكمه فان تفرق او تخلف بطل العقد **الثامن ان يكون**
العقد عاجزاً لا يدخله خيار الشرط لها ولا لاحدها لانه لا احتمال للاجل
والخيار اعظم غير ذلك لانه مانع من الملك او من لزومه واحتمل بقيد الشرط عن خيار
المجلس فانه يثبت فيه لعموم قوله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا والسلم

بيع موصوف في الذمة كما مر **في** لو احضر المسلم اليه المسلم فيه الموجل
قبل وقت حلوله فامتنع المسلم من قبوله لغرض صحيح بان كان حيوياً محتاج
لمولة طارئة او وقت اغارة او كان غنياً او لهما بريد اكله عند الحل طرأ او كان محتاج
الى مكان له مولة كالخبطة الكثيرة لم يجز على قبوله فان لم يكن المسلم غرض صحيح في
الامتناع اجبر على قبوله سواء كان للموذي غرض صحيح في التجيل كغدره او ضمان او مجرد
براة ذمة ام لا كما اقتضاها كلام الروض لانه عدم قبوله له نفي ان امره على عدم قبوله له
أخذه الحاكم له ولو احضر المسلم فيه الحال في مكان التسليم لغرض غير البراة اجبر المسلم على قبوله
او لغرضه اجبر على القبول والابرار ولو حضر المسلم بالمسلم اليه بعد الحل في غير محل التسليم
وقطابه بالمسلم فيه ونقله مولة ولم يتحملها المسلم عن المسلم اليه لم يلزمه الاداء ولا بطلان بقبضه
وان امتنع المسلم من قبوله في غير محل التسليم لغرض صحيح لم يجز على قبوله لغرضه بذلك فان
لم يكن غرض صحيح اجبر على قبوله ان كان للموذي غرض صحيح لتحويل البراة الذمة ولو انفق كونه
راس مال السلم بصفة المسلم فيه فاحضره وجب قبوله **فصل** في الرهن وهو لغة الثبوت
ومنه الحالة الراهنة وشرعاً جعل عين ماله وثيقة يد بين يستوفي منه ما عهده تعذر وقايد والاصل
فيه قبل الاجتماع قوله تعالى منهن مقبوضة قال القاضي معناه فارهنوا وايقضوا لانه مصدر جعل
جزا للشرط بالغا محذوف مجزى الامر قوله تعالى فيجد رقبته وخبر الصبي بحسن انه صلى الله عليه
وسلم رهن درعه عند يهودي يقال له ابو السحر على ثلاثين صاعاً من شعير كاهله والوثاق بالمعقوف
ثلاثة شهادة ورهن وضمان فالشهاداة لحوق الجور والاحران لحوق الافلاس وان كانه ارضية
وهي رهون ومرهون به وصبيحة وعافدان وقد بدأ بذكر الركن الاول وهو المرهون فقال
وكما جاز بوجه جاز رهنه فلا يصح رهن ديني ولو من هو عليه لانه غير مقدور على تسليمه
ولا رهن منفعة كان يرهن سكنى داره مدة لان المنفعة تنقضي فلا يحصل لها استنباط
ولا رهن عين لا يصح بيعها كوقف ومكان وبام ولد ويصح رهن الثناع من الشريك وغيره
ويقتضى بتسليم كله كما في البيع فيكون بالتحلية في غير المنقول وبالنقل في المنقول ولا يجوز نقله
بغير اذن الشريك فان اذن ابي الاذن فان رضي المرتهن بكونه في يد الشريك جاز واناب عنه في القبض
وان تنازع انضبط الحاكم عدلاً لا يكون في يده لهما ويستثنى من منطوق كلام المصنف
صورتان لا يصح رهنهما او يصح بيعهما الاولي المدبر فله بطل وان جاز بيعه لما فيه
من الغرر لان السيد قد يموت فجاء في بطل مقصود الرهن الثانية الارض المزروعة يجوز
بيعها ولا يجوز رهنها ومن مفهومه صورة يصح رهنها ولا يصح بيعها الامة التي لها ولد
غير مميز لا يجوز افراد احدهما بالبيع ويجوز بالرهن وعند الحاجة يباعان ويقوم
المرهون منهما موصوفاً بكونه حاضراً او مضموناً ثم يقوم مع الآخر فالمرهون قيمته
قيمة الآخر ويوزع الثمن عليهما بتلك النسبة فاذا كانت قيمة المرهون مائة
وقيمة مع الآخر مائة وخمسين فالنسبة بالثلاث فينحلق حق المرتهن ثلثي الثمن
ثم شرع في الركن الثاني وهو المرهون به فقال **في الدين** اي وشرط
المرهون به كونه ديناً فلا يصح بالعين المضمونة كالمخضونة والمستغارة
ولا بغير المضمونة كمال الغرض والمودع لانه تعالى ذكر الرهن في المداينة فلا يثبت
في غيرها ولا لا تقسفو في من عثم المرهون وذلك بخلاف لغرض الرهن عند البيع

من الاعيان

تتبعه **بوجوده** من ذلك مسيلة كثيرة الوقوع وهي ان الواقف يقف كتابا ويشترط لا يخرج منها كتاب من مكانه يحبسها فيه الابرهن وذلك لا يصح كما صرح به الماوردي وان اتي القفال بخلافه وضعف بعضهم ما اتي به القفال فان الراهن احد المستحقين والراهن لا يكون مستحقا اذ المقصود بالرهن الوفاق من ثمن المهرهون عند التلف وهذا الموقوف لو تلقى بغير تعبد ولا تقرب لم يقف وعليه انما الشرط لا يجوز اخراجه برهن ولا بغيره فكانه قال لا يخرج مطلقا ثم ان تعدد الانتفاع به في المحل الموقوف فيه ووثاقه من يتنفع به في غير ذلك المحل ان يرد الى محله بعد قضاء حاجته جازا خراجه كما اتي به بعض المتأخرين ويشترط في الدين الذي برهن به ثلاثة شروط الاول كونه ثابتا فلا يصح بغيره كنفقة زوجته في الغد لان الرهن وثيقة **حق** فلا يتقدم عليه والثاني كونه معلوما للعاقدين فلو جمل به او احدى احواله لم يصح والثالث كونه لازما او ابلا الى اللزوم فلا يصح في غير ذلك كمال الكتابة ولا يجعل الجعالة قبل الفراغ من العمل ويجوز الرهن بالنق في مدة الحياة لانه ابل الى اللزوم والاصل في وضعه اللزوم بخلاف مال الكتابة وجعل الجعالة وظاهر ان الكلام حيث قلنا ملكا المشتري المبيع لملك البايع الثمن كما اشار اليه الامام ولا حاجة لقول المصنف **اذا استقر ثبوتها** اي الدين **في الذمة** بل هو مضمون اذ لا فرق بين كونه مستقرا كتمن المبيع المقنوض ودين السلم وارش الحياة او غير مستقر كلاجدة قبل استيفاء المصلحة وسكت المصنف عن الركنين الآخرين اما الصيغة فيشترط فيها ما مر في البيع فان شرط في الرهن مقتضاه كتقدم المهرهون بالثمن هون عند تراجم او شرط ما فيه مصلحة له كاشهاد به او ما لا عرض فيه كان لا ياكل العبد المهرهون كذا صرح القفال ولغا الشرط الاخير وان شرط ما يضر المهرهون او الراهن كان لا يباح عند المحل وان منعته للمهرهون اوان تخدت زوايده مرهونة لم يصح الرهن في الثلاث لا اختلا لا للشرط بالعرض منه في الاولى وتغيير قضية العقد في الثانية ولجأ لثلاثة الزوايد وعدمها في الثالثة واما العاقدان فيشترط فيهما اهلية التبرع والاختيار كما في البيع وخو فلا برهن الوالي ايا كان او غيره مال الصبي والمجنون ولا يبرهن لهما الا بضرورة او غبطة ظاهرة فيجوز له الرهن والارتفاق فيهما دون غيرهما متائلا للضرورة ان برهن على ما يفرض الحاجة المنة ليو في ما ينتظر من غلة او حلولة دين او نحو ذلك كعتاق متاع كاسد وان برهن على ما يفرضه او يسجد موجلا لضرورة ذهب او نحو ومثاله لقطعة ان برهن ما ياتي ما به على ثمن ما اشتراه بما به نسيه وهو ما يساوي ما ياتي وان برهن على ثمن ما يبيع نسيه لقطعة ولا يلزم الرهن **على ما يفرضه** ما حرم في البيع باذن الراهن او اقباض منه من يضر عقده للرهن وللعاقد انا به غيره فيه كالعقد لا انا به من قبض من رهن او تايبه لئلا يودي الى اتحاد القايض والمقبض **والراهن الرجوع فيه** اي المهرهون **ما لم يقضه** المهرهون او تايبه ويحصل الرجوع قبل قبضه بنصف بزر ملكا كهيئة مقنوضة لزوال محل الرهن وبرهن مقنوض لتعلق حق الغير وتقيدها بالقبض هو ما حرم به الشئان وقضيته ان ذلك بدون قبض لا يكون رجوعا لكن تغل لسكنى وغيره عن النقص والاصحاب انه رجوع وضوبه الادعي وهو المعتمد ويحصل الرجوع اقباضا بكتابة وتدبير احواله لان مقصودها العتق وهو سابق للرهن ولا يحصل بوطي ونزوح لعدم منافاتها له ولا عوت عاقد وجنونه واعا به وتحرر عصبير واباق رقيق وليس

لراهن

لراهن مقبض رهن ولا وطي وان كانت من لا تخيل ولا تصرف بزر ملكا كوقفا ويقضه كترقيح ولا يقض شي من هذه التصرفات الاعناق موسر ولا ذمة ويغرم قيمته وقت اعتاقه واحباله ويكون رهنه مكانه بغير عقد لقبها بها فاما والولد الحاصل من وطئ الراهن حر نسيب ولا يغرم قيمته واذا لم ينفذ العتق والابلا دكونه محسرا فانفك الرهن فكذا الابلا لا الاعناق لان الاعناق قوله فاذا رد لفا والابلا دفعل لا يمكن رده فاذا زال الحق بليت حكمه وللراهن انتفاع بالمهرهون لا يقضه كركوب وسكنى لا بنا وغرس لانها يقضان قيمة الارض ثم ان امكن بلا استرداد المهرهون انتفاع بزياد الرهن منه لم يستردوا الا فيسردوه كان يكون دارا يسكنها ويشهد عليه بالاسترداد اذ صحت ان اتممه وله باذن المهرهون ما منعاه وله رجوع عن الادب قبل تصرف الراهن بمال الموكل الرجوع قبل تصرف الوكيل فان تصرف بعد رجوعه لغا تصرفه كتصرف وكيل عن له موكله وعلى الراهن المالك مونة المهرهون كنفقة رقيق وعتق دابة واجرة سقايا وشجار ولا يمنع من مصلحة المهرهون كقصده وحجامة وهو امانة بيد المهرهون **ولا يقضه المهرهون** غنل ولا قيمة اذا تلف **الا بالتعدي** بالتقريب فيضمنه جفيدة لخروج يده عن الامانة ولا يسقطا بتلفه شي من الدين ويصدق المهرهون في دعوي التلف بيمينه ولا يصدق في الرد عند الاكثرتين وهو المعتمد ضابط كل امين ادعي الرد على من ايتنه صدق بيمينه الا المهرهون والمستأجر وان **يقضي** يعني ادي الراهن **بعض الحق** اي الدين الذي تعلق به الرهن **لم يخرج** اي ينفك **شي من الرهن حتى يقضي** اي يودي **جميعه** لتعلقه بكل جزء من الدين سرقية المكاتب وينفك ايضا بعض المهرهون ولو بدو الرهن لان الحق له وبالبراة من جميع الدين ولو رهن بضيق عبيد يدي ونصفه باخر في صفقة اخري فيبري من احدى انفك قسطه لتعدد الصفقة بتعدد العقول العتق ولو رهنه عند اثنين في دين عليه انفك نصيبه لتعدد الصفقة بتعدد العاقد ولو رهنه عند اثنين في دين واحد انفك قسطه لتعدد مستحق الدين **ف** رجوع لورهن شخص اخر عدي في صفقة وسلم احدى احواله كان مهرهون بجميع المال كما لو سلمها وتلف احدى احواله ولو مات الراهن عن ورثة توفي احدى احواله ما يخصه من الدين لم ينفك نصيبه اي من الرهن كما لو توفي مورثه بعض دينه وان خالف في ذلك بن الرقعة **تم** ولو اختلف الراهن والمهرهون في اصل الرهن اوقف قدره صدق الراهن المالك بيمينه لان الاصل عدم ما يدعيه المهرهون هذا ان كان رهن تبرع اما الرهن المشروط في بيع بان اختلفا في اشتراطه فيه او اتفاقا عليه واختلفا في شيء مما مر غير الاول فيتحالفان فيه كسابق صور البيع اذا اختلفا فيها ولو ادعي اتمهما رهنه عبيدها بامانة واقبضاه وصدق احدى فنصيبه رهن بخمس مائة باقراره وحلف المكذب لما مر وتقبل شهادة المصدق عليه لحيلوها عن التهمة ولو اختلفا في قبض المهرهون وهو بيد رهن او مرتهون وقال الراهن غصبته او قبضته عن جهة اخري كاعارة صدق بيمينه ومن عليه الفان مثلا باحدى رهن فادعي الفاقوال ادينه عن التي الرهن صدق بيمينه لانه اعلم بقصد وكيفية اذ ايد وان لم ينو شي جوله عما شأنها ومن مات وعليه دين تعلق

تختلف بتركته كما لم هوون ولا يمنع التحليف ارضا فلا يتخلق الدين بزوائد التركة
والوارثا مساكها بالاكل من قيمتها والدين ولو تصرف الوارث ولا دين فظهر
دين بخو رد مبيع بعيب تلف ثمنه ولم يسقط الدين باذا او ابرا او حو ففسخ
التصرف لانه كان سابقا له في الظاهر **فصل في الحجر وهو احمه**
المنع وشروعا المنع من التصرفات المالية والاصل فيه قوله تعالى
وايتلوا الكتاب حتى اذا بلغوا النكاح الاية وقوله تعالى فان كان الذي
عليه الحق شفعها الآية **والحجر يضرب على جماعة** المذكورة هنا **سنة** والحجر
نوعان نوع شرعي لمصلحة الحجر عليه ونوع شرعي لمصلحة الغير فالنوع الاول الذي شرع
لمصلحة نفسه مضروب على ثلاثة فقط الاول الحجر على الصبي اي الصغيره كوا كان
او انثى ولو ميرا الى بلوغه فتنفك بلا قاضي لانه حجر ثبت بلا قاضي فلا يتوقى زواله
على نكاح قاضي وغيره في المباح ككثير ما وقع رشيد قال الشيطان ولست اخلفا بل من عب
بالتاني اراد الاطلاق الكلي ومن عبوا بالاول **اراد حجر الصبي** وهذا الذي لا يصح سبب
مستقل بالحركة الشذوية واحكامها متعارفة **والثاني الحجر على المجنون** الى افاقته منه فنفك بلا قاضي
كما مر في الصبي **والثالث على البالغ السفيه المبذر** **الماله** كان يرميه في بحر او نحوه او يضيئه
باحتيال غيب فاحتش في معاملة او يصرفه في محرم لا في حرم كمدقة ولا في نحو مطامع وملايس
وسرا اما كثره للمنع وان لم يلق بحاله لان المال يوحده لينتفع به ويلتذ به وقضيه انه ليس
بحرام وهو كذلك نعم ان صرفه في ذلك بطريق لا قراض له ولم يكن له ما يوفيه به فحرام **والنوع**
الثاني الذي شرع لمصلحة الغير يضرب على الفليس وهو **ارتكبه الدين** **الحالة** الارزاه
الزائد على ماله اذا كانت لادمي فيح عليه وجوبا في ماله ان استقل او على وليه في
مال موليه ان لم يستقل بطلبه او يسال الغرماء ولو توافهم كاولياهم فلا حجر بالوجوه
لانه لا يطالب به في الحال واذا حجر جال لم يحل الموجه لان الاجل مقصود له فلا
يفوت عليه ولو جرت المدون لم يحل دينه وما وقع في اصل الروضه من تصحيح
الحول به نسبته الى السهو ولا يحل الا بالموت او بالردة المتصلة او استرقاق
الحربي كما نقله الرافعي عن النضر ولا بد من غير لازم كجور كانه تمكن المدون
من اسقاطه ولا بد من مساوئ ماله او فاقض عنه ولا بد من ثلثه تعالى وان
تورما كما قاله الاستاذي خلافا لما حجة بعض المتأخرين والمراد لانه ماله القيني
او الدين الذي ليسر الادامه بخلاف النافع والمقصود والغائب ونحوها
ويباح في الدين بعد الحجر عليه مسكنه ومأدومه ومركوبه وان احتاج الى
خادم او مركوب لزم ما ثمة ومنصبه لان تحصيلها بالكراسهل فان تعذر
فعلى المسلمين ويتكده مست ثوب يليق به وهو قتيص وسروال ومنديل ومكب
ويتاد في الشتا حبة او فوفة ولا يجب عليه ان يوجر نفسه لبقية الدين لقوله
تعالى وان كان ذوا عسرة فطرة الى ميسره وان المدون اذا ادعى انه ميسر
او قسم ماله بين غراميه يزعم انه لا يملك غيره وانكر وما زعمه فان لزمه الدين
في مقابلة مال كثر او قرض فطلبه الدينه با عساره في الصورة الاولى وبانه لا يملك
غيره في الثانية وان لزمه مقابلة مال سوا اكان باختياره كتمان وصداق

اي يغير اختياره كارتش حناية صدق يمينه **ويضرب على المريض المدون عليه** ما
سنتعرفه ان شاء الله تعالى في الوصية **فيما زاد على الثلث** حتى الورثة حيث لا دين
وفي الجميع ان كان عليه دين مستغرق **ويضرب على العبد الذي لم يود له**
في القارة حتى سبده وعلى المكاتب حتى سبده والله تعالى زاد الشبان في هذا
النوع وعلى الداهن في العين للمهرته حتى المرحض وعلى المرحض للمسلمين واورد
عليهما في المهمات ثلاثين نوعا في الحجر حتى العتق وسبقه الى بعضهما تنبيها ليكن
فمن اراد فالتواجم ذلك في المهمات وقيل من صارت له هذه لذات **وتشترط من الصبي**
والمجنون والسفيه في ماله غير صحيح اما الصبي فانه مسلوب العبارة
والولاية الا لما استثنى من عبارة مير واذن في دخول واصل هرب
من مير يامون واما المجنون فمسلوب العبارة من عبادة وعبره
والولاية من ولاية نكاح وغيرها واما السفيه فمسلوب العبارة في التصرف
المالي كبيع ولو بخطبة او بادن الولي ويصح اقراره بموجب عقوبة تحذوقه
وتصح عبارته بدنية كانت او مالية واجبة لكن لا يدفع المال من زكاة وغيرها
بلا اذن من وليه ولا تعيين فيه للمدفع اليه لانه تصرف مالي اما المالية المنة وبه
كصدقة التطوع فلا تصح منه فان زال المانع بالبلوغ والافاقه والرشد صح التصرف
من جيبه والبلوغ اما يحصل بكما احسبه عشرين سنة فربه جديدة وابنه او
من انفصل جميع الولد او بامنا لانه اذا بلغ الاطال منك الحلم والحلم الاحتلام وهو
لغة ما يراه النائم والمراد به هنا خروج المني في يوما او بقية جماع او غيره ووقت
امكان الامتناع كمال تسع سنين فربه بالاستنفار وهي جديدة بخلاف
الحبيص فان السنين فيه تقديرية او حبيص في حق انثى بالجماع واما حيا فاعلا
على بلوغها بالامتناع فليس بلوغا لانه مسوق بالانزال فيحكم بعد الوضع
بالتزوج قبله بسنة اشهر وبنين والرشد يحصل ابتداء بصلح دين
وبالحق من كافر كما فسريه في الآية فان استتم منهم رشدا بان لا يفعل
في الاول محرما يبطل العدة من كبيرة او اصرار على صغيرة ولو غلب
طاعته على معاصيه وجنن رشدا الصبي في الدين والمال **والثاني**
ليعرف رشده وعدم رشده قبل بلوغه لاية وايتلوا الكتاب واليتبين
لما يقع على غير البالغ فوق مرة حيث يظن رشده فلا تكفي المرة الثانية قد
يصيب فيها اتفاقا اما في الدين فممشاهدة حاله في العبادات
بقيامه بالواجبات واجتنابه المحظورات **والسفيه**
واما في المال فيختلف براتب الناس فيجنن رشدا ولد تاخر بمشاهدة
في معاملة ويتبين له المال **الجنون** لا ينفذ عقد وليه ونكاح ولزواج
يزاغة ونفقه عليها بان يتفق على القوام بمصالح الزرع والمراة **باسر**
عزل وصوف كواطمة عن كوهرة فلو فسق بعد بلوغه رشدا فلا حجر
عليه او يدر بعد ذلك حجر عليه القاضي لا غيره وهو وليه او جف بعد ذلك
قوله في وليه وولي في الصغير وولي الصغير اب فابوه وان علي كولي النكاح

العبارة

فوصي فقاضي ويتصرف بمصلحة ولو كان تصرفه باجل بحسب
العرف ويعوض واخذ شفعة ويشترى ببيعته لاجل ويرثهن بالثمن
وهنا وافي ويلحق عقاده بطين واجروا لبيعه الحاجة كنفقة او عيلة
بان يرغب فيه بكثر من ثمن مثله وهو جدم مثله ببعض ذلك الثمن او خبرته
بكله ويركي ماله ويؤونه بالمعروف فان ادعى بعد كماله ببيعته لمصلحة
علي وصي او امين حلف المدعي او ادعى ذلك على اب او اميه حلفا بينهما
غير متجهين بخلاف الوصي والامين اما القاضي فيقبل قوله بخلافه بخلاف
وتصرف العبد بعد ضرب الحجر عليه في ماله **يبيع** فيما يفتنه **في ذمته**
كان باع سلما طعاما كان او غيره او اشترى شيئا بتمن في ذمته او باع فيها لا
بلفظ السلم او اقتر من او استاجر صم وتثبت المبيع والتمن ونحوها في
ذمته اذ لا ضرر علي الخرافة **دون** تصرفه في شيء من **اعيان ماله**
المعوت في الحياة بالاقتناء بغيره كان باع او اشترى بالعين او اعتق
او اجر او وقف فلا يبيع لتعلق حق الخرافة بالمرهون ولا نه يجوز عليه
بحكم الحاكم فلا يبيع تصرفه على مراعاة مقصود الحجر كلسفيه وخرج بغيره
الحياة ما يتعلق بعد الموت وهو التدبير الوصية فيصير منه وبغيره الانتا
الاقرار فلو اقر بغير اودين وجب قبل الحجر قبل في حق الخرافة وان اسند وجوبه
الي ما بعد الحجر بمعاملة اولم يفتنه بمعاملة ولا غيرها لم يقبل في حقهم وان قال
عن جنابة بعد الحجر قبل فيزاحم المني عليه لعدم تقصيره وبغيره بمنزلة ارد ما كان
اشتراه قبل ثم اطلع علي عيب فيه بعد الحجر اذا كانت العيلة في الرد ويبيع بملكه
وطلافة وخلق زوجته واستيفاه القصاص واسقاطه القصاص ولو مجانا اذ لا يباع
يتعلق بهده لانتها ماله ويبيع استحقاقه الشب وتقبه باللعان **وتصرف المريض**
المنضطر مرضه بالموت **فيما زاد على الثلث** من ماله **موقوف** تنفيذه **على اجاره**
جميع الورثة بالقبول الا في بياني الوصية **من بعده** اي بعد موته لا قبله
ولو خذ في لفظه من كان اخصر **وتصرف العبد** اي الرقيق قال **بن حزم** لفظ
العبد يشمل الامه فكذلك الرقيق الذي يبيع تصرفه لنفسه لو كان حرا يتقسم
الي ثلاثة اقسام مالا ينفذ وان اذن فيه السيد كالايات والشهادات
وما ينفذ بغير اذنه كالعبادات والطلاق وما يتوقف على اذن كالباع والاجارة
فان لم ياذن له في التجارة لم يبيع بشرائه بغير اذنه سيوة كانه محجور عليه بحق سيد
كأمر قبضته البائع سواء كان في يد العبد او في يد سيده فان تلف في يد
العبد فانه **كون في ذمته يبيع به اذا اعتق** لتبؤنه برضي ماله ولم ياذن فيه
السيد والضابط فيما يتلغه العبد او يتلق تحت يده ان **لزم** بغير رضى مستحقه كالتلف
او تلف يخصص لتعلق الضمان برقيقه لا يتعلق بذمته وان **لزم** برضى مستحقه كما في
المعاملات فان كان بغير اذن السيد تعلق بذمته يبيع به بغير عتقه سواء اراده السيد
في يد العبد ام لا او باذنه لتعلق بذمته وكسبه وماله تجارته وان تلف في يد السيد
كان للبائع تضمين السيد لوضع يده عليه وله مطالبة العبد ايضا بعد الخلق لتعلقه

بذمته

بذمته لا قبله لانه محصور وان اذن له سيده في التجارة تصرفه بالاجماع بحسب الاذن
لانه تصرف مستفاد من الاذن فان تصرفه على الماذون فيه فان اذن له في نوع من التجار
كالوكيل وليس له بالاذن في التجارة النكاح ولا يوجر نفسه ولا يتبرع لانه ليس من اهل التبرع
ولا يبيع نفسه ولا رقيقه الماذون له في التجارة يبيع وشرا وغيرها لان تصرفه للسيد ويد
رقيق السيد كالتسديد بخلاف الكفاية ولا يمكن من عزله نفسه ولا يصير ماذونا
له يسكنه سيده او يقبل اقراره بدون المعاملة ومن رفق شخص لم تجز له معاملته
حتى يعلم الاذن له ببيع سيده او بدينه او بشي من الناس ولا يبي **تو** العبد
انما اذون له لانه مثله ولا يمكن العبد بتسديد سيده ولا تملك لانه ليس اهلا للملك
لانه مملوك فاشبهه الهبة **فصل** في الصلح وما يترتب عنه من اشراق الروشن
في الطريق والصلح لغة قطع النزاع وشرعا عقد يحصل به ذلك وهو انواع صلح بين
المسلمين والخصام وبين الامام والبيعة وبين الزوجين عند الشقاق وصلح في العلامات
وهو المراد هنا والا صلح فيه قبل الاجماع قوله تعالى والصلح خير وخبر الصلح جاز بين المسلمين
الا صلحا احل حرما او حرم حلالا ولفظه يتعدى للمتروك وعن ولما خوذ بعلى
واليا غاليا وهو قسمان صلح على اقرار و صلح على انكار **فصل** بدان القسم
الاول **فقال** **ويصح الصلح مع الاقرار في الاموال** الثالثة في الذمة
فلا يبيع على غير اقرار من انكار او سكوت كما قاله في المطلب عن سليم الرازي وعقبين
كان ادعى عليه ادفا فأنكر او سكوت ثم تضامها عليها او على بعضها او على غير ذلك كقول
اودين لانه في الصلح على غير المدعي صلح محرم للحلال ان كان المدعي صادقا للحريم
المدعي به او بعضه عليه او محلل للحرام ان كان المدعي كاذبا باخذه بالانحقة والحق
به ذلك الصلح على المدعي او بيمينه فقولها منها ان تجري على نفس المدعي صلح وان لم يكن في الحجر
ولا غيره من تحت الشبهة والقول بانه لا يستقيم لان عليا يدخلان على ما خوذ
ومن وعن يدخلان على المتروك مردودا ان ذلك يجري على الغالب كما مر في الاشارة
اليه وبان المدعي المذكور ما خوذ ومتروك باختيارين كانه ان الصلح في ذلك
للانكار ولعناد الصيغة باختيار العوضين وقوله الصلح على ما ندعيه ليس اقرارا لانه
قد يبريه قطع الخصومة ويستثنى من بطلان الصلح على الانكار مسائل منها اصطلاح
الورثة فيما وقف بينهم اذ لم يبدل اخدم عوضا من خالص ملكه ومنها ما اذا اسلم على
اكثر من اربع سوة ومات قبل الاختيار او طلق احدي زوجتيه ومات قبل البيان او النعي ووقف
الميراث بينهم فاصطلاح ومنها ما لو تدا عباد ببيعة عند رجل فقال لا اعلم لا بكم **اذا**
اودا في يدها واقام كل يدين ثم اصطلاحا وتضامها في انها تضامها على اقرار
او انكارا الذي نص عليه الشافعي رضي الله تعالى عنه ان القول قول مدعي الانكار
لان الاصل ان لا عقد ولو اقيمت عليه بينة بعد الانكار جاز الصلح كما قاله الماوردي
لان لزوم الحق بالبيعة كزومه بالاقرار ولو اقر ثم انكر جاز الصلح ولو انكر فصولح **بشرا**
اقرار الصلح باطلا كما قاله الماوردي **ويصح الصلح ايضا في كل ما يفي** اي **تو**
اي الاموال كما لعق من القصاص ممن ثبت له على شخص قصاص فصلاص عليه علي
مال بلفظ الصلح كصالحكم من كذا علي ما تستحقه علي من قصاص فانه يبيع او بلفظ البيع

عرق

غيره

فلا وهو اي الصلح ضروريان صلح عن دين و صلح عن عين وكل منهما **نوعان** فالاول من نوعي الدين
وعليه اقتصر المصنف **ابرا** وسبب في كلامه والثاني من نوعي الدين وتركه المصنف اختصارا
معاوضة وهو الجاري على غير الدين المدعاة فان صلح عن بعض الدين على ما يوافق في العسلة
اشترط قبض العوض في المجلس ولا يشترط تعيينه في نفسه الصلح على الاصح وان لم
يكن العوضان رويين فان كان العوض عينا صلح **اصح** وان لم يقبض في المجلس وان
كان دينيا صلح على الاصح ويشترط تعيينه في كل المجلس والنوع الاول من نوعي العين
وتركه المصنف اختصارا صلح الخطيئة وهو الجاري على بعض العين المدعاة كمن صلح من
على بعضها او من يدين على احد هاهنا ههنا لبعض العين المدعاة كمن هي في يد فيشترط
لحققة القبول ومضى مدة امكن القبض ويصح في البعض المتروك بلفظ اليه والتمليك وشبههما
وكذا بلفظ الصلح على الاصح كصلحك من الدار على ريعها ولا يصح بلفظ البيع لعدم الثمن
والثاني من نوعي العين وعليه اقتصر المصنف **بما هو** وسبب في كلامه **فالا** الذي
هو النوع الاول من نوعي الدين **افضاه** من جهة من الدين المدعي به **عليه** ويسمي
بصلح الخطيئة بلفظ الابرا او الخط وخوها كالعوض ولا يسقط لما في الصلح بحيث
ان كعب بن ملل طلب من عبد الله بن ابي جابر رضي الله تعالى عنهما ما دينا له
عليه فارفعت اصواتهما في المسجد حتى سمعها رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج اليهما وباري
بالخشب فقال ليديك يا رسول الله فاشترى به ان اصنع النشتر فقال قد فعلت
فقال صلى الله عليه وسلم في ما قصه واذ اجري ذلك بصيغة الابرا كما برأيتك من
جس ما به من الان التي في عليك او نحوها ما تقدم كوضعها او اسقطتها عنك لا يشترط
القبول على المذهب سواء قلنا الابرا اسقاط ام تملكه كونه اسقاطا او تملكه اختلاف
ترجيح اوضحه في شرح المنهاج وغيره ويصح بلفظ الصلح في الاصح كصلحك على الان
التي في عليك على جس ما به وهل يشترط القبول في هذه الحالة فيه خلاف مدركة مراعاة
اللفظ او المعنى والاصح ما دل عليه كلام الثمين هنا اشتراطه ولا يصح هذا الصلح بلفظ البيع
كنظيره في الصلح عن العين **ولا يجوز** اي ولا يقع **فعلا** في تعيين الصلح بمعنى الابرا **عليه** شرط
كقوله اذا جاز اس الشرف قد صلحك **والمعاوضة** الذي هو النوع الثاني من نوعي العين **عدوله** عن
حقه المدعي به **الغير** كان ادعى عليه دارا او شقصا منها فاقر له بذلك وضاحه منه على ثوب
او نحو ذلك كعبد ص **وجري عليه** اي على هذا الصلح **حكم** **يبع** من الرد يعيب وثبوت
الشفعة ومنع خصمه في المصالح عليه قبل قبضه ونسأده بالحرر والمجالة والمشرط القاسد
الغير ذلك لسواء عقد بلفظ الصلح ام بغيره لان حد البيع يصدق على ذلك ولو صلح من العين
على دين فان كان ذهبا او فضة فهو بيع ايضا وان كان عبدا او ثوبا مثلا موصوفا بصفة
التسليم فهو سلم ثبتت فيه احكامه وان صلح من العين المدعاة على منفعة الغير العين المدعاة
كخدمه عبد مدة معلومة فاجازة تثبت احكام الاجازة في ذلك لان حد الاجازة سابق
عليه فان صلح على منفعة العين فهو عارية تثبت احكام العارية فيها فان عبي مدة
فاجارة موقنة فلا تطلعه ولو قال صلحتني عن دارك مثلا بكذا ان غير سبق خصومة
فلجابه فالاصح بطلانه لان لفظ الصلح يستدعي سبق الخصومة سواء كانت عند حاكم ام
لا **تليق** قد علم ما تقر ان اقسام الصلح سبعة البيع والاجارة والعارية

والله اعلم

والهبة والسلم والابرا والمعاوضة من دم العدو وبقي منها اثني اخر منها الخلع
كصلحك من كذا اعلى ان تطلق طليقة ومنها المجالة كصلحك من كذا اعلى رد عيدي
ومنها القدا كقوله لحر في صلحك من كذا اعلى اطلاق هذا الاسير ومنها الفسخ
كان صلح من المسلم فيه على راس المال **ثمة** لو صلح من دين حال على موجد مثله
او صلح من موجد على حال مثله لعا الصلح لانه وعد في الاول من الدين بالخلاق الاجل
وصفة الحلول لا يصح الحاقها وفي الثانية وعد من المديون باسقاط الاجل وهو لا يسقط
ولو صلح من عسرة حالة على خمسة موجه بري من خمسة وبقيت خمسة حالة لانه سمي بحد
جيد البعض و وعدت الباقي والوعد لا يلزم والخط صحيح ولو عكس بان صلح من عسرة موجه
على خمسة حالة لعا بتاجيل لا يصفه الحلول لا يصح الحاقها والخمسة الاخرى لما تركها في مقابلته
ذلك الصلح فاذ لم يحصل الحلول لا يصح التردد **ويجوز** **بالاسنان** ان يشترط بضم اوله واسكان
ثانيه اي يخرج **ويجوز** اي جازا وهو الخارج من الخشب وساباطا وهو السقفة على جاطين والطريق
بينهما **في طريق** نافذ ويعبر عنه بالشارع وقيل بينه وبين الطريق اجتماع واقتراف لانه يختص
بالبيات ولا يكون الا نافذا والطريق يكون بيانا او محصرا وناذرا وغير نافذ ويدكر وبوت
بجيت **لا يصح** كل من الجناح والساباط المارة في موره فيه فيشترط ارتفاع كل منهما
بجيت بحدته الماشي منتصبا من غير احتياج الجان بباط راسه لان ما يجمع ذلك اصرار
حقيقي ويشترط مع هذا ان يكون على راسه الحولة العالمة كما قال **هـ**
الماوردي وان كان ممر الفرسان والفواق فلان رفع ذلك بجيت بحدته المحمل على
البحر مع احتساب المظلة لان ذلك قد يتفق وان كان نادرا والاصل في جواز ذلك
انه صلى الله عليه وسلم نصب بيده المشرفة مبريا في دار عبد الحماسي رواء الامام
احمد والبيهقي وقال ان المبرأ من شارب المسجدة صلى الله عليه وسلم فان فعل ما
منع منه ازيل لقوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار في الاسلام والمذلل له الحاكم لكل
احد لما فيه من توفيق الفتنة لكل **هـ** احدهما البته بان الله لانه من ازالة النكر تليق **هـ**
ما ذكر من جواز اخراج الجناح غير المصروف في المسلم اما الكافر فليس له الا شرع الى تنوع
المسلمين وان جازا استطرافه لانه كاعلا البنا على المسلم في المنع ومنعون ايضا من ابارس
حشوشهم في اقية دورهم قال **الاذرعي** ويشبه ان لا يمنعوا من اخراج الجناح ولا من
حشوشهم في الجاهل وشوارهم المختصة بهم في دار الاسلام كما في رفع البنا
وهو بجيت حسن وحكم الشارع الموقوف حكم غيره فيما تركه اقتضاه كلام الثمين
والطريق ما جعل عند احاطة البلد وقيل طريقا او قفلا **المال** ولو غير احاطة **الاصح**
في الروضة ففلا من الامام بانه لا حاجة في ذلك الى لفظ قال في المماثلة ومجمله **فما**
تعدا ملكه اما فيه فلا بد من لفظ بصير به وقفا على قاعدة الاوقاف انتهى وهذا ظاهر
وحديث وجدنا طريقا اعتمدنا فيه الظاهر ولا يلتفت الى مبدأ جعله طريقا فان اختلفوا
عند الاحياء في تقديره قال **النووي** جعل سبعة اذرع للصلح يحسب عن اي
هديره رضي الله عنه فصر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اختياره في الحاجة
عرضه سبعة اذرع وقال الزركشي مذهب الشافعي رضي الله عنه اختياره في الحاجة
والحديث يحول عليه انتهى وهذا ظاهر فان كان اكثر من سبعة اذرع او من قدر الحاجة

على ما لم يجل احد ان يستولى على شيء منه وان قل ويجوز احيا ما حوله من الموات بحيث لا يضر
بالما اذا كانت الطريق مملوكة بتسليمها مالكها فتقدر برها الى خيرة والا فضل له توسيعها
وجرم الصلح على اشراخ الجناح او السباط بعوض وان صالح عليه الامام كان الهوى لا يبرد
بالعقد ويجرم ان يبنى في الطريق دكة او غيرها او يغرس فيها شجرة ولو اشبع الطريق واذن
الامام وانتفى الضرر طبع الطريق في ذلك المثل ويتعسر المار بها عند الارزحام ولا نه اذا طالت
المدة اشبه موضعها الاملاء وانقطع اثر استحقاق الطريق فيه بخلاف الاجحة وحوالها
ففي جوارح روي في الدرب المشترك وهو غير النافذ الخالي عن نحو مسجد
كرباط ويروى قوفي على جهة عامة لخبر اهله ولبعضهم **الابادون الشراك** كلهم
في الاولى ومن باقهم من بابه بعد من راسه من محل المخرج او خلفه في الثانية
فلو ارادوا الرجوع بعد الاخراج بالاذن قال في المطلب فيتميمه منع قلعه له وضعه
حق ومنع ابقائه باجرة لان الهوى لا جرة له ويعتبر ان المكثري ان يضر رجا في الكفاية
واهل غير النافذ من قد بابه اليه لامن لا صف حذاره من غير نفوذ باب اليه ويختص
شركة كل منهم بما بين بابه ورأسه غير النافذ لانه محل تردد ويجوز لمن له النفاذ بابه
لقد يم **الباب** بغير اذن بغير الشراك **في الدرب المشترك** اذا سد الباب القديم لانه
ترك بعض حقه فان لم يسده لم يشرك به فبعضه لان انضمام الثاني الى الاول يورث
زحمة ووقوف الدواب في الدرب فينتصرون به ولو كان بابه اخر الدرب فاراد تقديمه
وجعل الباقي دهليزا لداره **وكيجوز** مله باب في راس الدرب المشترك **فناخير**
اي الباب الجديد الى اسفل الدرب سواء اقرب من القديم او بعد عنه وسواء سدد
الاول ام لا **الابادون** من تلخ باب داره فحاز له اسقاطه بخلاف من بابه بين المفتوح
ورأس الدرب او مقابل للمفتوح كما في الروضة عن الامام اي المفتوح القديم كما فهمه
السيكي وغيره وفهم البلعيني انه الجديد فاعترض عليه بان المقابل للمفتوح مشارك
في القدر المفتوح فيه فله المنع وخرج بالخالي عن نحو مسجد مالو كان به ذلك فلا يجوز
الاخراج بغيره السابق عند الاضرار وان اذن الباقون ولا يصح الصلح بمال
على اخراج جناح او فتح باب لان الحق في الاستطراف لجميع المسلمين **ثم**
يجوز لمن لا يصح حيد الدرب المسدود ان يفتح فيه بابه بالاستئذان وغيرها سواء سمى
ام لا لان له رفع الجدران فيبعضه او يفتح بغير اذنهم لتصرفهم بمرور القاصدين او
مرورهم عليه ولهم بعد الفتح باذنهم الرجوع متى شاؤوا ولا غرم عليهم وللمالك في
الطاقات الاستئذان وغيرها بل له ازالة بعض الجدران وجعل شباك مكانه وفتح باب
بين داريه وان كانت تقفان الى دربين او درب وشوارع لانه تصرف
مضاد للملك فهو كما لو ازال الحائط بينهما وجعلها دارا واحدة وترك بابيهما بحالهما
ولو تزارعا جدارا وسقفا بين ملكيهما فان علم انه يبيع بنا اخذه فله اليه بظهور
امارات الملك بذلك وان لم يعلم بذلك فلهما اليه لعدم الرجح فان اقام احدهما بيته
انه له او جلف ونكل اخر قضى له به ولا جعل بينهما لظاهر اليد فيستفيع كل منهما
مما يملكه **فصل** في الحوالة وهو يقع الخافض من كسر هاء التحويل
والاستتقال وشرعا عقد يقضي نقل دين من ذمة الى ذمة ونظير علي الاستتقال

من ذمة الى اخرى والا اول هو غالب استعمال الفقهاء والا اصل فيه قبل الاجماع خبر
الصحيحين مطلق الغني ظلم واذا انتج احدكم على يدي فليبيع باسكان النافي في الموضوعين
اي فليجمل كما رواه هكاهذا البيهقي وبس قيو لها على يدي هذا الحديث وصرفه
عن الوجوب القياس على سائر المعاوضات ويعتبر في الاستحباب
كما حجة الاذيع ان يكون المني وقيا ولا شبهة في ماله والاصح انها بيع دين بدين جوز
للمحاجة ولقد لم يعتبر التفاضل في المجلس وان كان الدينان ربويين واركانها سنة جمل
وتحناك عليه ودين للمحال على الجمل ودين للجمل على المحال عليه وصيغة وكلها تؤخذما
يا ياتي وان سمي بعضها بشرط كما قال **وشرائط صحة الحوالة اربعة** بل خمسة كما
ستعرفه الاول **رضي الجمل والثاني قبول المحال** لان للمجل ايفا الحق من حيث نشأ
فلا يلزم جهة وحق المحال في ذمة المحال فلا ينتقل لارضاه لان الذم تتفاوت والامر الوارد
للذم كما مرتب **ثالثا** انما عبر بالقول المستند على بالاجاب لا فائدة انه لا بد من اجاب
المجل كما في البيع وهي دقيقة حسنة ولا يشترط رضا المحال عليه لانه محل الحق والتصرف
كالقيد المبيع وان الحق للمجل فله ان يستوفيه بغيره كما لو وكل غيره بالاستيفاء **الثالث**
كون الحوالة اي الدين المحال به وعليه لازما وهو ما لا خبا رفيه ولا بد ان يجوز الاعتراض
عنه كالتمن بعد زمن الخيار وان لم يكن **مستغفرا في الذمة** كالصدق قبل الدخول والموت
والاجرة قبل مضي المدة والتمن قبل قبض المبيع بان يجمل به المشتري البايع على ثالث
وعليه لذلك بان يجمل البايع غيره على المشتري سواء اتفق الدينان في سبب الوجوب
ام اختلفا كما كان اذا جدها غشيا والاخر اجرة او فضا فلا يقع بالحوالة **الحوالة** ما يبيع دين
بدين ولا مالا يجوز اعتراض عنه كدين السلف فلا يقع الحوالة به ولا عليه وان كان لازما
ولا يقع الحوالة للساعي ولا للمستحق بالزكاة ممن هي عليه ولا عكسه وان تلقى المصاحب
بعد التمكن لا احتناع الاعتراض عنها ويصح على الميت لانه لا يشترط رضي المحال عليه وانما
صح على من خراب ذمته لان ذلك انما هو بالنسبة للمستقبل اي لم تقبل ذمته نقيا
بعد موته والا فذمته مرهونة بدينه حتى يفضي وظاهر انه لا فرق بين ان يكون
له تركه او لا كذلك وان كان في الثاني خلاف **ولا يصح على التركة** لعدم الشخص المحال عليه
ونصح بالدين المتلى كالنفود والحبوب وبالمقوم كالعبد والنياب وبالثمن في ماله
الخيار بان يجمل المشتري البايع على انسان وعليه بان يجمل البايع انسانا على المشتري
لانه ابل الى لزوم بنفسه والحوالة عارض فيه ويبطل الخيار بالحوالة بالتمن لئلا يرضى
عاقبتها ولا من مقتضاها اللزوم فلو بقي الخيار فان مقتضاها وفي الحوالة عليه
يبطل في حق البايع لرضاه محالا في حق مشتريه برض فان رضي بها بطل في حقه ايضا
في احد وجهين رجح من القوي وهو المعتمد ونصح حوالة المكاتب سيده بالجنوم لوجوب
اللزوم من جهة السيد والمحال عليه فيتم الغرض من حوالة السيد غيره عليه
بمال الكفاية فلا تصح لان الكفاية جارية من جهة المكاتب فلا يتمكن المحال من مطالبة
والزامة وخرج بجنوم الكفاية مالو كان للسيد على المكاتب دين معاملة واحال عليه
فانه يصح كما في زوايد الروضة ولا نظر الى سقوطه بالتقديرات لان دين المعاملة لازم
في الجملة بجعل المعاملة ولا عليه قبل تمام العمل ولو بعد الشروع فيه لعدم ثبوت

دينها حينئذ بخلافه بعد التمام والرابع اتفاق اي موافقة ما في ذمة **المجمل**
 للمحتاج من الدين المأجل به وما في ذمة **المأجل عليه** للمجمل من الدين المأجل عليه في **المجلس**
 فلا يصح بالدرهم على الدين غير وعكسه في القدر فلا تصح خمسة على عشرة وعكسه
 لان الحوالة معاوضة ارفاق جوزف للمحاجة فاعتبر فيها الاتفاق فيما ذكره كالفرض
وفي النوع والحوالة والتأجيل وفي قدر الاجل وفي الصحة والتكثير الخافا
 لتفاوت الوصف بتفاوت القدر بطلبه اتم كلام المصنف انه لا يعتبر اتفاقهما في الوصف ولا
 في الضمان وهولاء بل لو اختلفا في الوصف او في ارضاء من اتفاد الرهن ويرى الضمان لان
 الحوالة كالقبض والخاسر يعلم بما يحال به وعليه قدر او صفة بالصفات المتغيرة في السلم **وتبعا**
بها اي بالحوالة الصحيحة **ذمة المجمل** عن دين المجمل ويسقط دينه عن المأجل عليه ويلزم
 دين محتاج محال اليه اي يصير نظيره في ذمته فان تحذر اخذه منه بفلس او غيره كالحق
 وموت لم يرجع على المجمل فلو اخذ عوضا عن الدين وتلف في يده وان شرط بفساد المأجل عليه
 او جهله فانه لا يرجع على المجمل كمن اشترى ثوبا هو مخبون فيه ولا عبرة بالشرط المذكور
 لانه مقصود ترك القبض ولو شرط الرجوع عند التغير في ثمنه ما ذكره لم تصح الحوالة ولو شرط
 الحاقه في الحوالة رهنا او ضمانا هل يصح او لا يرجع بن القدر الاول وصاحب الا نوار الثاني
 وهو المقتضى ولا يثبت في عقد حيا شرط لانها لم تبن على الحياينة ولا خيار مجلس في
 الاصح وان قلنا انها معاوضة لانها على خلاف القياس **تتم** لو نسخ بيع بعيب او غير
 كما قاله وقد اختلفوا في ما يمتنع بطلت الحوالة لا ارتفاع الثمن ما فسخ البيع لان اخل
 بايع به على المشتري فلا تبطل الحوالة لتعلق الحق بثالث بخلافه في الاول ولو باع عبدا
 واحال بتمينه على المشتري ثم اتفق المتبايعان والمحال على حريته او ثبتت ببيته يقيمها
 العبد او شهدت حسبة بطلت الحوالة لانه بان ان لا تثن حتى يحال به فبرد المحال ما اخذه
 على المشتري ويبقى حقه كما كان وان كذبها المحال في الحرية ولا يفتنه حالها على ثمن
 العلم بها ثم بعد حلقه ياخذ المال من المشتري لبقاء الحوالة ثم يرجع به المشتري على البايع لانه
 قضى ذمته باذنه الذي تضمنته الحوالة ولو قال المستحق عليه المستحق وكلتكم لتقبض
 لي ديني من فلان وقال المستحق اخذني به او قال الاول اردت بقولي احتلتك به الوكالة
 وقال المستحق بل اردت به للاحواله صدق المستحق عليه بيمينه لانه اعرف بارادته والاصل
 والاصل بقا الخلف وان قال المستحق عليه احتلتك فقال المستحق وكلتني او قال اردت بقولي
 احتلتك لو كان صدق الثاني بيمينه لان الاصل بقا حقه ليع لو قال احتلتك بالمائة التي لك
 على علي عر ولا يخلو منكر الحوالة لان هذا لا يخلو الا حقيقته فيعلق مدعيها والمحال
 ان يجمل وان يحتال من المأجل عليه على مدينه **فصل** في الضمان وهو في اللغة الالتزام
 وشرعا بقا الالتزام حق ثابت في ذمة الغير او احضار عيني مضمونه او بدن من يستحق حضوره
 ويقال للعقد الذي يحصل به ذلك فيسمى الالتزام لذلك ضمانا وزعما وكفيلا وغير ذلك
 كما يمتنع في شرح المنهاج وغيره والاصل فيه قبل الاجماع اخبار كخبر الزعيم غارم رواه
 الترمذي وحسنه وخبر الحاكم باسا ذمهاج انه صلى الله عليه وسلم تجمل عن رجل
 عشرة دنانير واركان ضمان المأجل خمسة ضمان ومضمون له ومضمون عنه ومضمون
 به وصيغة اذا علمت ذلك قيدا بشرط الضمان **فصل** في **يصح ضمان** من يبيع بترعه

ويؤيدون

ويكون مختارا فيصح الضمان من سكرانه وسقيه لم يجز عليه ويجوز رفس كسرا به في
 في الذمة وان لم يطالب الا بعد فكه المحر لا من صبي ومجنون ومجنون وسفه ومريض مرض
 الموت عليه دين مستغرق ومكره ولو باكره سبده ويصح ضمان رفيق باذن سيده لاضمانه لسبده
 وكافق المبعوض ان لم يكن مهاباة او كانت ضمن في ذمة سيده فان عين الادا حقة فذاك
 والا يباي كسبه بعد الاذن في الضمان ومما يبد ما دون له في التجارة ويشترط في المضمون كونه
 حقا ثابا حال العقد فلا يصح ضمان ما لم يجب كنفقة ما بعد اليوم للزوجة ويشترط
 في **الديون** المضمونة ان تكون لازمة وقول المصنف **المستغرة في الذمة** ليس بقيد
 بل يصح ضمانها وان لم تكن مستغرة كالمهر قبل الدخول او الموت ومن المبيع قبل قبضه
 لانه ابل الي الاستقرار لا كجوم كناية لان المكاتب اسقاطها بالفسخ فلا معنى للتوثق
 عليه ويصح الضمان عن المكاتب بخبرها لا جني لا للسيد بيا على ان غيرها يسقط
 ايضا عن المكاتب بخبره وهو الاصح ويصح بالتش في ذمة الجار لانه ابل الي اللزوم بنفسه فالحق
 باللاحق وصحة الضمان في الديون مشترطة بما **اذا علم** الضامن **فقد رها** وجنسها
 وصفتها لانه اثبات مال في الذمة لا يبي بعقد فاشبه البيع والاجارة ولا بد ان يكون
 معين فلا يصح ضمان غير المعين كاحد الدينين والاراض الدين المجهول جنسا او قدرا
 او صفه بل لان البراءة متوقفة على الرضي ولا يعقل مع الجهالة ولا تصح البراءة
 من الاعيان ويصح ضمان رد كل عين من هي في يده مضمونة عليه كخضوبة ومستعارة
 كما تصح بالبدن بل او لان المقصود هنا المال وسرا العنان يرددها للمضمون له وسرا
 ايضا بمنفعتها فلا يلزم منه قيمتها كالموات المكحول ببدنه لا يلزم الكفيل الدين ولو قال
 ضمنت عمالا على زيد من درهم الى عشرة صح وكان ضامنا لتسعة ادخلا للطرف
 الاول لانه مبدأ الالتزام وقيل عشرة ادخلا للطرفين في الالتزام فان قيل
 ربح النووي في باب الطلاق انه لو قال انت طالق من واحدة الى ثلاث وقع الثلاث
 وفياسه تعيين العشرة اجيب بان الطلاق محصور في عدد دفا لظاهر استيفاء
 بخلاف الدين ولو ضمن ما بين درهم وعشرة لم يلزمه ثمانية كما في الاقرار وشرط
 في الصيغة للضمان والتكفالة الآية لفظ بشعر بالقرام كضمت ديتك على فلان
 او تكفلت ببدنه ولا يصح ان يشترط براءة الاصل لخالقته مقيضا لها ولا يتعلق ولا
 بتوقيف ولو كفل بدن غيره واجل احضاره له باجل معلوم ويثبت الاجل في حق الضامن
 ويصح ضمان الموجل حالا ولا يلزم الضامن تجمل المضمون وان التزمه حاله كما لو التزمه
 الاصيل **ولصاحب الحق** ولو اربا مطالبة من شام الضمان ولو متبرعا **والضمان عليه** بان
 يطالبها جميعا او يطالب ايهاا بشا بالجميع او يطالب احدها ببعضه والاخر بباقيه
 اما الضامن فلهما لزعيم غارم واما الاصيل فلان الدين باق عليه ولو بري الاصيل من الدين
 بري الضامن منه ولا عكس في اربا بخلاف ما لو برى بغير اربا كاداولومات احدها والدين
 موجل حل عليه لان فمته خربت بخلاف الحي فلا يجمل عليه لانه يرتفع بالاجل وانما يبر
 في المطالبة **اذا كان الضمان صحيحا على ما بيناه** فيما تقدم من كون الدين لازما معلوم
 القدر والجنس والصفة وشروط في المضمون له وهو الدين معرفة الضامن بعينه
 لتفاوت الناس في استيعاب الدين تشددا وتسهيلا ومعرفة وكيله كعرفة كخافق

صحة للمحاجة كضمان
 حال موجل بالاجل
 معلوم صح

به ابن الصلاح وان افق ابن عبد السلام بخلافه لان الغالب ان الشخص لا يוכל الا من هو مشر
منه في المطالبة ولا يشترط رضاه لان الضمان محض التزام لم يوضع على قواعد المعاقبة
ولا رضى المضمون عنه وهو المدين ولا معرفته لجواز البيع بأداء دين غيره بغير اذنه ومع
واذا غرم الضامن الحق لصاحبه يرجع ما غرمه على المضمون اذا كان الضمان والفتن
للمدين **بما ذنبا** المضمون عنه له فيهما لانه صرف ماله الى منفعة الغير بانه هذا اذا ادي عنه
من ماله اما لو اخذ من سهم المار به فادى به الدين فانه لا يرجع كما ذكره في قسم الصدقات
وان انتفى اذنه في الضمان والاداء فلا رجوع له لتبرعه فان اذن في الضمان فقط وسكت عن الاداء
رجع في الاداء لانه اذن في سبب الاداء ولا يرجع اذا ضمن بغير اذن وادى بالاداء لا وجوب
الاداء بسبب الضمان ولم ياذن فيه نعم لو ادي بشرط الرجوع رجع كغير الضامن وحيث ثبت
الرجوع في حكم حكم الرضخ حتى يرجع في المقوم مثله صورة كما قال القاضي حسب وادى دين
بانه لا ضمان رجوع وان لم يشترط الرجوع للمحرف بخلاف ما اذا اذنه بلا اذن لانه متبرع وانما
يرجع مود ولو ضامنا اذ الشاهد بذلك ولو رجلا لم يمسح لانه لا رجعة او ادي بحضرة مدين
ولو مع تكذيب الدائن او في غيبته لكن صدقه الدائن لسقوط الطلب باقراره **ولا يبرح ضمان**
الدين **المجهول** قدره او جنسه او صفته لانه اثبات ماله في الذمة يعقد فاشبهه البيع
الاقبى بالاداء فيصير ضمانا مع الجهل بصفته لانه معلومة السن والعدد ولانه قد اغتر
ذلك في اثباتها في ذمة الجاني فيغتر في الضمان ويرجع في صفته الى غالب اهل البلد
ولا يبرح ضمان المالك كضمان مال سيقضه زيد ونفقة الزوجة المستقبلية وتسلم
رهنه شخص ولم يتسلم كما قاله في الروضة **الا ضمان ذلك البيع** او الثمن بعد قبض ما
يضمن كان بضمين المشتري او لبايع البيع ان اخرج مقابلته مستحقا او مبيعا وردها ناقصا
لنقص صفقة شترطت او صفقة وردها ذلك الحاجة اليه وما وجهه القول بطلانه
من انه ضمان مال لم يجب احبب عنه بانه ان اخرج المقابل كما ذكرنا وجوب رد المضمون
ولا يبرح قبل قبض المضمون لانه انما يضمن ما دخل في ضمان البايع او المشتري **تم**
لو صالح الضامن عن الدين المضمون بما وونه كان صالحا عن ما به بعضها او يتوب قيمته
دونها لم يرجع الا بما غرمه لانه الذي بذله نعم لو ضمن ذي لذي ديننا على مسلم ثم
نصا لما على حر لم يرجع لتعلقها بالمثل ولا قيمة للمر عنه وحوالة الضامن المضمون له كالاداء
في ثبوت الرجوع وغدومه ولو ضمن اثنان كالتخصيص كان له مطالبة كل منهما بالان لانه
ضامن في جميعها قاله المتولي **فصل في كماله** الدين ونسبه ايضا كماله الوجه وهو
بفتح التكا في اسم الضمان الاحضار دون المالك **والكفا له بالدين** اي يدين من يستحق حضوره
يجلس الحاكم عند الاستدعاء **جائز اذا كان على المكفول بوقف لله تعالى او حق لادمي**
للحاجة الى ذلك واستوسى لها بقوله تعالى حكاية عن يعقوب عليه السلام ان ارسله محمدا
حتى توأني موثقا من الله لتأتني به بخلاف عقوبة الله تعالى وانما نص كماله بدين
من ذكر اذنه ولو بناه ولو كان من ذكر صبي او مجنون باذن وليه او مجوسا وان
نقد رخصيل الغرض في الحال او ميتا قبل دفته ليشهد على صورته اذا تحمل الشاهد
عليه كذا ولم يعرف اسمه ونسبه قال في المطلب وبظهور اشتراط اذن الوارث
اذا اشترطنا انه المكفول وظاهر ان محله فيمن يعتبر اذنه والا فالمعتبر اذن وليه فان

حكي

كفل بدين من عليه مال شرط لزومه لاعلم به لعدم لزومه للكفيل وكالدين الجز الشايع ككفيلته
والجذر الذي لا يعطش بدونه كراسته ثم انه عين على تسليم في الكفا لانه اذا كذا ولا يعين محله
كما في السلم فيها يبرأ الكفيل بتسليم المكفول في محل التسليم المذكور لا حائل كتسليمه نفسه
عن الكفيل فان غاب لزومه احضاره ان امكن باعتراف محله وامن الطريق ولا حائل ولو كان مسافة
القصوى لم يهل مدة احضاره بان يعمل مدة ذهابه وايابه على العادة وظاهر انه اذا كان الغرض
طويلا امهل مدة اقامة المسافر وهي ثلاثة ايام غاي في الدخول والخروج ثم ان مضى
المدة المذكورة ولم يحضر جلس الى ان يتعد احضارا للمكفول بموت او غيره او يوفي الدين
فان وفاه ثم حضر المكفول قال **الاسوي** فالمتمم انه له الاستعداد ولا يطالب بكفيل
بمال ولا عقوبة وان فات التسليم بموت او غيره لانه لم يلزمه ولو شرط انه يبرم المالك
ولو مع قوله ان فات التسليم للمكفول لم يصح الكفا لانه ذلك خلاف مقتضى ما
فصل في الشوكة وهي بكسر الشين واسكان الراء فتح الشين مع كسر الراء
واسكانها لغة الاختلاف وشرعا ثبوت الحق في شئ لا تشبهى فاكتر على جهة الشيوخ هذه
والاولى يقال هي عقد يقتضي ثبوت ذلك والاصل فيها قبل الاجماع خبر السائب
ابن يزيد انه كان شريك النبي صلى الله عليه وسلم قبل المبعث واقتصر بشركته بعد المبعث
وخبر يقول الله تعالى انا ثالث الشريكين ما لم يخن احدهما صاحبه فاذا خان خربت من
بينهما وهي اربعة انواع شركة ابدان بان يشترك اثنان ليكون بينهما كسبهما بيدهما
وشركة مقايضة ليكون بينهما كسبهما او مالا او عليهما ما يعرض من غرم وشركة وجوه
بان يشتركا ليكون بينهما ربح ما اشتريا به بموحد او حال لهما ثم يسبحانه وشركة عنات
بكسر العين على المشهور من عن النبي طهر وهي الصيغة وعليها اقتصر المصنف
دون الثلاثة الثانية فيا طلة لانها شركة في غير مال كشركة في احتطاب واصطياد
ولكثره العرف فيها لا سيما شركة المعاوضة نعم ان نوي بالمقاوضة وفيها مال
شركة العنان صحمت واياها شركة العنان خمسة عاقدان ومعقود عليه وعمل
وصيغة وذكر المصنف بعضها وذكر شروط خمسة فقال **الشركة المذكورة خمس شرائط**
والخامس منها على وجه طبعي وهو المندوب في كلامه بقوله **ان تكون على خاص** اي
مضروب **من الدراهم** والاولى على التبر والسباك ونحو ذلك من انواع المثلي والاصح
صحتها في كل مثلي اما النفذ الخالص فيها لاجماع واما المختلوش فغيره وجهان احدهما
كما في زكاة الروضة جواره ان استمر زواجه واما غير النفذ من المثلي **بشرط**
كالبر والشعير والمديد فعلى الاظهر انه اذا اختلط بحسنه ارتفع التمييز فاشبهه
النفذين ومن المثلي تبر الدراهم والدنانير فتصح فيه اطلاق الاكثر من هاتين
منع الشركة فيهم ولعل منهم المصنف مبني على انه متقوم كما ينبغي عليه في اصل
الروضة وهي لا تصح في المنعوم اذ لا يمكن الخلط في المنعومات لانها اعيان متميزة
وجله قد تعلق مال احدهما او ينقص فلا يمكن حصة الاخر بينهما اذ اعلمت ذلك
فالمعتمد ان الشرط اربعة فقط الاول منها **ان يتفقا** اي المالكان في الجنس والنوع
دونه القدر اذ لا محذور في التفاوت فيه لان الربح والخسران على قدرهما والثاني
ان يخلط المالكين بحيث لا يميزان لما مر في اشتراط المنعوم ولا بد من كون الخلط

الشركة

قبل العقد فان وقع بعده ولو في المجلس لم يكن اذ لا يشترط حال العقد فيعاد العقد لحد كذا
ولا يكتفى الخلط مع امكان التمييز لغير اختلاف جنس كراههم ودنايا واصفة كصالح ومكسره
وضطة جديدة وحظوة معتقة او بغيرها وسوا الامكان التمييز وان كان فيه عسر تنبيهه
فضية كلام المصنف انه لا يشترط تساوي المثليين في القيمة وهو كذلك فلو خلط فغيره بماله
بغيره يقوم بحسين صح وكما نت الشركة اثلاثا بنا على قطع النظر في المتساوي الاجزا
في القيمة والافليس هذا الفقيه مثلا لولد القهبر وان كان مثليا في نفسه ولو كان كل منهما
يخرج ماله بجملة لا يعرفها غيره ولا يمكن من التمييز هل يقع الشركة نظر الى حال الناس او نظر
الى حالهما قال في البحر جمل وجهين انتهى والوجه عدم الصحة اخذ من عموم كلام الامام
وحال هذا الشرط اذا اخرج ماله من عقد فان ملكا مشتركا ما يقع فيه الشركة او لا والعرض
بارت وشرا وغيرهما واذن كل منهما للآخر في التجارة تحت الشركة كان المعنى المقصود
بالخلط حاصل ومن الجهة في الشركة في المتغيرات ان يبيع احدهما بعض عرضه
بعض الآخر نصف بنصف او ثلث بثلثي ثم ياذن له التفاضل وغيره مما يشترط في
البيع في التصرف فيه لان المقصود بالخلط حاصل بل ذلك ابلغ من الخلط لان ما من جزء هنا
الا وهو مشترك بينهما وهما وان وجد الخلط فان مال كل واحد منهما عن مال الاخر سائر
وصبيد فيملكه بالتسوية ان يبيع نصف بنصف فان يبيع ثلث بثلثي اجل ثلثيها
في القيمة ملكا على هذه النسبة **والثالث ان ياذن كل واحد منهما في التصرف**
والفرد بعد الخلط وفي هذا الشرط اشارة الى الصيغة وهي ما يدل على الاذن
من كل منهما للآخر في التصرف ان يصرف من كل منهما او من احدهما لان المال المشترك لا
يجوز لاحد الشريكين التصرف فيه الا باذن صاحبه ولا يعرف الاذن الا بصيغة تدل عليه
فان قال احدهما للآخر ان تصرف في الجمع فيما تشاء ولولم يقل فيما تشاءت كالقراض
ولا يصرف القابل الا في نصيبه مالم ياذن له الاخر فيصرف في الجمع ايضا فان شرط ان لا يصرف
احدهما في نصيب نفسه لم يقع العقد ما فيه من الحجر على المال في ملكه فلو اقتصر كل منهما
على مشتركهما لم يكن في الاذن المذكور ولا يصرف كل منهما الا في نصيبه لا خيال كون ذلك
اخبارا عن حصول الشركة في المال ولا يلزم من حصولها جواز التصرف به ليد المال الموقوف
شركة **والرابع ان يكون الزوج والخسران على قدر المالكين** باعتبار القيمة لا الاجزا بشرط
ذلك ام لا تساوي الشريكان في العمل وتفاوتا فيه لان ذلك خيرة المالكين فكان ذلك على قدرها
كما لو كان بينهما شجرة فامرت او شاة فتمت فان شرط خلافه بان شرط التساوي
في الزوج والخسران مع التفاضل في المالكين فسد او التفاضل في الزوج والخسران مع التساوي
في المالكين فسد العقد لانه مخالف لوضع الشركة ولو شرط زيادة في الزوج للاكثر منها عملا
يظال المشروط كما لو شرط التفاوت في الخسران فبرجع كل منهما على الآخر بالاجرة عملا في مال
الاخر كالقراض اذا فسد وتنفذ النفقات منها لوجود الاذن والزوج بينهما على
قد المالكين ويتسلط كل منهما على التصرف اذا وجد الاذن من الطرفين بلا ضرورة
فلا يبيع نسبه للخرد ولا يغير قدر البدل ولا يشترى بطن ولا يسافر بالمال المشتركة
لما في السفر من الخطر فان سافر ضمن فان باع صح البيع وان كان ضامنا ولا يدفعه لمن يعمل
فيه لانه لم يرض بغيره فان فعل ضمن هذا كله اذا فعله بخيرا ان شريكه فان

اذن

بذاته في شيء مما ذكره جاز وبشرط في العاقد اهلية توكيل وتوكل لان كلاهما
وكيل عن الآخر فان كان احدهما هو المتصرف اشترط فيه اهلية التوكل وفي الاخر اهلية
التوكيل فقط حتى يجوز كونه اعمى كما قاله في المطلب **وكذا واحد** اعلم الشريكين
اي الشركة **فصل في شروط العقد** لا يشترط جاز من الجانبين ويتعين لان عن التصرف
بفسخ كل منهما فان قال احدهما للآخر عز لك او لا تستقر في نصيبك لم ينحل العاقد
فيتصرف في نصيب المعزول **وقتي مات احدهما** او جاز او اعمى عليه او محمدا عليه
بنسبه **فصل في انفسه** لما انه عقد جاز من الجانبين واستثنى في البحر ان لا يسقط
به فرض صلاة فلا يبيع به لانه خفي وظاهر كلام الاصحاب بخالفه ثمة يد الشريك بامانة
كالودع والوكيل فيقول قوله في الزوج والخسران وفي التفاضل والخسران ان ادعاه بلا سبب
او سبب خفي فان ادعاه بسبب ظاهر كخرق طوب بلبنة كالسرقة بالسبب لم يعد
ما قام منها يصدق في الثلث يمينه فان عرف الخرق دون عموم صدق يمينه او عموم
صدق بلا عيب ولو قال من في يده المال هو لي صدق صاحب اليد يمينه لا يها تدعى على الشركة
ولو قال صاحب اليد اقتسمنا وصار لي يدي لي وقال الآخر بل هو مشترك صدق المكره
لان الاصل عدم القسمة ولو اشترى احدهما شيئا وقال اشترىته للشركة او لنفسي وكذبه
الاخر صدق من الشري لان اعراف بقصد **فصل في الوكالة** وهو تكسر الوار
وفتحها لغة التفويض يقال وكل امرء الى فلان فوضه اليه واكتفى به ومنه توكلت على الله
وشرعا تفويض شخص ماله فعله مما يقبل النيابة الى غيره ليخلفه في حياته والاصل فيها
من الكتاب العزيز قوله تعالى فابعتوا احكاما من اهلها وحكاما من اهلها ومن السنة
احاد ثبت منها خبر الصحابي ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث السعاة لاختد الزكاة
واركانها اربعة موكل ووكيل وموكل فيه وصيغة وبد المصنف بالموكل وقال
وكما جاز للاستاذ التصرف فيه بنفسه ملكا او ولاية جاز ان يوكل فيه غيره
لانه اذا لم يقدر على التصرف بنفسه فينبغي له ان يوكله في الغالب والا فقد استثنى
منه مسایل طردا وعكسا من الطرد الظاهر بخلافه فلا يوكل في كسر الباب واخذ حقه
وكوكيل قادر وعبد ماذون له وسفيه ماذون له في النكاح ومن العكس كاعمي
يوكل في تصرف وان لم تقع مباشرة له للضرورة وكحرم يوكل حلالا في النكاح بعد
التخلل فيصح توكيل ولي عن نفسه او مولييه من صبي ومجنون وسفيه لصحة مباشرة
له وسكت المصنف عن شروط الوكيل فيه وشروطه ان يعمل له الموكل حين التملك
التوكيل فلا يصح التوكيل فيما يملكه وطلاق من سببكم لانه لم يباشركم بنفسه
فيكون يستتبع غيره الا انما يصح التوكيل ببيع مالا يملكه ببيع المملوك كما نقل عن الشيخ
الى حامد وغيره ويتبين ان يبيع ليا يبيعه التوكيل في كل عقد بيع وهبة وكل فسخ
كما قاله ورد بغير قبض واقتباس وخصومة من دعوى وجواب **فصل في**
ما جاز كاحياء واصطفا واستيفاء وعقوبة لا يقر فلا يصح التوكيل فيه ولا في التفاضل وفي
عبادة كصلاة الا في بسطة من حج او عمر ودفع خوركة ككفارة وذبح حواشي
كعقيقة ولا يصح في شهادة الحاف لها بالعبادة ولا في حو طر كقتل ولا في حو يمين
كايلا ولا بد ان يكون الموكل فيه مولا او من وجه كوكلت في بيع او في وعق ارقا في

وقال الاخر هو مشترك
او قال من في يده المال
هو مشترك وقال الاخر
هو لي صح

توكل اموري ككل قليل وكثير وان كان ثابعا لمعين والفرق بينه وبين ما سببان التايح ثم معين
جلافة هنا ويجب في توكله في شرا عبد بيان نوعه كترك وفي شرا دار جملة وسكدة ولا
يجب بيان ثمن في الميسلين لان عرض الموكل قد يتعلق لواحد من ذلك فليس كما في ذلك
او خسران من محل بيان ما ذكر اذا لم يقصد المخررة والا فلا يجب بيان ثمن من ذلك
واشأ راي الموكل بقوله **او يتوكل فيه عن غيره** فاهنا تقسيمية اي شرط الوكيل صحة
مباشرة في التصرف فلا ذون فيه لنفسه والا فلا يصح توكله لانه اذا لم يقدر على
التصرف لنفسه فغيره اولى فلا يصح توكله في وجوبه ونفي عليه ولا توكل امرأة
في نكاح ولا يجرم ليعقده في احرامه وهذا في الغالب والا فقد استثنى من ذلك مسائل
منها المرأة فتتوكل في طلاق غيرها ومنها السفية والعبد فيتوكلان في قبول النكاح
بغير اذن الولي والسيد لا في ايجابه ومنها الصبي المأمون فيتوكل في الاذن في دخول
الدار وايضا لهدية وان لم يضعها بثمن له بلا اذن ويشترط تعيين الوكيل فلو
قال لاثنين وكلت احدهما في بيع كذا لم يصح نعم لوقال وكلتكم في بيع كذا مثلا وكل
مسلم صح كما يحسنه بعض المتأخرين وعليه العمل وشرط في الصيغة من موكل ولو
بلياقة ما يشترط برضاة كوكيلك في كذا او بيع كذا كسائر العقود والاول ايجاب والثاني
قيام مقامه اما الوكيل فلا يشترط قبوله لفظا او نحوه الحاقا للتوكيل بالاجابة اما بقوله
معني وهو عدم رد الوكالة فلا بد منه فلو رد فقال لا اقبل او لا افعل بطلت ولا يشترط في
القبول هذا الفور ولا المجلس ويصح توقيت الوكالة نحو وكلتكم في كذا الي رجب وتعلق
التصرف بموكلتك الان في بيع كذا او لا تبيعه حتي يجي رمضان لا تعلق الوكالة نحو
اذا اجتمعان فوكلتكم في كذا فلا يصح كسائر العقود لكن يشترط فيه بعد وجود
المعلق عليه للاذن فيه والوكالة ولو جعل غير لازمة من جانب الموكل والوكيل فيجوز
لك واحد منهما تسيرها متى شا ولو بعد التصرف سوا التعلق بها حق ثالث تباع المهور
ام لا **وتتبع حكمها موت احدهما** ويجوزونه وبأغايه وشرعا بعزل احدهما بان
يعزل الوكيل نفسه او يعزله الموكل سوا كان بالفظ العزل ام لا فصححت الوكالة او ابطلتها
او رفعتها ونحوه ايكارها بلا عرض له فيه بخلاف انكاره لها شيانا او لغيره كما خافها
من ظالم **وبطرق وحج** كحج سفة **وليس** كما لا يفيد من انفسها
وبفسقة فيما فيه العدة شرط كوكالة النكاح والوصايا ونحو ذلك موكلا عن محل التصرف
او منفحة تباع او وقف لوال الوكالة وايضا ما واكل في بيعه ومثله تزويجه ورهنه
مع قبض لا شعا رها بالندم على التصرف بخلاف نحو العرض على البيع **والوكيل** ولو جعل
امين فيما يقبضه لموكله **وفيما يصره** من مال موكله عنه **ولا يضمن** ما تلف في يده
من مال موكله **الا بالتعدي** في حقه كسائر الامانة **تنبه** لو عبر بالقبض كان
اولي لانه يلزم من التعدي التفریط ولا عكس **لا ضمان** في حقه ويصدق في يمينه
في دعوى التلف والرد على الوكيل لانه ائتمنه بخلاف دعوى الرد على غير الموكل كرسوله
واذا تعدي كان ركب الدابة او ليس التوب بعد يا ضمن كسائر الامانة ولا يضر لان الوكالة
اذن في التصرف والامانة حكم يتوكل عليها ولا يلزم من ارتفاعه بطلان الاذن بخلاف
الوديعة فانها محض ايمان فاذا باع وسلم المبيع زال الضمان عنه ولا يضمن الثمن ولو رد

المبيع

المبيع عليه يعيب عاد الضمان **ولا يجوز** للموكل ان يبيع **وشتري** بالوكالة المطلقة
٧١ **ثلاثة اشرايط** الاول ان يعقد **بمن المثل** اذا لم يجد راعيا بزيادة عليه فان
وجده فهو كالموكل لو باع بدونه فلا يصح اذا كان يضمن فاحش وهو لا يجتنب غالبا بخلاف
اليسير وهو ما لا يجتنب غالبا فيعترف ببيع ما ييسر وي عشرة بنفسه محتمل او ثمانية
غير محتمل **والثاني** كون الثمن **نقد** اي حالا فلا يبيع **تسعة** الثالث ان يبيع **نقد** غيره
المدة اي ببلد المبيع لا ببلد التوكيل فلو خالف وبيع على احدى هذه الانواع وسلم المبيع
ضمن بدله لتعد به بتسليمه ببيع فاسد فيسترده ان يقول له ببيعة بالاذن السابق
ولا يضمن ثمنه وان تلف المبيع غرم الموكل بدله من ثمن التوكيل والمشتري والفزار
عليه **تنبه** لو كان بالبلد نقدا ان لزمه البيع باعليها فان استويا في المعاملة باع
با نقدها للموكل فان استويا بخير ببيعها فاذا باع بها قال الامام فيه ترد للاصحا
والمذهب الجواز ولو وكله لبيع موحلا صح وان اطلق الاجل وحل مطلق الاجل على
عرف في المبيع بين الناس فان لم يكن عرف راعى الوكيل الا نفع للموكل ويشترط الاشهاد
وحيث قد راجل ابيع ما قدره الموكل فان باع بحال او نقص عن الاجل كما باع في الشهر
ما قال الموكل بعد الي شهر ببيع المبيع ان لم ينهه الموكل ولم يكن عليه فيه ضرر
كنقص ثمن او خروا فوثة حفظ وينبغي الحاق **قال** الاستوى جملة على ما اذا
لم يعين المشتري والا فلا يصح لظهور قصد الحماية **فروغ** لوقال لوكيل بيع
هذا بكم شئت فله ببيعة يضمن فاحش ولا ينسبة ولا يعبر نقدا لبلد او ما شئت
او ما تراه فله ببيعة يضمن نقدا لبلد لا يضمن ولا ينسبة او يكتف شئت فله البيع
نسبة لا يضمن ولا يعبر نقدا لبلد او ما عزوها فله ببيعة بعرض وغش لا
ينسبة وذلك لان كم للعقد فتمثل القليل والكثير وما الخبيث فتمثل النقيض والعرض
لكنه في الاحتمال لما قرن بعزوها فتمثل عرفا القليل والكثير ايضا وكيف للمالك
فتمثل الحال والموكل **ولا يجوز** للموكل ان يبيع **ما واكل فيه** **من نفسه** ولا من
موليه وان اذن له في ذلك لانه منهم في ذلك بخلاف غيرها كما بينه وولده
الرشيده وله قبض ثمن حال ثم ليسلم المبيع المعين ان تسلمه لانهما من مقتضيات
البيع فان سلم المبيع قبل قبض الثمن ضمن قيمته وقت التسليم لتعديده وان كان
اكثر منها فاذا غرمها ثم قبض الثمن دفعة الي الموكل واسترد ما غرم اما الثمن
الموجول فله فيه تسليم المبيع وليس له قبض الثمن اذا حل الا باذن جديده وليس لوكيل
بشرا شرا معيب لا قبضا الاطلاق عرفا التسليم وله توكل بلا اذن فالحال
ينتات منه لكونه لا يبيع به او كونه عاجزا عنه علما بالعرف لان التقويض لمثل هذا
لا يقصد منه عينه فلا يوكل العاجز الا في الفذر الذي يجز عنه ولا يوكل الوكيل فيما ذكر
عن نفسه بل عن موكله **ولا يجوز** له ان يبيع **علي موكله** بما يلزمه **الا باذنه** على وجه
ضعيف والاصح عدم صحة التوكيل في الاقرار مطلقا فاذا قال اخبره وكلتكم لتق
عني فلان بكذا فيقول الوكيل اقررت عنه بكذا او جعلته مقرا بكذا لم يصح لانه اخبر
عن حق فلا يفيصل التوكيل كالشهادة لكن الموكل يكون مقرا بالتوكيل على الاصح في الروضة
لا شعاره بثبوت الحق عليه وحل الخلاف اذا قال وكلتكم لتق عني فلان بكذا كما

مثلته فلو قال اقرعني فلان بالغة علي كان اقرارا قطعيا ولو قال اقر له علي بالغة لم يكن
اقرارا قطعيا صرح به صاحب التفسير **فصل في** احكام عقد الوكيل كونه للبيع ومعارضة
مجلس وتفاوت بينه في تخلفه لا بالموكل لانه العاقد حقيقة وللاباح مطالبة الوكيل
كالموكل بالتمتع ان قبضه من الموكل سواء اشترى بعينه ام في الذمة فان لم يقبضه منه لم
لم يطالبه ان كان التمتع معينا لانه ليس ببيع وان كان في الذمة طالبه به ان لم يحترق
يوكاليه بان انكرها او قال لا اعرفها فان اعترف بها طالب بطلانها به والوكيل كضامن الموكل
كاضيل فاذا اعزم رجح بما عزمه على الموكل ولو تلف من قبضه واستحق مبيع طالبه بمشتري
ببدل التمن سواء اعترف المشتري بالوكالة ام لا والقرار على الموكل فيرجع الوكيل بما عزمه
عليه لانه عزمه ومن ادعي انه وكيل يقض ما على زيد لم يجب دفعه له الا ببيته بوكالته لا بغيره
انكار الموكل لها ولكن يجوز له دفعه ان صدقه في دعواه لانه محقق عنده او ادعي انه محال
به او انه وارث له او وصي او موصي له منه وصدقه وجب دفعه له لا عتراضا بانساقا
المال اليه **فصل في** الاقرار وهو لغة الاثبات من اقرار الشيء اي ثبوت
وشرعا اخبار الشخص بحق عليه فان كان بحق له علي غيره فدعوى او لغيره علي غيره
فتنهادة والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى اقرعتم واخذتم علي ذلك اصري اي عهدي
قالوا اقرعنا وخبر الصديقين اخبر يا انيس الي امرأة هذ فان اعترفت فارجهما
واختعت من الحقوق ضربان احدهما **حق الله تعالى** وهو ينقسم الي ما يسقط
بالشبهة كالزكاة والكفارة والثاني **حق الادعي** نحو القذف للشخص **حق**
الله تعالى الذي يسقط به لاء اذا اقر به **بمع الرجوع فيه عن الاقرار به**
لان ميثاقه على الدرا والستر ولا يهني الله عليه وسلم عرض لما عز بالرجوع لعلك
قبلت لعلك لمست اكد جنون والمفاضي ان يعرض له بذلك ولا يقول له ارجع فيكون
امراه بالكذب وخرج بالاقرار ما ثبت بالبينة ولا يصح رجوعه بما لا يسقط بالشبهة
والضرب الثاني حق الادعي اذا اقر به **لا يصح الرجوع فيه عن الاقرار به** للتعاقب
حق المقر له به الا ان كذبه المقر له كما سياتي في شروط المقر له ثم شرع في شروط المقر فقال
ولتقتصر صحة الاقرار في المقر له ثلاثا شرط الاول **البلوغ** فلا يصح
اقرار من هو دون البلوغ ولو كان مبرا لرفع العلم عنه فان ادعي بلوغا بامنا تمكن بان اشتمل
نسخ سنين صدق في ذلك ولا يخلف عليه وان فرض ذلك في خصوصية بطلان نصه فمثلا لان ذلك
لا يعرف بالامنه ولا نه ان كان صادقا فلا يحتاج الي بين والا فلا فائدة فيها لان بين الصغير
غير متعقده واذا لم يجلف فيلج ميلها بقطع فيه بلوغه قال الامام والظاهر ايضا
انه لا يخلف لانها الخصومة وكالا يمتا في ذلك الحيز **والثاني العقل** فلا يصح اقرار
مجنون ومعني عليه ومن زال عقله بعد ركعتين دواء وكراه علي شرب خمر لا مشاع
لا يفسد فهمه وسيا في حكم السكوت ايضا انه تعالى في الطلاق **والثالث الاختيار**
فلا يصح اقرار مكره بما اكره عليه لقوله تعالى الا من اكره وقليه مطين بالابان جعل الله
الاكره مسقطا لحكم الكفر في الاولى ما عداه وقصوره اقراره ان يضرب ليقر فلو ضرب
ليصدق في القضية فاقر في حال الضرب او بعده لزمه ما اقر به لانه ليس بملكها اذ الملك
من اكره علي شي واحد وهذا انما يضرب ليصدق ولا يحصر الصدق في الاقرار قال

الاذاعي

ولا يصح اقراره وهذا الزمان ياتيهم من بينهم بسرقة او قتل او نحوها فيصير بونه
يقضي الحق ويرد به لكونه الاقرار بما ادعاه خصمه والصواب ان هذا اكره سواء اقر في حال
صحة ام بعده **وعلم** انه لو لم يقرب لاء لضرب ثانيا انتهى وهذا مستعين **وان كان بحق**
ادعي كقرار بمال او بعتك **اعتد فيه** مع ما تقدم **شرط رابع** ايضا **وهو الرشيد**
فلا يصح اقرار سفيه بدين او تلاف مال او نحو ذلك قبل الحجر او بعده نعم يصح اقراره في الماطن
فيجزم بعد ذلك الحين ان كانت صادقا فيه وخرج بالمال اقراره بموجب عقوبة كد وقود وان عفي عنه
علي مال لعدم تعلقه بمال واما شروط المقر له ولم يذكرها المصنف فمنها كون المقر له معينا
نوع نوعي نوعي حيث يتفرق منه الدعوي والطلب فلو قال لاسان او لواحد من بني ادم
او من اهل البلد علي ان لم يصح اقراره علي الصبيح ومنها كون المقر له فيه اهليه استحقاق
المقر له لانه حينئذ يصادف محله وصدقه بمقتضى هذا يخرج ما اذا اقرت المرأة بصدقتها
عقب النكاح لغیرها او الزوج ببدل الخلع عقب النكاح لغيره او المحني عليه بالارث
عقب استحقاقه لغيره فلو قال لهذه الدابة علي كذا لم يصح لانها ليست اهلا لذلك فان قال
علي بسببها فلان كذا اصح حملا علي انه جني عليها او كثرها او استعملها تغديا كصحة الاقرار
لحمل هند وان اسند الي جهة لا يمكن في حقه كقوله اقرضنيه او باعني به شيا ويلغوا الاسناد
المذكور وهذا ما صححه الرافي في شرحه وهو المعتمد وما وقع في المنهاج من انه اذا اسنده الي
جهة لا يمكن في حقه لغو ضعيف ومنها عدم تكذيبه للمقر فلو كذبه في اقراره له بماله ترك
في يد المقر لان به تفسر بالملك ظاهر او يسقط اقراره بمحارضة الانكار حتي لو رجع
بعد التكذيب قبل رجوعه سواء اقال غلطت في الاقرار ام تعدت الكذب ولو رجع المقر
له عن التكذيب لم يغفل فلا يعطى الا بالافرار ام تعدت الكذب ولو رجع المقر له عن التكذيب
لم يقبل فلا يعطى الا باقرار جدد واما شرط الصيغة ولم يذكرها المصنف ايضا فيشترط فيها
لفظ صريح او كتابية تشترط بالترام وفي معناه الكتابة مع السنة واثارة اخبر مفهومة
كقوله لزيد علي او عندي كذا اما لو حذف علي او عندي فلم يكن اقرارا الا ان يكون
المقر به عينا كهذا الثوب فيكون اقرارا وعلي وفي ذمتي للدين ومعني وعندي للعين
وجواب لي عليه واللبس لي عليه الف بياني او نعم او صدقت او انا مقر به او نحوها
كما برأتني منها اقرار بحواب اقضي الا ان الذي لي عليه بغير او بقوله اقضي عدا او
امهلني او حتي افخ الكيس او اجد المفتاح مثلا او نحوها كما بحث من يأخذه لاجواب
ذلك بزيه او حده او اختم عليه او اجله في كيسك او انا مقر او اقر به او نحوها
كهي صحاح او رومية فليس اقرارا لان مثل ذلك يدكر للاستهزاء واما شرط المقر به
ولم يذكره ايضا فشروطه ان لا يكون ملكا للمقر حين يعز به فقوله داري او بيتي لعمري
لغولان الاضافة اليه تقتضي الملك له فتسا في الاقرار لغيره لا قوله فلان وكان ملكا
لي ان اقرت به فليس لغوا اعتبارا باوله وكذا لو عكس فقال هذا ملكي هذا
فلان غايته انه اقرار بغير انكار وان يكون بيده ولو لا لبس بالاقرار المقر له حينئذ
فلولم يكن بيده حاله صار محال بمقتضى اقراره بان يسلم المقر له حينئذ فلو اقر بحريية
شخص بيده غيره ثم اشتراه حكم بها وان كانت شراره اقتداله ويبعا من جهة البايح فله
الخيار دون المشتري **واذا اقر بجهول** كشي وكذا اصح اقراره **رجع اليه**

بيان فلو قال له علي شي او كذا قبل تفسيره بغير عيادة مريض ورد سلام ونحوه لا يقبل
تحت برسا كان ما لا وان لم يتوكل كفلس وحيه برام لا كقود وحق شفعة وحذو قود
لصدق كل منها بالشي مع كونه محترما وان افرجال ووصفه بنحو عظيم كقولهم ما عظيم او
كبير او كثير قبل تفسيره ما قل من المال وان لم يتوكل كحيه برويكون ويكونون عظيم ونحوه
من حيث انهم غاصبه قال المتأني رضي الله تعالى عنه اصل ما اني عليه الاقرار ان الزم
البقيين والطرح الشك ولا يستعمل العلية ولو قال له علي وعندي شي او كذا وكذا الزم
شيئا لاقتضا العطف المخابرة ولو قال له علي كذا وكذا ورفع او نصب او جرد
او سكون او كذا كذا بالاحوال الاربعة او قال كذا او كذا درهم يذهب لزمه درهم
فان ذكره بالنصب بان قال كذا وكذا درهم لزمه درهم لان التميز يوصف في المعنى
فيجوز الى الجمع ولو قال الدرهم التي اقرت بها ناقصة الوزن يستثنى فان كانت
دراهم البلد التي اقر بها كذا او وصل قوله المذكور بالاقرار قبل قوله ولو قال له علي درهم
وعشرة فان اراد معية فاحد عشر وحسابا عشرة وان اراد طرفا او صاحبا
لم يجره او اطلق لزمه درهم كانه المتبع المتيقن **ويصح الاستثناء** بالا او احدي
اخوانها في **الاقرار** وغيره ككثرة وروده في القرآن العظيم الكريم والسنة الشريفة
وكلام العرب بشروط الاول وعليه اقتصر المصنف **اد اوصله به** اي اتصل بالمستثنى
منه عن فافلا يضر سكتة تنفس وعنى **شكروا** انقطاع صوت بخلاف الفصل
بسكون طويل وكلام اجني ولو سيرا الشريط الثاني ان ينوي قبل فراغ الاقرار ان الكلام
انما يجزئ بتمامه فلا يشترط من اوله ولا يكتفي بعد الفراغ والا لزم رفع الاقرار بعد لزومه
الشريط الثالث عدم استغراق المستثنى للمستثنى منه فان استغرقه نحو له علي
عشرة الا عشرة لم يجمع فيلزمه عشرة ولا يجمع مفرق في الاستغراق لاقى المستثنى
منه ولا في المستثنى ولا فيهما فلو قال له علي درهم ودرهم ودرهم الادرها لزمه ثلاثة
درهم ولو قال ثلاثة الى درهمين ودرهما لزمه درهم لان المستثنى اذا لم يجمع مفرقه
لم يجمع الا ما يحصل به الاستغراق وهو درهم فيبقى الدرهمان مستثنيان ولو
قال له علي ثلاثة درهم الادرها ودرها ودرها لزمه درهم لان الاستغراق انما يحصل
بالاخير ولو قال له علي ثلاثة درهم الادرها ودرها ودرها لزمه درهم لولا الجمع هذا اذا استغراق
والاستثناء من اثبات شي ومن نفي اثبات فلو قال له علي عشرة الا تسعة الاثمانية لزمه
تسعة لان المعنى الا تسعة لان لزم **الاحتياطية** قلزم الثمانية والواحد الباقي من العشرة
ومن طرق بيانها ايضا ان يجمع كلام المتيقن والمتيقن وتسقط المنفي من الباقي هو المقربة
والعشرة والثمانية في المثال متساويان ويجمعها ثمانية عشرة والتسعة منه فان
استقطبها من الثمانية عشرة يبقى تسعة وهو المقربة ولو قال له علي عشرة الا تسعة
الاثمانية التسعة الا تسعة الاربعة الاثلاثة الا اثنين الا واحد لزمه خمسة
لان اعداد المتسعة هاتلاتون والمتسعة خمسة وعشرون فيلزم الباقي وهي خمسة
ولك طريق اخروي ان يخرج المتيقن الاخير ما قبله وما بقي منه يخرج ما قبله فتخرج الواحد
من الاثنين وما بقي يخرج من الثلاثة وما بقي يخرج من الاربعة وهكذا اجني تسني الى
الاول ولك ان تخرج الواحد من الثلاثة ثم ما بقي من خمسة ثم ما بقي من التسعة ثم ما بقي

بالعظم

من التسعة وهذا سهل من الاول ومحصل له فابقي فهو المطلوب ولو قال له ليس علي شي
لا خمسة لزمه خمسة او قال ليس له علي عشرة الا خمسة لم يلزمه شي لانه المستثنى
الا خمسة خمسة فكانت له ليس له علي خمسة فجعل النفي الاول متوجها الى مجموع المستثنى
والاستثنى منه وادنا خرج عن قاعدة ان الاستثناء من النفي اثبات وانما لزمه في الاول
خمس لانه نفي مجهل يقع عليه الاستثناء ولو قدم المستثنى على المستثنى منه صح كما قاله
الرافعي **صح الاستثناء** من غير جنس المستثنى منه ويسمى استثناء متقطعا كقوله له
علي الف درهم الا ثوبا ان يدين بنوب قيمته دون الف فان بين بنوب قيمة الف
فالبان لغوي بطل الاستثناء لانه بين ما اراده به فكانه تلفظ به وهو مستغرق وصح
ايضا من يعين كقوله هذه الدار لزيد الا هذا البيت وهو لا يصيد له الا واحدا
وحلق في بيان الواحد لانه اعرف بمراد محلي لوما تو اقبل او دونه فكانه تلفظ بك
الا واحدا وزعم انه المستثنى صدق بيمينه انه الذي اراده بالاستثناء لا خيال ما ادعاه
ودكرت في شرح المنهاج وغيره قواعد مهمة لا يحتملها هذا المختص فليراجعها من
اراد **وهو** اي الاقرار في **حال الصحة والمريض** ولو نحو **فاسو** في الحكم بصحته فلو
اقر في صحته بدين لسان وفي مرضه بدين لسان واقر وارثه بدين لسان
لم يقدم الاول في الامع لان اقرار الوارث كقرار المورث لانه خليفة مكانه اقد
بالدينين **تنبيه** لو اقر المريض لسان بدين ولو مستغرقا لانه لا خير بين قدم
صاحبها كعكسه لان الاقرار بالدين لا يتضمن حجرا في العبيد بل ينفذ تصرفه فيها
بغير تبرع ولو اقر باعناق احبه في الصحة عتق وورثه ان لم تجبه عتق او باعناق
عبد في الصحة وعليه دين مستغرق لتركته عتق لان الاقرار باعناق
لا تبرع ويصح اقراره في مرضه لو ارثه علي المذهب كاجني لان الظاهر انه
يحق لانه انتزاع الى حالة يصدق فيها الكاذب وينوب فيها الفاجر وفي قول
لا يصح لانه منهم جرم فان بعض الورثة ويجري الخلاف في اقرار الزوجة ببعض ممتلكاتها
من زوجها في مرض موتها وفي اقراره لو ارثه بيمينه اقبضها له في حال صحته والخلاف المذكور
في الصحة وانما التبرع فعند قصد الحرمان لا شك فيه محاصر به جمع منهم القفال في تناوب
وقاد انه لا يحل للمقر له اخذه انتهى والخلاف في الاقرار بالمال اما لو اقر بملك او عقوبة
فيصح جزما وان اقصى الى المال بالعقوبات والموت قبل الاستيفاء لضعف التهمة
فصل في المعارية وهي تشبه بالبيع وقد تخفف اسمها بعار وعقدتها
من عار اذ اذهب وجا بسرعة ومنه قيل للغلام الخفيف عيارا وكثرة ذهابه وبجسه
والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى تعاونا وعلو البر والقوي وفسر جمهور المفسرين
قوله تعاونا ويمنعون الماعون بما يستعيره الجيران بعضهم من بعض كالدلو والفاط
والابرة وخبر **الحسين** انه صلى الله عليه وسلم استعار فرسا من ابي طلحة فركبه
والمحاجة داعية اليها وهي مستحبة وقد تجب كاعارة الثوب لدفع حر او برد وقد تحرم
كاعارة الامة من اجني وقد نكروه كاعارة العبد للمسلم كافر وان كانها اربعة معبر
ومستعير ومعار وصيغة وقد بدل المصنف بالمستعير **وقال** **وكما يمكن الاستعارة**
به منفعة مباحة **مع نفع عينه** كالعبد والثوب فخرج بالقييد الاول ما لا يستفاد به

بقبض

الصحيحي

فلا يبار ما لا نفع فيه كالحمار الزمن واما ما يتوقع نفعه في المستقبل كالخمر الصغير فالذي
يظهر فيه ان العارية ان كانت مطلقة او موقوفة بزمن يمكن الانتفاع به بحسب الوعد
فلا يلزم ان يذكر ذلك وخرج بالقيد الثاني ما كانت منفعة محرمة فلا يبار ما يتوقع به
انتفاعا محرما كالالات الملاهي ولا بد ان تكون منفعة قوية فلا يبار النقدان للترتين
اذ منفعة بهما او الضرب على طبعها منفعة ضعيفة قل ما تقصد ويغفل منفعتها
في الاتفاق والخراج نعم ان صرح بالتزويج او الضرب على طبعها او توي ذلك كما يجب
بعضهم صحت لا تخاذ هذه المنفعة مقصدا وان ضعفت فينبغي في هذا الاستثناء
في الطعومات وخرج بالقيد الثالث ما كانت منفعة في اذها به فبها فلا يبار بالمطعم
وتحوى فان الانتفاع به انما كان بالاستهلاك فان انتفا المقصود من الاعارة فان اجتمعت
هذه الشروط في المعارة **اعارة اذا كانت من غير اثار** اما القصير
اي باقية كاللقوب والعبد كما يخرج بالمنافع الا عيان فلو اعارة شاة للبيتها او شجر
لثمنها او نحو ذلك لم يصح ولو اعارة شاة او دفعها له وملكه درها وسلمها لم يصح ولم
يضمن لخذها الدروا النسل لانه اخذها بهيمة فاسدة ويضمن النشاة بحكم العارية الفاسدة
اعارة وجوز عارية لخدمة امرأة او ذكر محرمة للجارية لعدم المحذور في ذلك وفي معنى المرأة
والمحرمة المسووح وزوج الجارية او مالكها كان يستعيرها من مستاجرها او الوصي
له بمنفعتها ويلحق بالجارية الامرد الجليل كما ان ركشي لا سيما من عرف بالفجور قاله
قال الا سنوي وسكنى عن اعارة العبد للمرأة وهو كعكسه بلا تشك ولو كان في
المستعير او المعار خفي استبح اخنياطا وبكره كراهة تنزيه استعارة قروح اصله
لخدمته واستعارة كافر مشملا صبيلا لهما عن الادلال **تلي** سكت
المصنف عن شروط بقية الاركان فيستلزم في المعير صحة تبرعها لا تبرع باباحة
المنفعة فلا نفع من صبي ومجنون ومكاتب بغير اذن سيده ونحوه وسعة وفلسي
وان يكون مختارا فلا يصح من مكروه وان يكون مالكا لمنفعة المعار وان لم يكن مالكا
للعين لان الاعارة انما ترد على المنفعة دون العين فنصح من مكتر لان مستعير لانه
غير مالكا للمنفعة وانما يرجع الانتفاع ولا يملك نقل الاباحة ويشترط في المستعير
تعيين واطلاق تقرق ولا يصح لغير معين كان قال اعرت احدا كمالا لصبي ومجنون وسفيه
لا ينفذ ولهم اذ لم تكن العارية مفهومة كما استعار من مستاجر والمستعير امانة من يتوفى
له المنفعة لان الانتفاع راجع اليه ويشترط في الصيغة لفظ بالاذن في الانتفاع كما عرفت
او بطلبه كما عرفت مع لفظ الاخر او فعله وان تاخر احدهما عن الاخر كما في الاباحة وفي
معنى اللفظ الكتاب مع نية واشارة اخرى بضمه ولو قال **اعرتك فرسي مثلا** فهو
لنقله بعقد او لتعير في فريسة كاجارة الاعارة نظرا الى المعنى فاسد لجهالة
المدة والعوض توجب اجرة المثل وموتة رد المعار على المستعير من مال او من نحو
مكتر ان رد عليه فان رد على المالك فالموتة عليه كما لو رد عليه المكتر فخرج بموتة رده
موتة فيلزم المالك لا يها من حقوق المالك وان خالف القاضي وقال انما على المستعير
وتصح **الاعارة مطلقة** من غير تقييد بزمن **ومفيدة** ممتدة كمنه فلا يقتصر في
الحال بينهما نعم الموقوفة يجوز فيها تكرير المستعير ما استعاره فاذ استعار

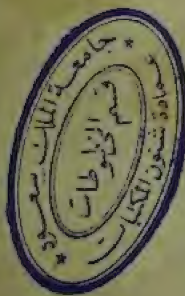
ارضا

ارضا لينا او غراس جاز له ان يبني او يجرس مرة بعد الاخرى ما لم تنقضي
المدة **ويرجع المعير في المطلقة** لا يخل ذلك الامرة واحدة فان قلح ما بناه او
غيره لم يكن له اثار **اعارة** لا ياذن جديد الا ان صح له بالتجدد مرة بعد اخرى
وسواء كانت الاعارة مطلقة او موقوفة لكل من المعير والمستعير رجوع في العارية
مقي شالاها جازة من الطرفين فتتصح بما تنفسخ به الوكالة ونحوها تمت
موت احدهما او غيره ويستثنى من رجوع المعير ما اذا اعار ارضا لدفن
ميت محترم فلا يرجع المعير في موضعه الذي دفن فيه وامتنع ايضا على المستعير ردها
فهي لازمة من جهتها حتى يندرس اثر المدفون الا عجب الذنب وهو مثل حبة خردل
في طرف العصص لا يكاد يتحقق بالمشاهدة محاطة على جرمية الميت ولها الرجوع
نقل وضعه في القبر لا بعد وضعه وان لم يوار بالتراب كما رجعت في التشرح الصغير خلافا
للمتولي وذكرت في شرح المعيار ونحوه مسائل مستتناة من الرجوع فلا يطل بذكرها
من ارادها فليدفعها من تلك الكتب ولكن المهم قد قصرت وان اعار لينا او غراس
ولو ابي مدة ثم رجع بعد ان يبني المستعير او غرس فان شرط عليه قلح ذلك لزمه
قلحه فان امتنع قلعه المعير وان لم يشترط عليه ذلك فان اخذ المستعير قلح جانا
ولزمه شوية الارض وان لم يختر قلعه خير معير بين ثلاث امور وهي ثلثه بعقد قيمته
مستحق القلع حين التملك او قلعه بضم ان ارض نفسه او بقبضته باجرة فان لم يجز المعير
شيا تركا حتى يختار احدها ماله اختياره ولكل منهما بيع ما يملكه من شأوان رجع المعير
فيل ادراك رجع لم يعتد قلعه لزمه بقبضته الي قلعه ولو عين مدة ولم يورك فيها
لنقصير من المستعير قلعه المعير كما نجا لو حمل نحو سبل كهوا بدرا الى ارضه فبعت
فيها قلعه قلعه مجانا **وهي** اي العين المستعارة **مضمونة على المستعير** اذا تلفت
بغير الاستعارة الماذون فيه وان لم يبرط كلفها باقة سماوية لغيره على اليدما اخذت
حتى تؤديه وحينئذ يضمنها بقيمتها متقومة كانت او مثلية **بوم تلفها** هذا
ما جزم به في الاثار واقتضاه كلام جمع وقال **ان ابي** عصرون يضمن المتلئ
بالمثل وخبري عليه السبيل وهذا هو الجاري على القواعد وهو المعتمد واستعار
عبد عليه ثياب لم تكن مضمونة عليه لانه لم يخذها ليستعملها بخلاف اكل الدابة
قاله البغوي في فتاويه **تلي** يستثنى من ضمان العارية مسائل منها
جلد الاضحية المندورة فان اعارته جازية ولا يضمنه المستعير اذ تلقى في يده
ومنها المستعار للرهن اذا تلف في يد المرتهن لا ضمان عليه ولا على المستعير ومنها ما
لو استعار صيدا من محرم فتلقت في يده لم يضمنه في الاصح ومنها ما لو اعار الامام شيا
من بيت المال لمن له فيه حق فتلقت في يد المستعير لم يضمنه ومثله لو استعار الفقير
كتابا موقوفا على المسكين لانه من جملة الموقوف عليهم اما ما تلف بالاستعمال الماذون
فيه فانه لا يضمنه للاذن فيه **تم** لو قال من في يده عين كدابة وارض قال
لما لكها اعرتني ذلك فقال له مالها بل اجرتك او غصبتني ومضت مدة
لمثلها اجرة صدق المالك كما لو اكل طعام غيره وقال **كنت** اجنته لي
وانكر المالك اذ اذالم تمض مدة لمثلها اجرة والعين باقية فيصدق من

بيده العين يمينه في الاولى ولا معنى لهذا الاختلاف في الثانية ولو ادعى المالك
 الاعارة وذو اليد العصب ولا معنى للنزاع فيما اذا كانت العين باقية في شخص
 مدة لها اجرة فان مضى فذو اليد مقربا بالاجرة لمكرها ولو اختلف المعتبر
 والمستغنى في العارية صدق المعتبر بيمينه لان الاصل عدم الرد ولو استعملت
 المستغنى العارية جازا فلا يرجع المعتبر بلزما لاجرة فان قبل الضمان لا فرق فيه
 بين الجهل وعدمه **اجيب** بان ذلك عند عدم تسلط المالك وهذا بخلافه
 والاصل بقا السلطنة ولان المالك مقصود بعدم الاعلام **فصل**
 في العصب وهو لخذ الخد الشئ ظاهرا وقيل اخذه ظاهرا او شرعا استيلا على
 حق الغير بلا حق والاصل في حق من قبل الاجماع ايات كقولنا لا تأكلوا أموالكم
 بينكم بالباطل ايجاب لكل بعضكم مال بعض بالباطل واخبار بخبران دماكم امواتكم
 واعراضكم حرام رواه الشيخان ودخل في التعريف المذكور ما لو اخذ من غيره بظنه
 ما له فانه عصب وان لم يكن فيه اثم وقول الراعي رحمه الله تعالى ان الثابت في هذه
 حكم العصب لاحقيقته ممنوع وهو ما ظهر الى العصب يقتضي الاثم مطلقا وليس
 مراد او ان كان غالبا فلو ركب دابة لغيره او جلس على فراشه فحاصب
 وانه لم ينقل له ولم يقصد الاستيلاء **ومن غصب مالا او غيره لادم**
 ولود ميا وكان باقيا **رد** على الفور عند التمكن وان عظم المونة في رده ولو
 كان غير متمول كحبة بر أو كلب يقتني لقوله صلى الله عليه وسلم علي اليد ما اخذت
 حتى تؤدبه فلولقي الغاصب المالك بمغارة والمغصوب معه فان استرده لم يكن
 لاجرة النقل وان امتنع فوصفه بين يديه بري ان لم يكن لنقله مونة ولو اخذه المالك
 وشرط على الغاصب مونة النقل لم يجز لانه ينقل ملك نفسه ولو رد الغاصب
 الدابة لاستطاع المالك بري ان علم المالك بيمينه او اخيرا رقيقة ولا يبرأ قبل العلم
 ولو عصب من المودع او المستاجر او المرتضى بري بالرد الى كل من اخدمته لا الى
 الملتقط لانه غير ما دون له من جهة المالك وفي المستعير والمستأمن وجهان
 او جهرا ان يبرأ لا فيما ما دون لها من جهة المالك لكنها ضامتان **تفصيل**
 قضية كلام المصنف انه لا يجب على الغاصب مع رد العين المغصوبة جالها شيئا
 ويستثنى مسيلة يجب فيها مع الرد القيمة وهي ما لو عصب امة فحلت بحري في يده
 ثم ردها لما لكها فانه يجب عليه قيمتها للجهلولة لان الحامل بحر لا تنزع ذكره المحب
 الطبري قال **وعلى الغاصب التعذر برحق الله تعالى واستيفاءه للإمام ولا**
يسقط بغير المالك ويستثنى من وجوب الرد على الفور مسيلتان الاولى
ما لو عصب لوطا وادرجه في سفينة وكانت في حلة وخيف
من نزعها هلا لا يحرم في السفينة ولو للغاصب على الاصح فلا ينزع
في هذه الحالة الثانية تاخيرها للاشهاد وان طالبه المالك فان قبله
مشكل لا سفير العصب اجيب بانه من يسير
 فاعتذر للضرورة لان المالك قد ينكره وهو لا يقبل قوله
 في الرد **لزمه** مع رده **ارش** **تقصه** **اجيب**

نقص

نقص عليه كقطع يده او صفته كنيان صنعة لا نقص قيمة **لزمه** مع الرد والارش
اجرة مثله لمدة اقامته في يده ولو لم يستوف المصنعة ولو تفاوتت الاجرة في المدة ضمن
 وكل بعض من اياها المدة اجرة مثله فيه واذا وجبت اجرة منه فدخله نقص فان كان
 تسبب الاستعمال كل من التوحيب وجب مع الاجرة ارشه على الاصح وان كان بسبب غير الاستعمال
 كان عصب عيبا انقصت قيمته باقية مساوية كسقوط عضوه بمرض وجب مع الاجرة الارش
 ايضا لاجرة حينئذ لما قبل حدوث النقص اجرة مثله سليما ولا بعده اجرة مثله معيبا
 واطلاق المصنف شامل لذلك كله **فان تلف** المغصوب المتقول عند الغاصب باقية او اتلاف
 كله او بعضه **صفيه** الغاصب بالاجماع اما غير المتمول كحبة بر أو كلب يقتني وزيل وحشرات
 ونحو ذلك فلا يضمنه ولو كان مستثنى الزيل قد عزم على نقله اجرة لم توجه بها على الغاصب
 ويستثنى من ضمان المتمول اذا تلف مسابيل منها ما لو عصب الحرقي بالمسلم او ذمي مسلم
 اسلم او عقدت له ذمة بعد التلقا فانه لا ضمان ولو كان باقيا وجب رده ومنها
 ما لو عصب عبدا او جب قتله لحق الله تعالى برده او نحوها فقتله فلا ضمان على الاصح ومنها
 ما لو قتل المغصوب في يد الغاصب واقتصر المالك من القاتل فانه لا شيء على الغاصب لان
 المالك اخذ بدله قاله في البحر **تفصيل** قول المصنف تلف لا يتناول ما اذا تلف **فصل**
 هو واجبي لكنه ما خذ من باب اولى وكذا قلت او اتلاف لكن لو ائتمه المالك في يده
 الغاصب او ائتمه من لا يعقل او من يخطأ عنه الامر بامر المالك بري من الضمان
 نعم لو صال المغصوب على المالك فقتله دفعا لم يبرأ الغاصب سواء علم انه عبده ام لا
 لان الاتلاف بهذه الجهة كتلف العبد نفسه وخروج بقولنا عند الغاصب ما لو تلف
 بعد الرد فانه لا ضمان واستثنى من ذلك ما لو رده على المالك باجارة او اهرن
 او دبعة ولم يعلم المالك قتله عند المالك فان ضامته على الغاصب وما لو قتل بعنه
 رجوعه الى المالك برده او جناية في يد الغاصب فانه يضمنه ويضمن مغصوبه
تلف بمثله ان كان له مثل موجود والمثلي ما حصره كبل او وزن وجاز السلم فيه كماله
 ولو اعلو وثراب ونحاس ومسك وقطن وان لم ينزع حبه ودقيق ونحوه كما قاله
 ابن الصلاح وانما ضمن مثله لاية من اعتدى عليه ولانه اقرب الى التالف وما عدا
 ذلك متقوم وسياتي كالزروع والمعدود وما لا يجوز السلم فيه كعمى وعالسية
 ومعيب واورد على التعريف البر المختلط بالسعي فانه لا يجوز السلم فيه مع ان
 الواجب فيه المثل لانه اقرب الى التالف فيخرج القدر المحقق منها واجيب بان ايجاب
 رد مثله لا يستلزم كونه مثليا كما في ايجاب رد مثل المتقوم في القرض وان امتناع السلم
 في حيلته لا يوجب امتناعه في حيلته الباقين بحالهما ورد المثلي انما هو
 بالنظر اليهما والسلم بينهما جائز ويضمن المثلي بمثله في اي مكان حل به وانما يضمن
 المثلي بمثله اذا بقي له قيمة فلو تلف ما بمغارة مثلا ثم اجتمع عدهم ووجب قيمته بالمعاز
 ولو صار المثلي متقوما او مثليا او المتقوم مثليا كحمله الدقيق خيرا او السمسرة
 بشيرها او الفضة لها ثم تلف ضمن بمثله الا ان يكون الاخر اكثر قيمة فيضمن **فصل**
 في الثاني وبقيمته في الاخرين والمالك في الثاني محير بين المثليين اما لو صار
 المتقوم متقوما كما في نحاس ضيع منه حلي فيجب فيه اقصى القيم كما يوجد ما روي



بقيد الوجود ما اذا افقد المثل حسا او شرعا كان لم يوجد مكان الغصب وهو حاليه
او وجد اكثر من ثمن مثله فيضمن بافضي قيم المكان الذي حل به المثل من حيث غصب الى حين فقد
المثل لان وجود المثل كبقا العين في وجوب تسليمه فيلزمه ذلك كما في المتقوم ولا نظر الى ما بعد القدر
كما لا نظر الى ما بعد تلف المتقوم وضورة المسئلة ما اذا لم يكن المثل مفقودا عند التلف كما صور
المحرر والاضمن بالاكثر من الغصب الى التلف او بضم الغصب **بقية ان لم يكن له مثل**
بان كان منقوما قبل زمة قيمته ان تلف بالانلاق او بدونه حيوانا كان او غيره ولو كان ثوبا
او مستولدة **اكثر ما كانت من يوم الى حين الغصب الى يوم اي حين التلف** وان زاد
على دية الحر لتوجه الرد عليه حال الزيادة فيضمن الزايد والعبرة في ذلك بنقد مكان التلف
التلف ان لم ينقله والا فبقيته كما في الكفاية اعتبارا بقدر الاكثر الامكنة وبضم الغاصب
بما نفى من الافضى الا ان اتلف بان اتلفه الغاصب او غيره من رقيق ولها ارض
مقدرة من حر كيد ورجل فيضمن باكثر الامرين ما نقص ونصف قيمته لاجتماع الشبهين
فلو نفى بقطعه ثلثا قيمته لزما النص بالقطع والسدس بالغصب نعم ان قطع المالا
ضمن الغاصب الزايد على النص فقط وزايد المقصود المنصه كالسبي والمنفصلة
كالولد مضمونة على الغاصب كالاصل وان لم يطلبها المالك بالرد وضمن متقوم
التلف بلا غصب بقيمة وقت التلف لانه نجدة معدوم وضمان الزايد في الغصب
انما كان بالغصب ولم يوجد ههنا ولو اتلف بعد اغنيا لزمه تمام قيمته او اضعف بقيمة
يلزمه ما زاد على قيمتها بسبب الضمان على النص المختار في الروضة لان استماعه منها
محرم عند خوف الفسنة وقضيتها ان العبد الامرد الحسن كذلك فان تلف بسراية
جنا يتضمن بالاقصى من الجناية الى التلف لانا اذا اغنيا الاقصى في الغصب ففي
نفى التلافي او في تنصه لو وقع فضيل في بيت او دينار في تجبره ولم يخرج الاول
الا يهدم البيت والثاني لا يكسر الحجر فان كان الوقوع بتعريض صاحب البيت
والجرح فلا عزم على المالا فضيل والدينار والاعزى الارش فان كان الوقوع
بتعريضها فلا وجه كما قال الماوردي انه انما يعدم النص لا اشتراك
في التعريض كالمقتضاد مبن ولو ادخلت بهيمة راسها في قدر ولم يخرج الا كسر
كسرت لتخليصها ولا تدفع الماكولة لذلك ثم ان صمها ما كملها فعليه الارش لتعريضه
فان لم يكن معها فان تعدي صاحب القدر بوضعها بموضع لا حقه فيه اوله فيحق
لكن قدس على دفع البهيمة فلم يدفعها فلا ارش له ولو تعدي كل من المالا القدر والبهيمة
تحكم حكم ما مر عن الماوردي ولو ابتلعت بهيمة جوهرة لم تدفع لتخليصها وان كانت
ماكولة بل يزعم ما كملها ان فرط في حفظها قيمة الجوهرة للحيولة فان ابتلعت ما يفسد
بالا ابتلاع عزم قيمته للفصول **نص في الشفعة وهي باسكان**
الفاوحي ضمها لغيره والضم وشرعا حق تملك قهري يثبت للتشريك القديم على الحارث
فيما ملك بمعاوضة والاصل فيها خبر الجاري رحمه الله تعالى عن جابر رضي الله تعالى
عنه قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة فيما لم يقسم فاد او قعت المحدث
وصرفت الطرق فلا شفعة وفي رواية له في ارض اربع او حائط والروح
المترل والحائط البستان والمعني فيه دفع ضرر مونة القسمة واستخدا

الموافق

الموافق كالمصعد والمنور والبالوعة في الحصة الصابرة اليه وذكر غيب الغصب لانها
تؤخذ فريها فكانها مستنفاة من تحريم اخذ مال الغير فها واركابها لانه اخذ وما خوذ منه
وما خوذ والصيغة انما يجب في التملك وبد المصنف بشرط الاخذ فقال **والشفعة واجبة**
اي ثابتة للتشريك بالملكية خلطة الشيوخ ولو كان الشريك مكانا او غير عاقل كسجد
له شقص لم يوقف باع شريكه ياخذ له الناصر بالشفعة **دون خلطة الجوار** بكسر الجيم فلا
تثبت للجوار ولو مثلا صفا الجوار الجار المار وما ورد فيه حمل على الجار الشريكهما
بين الاحاديث ولو قضى بالشفعة للجوار حتى لم ينفذ حكمه جله ولو كان القضاها
لشفا فعي كخطا يره من المسايل الاجتهاد يرد ولا تثبت ايضا للتشريك في الشفعة قطع كان
ملكها بوصية وتثبت لذمي على مسلم ومكانت على سيد كعكسها ولو كان بيت المال
شريك في ارض فباع شريكه كانه للمالك اخذ بالشفعة ان راد مصلحه ولا شفعة
لصاحب شقص من ارض مشتركة موقوف عليه او باع شريكه نصيبه ولا شريكه اذا باع
شريكه اخر نصيبه كما اقي به الملقيني لا متناع قسمة الوقف عن الملك ولا تناف ملك الارض
عن الرقية نعم على اختياره الروياني والمؤوي من جوار قسمة عنه لا مانع من اخذ
الثاني وهو المحتمل ان كانت القسمة قسمة افراد او شترط في الماخوذ وهو الركن
الثاني ان يكون **فيما ينقسم** اي فيما يقبل القسمة اذا اطلبها الشريك بان لا يبطل نفعه
المقصود منه لو قسم بان يكون بحيث يتفع به بعد القسمة من الوجه الذي كان يتفع قبلها كالتق
وحام كبيره وذلك لان عليه ثبوت الشفعة في المنقسم كما مردف ضرر مونة القسمة
والحاجة الى افراد الحصة الصابرة للتشريك بالموافق وهذا الضرر حاصل قبل البيع
ومن حق الراغب فيه من الشريكين ان يجلس صاحبه منه بالبيع له فلما باع لغيره سلطه الشرع
على اخذه منه **دون الا ينقسم** بان يبطل نفعه المقصود منه لو قسم كحام وطاحوت
صغيرين وبذلك علم ان الشفعة تثبت لما لا عشرة ارضية ان باع شريكه بقيته لا عكسه
لان الاول يجبر على القسمة دون الثاني وان يكون **في كل ما ينقل من الارض**
بان تكون ارضا تابعها كشر ومتر غير موير وبنات وابعه من ابواب وغيرها غير محرم
كجري يهر لا غنى عنه فلا شفعة في بيت على سقف ولو مشترك ولا في شجر افراد بالبيع او
بيع مع مغرسه فقط ولا في شجر جاف شترط دخوله في ارض بيع لا تناف التبعية ولا في
خومر دار لا غنى عنه فلو باع داره وله شريك في ممرها الذي لا غنى عنه فلا شفعة فيه
خيفة من الاضرار بالمشترى بخلاف ما لو كان غنى عني بان كان للدار ممر اخر او امكنة
اخذت ممرها الى شارع او نحوه ومن المصنف لما لا ينقل بقوله **كالعقار** بفتح العين
وهو اسم المنزل والارض والضياع كما في فقهيب الزوي وخبره حكاية عن اهل اللغة
وغيره اي العقار كما في معناه كالحمام الكبير اذا امكن جعله حماما والبناء والشجر تبعيا
للارض كما تقدم تنبيه قد علم من كلامه ان كل ما ينقل لا تثبت فيه شفعة وهو كذا
ان لم يكن تابعا كما مر من الميقول التي لا تثبت الشفعة فيه البناء على الارض المحركة
فلا شفعة فيه كما ذكره الدميري وهي مسيلة كثيرة الوقوع وان يملك الماخوذ بعض
كبيع دهر وعوض خلع وصلى دم فلا شفعة فيما لم يملك وان جري سبب ملكه كجعل
قبل الفراخ من العمل ولا فيما ملك بغير عوض كارت وصية وهبة بلا ثواب

المشقوق صدق المأخوذ منه بهينه **قال** الروياني **وان كان الشفعة جارية**
من الشوكا **استوفوا ما علي قدر الاملاك** لانه حق مستحق بالملك ففستط على قدره
كالاجرة والتمرة فلو كانت ارض بين ثلاثة لو اخذ واحد نصفها والاخر ثلثها
والاخر سدسها فباع الاول حصته اخذ الثاني سهمين والثالث سهم واحد اما صحه
الشيخان وهو المعتمد وقيل ياخذون بعدد الرؤوس واعتمده جمع من المتأخرين
وقال الاسدي ان الاول خلاف مذهب الشافعي ولو باع احد شركتي نصف
حصته لرجل ثم باعها لآخر فالشفعة في البعض الاول للشريك القديم لا تقدره بالخ
فان عني عنه شاركة المشتري الاول في البعض الثاني لانه صار شريكا مثله قبل البيع
الثاني فان لم يعف عنه بل اخذه لم يشاركه فيه لزاوال ملكه ولو عفي احد شفعين عن
خفة او بعضه سقط حقه كالقود وواحد الآخر الكل او تركه فلا يفتقر على حصته لبل
تتبعض الصفقة على المشتري او حضور احدها وغاب الاخر اخذ الى حضور
الغائب لغدره في ان لا ياخذ ما يؤخذ منه او اخذ الكل فاذا احضر الغائب شاركه فيه
لان الحق لها فليس للحاضر الاقتصا على حصته لبل لا تتعض الصفقة على
المشتري لو لم ياخذ الغائب وما استوفاه الحاضر من النافع كالاجرة والتمرة لا يراجه
فيه الغائب وتتعدد الشفعة بتعدد الصفقة او الصفقة فلو اشترى اثنان من واحد شفعة
او اشتراه واحد من اثنين فله شفعان احد نصيب احدها وحده لا تتعض الصفقة
على المشتري او لاجد شفعين من دارين فالشفعة اخذ احدها لانه لا يقضي في بعض
شي واحد في صفقة واحدة **تم** لو كان لشتر حصته في ارض كان كانت
بين ثلاثة اقلها فباع احدهم نصيبه لاحد صاحبيه اشترك مع الشفع في البيع
بقدر حصته لاستوفائها في الشركة فباخذ الشفع في المثال السدس لاجمع البيع
كما لو كان المشتري اجنبيا ولا يشترط في ثبوت الشفعة حكمها من حاكم لتبونها
بالنص ولا حضورين كالتبوع ولا حضور شتر ولا رضاه كالدعيب وشروط في ملكها
روية شفع الشفع وعلمه بالتمن كالمشتري وليس للمشتري شفع من رويته وشروط
فيه ايضا لفظ يشتر بالتملك وفي معناه ما مر في الفان كتملك او اخذت بالشفعة
مع قبض مشتر الثمن او مع رضاه يكون الثمن في ذمة الشفع ولا رابع حكم **له**
بالشفعة اذ احضر مجلسه واثبت حقه فيها وطلبه **فصل في**
القراض وهو مشتق من القرض وهو القطع سمي **ب** ذلك لان المالك قطع للعامل
قطعة من ماله تصرف فيها وقطعة من الربح ويسمى ايضا مضاربة فالاصل فيه
الاجماع والحاجة واحتج له الماوردي بقوله تعالى ليس عليكم جناح ان تبتغوا
فضلا من ربكم وانه صلى الله عليه وسلم مضارب لخدمته رضي الله تعالى عنها بما لها
الي الثام والتقت معه عبداهما ميسره وحقيقته توكل مال ليجعل ماله بيد آخر
ليخرج فيه الربح مشترك بينهما واركانه ستة ماله وعامل وعمل وربح وصيغة ومال
وعرف بعضها من كلام المصنف وباقيها من شرعه **والقراض اربعة اشرايط** الاول
ان يكون عقده على ما بالمد وتشتد به المحجة وهو ما ضرب **من الدراهم** الفضة
الحالصة **ومن الدنانير** الحالية وفي هذه الاشارة الى ان شروط المالك الذي

هو

هو احد الاركان ان يكون نفذا خالصا لا بد ان يكون معلوما جسا وقد اوصفه وان يكون
معينا ببد العامل فلا يصح على عرض ولو فلو ساوتن او حليا وشفعة لان في القراض اقرار
اذ العمل فيه غير مضبوط والربح غير موقوف به وانما جواز الحاجة فاختص بما روج كالحال
وتسهل التجارة به ولا على نقد مغشوش ولو راجعا لا تتخلو صه نعم ان كان غنشه مستهلكا
جاز قاله الجرجاني ولا على مجهول جنسا او قدرا او صفة ولا على غير معين كان قارضه
على ما في الذمة من دين او غيره وكان قارضه على احد صرتين ولو متساويتين ولا
يصح تبشروط كون المالك ببد غير العامل كالمالك لو في منه ثمن ما اشتراه العامل لانه قد
لا يجده عند الحاجة وشروط في المالك ما شرط في موكل وفي العامل ما شرط في وكيل
وها الركنان لا ولا لان القراض توكل وتوكل وان يستقل العامل بالعمل
ليتمكن من العمل متى شاف فلا يصح شرط عمل غيره معه لان القسام العمل يقتضي انقسام
البند ويصح شرط انما لا يملك المالك معه في العمل ولا يملك المالك لانه مال
فجعل عمله تبع المالك وشروطه ان يكون معلوما بروية او وصف وان شرطت نفقته
عليه جاز **و** الشرط الثاني **ان ياذن ربه المالك للعامل في الصرف** في البيع
والشرا **مطلقا** وفي هذا اشارة الى الركن الرابع وهو العمل فشرطه ان يكون في
تجارة وشارت يقول مطلقا الى اشتراط ان لا يضيق العمل على العامل فلا يصح على شرا
جر يخنه ويخبره او عزل يخبه ويبدعه لان الخن وما معه اعاد لا تسمى تجارة
بل اعمال مضبوطة يستأجر عليها ولا على شرا متاع معين كقوله ولا تشترا لا
هذه السلعة لان المقصود من العقد حصول الربح وقد لا يحصل فيما يعينه
فيختل العقد **و** لا يضر في العقد انه **فيما لا يقطع وجوده غالب** ويتصرف فيها
بينه وجوده كاليات في الا حرم الخيل ليلق لحصول المقصود وهو الربح في الاول
دون الثاني ولا يصح على معاملة شخص معين كقوله ولا تباع الا لزيد او لا تشتري الا منه
و الشرط الثالث **وهو الركن الخامس ان يشترط المالك له** اي للعامل في
صلب العقد **جزا** ولو قليلا **معلوما** لهما كمنصف او ثلث فلا يصح القراض على احد هما
معينا او بهما الربح او ان لا يبرهما منه شيلا لعدم كونه لهما والشروط لملوك احدهما كالمشروط
له فيصح في الثانية دون الاولى او على ان لا يبرهما شركة او نصيبا فيه للمحل بحصة العامل
او على ان لا يبرهما عشرة او ربع لعدم العلم بالجريئة ولا يبر قد لا يبر غير عشرة او
غير ربع ذلك الصنف فيقوز احد هما بجميع الربح او على ان للمالك ان يرضى مثلا لان الربح
قاعدة راس المال فهو للمالك الا ما ينسب منه للعامل ولم ينسب له شي منه بخلاف ما لو قال
على ان للعامل النصف مثلا فيصح ويكون الباقي للمالك لانه بين ما للعامل والباقي للمالك بحكم
الاصل وصح في قوله قارضتك والربح بيننا وكان نصيبكما **قال** هذه الدارين فيها
زيد وعمر وشروط في الصفقة وهو الركن السادس ما مر في البيع بجامع ان كلا منهما
عقد معاوضة كقارضتك او عاملتك في كذا اعلان الربح بيننا فيقبل العامل لفظ **و** الرابع
من الشروط **ان لا يقدرا** احدهما العمل **مدة** كسنة سوا استكت ام منحة الصرف
ام البيع بعد ها ام الشرا لاحتمال عدم حصول المقصود وهو الربح فيها فان منه
الشرا فقط بعد مده كقوله ولا تشتري بعد سنة مع حصول الاسترباح بالبيع

من الربح
بجزء منه

الذي له فعله بعد ها وحله كما قال الامام ان تكون المدة يتاقي فيها الشرط العرضي
بخلاف نحو ساعة تنبئ **هـ** علم من امتناع التاقيت امتناع التعليق لان التاقيت
اسهل منه بدليل اختلافه في الاجازة والمسافات ويمتنع ايضا تعليق المقر بجلال
الوكالة لما فاته عرض الرزق ويجوز تعدد كل من المالك والعامل فلما لادان يقارض اثنين
متفاضلا ومنساويا وفي المشتروط لهما من الرزق كان بشرط لاحدها ثلث الرزق وللآخر
الرابع او بشرط لهما النصف بالسوية سواء اشترط على كل منهما مراجعة الاخرام لا وكما لكن
ان يقارضوا واحد او يكون الرزق بعد نصيب العامل بينهما بحسب المال فاذا اشترطا
للعامل نصف الرزق والمال حدها ما يتاقي ومال الاخر ما يقسم النصف الاخران ثا فان
شترطا غير ما يقتضيه النسبة فسد العقد واذا قيد قارض صرح نصيب العامل لادان
فيه والرزق كله للمالك لانه ما ملكه وعليه للعامل ان لم يقبل والرزق له اجرة مثله لانه لم يعمل
بما توافقه المسمى بنصيب العامل ولو تعرض بمصلحة لان العامل في الحقيقة وكيل
لا يقين فاحسن ولا يتسبب بلا اذن ولكل من المالك والعامل رد يعيب ان فقدت مصلحة
الاتفاقان اختلافا عمل بالمصلحة في ذلك ولا يعمل العامل للمالك كما ينبغي نيا من مال
القارض لان المال له ولا يشتري بأكثر من مال القارض راس مال وربح ولا يشتري
زوج المالك ذكرا كان او انثى ولا يمتنع عليه كونه بعضه بلا اذن منه فان فعل ذلك
غير اذنه لم يصح الشراء في غير الاول ولا في الزوايد فيها لانه لم ياذن في الزوايد فيها
لنشر والتصرف بانفساخ النكاح وتغيبت المال في غيرها الا ان اشترى في ذمته فيقع
للعامل ولا يسافر بالمال الا باذن لما فيه من الخطر فان اذن له المالك جاز لكن
لا يجوز في البحر الا بنص عليه ولا يجوز منه نفسه حضرا وكسفا وعليه فعل ما يقتضيه
فعله كطوب ثوب ووزن خفيف كذهب **ولا ضمان على العامل** يتلق المالك بعضه
لانه امين فلا يضمن **الا بعد وان** منه كغيره او سفر في بر او بحر غير اذن
ويقول قوله في التلق اذا اطلق فان اسنده الي سبب فعلي لتفصيل الاتي في الودع
وملك حصته من الرزق بقسمة لا بظهور لانه لو ملكها بظهور كان شريكا في
المال فيكون النقص الحاصل بعد ذلك محسوبا عليها وليس كذلك لكنه ائتمنا
يستغنى بملكه بالقسمة ان نصيب راس المال ونسخ العقد حتى لو حصل بعد القسمة فقط نقص
جبر بالرجح المقسوم ويستغنى بملكه ايضا بنقص مال القارض ولا قسمة والمالك ما حصل من
مال قارض كثر ونكاح وكسب ومهر وغيرهما من سائر الزوايد العينية الحاصلة بغير تصرف
العامل لانه ليس من فوايد التجار **واذا حصل** فيما يبدء من المال **ورزق وخسران** بعده
سبب رخص او عيب حادث **جبر الخسران** الحاصل برخص او عيب حادث **بالرجح**
لاقتضا العرف ذلك ولذا التلق بعضه بافشاء ودية بعد تصرف العامل ببيع وشراء
قياسا على ما مر ولو اخذ المالك بعضه قبل ظهور رزق وخسران رجع راس المال للمالك في
بعد الماخوذ او اخذ بعضه بعد ظهور رزق فالمال الماخوذ رزق ورأس مال مثاله
المال مائة واربع عشرون واخذ عشريين فسد سها وهو ثلاثة وثلاثون
من الرزق لان الرزق سدس المال فيستغنى للعامل بالمشتروط له منه وهو واحد
وثلاثون ان اشترط له نصف الرزق او اخذ بعضه بعد ظهور خسران وخسران

موزع

موزع على الماخوذ والباقي مثاله المال مائة والخسر عشرون واخذ عشريين فخصها
من الخسر ريع الخسر فكانت اخذ خمسة وعشرين فيعود راس المال الى خمسة وسبعين
ويصدق العامل في عدم الرزق وفي قدره لموافقه فيما نفاه للاصل وفي شرا له وللعارض
وان كان خاسرا ولو اختلفا في القدر والشروط له تخالفا كما خلا في المتبايعين في قدر الرزق
وللعامل بعد الفسخ اجرة المثل ويصدق في دعوى رد المال **للا لانه** ائتمنه كالموزع
بخلاف نظيره في المرتفع والمستاجر **فان** كل امين ادعى الرد على من
ائتمنه صدق بيمينه الا المرتفع والمستاجر **فان** القراض جاز
من الطرفين لكل من المالك والعامل فسخه متى وبنفسه بما تنفسخ به الوكالة
كموت احدها وجفونه لما مر انه توكل وتوكل ثم بعد الفسخ او الانفساخ
يلزم العامل استيفا الدين لانه ليس في قصته ورد قد راس المال لمثله بان
يتضمنه وان كان قد باعه بنقد على غير قصته او لم يكن رزق لانه في عهده
رد راس المال كما اخذه هذا اذا اطلب المالك الاستيفاء او التخصيص والا
فلا يلزمه ذلك الا ان يكون له رزق عليه وحظه ذمه ولو تمقا فله على نقد وتصرف
فيه العامل فابطل السلطان ذلك العقد ثم فسخ العقد فليس للمالك على العامل الا
مثل النقد المعقود وعليه على الصحيح في الزايد **فصل** في المساقاة
وهي لغة ما خوذ من السقي بفتح السين وسكون القاف المحتاج اليه فربها غالبا لاسيما
في الجاز فانهم يسقون من الابار لانه انفع اعمالها وخفيها ان يعمل غيره على
نخل او شجر عنب لينتفع به بالسقي والتربية على ان الثمرة لها والاصل فيها قبل الاجاع
خير **الحكم** ان الله صلى الله عليه وسلم عامل اهل خيبر في رواية دفع اليه يهود خيبر نخلا
وارضها ينظرونها يخرج منها من ثمر وزرع والحاجة داعية اليها لان ما كان لا يجار
لا يحسن تعهدا او لا يتفرع له ومن يحسن من حسن ويتفرع قد لا يملك التجار
فيحتاج ذلك الى الاستعانة وهذا الى العمل ولو اكره المالك لزمته الاجرة في الحال
وقد لا يحصل له شيء من الثمار وينتهي ان العامل قد عت الحاجة الى تجوزها وان كانها
سنة عما قد ان وعمل وثمر وصيغة ومو رد العمل والمصنف ذكر بعضها وذكر الباقي
في المشرح **والمساقاة جائزة** للحاجة اليها كما مر ولا يصح عقد ها الا على حجر
النخل والحكم هذه الاحكام ومن هو المورد اما النخل فله في السابق ولو كثر
كما اقتضاه المطلق المصنف وصرح الخفاف به ويشترط فيه ان يكون مغروسا معينا
مربيا ببد عامال لم يبد صلاحه وثمره العنب لانه في معنى النخل بحاس وجوب الزكاة
ونافي الخرص وتسمية العنب بالكرم ورد النهي عنها قال **صلى الله عليه وسلم**
لا تسموا العنب كرمنا انما الكرم الرجل **الحكم** رواه مسلم واختلفوا ايها افضل
والراجح ان النخل افضل لوروده اكرواعا تكم النخل المطعرات في النخل ولا تخلق من طينة
ادم والنخل يقدم على العنب في جميع القرآن وتسمية **صلى الله عليه وسلم** النخل بالمومن فانها تشرب
براسها واذا قطعت ماتت فيشتق جميع اجزائها وتسمية **صلى الله عليه وسلم** عنب الرجال بحبة
العنب لانها اصل المردوي ام الحبات فلا يقع المساقاة على غير نخل وعنب استقلا لا كثرين
وتفاح وتسمى وبطيخ لانه ينمو من غير تعهد بخلاف النخل والعنب ولا على غير مري

ولا على غيره منهم كحد البستان كما في سائر عقود المعاوضة ولا على كونه بيد غير العامل كان جعل بيده
وبيد المالك كما في الفراض ولا على ودية يخرسه ويتعهد به والتمرة بينهما كما لو سلمه بدر البزعه
ولأن الضرب ليس من عمل المساقاة وضده اليه يفسدها ولا على ما يصلاح كونه لغوات معظم الاعمال
ويشترط في العاقدين وهما الركن الثاني والثالث ما يفهم في الفراض وتقدم بيانه وشريك مالكا كجنس
فصح مساقاته ان شرطه زيادة على حصته ويشترط في العمل وهو الركن الرابع ان لا يشترط على العاقد
ماليس عليه فلو شرط ذلك كان شرط على العامل لا يشترط جدار الحديقة او على تنقية النهر لم يصح العقد
ويشترط في الثمر وهو الركن الخامس وله شروط ذكر المصنف منها شرطين بقوله **ولها شروط اربعة**
ان بعد رعاها العاقد ان **عده معلومة** يثمر فيها الشجر عابا كسنة او اكثر كالاجارة فلا يصح
مودة ولا مطلقه ولا موقته بادراك الثمر لئلا يوقته فانه يتقدم تارة ويتأخر تارة اخري
ولا موقته بزمان لا يثمر فيه الشجر غالبا لئلا يخلو المساقاة عن العوض ولا اجرة للعامل ان علم
اوطن ان لا يثمر في ذلك الزمان وان استوي الاحتمال ان او جهل الحال فله اجرة له لا لعمل طامعا
وان كانت المساقاة باطلا **والشروط الثانية ان يعين** المالك للعامل **جزءا** كثيرا كان او قليلا
معلوما كالثلث في **الثمرة** التي وقع عليها العقد والشروط الثالثة اختصاصها بالثمر فلا يجوز
شرط بعضه لغيرها وكما له المالك قال **في الروضة** وفي استحقاق الاجرة عند
شروط الكل للمالك وجهان كالفراض اجمعها التبع وشروط في الصيغة وهي الركن السادس
ما يفهم في البيع غير عدم التناقض بغيرية ما مر انفاقا كساقية او غامضا كساقية على هذا اعلى
ان التفرقة بينا فيقبل العامل لا تفصيل اعمال باجبة كما عرف غالب في العمل عرفه العاقد ان فلا
يشترط فانه لم يكن فيها عرف غالب او كان ولم يعرفها اشترط ويحل المطلق على العرف الغالب الذي
عرفاه في ناحيته **في العمل فيها على صورتين** هذا شروع في بيان حكمها **الاول** **على بعد**
لنفعه على الثمرة لزيادة ثمنها او صلاحها او يتكرر كل سنة كسقي وتنقية بحري المسا
من طين ونحوه واصلاح اجاجين ينفق فيها الماحول الشجر ليستريح شجنتها باجاجين
الغسل جمع اجاجنة وتلقح التخل وتسمية خشب وقضبان مضرة بالشجر وتعرش الغيب
جرت به عادة وهو ان ينصب اعواد او يظللها ويرفع عليها ويحفظ الثمر على الشجر وفي
السدر من السرقة والسفس والظرب بان يجعل كل عقود في وعاء يهيبه المالك كقوصه وقطعه
ويحفيجه **فهو كله على العامل** دون المالك لا فتنضا العرف ذلك في المساقاة قال
في الروضة وانما اعتبر التكرار لان ما لا يتكرر يبقى اثره بعد فرائع المساقاة ويكون العامل مثل
هذا الجاف به **والضرب الثاني على بعد نفعه الى الارض** من غير ان يتكرر كل سنة
ولكن يقصد به حفظ الاصول تحياحيط البستان وحفر نهري واصلاح ما انفاد من البهر
ونصب الابواب **والدولاب** ونحو ذلك والات العمل كالفاس والمحول والنخل والطلع
الذي يلحق النخل به **هي البهية** التي تدبر الدولاب **فهو كله على رب المال** دون
العامل لا فتنضا العرف ذلك ويملك العامل حصته من الثمر بالظهور ان عقد قبل
ظهوره وفارق الفراض حيث لا يملك فيه الرجح الا بالقصة كما مر بان الرجح
وقاية لرأس المال والثمر ليس وقاية للشجر اما اذا عقد بعد ظهوره فملكها
بالعقد وخرج بالثمر الجريده والكرناف واللبف فلا يكون **مستشركا**
بينهما بل يختص به المالك كما جزم به في المطالب تبعا لما ودي وغيره

قال ولو شرط جعله بينهما على حسب ما شرطاه في التفرقة ان في الخاوي انتهى
والظاهر منها الصحة كما نقله الزركشي عن الصيرفي ولو شرطها للعامل بطل قطعا وعمل
المساقاة امين باتفاق الاصحاب ولا يصح كون العوض غير الثمر فلو ساقاه بدر ارضهم
او غيرها لم تنعقد مساقاة ولا اجارة الا ان فصل الاعمال وكانت معلومة ولو ساقاه
على نوع بالنصف على ان يساقيه على الاخر بالثلث فيه الاول للشرط القاسد واما
الثاني فان عقده جائزا بفساد الاول فكذلك لا ولا يصح **تمت** المساقاة لارته
كالاجارة فلو هرب العامل او عجز بمرض او نحوه قبل الفراغ من العمل وتبرع غيره
بالعمل بنفسه او بماله بقي حق العامل فان لم يتبرع غيره ورفع الامر الى الحاكم اكثر الحاكم
عليه من يعمل بعد ثبوت المساقاة وهرب العامل فانه لم يتبرع غيره مثلا وتعد راحضا
من ماله ان كان له مال والاكثر ما جود ان تاتي نعم ان كانت المساقاة على المعين فانه يجب
جزم به صاحب المعين المعين الميبي والنسبة ان لا يكون عليه لئلا يملك المالك من الضم
ان تعد راحضا او اقترض عليه من المالك او غيره ويوفي من نصيبه من الثمر وان تعد راحضا
عمل المالك بنفسه او انفق باسنته يد له بشرط فيه رجوعا باجره عمله او بما انفق ولو مات
المساق في ذمته قبل تمام العمل وخلف تركه عمل وارثه اما منتهى بان يكون له حق واجب
على موثرته او من ماله او بنفسه وسلم له الشرط فلا يجبر على الانفاق من التركة فلا
يلزم المالك تمكينه من العمل بنفسه الا اذا كان امينا عارفا بالاعمال فان لم يكن تركته
فلوارث العمل ولا يلزمه ولو اعطى شخص اخر دابة ليحل عليها او ليتعهد بها
وفوايد هاتين لم يصح العقد لانه في الاول يمكنه اجار الدابة فلا حاجة الى الجواز
عقد عليها فيه غرر وفي الثانية الفوايد لا تحصل بعمله **فصل**
في الاجارة وهي بكسر الهزة أشهر من ضمها وفتحها لغة اسم للاجرة وشرعا تمليك
منفعة بعوض بشرط تاتي والا صل فيها قبل الاجماع اية فان ارضع لكم وجه الدلالة
ان الارضاع بلا عقد تبرع لا يوجب اجرة وانما يوجبها ظاهر المهر فتعين وجوب
مسلم انه صلى الله عليه وسلم نهى عن المزارعة وامر بالمواجرة والمعنى فيها ان الحاجة
داعية اليها اذ ليس لكل احد مرقوب ومسكن وخادم فحوزت له الدار كما جاز بيع
الاعيان واركانها اربعة صيغة واجرة ومنفعة وعاقدان مكر ومكر وانما
المصنف رحمه الله تعالى الى احد الاركان وهي المنفعة بقوله **وكما امكن**
الانتفاع به منفعة مقصودة معلومة قابلة للبدل والاباحة بعوض معلوم
مع بقا عينه مدة الاجارة **صحت اجارته** بصيغة وهي الركن الثاني كما جرت
هذه الثوب مثلا فيقول المستاجر قبلت او استاجرت وتنعقد ايضا بقول الموجد
لدار مثلا اجرتك منفعتها سنة مثلا على الاصح فيقبل المستاجر فهو كما قال اجرتك
ويكون ذكر المنفعة تأكيد لقول البايع بعنك عين هذه الدار وارقيتها فخرج
بمنفعة العين وبمقصودة التامه كما سنبينها فيما يلي على كلمة لا تنعقد
ومعلومة الفراض والحجالة على عمل مجهول ويقابلة لما ذكر منفعة البضغ فان
العقد عليها لا يسمى اجارة وبغوض هبة المنافع والوصية بها والشركة
والاعارة ومعلوم المساقاة والحجالة على عمل معلوم بعوض مجهول كالج

بالرزق ودلالة الكافر لنا على قلعة تجارية منها ويبقى عنه ما يد هب عنه في الاستعمال
كما لشع السراج فلا يقع الإجارة في هذه الصور وذكرنا لها شروطا أخرى وضعتها
في شرح المنهاج وغيره وأما يقع إجارة ما يمكن الانتفاع به مع هذه الشروط **أذا**
قوله منفعته في العقد باحد **أمرين** الأول أن يكون بتعيين **مدة** في المنفعة
المجهولة القدر كالسكنى والرضاع وسقى الأرض وخود إذا استكنى وما يشع الصبي
من اللبن وما تزوي به الأرض من السقي يختلف ولا ينضب فاحتيج في منفعته إلى تقديره
بمدة **أمرين** الأول والآخر الثاني بتعيين **المحل** في المنفعة المعلومة القدر في نفسها كخياطة
الثوب والركوب إلى مكان فتعين العمل فيها الطريق إلى معرفتها فلو قال **لتخيط ثوبا**
لم يصح بل يشترط أن يبين ما يريد من الثوب من قيص أو غيره وأن يبين نوع الخياطة أهى
رومية أو فارسية **ألا** أن تطرد عادة بنوع فيحل المطلق عليه **تلي**
بقي على المصنف قسم ثالث وهو تقديرها بما معناه كقول **في استيجار عشرين استاجر**
لتحل لي كذا شهرا أما لو جمع بين الزمن وحل العمل كما كثر يتك **لتخيط** هذا الثوب النهار
لم يصح لأن العمل قد يتقدم وقد يتأخر كما لو أسلم في فقير حنطة بشرط تكون وزنه
كذاكم يصح لاحتمال أن يزيد أو ينقص وبهذا اندفع ما قاله السبكي من أنه لو كان
الثوب صغيرا يقطع بفراغه في يوم فإنه يصح بشرط في العاقدين وهو الركن الثالث
ما شرط في المتبايعين وتقدم بيانه ثم نعم اسلام المشتري بشرط فيما إذا كان المبيع
عبد امتهل وهنا لا يشترط فيص من الكافر ليستاجر المسلم إجارة ذمة وكذا إجارة
عين على الأصح مع الكراهة ولكن بومرأه ملكه عن المنافع على الأصح في المخرج
بأن يوجزه مسلم ولا تنفذ **الإجارة** بلفظ البيع على الأصح لأن لفظ البيع موضوع
لملك الأعيان فلا يستعمل في المنافع كما لا ينعقد البيع بلفظ الإجارة وكلفظ البيع
لفظ التنازل ولا يكون كتابه فيها أيضا لأن بعثك ينافي قوله سنة مثلا فلا يكون صحيحا
ولا كتابه خلا فاما **بالحسنه** بعضهم من أنه فيها كتابه وترد الإجارة على
عين كإجارة معين من عقار ورقيق ونحوها كما كثر يتك كذا سنة وإجارة العقار تكون
الأعلى العين وعلى ذمة كإجارة موصوف من دابة ونحوها كحل مثلا والزام ذمته عملا
خياطة وبناء ومورد الإجارة المنفعة لا العين على الأصح سواء أوردت على العين أم على
الذمة بشرط في الإجارة وهي الركن الرابع مما مر في الثمن فيشترط كونها معلومة
جنسا وقد رأينا وصفه **ألا** أن يكون بمعيته فيكون رويته فلا يصح إجارة دار ودابة
إجارة وعلف للمحل في ذلك فإن ذكر معلوما فلا بد له خارج العقد في صرفه في الإجارة
أو العلف صح ولا تسلم التنازل بجلدها ولا بطن البر مثلا ببعض دقيقة كمثلته للمحل
تجالت الجلد وتقدر الدقيق لعدم القدرة على الإجارة حالا وفي معنى الدقيق الحالة
وتضع إجارة امرأة مثلا ببعض دقيق حالا لا رضاع باقية للعلم بالإجارة والعمل
المكثري له إنما وقع في ملك غير المكثري وشروط صحة إجارة الذمة تسلم الإجارة
في المجلس وأن تكون حالة كذا أس مال السلم لاها سلم في المنافع فلا يجوز فيها تأخير
الإجارة وتأجيلها ولا الاستيداع عنها ولا الهواة لها ولا علمها ولا الإبرام منها
وإجارة العين لا يشترط في صحتها تسليم الإجارة في المجلس معيته كانت الإجارة أو في

الذمة كالتمن في البيع ثم أن عين لمكان التسليم مكانا معين ولا فوضع العقد ويجوز في الإجارة
في إجارة العين تعجيل الإجارة وتأجيلها أن كانت الإجارة في الذمة كالتمن **والأطلاق يقتضي**
تعجيل الإجارة فتكون حالة كالمتمن في البيع المطلق **ألا** أن يشترط التأجيل في صلب
العقد فيتأجل كالمتمن ويجوز الاستيداع عنها والحواله بها وعليها والإبرامها فإن كانت
معيته أو مطلقة أو في الذمة لم يجز التأجيل لأن الأعيان لا تؤجل **وتلك** في الحار بالعقد
أما أنت معيته أو مطلقة أو في الذمة ملكا مراعي بعني أنه كل ما مضى زمن على السلامة
بأن أن الموجد استقر ملكه في الإجارة على ما يقابل ذلك أن قبض المكثري العين أو عرضت عليه
فأمنع فلا تستقر كلها إلا بمضي المدة سواء التمتع المكثري أم لا لتلف المنفعة تحت يده وتستقر
في إجارة فاسدة إجارة مثل ما يستقر به مسمى في صحتها سواء كان مثل المسمى أم لا الشر
وهذا هو الغالب وقد تخالفها في أشياء منها التحلية في العقار ومنها الوضع بين يدي المكثري
ومنها العرض عليه وأمناعه من القبض إلى انقضاء المدة فلا تستقر فيها الإجارة في
الفاصلة ويستقر بها المسمى في الصحيحة بشرط في إجارة دابة إجارة لركوب أو حمل روية
الدابة كما في البيع بشرط في إجارة ذمة لركوب ذكر جنسها كابل وخيل ونوعها كخاق من
أو عرابي ودتورة أو أتوتة وصفة سيرها كونهما كالحل أو جرا أو قطفوا لأن الأغراض
تختلف بذلك وبشرط في إجارة العين والذمة للركوب ذكر قدرها أو هو السير لئلا أو قدر
تأويلها وهو السير بها بحيث لم يطرد عرف فإن اطرد عرف حمل ذلك عليه وبشرط
فيها حمل روية **بالحول** أن حضر أو امتان يبدأ بتقديره حض أو غاب وذكر
جنس مكبل وعلى مكوي دابة لركوب كان وهو ما تحت البرذعة وبرذعة
وحزام وتقربرة وهي الحلقة تجعل في أنف البعير وخطام وهو زمام يجعل
في الحلقة ويخرج في نحو شرج وحبر وحمل وحيط وصبح وخود لا يعرف مطرد
في محل الإجارة لأنه لا ضابط في الشرع ولا في اللغة من الطرد في حقه من العاقد
شئ من ذلك فهو عليه فإن لم يكن عرف أو اختلف العرف في محل الإجارة وجب البيان
وتقع الإجارة مدة تبقى العين الموجهة غالبا فيوجد الدار والرقيق ثلاثين سنة
والدابة عشرين سنين والثوب سنة أو سنين على ما يليق به والأرض مائة سنة
أو أكثر **ولا تسقط الإجارة** سواء كانت واردة على العين أم على الذمة **بموت أحد**
المتعاقدين ولا يموتها بل تبقى إلى انقضاء المدة لأنها عقد لازم فلا يفسخ بالموت
كالبيع ويختلف المستأجر وأرضه في استيعاب المنفعة وتنفسح بموت الأجير المعين
لأنه مورد العقد لأنه عاقد فلا يستثنى ذلك من عدم الانقضاء لكن استثنى منه
مسائل منها الواجر حده المعلق عنه بصفة فوجدت مع موته فإن الإجارة تنفسح
على الأصح ومنها ما لو أحرام ولده ومات في المدة فإن الإجارة تنفسح بموته ومنها
المذبذبة كالمعلق عنه بصفة واستثنى غير ذلك مما ذكرته في شرح البهجة وغيره
ولا تنفسح بموت ناظر أو قومن حاكم أو منصوبه أو من شرط له النظر على جميع البطون
واستثنى من ذلك ما لو كان الناظر هو المستحق للوقف وأجره وإن أجرة المثل فإنه
يجوز له ذلك فإذا مات في ثلث المدة انفسخت كما قال **بن** الرفعة ولو أجزا البطن
الأول من الوقوف عليهم العين الموقوفة مدة ومات البطن الوجه قبل تمامها

وشروط الواقف لكل بطن منهم النظر في حصته مدة استحقاقه فقط او اجرا لولي صبيها
او ماله مدة لا يبلغ فيها الصبي بالنسبة فيلحق فيها بالاختلاف وهو يشهد انفسه في
الوقف لان الوقف انتقل استحقاقه بحوث الرجوع فيه ولا ولاية له عليه ولا نيابة
ولا تنفس في الصبي لان الولي ينصرف فيه على المصلحة **وتنفس** الاجارة
في المستقبل **تلف** كمال العين **المتاحرة** كماله دام كل الدار لوال الاسم وفوات
المنفعة بخلاف المبيع الغنوص لا يتنفس البيع يتلفه في يد المشتري لان الاستيلاء في
المبيع حصل على حمله المبيع والاستيلاء على المنافع المحققة عليها لا يحصل الاشياء
فنيش ولا تنفس الاجارة بسبب انقطاع ما ارض استوجرت لزراعة لبقا الاسم
مع امكان زرعها بغير الماء المنقطع بل يثبت الخبايا للعيب على التراخي وتنفس بحسب
غير مكر للعين مدة حبسه ان قدر مدة سوا حبسه المكوي او غيره لغوات المنفعة
قبل القبض ولا تنفس ببيع العين الموحرة للمكوي او غيره ولو غير اذن المكوي ولا
زيادة اجرة ولا ينظر بطلب بالزيادة عليها ولو كانت اجارة وقف لغيرها بالخطبة
في وقتها كالموابع ماله موليه ثم زادت القيمة او طرطاب بالزيادة ولا يعتاق رقيق
ولا يرجع على سيده باجرة ما بعد العتق لانه تصرف فيه حال ملكه فاشبه ما لو زرع اشبه
واستقر مهرها بالدخول ثم اعتقها لا ترجع عليه بشي تنفس **هـ** يجوز ابدال
مستوف ومستوفي به كحجر من طعام وغيره ومستوفي فيه كان اكثري دابة
لركوب في طريق الى قرية بمثل المستوفي والمستوفي به والمستوفي فيه او بدون مثلها
المعنوم بالاولي اما الاول **فكلم** لو اكري ما كتره اخيره واما الثاني والثالث فلاهما
طريقان للاستيف كما لو اكرت لا يحقود عليها ولا يجوز ابدال مستوفي منه كدابة لا لها
اما محقود عليه او متعبر بالقبض الا في اجارة ذمة فيجب ابراله لتلف او تعيب
ويجوز مع سلامة منها برضى مكر لان الحق له لا يمكن استيفاء حقه الا بوضع اليد عليها
بيده لانه امين على اجبي المكنزة لانه لا يمكن استيفاء حقه الا بوضع اليد عليها
وله بعد مدة الاجارة ان قدر بزمان او مدة امكان الاستيفاء ان قدر بزمان او مدة
استيفاء بالما كان كالوديع فلو اكثري دابة ولم ينتفع بها فتلفت او اكثري دابة
تؤب او صبيغه فتلف لم يضمن سوا انقرد الاجير باليد ام لا كان فقد المكنز معه
حتى جعل او اضرع منزله لجعل كمال القراض **الابعد وان** كان ترك الانتفاع
بالدابة فتلفت لسبب كانه قد استنف استيفائها في وقت لو انتفع بها فيه عادة
سلت وكان ضررها او خسرانها بالجمام فوق عادة فيها او اركبها انقل منه واسكن
ما اكثراه حداد او قصارا دق وليس هو كدلك او حمل الدابة ما ية رطل شعير ابدل
ما ية رطل بر او عكس او حملها عشرة اقضرة بربود عشرة اقضرة شعير
فيصير ضامنا لها لتعدي به بخلاف ما لو حملها عشرة اقضرة شعير بربود عشرة اقضرة
برفاته لا يضمن لحقة الشعير مع استوائهما في المحم تنفس **هـ** لا اجرة لجعل خلق
راس وخطاظة تؤب بلا شرط اجرة وان عرف ذلك الغرض لخدم التزامها مع عرف
العامل منفعة هذا اذا كان حراما مطلقا التصرف اما لو كان عبدا او محجورا عليه بسنه
او نحوه فلا ادليسوا من اهل التبرع بمنافعهم وهذا اخلاف داخل الجمام بلا اذن

له لانه استوفي منفعة الجمام بسكوته فيه وبخلاف عامل المساقاة اذا عمل ما ليس
عليه باذن المالك فانه يستحق الاجرة للاذن في اصل العمل المقابل بعوض **هـ**
لو قطع الخياط ثوبا وخاطه فباذ قال لما لكه بدا امرتي فقال **المالك** بل امركه
بقطعه فبصا صدق المالك لانه لم يمتنع في اصل الاذن فيخلق انه ما اذن له في
قطعه فباذ اجرة عليه اذ اخلق وله على الخياط ارض نقص الثوب لان القطع
بلا اذن موجب للضمان وفيه وجهان في الروضة كما صلها بلا ترجيح احدهما
انه ما بين قيمته صحي او مقطوعا وصحة بن ابي عصفرون وغيره لانه اثبت
بمبيته انه لم ياذن في قطعه فباذ في ما بين قيمته مقطوعا قيصا ومقطوعا
فباذ واختاره السبكي وقال **لا** يتجه غيره وهذا هو الظاهر لان اصل
القطع ما دون فيه وعلى هذا الوجه يكون بينهما تفاوت او كان مقطوعا قيصا اكثر قيمته
فلا شيء عليه ويجب على المكوي تسليم مفتاح الدار الى المكوي اذا سلمها اليه لتوق
الاستفاد عليه واذا تسلمه المكوي فهو في يده امانة فلا يضمنه بلا تقريب وهذا
في مفتاح علق مثبت **اما** الفضل المقنول **ومفتاحه** فلا يستحقه المكوي
وان اعتيد وعما رتجها على الموحسوا فان الخلل العقد كد ارباب لها امر
عرض لها دوا ما فان باذ رواسلها والا فللمكوي الخبايا ورفع اليه عن
السطح في دوام الاجارة على الموحسوا لانه عمارة الدار وتنظيف عرصه الدار عن
تيج وكثاسة على المكوي ان حصل في دوام المدة فان انقضت المدة اجبر
على نقل الكثاسة دون التيج ولو كان التراب او الرماد او التيج موجودا عند
العقد كانت ازالة على الموحسوا ان يحصل به التسليم التام **فصل في الجحالة**
وجيها مثلثة كما قاله بن مالك وهي لغة اسم لما يجعل للانسان على فعل شي وشرعا
التزام عوض معلوم على عمل معين معلوم او مجهول عسر عليه وذكرها
المصنف كصاحب التنبيه والغزالي وتبعهم في الروضة عقوب الاجارة لا شرا
في غالب الاحكام اذ الجحالة لا تخالف الاجارة الا في اربعة احكام صحتها على عمل
مجهول **عسر** عليه كرد الضال والابق وصحتها غير معين وكونها اجارة لا شرا
وكون العامل لا يستحق الجعل الا تمام العمل وذكرها في المنهاج كاصلة تبعها بعد
الجهل وعقب باب القبط لانها طلب النقاط الضالة والاصل فيها قبل الاجا
خير الذي رقاها الصحابي بالفاحية على قطيع من الغنم كما في الصحاحين عن ابي
الخير سعية رضي الله عنه وهو الراقي كما رواه الحاكم والقطيع ثلاثون راسا من الغنم
وايضا الحاجة **قد** تدعو اليها في اربعة **كالاجارة** ويستأنس لها
بقوله تعالى ولمن جاء به حمل بعير فكان معلوما عندهم كالوستق ولم يستدل
بالاية لان شرع من قبلنا ليس بشرع لنا وان ورد في شرعنا ما يفورده واركانها
اربعة عمل وجعل وصيغة وعما قد وشرط في العاقد وهو الكون الاول
اختيار واطلاق تصرف ملتزم ولو غير المالك فلا يصح التزام مكره وصبي ومجنون
ومحجور سفة وعلم عامل ولو تمها بالتزام فلو قال **ان** رده زيد فله كذا فرد غير
عالم بذلك او من رده ان يفي فله كذا فرد من لم يعلم ذلك لم يستحق شيئا واهلية عمل

معين فيصح من هو اهلاذ لك ولوعيد او صيبا ويحونا ومجورا بسفه ولو بلا اذ نجلا
صغيرة بقدر على العمل لان منفحته معد وسة كما سنبها راعى الحفظ **والحال**
جائزه من الخايبين فلكل من المالك والعامل الفسخ قبل تمام العمل وانما يتصور
الفسخ ابتداء من العامل المعين واما غيره فلا يتصور الفسخ منه الا بعد الشروع في
العمل فان فسخ المالك او العامل المعين قبل الشروع في العمل او فسخ العامل بعد الشروع
او فسخ العامل فيه فلا شيء له في الصورتين اما في الاولى فلا يله لم يعمل شيئا واما في الثانية
فلا يله لم يحصل عوض المالك وان فسخ المالك بعد الشروع في العمل فعليه اجرة المثل
لما عمله العامل لان جواز العقد يقتضي التسليم على رفقته واذا ارتفع لم يجب
المسمى كسائر الفسخ لكن عمل العامل وقع محتوما فلا يفوت عليه فرجع الي
بدله وهو اجرة المثل **وهي** اي لفظ الحالة اي الصيغة فيها وهي الركن
الثاني ان **يشترط** العاقد المتقدم ذكره **في رد ضالته** التي هي اسم لما ضاع
من الحيوان كما قاله الارزهرى وغيره اوفي رد ما سواها ايضا من مال وامتعة
وخوها وفي عمل الخياطة **ثوب** عونا كثيرا كان او قليلا **معلوما** لانها
معاوضة فافتقرت الى صيغة تدل على المطلوب كالاجارة بخلاف طرف العامل
لا يشترط له صيغة فلو عمل احد بقول اجنبى قال **زيد من ردي عدي**
فله كذا وكان كذا فلا يثني له لعدم الالتزام فان كان صادقا فله على زيد ما التزمه
ان كان المخبر ثقة والا فهو كما لو رد عدي زيد غير عالم بانه والتزامه ولم يرد
من اقرب من المكان المعين ففسخه من العمل فان رده من اعد منه فلا زيادة
له لعدم التزامها او من مثله من جهة اخرى فله كل العمل لمضو لا العرض وقوله
عوضا معلوما اشارة الى الركن الثالث وهو العمل فيشترط فيه ما يشترط
في القرض كما لا يصبغ غننا الجمل او نجاسة او غيرها يفسد العقد كالبيع ولا ينعى الجهل
لا حاجة لاحتماله هنا كالاجارة بخلافه في العمل والعامل ولا يله لا يكاد احد يرغب
في العمل مع جهله بالجهل فلا يحصل مقصود العقد ويستثنى من ذلك بسيلة العمل
اد اجعل له الاما ثم ان دلنا على قلعة فله جارية منها وما ر وصق العمل بها
بعيد العلم وان لم يصح كونه ثمن لان البيع لازم فاحتبط له بخلاف الحالة وشروط
في العمل وهو الركن الرابع كلفة وعدم تعيينه فلا جعل فيما لا كلفة فيه ولا فيما
تعين عليه كان قال **من دلي على ما لي فله كذا او المالك** بغير غيره وتعين
عليه الرد ليجب غصب وان كان فيه كلفة لان ما لا كلفة فيه وما تعين عليه فشرعا لا يقابلان
بعوض وما لا يتعين شيئا من الواجب على الكفاية كمن حبس ظملا فيدل المالك من يتكلم
في خلاصه بجاهه او غيره فانه جاز كما نقله النووي في فتاويه وعدم ثاقبته لان
ثاقبته قد يفوت الغرض فيفسد وسواء كان العمل الذي يصح العقد معلوما او مجهورا
عسر عمله للمحاجة كما في القراض بل اولى فان لم يعسر عليه عسر ضبطه اذ لا
حاجة الي احتمال الجهل ففيها حابط يترك موضع وطوله وعرضه وارتفاعه
وما يبنى به وفي الخياطة يعتبر وصفها ووصف الثوب **واذا ردها** اي الضالة
اوردها غيرها من المال المحقود عليه اخرج من عمل الخياطة مثلا **استحق** العامل جنيته

عبر

على الجاهل ذلك **العوض** **المشروط** له في مقابلته عمله والمالك ان يتصرف في العمل
الذي شرطه للعامل بزيادة او نقصا وبتغيير جسيه قبل الفراغ من عمل العامل سواء
اكان قبل الشروع ام بعده كما يجوز في البيع في زمن الخيار بل اولى كان يقول من رد
عبد يقيه عشرة ثم يقول فله خمسة او عكسه او يقول من رده فله دينار ثم يقول
فله درهم فان سمع العامل ذلك قبل الشروع في العمل اعتبر المدة الاخير والعامل ما
ذكر فيه وان لم يسمعه العامل او كان بعد الشروع استحق اجرة المثل لان العدا الاخير
فسخ **للاول** **والفسخ** من المالك في ثلثا العمل يقتضي الرجوع الى اجرة المثل فلو عمل
من سمع العدا **الاول** خاصة ومن سمع الثانية استحق **الاول** نصف اجرة المثل
والثاني نصف المسمى الثاني والمراد بالسماع العلم واجرة المثل فيما ذكر لجميع العمل لا لماضي
خاصة **ثم** لو تلف المردود قبل وصوله كان مات الا بقى بغير قتل المالك
وفي بعض الطريق ولو بغير دار سيد او غصب او تركه العامل او هرب ولو في دار المالك
قبل تسليمه له فلا شيء للعامل وان حضر الا بقى لانه لم يرد به بخلاف ما لو اكترى من يحمله
فاقرب بعض الاعمال ومات حينئذ يستحق من الاجرة بعد رعاها وقرقوا بينهم
بان المقصود من الخ المواب وقد حصل ببعض العمل وهنا لم يحصل شيء من المقصود
واذا ارد الا بقى على سيد فليس له حبسه لتقبض الجاهل لان الاستحقاق بالتسليم
ولا حبس قبل الاستحقاق وكذا لا يحبس لاسيما ما انقعه عليه باذن المالك
ويصدق المالك بيمينه اذا انكر شرط الجاهل للعامل بان اختلفا فيه فقال العامل بشرط
لي جعلنا وانكر المالك او انكر سعي العامل في رد الا بقى بان قال لم تزده وانما رجعت بنفسه
لان الاصل عدم الشرط والرد فان اختلف الملتزم من المالك او غيره والعامل في قدر العمل
بعد فروع العمل تحالفا وفسخ العقد وجب للعامل اجرة المثل بخلافه في الاجارة
فصل في المزارعة والمخابرة وكما الارض فالزراعة تسليم الارض لرجل
ليزرعها ببعض ما يخرج منها والبذر من المالك والمخابرة كالزراعة لكن البذر من غير المالك
وكما الارض سيبا في فلو كان بين الشجر تحالفا كان او عينا ارض لزرع فيها صمغ
المزارعة عليها مع المساقاة على الشجر نجا للمحاجة الذي ذكر ان اخذ عقد وعامل بان
يكون عامل المزارعة هو عامل المساقاة وعسر افراد الشجر بالسقي وقد تمت
المساقاة على المزارعة وان تفاوت الحيزان المشروطان من الثمرات زرع وخروج
بالمزارعة المخابرة فلا تقع نجا للمساقاة لعدم ورودها لذلك **واذا** افردت
المزارعة والمخابرة بان دفع مطلق النصف **الى رجل ارضا** اي مكنه منها **ليزرعها**
وكان البذر من المالك **وشروط** له اي العامل **جزا** كثيرا كان او قليلا **معلوما**
كما ثلث **من زرعا** وهو المسمى بالمزارعة او كان البذر من العامل وشروط المالك
ما مر وهو المسمى بالمخابرة **لم يجز** في الصورتين النهي عن الاول في مسلم وعن الثانية
في الصحيحين والعني في المنع فيما ان يحصل منفعة الارض مكنة بالاجارة فلم يجز
العمل عليها ببعض ما يخرج منها كما لو اشترى بخلاف الشجر فانه لا يمكن عقدا لاجارة
عليه فجزت المساقاة للمحاجة والمحل في المخابرة للعامل لان الزرع يتبع البذر
وعليه للمالك اجرة مثل الارض وفي المزارعة للمالك لانه غاملكه وعليه العامل اجرة

لوم

ومن شرع في احبها ما يقدري على احبها ولم يزد على كفايته او يصب عليه علامة كنصب اجمار
او اقطعه له الامام فتجوز له كذا التذرع وهو مستحق له دون غيره ولكن لو احبها
اخر ملكه ولو طالت عرفا مدة تجزعه بلا عذر ولم يجبي قال له الامام اي او انك فان
استعمل بعد رحله مدة قريبة تنسب **من احبها ما انا فظهر فيه معدن ظاهر وهو**
ما يخرج بلا علاج كنقط وكبريت وقار وموميا او معدن باطن وهو ما لا يخرج الا بعلاج كذهب
وفضة وحديد ملكه لانه من اجزاء الارض وقد ملكها بالاحياء وخرج بظهوره ما لو عليه قبل
الاحياء فانه يملك المعدن الباطن دون الظاهر كما رجع بن الرقعة وغيره واقر المروزي على صاحب
التنبيه اما بقعتها فلا يملكها باحيا بها مع علمه بها لفساد قصده لان المعدن لا يتجدد اذ لا
يستأنس ولا مزرعة او تحوّلها والمياه المباحة في الادوية كالنيل والفرات والعيون في الجبال
وغيرها وسبيل الامطار تنسوي الناس فيها لخبر الناس شركا في ثلاثة في الماء والكل والثار
فلا يجوز لاحد تجزئها ولا للامام اقطاعها بالاجماع فان اراد قوم سقي ارضهم من المياه المباحة
فضاق الماعين يسقي الاعلى فالاعلى وحبس كل منهم الماحي يبلغ التكبير لانه صلي الله عليه
وسلم قضى بذلك فان كان في ارض ارتفاع وانخفاض افرد كل طرف بسقي وما اخذ من هذا الماء
المباح في انا او بركة او حفرة او نحو ذلك ملكه على الصحيح كالاحتطاب والاحتشاش وحكي
ابن المنذر فيه الاجماع **فحافر بئر بماء لا للملك بل للارتفاق بها** لانه مدة اقامته هناك اولى
بها من غيره حتى يرحل حديث من سقى الى ما لم يسقى اليه من مسلم فهو اولى به والمحفورة في الارض
للملك او في ملكه بملك الحافر ماها لانه مما ملكه كالثمرة والبن **ويجب عليه بدل المائتة**
شرائط بل بسنة كما استعرفه الاول **ان يفضل عن حاجة** لانه سنة او ما شئته وشئته
وزرع **والشرط الثاني ان يحتاج اليه غيره لنفسه** فيجب بذلك الفاضل منه
عن شربه لشرب غيره المحرم من الادبيين وقوله **اول بهيمة** اي ويجب بذلك ما فضل
عن ما شئته وزرع بهيمة غيره المحرم من اهل البيت لا تمنعوا فضل الماء لغيره اياه الكلاء
تنبيه **ه** اطلق المصنف الحاجة وقيد الماء وري بالناجزة قال لو فضل عنه الان واحتاج
اليه في ثلثي الحال وجب بذله لانه يستخلف وخرج بالقياس المحرم غيره كالزراعي المحسن وقار
الصلاة وكذا تارك الموضوع على الاصح في الروضة والمزبذ والمزبذ والكلب العقور والبهيمة
الماكولة اذ او طبت محترمة فان الصحيح ايضا لا تدفع ويجب البذل **والشرط الثالث**
ان يكون الما فاضلا عما تقدم مما يستحق بالنسبة للمفعول اي بخلافه ما غيره **في يبر**
او عين في جبل او غيره اما الذي لا يخلو كالغار في انا او حوض مسدود فلا يجب
بذله فضلا على الصحيح والفرق انه في صورة الاستخلاف لا يلحقه ضرر بالاحتياج اليه في
المستقبل بخلافه في غيره والشرط الرابع ان يكون بقرب المالك لمباح نزعاه المواتي
والا فلا يجب على المذهب لخبر الصحيحين لا تمنعوا فضل الماء لغيره اياه الكلاء اي من
من حيث ان الماشية انما تزعى بقرب الماء فاذا امتنع من المأفود منع من الكلاء
والشرط الخامس ان لا يجد ما كد الماشية عند الكلاء ما يباحا والا فلا
يجب بذله والشرط السادس ان لا يكون على صاحب البئر في
ورود الماشية اليه ما به ضرر في زرع ولا ماشية فان لحقه
في ورودها ضرر منعت لكن يجوز للرعاة استئثار فضل الماء

لهذا

لها ولا يجب بذله لزراع الغير كسائر المملوكات وانما وجب بذله للماشية لحرمة الروح ولا
يجب فضل بذل الكلاء لانه لا يستحق في الحال ويترك في العادة وزرع رعيته يطول
خلاف الماء وحيث لزمه بذل الماء الماشية لزمه ان يكتسبها من وريدها ليرى ان لم يضر به والا
فلا كما روحت وجب البذل لم يجز اخذ عوض عليه وان صح بيع الطعام المضطر
لصحة النبي عن بيع فضل الماء رواه مسلم ولا يجب على من وجب عليه البذل اعارة الماء
الاستئثار **ه** يشترط في بيع الماء التقدير بحيل او وزن لا بوزن الماشية والزرع والفرق بينه
وبين جواز الشرب من ما السقايعوض ان الاختلاف في شرب الايدي اهون منه في شرب
الماشية والزرع ويجوز الشرب وسقي الدواب من الجداول والانهار المملوكة اذ
كان السقي لا يضر بها لكانها اقامة للذن العرفي مقام اللفظ قال **ه** بن عبد السلام
ثم قال **ه** نعم لو كان النهر لمن لا يعتبر اذ نه كالينهم والاقواق العامة فحذري فيه وقفة
التنبيه والظاهر الجواز والقتاة او العين المشتركة ينقسم ماؤها عند ضيقه عندهم
بنصيب خشيته في عرض النهر في ثلثيها ثلثيها او متساوية او متقاوتة على قدر الحصص
من القناة او العين وللشركة القسمة بها يارة وهو ان يترأصون عليه كان يسقي كل منهم يوما
او بعضهم يوما وبعضهم اكثر بحسب حصته ولو سقي زرعه بما يغصب ضمن المائتة
والغلة له لانه المالك للبذر فان غزم البذر وحلل من صاحب المالك الغلة اطيب
له من لو غزم البذر فقط ولو اشعل نارا في حطب مباح لم يمنع احدا الانتفاع بها
ولا الاستئصال منها فان كان الحطب له فله المانع منها لا خفي الا الاصطلاح
بها والا يستصباح منها **فصل في الوقف** هو التخييس والتيسيل
بمعنى وهو لغة الخيس يقال وقفت كذا اي حبسته ولا يقال اوقفته الا لغة عممية
وهي روية وعليها العامة وهو عكس حبس فان الفضيحة احبس واما حبسه لغة
روية وشرعا حبس ما لا يمكن الانتفاع به مع بقائه بقطع النصف في رقبته على
صرف مباح موجود ويجمع على وقوف واقواف والاصل فيه قوله تعالى ان تالوا
البر حتى تنفقوا مما تحبون فان ابا طلحة لما سحها رغب في وقف ببيتها وهي
احب امواله اليه وحبر سلم اذ اما بن آدم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية
او علم ينتفع به او ولي صالح يدعو له والصدقة الجارية بحسب قوله عند العلماء على
الوقف كما قاله الرازي واركناه اربعة واقف وموقوف وموقوف عليه وضيعة
والمصنف ذكر بعضها معبرا عنه بالشرط فقال **والوقف** اي من مختار اهل
تبرع **جائز** اي صحيح وهذا هو الركن الاول وهو الواقف فيصح من كاف
ولو لم يجد ومن مبعوض لا من مكره ومكاتب ومجور عليه بفلس او غيره
ولو بجا شرة ولبية وقوله **مستلزم** كذا راجع واستقط خاسا
وسادسا وسابعا وثامنا كما استعرفه الاول من الشروط وهو الركن الثاني وهو
الموقوف **ان يكون ما ينتفع به عبدا معينا مع بقائه** مملوكا لواقف نعم يصح وقف الطعام
من بيت المال ولا بد ان يقبل النفلين ملكا شخصيا لملك اخر وبقيده لا بقواته لئلا يفسد
سوا كان النفع في الحال ام لا كوقف عبد وحش صغيرين وسواهما ان غفارا ام بنقولا
كمنشاع ولو مسجد او كدبر ومعلق غنمه بصفة قال في الروضة كاصحابا ويعتقان

كالما

بالقبض وخرج بالصحة الفاسدة فلا تنك بالقبض وبغير الضمنية الضمنية
كما لو قال اعتق عبدك عني بجانا فانه يعتق عنه وسيقت القبض في هذه الصورة
كما سقط القول اذا كان النكاح العتق يعوض كما ذكره في باب الكفارة وبغير
ذات الثواب ذاته فانه اذا سلم الثواب استغل بالقبض لا بما يبيع تلبية
شبه كلامه هبة الاب لابنه الصغير انها لا تملك الا بالقبض كما هو مقتضى كلامهم في البيع
ونحوه خلافا لما حكاه بن عبد البر فلا بد ان يكون القبض باذن الواهب فيه ان لم يقبضه
الواهب سوا كان في يد المتهب ام لا فلو قبض بلا اذن ولا قباض لم يملكه ودخل في
صماه سوا قبضه في مجلس العقد ام بعده ولا بد من امكان السير اليه ان كان غائبا
وكيف كان وقد سبق بيان القبض الا انه هنا لا يكتفي بالاتفاق ولا الوضع بين يديه
بغير اذنه لانه غير مستحق القبض بخلاف البيع فلو مات الواهب والموهوب له
فان وارث الواهب مقامه في الاقباض والاذن في القبض ووارث المتهب في القبض
ولا تنفس بالموت ولا بالجنون ولا الاعمال لانها تؤول الى الذم كالباع في زمن الخيار
واذا قبضها الموهوب له اي الهبة الشاملة للهبة والصدقة لم يكن للواهب
حيثما الرجوع فيها الا ان يكون الواهب والدا وكذا ساير الاصول من الجنتين
ولو منع اختلاف الدين على المشهور سوا قبضها الوالد ام لا غنيا كان او فقيرا صغيرا
ام كبيرا لغيره لا محل لرجل ان يعطي عطية او يهب هبة فيرجع فيها الا الوالد فيما يعطي
ولده رواه الترمذي والحاكم وصححه والوالد يسترد كل الاصول ان حل اللفظ
على حقيقة ومجازه والا الحق به بقية الاصول بجامع ان الكل ولادة كما في النفقة
وخصول العتق وسقوط القود تنبيه **م** محل الرجوع فيما اذا كان الولد حرا
فلا رجوع اما الهبة ولده الرقيق فهبة لسيده ومحل ايضا في هبة الاعيان اما لو وهب ولده
دينا له عليه فلا رجوع سوا قلنا انه عليه ان يملك ام اسقاط اذ لا يبقا للدين فاشبه ما لو وهب شيئا
فتلف وشرط رجوع اب او احد ساير الاصول بقا الموهوب في سلطنة الولد ويدخل في
السلطنة ما لو ابق الموهوب او غصب فيثبت الرجوع فيها وخرج بها ما لو جنى الموهوب ارض
او افسس المتهب وجر عليه فيمنع الرجوع ثم لو قال **ان اودي الجناية وارجع مكن في الاصح**
ومنع الرجوع ايضا يبيع الولد الموهوب او وقفه او عتقه وخودا كما يزيل المملك
عنه وقضية كلامهم امتناع الرجوع بالبيع وان كان البيع من ابيه الواهب وهو كذلك
ولا يمنع الرجوع رهنة ولا هبة قبل القبض لبقا السلطنة لانه المملك له واما بعد القبض
فلا رجوع له لزوال سلطنته ولا يمنع ايضا تخليق عتقه ولا يدره ولا تخرج الرقيق
ولا زراعة الارض ولا اجارته لان العبي باقية بحالها ثم يستثنى من الرجوع
مع بقا السلطنة صور منها لو جن الاب فانه لا يبيع رجوعه حال جنونه ولا رجوع
وليه بل اذا افاف كان له الرجوع ذكره القاضي ابو الطيب ومنها لو اكرم والموهوب
صبي فانه لا يرجع في الحال لانه لا يجوز اثبات يده على الصبي في حال الاحرام
ومنها ما لو اراد والد وفرعنا على وفق ملكه وهو الراجح فانه لا يرجع لان الرجوع لا
يقبل العرفي كما لا يقبل التعليل فلو حل من احرامه او عاد الى الاسلام والموهوب
باق على ملك الولد رجوع **م** روع لو وهب ولده شيئا ووهب الولد ولده

لم يرجع الاول في الاصح لان الملك غير مستفاد منه ولو وهبه ولده فوهبه الولد
لا حية من ابيه لم يثبت للاب الرجوع لان الواهب لا يملك الرجوع فالاب اولى ولو
وهبه الولد لجدته ثم الجد ولده فالرجوع للجد فقط ولو اراد ملك الولد
عن الموهوب وعاد اليه بارت او غيره لم يرجع الاصل لان الملك غير مستفاد
منه حتى يرجع فيه ولو رجع الولد الحب او فرغ البني لم يرجع الاصل فيه
كالحزم به بن المقرئ وان حزم المأخوذ بخلافه لان الموهوب صار مستقلا
ولو اراد الموهوب رجوع فيه بزيادته المتصلة كالسمن دون المتفصلة
كالولد الحادث فانه يبقى للمتهب لحدوثه على ملكه بخلاف الحال المفارقت
للهبة فانه يرجع فيه وان انفصل وتوصل الرجوع يرجع فيما وهبت
او استرجعته او ردت له الى ملكي او نقصت الهبة او خوذ لك كما بطلانها
او فسدت منها ولا يحصل الرجوع ببيع ما وهبه الاصل لفرعه ولا توقفه ولا
بهية ولا باعتاقه ولا بوطي لانه لا يبد في صحة الهبة من صيغة وهي
الركن الرابع ويحصل بالجاب وقبول لفظا من الناطق مع التوافق المعتاد كالبيع
ومن صواب الاجاب وهبتك وممحتك وملكك بلا ممن ومن صواب القول
قلت ورضيت ويقبل الهبة للصغير ونحوه من ليس اهلا للقبول الوالي ولا يشترط
الاجاب والقول في الهبة ولا في الصدقة بل يكتفي الاعطان المالك والاخذ من المدفوع
له ويصح بعري ورقبي فالعري كما **اذا امر شيئا** كان قال عمر بن عبد الله اي جعلته
لك عرك او حياك او ما عشت فاذا امت عادلي وخبر الصياحي بن العري والرقبي
ميراث لا هلهما وخرج بقولنا جعلته لك عرك ما لو قال جعلته لك عرك او عري
زيد فانه لا يبيع لحرجه عن اللفظ المعتاد لما فيه من تاقبت الملك فان الواهب
او زيدا قد يموت ولا خلاف العكس فان الانسان لا يملك الامدة حياته ولا يبيع
تخليق العري كما اذا فلا ن او راس الشهر فخذ الشيء لك عرك والرقبي كما اذا
قال جعلته لك رقي او رقيه كما قال ارقنتك اي ان مت فلي
عادلي وان مت قبلك استغرت لك **كان** ذلك الشيء **لعمري** في الاول **والرقبي**
في الثانية بلفظ اسم المفعول فيها **ولو رثته من بعده** ويلجوا الشرط
المذكور في العري والرقبي لغير ابي داود ولا نخر ولا ترقبوا من ارقب
شيئا او اعم فهو لورثته اي لا تخر ولا ترقبوا طمعا في ان يعود اليكم فان
مصيبه الميراث والرقبي من الرقوب فكل من يرقب موت الآخر
والهبة ان اطلقت بان لم يقصد بنو اب ولا بعده فلا ثواب فيها وان كانت
لا على من الواهب وان قيدت بنو اب مجهول كتب فباطلة او معلوم
فبيع نظر الجواحي وظرف الهبة ان لم يعتد به كقوله **قصره** ثم هبة ايضا
والا فلا واذا لم يكن هبة حرم استعماله الا في اكل الهبة منه وان اعتد به
يسن للوالد وان علي العدل في عطية اولاده بان يسوي بين الغرك ولا ينفق
خير **النار** اتقوا الله واعدوا لوالدين اولادكم وبكره تركه لهذا الخبير
ومحل الكراهة عند الاستوى في الحاجة او عدمها والا فلا كراهة ولا

هذا الجمل تفضيل الصحابة لان الصديق رضي الله تعالى عنه فضل السيرة عاتية
رضي الله تعالى عنها على غيرها من اولاده وفضل عمر رضي الله تعالى عنه عن ابنه
عاصما بن بشير وفضل عبد الله بن عمر رضي الله عنهما بعض اولاده على بعضهم رضي الله عنهم
اجمعين وبشي ايضا ان يسوي الولد اذا وهب لوالده شيئا بل يكره له ترك التسوية
كما في الاولاد فان فضل احداهما فالام او لي الخبر ان لها ثلثي البر والاشوة وخوهم
لا يجزي فيهم هذا الحكم ولا شك ان التسوية بينهم مطلوبة لكن دون طلبها في الاصول
والفروع وفضل البر بالوالدين بالاحسان اليهما وفعل ما يسرهما من الطاعة لله
تعالى وغيرهما ما ليس بمنهي عنه وعقوق كل منهما من الكبار وهو ان يودي به
ليس بالهين ما لم يكن ما اذي به واجبا وصلة القرابة وهو فعله مع قريبه ما تعبد
به واصله ما مورسها **وتخصها بالمال وقضا الحاجات والزيارة والمكاتبة والرسالة**
بالسلام وخو ذلك **فصل في اللفظة** وهي بصم اللام وفتح القاف واسكانها
لغة الشتي الملقوط وشروعا ما وجد من حق محترم غير محرم ولا يعرف الواحد مستحقه
والاصل فيها قبل الاجماع الاية بالبر والاحسان اذ في اخذها الحفظ والرد
بر واحسان والاخبار الواردة في ذلك كخبر مسلم والله في عون العبد ما كان العبد في
عون اخيه **واذا وجد اي الحرف لفظه في موات او طريقه فله اخذها جواز اللفظ**
حيثما لم يتحقق والاصل عدتها وعليه الاحتراز وله تركها خشية استهلاكها في
المستقبل ولا يضمن بالترك فلا يندب له الاخذ ولا يكره له الترك وخروج الحرف الوقت فلا يصح
التقاطه بخلاف سنده وان لم ينهم لان اللفظة امانة ولا يكره استدا وتلك انتها وليس
بهم من اهلها فان التقط باذن صاحبه وكان سنده هو المتقط واما اذ نه عن اخذها منه كان
هو المتقط سدا كان او اجنبيا ولو اقرها في يده سنده واستحفظه عليها ليعرفها وهو
اسم جاز ولا فلا وتصح اللفظة من مكاتبة كتابة صحيحة لانه مستقل بالملك والتصرف
وخروج الموات الملوكة فلا تؤخذ منه للملك بعد التعريف بل هي لصاحب اليد فيه اذا ادعاها
والا فلن كان ملكا مالكا قبله وهكذا حتى ينتهي الى الحيي فان لم يدعها كانت لفظه كما
قاله المتولي واقدره في الروضة وبغير الوثائق بنفسه الوائت بها واليه اشار بقوله
واخذها اولي من تركها فهو مستحب **ان كان لفظه من نفسه من القيام بها** لانه
من البر بل يكره تركها وبشي اشهاد بها مع تعريف شي من اللفظة كما في الوديعة وحملوا
الامر بالاشهاد وفي خبر اي داود من التقط لفظه فليشهد ذا عدل او ذوي عدل
ولا يكم ولا يغيب على الله بجمع بين الاخبار وتصح لفظه المبعوض لانه كالحرف في الملك
والتعريف والذمة واللفظ له وليس له في غيرهما اذ في غيرهما فاعرفها فاعرفها فاعرفها
الرق والحرية كتنصيص التقط وفي منوبة كذا في الاكتساب
كوصية وهبة ووركار والموت كاجرة طيب وحجام ومن ذوا االاكتساب لمن
حصلت في نوبة والموت على من وجب سببها في نوبته واما ارشاد الحنابلة فيبشركان
فيه لانه يتعلق بالرقبة وهي مشتركة والحنابلة عليه كالحنابلة منه كما يحثه الزركشي
وكلام المنهاج يشهدا وكفه اللفظ لفاسق لئلا تدعوه نفسه الى الحنابلة **فصل في اللفظة**
كما يصح من ثمرته وكافي معصوم في دار الاسلام كاصطيادهم واحتياطهم وتستر

او طريقه فله اخذها جواز اللفظ

اللفظة

اللفظة منهم وتسلم لعدل لانهم ليسوا من اهل الحفظ لعدم ايمانهم وبعضهم لم يشرع
في التعريف فان تم التعريف تملكوا وتصح من صبي ومجنون وتشرع اللفظة منهم
وليها ويعرفها ويملكها لهما ان رآه حيث يجوز له الاقتراض لهما لان التملك في حق
الاقتراض فان لم يره حفظها او سلمها للقاضي وكالصبي والمجنون السفيه لانه
يصح تعريفه دونها ومن اخذ لفظه لالحناية بان لفظها الحفظ او تملكه او اختصاص
اولم يقصد حنابلة ولا غيرها او قصد احدها وبشي فامين وان قصد الحنابلة بعد
اخذها ما لم يملك او يختص بعد التعريف ويجب تعريفها وان لفظها الحفظ وان اخذ الحنابلة
فضا من وليس له تعريفها ولو دفع لفظه لقاض لزمه قبولها **وان اخذها اي اللفظة**
المتقط الواثق بنفسه او غيره فخلبه حقيقه ان يعرف بفتح الحرف المضارعة **سنة**
اشيا وهي في الحقيقة ترجع الى اربعة وتترك محرفة اثني كما سيظهر **الاول**
ان يعرف **وعاها** وهو بكسر الواو والمد ما هي فيه من جلد او غيره **والثاني** ان
يعرف **عفاصها** وهو بكسر العين المهملة واصلة في تحريك التنبيه
عن الخطاب الجلد الذي يلي راس القارورة وهي مراد المصنف كصاحب
التنبيه لانهما جمع بين الوعا والعفاص والحي في تحريك التنبيه عن الجمهور
ان العفاص هو الوعا وكذا قال في الروضة فيعرف عفاصها وهي الوعا
من جلد وخرقه وغيرها انتهى فاطلق العفاص على الوعا توسعا والثالث
ان يعرف **ان يعرف** وكاؤها وهو بكسر الواو وبالمد ما تربط به خيط او غيره
والرابع ان يعرف **جنسها** من نعد او غيره **والخامس** ان يعرف **عددتها**
كما تنبيه فاكتر والسادس ان يعرف وزنها كورهم فاكتر اما كونها ترجع الى رابع
فان العفاص والوعا واحد كما عليه الجمهور والعدد والوزن يعرفونها
بالقدر فان معرفة القدر شاملة للوزن والعدد والكيل والذرع والسابع
وهو المنزوك من كلامه ان يعرف **صفتها** اهو وبه امر رويه والثامن ان
يعرف صفتها من صحة وتكسروا وخوها ومعرفة هذه الاوصاف يكون عقب الاخذ
كما قاله المتولي وغيره وهي سنة كما قاله الاذري وغيره وهو المعتمد وهو قضية
كلام الجمهور وفي الكافي انها واجبة وجرا عليه بن الرقعة ويندب كتب
الاوصاف كما قاله الماوردي وانه التقطها في وقت كذا **واجب عليه ان**
حفظها لملكها **في حرز مثلها** الى ظهوره لان فيها معنى الامانة والولاية
والاكتساب قال الامانة والولاية اولا والاكتساب اخرا بعد التعريف وهل
المخلب فيها الامانة والولاية لانها ناجزان والاكتساب لانه المقصود
وجها في الروضة واصلها من غير ترجيح والموجه فيها تغليب الاكتساب
لانه يصح التقاط الفاسق والذي في دار الاسلام ولو كان المخلب ذلك لما صح
التقاطها **ثم اذا اراد المتقط تملكها عرفها سنة** اي من يوم التعريف
تحديد او المعنى في ذلك ان السنة لا تتأخر فيها القوافل غالبا وتضي
فيها المعصوم الاربعة قال ابن ابي هريرة وكان له لمرسة لضاعت الاموال علي
اربابها ولو جعل التعريف ابدا لا تمنع من التقاطها فكان في السنة نظر للتعريفين معا

ها

كام

يرحم

ولا يشترط ان تكون السنة متصلة بل يكفي ولو تفرقة على العادة ان كانت غير حقة ولو من اختصاصات فبعضها اول كل يوم مرتين طرفه اسبوعا ثم كل يوم مرة طرفه اسبوعا او اسبوعين ثم كل اسبوع مرة او مرتين ثم كل شهر كذلك بحيث لا ينسى انه تكرر لما مضى وانما جعل التعريف في الازمنة الاول اكثر لان طلب المالك فيها اكثر **قال** الزركشي قيل ويراه ان يعرف كل مرة في هذه المدة ثلاثة اشهر ولو كانت المتقطعة في اثنا المدة بني وارتد على ذلك كما تحته الزركشي ولو التقطعت اثنا لقطعة عرفها كل واحد نصف سنة كما قاله السبكي انه لا يشبه وان خالف في ذلك من الرفعة لانها لقطعة واحدة والتعريف من كل منها لأكملها لا ينصفها لانها انما تقسم بينهما عند التملك تنبيه قد يتصور التعريف من اثنين وذلك اذا قصد الحفظ فعرفها سنة ثم قصد التملك فانه لا بد من تعريف سنة من حينئذ ويبين في التعريف زمن وجد للقطعة ويذكر بها الاقط ولو بناه بغيره بعض اوصافها في التعريف فلا يستوعبها لئلا يعتد بها الكاذب فان استوعبها ضمن لانه قد يعرفها الى من يلزمه الدفع بالصفات ويعرفها في بلد الالتقاط **على ابواب المساجد** عند خروج الناس لان ذلك اقرب الوجود صاحبها **وجب** التعريف في **الموضع التي وجد هائبه** وليكثر منه فيه لان طلب الشيء في مكانه اكثر وخرج بقوله على ابواب المساجد فيكون التعريف فيها كما جزم به في المجموع وان افهم كلام الروضة الترخيم الا المسجد الحرام فلا يكره التعريف فيه اعتبارا بالعرف ولانه مجمع الناس ومقتضى ذلك ان مسجد المدينة والاقصى كذلك لو اراد سفر الاستئذان بالذن الحاكم من يحفظها ويعرفها فان سافر بها استئذان بغير اذن الحاكم مع وجوده ضمن التعريف وانه التقط في المحرك وهناك قاطعة تبعها وعرف فيها اذ لا فائدة في التعريف في الاماكن الحالية فان لم يرد ذلك في بلد يقصدها قريب او بعدت سوا قصد ها ابتدا ام لا حتى لو قصد بعد قصده الاول ببلدة اخرى ولو بلدته التي سافر منها عرف فيها ولا يكتفى بالحدود عنها الى قرب البلاد الى ذلك المكان ويعرف خفي لا يعرف عنه غالبا متحولا كان او مختصا ولا يتعد رتبتي بل هو ما يغلب على الظن ان فاقد لا يكثر اسفه عليه ولا يطول طلبه له غالبا الى ان يظن اعراض فاقد عنه غالبا وعليه مونة التعريف ان قصد تملكها ولو بعد لقطه للحفظ او مطلقا وان لم يملك لوجوب التعريف عليه فان لم يقصد التملك كان لفظ الحفظ او اطلق ولم يقصد تملكها او اختصاصا فمونة التعريف على بيت المال او على مالك بان يربطها الحاكم في بيت المال او يقرضها على مالك من الاقط او غيره او يامر ببيعها ليرجع على المالك او يبيع بعضها ان رآه وان لم يلزم الاقط لان الحفظ فيه للمالك فقط **فان لم يجد صاحبها بعد تعريفها كان ان يملكها بشرط الضمان** ان ظهر مالكها ولا يملكها المتقطع بغيره **شدة** التعريف بل لا بد من لفظ او ما في معناه كحذرك لانه تملك مال **ببدل** فاقتصر الى ذلك كالتملك بشرط ويجتنب الرفعة في لقطه لا تملك كخبر وكلب انه لا بد فيها من بدل على نقل الاختصاص فان تملكها فظهر المالك ولو لم يرض ببدلها ولا تعاقبها حتى لا يربح بيعها لزمه رد هاله بزيادتها المتصلة وكذا المتصلة ان حدث قبل التملك تبعاً للقطعة فان تلفت حسا او شرعا بعد التملك غرم منها ان كانت قليلة او قيمتها ان كانت

منقومة

منقومة وقت الملك لانه وقت دخولها في ضمانه ولا تدفع اللقطة لمعها بلا وصف ولا حجة الا ان يعلم الاقط انها له فيلزم دفعها له وان وصفها له وظن صدقه جاز دفعها له عملا بمطنه بل ليس نعم ان تعدد الواصف لم يدفعها الا حجة فان دفعها له بالوصف فثبتت لآخر حجة حولت له عملا بالحجة فان تلفت عند الواصف فلما لم تضمن كل منها والقرار على المدفوع له واذا تملك المتقطعة بعد التعريف ولم يظهر لها صاحب فلا شيء عليه في انفاقها فانها كسب من اكتسابه لا مطالبة عليه بها في الاخرة **فصل** في حق النسي وهو في اقسام اللقطة وبيان حكم كل منها واعلم ان الشيء المتلف قسمان مال وغيره **والمال** نوعان حيوان وغيره والمال نوعان حيوان وغيره والحيوان ضربان ادمي وغيره ويعلم غالب ذلك من كلامه رحمه الله تعالى في قوله **واللقطة** اي بالنظر اليها ما يفعل فيها **على اربعة اضرب احدها ما يبقى على الدوام** كالذهب والفضة **فهذا حكمه** اي ما ذكرناه في الفصل قبله من التحريمين تملكها وبين ادامة حفظها اذا عرفها ولم يجد مالها وهو اي هذا الضرب **والضرب الثاني ما لا يبقى على الدوام** بل يفسد بالتأخير **كالطعام الرطب** كالرطب الذي لا يثمر والبقول وهو اي المتلف **خبر فيه بين تملكه ثم اكله** وشربه **وعليه** اي وغرم بدله من مثل وقية او يبيعه بثمن مثله **وحفظ ثمنه** لما لکه والضرب الثالث ما يبقى على الدوام لكن **يعالج** بكسر الملهة **كالرطب** الذي يتخفف **فيفصل** المتلف ما فيه **المصلحة** لما لکه من بيعه بثمن مثله **وحفظ ثمنه** له او يخفيه **وعليه** لما لکه بان تبرع المتلف بالتخفيف والافبيع بعوضه باذن الحاكم ان وحده وينفقه على تخفيف الباقي والمراد بالبعوض الذي يباع ما يساوي مونة التخفيف والضرب الرابع ما يحتاج الى نفقة كالحيوان ادمي وغيره فالادمي وتركه المصنف اختصارا لتدريه وقوعه فيصبح لقط رقيق صغير غير مبرور او مبرور من لقب بخلافة زمن الامن لانه ليستدل به على سيده فيصل اليه ويحل ذلك في الامة او المتلف للحفظ او للتأجيل ولم يحل له كحجي سبية وتحريم بخلاف من تحله لان تلكا للقطه كالقراض وينفق على الرقيق مدة الحفظ من كسبه فان لم يكن له كسب فانه تبرع بالانفاق عليه فذلك وان اراد الرجوع فليخفف باذن الحاكم فان لم يجده اشهد واذا اشهد ببيع شرط المالك وقال كنت اعنته قوله وحكم بفساد البيع واما غير ادمي وعليه اقتصر المصنف لغلبة وقوعه فانما رآه بقوله **وهو ضربان الاول حيوان لا يمتنع بنفسه** من صفار السباع كشاة وعجل وفصيل والكبير من الابل والحمل ويخوذ ذلك ما اذا انزكه بوضع كاسر من السباع او جازين من الناس فان وحده بمقارة **فما وخبر فيه بين تملكه ثم اكله** وغرم ثمنه لما لکه او تركه اي امساكه عنده **والتطوع بالانفاق عليه** ان سافر فان لم يتطوع واراد الرجوع فليخفف باذن الحاكم فان لم يجده اشهد كما مر في الرقيق او يبيعه بثمن مثله **وحفظ ثمنه** لما لکه ويصرفها شرطا بملكه الفخر وخرج بقيد المغارة العران فاذا وجد فيه قلما لا يساكن مع التعريف وله البيع والتعريف وتلك الثمن وليس له اكله وغرم ثمنه على الاظهر لسهولة البيع في العران

حكمه

يتطوع
فان وجدته في
الاسواق والبيوت
فان لم يجد
صاحبها
فان لم يجد
صاحبها
فان لم يجد
صاحبها

بخلاف الفارة فقد لا يجد فيها من يشترك وينتقل اليه والخصلة الاولى من الثلاث
 عند استوائها في الاخطية او من الثانية والثالثة او من الثلاثة وزاد الماوردي
 خصلة رابعة وهوان بتملكه في الحال ليتحقق حياله ذروسل قال انه المستباح تملكه مع
 استهلاكه فاوولي ان يستباح تملكه مع استبقائه هذا كله في الحيوان المأكول فاما غيره
 كالحيث وصغار ما لا يؤكل ففيه الخصلتان الاولتان ولا يجوز تملكه حتى يعرفه سنة
 على العادة والضرب الثاني **حيوان يمنع** من صغار السباع كذئب وخر وفهد
بنفسه اما بفضل قوة كالابل والحيل والغال والجر واما بشدة عدوه كالارب
 والطير المملوكة واما بطيرائه كالحمام **فان وجدته النقط في الصحر** الامنة
 واراد اخذه للتملك لم يجز **تركه** وجوبا لانه مصون بالامتناع من اكثر السباع مستحق
 بالرجحان بجده صاحبه لتطلبه له ولان طرق الناس فيه لا يقع في اخذه للتملك ضمنه
 ويسر من الضمان يدفعه الى القاضى لبردة الى موضوعه وخرج بقيد التملك ارادة اخذه
 للمحظ فيجوز للحاكم ونوابه وغيره وكذا الاحبار على الاصح في الروضة ليلابضج باخذه
 خائن وخيج بقيد الامنة ما لو كان في صحر زمن لفت فيجوز لقطه للتملك لانه حينئذ
 يضيع باقتداد اليد الخائبة اليه **وان وجدته في الحضر** بلدة او قرية او قرب منها
 كما انه اخذه للتملك وحينئذ **فهو محظ فيه بين الناس الثلاثة** التي تقدم ذكرها
 قريبا في الضرب الرابع في الكلام على الضرب الاول منه وهو الذي لا يمنع فاعني عن
 اعدادتها هنا وانما جاز اخذ هذا الحيوان في العران دون الصحر الامنة للتملك لانه لا يضيع
 باقتداد اليد الخائبة اليه كالاصل الامنة فان طرق الناس بها نادرت **تتم**
 لا يجل لفظ حرم مكة الا لفظ فلاجل ان لفظ التملك او اطلق ويجب تعريف ما للنقطة الامن
 عرفها ويلزم الاقط الاقامة للتعريف او يدفعها الى الحاكم والسري في ذلك ان حرم مكة مثابة
 للناس يعودون اليه المرة والمرة بعد الاخرى فربما يعود مالكمها من اجلها او بيعت
 في طلبها فلما نه جعلها له به محفوظا عليه كما غلظت الدية فيه وخرج بحرم مكة حرم
 المدينة المشرفة على ساكنها افضل الصلاة والسلام فانه ليس بحرم مكة بل هي كسائر
 البلاد كما اقتضاه كلام الجمهور وليست لفظه عرفه ومصلح ابراهيم كحلقة الحرم
فصل في القبط ويسمى ملفوطا ومنبوذا ودغيا والاصل فيه مع ما ياتي
قوله تعالى فاعلوا الخيرون **قوله** تعالى وتعاونوا على البر والتقوى واركبوا القبط
 ثلاثة لفظ وقبط ولاقط ثم شرع في الركن الاول وهو اللفظ بقوله **واذا وجد لفظ**
 اي ملفوطا **بقارة الطريق** اي طريق البلد وغيره **فاحدة وتربيتة** وهو
 امر الطفل بما يصلحه **وكفالة** والمراد بها هنا كما في الروضة حفظه وتربيته **واجبة**
 اي فرض على **الكفاية** لقوله تعالى ومن احياها فكاغا حيا الناس جميعا ولا نه ادمي
 محترم فوجب حفظه كالمضطر الى طعام وفارق النقطة حيث لا يجب لفظها بان الغلب
 فيها الاكتساب والنفس ميل اليه فاستعني بذلك عن الوجوب كالتكاح والولي فيه ويجب
 الاشهاد على القبط وان كان الاقطا ظاهرا العدالة خوفا من ان يسترقه فارق الاشهاد
 على لفظ النقطة بان الغرض منها المار والاشهاد في النقص والمالي مستحب ومن
 القبط حفظ حرية ونسبه فوجب الاشهاد كما في التكاح وكان النقطة بشيخ امرها

في الخبرات

مخلاف

عنه

بالتعريف

بالتعريف ولا تعريف في القبط ويجب الاشهاد ايضا على ما معه تبعا وليلا يملكه فلو ترك الاشهاد
 لم يثبت له ولا به الحفظ وجاز نزع منه قال **في الوسيط** وانما يجب الاشهاد فيما ذكر
 على اللفظ بنفسه اما من سلبه له الحاكم فالاشهاد مستحب قال **في الماوردي** وغيره
 والقبط وهو الركن الثاني صغيرا ومجنونا منبوذا كما قل له معلوم ولا يميز حاجته الى الشهادة
 ثم شرع في الركن الثالث وهو الاقط لقوله **ولا يملك** بالبا للمفعول اي لا يترك القبط
الاق **بدامني** وهو الحر الرشيد العدل ولو مستورا فلو لقطه غيره ممن به رق ولو
 مكاثرا او كافرا وصبي او مجنون او فاسقا لم يصح فينزع القبط منه لان حق الحضنة ولاية
 وليس من اهلها لكن للكافر لقط كما في لبا بينهما من الموالاة فان اذن لرفيقه غير المكاتب
 في لقطه او اقوه عليه فهو الاقط ورفيقه نائب عنه في الاخذ والتربية اذ يده كيدته
 بخلاف المكاتب لا استقلال له فلا يكون السيد هو الاقط بل هو ايضا كما علم مما مر فان قال
 له السيد القبط لي فالسيد هو الاقط والمبعوض كالرفيق ولو ازرع اهلان للقبط
 على لقط قبل اخذه بان قال كل منهما انا اخذه عني الحاكم من براه ولون غيرها او
 بعد اخذه قد تم سابق لسبقه وان لقطاه معا قدم عني على فقير لانه قد بوأ سيده ببعض
 ماله وعقد باطنا على مستورا احتياطا للقبط فان استويا افرع بينهما نقله من بادية
 لقرية ومنها لبلد لانه ارفق به لنقله من قرية لبادية او من بلد لقرية او بادية لخشونة
 عيشها وفوات العلم بالدين والصنعة فيها نعم له نقله من بلد او قرية لبادية قرية
 ليسهل المراد منها جاز على النص وقول الجمهور وله نقله من بادية وقرية وبلد لبلد
فان وجد معه اي القبط **مال** عام كوقف على القبط او الوصية لهما والخاص ككتاب
 ككتاب ملفوفة عليه او ملبوسة له او مخطي بها او تحت مفروشة ودنانير عليه
 او تحت ولو منشور ودار هو فيها وحده وحضته منها ان كان معه غيره لان
 له يد او اختصا صا كالبالغ والاصل الحرية مالم يعرف غيرها **انفق عليه الحاكم**
 او مادونه **منه** وخرج لما ذكر المال المدفون ولو تحته او كان فيه او مع القبط رقة
 مكتوبة فيها انه له فلا يكون ملكا له كالمكلف نعم ان حكم بان المكان له فهو له مع المكان
 ولا مال موضوع بقربه كالبعيد عنه بخلاف الموضوع بقرب المكلف لانه له رعاية **وان**
لم يوجد معه مال ولا عرف له مال **فنفقته** حينئذ **من بيت المال** من
 سهم المصالح فان لم يكن في بيت المال او كان ثم ما هو امر منه يقتض عليه الحاكم فان عسر
 الاقتراض وجبت على مؤسرين قرضا بانفاق عليه ان كان حرا **والا** فعلى سيده
 والاقط استقلال بحفظ ماله كحفظه وانما يموته منه باذن الحاكم لان ولاية المال تثبت
 لغريب وجد من الاقارب واجنبي او لي فان لم يجد الحاكم انفق عليه باشهاد فان انفق بدون
 ذلك ضمن **تم** **في القبط** مسلم تبعا للدار وما الحق بها وان استلحقه كافر بلايين
 ان وجد محل ولو بدركه يملك كونه منه وحكمه باسلام عليه لقط صبي او مجنون تبعا
 لاحد اصوله ولو من قبل الامم وتبعا لخاصية الاسلام المسلم ان لم يكن معه في النبي احد
 اصوله لانه صار تحت ولايته فان كفر بعد كماله بالبلوغ او الافاق في التبعيتين الاخيرتين
 لم يرتد لسبق الحكم باسلامه بخلافه في التبعية الاولى وهي تبعية الدار وما الحق بها فانه
 كافر اصلي لا مرتد لبيانه على ظاهرها وهذا معني قوله لم تبعية الدار ضعيفة وهو حروان

وبالاقط

ادعي رقة لا فضا او غير الا ان يقام برقة بين متفرقة لسبب الملكا رث وشرا او يقرب بعد
كالة ولم يكونه المقتله ولم يسيغ اقزاره بعد كاله جرية ولا يقبل اقزاره بالرق في تصرف ماض
مضوب غيره فلو لم يرد من فخر بوق وبند حال قضي منه ولا يجعل المقتله بالرق
الاما فضل عن الرين فان بقي من الدين شي بقي اتبع به بعد عتقه اما التصرف الماضي المصنوبه
فيقبل اقزاره بالنسبة اليه ولو كان اللقيط امرأة متزوجة ولو من لاجل له نكاح الامة
واقرة بالرق لم يفسخ نكاحها وتسلم لزوجه ليللا ونهارا وبسافر بها زوجها بخبر اذن سيدها
وولدها قبل اقزارها حرو بعد رقب **فصل** في الوديعه يقال على الابداع وعلى العين
الوديعه ومناسبة ذكرها بعد اللقيط ظاهرة والا اصل فيها قول **فصل** تعالى ان الله
بامركم ان تؤدوا الامانات الي اهلها وخبر اذا الامانة من ايتمك ولا تخن من خائن وان
بالناس حاجة بل ضرورة اليها وارتاها بمعنى الابداع اربعة وديعه بمعنى العين المودعة
وصيغة ووديع وشرط في المودع والوديع ما مرفي موكل ووكيل لان الابداع
استنباط في الحفظ فلو اودعه كحوصي كيجنون ضمن ما اخذه منه وان اودع شخص
كحوصي انما يضمن بالثلاثة وشرط في الصيغة ما مرفي الوكالة فيشترط اللفظ
من جانب المودع وعدم الرد من جانب الوديع نعم لو قال **الوديع اودعني**
مثلا قد فعه له ساكنا فينسبه ان يكي ذلكا لعاريه وعليه فالشرط اللفظ من احدها
نبه عليه الزركشي والايجاب اما صريح كاد عتد هذا او استغنى عنك هذا او كناية
مع النية كخذه **والوديعه امانة** اصابة في يدا الوديع يستعمل قولها
اي اخذها من قام بالامانة فيها بان قد رعي حفظها ووثق بامانة نفسه
فيها هذا ان لم يتعين عليه اخذها لم يترس لم والله في عون العبد مادام العبد في
عون اخيه فان تعين بان لم يكن غير وجب عليه اخذها لكن لا يجبر على التلاف
بمنفعته ومنفعة حريه مما بان فان عجز عن حفظها حرم عليه قبولها لانه يضرها
للتلف **فصل** ابن الرفعة ومجمله اذا لم يعلم المالك بحاله والا فلا تخريم وهذا
هو المختد وان خالف في ذلك الزركشي وان قدر على الحفظ وهو في الحال
ايمن ولو كونه لم يثق بامانة بل خاف الخيانة من نفسه في المستقبل كره له قبولها
خشية الخيانة فيها وهذا هو المختد كما في المنهاج قال **ابن الرفعة** ويظهر
ان هذا اذا لم يعلم المالك بحاله والا فلا تخريم ولا كراهة كما علم مما رتبته
احكام الوديعه ثلاثة الحكم الاول الامانة والحكم الثاني الرد والحكم الثالث
الجواز وقد اشترى الاول بقوله والوديعه امانة وقد نصير مضمونة
بعوارض غالبها يؤخذ من قول المصنف **ولا تضمن الا بالتخدي** في تلفها
كان يتلفها بنقلها من محلة اودار لا خرب دونها حرلا وان لم ينقلها للوديع
عن نقلها لانه عرضها للتلف نعم ان نقلها بغير اهلها ملكه ولم ينتفع بها لم
يضمن وكان يودعها بخلاف غيره ولو قاضيا بلا اذن من المودع ولا عذر له لان المودع
لم يرض بذلك بخلاف ما لو اودعها غيره لعد ركض وسفرو له استعانة من يحلها
لحرز او يحلفها او يسقيها لان العادة حوت بذلك وعليه لعد ركاز رادة سن
ومرض رد ها لما لكها او وكيله فان فقد ها رد ها للقاضي وعليه اخذها

فان

فان فقد رد ها لامين ولا يكتفى تاخير السفر ويقضي عن الرد الى القاضي او لامين والوصية
بها اليه فهو مخير عند فقد المالك ووكيله بين رد ها للقاضي او لامين والوصية بها اليه
وعند فقد القاضي بين رد ها لامين والوصية بها اليه والماد بالوصية بها للاعلام بها والامر
بردها مع وصفها بما تتميز به او الاشارة لعينها ومع ذلك يجب الاشهاد كما في الرافعي عن
الغزالي فان لم يرد ها ولم يرض بها لمن ذكر كما ذكر من اذ تمكن من رد ها او الايصافها
لانه عرضها للقوات وكان يد فلها موضع وبسافر ولم يعلم بها امينا براقبها لانه عرضها
للمضايح بخلاف ما اذا علم بها من ذكر لان اعلامها بمنزلة ايداعه فشترط فقد القاضي
وكان لا بد من متلفاتها كترك ثوبه ثياب صوف او ترك لبسها عند حاجتها كذلك وقد
علمها لان الدود يتلفها بفسدها بترك ذلك وكل من الهوي او عوق رشح الادمي بها
يدفعه او ترك علف دابة يسكنون اللام لانه واجب عليه لانه من الحفظ لا ان يها
عن النهوية واللبس والعلق فلا يضمن لكنه يعرض في مسيلة الدابة لحرمة الروح فان
اعطاه المالك علفها علفها منه والاراحة او وكيله ليعلمها او يسترد ها فان
فقد ها رجع القاضي ليعترض على المالك او يوجرها او يبيع جز منها في علفها بحسب
ما يراه وكان تلفت بمائة حفظ ما موريه كقوله لا تتركه عليه الصند وث الذبح
فيه الوديعه فرق قد وانكسر بشترطه وتلف ما فيه بانكساره لان تلف غيره
كسرقة فلا يضمن ولا ان يها عن قفيلين فاقفلها لان رقاده وقفله ذلك زيادة
في الحفظ ثم بشرع في الحكم الثاني وهو الرد بقوله **وقول المودع بفتح الدال**
مقبول في رد ها علي المودع بكسر ها يمينه وان اشهد عليه بها عند
دفعها لانه ايتمت عليه ما ذكره المصنف يجزي في كل امين كوكيل
ويشريك وعامل قراض وجاب في رد ما جابه على الذي استأجره للجباية
كما قال **ابن الصلاح** وضابط الذي يصدق بيمينه في الرد هو كل امين ادعي
الرد على من ائتمنه الا المرتضين والمستاجر فانها لا يصدقان في الرد لا بها اخذا
لعيين لغرض النفسهما فان ادعي الرد على غير من ائتمنه كوارث المالك
او ادعي وارث المودع بفتح الدال **رد الوديعه** على المالك او اودع الودع
عند سفره امينا فادعي الامين الرد على المالك طوب كل من ذكر بيمينه بالرد
على من ذكره الا اصل عدم الرد ولم ياتمه **وعليه** اي الوديع **حفظها** اي
الوديعه لما لكها او وارثه **في حرر ملكها مثلها** فان اخراجها مع
التمكين او دل عليها سا رقابا بان عين له مكانها وضاعت بالسرقة او دل
عليها من يصادر المالك بان عين له مالها موضعها وضاعت بذلك ضمنها
لما فات ذلك للحفظ بخلاف ما اذا علم بها غيره فلو اكره الوديع ظالم
على تسليم الوديعه حتي يسلمها اليه فلما لكها تضمن الوديع
لتمسليه ثم يرجع على الظالم لا سنيلا به عليها ويجب على الوديع
انكار الوديعه عن ظالم والامتناع من اعلامه بها جهده فان ترك ذلك
مع القدرة عليه ضمن وله ان يجلو على ذلك لمصلحة حفظها قال
الاذري وبوجه وجوب الحلف اذا كانت الوديعه رفيقا والظالم يريد

قتله او الفجور به ويجب ان يوارى في بئره اذا حلق واسكنه التوربة وكان يعرفها
ليلا بجلف كاذبا فان لم يوار كغيره عيبه لانه كاذب فيها فان حلق بالطلاق او العلق
مكرها عليها وعلى اعتزافه فحلف حنث لانه اذ ي الوديعه بزوجه او رقيقه وان
اعتزف بها او سلمها لانه قد يزوجته او رقيقه بها ولو اعلم النصوص بمكانها فضاغت
بذلك ضمن لنا فاة ذلك للحفظ لان اعلمهم انها عنده من غير تعيين مكانها فلا يضمن
بذلك **واذا اطلب** اي طالب المالك او وارثه الوديع او وارثه بها اي بردها **فلم يحرم**
اي لم يرددها عليه **مع العذر عليها** وقت طلبها **حتى تلفت ضمنا** بيد لها بمثل ان
ان كانت مثلية او قيمتها ان كانت متقومة لتركه الواجب عليه فان الله تعالى قال
ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الي اهلها وليس المراد برده الوديعه حلها الي مالها
بل تحصل بان يخلي بينه وبينها فقط وليس له ان يلزم المالك الاستهاد وان كان اشهد
عليه عند الدفع فانه يصدق في دفعه بيمينه بخلاف مالها لو طارها وكسل مع
الوديع لانه لا يقبل قيمته في دفعها اليه ولو قال من عنده وديعه لما لكها حذو وديعه لزمه
اخذه كما في البيان وعلى المالك مونة الرد وخرج بقوله مع العذر عليها اذا لم يقدر على ذلك
لعذر كان كان في جنيح ليل والوديعه في خزانه لا يتاقي فتح بابها في ذلك الوقت وكان مشغولا
بصلاة او قضا حاجة او في حمام وباكل طعام فلا ضمان عليه لعدم توصيره والحكم الثالث
الجواز فلمودع الاسترداد وللوديع الركل وقت اما المودع فلا له المالك واما الوديع
فلا له منبرج بالحفظ قال **بن النقيب** وينبغي ان يقيد جواز الرد للوديع بحاله لا
يلزمه فيها القبول والاحرم الرد فان كان بحاله يتدب فيها القول فالرد خلاف الاول
ان لم يرض به المالك وتنفسح بما تنفسح به الوكالة من موت احدها او جنونه او غمايه
او نحو ذلك مما يرفيها **خاتمة** لو ادعى الوديع تلف الوديعه ولم يذكوله سببا
خفيا كسوقه صدق في ذلك بيمينه قال **ابن المنذر** بالاجماع ولا يلزمه بيان
السبب في الاول نعم يلزم له ان يجلف له انها تلفت بغير ترتيب وان ذكر سببا ظاهرا
كحريق فان عرف الحريق وعمومه ولم يجلف سلامة الوديعه كما قاله **بن المقري** صدق
بلا يمين لان ظاهر الحال بخفيه عن اليمين اما اذا احتمل سلامتها بان عم ظاهر لا يمين
فيحلف لاحتمال سلامتها فان عرف الحريق دون عمومه صدق بيمينه لاحتمال ما
ادعاه وان جهل ما ادعاه من الظاهر طول بيمينه عليه ثم يحلف على التلف لا
حتال انها لم تتلف به ولا يكلف اليمينه على التلف به لانه مما يخفى ولو ادعاه
ورقة مكتوب فيها الحق لمقر به كناية دينار وتلف بتقصيره ضمن قيمتها مكتوبة
واجرة الكتابة كما قاله الشيخان بخلاف ما اتفقوا به من طهره فانه يلزمه قيمته
ولا يلزمه اجرة التطريق لان التطريق يزيد قيمة الثوب غالبا ولا كذلك الكتابة
فانها قد تنقصها **كتاب** بيان احكام **الفرايض والوصايا**
والفرايض جمع فريضة بمعنى مفروضة اي مفورة لما فيها من السهام المقدرة
فعليت على غيرها والعرض لغة التقدير قال **تغاي** فنصف ما فرضتم
اي قد رتم وشرعنا نصيب مفدر شرعنا للوارث والاصد فيه قبل الاجماع ايات
الموارث والاخبار كخبر الصحيين الحقوا الفرايض باهلها فما بقي ملو في رجل

ضمنا

اجابته فان علم ان عين الطعام حرام حرمت اجابته والا فلا وتباح الاجابة
ولا يجب اذا كان في ماله شبهة ولهذا قال الزركشي لا يجب الاجابة في
زماننا انتهى ولكن لا بد ان يغلب على الظن ان في مال الداعي شبهة ومنها
ان لا يكون الداعي امرأة اجنبية وليس في موضع الدعوة حرم لها ولا للمدعوا
وان لم يحل بينهما ومنها ان لا يكون الداعي طالما او فاسقا او شربا او متكلفا
طالما لم ياتها ثاثة والمخرفا في الاحياء ومنها ان يكون المدعوا حرا فلو دعي عبد لزمه
ان اذله سيده وكذا المكاتب ان لم يضر حضوره بكسبه فان ضره اذن له سيده
فوجهان والا وجه عدم الوجوب والمحجور عليه في اجابة الدعوة كالرشييد ومنها
ان يدعوه في وقت الولية وقد تقدم وقتها ومنها ان لا يكون المدعوا قاضيا
وفي معناه كل ذي ولاية عامة ومنها ان لا يكون معدو ولا بحر خص في ترك الجماعة
ومنها ان يكون هناك من ينادي بحضوره او لا يلبق به بحالسه كالأدلس
ومنها ان لا يكون المدعوا امرد يجاف من حضوره ربة او ثمة او قاله ومنها ان لا
يكون هناك من ذكر لا يزول بحضوره كالترب الخد وجب حضوره للدعوة وازلة
المبتكر ومن المبتكر في شمس حلال كالمقصوب والمسروق وفرش جلود الثور
وفرش الحرير والرجال ومنها ان لا يكون هناك صورة حيوان في غير ارض وساه
ومحده والمرأة اذا دعت النساء كما ذكرنا في الرجال قاله في الروضة وقياس ما مر
عن الاذري في الامرد ان المرأة اذا اخافت من حضورها ربة او ثمة او قاله
لا يجب عليها الاجابة وان اذن الزوج واوفي خصوصا في هذا الزمان الذي
كثرت فيه اختلاط الاجانب من الرجال والنساء في مثل ذلك من غير مبالاة بتكشفها
هو عورة كما هو معلوم من شأنه ولا بد من الحاج المالك اعتناء ايد بالكلام على مثل
هذا واشيا به باعتبار زمانه فليكن له زمان خرق فيه السياج وزاد بحر فساد
وهاج ولا تسقط اجابة بصوم فان شق على الداعي صوم نفل من المدعوا فالنظر
افضل له وبكل الضيق مما قدم له بلا لفظ ولا يتصرف فيه الا باكل ويميل الضيق
ما التهمة بوضعه في حقه كاجرم به ان المقر والضيق اخذ ما بهم في المضيق به
ويحل نشر سكر وغيره في الاملاك ولا يكره النشر في الامم ويجل التقاطه ولكن
تركه اولى وليس للمضيق وان لم يحل ان يدعوا المضيق وان يقول لما كذا مضيق
وغيره كزوجته وولده اذا رفع يده من الطعام كل ويكره عليه ما لم يحقق
انه اكتفى منه ولا يزيد على ثلاث مرات وذكر في شرح المنهاج وغيره مسائل
مهمة تتعلق بهذا الفصل لا بأس بمراجعتها **فصل** في القسم
والنشور والقسم بفتح القاف وسكون السين مصدر قسمت الشيء واما
بالكسر فالنصيب والقسم بفتح القاف والسين اليمين والنشور هو الخروج
عن الطاعة ويجب القسم لزوجتين او زوجات ولو كن اما فلا مدخل لهما
غير زوجات فيه وان كن مستنولات قال تعالى فان خفتم ان لا تعدوا فواحدة
او ما ملكت ايمانكم وقد شرع في القسم الاول بقوله **والنسوية في القسم**
في البيت **بين** الزوجتين **والزوجات** الحرائر **واجبة** على الزوج ولو قام بها

والعذر بالانكسار
وان كان في ربه عذر

اولهن عذر ركض وحبض ورتق وقرن واحرام لان المقصود الانس لا الوطى ولا يجب
النسوية بينهما او بينهما في التمتع بالوطى ونحوه لكنها تنس وخرج بقولنا ان
ما لو كان تحت حرة وامة فللمرة ليلتان وللانة ليلة الحديث فيه مرسل واذا قام بالزوج
لنشور وان لم يحصل به انتم كمنونه بان خرجت عن طاعة زوجها خرجت من مسكنه
بغير اذنه او لم تفتح له الباب ليدخل او لم تمكنه من نفسها لا تستحق قسما كما لا تستحق
نفقة وللزوج اعراض عن زواجته بان لا يبيت عندهن لان البيت حقه فله تركه
وليس ان لا يعطاهن بان يبيت عندهن ويحصنهن كواحدة ليس تحت غيرها
فله الاعراض عنها وليس ان لا يعطها وادى درجاتها ان لا يخل بها كل اربع ليال
عن ليلة اعتبارا بمن له اربع زوجات والاولى له ان يدور عليهن بمسكنهن وليس
له ان يدعوهن لمسكن احداهن الا برضاها ولا ان يجبرهن بمسكن الا برضاها
ولا ان يدعو بعضا لمسكنه في بعض اخر لما فيه من التخصيص الموحش
الا برضاها او بفرقة او عرض كقرب مسكن من يضي اليها دون الاخرى
والاصل في القسم من عمله نهارا الليل لانه وقت السكون والنهار فله
او بعدة تبع لانه وقت المعاش قال تعالى هو الذي جعل لكم الليل لتسكنوا
فيه والنهار لمبصر والاصل في القسم من عمله ليلا كحارس النهار لانه
وقت سكونه والليل تبع لانه وقت معاشه فلو كان يعمل تارة بالنهار وتارة
بالليل لم يجز ان يقسم لواحدة ليلة تابعة ونهارا متبوعا والاخرى
عكسه ومن عماد قسمه الليل لا يدخل نهارا **على غير المقسوم لها**
غير حاجة لتحرمة جنيته لما فيه من ابطال حق صاحبة النوبة فان فعل وطل
مكنه لزمه لصاحبة النوبة القضا بقدر ذلك من نوبة المدخول عليها اما دخوله للحاجة
كوضع متاع او اخذه او تسليم نفقة او تعريف خبر فجاء حديث عائشة رضي الله تعالى
عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يطوف علينا جميعا فيد نوا من كل امرأة من غير
مسئس اي وطى حتى يبلغ التي هو يومها فيبيت عندها ولا يقضي اذا دخل الحاجة
وان طال الزمن لان النهار تابع مع وجود الحاجة وله ما سوي وطى من استمتاع
للحديث السابق وخرج بقيد النهار الليل فيجوز عليه ولو للحاجة على الصحيح
لما فيه من ابطال حق ذات النوبة الا لضرورة كمرضها الخوف وشدة الطلق
وخوف المنيب والخوف ثم ان طال مكنته عرفا قضى من نوبة المدخول عليها
ممن لم يكن لان حق الادي لا يفسد بالعدوان لم يطل مكنته لم يقض لقلته
ويانتم من تعدي بالدخول وان لم يطل مكنته ولو جامع من دخل عليها في نوبة
غيرها عصى وان قصر الزمن وكان لضرورة قال الامام والايق بالتحقيق
القطع بان الجماع لا يوصى بالتخريم ويصرف التحريم الى انقاع المعصية
لا الى ما وقعت به المعصية وجازله ان تخبر الجماع لا لعينه بل لامر خارج
ويقضي المدة دون الجماع لان قصرت ومحل وجوب القضا ما اذا بقيت
المظلومة في مكانه فلو ماتت المظلومة بسببها فلا قضا لخصوص الحق للباقيات
ولو فارق المظلومة تعذر القضا اما من عماد قسمه النهار فليله كمنهاريه ونهاره

كانت

كليل

كليل غيره في جميع ما تقدم هذا كله في المقيم اما المسافر فعماد قسمه وقت
نزوله ليلا كان او نهارا قليلا كان او كثيرا قال في الروضة **تليسا** اقل
نوب القسم لمقيم عليه نهارا ليلة ولا يجوز تبعيضها لما فيه من تشويش
العيش وعسر ضبط اجزا الليل والليله وبعض اخري واما طوافه صلى الله عليه
وسلم على نساياه في ليلة واحدة فيجوز على رضاها اما المسافر فقد مرجه واما
من عماد قسمه النهار كالحارس فظاهر كلامهم انه لا يجوز تبعيضه كتبعيض الليل
عن القسم ليلا وهو الظاهر ويحتمل انه يجوز لسهولة الضبط والاقتضار على
الليلة افضل من الزيادة عليها اقتداء به صلى الله عليه وسلم ولتقرب عهده بهن
ويجوز ليلتين وثلاثا بغير رضاها ولا يجوز الزيادة عليها بغير رضاها وان
تفرق في البلاد ليلا يودي الى المهاجرة والايحاش للباقيات بطول المقام عند الضررة
وقد يموت في المدة الطويلة فيفوت حقهن وجب الفرقة للائحة ابواحدة
منهن عند عدم رضاها عن تخرجهن مع استوائهن في حق فيبدا عن
خروجت فرعتها فاذا مضت نوبتها اقرع بين الباقيات ثم بين الاخيرتين
فاذا تمت النوبة راعي الترتيب والحاجة الى اعادة الفرقة بخلاف ما لو
بدأ بالفرقة فانه يفرع بين الباقيات فاذا تمت النوبة اقرع للائحة **واذا اراد**
الزوج السفر لليلة ولو سفر اقصر احر عليه ان يستصحب بعضهن
دون بعض ولو بفرقة فان سافر ببعضهن ولو بفرقة قضى للمنفقات
ولو نقل بعضهن بنفسه وبعضهن بوكيله قضى لمن مع الوكيل ولا يجوز ان
يشركهن بل ينقلهن او يطلعن لما في ذلك من قطع اماكنهن من الوقاع فاشبه
الا بخلاف ما لو امتنع من الدخول اليهن وهو حاصر لانه لا ينقطع رجاوهن وفي
باقي الاسفار الطويلة او القصيرة المباحة اذا اراد استصحب بعضهن **افترج**
بينهن وجوبا كما اقتضاه كلام ايراد الروضة واصلا عند تنازعهن **وخرج**
بالتخيير عليها سهم **الفرقة** لها روي الشيخان انه صلى الله عليه وسلم كان اذا
اراد سفرا اقرع بين نساياه فابتنهن خرج سهمها خرج بها معه وسوا كان ذلك
في يومها او يوم غيرها واذا خرجت الفرقة لصاحبة النوبة لا تدخل نوبتها في
مدة السفر بل اذا رجع وفي لها نوبتها واذا خرجت الفرقة لواحدة فليسي
له الخروج بغيرها وله تركها ولو سافر بواحدة او اكثر من غير فرقة عصى وقضى
فان رضين بواحدة جاز بلا فرقة وسقط القضا ولهن الرجوع قبل سفرها
قال الماوردي وكذا بعده ما لم يجاوز مسافة القصر اي يصل اليها واذا سافر
بالفرقة لا يقض للزوجات المستحلفات مدة سفره لانه لم يتعد والمعنى فيه
ان المستحلفة وان فازت بصحبته فقد لحقها من تعب السفر وشققتها
يقابل ذلك والمنخلفة وان فاتها حظها من الزوج فقد ترفهت بالراحة والاقامة
فتقابل الامران فاستويا وخرج بالاسفار المباحة غيرها فليس له ان
يستصحب فيها بعضهن بفرقة ولا بغيرها فان فعل عصى ولزمه القضا
للمنفقات وخرج بالزوجات اما فله ان يستصحب بعضهن بغير فرقة

فان وصل المقصد وصار مقصدا في مدة الإقامة لخروجه عن حكم السفر
هذا ان ساكن المصوبة اما اذا اعتزلها مدة الإقامة فلا يقضي مدتها
كما جزم به في الحاوي ولا يقضي مدة الرجوع كما لا يقضي مدة الذهاب
تنبيه من وهبت من الزوج حقا من القسم لغيرها
لم يلزم الزوج الرضي بذلك لانها لا تخلل إسقاط حقه من الاستمتاع
فان رضي بالهبة وهبت لهينة منهن بات عند هاليليهما كما فعل
صلواته عليه وسلم لها وهبت سودة فوبتها لما بينة رضي الله عنها
وان وهبت للزوج فقط كان له التخصيص بواحدة فأكثرتا جعلت
الحق له فيضعه حيث يشاء ولو وهبت له وبعض الزوجات اوله والجميع
قسم ذلك على الروس كما يحسنه بعض المتأخرين ولا يجوز للواهبه
ان تأخذ على المساومة بحقها عوضا لان الزوج ولا من الضراير لانه
ليس بعين ولا منفعة ولان مقام الزوج عند هاليليه بمنفعة ملكها
عليه وقد استنبط السبكي من هذه المسألة ومن خلع الاجبي جواز
النزول عن الوطء والذي استقر عليه رايه ان اخذ العوض فيه جائز واخذه
حلالا لا إسقاط الحق لا لتعلق حق النزول له بل يبقى الامر في ذلك الى ناظر الوطء
يفعل ما يقتضيه المصلحة شرعا وبسط ذلك وهذه مسألة كثيرة الوقوع
فاستفذهها وللواهبه الرجوع متى شاء فاذا رجعت خرج فوراً ولا ترجع
في الماضي قبل العلم بالرجوع وان بات الزوج في نوبة واحدة عند غيرها
ثم ادعى انها وهبت حقا وانكرت لم يقبل قوله الا بسينة **واذا الزوج**
حد او عدى في دوام نكاحه **جد بده** ولو معادة بعد البينة **خصمها**
كل منها وجوباً **سبع ليال** متواليه بلا قضا للمباقيات **الكافات**
بكر على خلقتها او زالت بغير وطئ **ثلاث ليال** متواليه بلا قضا للمباقيات
ان كانت ثيبا لغيره ان جاز في صحبه سبع للبكر وثلاث للثيب
والمعنى في ذلك زوال الحشمة بينهما ولهذا سوي بين الحرة والامة لان
ما يتعلق بالطبع لا يختلف بالرق والحرية كمدة العنة والايلا وزيد للبكر لان
حياتها اكثر والحكمة في الثلاث والسبع ان الثلاث مغترة في الشرع والسبع
عدد ايام الدنيا وما زاد عليها تكرار فان فرق ذلك لم يحسب لان الحشمة لا
تزول بالفرق واستأنف وقضى الفرق للاخريات **تنبيه** دخل في
الثيب المذكورة ان كانت ثيبا بوطئ حلال او حرام او وطئ شبهة وخرج
بها من حصلت ثيوبتها بموضع او وثبة او نحو ذلك ويسن تحيير الثيب
بين ثلاث بلا قضا وبين سبع بقضا كما فعل صلى الله عليه وسلم بام سلمة رضي الله
عنها حيث قال لها ان شئت سمعت عندك وسبغت عندهن وان شئت
ثلثت عندك ودرت اي بالقسم الاول بلا قضا والا لثالث وثلثت عندهن
كما قال وسبغت عندهن ولا يتخلل بسبب ذلك عن الخروج للجماع
وساير اعمال البر كعبادة المربي وتشجيع الجنابز مدة الزفاف الايلا فيختلف

وجوباً نقدياً بالواجب وهذا ما جرى عليه الشيخان وان خالف فيه بعض
المتأخرين واما ليالي القسم فتجب التسوية بينهما في الخروج وعدمه
فاما ان يخرج في ليلة الجميع او لا يخرج اصلاً فان خص ليلة بعضهن بالخروج
اشم شره شرع في القسم الثاني وهو النشوز بقوله **واذا خالف الزوج**
نشوز المرأة بان ظهرت امارات نشوزها فعلا كان يحد منها اعراضا
وعبوسا بعد لطف وطلاقة وجه او قولا كان يحبه بكلام خشن بعد ان
يلين **وعظها استحبها** لقوله تعالى واللاقي تخافون نشوزهن فعظوهن
كان يقول لها ان الله في الحق في الحق الواجب في عليك واحذري العقوبة بلاحق
ولا ضرب وبين لها ان النشوز يسقط النفقة والقسم فلعلمها تبدي عذر
او تنوب عن ما وقع منها بغير عذر وحسن ان يذكر لها ما في الصلح بين من
قوله صلى الله عليه وسلم اذ بانئت المرأة حاجدة فراش زوجها لعنتها
الملايكة حتى تصبح وفي الترمذي عن ام سلمة قالت قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم انما امرأة باتت وزوجها راض عنها دخلت الجنة **فان بات**
مع وعظها **الا النشوز** **هرها** في المضحع اي يجوز له ذلك لظاهر
الاية ولان في الهجر اثر اظهري في التاديب للنساء والمراد ان يهجر فراشها
فلا يضاجعها فيه وخرج بالهجران في المضحع الهجران بالكلام فلا يجوز الهجر
به لانه وجنه ولا يهجرها فوق ثلاثة ايام ويجوز فيها الحديث الصالح
لا يحل للمسلم ان يهجر اخاه فوق ثلاثة ايام وفي سنن ابي داود من هجره
فوق ثلاثة ايام فأت دخل النار وحمل الاذري وغيره التحريم على ما اذ قصده
باجرها ردها لحظ نفسه فان قصده ردها عن المعصية واصلاح دينها
فلا تحريم وهذا ما حوذه من قوله يجوز هجر المبتدع والفاسق ونحوها ومن
رجي بهجره صلاح دين المهاجرين والمهجور وعليه يحمل هجره صلى الله عليه وسلم
كعب ابن مالك وصاحبيه ونهيه صلى الله عليه وسلم للصنابة عن كلامهم
وكذا هجر السلف بعضهم بعضا **فان اقامت عليه** اي اصرت على النشوز
بعد الهجر المرتب على الوعظ **ضربها** لظاهر الآية فتقديرها واللاقي
تخافون نشوزهن فعظوهن فان نشزن فاهجروهن في المضاجع
واضربوهن والخوف هنا يعني العلم كقوله تعالى من خاف من موص جلفا
او امك **تنبيه** ظاهر كلام المصنف انه لا يضرب الا اذا تكررت
النشوز وهو ما رجه جمهور العراقيين وغيرهم ورجحه الرافعي والذي
صححه النووي جواز الضرب وان لم يتكرر النشوز لظاهر الآية وانما يجوز
الضرب اذا افاد ضربها في ظنه والا فلا يضربها كما صرح به الامام وغيره
وخرج بقوله غير مبرح المبرح فانه لا يجوز مطلقا ولا يجوز على الوجه والمالك
والاولي له العفو عن الضرب وخبر النهي عن ضرب النساء محمول على ذلك او على
الضرب بغير سبب يقتضيه وهذا بخلاف ولي الصبي فالاولي له هدم العفو
لان ضربه للتاديب مصلحة له وضرب الزوج زوجته مصلحة لنفسه

كتاب

في النشوز

ويسقط بالنشوز قسمها الواجب لها والنشوز يحصل بخروجها

من منزلها بغير إذنه لا إلى القاضي لطلب الحق منه ولا إلى اكتسابها النفقة
إذا عسر بها الزوج ولا إلى استئثارها إذا لم يكن زوجها فقيرا ولم يستفت
لها ويحصل أيضا بمنعها الزوج من الاستمتاع ولو غير الجماع حيث لا عذر
لا منعها له ولا النشوز له ولا الإبداله باللسان أو غيره بل تأثر به وتستحق
التأديب **وتسقط به أيضا حيث لا عذر نفقته** وتوابعها كالسكنى
والألت والتنظيف ونحوها فإن كان بها عذر كان كانت مريضة أو كانت مضنا
لا تخمل الجماع أو بغيرها فخرج أو كانت مستحاضة أو كان الزوج عبلا أي كبير
الالة بضرها وطيه فلا تسقط به نفقتها لعذرها **تنبيه** قضية
إطلاق المصنف كغيره تناول نشوز بعض اليوم وهو الأصح ومرادهم بالسقوط
هنا منع الوجوب لا سقوط ما وجب حتى لو نشزت قبل الفجر وطاع الفجر وهي
فاشنة فلا وجوب ولا يقال سقطت لأن السقوط فرع الوجوب وسكت
المصنف عن سقوط الكسوة بالنشوز اكتفا جعلهم الكسوة تابعة للنفقة
تجب بوجوبها وتسقط بسقوطها وسيأتي تحرير ذلك في فصل نفقة
الزوج إن شاء الله تعالى **تنبيه** لو منع الزوج زوجته حقها كالمكسوم
ونفقة الزم القاضي توفيقه إذا طلبته لعجزها عنه فإن أساء خلقه وأذاها
بضرب أو غيره بلا سبب منها عن ذلك ولا يعزره فإن عاد إليه وطلبت
تعزيره من القاضي عزره بما يليق لتعديه عليها وإنما يعزره في المرة
الأولى وإن كان القياس جوازها إذا طلبته لأن إساءة الخلق تكثر بين الزوجين
والنظر برعليها يورث وحشة بينهما فيقتصر أو لا على النهي لعل الحال يلبس
بينهما فإن عاد عزره وإن قال كل من الزوجين أنا صاحبه متعدي عليه تعرف
القاضي الحال الواقع بينهما بثقة يجبرهما ويكون الثقة جارا لها فإن عدم
اسكنها بجنب ثقة يتعرف حالها ثم ينهي إليه ما يعرفه فإذا تبين للقاضي
حاليها منع الظالم منها من عوده لظلمه فإذا اشتد الشقاق بينهما بعث
القاضي حكما من أهله وحكما من أهلها لينظر في أمرها والبعث واجب ومن
أهلها سنة وهما وكيلان لها لا حكمان من جهة الحاكم فيؤكل هو حكمه بطلاق
أو خلع أو توكل هي حكمها ببدل عوض وقبول طلاق به ويفرق بينهما إن رآه صوابا
ويشترط فيهما إسلام وحرية وعدالة وأهنية إلى المقصود من بعثهما
له وإنما اشترط فيهما ذلك مع انهما وكيلان لتعلق وكالتهما بنظر الحاكم كما في
أمينه ويسن كونهما ذكرين فإن اختلف رأيها بعث القاضي اثنين غيرهما
حتى يجتمعوا على كل شيء فإن لم يرض الزوجان ببعث الحكيمين ولم يتفقا على
شيء أدب القاضي الظالم منهما واستوفى للمظلوم حقه **فصل في**
الخلع وهو لغة مشتق من خلع الثوب لأن كلا من الزوجين لباس الآخر
قال تعالى هن لباس لكم وأنتم لباس لهن فكانه بفارقة الآخر نزع لباسه
وشرعا فرقة بين الزوجين ولو بلفظ مفاداة بعوض مقصود راجع لجهة

الزوج

الزوج فقول المصنف والخلع جابر على عوض معلوم يُقصد بما ذكر

مخرج بمقصود الخلع بدم ونحوه فإنه رجعي ولا مال وخروج براجع لجهة الزوج
وقوع العوض للزوج ولسبده وما لو خالعت بما ثبت لها من فود أو غيره
وخرج به ما لو علق الطلاق بالبراءة مما لها على غيره فيصبح رجعيًا وخروج بمعلوم العوض
المجهول كتوب غير معين فيقع بائنا بمهر المثل والأصل في ذلك قبل الإجماع قوله تعالى
فإن طين لكم عن شيء منه نفسا والامر به في خبر البخاري في امرأة ثابت ابن
قيس بقوله له أقبل الحديفة وطلقها تطليقة وهو أول خلع وقع في الإسلام
والعني فيه أنه لما جاز أن يملك الزوج الانتفاع بالبيع بعوض جاز له أن يزيل
ذلك المالك بعوض كالشرا والبيع فالنكاح كالشرا والخلع كالبيع وأيضا فيه دفع
الضرر عن المرأة غالبا ولكنه مكروه لما فيه من قطع النكاح الذي هو مطلوب
الشروع لقوله صلى الله عليه وسلم يعض الخلال إلى الله تعالى الطلاق قال في التنبيه
الأي حالين الأول أن يخافا أو أحدهما أن لا يقيما حدود الله تعالى الثانية أن
يجلف بالطلاق الثلاث على فعل شيء لا بد له منه فيخلعهما ثم يفعل الأمر المحلوف عليه
وذكرت في شرحه صوراً أخرى لا كراهه فيها في أراد ذلك فليراجعه وأركان
الخلع خمسة ملتزم للعوض وبضع وعوض وصيغة وزوج وشرط فيه صحة طلاقه
فيصح من عبده ومجور عليه بسفه ويدفع العوض لما كرهها من سيد وولي
وشرط في الملتزم قابلا كان أو ملتمسا الطلاق تصرف مالي فلو اختلفت أمة
ولو مكاتبة بلا إذن سيدها بعين من ماله أو غيره بانت بمهر مثل في ذمتها أو دين
فبالدين تبين ثم ما ثبت في ذمتها اغتطاب به بعد العتق والبسار وإن اختلفت
بأذنه فإن اطلق الأذن وجب مهر مثل في كسبها وما في يدها من مال تجارة وإن قدر
لها ديناً في ذمتها تعلق المقدر بذلك أيضا وإن عين لها عينا من ماله تعين
ولو اختلفت بحجوة بسفه صح وحسب من التثا زائد على مهر مثل **وعلى المرأة**
المختلعة به نفسها أي بضعها الذي استخلصته بالعوض **ولا رجعة**
عليها في العدة لأنقطاع سلطنته بالبيونة المانعة من تسلطه على
بضعها **الاستكاح** أي بعقد جديد عليها بأركانها وشروطه المتقدم بيانها
في موضعه ويصح عوض الخلع قليلا وكثيرا دينيا وعينا ومنفعة لغوم قوله تعالى
فلا جناح عليهما فيما افتدت به ولو قال إن أرايتني من صدأ فدا من دينك فانت
طالق فأبوانته وهي جاهلة بقدره لم تطلق لأن الأبرار لم يصح فلم يوجد ما علق عليه
الطلاق ولو خالعهما على ما في كفها ولم يكن فيه شيء وقع بائنا بمهر المثل على الأرجح
في الروايد وشرط في الصيغة ما عرفها في البيع على ما يأتي ولكن لا يضر ههنا
تخلل كلام يسير ولفظ الخلع صريح في الطلاق ولا يحتاج معه لنية لأنه تكرر
على لسان المحلة الشرع وهذا ما جرى عليه في المنهاج تبعاً للنبوي وغيره وقيل كناية
في الطلاق وهذا ما نص عليه في مواضع في الأم والأصح كما في الروضة أن الخلع والمفاداة
أن ذكر معها المال فهما صريحان في الطلاق لأن ذكره يشعر بالبيونة والا
فكنايتان **ويجوز الخلع في الطهر** الذي جامعها فيه لأنه لا يلحقه

ندم لظهور الحمل لرضاه باخذ العوض ومنه يعلم جوازه في طهر لم يجامعها فيه من باب اولي
ويجوز ايضا في الحيض لانها بمنزلة الحيض لا يفسد بها طهرها من حيث انفسها بل يفسد بها العدة
ولا يلحق المختلعة في عدتها طلاق بل يفسد صريح او كناية ولا ايلا ولاظهار **وهو** في
لصبر ورتها اجنبية باقتدا بصنعها وخرج بفقد المختلعة الرجعية فيلحقها الطلاق
الى انقضائها العدة لبقا سلطنته عليها اذ هي كالزوجة في حقوق الطلاق والايلا
والظهار واللعان والميراث **ترجمة** لو ادعت خلعاً فانكر الزوج صدق يمينه
اذ الاصل عدمه فان اقامت بينة رجلين عمل بها ولا مال لانه ينكره الا ان يعود وتعرف
بالخلع فيستحقه قاله الماوردي او ادعي الخلع فانكرت بان قالت لم تطلقني او طلقني
مجاناً بانته بقوله ولا عوض عليها اذ الاصل عدمه فتخلف على نفيه ولها نفقة
العدة فان اقام بينة به او شاهداً وحلف معه ثبت المار كما قاله في البيان وكذا
لو اعترفت بعد يمينها بما ادعاه قاله الماوردي ولو اختلفا في عدد الطلاق نقولها
سالتك ثلاث طلقات بالى فاجبتني فقال واحدة بالى فاجبتك او في صفة عوضه
كدرهم ودنانير فقالت بادرهم او قدره كقوله خالعتك بما تبين فقالت بمائة ولا بينة
لواحد منهما او لكل منهما بينة ونعارضنا تخالفاً كالمثنيين في كيفية الخلق
ومن يبداه ويحب يبينون تنها بفسخ العوض منها او من احدها او الحاكم
مهر مثل وان كان اكثر مما ادعاه لانه المراد فان كان لاحدها بينة عمل بها
ولو خالف بالى مثلاً ونوباً نوعاً من نوعين بالبلد لزم الحاقاً للتوي بالمفوض فان
لم يبنوا شيئاً حمل على الغالب ان كان والا لزم مهر المثل
في الطلاق وهو اربعة حل الفيد وشرعاً حل عقد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه وعرف
التووي في تهنئته بانه يصرف مملوك للزوج بحدته بلا سبب فيقطع النكاح
والاصل فيه قبل الاجماع الكتاب كقوله تعالي الطلاق مرتان فامساك بمعروف
او تسريح باحسان والسنة كقوله صلى الله عليه وسلم ليس بشئ من الحلال الا بعض
الى الله من الطلاق واركانه خمسة صيغة ومحل وولاية وقصد ومطلق وشرط
في المطلق ولو بالتعليق تكليف ولا يصح من غير مكلف لغير رفع القلم عن ثلاث
الا السكران فيصح منه مع انه غير مكلف كما نقله في الروضة عن اصحابنا وغيرهم
في كتب الاصول بتعليقاً عليه واختيار فلا يقع من مكروه وان لم يور لا طلاق
خبر لا طلاق في اطلاق اي اكراه وشرط الاكراه قدرة مكروه بكسر الراء على
حقيق ما هدد به بولاية او تغلب عاجلاً ظاهراً وعجزاً مكروه بفتح الراء عن دفعه
بهرب وعبرة وظنه انه ان امتنع حقق ما هدد به وحصل الاكراه بتخويل
بحدرك ضرب سند بد او بخودك تحبس ثم شرع المصنف في الركن الثاني
وهو الصيغة بقوله **والطلاق ضرمان فقط صريح** وهو ما لا يحتمل
ظاهره غير الطلاق ولا يحتاج الى نية لا يقع الطلاق كما سياتي فان قال
لم انوبه الطلاق لم يقبل وحكى الخطابي فيه الاجماع **وكناية** وهو ما يحتمل
الطلاق وغيره فيحتاج الى نية لا يقع فاحصرهم كما سياتي في الطلاق في هذين
الفصلين وما وقع للدبري من قوله لنا طلاق يقع بلا صريح ولا كناية وضورة

باغتراف

باغتراف الزوجين بفسق الشهود حالة العقد هو على وجه ضعيف والصحيح في
في الروضة انها فرقته ففسخ **النيية** افهم كلام المصنف انه لا يقع طلاق
بنية من غير لفظ وهو كذلك ولا يتحرك لسانه بكلمة الطلاق اذ لم يرفع صوته
بقدر ما يسمع نفسه مع اعتدال سمعه وعدم المكافح لان هذا ليس بكلامه
فالصريح ثلاثة الفاظ فقط كما قاله الاصحاب **الطلاق** اي ما اشتق
منه لا تشتهاره اي لفظ الطلاق فيه لغة وعرفاً وكذا **الفرق والصراح**
لفظ السبب اي ما اشتق منها على المشهور فيهما لورودها في القرآن بمعناه و
امثلة المشتق من الطلاق كطلقتك وانت طالق ويا مطلقه ويا طالق لا انت
طلاق والطلاق فليساً بصريحين بل كنايةان لان المصادرا ما تستعمل في
الاعيان توسعاً ويقاس بما ذكر فارقتك وسرحتك فهما صريحتان
وكذا انت مفارقة ومسرحة ويا مفارقة ويا مسرحة وانت فراق والفرق
وسراح والسراح كتابات فروع لو قال انت طالق من وثاق او من العمل
او سرحتك الج كذا كان كناية ان قصد ان ياتي بهذه الزيادة قبل فراغه من
الحلق والافصريح ويجري ذلك فيمن يعلق بالطلاق من ذراعه او فرسه او راسه
او حوزة له ولو اتى بالتثنية من فوق بدل الطاك ان يقول انت تالف كان كناية
كما قال بعض المتأخرين سواء كانت لغته كذلك ام لا ولو قال رسا المسلمين طوالق
لم تطلق زوجته ان لم يوافقها بنا على الاصح من ان المتكلم لا يدخل في عموم كلامه
وترجمة لفظ الطلاق بالعجمية صريح لتثنية استعملها في معناها عند اهلها
دون ترجمة الفرق والصراح فانها كناية كما صح في اصل الروضة للاختلاف
في صراحتهما بالعربية فضعفاً بالترجمة **ولا يعجز** وقوع الطلاق
بصريح **النيية** اجماعاً الا في المكروه عليه فانه يشترط في حقه النية ان
في نواه وقع الاصح والا فلا وكذا التوكيد في الطلاق يشترط في حقه اذ اطلق عن
عن موكله بالصريح النية ان كان لموكله زوجة اخري كما ترجمه في الحاد من لتردده
بين زوجتين فلا بد من تميز قال اما اذا لم يكن لموكله غيرها ففي اشتراط النية
نظر ينعين المحل لقابل للطلاق من اهله انتهى الظاهر انه لا يشترط فان قيل
كيف يقال ان الصريح لا يحتاج الى نية بخلاف الكناية مع انه يشترط قصد
لفظ الطلاق لمعناه ولا يكفي قصد حروف الطلاق من غير قصد معناه اجيب
بان كلام الصريح والكناية يشترط فيه قصد اللفظ لمعناه والصريح لا يحتاج
الى قصد الايقاع بخلاف الكناية فلا بد فيها من ذلك فروع قوله الطلاق لازمه
لي او واجب على صريح بخلاف قوله فرض على العرف في ذلك ولو قال علي الطلاق
وتسكت ففي الخبر عن المزني انه كناية وقال الصيمري انه صريح وقوله لها طلاقك
اسم ولا ترجمته الله لتركيبه قال الزركشي وهو الحق في هذا الزمن لا تشتهاره في محلي
التطبيق وهذا هو الظاهر ولا منه اعتنق الله صريح في الطلاق والا برأوا الحق
اذ لا يطلق الله ولا يبري ولا يعق الا والزوجة طالق والغريم بري والامنة معتقة
بخلاف ما لو قال باعد الله او اقال الله فانه كناية لان الصبيح ضالة قوية لا تستقل

لها

بالمقصود بخلاف صيغتي البيع والاقالة **والكتابة كل لفظ احتمل الطلاق**
وغيره ولا يخالف هذا قول البغوي في تهذيبه هي كل لفظ يبيّن عن الفرقة وإن دق
ولا قول الرافعي هي ما احتمل معنيين فصاعدا وهي في بعض المعاني أظهر لرجم ذلك كله
إلى معنى واحد **ويحتمل وقوع الطلاق بها إلى النية** إجماعا إذا لفظ
منترج ذهاب الطلاق وغيره فلا بد من نية تميز بينهما والفاظها كثيرة لا تكاد
تجصر ذكر المصنف بعضها في بعض النسخ بقوله **مثل أنت خليفة** أي خالتي
مني وكذا بقدر الجار والمجرور فيها بعده **وأنت بنته** بمنزلة فتل آخره أي
مقطوعة الوصلة ما خوة من البنت وهو القلع **تلقب** تنكير البنت
جوزة العرا والاصح وهو مذ هب سبويه أنه لا يستعمل إلا معرّفا بالأم **وأنت**
حرام أي محرمة على مجموعة للفرقة **وأنت كالميتة** أي في التحريم تشبه تحريمها
عليه بالطلاق وتحرّم الميتة **وأعزّي** بمعنى تحرّر أي صيرني عزيمة بلزوج
وأما أعزّي بالمهملة والزاي فذكره المصنف بمعناه كما سبق **وأستعري**
أعزّي لا في طلقك وسوا في ذلك المدخول بها وغيرها وتقتضي أي استعري
لاستكشاف القناع لا في طلقك والقناع بكسر القاف والمقتعة بكسر الميم ما
تغطي به المرأة رأسها ومحاسنها **وأبعد** أي لا في طلقك وأذهب أي عني
لا في طلقك وهو محتمل أعزّي بالمهملة والزاي والحق باهلك بكسر الهمزة
الهمزة وفتح الحاء وقيل بالعكس وجعله المطرزي خطأ أي لا في طلقك سوا
إكان لها أهل أم لا وما أشبهه من الفاظ الكتابات تنجدي أي استعدي للحقوق
باهلك ولا حاجة لي فيك أي لا في طلقك وذوق أي مرارة الفراق وجعلك على غاريد
أي خليت سبيلك كما جلي البعير في الصحر أو زامه على غاربه وهو ما تقدم على الظاهر
وارتفع على العنق ليرعى كين يشاء ولا إنده سريك من الذرة وهو الزجر الجلي
أهتّم بشأنك لا في طلقك والسرب بفتح السين وسكون الراء المهملة ين الأبل وما
يرعى من المال ما يكسر السنين فالجماعة من الأطباء والبقر ويجوز كسر السب
هنا فخرج بقيد تشبه ما ذكره ما لا يشبهه من الألفاظ نحو بارك الله فيك وأطعني
واسفني وزودني وقوي واقعدني ونحو ذلك فلا يقع به طلاق وإن نواه
لأن اللفظ لا يصلح له فإن نوي جميع ذلك أي نوي بلفظ من الفاظ الطلاق فيه وقع
بكل اللفظ كما في المزاج كما صله وقيل يكفي اقتنائها بأوله وينسب ما بعده عليه
ورجحه الرافعي في الشرح الصغير وصوبه الزركشي والذي رجحه ابن المقري
وهو المحتمل أنه يكفي اقتنائها ببعض اللفظ سوا كان من أوله أو وسطه أو آخره
لأن اليهي إنما يعتبر بتمامها **تلقب** اللفظ الذي يعتبر فرب النية
به هو لفظ الكتابة كما صرح به الماوردي والروابي والبند ينبغي لكن مثله
الرافعي تبع الجماعه بقرنها بآنت من أنت بآين أو صوب في المقامات الأولى لأن
الكلام في الكتابات والأوجه الأكثرا بما قاله الرافعي لأن أنت وإن لم تكن جزءا من
الكتابة فهو كما لحزم منها لأن معناها المقصود لا يتأدي بدونه وإن لم ينبو بلفظ
من الفاظ الكتابات المذكورة لم يقع الطلاق لعدم قصدّه وإشارة ناطق وإن فهمها

كل أحد بطلاق كان قالت له زوجته طلقني فاشأ ربيده أن اذهب لغوا ولا يقع
به شيء لأن عدوله عن العبارة إلى الإشارة يفهم أنه غير قاصد للطلاق وإن
قصدّه بها فهي لا تقصد للأفهام إلا نادرا وبعد بإشارة أخرى ولو قدر على
الكتابة كما صرح به الإمام في العقود كالبيع واستثنى في الدقائق منها أنه
وأشارته في الصلاة فلا يعتد بها ولا يعتد بها في الخلق على غم الكلام فإن فهم
طلاقه مثلا بإشارته كل أحد من فطن وغيره فصريح لا يحتاج لنية وإن اختلف
بطلاقه بإشارته فطنون فكتابة تحتاج إلى النية **تم** لو قال للزوجة
أنا أبرأني من دينك فانت طالق فإبرائه براءة صحيحة وقع الطلاق بإبرائه
بطلاق ما لو قال لغيرها أنا أبرأني من دينك فزوجه طالق فإبرائه براءة
صحيحة وقع الطلاق رجحيا لأنه بتخليق محض ولو قال للزوجة أنت دخلت
البيت ووجدت فيه شيئا من متاعك ولم اكسره عليا سكت فانت طالق فوجد في
البيت هاتوا لها لم تطلق كما حزم به الخواري ورجحه الزركشي للاستئذان
وقيل طلقا فقبل موته أو موثقا للباس ولو قال للزوجة أنت قبلت ضرتك
فانت طالق فقبلها ميتة لم تطلق بخلاف تعليقه بتقبل أمه فاتها
تطلق بتقبلها ميتة أدقيلة الزوجين قبله شهوة ولا شهوة بعد الموت
والام لا فرق فيها بين الموت والحياة لأن قبلتها شفقة وكرامة أكرمتها
الله سبحانه وتعالى وجميع أهلنا ومشايعنا وأصحابنا والمسلمين بالنظر
إلى وجهه الكريم **فصل** الترجمة بالفصل ساقطة في أكثر
النسخ وهو في الطلاق السني وغيره اصطلاحا واحد هو وهو اضبط بقسم
إلى سني وبدعي وثانيها وهو أشهر بتقسيم إلى سني وبدعي ولا ولا
وسيجل ذلك من كلام المصنف فأيده قسم الطلاق إلى الأحكام الخمسة
واجب كطلاق الحكم في السقاق ومندوب كطلاق زوجة حالها غير مستقيم
كان تكون غير عفيفة وحرام كالطلاق البدعي كما سبق في ومكروه كطلاق
مستقيمة الحال وعليه حمل بعض الحلال إلى الله تعالى الطلاق وإشتر
الإمام إلى المباح بطلاق من لا يهواها ولا تشيع لنفسه بموتها من غير
استئذان بها **والساقية** أي في حكم الطلاق **صريح**
في طلاق من سنية أي لا تحريم فيه **وبدعي** أي حرام
وهن ذوات الحيض وإشتر إلى القسم الأول بقوله
والسنية أي السني **أن يقع الطلاق** أي مدخول بها
ليست بحامل ولا صغيرة ولا أيسة **في طهر غير جامع** فيه
ولا في حيض قبله وذلك لاستتعا به الشرع في العدة وعدم النذر
فمن ذكرمت وقد قال تعالى إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن أي
في الوقت الذي يشرعن فيه في العدة وإشتر إلى القسم الثاني بقوله
والبدعي أي بدعي **أن يقع الطلاق** أي مدخول بها **في الحيض أو في**
طهر جامع أي جامع **فيه** وهو من تحبل أو في حيض قبله وإن سألته

المزوجة صح

جماعتهم

طلاقا بلا عوض او اختلعا اجنبي وذلك بخالفته فيما اذا اطلقها في حيض
 قوله تعالى فطلقوهن احد ثنتين و زمن الحيض لا يحسب من العدة ومثله
 النفاس والمعني في ذلك تضربها بطول مدة التوليد ولاداه الى الندم
 فمن تخيل لو ظهر حمل فان الانسان يطلق الحامل دون الحامل وعنده الندم
 قد لا يمكنه التدارك فينضرب وهو الولد فخرج بقيد الايقاع تعليق الطلاق
 فلا يحرم في الحيض لكن ان وجدت الصبغة في الطهر سمي سنيا وان وجدت
 في الحيض سمي بدعيًا وينزف عليه احكام البديعي لانه لا اثم فيه باتفاق
 الاصحاب في كل الطرق كما قاله في الزوائد ثم ان وقع الصبغة في الحيض باختياره
 فيبديعي كما قال الراعي انه ياتر او يخرج بقيد الطلاق في السني والبديعي الفسوخ
 فانها لا تنقسم الى سني **ولا بدعي** قال في الروضة لانها شرعت
 لدفع مضار زيادة فلا يعلق بها تكليف مراقبة الاوقات وتفيد قوله في الحيض
 ما اذا وافق قوله انت زمن الطهر و طالق زمن الحيض فهل يكون سنيا او بدعيًا
 وهي مسئلة عن زنة النقل ذكرها ابن الرفعة في غير مظنتها في باب الكفارات
 ونقل فيها عن ابن سيرج واقره انه قال يحسب لها الزمن الذي وقع
 فيه قوله انت فقط فخرجوا ويكون الطلاق سنيا قال وهو من باب ترتيب
 الحكم على اول اجزائه لان الطلاق لا يقع بقوله انت بمفرده اتفاقا وانما
 يقع بمجموع قوله انت طالق انتهى تنبيهات احدها قضية تفيد
 المصنف بالحاج فصر الحكم عليه وليس مراد بل لو استدل قلت مناه
 المحترم كان الحكم كذلك وكذا الوطى في البديعي لا يصح كما في الروضة للثبوت
 السني ووجوب العدة به التنبيه الثاني ظاهر كلامه حص البديعي
 فيما ذكره وليس مراد بل بقي منه قسم اخر مذكور في الروضة وهو في حق من
 له زوجتان وقسم اخر اذا طلق الاخرى قبل المبيت عندها ولو
 نكح حاملا من زمانه دخل بها ثم طلقها نظرا ان لم يخص بقيد عي لانها لا
 لا تسترح في العدة الا بعد الوضع والنفاس والافان طلقها في الطهر
 فسني او في الحيض فبدعي كما يؤخذ من كلامهم واما الموطوءة بشبهة اذا
 حبلت منه ثم طلقها طاهر اذ بدعي القنينة الثالث فليست في
 من الطلاق في الحيض صور منها الحامل اذا حاضت فلا يحرم طلاقها
 لان عدتها بالوضع ومنها ما لو كانت الزوجة امة وقال لها سيدتها ان
 طلقك الزوج اليوم فحلت حرة فصارت الزوج الطلاق كحل العتق فطلقها
 لم يحرم فان دوام الرق اضربها من نظير العدة وقد لا سمي به السيد
 بعد ذلك او يموت فيدوم اسرها بالرق قاله الاذري حجتا وهو حسن ومنها
 طلاق المخبرة فليس سني ولا بدعي ومنها طلاق الحائض في صورة الشقاق
 ومنها طلاق المولى اذا طلق وان توقف في البديعي ومنها ما لو طلقها في الطهر
 طلقته ثم طلقها في الحيض ثانية ومنها ما لو طلقها على عوض لا طلاق قوله
 تعالى فلا جناح عليهما فيما افدت به وحاجتها الى الخلاص بالمفارقة

في قوله
 لا بدعي
 في قوله
 لا بدعي

حيث

١٧٣
١٥١

حيث افدت بالمال وهذا ليس بسني ولا بدعي وهو وارد على قول المصنف
وصرب ليس في طلاقين سنة ولا بدعة على المشهور من المذهب
 كما في الروضة **وهي اربع** الاولى الصغيرة التي لم تحض **والثانية**
الايسة لان عدتها بالاشهر فلا تضرب بلحقها **والثالثة الحامل** التي
 ظهر حملها لان عدتها بوضعها فلا تختلف المدة في حقها ولا ندم بعد ظهور
 الحمل **الرابعة المختلعة التي لم يدخل بها** اذا عدة عليها **ثمة**
 من طلق بدعيًا ستن له الرجعة ثم بعدها ان شاطلق بعد تمام طهر الحبر
 الصبيحي ان ابن عمر طلق زوجته وهي حائض فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله
 وسلم فقال مره فليراجعها ثم يطلقها طاهرا قبل ان يمسه ان اراد تمام صوم
 بذلك في بعض رواياتها ولو قال لحائض ممسوسة او نفسا انت
 طالق للبدعة وقع الطلاق في الحال او انت طالق للسنة فيقع الطلاق
 حين نظروا وان قال لمن في طهر لم تمسه فيه انت طالق للسنة وقع في الحال
 وان مسته فيه حين ظهر بعد حيض او للبدعة وقع في الحال ان مسته
 فيه او في حيض قبله ولو قال انت طالق طلبة حسنة او احسن الطلاق
 او افضله او اعدله او اجمله فكالسنة او طلبة قبيحة او اقم الطلاق او
 احسنه فكالبدعة وقوله لها طلقك طلاقا كالتل او كالتلنا يقع في الحال
 ويلغو التنبيه المذكور **فصل** فيما علكه الزوج من الطلقات
 وفي الاستئثنا والتعليق والمحل القابل للطلاق وشروط المطلق
 وقد شذخ في القسم الاول بقوله **وعمل الحد** على زوجته سوا
 كانت حرة ام امة **ثلاث طلقات** لانه صلى الله عليه وسلم
 سئل عن قوله تعالى الطلاق مرتان فابن التالفة فقال او شريح
 باحسنان واما لم يعتبر وارث الزوجة لان الاعتبار في الطلاق
 بالزوج لما روي النبي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الطلاق
 نال الرجال والعدة بالتثنية ولا يحزم جمع الطلقات لان محرم
 الحلال لما لا عن امراته عند النبي صلى الله عليه وسلم ولم تطلقها
 ثلاثا قبل ان يخبره النبي صلى الله عليه وسلم انها تنبي باللعان
 متفق عليه فلو كان ايقاع الثلاث حراما لنهاه عن ذلك ليعلم
 هو ومن حضره **وعمل العيد طلقين** فقط وان كانت الزوجة حرة
 لما روي الدارقطني مرفوعا طلاق العيد طلقين **فصل** في العدة
 واما لم يعتبر واجرية الزوجة لما مر **تنبيه** قد عمل العبد ثالثة كذي
 طلق زوجته طلقين ثم التحق بدار الحرب واسترق ثم اراد نكاحها فانه حل
 له على الاصح وعمل عليها الثالثة لانها لم يحرم عليه بالطلاقين وطريان
 الرق لا يمنع الحل السابق بخلاف ما لو طلقها طلبة ثم استرق فانها تعود
 له بطلقة فقط لانه رقا قبل استيفاء عدد العبد ثم شرع في القسم
 الثاني وهو الاستئثنا بقوله **ويصح الاستئثنا في الطلاق لو وقع في**

فالمكاتب
سده

القرآن والعينة وكلام العرب وهو الإخراج بالآ أو احدي أخواتها وصحة
شروط خمسة وهي **أدأ وصله به** أي اليمن ونواه قبل فراغه وقصد به رفع
حكم اليمن وتلفظ به مسبقا نفسه ولم يستغرق فلو انفصل زابعد على سكة
التفريق ضرا ما لو سكنت لتنفس أو انقطاع صوت فانه لا يضر لان ذلك لا
يعد فاصلا بخلاف الكلام الاجنبي ولو يسيرا أو نواه بعد فراق اليمن ضد
تجلاق ما إذا نواه قبلها لان اليمن أعما تغيرت تمامها وذلك صاديق بأن يغيره
أو لها أو آخرها أو ما بينهما أو لم يقصد به رفع حكم اليمن أو قصد به رفع اليمن
ولم يتلفظ أو تلفظ به ولم يسمع به نفسه عند اعتدال سرجه أو استغراق
المستثنى منه ضرر والمستغرق باطل بالإجماع كما قاله الامام والامدعي فلو
قال أنت طالق ثلاثا الثلاث لم يصح الاستثنا وطلقت ثلاثا ويصح تقديم
المستثنى منه كانت الواحدة طالق ثلاثا والاستثنا يعتبر من الملقوط
لا من الملقوف فلو قال أنت طالق حسا الثلاثا وقع طلقان ولو قال أنت
طالق ثلاثا الا بصدق طلقه وقع ثلاثا لانه إذا استثنى من طلقه ببعض
طلقة بقي بعضها ومضى بقي كملت **تليسه** بطلق الاستثنا شرعا
على التعليق بحسبة الله تعالى كقوله أنت طالق ان شاء الله تعالى أو ان
لم يشأ الله تعالى طلاقه وقصد التعليق بالمشية في الاولي وبعد مهاي الثاني
قبل فراق الطلاق لم يثبت لان التعليق عليه من مشية الله تعالى وعذمها غير
معلوم فان لم يقصد بالمشية التعليق بأن سبق الى لسانه لتعوده بها كما هو
الادب أو قصد هاجد الفراق من الطلاق أو قصد بها التبرك أو ان كل شيء
بحسبة الله تعالى أو لم يعلم هل قصد التعليق أم لا ثبت وكذا ان طلق تحا
هو قضية كلامهم وكذا يمنع التعليق بالمشية انعقاد نية وضو وصلاة
أو صوم وغيره لعند قصد التعليق وانعقاد تعليق وانعقاد عتق وانعقاد عيني
وانعقاد نذر وانعقاد كل نص في غير ما ذكر ما حقه الجرم كبيع واقرار واجارة
ولو قال يا طالق ان شاء الله وقع طلقه في الاصح نظر الصورة النذر المشعر
بحصول الطلاق حالته والحاصل لا يلحق بخلاف أنت طالق فانه كما قال الراعي قد يستعمل
عند القرب منه وتوقع الحصول كما يقال للقريب من الوصول أنت واصل والمريض
المتوقع شفاؤه أنت صحاح فينظم الاستثنا في مثله ثم شرع في القسم الثالث
وهو التعليق بقوله **وتعني** أي الطلاق قياسا على الحق بالصيغة
فتطلق عند وجودها فإذا قال لها أنت طالق في شهر كذا أو في غرة أو راحة
أو اوله وقع الطلاق مع اول جزء من الليلة الاولي منه أو أنت طالق في شهر كذا
شهر كذا أو اول يوم منه فتطلق باول يوم منه أو أنت طالق في آخر شهر
كذا أو سلخه فتطلق باخر جزء من الشهر وان علق باول آخره طلق
باول اليوم الاخر منه لانه اول آخره ولو علق باخر اوله طلق باخر اليوم الاول
منه لانه آخر اوله ولو علق بانصاف الشهر طلق بغروب شهر الخامس عشر
وان نقص الشهر لانه المفهوم من ذلك ولو علق بنصفه نصف الاول طلق

علم المستثنى

بطلوع

بطلوع في الثامن لانه نصف نصف سبع ليال ونصف وسبعة ايام ونصف والليل
سابق النهار فيقابل نصف ليلة وسبع ليال بنصف نصف يوم ويجعل ثمان
ليال وسبعة ايام بنصف سبع ليال وثمانية ايام بنصف ثمانية ايام بنصف ثمانية ايام
والنهار طلق بالغروب ان علق نهارا أو بالبحر ان علق ليلا اذ كل منها عبارة
عن مجموع جزء من الليل وجزء من النهار اذ لا فاصل بين الزمانين وقوله
والشرط مجرور عطفا على الصيغة قال في المطلب وقد استوفيت
لجواز تعليق الطلاق بالشرط بقوله صلى الله عليه وسلم المومن عند شروطه
انتهى وأدوات التعليق بالشرط والصفات التي هي ام الباب نحو ان
دخلت الدار فانت طالق ومن يقع الميم كمن دخلت من تسلي الدار في طالق
وإذا أو متي ومتي ما يزيد ما وكل ادخلت الدار واحدة من تسلي
في طالق وأي تحاي وقت دخلت الدار فانت طالق ومن الادوات إذا ما
على رأي سيبويه ومنها وهي بمعنى ما وما الشرطية وان ما وإيما كذا
وأيان وهي كتي في تعميم الزمان وأي وجبتا التعميم الامكنة وكيف وكيف
لتعليق على الأحوال وفي فتاوى الغزالي ان التعليق يكون بلا في بلد
عم الصرف فيها كقول اهل بغداد أنت طالق لا دخلت الدار فيكون
التعليق ايضا بلوكات طالق او دخلت الدار كما قاله الماوردي وهذه الادوات
لا يقتضين بالوضع فورا في التعليق عليه ولا تراخيا ان علق مستثنت كالاخول
في غير خلع اما فيه فانها تقيد الفورية في بعض صيغته كان وإذا كان ضمن
لي الفا وإذا ضمن لي الفا فانت طالق وكذا تقيد الفور في التعليق بالمشية
نحو أنت طالق ان أو إذا ثبت لانه تعليق على الصريح بخلاف متى ثبت ولا يقتضي
هذه الادوات تكرارا في التعليق عليه بل إذا وجد مرة واحدة في غير شيان
ولا اكراه اخلت اليمن ولم يوثر وجودها ثانيا الا في كلفان التعليق
بها يفيد التكرار فلو قال من له عبيد وتحت اربع سنوة ان طلق واحدة
حرا أو اثني فعيده ان أو ثلاثا فثلاثة أو اربعا فاربعة وطلق اربعا معا
أو مرتبا عتق عشوة واحد بطلاق الاولي واثنان بطلاق الثانية وثلاثة
بطلاق الثالثة واربع بطلاق الرابعة ومجموع ذلك عشر ولو علق بكلمة خمسة
عشر لا نها تقتضي التكرار كما مر لان فيها اربعة اجاد واثنان مرتين
وثلاثة واربعه فيعتق واحد بطلاق الاولي وثلاثة بطلاق الثانية لانه
صدق عليه طلاق واحدة وطلاق ثنتين واربع بطلاق الثالثة لانه صدق
عليه طلاق واحدة وطلاق ثلاث وسبعة بطلاق الرابعة لانه صدق
واحدة وطلاق ثنتين عبرا ولاولين وطلاق اربع ومجموع ذلك خمسة
عشر ثم شرع في القسم الرابع وهو المحل بقوله ولا يقع الطلاق المحلق
قبل النكاح بعد وجوده لقوله صلى الله عليه وسلم لا طلاق الا بعد نكاح صح
الفرقة في ثم شرع في القسم الخامس وهو شروط المطلق بقوله واربع لا
يقع طلاقا ثم بتجيز ولا تعليق الا في الصبي والثاني المجنون والثالث

طهر

الناس لم يولد عليه ولم يقع القلم عن ثلاث عن النبي حتى يبلغ
وعن المجنون حتى يفقه وعن النائم حتى يستيقظ صحته أو داود
وغيره وحيت ارتفع عنهم القلم بطلت نفوسهم نعم لو طرأ الجنون من سفر
بعد به صح بصره لأنه لو طلق في هذا الجنون وقع طلاقه على المذهب
المخصوص في كتب الشافعي كما قاله في الروضة والمبدع والمعتوه
وهو الناقص العقل كما في الصحاح كالمجنون **والرابع المكره** بفتح
الراء على طلاق زوجته لا يقع طلاقه خلافاً لأبي حنيفة لقوله صلى الله
عليه وسلم رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ولا يجرى
طلاق في إعلانه أي إكراهه رواه أبو داود وأبو داود وأبو داود
على سبيل مسلم فإن ظهر من المكره بنية اختياره للطلاق كان كرهه
على ثلاث طلاقات فطلق واحدة أو على طلاق صحيح فكنى ونوى
أو تعليق فنجز وبالعكس لهذه الصور وقع الطلاق في الجميع لأن مخالفة
تستعير باختياره فيما أتى به بشرط حصول الإكراه قدرة المكره بكسر
الراء على تحقيق ما هدد به المكره بفتحها تهديداً عاجلاً ظاهراً بولائه
أو نطقه ونجس المكره بفتح الراء على دفع المكره بكسر هاء يهرب وغيرة
كما استغاثت بغيره وطمه أنه إن امتنع من فعل ما أكره عليه حقق
فعل ما خوفه به لأنه لا يتحقق العجز إلا بهذه الأمور الثلاثة فخرج
بإحلال ما لو قال لا تقتلنك عند أفليس بأكراه وبطل ما لو قال ولي
الفضاض المحل في طلق زوجته والاقتصاص منك لم يكن إكراهها
ويحصل الإكراه بتخويف بضرب شديد أو حبس طويل أو إنفاق
مال أو نحو ذلك مما يؤثر العاقل لإحلاله الأقدام على ما أكره عليه
ويختلف الإكراه باختلاف الأشخاص والأسباب المكره عليها
فقد يكون الشيء إكراهاً في شخص دون آخر وفي سبب دون آخر
فالإكراه باتفاق ما لا يضيق على المكره بفتح الخمسة د رهم في حق الموسر ليس
بإكراه على الطلاق لأن الإنسان يتحمل ولا يطلق بخلاف المال الذي يضيق عليه والحبس
في الوجبة إكراه وإن قل كما قاله الأذري والضرب اليسير في أهل المروءات إكراه
وخرج بغير طلاق زوجته فيما تقدم ما إذا أكرهه على طلاق زوجته بنفسه باب
قاله طلق زوجتي ولاقتلنك فطلقها وقع على الصحيح لأنه أبلغ في الإذن كما قاله
في الروضة **ثم** لو قال لزوجتي أن طلقنك فانت طالق قبل ثلاث
فطلقها طلقة أو أكثر وقع المنجز فقط ولا يقع معه العلق لزيادة على المهور
وقيل لا يقع شيء لأنه لو وقع المنجز لوقع العلق قبله بحكم التعليق ولو وقع العلق
لم يقع المنجز وإذا لم يقع المنجز لم يقع العلق وهذه المسئلة تسمى السريجية
منسوبة لأن سرجاً وجعل عليها كثير من الأصحاب والاول هو ما صح في النجاشي
وهو المعتمد وقال الشيخ عز الدين لا يجوز التعليق في عدم الوقوع وقال ابن الصباغ
وددت لو محبت هذه المسئلة وابن سريج يري ما نسب إليه فيها ولو علق

الطلاق

الطلاق يستحيل عرفاً كصعود السما والطيران أو غلقاً كالجمع بين الضدين
أو شراً كسبح صوم رمضان لم تطلق لأنه لم يتغير الطلاق وإنما علقه على صفة
ولم توجد واليمين فيما ذكر من عقدة حيف بحيث يربطها المعلق على الحلف ولو قال
لزوجتي أن كلت زيداً فانت طالق فكلتة حايطة مثلاً وهو يسمع لم يثبت
في أصح الوجهين لأنها لم تكله ولو قال لها أن كلت رجلاً فانت طالق فكلت
أبائها أو أحداً من محارمها طلقها لوجود الصفة فإن قال قصدت منها
من مكملت الإجاب قبل منه لأنه الظاهر وفروع الطلاق لا تخص وفي هذا
القدر كفاية لهذا المختصر الذي عم نفعه في الوجود نفع الله تعالى به **فصل**
في الرجعة بفتح الراء أقصى من كسرها عند الجوهرية والكسر أكثر عند
الأزهرية وهي لغة المرأة من الرجوع وشرعاً رد المرأة إلى النكاح من طلاق
بغير باين في العدة على وجه مخصوص كما يوجد ما سبب في الأصل فيها قبل الإجماع
قوله تعالى ويعولنهن أحق بردهن في ذلك أي في العدة أن أرادوا إصلاحاً
أي رجعة كما قاله الشافعي وقوله صلى الله عليه وسلم أتاني جبريل فقال راجع
حقصة فإنها صوامه قوامه وإنها زوجتك في الحنة وأركانها ثلاثة محل
وصيغة ومراجع وأما الطلاق فهو سبب لا ركن وبدا المصنف بشروط
الاول وهو المحل بقوله **وشروط صحة الرجعة أربعة** ونذكرها خمساً
وسادساً كما ستعرفه الاول **أن يكون الطلاق دون الثلاث** في الحر
ودون اثنين في الرقيق ولو قال كما في المنهاج لم يستوف عدد الطلاق
لشتم ذلك أما إذا استوفى ذلك فإنه لا سلطنة له عليها **والثاني أن يكون**
الطلاق بعد الدخول بها فإن كان قبله فلا رجعة لئيبوتها وكالوطي
استدخال المني المحترم **والثالث أن لا يكون الطلاق بعوض** منها
أو من غيرها فإن كان على عوض فلا رجعة كما تقدم توجيهه في الخلع والرابع
أن تكون الرجعة قبل انقضاء العدة فإذا انقضت فسيأتي في كلام المصنف
في الفصل بعده مع أن هذا الفصل ساقط من بعض النسخ والخامس كون
المطلقة قابلة للمراجع فلو أسلمت الكافرة واستقر زوجها وراجعها
في كفره لم يرجع أو ارتدت المسلمة لم تضع مراجعتها في حال ردّها لأن مقصود
الرجعة الحل والردة تنافي وتذاووا ارتد الزوج أو ارتد معها وضابط ذلك
انتقال أحد الزوجين إلى دين يمنع دوام النكاح والسادس كونها معينة
فلو طلق أحدي زوجتيه وأبهم ثم راجع أو طلقها جميعاً ثم راجع أحدها
لم تضع الرجعة في احتمال الإيهام كالطلاق تشبهها بالنكاح وهو لا يصح مع
الإيهام ولو تعينت ونسيت لم تضع رجعتها أيضاً في الأصح **ثم**
لو علق طلاقها على شيء شك في حصوله فراجع ثم علم أنه كان حاصلاً في صحة الرجعة
وجهاً أصحاً كما قاله الشيخ النووي الكمال سلب في مختصر الترافع
تضع **فصل** في بيان ما يتوقف عليه حل المطلقة **فإذا طلق**
الحر امرأته بغير عوض منها حرة كانت أو أمة طلقة واحدة أو اثنين

الركن

الرابع

ع

بعد وطهرها ولو في الدبر من اعلى انه يوجب العدة وهو الاصح وكذا لو استدخلت
ماه المحترم فان الرجعة تثبت به على المعتمد **فله مراجعتها** بغير اذن
او اذن سيد هانم **تنقض عدتها** لقوله تعالى فيلغز اجلهن فلا تعضلوهن
هن ان يتكحن ازواجهن ولو كان حق الرجعة باقيا لما كان يباح لهن النكاح
تنبيه يرد عليه ما اذا خالط الرجعية مخالطة الأزواج بلاوطي
فان العدة لا تنقض ولا رجعة له بعد الاقراء او الاقراء في الروضة والمناهج
واصلها وان خالف في ذلك بعض المتأخرين ويحل في كلامه ما اذا وطئت
بشبهه فحلت ثم طلقها فان له الرجعة في عدة الحمل على الاصح مع انها ليست
في عدته ولكن لم تنقض عدتها وشرط في المراجعة وهو الترتيب الثاني الاختيار
واهلية النكاح بنفسه وان توقف على اذن فتصح رجعة سكران وسفيه
ومحرم رجعة حيث يزوجه بان يحتاج اليه وشرط في الصيغة وهو ان
الثالث لفظ بشعر بالمراد وفي معناه ما مر في الضمان وردت الى ورجعت
وارجعتك وارجعتك وامسكتك لشهرتها في ذلك ووردتها في الكتاب والمنة
وفي معناه ما مر ما اشتق من مصادرها كانت مراجعتها وما كان **بالجملة**
وان احسن العربية واما كناية كزوجتك وانكحتك وبشرط فيهما
تخير وعدم تاقبت قلو قال راجعتك ان شئت فقالت شئت اوراجعتك
شهرالم تحصل الرجعة وسن اشهاد عليها خروجها من خلاف من اوجبه وانما لم
يجب لانها في حكم استدامة النكاح السابق وانما وجب الاشهاد على
النكاح لانها في الفرائض وهو ثابت ههنا **تنبيه** قد علم مما تقدم
ان الرجعة لا تحصل بفعل غير الكناية واشارة الاخرى المفهمة كوطي
ومقد ماته وان نوي به الرجعة لعدم دلالة عليها **فادانقصت**
عدتها بوضع حمل اقراء او اشهر كان له اعادة نكاحها **بعقد جديد** بشرط
المتقدمة في بابه ليسو تنسها حينئذ وحلفت في انقضاء العدة بغير اشهر من
اقراء او وضع اذا انكره الزوج فتصدق في ذلك ان امكن وان خالفت عاداتها
لان النساء موثقات على ارجامهن وخروج بانقضاء العدة غيره كنسب
واستيلاد فلا يقبل قولها الابينة وبغير الاشهر انقضاءها بالاشهر
وبالامكان ما اذا لم يمكن لصغرها او يأس او غيره فيصدق بيمينه ويمكن
انقضائها بوضع لقام بسنة فاشهر ولحظتين من حين امكان اجتماعها
بعد النكاح ولم يصور رعاية وعشرون يوما ولحظتين ولم يصنع بينهما بين يوما
ولحظتين وياقر الحرة طلق في طهر سبق حيض ياتين وثلاثين يوما
ولحظتين وفي حيض بسبعة واربعين يوما ولحظة ولغير حرة طلق
في طهر سبق حيض بسنة عشر يوما ولحظتين وفي حيض باحدى
وثلاثين يوما ولحظة **واذا انقضت عدتها ثم جدد نكاحها تكون معه**
على ما بقي له من عدد الطلاق لما روي البيهقي عن عمر رضي الله عنه
انه اقي بذلك ووافقه عليه جماعة من الصحابة ولم يظهر لهم مخالف **فان**

طلقها

طلقها الحرة ثلاثا او العبد ولو لم يحصا طلقتهن معا او صرنا قبل الدخول
او بعده في نكاح او انكحة **لم تحل له** تحلل اي المطلقة **له الا بعد وجود خمسة**
اشيا في المدخول بها وعلى وجود ما عدا الاول منها في غير الاول **انقضاء عدتها**
منه اي المطلقة **والثاني تزوجها بغيره** ولو عبدا او محبونا **والثالث دخوله**
بها **واضا بنفسها** بدخول حشفة او قدرها من مقطوعها ولو كان عليها حائل فزوجة
فانه يكفي تعيينها في قبلها خاصة لا في غيره كدبرها كما لا يحصل به التحميم
وسوا ذلك هو امر تزلت عليه في نقطة او نوم او اوج فيها وهي بائنة **والرابع بينوا**
منه اي الزوج الثاني بطلاق او فسخ او موت **والخامس انقضاء عدتها منه**
لاستمرار حملها لاحتمال علوقها من اثر الحمل منه **تنبيه** يشترط انتشار
الالة وان ضعف الانتشار واستعان باصبعه او اصبعها بخلاف ما لو لم
ينتشر لشلل او عنة او غيره فالمعتبر الانتشار بالفعل لا بالقوة على الاصح
كما افهمه كلام الاكثرين وصرح به الشيخ ابو حامد وصاحب المذهب والبيان
وغيرهم حتى لو ادخل السليم ذكره باصبعه بلا انتشار لم يحل كالطفل فيها
فان لا انتشار بالفعل لم يقبل به احد ممنوع ولا بد ايضا من صحة النكاح فلا
تحلل فلا يحلل الوطى في النكاح الفاسد ولا ملكا اليمن ولا وطئ الشبهة لانه
تعالى علق الحل بالنكاح وهو اتما بينا ولا نكاح الصحيح بدليل ما لو حل لا يتك
لا يثبت بما ذكره كون الزوج ممن يمكن جماعه لا طفلا لا يتاقي منه ذلكا ويتاقي
منه وهو رقيق لان نكاحه اتما يتاقي بالاجبار وقد مر انه ممتنع فليست درتها
وقع لبعض الروسا الجبال من الجيلة كدفع العار من انكاحها مملوكه الصغير
ثم بعد وطئه يملكه لها لينفسخ النكاح وقد قيل ان بعض الروسا فعل ذلك
واعادها فلم يوفق الله بينهما وتوفقا وانما حرمت عليه الى ان تحلل تنفيرا
من الطلاق الثلاث ولقوله تعالى فان طلقها اي الثالثة فلا تحلل له من بعد حتى
تنكح زوجا غيره **تنبيه** يحل وطئ محرم بنسك وخصى ولو كان صاعما او كانت
حائضة او صائمة او مظهرا منها او معتدة من شبهة وقعت في نكاح الحلال
او محرمة بنسك لانه وطئ زوج في نكاح صحيح وبشرط في حليل البكر الاقتضا
كما قاله الشافعيان وتحلل كتابته لمسلم بوطئ محوسى او وثني ففرهم عليه
ولو نكح الثاني بشرط انه اذا وطئها طلقها او فلا نكاح بينهما وشرط ذلك في
صلب العقد لم يصح النكاح لانه بشرط منع دوام النكاح فان شبهه التاقبت
ولو وطئ العاقدان على شي من ذلك قبل العقد ثم عقدا بذلك القصد بالشرط
كرهه ولو نكحها بشرط ان لا يطاها او لا يطاها الا شهرا او امرة مثلا لم يصح
النكاح ان كان الشرط من جهتها المنافاة مقصود العقد فان وقع الشرط منه
لم يضر لان الوطئ حقه فله تركه والتكليف حق عليها فليس لها تركه ويقبل قول
المطلقة ثلاثا في التحليل يمينها عند الامكان وللأول تزويجها وان ظن كذبها لغيره
فان قال هي كاذبة منع من تزويجها الا ان قال بعده تبين لي صدقها ولو حرم
عليه زوجة الامه بازالة ما يملكه عليها من الطلاق ثم اشترها قبل التحليل

ع

لم يجعله وطيه لظاهر القرآن **فصل** في الايلا وهو لغة الحاق قال الشاعر
واكذب ما يكون او المتي اذا اتى بمينا بالطلاق وشرعا حلق زوج يصح طلاقه
على متناعه من وطى زوجته مطلقا او فوق اربعة اشهر كما سياتي والا صلي
ذلك قوله تعالى الذين يولون من نسا بهم الابه واما عدي فيها من واما عدي
بعلاني لا نه ضمن معني البعد كانه قال للذين يولون متبعدين انفسهم من
من نسا بهم وهو حرام لا يداوار كانه سنة حلق ومخوف به ومخوف
عليه ومدة وصبيغة وزوجان والمصنف ذكر بعضها بقوله **واذا حلق**
الزوج باسم من اسما به تعالى او صفة من صفاته او بالتزام ما يلزم بنذر او
تعلق طلاق او عتق **ان لا يطار زوجته** الحرة او الامه وطيا شرعا فهو مول
ولا ايلا لحلقه على متناعه من متناعه بها غير وطى ولا من وطى بها في دبرها او في
قبلها في نحو حنض او احرام ثم اشار الى المدة بقوله **مطلقا** بان يطلق كقوله والله
لا اطاولك **او مدة** **تريد على اربعة اشهر** كقوله والله لا اطاولك خمسة اشهر
او قيد بمسئعة الحصول فيها كقوله والله لا اطاولك حتى ينزل السيد عيسى على
السلام او حتى اموت او تحوي او يموت فلان **فهو مول** لضررها بجمع نفسه
مالها فيه حق الحاق وخرج بقيد الزوجة امته فلا يصح الايلا منها وقيد
الزيادة على اربعة اشهر ما اذا حلق لا بطاوها مدة وسكت او لا بطاها
اربعة اشهر فانه لا يكون موثقا فيها اما الاول فلتردد اللفظين القليل والكثير
واما الثاني فلصبرها عن الزوج هذه المدة فاذا قال والله لا اطاولك اربعة
اشهر فاذا مضى فوالله لا اطاولك اربعة اشهر فليس بمول لا تنافا فيه
الا يلا ولكنه ياتم لكن انما الايلا قال في المطلب وكانه بادون
انتم المولى ويجوز ان يكون فوفقه لان ذلك تقدر فيه على دفع الضرر بخلاف
هذه افاقة لا دفع له الا من جهة الزوج بالوطى هذا اذا عاذ حرق القسم فلو قال
والله لا اطاولك اربعة اشهر فاذا مضى فلا اطاولك اربعة اشهر كان موليا
لانها يمين واحدة اشتملت على اكثر من اربعة اشهر ولو قال والله لا وطيتك خمسة
اشهر فاذا مضى فوالله لا اطاولك سنة اشهر فبالان لكل منهما حكمه وشرط
في الصيغة لفظ يشعر بالايلا في معناه ما مر في الضمان وذلك اما صريح كعقيب
خشفتنه بفرج ووطى وجماع كقوله والله لا اغيب خشفتني بفرجك او
لا اطاولك اولا اجامعك فان قال اردت بالوطى بالقدم والجماع الاجتماع
لم يقبل في الظاهر ويدين واما كناية كجملة ومباشرة كقوله
والله لا امسكك اولا اباضعك اولا اباشرك فيفتقر الى نية الوطى لعدم
استنهنها رهافيه ولو قال ان وطيتك فبعد بجر فالملك عنه يموت او غيره
زال الايلا لانه لا يلزمه بالوطى بعد ذلك شي ولو قال ان وطيتك فضررتك طالق
فمن المخاطبة فان وطى في مدة الايلا او بعد طلق الضرورة لوجود الحلق
عليه وزوال الايلا لا يلزمه شي بوطيها بعد ولو قال والله لا اطاولك سنة
الامرة مثلا قول ان وطى وبقي من السنة اكثر من الاشهر الاربعة لحصول الحنث

بالمولى

بالوطى بعد ذلك بخلاف المولى اربعة اشهر فاقل فليس بمول بل خالف **وجعل**
له بمعنى ممل المولى وجوباً **ان سالت** زوجته **ذلك اربعة اشهر** سوا
الحرة والرقبة في الزوج والزوجة من حين الايلا في غير رجعية وابته وه في رجعية
الا يمتنع من حين الرجعة ويقطع المدة مدة دخول ولومن احدثها او بعد المدة
لا ارتفاع النكاح او اختلاله فلا يحسب زمنا من المدة وما عدا وطى بالزوجة
حسبي او شرعي ونشوز ونسب بغير خصوص كاعتكاف واحرام فرضين
لا امتناع الوطى منه بما عدا من قبلها ونسب المدة بزوال القاطع ولا تنبي على ما
مضي **تنبيه** ما ذكره المصنف من توقف التاجيل على سواها ممنوع فلو حلق
لقول الشافعي في الاصحاب فقد قال الشافعي في الامام كما في المطلب ما نصه ومن
حلق لا يقرب امراته اكثر من اربعة اشهر فتركته امراته ولم يتطالبه حتى مضى الوقت
الذي يحلف عليه فقد خرج من حكم الايلا لان اليمين سا فطه عنه انتهى فلو كان
التاجيل متوقفا على طلبها لما حسبت المدة وصرح الاصحاب بصرف المدة
بنفسها سوا العلمت ثبوت حلقها في الطلب وتركته قصد ام لم تعلم حتى انقضت
المدة ولا تحتاج الى ضرب القاضي لتثبوتها بنص القرآن العظيم حتى قال في الرجعة
لوالى ثم عاب اولى وهو غايب حسبت المدة ثم اذا مضت المدة ولم يطا من غير
مانع بالزوجة **يخير** المولى بطلبها **بين القبيح** بان يوطى المولى خشفتنه
او قد رها من مقطوعها بقبل المرأة وسمى الوطى فيه لا من فاذا رجع **والنكاح**
للميم ان كان حلقه بالله تعالى على ترك وطىها **او الطلاق** للمخوف عليه
تنبيه كقصة المطالبة لها تطالبه الا بالقبيح التي امتنع عنها فان لم يق
طالبته بطلاق لقوله تعالى فان واوا فان الله غفور رحيم وان عزموا الطلاق
فان الله سميع عليم ولو تركت حلقها كان لها الخطا ليه بعد ذلك لتجدد الضرر
وليس لسيد الامنة مطالبة لان التمتع حلقها وينتظر بلوغ المرأة هفه ولا
يطلب وليها لذلك وما ذكرته من الترتيب بين مطالبتها بالقبيح والطلاق
وهو ما ذكره الرافي نبع الظاهر المض وان كان قضيه كلام المتهاج معتم
انها تردد الطلب بينها فان كان المانع بالزوج وهو طبعي كمرض فخطا له
بالقبيح باللسان بان يقول اذا قدرت ان لم يق طالبته بطلاق
او شرعي كاحرام وصوم واجب فخطا له بالطلاق لانه الذي يمكن حرمة
الوطى فان عصى وطى لم تطالب لا بخلاف الايلا فان امتنع **من ما ابي**
القبيح والطلاق **طوق عليه الحاكم** طلقه نيا به عنه لانه لا سبيل الى دوامه
اضرارها ولا اجبار على القبيح لانها لا تدخل تحت اجبار والطلاق يقبل
النيابة فتاب الحاكم عنه عند الامتناع فيقول او قفت على لانه عن فلان
طلقه كما حكى عن الايلا او حكمت عليه في زوجته بطلقة **تنبيه**
يشترط حضوره ليثبت امتناعه كما حصل الا ان تغذروا ولا
يشترط للطلاق حضوره عنده ولا ينفذ طلاق القاضي في مدة ايماله
ولا بعد وطيه او طلاقه وان طلقا معا وقع الطلاقان وان طلق القاضي

ع

مع الفبيبة لم يقع الطلاق لانها المقصودة وان طلق الزوج بعد طلاق القاضي وقع الطلاق
ان كان طلاق القاضي رجعي **تنبيه** لو اختلف الزوجان في الابل او في انقضاء مدته
بان ادعته عليه فانكر صدق يمينه لان الاصل عدمه ولو اعترفت بالوطي بعد
المدة وانكره سقط حقه من الطلب عملا باعتزافها ولم يقبل رجوعها عنه
لاعتزافها بوصول حقه اليها ولو كره يمين الابل مرتين فاكثروا براد بغير الاولي
التاكيد لها ولو تعدد المجلس وطال الفصل صدق يمينه كتنبيه في تعليق الطلاق
وفرق بينهما وبين تنجز الطلاق بان التنجز انشا واقعا والابل والتعليق
متعلقان بامر مستقبل فالتاكيد بها اليق او ارد الاستيناف تعددت الايمان
وان اطلق ولم يرد فاكيد ولا استيناف فواحد ان اخذ المجلس عملا على التاكيد
والا تعددت لتعدد التاكيد مع اختلاف المجلس **فصل في الظهار**
وهو لغة مأخوذ من الظاهر لان صورته الاصلية ان يقول كزوجته انت علي
كظهر امي وخصوا الظهرون غيره لانه موضع الركوب والمرأة مكرمة
الزوج وكان طلاقا في الجاهلية كالا يلا فغير الشريعة حكمه الى تحريمها بعد
العود ولزوم الكفارة كما سياتي وحقيقته الشرعية **تنبيه** الزوجة
في الحرمة بحرمه كما يوحى بما ياتي والاصل فيه قبل الاجماع اية والذين يظهرون
من نسائهم وهو من الكبار قال تعالى وانهم ليقولون منكرا من القول
وزورا فائدة سورة المجادلة في كل اية منها اسم الله تعالى مرة او مرتين او ثلاثا
فليس في القرآن سورة تشابهها وهي يصفى القرآن عددا وعشرة باعتبار
الاجزاء وان كان الظهار اربعة صبيغة ومظاهر ومظاهر منها ومثبه به
وكلمها توخذ من قوله **والظهار ان يقول** اي وصبيغته وهي الركن الاول
ان يقول **الرجل** اي الزوج وهو الركن الثاني **لزوجته** وهو المظاهر منها
وهو الثالث **انت علي** اي مني او معي او عندي **كظهر امي** اي مكرمي
متكرما مكرمي من امي وهذا هو المشبه وهو الركن الرابع فقد
حصل من كلام المصنف جميع الاركان ولكن لها شرط فشرط
في الصبيغة لفظ يشعر بالظهار وفي معناه مامر في الظهار وذلك
انما صيغ كانت او اسك او بدند ولو بدون علي كظهر امي او كيدها او كناية
كانت كاي او كيفها او غيرها مما يذكر الكرامة كراشها وشرط في المظاهر
كونه زوجا يصح طلاقه ولو عبدا او كافرا او حضيا او مجنونا او سكرانا
فلا يصح من غير زوج وان نكح من ظاهر منها ولا من صبي ومجنون ومكره
وشرط في المظاهر منها كونها زوجة ولوامة او صغيرة او مجنونة او
رتقا او قزنا او رجعية لا اجنبية ولو مختلعة اوامة كالطلاق فلو قال
لاجنبيه انك حرة فانت علي كظهر امي وقال السيد لانه انت علي كظهر امي
لم يصح وشرط في المشبه به كونه كل انثى محرمة او حرة محرمة وانثى محرمة
بنيسب او رضاع او مصاهرة لم تكن طلاقا للزوج كمنته واخته من نسب
ومرضعة ابية اوامة وزوجة ابية التي نكحها قبل ولادته او معها فيما

بظهر

يظهر بخلاف غير الانثى من ذكر وخنثى لانه ليس محل التمتع وبخلاف من كانت
حلاله كزوجة ابية وبخلاف ازواج النبي صلى الله عليه وسلم لان تحريمهن ليس
للحرمة بل لشرقه صلى الله عليه وسلم واما آفته من الرضاع فان كانت ولادتها
قبل ارضاعه فلا يصح التشبيه بها وان كان بعده صح وكذا ان كان معه
فيما يظهر **تنبيه** يصح تاقيت الظهار كانت كظهر امي يوما تغليب
للهمين فلو قال انت كظهر امي خمسة اشهر كان ظهارا موقتا وابل لا ممتناعه
من وطئها فوق اربعة اشهر ويصح تعليق لانه يتعلق به التحريم فاشبهها الطلاق
فلو قال ان ظاهرت من ضربتك فانت علي كظهر امي فظاهر منها فظاهر منها
علا بقتضي التنجز والتعليق **واذا قال المظاهر ذلك ولم يتبعه بالطلاق**
بان يسكنها بعد ظهاره زمن امكان فرقة ولم يفعل **صارعا** لان تشبهها
بالام مثلا يقتضي الامسكها زوجة فاذا امسكها زوجة بعد عاذ فما قال لان العود
للقول مخالفة يقال قال فلان قولك عاذله وعاذ فيه اي خالفه ونقضه وهو
قريب من قولهم عاذ في هنته **تنبيه** هذا في الظهار الموقر والموعد والطلاق
وفي غير الرجعية لانه في الظهار الموقر انما يصير عايدا بالوطي في المدة كما سياتي
لا بالامساك والعود في الرجعية انما هو بالرجعة واستثنى من كلامه ما اذا
كرر لفظ الظهار وقصد به التاكيد فانه ليس يعود على الاصح مع نكته بالايان
بلفظ الطلاق بدل التاكيد وما تقدم من حصول العود بما ذكر اداه بفضل بالظهار
فرقة يموت منها او من احدها او فسخ نكاح بسببه او بسببها او بانفساخ
كرهه قبل الدخول او فرقة بسبب طلاق باين او رجعي ولم يراجع او جن الزوج
عقب ظهاره فلا يعود ولو راجع من طلقها عقب ظهاره او ارد بعد دخول
متصلا ثم اسلم بعد رذته في العدة صار عايدا بالرجعة وان لم يسكنها
عقب الرجعة بل اطلقها لا الاسلام بل هو عايد بعده ان مضى بعد الاسلام
يسع الفرقه والفرق ان مقصود الرجعة الاستباحة ومقصود الاسلام الرجوع
الي الدين الحق فلا يحصل به امساك وانما يحصل بعد **واذا صار عايدا الزمنة**
الكفارة لقوله تعالى والذين يظهرون من نسائهم يعودون لما قالوا
الاية وهل وجبت الكفارة بالظهار والعود او الظهار والعود وشرط
وشرط او بالعود فقط لانه الجزء الاخر اوجه ذكرها في اصل الروضة بلا
ترجيح والاول هو ظاهر الاية الموافق لترجيحه ان كفارة الهمين يجب
بالهمين والحنث جميعا ولا تسقط الكفارة بعد العود بفرقة من ظاهر
منها بطلاق او غيره لاستقرارها بالامساك ولو قال لزوجته الاربعة انت
علي كظهر امي فظاهر منها فان امسكهن رجعا يسع طلاقهن فعايد
منهن فيلزمه اربع كفارات فان ظاهر منها يارب كفالات صار عايدا من
كل واحدة من الثلاث الاول ولزمه ثلاث كفارات واما الرابعة فان فارها
عقب ظهارها فلا كفارة عليه فيها والا فعليه كفارة والكفارة مأخوذة من
الفر وهو المستر لسرها الدنبت تخفيفا من الله تعالى وسمي الزارع كافرا

ع

لانه يستتر البدر وتنقسم الكفارة الى نوعين مخيرة في اولها ومرتبنة في
 اخرها وهي كفارة اليمين ومرتبنة في كلها وهي كفارة القتل والجماع فيهما ريطان
 والظهار والكلام الان في كفارة الظهار وخصاها ثلاثة الاول **عق رقبة**
 للابنة الكريمة وللرقبة الجزية في الكفارة اربعة شروط ذكر المصنف منها شرط
 الشوط الاول ما ذكره بقوله **مومنة** ولو باسلام احد الابوين او تعالى للساكني
 او الدار قال تعالى في كفارة القتل فتم برقبة مومنة والحق بها غيرها قياسا
 عليها او جملا لا ملاقاة الظهار على المقيد في اية القتل كحل المطلق في قوله تعالى
 واستشهدوا شهيدين من رجالكم على المقيد في قوله تعالى واشهدوا ذوي
 عدل منكم الشوط الثاني ما ذكره بقوله **سليمة من العيون المضرة بالملك**
 اضوارا لينا لان المقصود تكميل حاله ليتفرغ لوظايف الاحرار وانما يحصل
 ذلك اذا استغفل بكفاية نفسه والا فيصير كالا على نفسه وعلى غيره **تنبيه**
 قال الاصحاب ملاحظة الشافعي في العيب ههنا ما يضر بالعمل نظير ملاحظة
 في عيب الاضحية كما ينقص اللحم لانه المقصود فيها وفي عيب النكاح ما يخل
 بمقصود الجماع وفي عيب المبيع ما يخل بالمباينة فاعتبر في كل موضع ما يليق
 به فيجزى صغير ولو ابن يوم حكم باسلامه لا طلاق الالة الكريمة ولا يجرى
 كسره كالمرضى يجرى بروه صار عايدا ابا لرجعة وان لم يمسكها عقلا الرجعة
 كل ملك لا لا اسلام بل هو عايد بقوله ان يهيئ بعد الاسلام ومن يبيع امر
 والفرق لا بمقصود الرجعة الاستباحة ومقصود الاستلام الرجوع الى
 الدين الحق فلا يخلل به الاسلام وانما يحصل بعدة الادلة عايدا
 واقترع وهو من لانبات براسه واعرج يمكنه تتابع المني بان يكون عرجه
 غير شديدا وعور لم يضعف عوره بضع عينه السليمة واصغر وهو
 فاقد السمع واخرى اذا فهمت اشارته وبفهم بالاختيار وفقدانفه
 وفاقد اذنبه وفاقد اصابع رجليه ولا يجرى زمن ولا فاقد رجل او خصي
 وينصر من يداوفا قد اعلمت من غيرها ولا فاقد اذنبه ابهام تعطل منفعة
 اليد ولا يجرى هره عاجز ولا مريض لا يجرى بروه فان برى بان الاجزاء على
 الاصح الشوط الثالث كما قال الرقي في الاعتناق عن الكفارة فلا يجرى شرا
 قريب يعتق عليه مجرد الشرا بان كان اصلا او فرعاً بنية عتقه عن كفارته
 لان عتقه مستحق جهة القرابة فلا يضر عنها الى الكفارة ولا عتق ام ولد
 لاستحقاقها العتق ولا عتق ذي كفاية صحابة لان عتقه يقع بسبب
 الكتابة ويجزى مدبر ومعلق عتقه بضعة الشرط الرابع خلوا الرقبة
 عن ثبوت العوض ولو اعتق عبده عن كفارته بعوض باخذه من
 الرقيق كما عتقت عن كفاري عليان ترد عليا او عليا جني كما عتقت
 عبدي هذا على كفاري بالان لي عليك فيقبل لم يجز ذلك الاعتناق على كفارة
 وضابط من يلزمه العتق كل من ملك رقبة او ثمة من ثمة او عرض فاضلا عن
 كفاية نفسه وعياله الذين يلزمه مؤنتهم شرعا نفقة وكسوة وسكنى واثاناً

واخذ

واخذ ما لا بد منه لزومه العتق قال الرافعي وسكتوا عن مدة النفقة ونفقة
 الموت فيجوز ان يقدر ذلك بالعمى الغالب وان يقدر بسنة وصوب في الروضة
 منها الثاني وقضية ذلك لانه لا نقل فيها مع ان منقول الجمهور الاول وهو
 المعتد ولا يجب على المكفر بيع ضيعته وهي بفتح الصاد العقار ولا بيع راس
 مال تجارته حيث لا يفضل دخلها من غلة الضيعة ويربح مال التجارة عن
 كفارته لموته لتحصيل رقيق يعتقه ولا بيع مسكن ورقيق نفيسين الفهم
 لعسر مفارقة المألوف ولا يجب شرا غير واطهر الاقوال اعتبار البسار الذي يلزم
 به الاعتناق بوقت الادا لا بوقت الوجوب ولا باي وقت كان ثم شرع في الخصلة
 الثانية من خصال الكفارة فقال **ان لم يجد رقبة** يعتقها بان يحجز عنها
 او شرعا **فصيام شهرين متتابعين** الالة الكريمة فلو تكلف الاعتناق بالاستعانة
 او غيره اجزاه لانه يرقى الى الرتبة العليا ويعتبر الشهران بالهلال ولو نقصا
 ويكون صومهما بنية الكفارة لكل يوم منها كما هو معلوم في صوم الفرض ويجب
 تنبييت النية كما في صوم رمضان ولا تشترط فيه التتابع كالتتابع العقيل
 فان بدا بالصوم في اثنا شهر حسب الشهر بعدة بالهلال او ايام الاول من الثالث
 ثلاثين يوما وتقصت التتابع بقوات يوم لا عذر ولو كان اليوم الاخير
 اما اذا فات عذر فان كان مخبون لم يضر لانه ينافي الصوم او كمرضة
 مسوعة للفطر ضرر لان المرض لا ينافي الصوم بشر شرع في الخصلة الثالثة
 من خصال الكفارة فقال **ان لم يستطع ايام الصوم المتتابع** لهرم او مرض
 بدوم شهرين فما المستفاد من العادة في مثله او من قول الاطباء او المشقة
 شديدة ولو كانت المشقة لتشفق وهو بشدة الخلة اي الوطى وخوف زيادة
 مرض **فاطعام ستين مسكينا** الالة السابقة او فقيرا لانه اشد حاله
 ويكفي البعض مساكين والبعض فقرا **تنبيه** قوله فاطعام تنع
 فيه لفظ القران الكريم والمراد قتلهم فقال اجابرا طعم النبي صلى الله عليه وسلم
 الحدة المسدس اي ملكها خلافا لا يكفي التقديرة ولا البغضة وهل يشترط
 اللفظ او يكفي اللفظ العرف عبارة الروض يقتضي اللفظ لانه عبد بالتكليف قال
 الاذري وهو بعيد اي فلا يشترط لفظ وهو الظاهر كدفع الزكاة ولا يكفي
 تملكه كما فراهي شاميا ولا مطلبيا ولا من تلزمه نفقته كزوجته وفرضه
 ولا ان يملك نفقته قريب او زوج ولا ان يملكه ولو مكاتباً لانها حق الله تعالى
 فاعتبر فيها صفات الزكاة وبصرف المذكورين **ستين مدا كل مسكين**
مد كان يصغرها بين ايدهم وملكها لهم بالسوية او يطلق فاذا قبلوا ذلك
 اجزا على الصيحات فلو فاوت بينهم بتكليف واحد مدين واخر مد ونصف
 لم يجز ولو قال خذوه ونوي باخذوا بالسوية اجزا فان تفاوتوا لم يجز الا
 مد واحد ما لم يثبت معه من اخذ مدا اخر او هكذا وجس الامداد من جسي
 الحب الذي يكون فطرة فيخرج من غالب قوت بلد المكفر فلا يجرى نحو الدقيق
 والسويق والخبز واللبن ويجزى الاقط كما يجزى في الفطر **ولا يجزى المظاهر**

لستين صح

ظاهر مطلقا **وطيها** اي زوجته التي ظاهرها منها **حتى يكره** لقوله تعالى
 في العتق فتر رقبة من قبل ان يماسها وبقد من قبل ان يماسها في الاطعام
 خلا للمطلق على ما قيل لا تجد الوافعة وخرج بالوطي غيره كالمس وخو كالفيلة
 بشهوة فانه جاز في غير ما بين المسرة والركبة اما بينهما فيخرج مما رجع
 الرافعي في الشرح الصغير ويضع الظهار الموقت كما مر ويقع موقتا وعليه انما
 يحصل العود فيه بالوطي في المدة لان الحمل ينتظر بعد المدة فلا مستان يجمل
 ان يكون لا ينتظر الحمل والوطي في المدة والاصل برأيه من الكفارة وكالتكفير
 بمضي الوقت لا نتهايه بها **فصل** اذا عجز من لزمته الكفارة عن جميع
 الخصال بقيت في ذمته الى ان يقدر على شي منها فلا يطا المظا هر حتى يكفر
 ولا يجزي كفارة ملفقة من خصلتين كان يعنى نصف رقيق وبصوم شهر
 او بصوم شهر او يطعم ثلاثين فان وجد بعض الرقبة صام لانه عادم لها بخلاف
 ما اذا وجد بعض الطعام فانه يخرج به ولو بعض مد لانه لا بد له والميسور
 لا يسقط بالمعسور ويبقى الباقي في ذمته في احد وجهين يظهر ترجحه لان
 الغرض ان العجز عن جميع الخصال لا يسقط الكفارة ولا نظرا في نوهه كونه فعل
 شيا واذا اجتمع عليه كفارتان ولم يقدر الا على رقية اعتقها عن احدهما
 وصام عن الاخران قدر والا اطعم **فصل** في اللعان هو لغة المباعرة
 ومنه لعنه الله اي اعده وطرده وسمي بذلك بعد الزوجين من الرخمة
 او بعد كل منهما عن الآخر فلا يجتمعان ابدا وشرع عا كل ما معلومة جعلت
 حجة المضطر الى قذف من لطم فراشه والحق العارية وسميت هذه
 الكلمات لعان القول الرجل عليه لعنه الله ان كان من الكاذبين واطلاقه
 في جانب المرأة من مجاز التخليب واختير لفظه دون لفظ الغضب
 وان كانا موجودين في اللعان تكون اللعنة متقدمة في الاية ولان لعانه
 قد ينفك عن لعانها ولا ينكس والاصل فيه قوله تعالى والذين يرمون
 ازواجهن الايات وسبب نزولها ذكرته في شرح البهجة وغيره وهو
 يمين مؤكدة بلفظ الشهادة كما هو في الروضة عن الاصحاب فلا يصح
 لعان صبي ومجنون ولا يقتضي قذفهما لعانا بعد كما لهما ولا عقوبة
 كما في الروضة ولم يقع بالمدينة الشريعة لعان بعد اللعان الذي وقع بين
 يدي النبي صلى الله عليه وسلم الا في ايام عمر ابن عبد العزيز رضي الله عنه
واذا روي اي قذف الرجل المكلف **زوجته** المحصنة **بالزنا** صريحا
 كزنيته ولو مع قوله في الجبل او يازانية او زنا فجدك او يا فحمة كما
 افتى به ابن عبد السلام او كناية كزنا في الجبل بالهمزة لان الزنا هو
 الصعود بخلاف زنا في البيت بالهمزة فصريح لانه لا يستعمل معنى
 الصعود في البيت وخو زادي الروضة ان هذا كلام البغوي وان غيره
 قال ان لم يكن للبيت درج يصعد عليه فيها فصريح قطعا او يا فاحرة
 او يا فاسقة او انت تحبب الخلوة اوله اجدك بكذا او نوي بذلك القذف

فعليه

فعليه وان كانا موجودين في اللعان تكون اللعنة متقدمة في الية ولا لعانته ذنبا
 عن لعانها ولا ينكس والاصل فيه قوله تعالى والذين يرمون ازواجهن الايات وسبب نزولها
 ذكرته في شرح البهجة وغيره وهو يمين مؤكدة بلفظ الشهادة كما هو في الروضة عن الاصحاب
 فلا يصح لعان صبي ومجنون ولا يقتضي قذفهما لعانا بعد كما لهما ولا عقوبة
 كما في الروضة ولم يقع بالمدينة الشريعة لعان بعد اللعان الذي وقع بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم
 الا في ايام عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه **واذا روي** اي قذف الرجل المكلف
زوجته المحصنة **بالزنا** صريحا كزنيته ولو مع قوله في الجبل او يازانية او زنا فجدك او يا فحمة كما
 افتى به ابن عبد السلام او كناية كزنا في الجبل بالهمزة لان الزنا هو الصعود بخلاف زنا في البيت
 بالهمزة فصريح لانه لا يستعمل معنى الصعود في البيت وخو زادي الروضة ان هذا كلام البغوي وان غيره
 قال ان لم يكن للبيت درج يصعد عليه فيها فصريح قطعا او يا فاحرة او يا فاسقة او انت تحبب الخلوة اوله اجدك بكذا او نوي بذلك القذف

الزنا هو الصعود
 وبذلك لا يقتضي لعان

لان الدعاء حجة ضرورية لها بصار اليها دفع السبب او دفع الذكح حيث لا ولد على الارض
المطهر وقد حصل الولد هذا لم يبق له فائدة والذكح ممن بالطلاق ثم شرع في كيفية الدعاء بقوله
فيقول اي الزوج **عند الحاكم** او نايه اذ الدعاء لا يعتبر الا بحضوره والحكم حيث لا ولد
كالحاكم اما اذا كان هناك ولد فلا يصح التحكيم الا ان يكون مكلفا ويرضى بحكمه لانه خلاف
النسب فلا يوثق بغيره من غير حلفه والشك في الدعاء بين امته وعنده اذا زوجت
منه كالحاكم لان له ان يتولى دعاء رقيقه وليس التخليط في الدعاء بالمكان والزمان اما القسم
الاول وهو التخليط بالمكان فيكون في اشرف مواضع بلية المكان كان في ذلك تاتيا في
الزجر عن اليمين الفاجرة فان كان في غير المساجر الثلاثة فيكون **في الحاكم على المنبر**
كما صاحب الكافي لان الحاكم هو المعظم من تلك الثلاثة والمنبر ولي فان كان في المسجد الحرام
فيبين الركن الذي فيه الى الاسود وبين مقام ابراهيم عليه الصلاة والسلام وليس ما
بينهما ما يعلم فان قيل لا شئ في سنة اشرف من البيت احبب بان يقولهم عنه صيانة
له عن ذلك وان كان في مسجد المدينة فعلى المنبر كما في الام والخبر لقوله صلى الله عليه
وسلم من حلف على منبري لهذا بيننا اثنا تسعة من النار وان كان في بيت المقدس
فعند الصخرة لا عند الشرف بقا عه لا بها قبيلة الانبياء عليهم الصلاة والسلام وفي ارجاء
ابنا من الجنة وتلا عن اسرة الخاضع ونفسا اوصيه مرة مسلمة بباب الجامع يخرج مكلما
فيه والباب اقرب الى المواضع الثريفة ويلا عن الزوج في المسجد فاذا فرغ خرج الحاكم
او نايه اليها في بيعة وهي بحر الموحدة معبد الصافي وفي ثبينة وفي مسجد اليهود
وفي بيت نازح موسى لا بيت اضم ونبي لانه لا حرمة له واما القسم الثاني وهو التخليط بالزمان
في السلم فيكون بصلاة عصر كل يوم ان كان عليه حيث لا ان اليمين الفاجرة بعد
العصر غلط عقوبة لغير الصحيح عز او هو بركة النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة كل يكلم
المدبرم التيامة ولا يركبهم ولم عذاب اليم وعبد منهم رجلا حلف على يمين كاذبة بعد
العصر فقطع بها سائر اسل فانه لم يكن طلب حثيث فبعد صلاة يوم جمعهم لانه
سلك الاجابة فيه كما رواه ابو داود والنسائي وصححه الحاكم وروي مسلم انه من جلس امام
علي المنبر ان تقتضي الصلاة واما التخليط بالزمان في الكافي فيعتبر باشراف الاوقات
عندهم كما ذكره الماوردي وان كان قضية كلام المصنف انه كالمسلم وفقد ابن الرضا عن
العبد لمي وغيره تنبيه من لا يتقرب بيا كالمصنف والذين يدينون الذين لا يدينون بدين وعباد
الوثق لا يشرع في حقهم تخليط بل يلاعنون في مجلس الحكم لانهم لا يعقرون زمانا ولا مكانا
ولا يترجون قال الشيخان ويحسن ان يحلف من ذكر بالله الذي خلقه ورزقه لانه وان علي
وكفره وجد نفسه مؤمنة بالقدمين والتخليط ايضا **وجامعة** بحضور اجمع من
عبدوا اعيان الناس وصلى بهم من بلاد الدعاء لقوله تعالى ولشهد عذبيها طائفة من
المؤمنين ولان فيرد دعائهم الكذب واقلهم كما قال في المنهاج كاصلة اربعة لشبهت
الزنا فاستحب ان يحضر ذلك العدد ويبدأ في الدعاء بالزوج فيقول **اشهد بالله اني**
لمن الصادقين فيها وصيت به زوجتي هذه **من الزنا** ان كانت حاضرة فان غابت

عن البهاري ويجلس الدعاء لرضاء وحيفها وتكون ذلك سماها ورفع شبهها بما يميزها
من غيرها ففعال استباه وان كان ثم ولد ينفيه عنه ذكره في كل كتابات اللغات
الخمس الا انية ينفى عنه فيقول في كل منها **وان هذا الولد** ان كان حاضرا وان الولد
الذي ولد له ان كان غائبا **من الزنا وليس هو** لان كل من ولد له بغيره شاهد فلو اعتزل ذكره
الولد في بعض الكتابات احتاج الى اعادة الدعاء لتنبيه تنبيه قضيه كلامه انه
لواقتصر على قوله من الزنا ولم يقل ليس من انه لا يلقى قال والشرح الكبير وبه
اجلب كثيرا من انه قد يظن ان وفي الخكاح الفاسد والشبهه زنا ولكن الراجح
انه يكفي كافيته معتمرا في اصل الروضة والشرح الصغير حلالا للفظ الزنا على خفيته
وقضية ايضا انه او اقتصر على قوله ليس مني لم يكن وهو الصحيح لاحتمال ان يرب
انه لا يشبه خلقا وخلق فلا يمان يسره مع ذلك الى سبب معين كقوله من زنا وفي
شبهه ويكره في **اربع** مرات للابيات السابقة اول الفصل ودرجت الشهادة في كيد
الامر لما قيمت مقام ربع شهود من غير لعنهم الحدد وذلك سميت شهادت
وهي في الحقيقة ايمان واما الكذبة الاثية فركبة لعن **الاربع** **ويقول في الزنا**
الخامسة بعد ان يعظه الحاكم يد بابان تخوفه من عذاب الله تعالى وقد
قال صلى الله عليه وسلم لا لاله الا الله فان عذاب الدنيا الموت من عذاب
الآخرة يا من رجلا ان يضع يده على فميه لعله ينزحرف ان بعد مسألة الحاكم في عظه
الامني قال له قل **وعلى لعنة الله ان كنت من الكاذبين** فيماريتمها به
من الزنا ويشير اليها في الحضور ويميزها في الغيبة كما في التكملة الاربع تنبيه
كان من حق المصنف ان يذكر هذه الزبارة لئلا يتوهم ان الخامسة لا يشترط فيها
ذكر ذلك وسكونه ايضا عن ذكر الورد في الخامسة يقتضي ايضا انه لا يشترط في تنبيه
ذكره فيها وليس مراد كماله من ذكره في الكتابات الخمس وسكت ايضا عن ذكر
المواكبات في الكتابات الخمس والاصح اشتراطها كما في الروضة فيبوتر الفصل
الطويل وهذا كان قد قولم تثبت عليه بديهة والابان كان الدعاء لنف
ولم كان احتمل كونه من وطئ شبهة او اثبتت قد زنه بديهة قال في الاول
فيما رتبها به من اصابة غيري لما على فراشي وان هذا الولد من تلك الاصابة
الباخر الكرام وفي الثاني فيما اثبت على معري اياها بالزنا ولا تلاعن في الاول
اذا اجد عليها هذا الدعاء حتى تستقطه بلعنها **ويتعلق بلعان الله** اي بنجاسة من
غير زنى على لعنها ولا قضا القاضي كما في الروضة خمسة احكام وعليها اقتصر
ايضا في المنهاج وذكر في الزوايد زياده عليها كاسيات مع غيرها الاول **سقوط**
الحكم في سقوط جرد قدف الملا عنه **عنه** ان كانت محضنة وسقوط التعزير
عنه ان لم تكن محضنة ولا يستقط حد قدف الزاني عنه الا ان ذكره في لعنه تنبيه كالاو
ان يعبر بالغرورية برك الحد يشمل التعزير والثاني **وجوم الحد** اي جرد الزنا عليها
اي زوجته مسلمة كانت او كافرة ان لم تلاعن لقوله تعالى ويد راعنها العذاب الاثية

لله على وجوبه عليها العائد وعلى سقوطه لهما نكاحا والثالث **زوال الفرائض** أي فرائض
الزوج عنها لا تقطع النكاح بينهما في المصحين أنه صلى الله عليه وسلم فرق بينهما
ثم قال لا سبيل لك عليهما وهي فرقة فسخ كالمصالح لم يغير لفظ وتخصل ظاهر
ويطابق وقت سنن أبي داود المتلا عن عائشة لا يجتمعان إلا بتبنييه تغيير المصنف
بأنه أنشأ ملاحه به الزوجية كما سرتبها المجمع من أئمة اللغة وغيرهم **الرابع** **نفي انتساب**
الولد إليه أن نقاه في لعانه فغير المصحين أنه صلى الله عليه وسلم فرق بينهما والحق الولد
بالمرأة وأما يحتاج الملاحين إلى نفي نسب الولد يمكن كونه منه فان تعدد ركون الولد
منه كان مطلقا في مجلسي التعزاة وكل امرأة وهو المشرق وهي بالمغرب أو كان الزوج صغيرا
أو ممسوما لم يلحقه الولد لا سقالة كونه منه فلا حاجة في انتقائه إلى لعانه والنفي فوري
لا بد بالوجوب بحاج المهر ربا لا مسلك إلا لغيره كان بلغه الخبر ليلا فأخرجني ليصبح أركانه
مريضا أو مجنونا أو غير ذلك من أعلام القاض بتركه أو لم يدره فأخرج فلا يبطل حقه أن
نفس عليه فيه انشهاد بانه باق على النفي ولا يبطل حقه كالآخر بلا عذر فيلحقه
الولد وله نفي قبل وانتظار وضعه لتحقيق كونه ولدا فلو قال علمته ولدا وأخرجت
رجلا وضعه ميتا فأكنى اللعان بطل حقه من النفي لتعديله فان آخر وقال جهلت
الوضع وأمكن جهله صدق بيمينه ولا يصح نفي أحد توحيين بأن لم يخل بينهما سبعة
أشهر بان لا رما أو تخلل بين وضعيهما دون ستة أشهر لأن استدقائهما لم يجر العادة
بأن يجمع في الرحم ولد من مارجل وطلم من مارجل لأن الرحم إذا اشتغل على المني استرد
فيه فلا ينفذ في نفيه مني أجز ولو هي بول كان قيل له من نص بولك فلجواب
بما يمين أقوالكمين أو نعم لم ينفذ بخلاف ما إذا الجاب بما لا يتخصن أقواله فلو جازك
الله خير لأن الظاهر أن قصده مكافاة الدعاء بالدعوى **الخامس** **النفي** أي نفيها
عليه **على الإبد** فلا يخل له نكاحها بعد اللعان ولا عليها علك اليمين لو كانت أمه
وانتزاعها لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المار لا سبيل لك عليها أي لا طريق
لك عليها إليها والماس في الحديث الآخر المتلا عنك لا يجتمعان أبدا تبنييه بقى على المصنف
من الأحكام أشبه لم يذكرها وقد تقدم الوعد بدلوها منها سقوط حد فقه الزاني
بهان الزوج أن سمعته في لعانه كإشارة إليه فان لم يذكر في لعانه لم يسقط عنه
حد فقه كونه له ان يعبر اللعان ويذكره فان لم يلاعن ولا يبينه ولا حد بقدره
بطلها فطال به الرجل المتدوف به بالحد وقتنا بالاصح أنه يجب عليه حدان فلهذا اللعان
وتأيدت حرمة الزوجة باللعان لأجل الرجل فقط ولو تأيدت الرجل فطال به بعد قد فقه
كان له اللعان لا سقاط الحد في أحد وجهين يظهر ترجيح بناء على أن حقه يثبت
أصلا لا تنبأ لها كما هو ظاهر كلامهم وأن عفى أحدها فلا أثر للطالبة ببقه وحيث قلنا
بلاعن المتدوف به لا يثبت بقاءه من التذوف ولا يلاعن المتدوف وأما فائدة
سقوط الحد من القاذف ومنها سقوط حضانتها في حق الزوج أن امتنعفت من اللعان
ومنها تسطير الصدوق قبل الدخول ومنها أن حكمها حكم المطلقة بائنا فلا يلحقها علق وكل

للزوج نكاح أربع سواها ومن يحرم جمعه معها كاختها وعمتها وغير ذلك من الأحكام المرتبة
على التبنية وإن لم ينفذ عذرهما ولا ينفذ في ذلك علي قضائهم ولا على لعانها بل
يخصن بمرد لمان الزوج ومنها أنه لا نفقة لها وإن كانت حاملا أو لم ينفذ الحمل بلعاند
كما جزم به في المكاني فرغ لو قد فرغ الزوج زوجته وهي بكر ثم طلقها وترجعت ثم طلقها الزوج
الثاني وهي يثبت ثم لا عتاقا ولم تلعن جلدت ثم رجعت **ويستقط الحد عنها** أي حد الزنا
الذي وجب عليها بنكاح لعان الزوج **باب ثلاث** **عن** بعد نكاحها كما هو مستفاد من
لفظ السقوط لأنه لا يكون إلا فيما وجب ولم يجب عليها إلا بيه وباشتراط البعديه
جزيره في الروضة ودل عليه قوله تعالى وبراءتها الزنا الآية **ففقول** بعد
أن ياحرها الحاكم في جمع من الناس كما من التفتيش في حقه كما مر **اشهد بالله أن فلانا**
فعل أي زوجها إن كان حاضر أو غيب وفي الغيبة كما جازها فيها **من الكاذبين** **على** **فيما**
رسماني به من الزنا أربع مرات **لخول** ففاني ويأمرها لعن العذاب أن تستنهد
أربع شهادت بالله الآية **وتقول** **في المرأة الخامسة** **بعد أن يخطبها** أي يبايع الحلال
نربا في هذه المرة بالتحقيق والتعريف كان يقول لها عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة
ويأمر امرأة تضع يدها على يديها العلما أن تنزع يديها من المصنف قال لها قول **وعلى**
غضب الله أن كان من الحساد قين فيما رما به في الروضة تنبيه أهم سكوت
في لعانها عن ذكر الولد لأنها لا تحتاج إليه وهو الصحيح لا نذ لا يتعلق بذكره في لعانها حكم
فلم تخج إليه ولو قهرضت له لم يضر تنقه لو بذلك لفظ شهادة علق ونحوه كاتم باقية
وأحلف بالله إلى آخره ولفظ غضب بلعن أو غيره كالأبواء وعكسه بأن ذكر الرجل الغيب
والمرأة اللعن أو ذكر اللعن والغضب قبل تمام الشهادة لم يصح ذلك انتبا على التصور
في الشهادة والحكمة في اختصاص لعانها بالغضب ولعن الرجل باللعن أن جرمه
الزنا أعظم من جريمة القذف فربلا الأعظم بمثله وهو الغضب لأن غضبه تعالى أراة
الانتقام من العصاة وأترك العقوبة بهم واللعن الطرد والبعد فخصت المرأة بالترام
أغلظ العقوبة بهم واللعن الطرد والبعد فخصت المرأة بالترام أغلظ العقوبة ولو
نفي الذبي ولد ثم أسلم لم ينسبه في الإسلام فلو مات الولد ونسب مبرأته وبين
ورثته الكفار ثم استعملته لحقه سبعة وأسلامة وورثته وانتقضت القسمة
ولو قتل الملاحين من نقاه ثم استعملته لحقه وسقط عنه القصاص والاعتبار في الحد
والعنف من حالة التذوف فلا يتغير إن جردت رق أو علق أو أسلم في القاذف أو
المتدوف **فصل** في العدد جمع عدة ما خولت من العدد لاستعمالها
على عدد من الأقوال والأشهر غالبا وهي في الشرع اسم لعدة تنزبص فيها المرأة لمعرفة
براءة زوجها والتعبد والتعجب ما على زوجها والأصل فيها قبل الإجماع الآيات والأخبار
الائتية وشرعت صيانة للنساء وتخصيها من الاختلاط برعاية حق الزوج
والولد والمناج الثاني والغلب فيها التعويد بدليل أنها لا تنقض بقول واحد خمود البراءة
به **والعدة** من النساء **عليه ضربين** **شكوف** **عنها** **غير شكوف** **عنها** **سكت** **اللعنف**

منه فنفذ بجمع عدد صورتها إذا كانت امرأة
تفنية فطلقها زوجها خلافا لوجهها وهي
زوات لا ينفذ من يميني أنها لا شريفا صفت
تنتقل إلى قين نهي في القين ففقت
أن ثلاثة أقوال هي في عدة الوفاة أربعة أشهر
تنتقل إلى عدة الوفاة أربعين شهرا
وضرايم فائدة ذكر شريفا الأربعين شهرا
الدين على المهر رحمة الله شتم
الحمد لله رب العالمين سأل الله
قوله حتى ثاني توحيين وإن كان الحلال
ثلاثة انتقضت بالثالث أن كانت
بينه وبين الأول دون ستة
أشهر ولحقوه وإن كان بين الأول
والثالث ستة أشهر فأكثر وبين
الثاني والأول وبينها الحقات
دون الثالث وإن كان بينه
وبين الثاني ستة أشهر فثلاثة
بينه وبين الثاني كما صرح به الأمام
وانقضت عدتها بالثاني وإن كان بين
الأول والثاني ستة أشهر ستة أشهر
فأكثر وبين الثاني والثالث دونها
لم يلحقه وكان كات ما بين كل ثلاثة
أهرا يدي فقه انظر لو سفت
الزوج جازا وجوبا أو جازا
تعد تعدد زوجا أو جازا أو جازا
بينه بمسحتها جازا أو جازا أو جازا

هذا القول تعالى في تفسير الاحكام الا يتد طريقه حسنة مع الاختصار ثم بدأ بحق الميت **فقد**
تبعها بوضع الحمل اي انفصاله كله حتى تأتي تويين ولو بعد الوفاة لقوله تعالى تعالى والذين
 يتوفون منهم ويتركون ازواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة اشهر وعشراً ولقوله صل الله
 عليه وسلم لسبعة الاسابيع وقد وصفت بدموت زوجها نصف شهر فدخلت فالحق
 من شئت منفق عليه وخرج بقوله الحق الميت ما لومات صبي لا يولد مثله عن حامل
 فان عدتها لا شهر لا يوضع لا يرضى عن نفقة العدم ان ولد وكذا الوفاة مسروح
 وهو المقطوع جميع ذكره وانتهى عن كمال عدتها لا بالشهر لا بالوضع اذا لا يحق له ولحق
 المذهب لا لا يترك فان الاثنين محل المني الذي يندفق بعد انفصاله من الظاهر ولا
 يبره لمثله ولادة قابض حتى اذا ابا عبد بن حويو قد قصنا وتصاب لجماله
 المسوح على كتفه وطاف الاسواق وقال انظروا الى هذا الفاضل يلحق او كاد الزنا بالحل
 ويلحق الولدنا قطع جرح ونق الشبهة فنفذ الحاصل بوضعها لبقاء رعية المني وما يبره
 من القوة المبره للدم وكذا سلوك خميتها وبقي ذكره وحلته الولد فتمتق به الدية
 على المذهب لانه الجاه باقية فقد بالغ في الابلح فيلنذ ويترك حارقياً **وان كانت**
 اي المعتدة عن وفاة **حايلاً** وهي بكر العدة غير الحامل **فعدتها ان كانت حرة وان**
 لم توطأ وكانت صبيحة او زوجة صبي او مسروح **اربعة اشهر** من الايام لقوله تعالى
 والذين يتوفون منهم ويتركون ازواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة اشهر وعشراً وهو
 محمول على الخراب كما روي على الحايلات بفرضه الآية المتقدمة وكما يلات الحايلة
 من غير الزوج وهذه الآية ناسخة لقوله تعالى والذين يتوفون منهم ويتركون ازواجاً
 وصبيحة لازواجهم متاعاً الى الحول فان قيل شرط النسخ ان يكون متاعاً عن المتوفى
 مع ان الآية الاولى متقدمة وهذه متأخرة اجيب بانها متقدمة في النلاوات
 متأخرة في النزول وتقرر الاشهر بالاهلة ما لم يكن ويكمل المنكسر بالعدد كظايره
 فان خير عليهما الاهل كالمهرسة اعتدت بما ية وثلاثين يوماً ولومات عن مطلقة
 بحبيبة انتفعت الى عدة وفاة بالا جاع كاحكامه ابن المنزاومات عن مطلقة
 رجعية تبارخا لا تستقل بعد وفاة لانها ليست بزوجة فتكمل عدة طلاق وخرج بقيد
 الحرة الآية وسياق في كلامه ثم شرع في الصرب الثاني فقال **وعبر التوفى عنها**
 المعتدة عن وفاة طلاق او سبي ببيته او رضاع اولاد **ان كانت حاملاً فعدتها**
بوضع الحمل لقوله تعالى وولات الاحالي اجلن ان يضعن حملن فهو مختصر لقوله
 تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قرو ولا ان الميتر من العدة براءة العصم
 وهي حاقلة بالوضع بشرط امكان نسبة الى صاحب العدة زوجا كان او غيره ولو
 احتمالاً كنفى بلعان لانه لا ياتي في كونه منه ولذا لو استلحقه لحقه فان لم يكن نسبة اليه
 ثم تنقض بوضعه كما اذا مات صبي لا يتو مبر منه الاثران ومسحوح عن زوجة حامل
 فلا تقتد بوضع الحمل كما مر وكذا كل من انت زوجته الحامل يولد لا يمكن كونه منه
 لان وضعته لدون ستة اشهر من النكاح او اكثر من اثنين الزوجين مسافة لا تقطع

في تلك المدة او لغرق اربع سنين من البرقة في تنقض عدتها بوضعه لكن لو ارجحت
 في الاخير انه راجعها او جد ونكاحها او وطئها بشبهة واسكن شهر والثانية عمة تنقض
 عمة عدتها بشرط اتصال كل الحلال فلا الزلزوج بوضعه متصلاً او منفصلاً في انقضاء العدة
 ولا في غيرها من سائر ايام الجنين لعدم تمام الاتصال ولظاهر الآية واشتق من ذلك
 وجوب الغرة بظهور شبهة لان المقصود تحقق وجوده ووجوب الغرة اذا اجزانه
 وقبته وسوجي وعيوب الدية بالجناية على امه ازمات بدو مباحه وتنقض
 العدة بصيت وبمضعة بغير صورة اودي خفيته على غير التويل لظهورها عند
 فان لم يكن في المضعة صورة لظاهرة ولا خفية ولكن قلن في اصل اودي ولو بقيت
 لقصوره انقضت العدة بوضعه على المذهب المنصوص لمصود براءة الرحم بترك
 وهذه المسئلة تسمى مسئلة المنصوص فان نص هنا على ان العدة تنقض بها وعلى
 ان لا يجب فيها الغرة ولا خيت بها الاستلاد والورق ان العدة تنقض براءة الرحم
 وتبرصت والاصل والاصل براءة الزوجة في الغرة واصبة الولد انما تثبت بترك
 للولد وهذا لا يسمى ولداً وخرج بالمضعة الثلثة وهي مني يتحيل في الرحم فيغير
 مما علقها فلا تنقض العدة بها لانها لا تسمى حلاً فائدة وقع في الاقناع ان الولد
 لو مات في بطن المرأة وتغير رزوله بدوا وغيره كما يتفق لبعض الخواجل فيتنقض
 عدتها بالاقناع ان كانت من ذوات القربا لا بالشهر ان لم تكن من ذوات القربا ولا تنقض
 عدتها ما دام في بطنها اختلف الفقهاء بذلك والظاهر الثاني كما مرح به حلال الرب
 البليق في جواشي الروضة قال وقد وقعت هذه المسئلة واستعينا عليها فاجبت
 بتركها انتهى وبرد لذلك قوله تعالى وولات الاحال اجلن ان يضعن حملن **وان كانت**
 اي المعتدة عن وفاة طلاق وما في معناه مما مر **حايلاً** بالمعنى المتقدم **وهي من زوات**
 اي صواحب **الحبيص** **فعدتها ثلاث قرو** جمع قرو ومولدة بفتح القاف وضمها
 حقيقة في الحبيص والطبر ومن اطلاقه على الحبيص ما في خبر النسي وغيره وتترك
 الصلاة ايام اقربا **وهي** في الاصطلاح **الاطهار** كما روي عن عمر وعليه وغيره
 من الصحابة رضي الله تعالى عنهم ولقوله تعالى فطلقوا من بعدهن والطلاق في الحبيص
 تحرر عما في الحبيص فصرف الالذ الى زمن الطهر فان طلقت طاهر وبقي من زمن طهرها
 شيء انقضت عدتها بالطقن في حبيضة فالثلاثة لان بعض الطهر وان قل يصدرق عليه اسم
 قرو قال تعالى الحج اشهر معلومات ولعمري شهران وبعض الثالث او طلقت في حبيص
 انقضت عدتها بالطقن في حبيضة لاربعة ولا بحسب طهر من تحضر قربا على ان الطهر
 هو المحشوس بين دمي حبيص او حبيص ونفاس اودي نفاس كما صرح به المتولي وعدت
 متباعدة غير متباعدة باقربا المردودة اليها وعدة نجيحة ثلاثة اشهر والمال لا يشترط
 كل شهر على طهر وحبيص غالباً **وان كانت** اي المعتدة **صغيرة** او كبيرة **اي**
 الحبيص **فعدتها ثلاثة اشهر** ههنا لبيانات انطبق الطلاق على اود الشتر قال
 تعالى وللاييس من الحبيص من نساكلم ان ارضتم فدمتم ثلاثة اشهر والايي لمر

في تلك

هذا القول تعالى في تفسير الاحكام الا يتد طريقه حسنة مع الاختصار ثم بدأ بحق الميت **فقد**
تبعها بوضع الحمل اي انفصاله كله حتى تأتي تويين ولو بعد الوفاة لقوله تعالى تعالى والذين
 يتوفون منهم ويتركون ازواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة اشهر وعشراً ولقوله صل الله
 عليه وسلم لسبعة الاسابيع وقد وصفت بدموت زوجها نصف شهر فدخلت فالحق
 من شئت منفق عليه وخرج بقوله الحق الميت ما لومات صبي لا يولد مثله عن حامل
 فان عدتها لا شهر لا يوضع لا يرضى عن نفقة العدم ان ولد وكذا الوفاة مسروح
 وهو المقطوع جميع ذكره وانتهى عن كمال عدتها لا بالشهر لا بالوضع اذا لا يحق له ولحق
 المذهب لا لا يترك فان الاثنين محل المني الذي يندفق بعد انفصاله من الظاهر ولا
 يبره لمثله ولادة قابض حتى اذا ابا عبد بن حويو قد قصنا وتصاب لجماله
 المسوح على كتفه وطاف الاسواق وقال انظروا الى هذا الفاضل يلحق او كاد الزنا بالحل
 ويلحق الولدنا قطع جرح ونق الشبهة فنفذ الحاصل بوضعها لبقاء رعية المني وما يبره
 من القوة المبره للدم وكذا سلوك خميتها وبقي ذكره وحلته الولد فتمتق به الدية
 على المذهب لانه الجاه باقية فقد بالغ في الابلح فيلنذ ويترك حارقياً **وان كانت**
 اي المعتدة عن وفاة **حايلاً** وهي بكر العدة غير الحامل **فعدتها ان كانت حرة وان**
 لم توطأ وكانت صبيحة او زوجة صبي او مسروح **اربعة اشهر** من الايام لقوله تعالى
 والذين يتوفون منهم ويتركون ازواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة اشهر وعشراً وهو
 محمول على الخراب كما روي على الحايلات بفرضه الآية المتقدمة وكما يلات الحايلة
 من غير الزوج وهذه الآية ناسخة لقوله تعالى والذين يتوفون منهم ويتركون ازواجاً
 وصبيحة لازواجهم متاعاً الى الحول فان قيل شرط النسخ ان يكون متاعاً عن المتوفى
 مع ان الآية الاولى متقدمة وهذه متأخرة اجيب بانها متقدمة في النلاوات
 متأخرة في النزول وتقرر الاشهر بالاهلة ما لم يكن ويكمل المنكسر بالعدد كظايره
 فان خير عليهما الاهل كالمهرسة اعتدت بما ية وثلاثين يوماً ولومات عن مطلقة
 بحبيبة انتفعت الى عدة وفاة بالا جاع كاحكامه ابن المنزاومات عن مطلقة
 رجعية تبارخا لا تستقل بعد وفاة لانها ليست بزوجة فتكمل عدة طلاق وخرج بقيد
 الحرة الآية وسياق في كلامه ثم شرع في الصرب الثاني فقال **وعبر التوفى عنها**
 المعتدة عن وفاة طلاق او سبي ببيته او رضاع اولاد **ان كانت حاملاً فعدتها**
بوضع الحمل لقوله تعالى وولات الاحالي اجلن ان يضعن حملن فهو مختصر لقوله
 تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قرو ولا ان الميتر من العدة براءة العصم
 وهي حاقلة بالوضع بشرط امكان نسبة الى صاحب العدة زوجا كان او غيره ولو
 احتمالاً كنفى بلعان لانه لا ياتي في كونه منه ولذا لو استلحقه لحقه فان لم يكن نسبة اليه
 ثم تنقض بوضعه كما اذا مات صبي لا يتو مبر منه الاثران ومسحوح عن زوجة حامل
 فلا تقتد بوضع الحمل كما مر وكذا كل من انت زوجته الحامل يولد لا يمكن كونه منه
 لان وضعته لدون ستة اشهر من النكاح او اكثر من اثنين الزوجين مسافة لا تقطع

م ١٨
١٧١

واللاي لم يكتسب اي قدر من كذا كما قاله ابو المعاني اعراه وقوله تعالى ان ارنتم سنه
 ان لم تفر فوا ما تفتن به التي بينت من زوات الا قرا فان طلق في اثنا شهر كانت من
 الرابع ثلاثين يوما سوا كان الشهر تاما او ناقصا تنسبه من انتقض جيبها لعارض كرفاء
 او نفاس او مرض نحو جنت حتى يخبض فتعقد بالا قرا او حتى تبلى من الياس فتعقد
 بالاشهر ولا سبلا لا بطول مدة الانتظار وان انتطح لاملعة تعرف وكالا لفظا
 لعارض على الحد بد فتصير حتى يخبض او تياس فابده قال بعض المتأخرين وتعين
 التفتن لتعليم جملة الشهر هذه المسئلة فانهم يزجون منتظمة الجيب لعارض
 او غيره قبل بلوغ من الياس ويسموها بجراد الانقطاع ابينة ويكتفرك بعض
 ثلاثة اشهر ويستخرجون القول بصبرها الي بلوغ من الياس حتى يصير نحو ثا
 فليز من ذلك انتهى اي لان الاشهر انما شرعت للثمن والحض والابينة وهذه غيرها
 فلو حاضت من دم تحض من حرة او غيرها او حاضت ابينة لذلك في الاشهر اعتدلت
 بالا قرا في الاصل في العدة وقد قدرت عليها قبل الفراغ من بدلهما فتستغل اليها
 كالتيمن اذا وجد الما في اثنا الشهر فان حاضت بعدهما ولم تنح زوا اخر فانها تعتد
 الاقرا البين هذا البين ابينة فان حاضت بعدهما الاولي لم يوترك جيبها لا يمنع
 صدق القول بانها عتدا عنداها بالاشهر من الاملعة كحضن او الثانية فهي كالبينة
 حاضت بعدهما فان نكحت اخر فلا يبي عليها الا انقضا عندنا ظاهرا مع تعلق حق الزوج
 بها وللشروع في المقصود كما اذا قدر المني على الماء بعد الشروع في الصلاة والمغتر في الياس
 باس كل النمام بحسب ما بلغنا غيره لا يحول بسا العالم ولا يابس غيرهما فقط وانصا
 اثنا وسنتون سنة وقيل ستون وقيل خمسون **والمطلقة قبل الرجوع لها**
لا عدة عليها لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نكحت النساء ثم طلقتموهن من قبل
 ان تفسوهن فما كن عليهن من عدة والمعني فيه عدم اشتداد رحمة بها بما وجب
 استنبراه **وعدة الامة** او من فيها رقب **بالحمل** اي بوضعه بشرط بئسنته الي
 ذري العدة حيا كان او ميتا او سفنة **كعدة الحرة** في جميع ما رفيه من فرق لعموم
 الاية الكريمة وعدتها **بالا قرا** عن فرقة طلاق او فسوخ ولو استخاضت غير متحيرة **ان**
تعقد بخبرين لانها على النصف الحرة في كثير من الاحكام وانما حكمت الاقرا الثاني
 لتعذر تبعضه كالطلاق او لا يظهر بضعه الا بظهور كذا فلا بد من الانتظار
 الي ان يعمود الدم فان غفقت في عدة رجعة فكلية فتمكث ثلاثة اقرا لان الرجعة
 كالزوجة في كثير من الاحكام فكانها غفقت قبل الطلاق بخلاف ما اذا اعتقدت في عدة
 ميتونة لانها لا تحية فكانها غفقت بعدا انقضا العدة اما المتحيرة فان طلقت
 اول الشهر فبشرين وان طلقت في اثنا شهر والباقي اكثر من خمسة عشر حسب
 فزانكل بعده شهر هلاي والام بحسب فتعقد بعده بشهرين هلايين على المعتد
 خلا فالبارزي في الكتابه بشر ونصف وعدتها **بالشهر** **علي الوفاة** قبل
 الدخول او بعده **او تعقد بشهرين** هلايين **وخمسة ايام** بليا ليها وباقي

في الانكار ما سر وعدتها **بالاطلاق** وما في معناه مما تقدم **بشهر** هلاي **ونصف** شهر
 لا مكان التعقيب في الا شهر وهذا هو الا شهر وقاد المص من عدة نفسه **فان اعتقد**
 بشهرين **من كان اولي** اي لا منها فتعقد في الاقرا القرين فتي الياس تعقد بشهرين
 بدلا عنها قال بعض المتأخرين وما ادعاه من الاولوية لم يقل به احد من الاصحاب
 القايين بالتعقيب ثم قال وحله ما في المسئلة ثلاثون اقرا اظهرها ما تقدم وثانيها
 وجوب شهرين والثالث وجوب ثلاثة اشهر فالحلاف في الوجوب فان اراد الاولوية
 من حيث الاحتياط على القول الرابع فالاحتياط انما يكون بالقول الثالث ولم يقولوا
 به ايضا انتهى وقد يقال ان المص قد اطلع على ذلك في كلامهم ولا شدة ان الاحتياط
 بالاشهرين او في من الاقتصار على شهر ونصف وان كان بالثلاثة اولي ويراي الاولي
 الوجه الضعيف فيجعله من باب الاحتياط تنمة لو طلق زوجته وعاشرها بلا ولى
 في عدة اقرا واشهر فان كانت بابنا انقضت عدتها بما ذكر وان كانت رجعية لم تنقض عدتها
 بذلك وان طالت المدة ولا رجعة له بعد الاقرا والاشهر وان لم تنقض عدتها بذلك
 ولمحقها الطلاق ولو طلق زوجته الامة وعاشرها سبدها كان كعاشرة الزوج ففيه
 التقصير لما رايه الزوج والسبدها فمعاشرة البين تنقضي عدتها بما ذكر **وقص**
 فيما يجب للمعتدة وعليها وسوا كانت بابنا ام رجعية وقد بدأ بالقسم الثاني فقال
وللعدة الرجعة ولو حيللا وامة **السكن** **والنفقة** **والسكوة** وسائر حقوق الزوجية
 الالة تقطيف البنات بحسب النكاح وسلطنته ولهذا تسقط بنشور رها ثم شرع في القسم
 الاول فقال **وللباين الحاين** ثلث او ثلاث في غير بنشور **السكن** **رون** **النفقة** **والسكوة**
 لقوله تعالى اسكنوا من حيث سكنتم فلا يسكن لمن ابانها ناشرة او نشرة في العدة
 الا ان عادت الي الطاعة كما في الروضة ثم استثنى من ذلك قوله **الا ان تكون**
 اسباين **حالا** بولد يحق الزوج فيجب لها من النفقة بسبب الحمل على اظهر القولين
 ما كان سقط عنه عدمه او اقرا فقلا على الحمل وشهد به اربع نسوة مالم تنشر
 في العدة فان نشرت فيها سقط ما وجب لها بما على الاظهر المتقدم وخرج تعقيد
 الباين للمعتدة من وفاة فلا نفقة لها وان كانت حاملا لم يلزم الحامل المتوفى
 عنها زوجها نفقة روه الدار فطفي باسناد صحيح ولا يابانت بالوفات والترب
 تسقط مونتته بها وانما تستقط فيما لو توفي بعد بئسنتها لانها وجبت قبل الوفاة
 فاعتصم بقاؤها في الدوام لا انما قري من الا يتدري ويجب **علي المتوفى بها زوجها**
 ولو امة **الاجرة** **الحجر** الصحيح لا يجعل لامة توفى بالله واليوم الاخر ان تحل
 علي ميت فرق فلا تله الا على زوج اربعة اشهر وعشراي فيكل لها الا حداد عليه
 اي يجب للاجاء علي ارادته والتعقيب بايمان المرأة جري علي الباب لان غيرها
 من لها امان يلزمها الحد دو علي ولي صغيرة ويخوننة ستمها مما يمنع منه
 غيرها ومن لما رفته ولو رجعية ولا يجب لانهان فرقت بطلاق في محضرة
 به او يفسخ فافصح منها ولعني فيها فلا يليق بها فيما ايجاب الاحداد بخلاف

المتوضي عنها زوجها وما ذكر من ان الرجعية ليس لها ذلك هو ما نكته في الروضة واصلا
عن ابي ثور عن الشافعي رضي الله تعالى عنه ثم نقل عن بعض الاصحاب ان الاولي
لها ان تزني بما يدعى الزوج الي رجعتها **وهو** اي الاحد من احد ويقال فيه الحاد من
حد لغة المنع واصطلاحا **الاختناع من الزينة** في البرك تجلي من ذهب او فضة سيرا
كان كبيرا كالحل والى السوارام صغير كالحل والى الفوط لاروي ابواود والنسائي باسنا
حسن ان النبي صلى الله عليه وسلم قال المتوفى عنها زوجها لا تلبس الحلي ولا تتكحل
ولا تختضب واذا حرم ذلك لا تدبر فيه وحسبها ما قبل وما الحلي لازينة لتقيصه
ممن من حسن اذا الحسن قصر اقاما اذا كان المهر قد حلت لم يخرج الى اذ ينزوا واذا
اللولو كحرم التنوير به في الاصل لان الزينة تبهظ لغيره او ثياب مصبوغة كزينة
طريث ابي داود باسنا حسن المتوفى عنها زوجها لا تلبس المصفر من الثياب والمثقة
والحالك ولا تختضب ولا تتكحل والمثقة المصبوغة بالمسك وهو كبر الميم المنعوق
بفتحها وتقال طين احمر يشبهها ويباح لبس غير مصبوغ لا يقصد ان يبهظ لغيره
وكذا الازرق والاحضار المشبعات الكبريت لان ذلك لا يقصد للزينة بل لغيره
حل وسخ او مصبوغة فان تردد بين الزينة وغيرها لا حض والازرق فان كان
براقا صافي اللون حرم لانه مستحسن يتزين به او كرا او مشعا فلا لان المشبع بن
الاخضر والازرق قارب الاسود وخرج فقيد المذبح جميل واش وهو ما ترقنا ونقيد
عليه من نطع ومرتببة ووسادة ويحرمها ويحرم اثاث وهو نسيج المزة ومثلثين ثناء
البيت فيجوز ذلك لان الاحد في البرك لا في الفرائض ويحرم اما العقالا لانتشبه
انه كالثياب ليلا ونهارا وان خصه الزكش بلها **والاختناع من استعمال الطبيب**
في برك او ثوب طبر الصالحين من ام عطية كنانتي عن ان نخذ علي ميت فوق
ثلاثه الا على زوج اربعة اشهر وعشرا وان تكحل وان تختضب وان تلبس ثوبا
مصبوغا ويحرم ايضا استعمال الطبيب في طعامه وحل غير محرر قياسا على البرك وطعا
بطا الطبيب المحرم عليها كحرم علي المحرم يكن يلزمها انزاله الطبيب الكليل معها حلا الزرق
في العدة ولا فدية عليها في استعماله خلا في المحرم في ذلك واستثنى استعمالها
عند الطهر من الحيض وكذا من النفاس كما قاله الازرق وغيره قريبا من قسط او
اظفار وها لوعان من الجوز ويحرم عليها دهن شهر راسا ولحيثما كان لها لحيمة
لما فيه من الزينة واكتفى بالانقصة وان لم يكن فيه طيب لم يثبت ام عطية المارلات
فيه جالا وزينة وسوا وفي ذلك البضا وغيره كما ان القائل بالابيض كالنقوشا
فلا يحرم على المهورا وكذا على البضا على الامح لانه يحسن العين ويجوز الا عقاب
بالاثر والعبس الحاجة كرسد فتكحل ليلا وتسمي نهارا لانه صلى الله عليه وسلم
اخذ لام سلمة في الصبر ليلا نعم ان احتاجت اليه نهارا ايضا حاز وكذا يحرم عليها طلي
الوجه بالاسفيداج والدمام وهو كما في المسحات بكسر الدال المهملة وميمين
بفتحها الف سا بطلي به الوجه للمتمننين السمي بالحرة التي يوردها الخد والال خضاب

منا

نحوه فيما يظهر من بدنها كالوجه واليدين والرجلين ويحرم تطريق اصابعها وتصفين
شعر طرئها وتجديد شعر صدق فيها وحشواها جيبها بالحل وتدقيقه بالحف تدنيه
قد علم من تفسير الاحاد بها ذكر جواز التطبيق بقسط راس وقلم الخمار واستعداد
وتنق اشربط وازالة وسخ ولوطا هو لان جميع ذلك ليس من الزينة اي الزينة
الي الوطي واما ازالة الشعر المتصفين زينة كاختصاص الكاجين وعلى الحجة فتمنع منه
كما تحته بعضهم وهو ظاهر واما ازالة شعر الحية او شارب لبث لها تنس ان الله كما قاله
النروي في شرح مسلم وحل امتشاط بلا تزويل يد لغيره ويحرم سيد روي
نحوه ويجل لها ايضا دخول حمامات لم يكن فيه خروج محرر ولو تركت الحدة المكنته
الاحراء الواجب عليها الحل المدة او بعضها عصمت ان علمت حرمة الترك وانقضت
عدتها من الصبيان ولو بلغتها وفاة زوجها وطلا قد بعد انقضاء العدة كانت منقضية
ولا احراء عليها ولها احراء علي غير زوج ثلاثة ايام فاقل ويحرم الزيادة عليها بقصد
الاحراء فلو تركت ذلك بلا قصد لم تأنم وخرج بالمرأة الرجاء فلا يجوز له الاحراء علي
قريبة ثالثا ثانيا لان الاحراء انما شرع للمناس المنص عنهن المتنص عدم الصبر
ويحرم على المتوفى عنها زوجها وعلى الميتة اي المتطوعة عن النكاح ببسوته
صغر وكبرها اذا ثبت القطع **ملازمة البيت** اي الذي كانت فيه عند الزينة يموت او غيره
ولان مستحقا للزوج لا يباها بقوله تعالى لا يخرجون من بيوتهن اي يموتن او يبعثن
واضافها اليهن للسكنى ولا يخرجن الا اياهن ببا حشة مبينة قال ابن عباس
وغيره الفاحشة الميتة هي ان تد وعلي اهل زوجها وليس للزوج ولا غيره اخراها
ولا لها خروج منه وان رضي به الزوج الا لذكر كاسيان لان في العدة حقل الله تعالى
والحق الذي لله تعالى لا يستطع التراض وخرج بقيد الميتة الرجعية فان الزوج
اسكنها حيث تاني موضع بلمق بها وهذا ما في الحاروي والماوردي والمذهب وغيرهما
من كتب العراقين لانها في حكم الزوجة وبه جزم النروي في نكته والذي في النهاية
وهو مفهوم منها كاصل انها كغيرها وهو ما رضى عليه في الام كما قاله ابن الرفعة وغيره
وهو مما قال السبكي اولى لاطلاق الآية وقال الازرق انه المذهب المشهور والزرقي
انه الصواب ولانه لا يجوز له الخلوة بها فضلا عن الاستمتاع فليست كالزوجة شر
استثنى من وجوب ملازمة البيت قوله **الاختناع اي** يجوز لها الخروج وعدة وفاة
وعدة وطى وشبهة ونكاح فاسد فكذا الابن ومنسوخ نكاحها وضابط ذلك طاعتة يجب
نقطة من رجعية او يمين حامل او سترة فلا يخرج الا باذن او ضرورة لان وجبة ائمن
كفيان بنفقة الزوجين وكذا لها الخروج كذلك ليلا ان لم يكن لها نهارا وكذا لغيرها
لغيره وحديث ويحرم اللتانس لكن بتسترط ان ترجع وتثبت في بيتها تنبيه اقصر
المص على الحاجة اعلا ما يجوز له للصبر ورة الداعية الى ذلك وعلم مد كراهه يخرجها
لغير حاجة وهو كذلك كزوجها الزبارة وعبارة واستقامات تجارة ونحو ذلك تنزه لو
احرمت مخ او تحب باذن زوجها او غير ذلك ثم طلقها او مات فان خافت الفرائض

عمر

لضيق الوقت جاز لها الخرج الى ذلك لما في تعيين الصبر من شدة مصابة الاحرام وان
احرم من بران طلقها وماتت حج او عمرة او لما امتنع عليها الخرج سواها فالتواتر
احراما فاذ انقضت الدورة اتممت عمرتها واجبها ان يبق وقتها ولا تخلت بافعال عمرتها ولزمها
الفضا ورع العوان ويكفي الحاكم من مال مطلق لا سكن له سكن المعتمدة لتعقد فيه
ان قدر منطوق به فان لم يكن له مال اقترض عليه الحاكم فان اذلت لها الحاكم اقترض على زوجها
او فكتري المسكن من مالها جاز وتراجع فيه فان فعلته بقصد الرجوع بلا اذن الحاكم نظرت
فان قدرت على استينادها ولم تقدر ولم تستد لم ترجع وان اضرت رجعت **فصل**
في الاستبراء وهو البراءة طلب البراءة بشرعا ترضى الامة مدة بسبب حدوث ملك
اليمن او زواله او حدوث حل كالمكاتبية والمرتد من معرفة براءة الحر والعتيد وهذا
العتيد مضمون في بعض النسخ على الذي قبله وموصوفه هناك انساب وخص هذا بهذا الاسم
لانه قد روي ما يدل على براءة الحر من غير تكرار وتعدد وخص التبريد بسبب النكاح
باسم العدة استقفا من العدة والاصل والباب ما ياتي من الادلة **ومن استحب**
اي حديث له **ملك الامة** ولو من لا يمكن جماعه كالمرأة والصبي ولو ستره قبل ملكه
بشر او ارث امية او رد بيب او اقلته او خالف او قبول وصية او سبي او نحو ذلك
حرم عليه فيما عدا السبية **الاستمتاع** بكل نوع من الزرع حتى النظر بشهوة **حتى**
يتبين ما يماسيا في الاحتمال حملها ما السبية التي وقعت في سهمه من الغنية فيحملها
منها غير وطى من انواع الاستمتاع لم يفرق قوله صلى الله عليه وسلم في سبابا وطاس
الا لا توطأ حاملا حتى يخضع ولا غير ذات حل حتى يخضع حيثما وفاد الشافعي رضي
الله تعالى عنه غير السبية عليها جماع حدوث الملك واخذ من الاطلاق والسبية
انه لا فرق بين البك وغيرها والحققت من لم تحض او لم يمت بصن تخفيض واعتبار
قدرا الخيض والطهر عاليا وهو شهر كاسيا ولما روي ابي بن عمر رضي الله عنه
عنهما انه ذات وقعت في سهمي جارية من سهمي جارية فظنرت اليها اذا اعتقها مثل الرقيق
العتقة فلم املكها اذا قبلها والناس ينظرون ولم ينكر عليه احد من الصحابة وحلوا لا يفلح
الجيم والمدق من نواحي فارس والنسبة اليها جارية علي غير قبا من تحت يوم ابرو
سنة سبع عشر من الهجرة فبلغت غنايتها ثمانية عشر خالف وفارقت السبية في
فان غايتها ان تكون مستولدة حرة وذلك لا يمنع الملك وانما حرم وطئها صيانة لما
يلا يختلط بها حرة لا حرمة الحر في **ان كانت الامة التي يجب استبرؤها من ذوات**
الحبيص واستبرأوها يحصل **حبيصة** واحدة بعد ان تنق لها اليد في الحديد للمع السابق
فلا يكون ثقبية الحبيصة التي وجد السبب في اغتيالها وتطردات الاقل الكاملة اليمن
الياس كالمستردة وانما يكف بثقبية الحبيصة في اثني ثقبية الطهر في العدة لان
ثقبية الطهر يستعقب الحبيصة الدالة على البراءة وهذا يستعقب الطهر ولا دلالة له
على البراءة **وان كانت من ذوات الشهر** لصفها وباس واستبرأها يحصل **شهر**
فقط فانه كوفي الحرة فكذلك الامة والمخيرة تستبرأ بشهر ايضا **وان كانت من ذوات**

الحمل ولو من ذوات استبرأوها يحصل **بالوضع** لعدم الحديث السابق ولان التخصيص معروف
براة الحر وهي حاصلة بذلك تنبيه للمصنف من استبرأ على امة بعد الملك وقبل النقص
حسب زمنه ان ملكها بارت لان الملك بذلك مضمون حل وان لم يحصل النقص حسب دليل
صحة بعبه وكذا ان ملكت بشر او نحو من المعاصيات بعد ثبوتها لان الملك لا يرفع فاشبه
ما بعد النقص اما اذا جرى الاستبراء في زمن الحيا رفاه لا يعتد به في نصف الملك ولو وهبت
له وحصل الاستبراء بعد عقدتها وقبل النقص لم يعتد به لتوقف الملك فيها على النقص
ولو اشترى امة بجوسية او نحو ذلك في اتمت او جردتها ما حصل به الاستبراء
من وضع حمل او من شهر لغير ذوات الا قرائن ان اسلمت بعد نقصان ذلك او فاشابه
لم يفي هذا الاستبراء الا في لا بد لا يستغنى حل الاستمتاع الذي هو القصد في الاستبراء
فروع يجب الاستبراء في مكانة كناية صهيبة فستحبها بلا تعيين او عجزت بتعريف السيد لها
عند عجزها عن النجوم تعود ملك النكاح بعد زواله فاشبهه ما لو باعها ثم اشترىها اما
العاسية فلا يجب الاستبراء فيها كقوله الرازي في بابه وكذا يجب استبراء امه من عادت
الي الاسلام لزول ملك الاستمتاع ثم اعاد تدفان شبعة تعين مكانة وكذا الوارث السيد
ثم اسلم فانه يلزمه الاستبراء لئلا يترك ولو زوج السيد امته ثم طلقها الزوج قبل الدخول وجب الاستبراء
والمرأة ان طلقها بعد الدخول فاعتدت لم يدخل الاستبراء في العدة بل يلزمه ان يستبرأها
بعد انقضاء عدتها ولا يجب استبراء حلت من حبيص وثقاس وصومر وانكاف واحرام
لان حرمتها بذلك لا تخل بالملك بخلاف الكتابة والرودة ولو اشترى زوجته الامة استبرأ
له استبرأها بالتعيين ولد الملك من ولد الملك لانه بالملك يحق له الولد فمقتضى يفتق
فلا يكون كفوا لحرمة اصله ولا نصير به ام ولد ويملك اليمن ينعكس الحكم **واذا مات**
سيد ام الولد او اعتقها وهي خالية من زوج او عدة **استبرأت نفسها وجوبا بالامة**
علي حكم التنصيص المتقدم فيها فلو كانت في نكاح او عدة وقت موة السيد او عتقته
لم يلزمها استبرأ على المذهب كانه البتة وانما للسيد بل للزوج ففي كذا الوطرية
ولان الاستبراء حل الاستمتاع وهما مشغولتان بحق الزوج ولو اعتق مستولدة
فله كما حل الاستبراء في الامع كما يجوز له ان يتكلم المعتدة منه لان الما واحد **فصل**
لو وطئت الامة شريكان في حبيص او طهر لم يأمها او اراد تزويجا او طيب اثنان امة رجل
كل فطنتها انها امته واراد الرجل تزويجا وجب استبرأان كالمعتدين من شتمعين ولو باع
جارية لم يغير بوطئها فطهر بها حل راعاه فالتولية الشترى يمينه انه لا يبيع
منه وثبت نسب البائع على الاوجه من خلاف فيه اذ لا ضرورة على الشترى في
المالية والتأويل بخلافه عليه بان ثبوتها بقطع ارث الشترى بالولا فان اقربا طئها
رباعها نظرت فان كان ذلك بعد ان استبرأها فانت بولده دون سبعة اشهر
فانكر فالولد مملوك للشترى ان لم يكن وطئها والا فان امكن كونه منه بان ولده
لسنة الشهر فاكثر من وطئه لحقه وصارت الامة مستولدة وان لم يكن اشراها

قبل البيع قالوا لعله ان امكن كونه منه الا ان وفيها الشترعي وادكن كونه منها
فيعرض علي القاييف ولو زوج امته فطلقت قبل الرخول واقرت للسيد بوطيها
توارت ولدا من تحت كونه منها الحق السيد عملا بالظاهر وصارت ام ولد للمكرم
بالحوق الولد بمالك اليقين **فصل** في الرضاع هو فتيق الرا ويجوز كرها واشبات
التاسعها لغة اسم لص التدي وشرب لبنه وشرب الحليب لغيره او ما حصل منه
في معة طفل او دماعه والاصل في تحريمه قبل الاجماع الا بغير التبين واما ثلثه
موضع ورضيع ولبن وقد شرع في الركن الاول فتاك **واذا رضع المرأة** اي الانية
خلية كانت او من وجدة الحية حياة مستقرة حال اتصال لبنها بلنت تسع سنين
فرضية تقريبا وان لم يحكم بلوغها بذلك **بلبنها** ولو تغيرت عن هبته اتعا
عن الثدي بحوصلة او غيرها ثم اشار في الركن الثاني بقوله **ولما رضع ولدها**
من الرضاع فخرج بالمرأة ثلاثا ام واحدتها الرجل فلا تثبت حرمة بلبنه على العج
لان ليس بعد التثنية فلم يتعلق به التحريم كغيره من الكايات لكن بكونه ولدها
بكا من ارتضعت منه كاتص عليه في الام والبولي ثاينها الخنثي المشكل والمذهب
توقفه الي اليك فان بانت اثبته حرم ولا فلا وان مات قبله فلم يثبت التحريم
فللموضع بكا ام الخنثي ونحوها كما قبله الا زرع عن التولي ثالثا البهيمة فلو
ارضع صغيرا من شاة شلا لم يثبت بينهما اخوة فكلنا كتهما لان الاخوة فرع
الامومة فاذا لم يثبت الاصل لم يثبت الفرع وخرج بادمية ولو عجز ما يولد المرأة كما
عجزه الشافي رضي الله تعالى عنه لان اولي الحنية ان تصور رضعا مما بنا على
عدم صحة سالتهم وهو الرابع لان الرضاع قلوا النسب بدل من الرضاع ما
نحرم من النسب والله تعالى قطع النسب بين الجن والانس والحيية لبن الميتة فانه
لا يحرم لانه لبن حنة منفكة عن الحال والحرمة كالبهيمة خلا فاللابة الثلاثية
وباستكمال تسع سنين تقريبا مالموا ظهر لصغيرة دون ذلك لبن وارتضع به طفل
فلا يثبت به تحريم ولو حلب لبن المرأة المذكورة قبل موتها او جرد طفل حرم الانفا
له منها في الحياة ثم اشار الى ما يشترط في الرضاع بقوله **بشرطين** وتركه ثالثا
ورابعا مما استراه **احدهما ان يكون له دو الحن** لان الرضاع الا ما كان في الحولين رواه
الرافضي وغيره فان بلغها وشرب بعد همام حرم الرضاع فاد في الرضعة ويجوز
بالاهلة وان انكسر الشر لا وتتم عدة ثلاثين من الشهر الحائس والعشرين وذلك لقوله
تعالى والوالدات برضعن اولادهن حولين كاملين فان كان بينهما رضاعة فالحولين فافهم
ان الحولين حولين بخلاف تنبيه ابدا الحولين من تمام انقصال الرضاع كما في نظائره فان
ارتضع قبل ثمانية لم يورث وظاهر كلام المص رحمه الله تعالى انه لا يورث الحولين في الرضعة
الخامسة حرم وهو المذهب كما في التذويب وجري عليه ان التدرج وان كان ظاهر
فصل الام وغيره عدم التحريم لان ما انفصل الى الجوف في كل رضعة غير متدرا قالوا لولم
يحصل في جوفه الا خمس قطرات في كل رضعة قطرة حرم والشرط الثاني ان ترضعه

السنين

خمس

خمس رضاعات كما روي سلم عن عائشة رضي الله تعالى كان بها اتر
الله تعالى في القرآن عشر رضاعات محرمات كحر من فتيق خمس معلومات فتوفي
رسول الله صلى الله عليه ولو فيما يقر من القرآن اي يثني حكمه او يقره من لم يثني التثني
وقيل يكن رضعة واحدة وهو مذهب الجمهور ومالك رضي الله تعالى عنها والمفسر
رضاعات ضبطن بالعرف اذ الاضابط لها في اللغة ولا في الشرع فرجع فيه الى القر
كالحرز في السرقة فما قضى بكونه رضعة او رضعات اعتبر والا فلا خلاف
في اعتبار كونهما **فصل** عرفا فلو قطع الرضاع الارتضاع بين كل من النساء عا
عن الثدي تعدد عملا بالعرف ولو قطعت عليه الرضعة لشدة وطالته لم عاد تعدد
كما في اصل الرضعة لان الرضاع يعتبر فيه فعل الرضعة والرضيع علي الا فلو اد بدليل
مالموا ارتضع على امرأة ناسية او اوجرت لبنها وهو نائم واذا ثبت بذلك وجب ان
يعتد بتقطعها كما يعتد بتقطعها ولو قطعها للبر او نحو كرمه خبيثة او تنفس او ازا
وما جوده من اللبن في فمه وعاد في الحال لم ينفرد بدل الكلي رضعة واحدة فان طال
نومه او زعمه فان كان الثدي في فمه فرضعة والا فرضعات ولو تحول الرضيع
بنفسه او تحولت الرضعة في الحال من ثدي الى ثدي او قطعت الرضعة لشغل حقيق
ثم عاد من لم ينفرد جنة فان لم يتحول في الحال تردد الارتضاع ولو حلب منها لبن
دفعه ووصل الى جوف الرضيع او دماعه باجرا واسواط او غير ذلك فحس مرات
او حلب منها خمسة او اوجره برضيع دفعة فرضعة واحدة في الموردين اعتبارا في الاول
بحالة الانقصال من الثدي وفي الثانية بحالة وصوله الى جوفه دفعة واحدة ولو شك
في رضيع هل رضع خمسة او اقل او هل رضع في حولين او بعد هذا فلا تحريم لان الاصل
عدم ما ذكره ولا يشق الورع والشرط الثالث وهو وصول اللبن في الحنث الى المعدة
فلو لم يصل اليها فلا تحريم ولو وصل اليها وتقايا ثبت التحريم والشرط الرابع كون
الطفل حيا لما في الرضعة فلا ثلث للموصولي معدة الميت واعلم ان الحرمة تنفرد من
الرضعة والخول الى اصولها وفروعها وحواشيها ومن الوضيع الى فروعها فقط الى اراعت
ولده ووجدت الشروط المذكورة فتصير الرضعة بذلك امه **ويصير زوجها** الذي ينسب
اليه الحبل بكا واو وطى شبهة **ابا** لان الرضاع تابع للنسب ما لم ينسب اليه الحبل كزاني
ولا يثبت به حرمة من جهته وتنتشر الحرمة من الرضيع الى اولاده فقط نسوا كذا من النسب
او من الرضاع فلا تسري الحرمة الي ابيه واخوته ولا بنيه واخيه كالحا الرضعة وبانها وفروع
الرضعة ان يتزوج بام الطفل واخوته ويصير ابا الرضعة من نسب او رضاع امداد الوضيع لما
من ان الحرمة تنتشر الى اصولها وتصبير ايمانها ما نسب او رضاع بدلية **ابا** واو وطى
نسب او رضاع اخوة وطلاته لما من ان الحرمة تسري الي حواشيها فاذا علمت ذلك فمتنع
عليه ان يتزوج بها كما يشير الى ذلك قوله **وتحرم على المني** اي الضار اسم منقول **التزوج**
اي الرضعة لانها امه من الرضاعة فتحرر عليه كما نص عليه القرآن وتنتشر الحرمة منها **الى كل**
نائبها اي انتمت اليه او ان نسب اليه من الفروع تنبيه كان لا وحي ان يقول ان كل من تنسب

ابا

او يترك اليها بنفسه او رضاع لما من من الضابط **وعلم عليها اي الرضعة** **الفرق** **اليه اي الرضيع**
لانه ولد لها وهذا معلوم لكن ذكره المصنف في ضيق الحديث ليبيده ان الحرمة المنتزعة منها ليست
كالحرمة المنتزعة منه فان الحرمة التي بها تنتزع الى ما تقدم بيانه والحرمة التي منه تنتزع اليه
والي ولله الذكر وان سئل من نسب او رضاع لا لهم احقادها **دون من كان في الرضعة** اي الرضيع
كاحيه فلا يحرم عليها تزويجه عامر ان الحرمة لا تنتزع الى حواشييه وعطف المص على الحمله
المنقضية قوله **او اعلا اي دون من كان اعلا** **فقط منه** اي الرضيع كايه فلا يحرم عليها
تزوج احد ابويها لما حرمة لا تنتزع الى ابائه وتقدم في فصل جهات النكاح ما يحرم
بالنسب والرضاع فارجع اليه تنبيهه لانه لم يزل خمس مستورات اوله اربع سره دخل من
والم ولد ورضع طفل من كل رضعة ولم يحتسب اليها صان ابنه لان لبن الجميع سمي يحرم من غير اللبن
لانه موطات ابويه ولو كان لرجل به المستورات بنتا واخوة فوضع طفل من كل رضعة فلا
حرمة بين الرجل والطفل لان الحدود في الام في الصرة الاولى والحالة في الصورة الثانية
انما يستبان بنو وسط الامومة ولا امرتها هنا وبثبت الرضاع بعقد رجلين او رجل
واخرتين وباربع بنوة لا يختص بالنسب الا بالاطلاع عليه غالبا هذا اذا كان الارضاع من
التدريج اما اذا كان بالشرع من انا او كان بايجار فلا تنبئ فيه شهادة النسب المتحفظات
لان من لا يختص له بالاطلاع عليه واما الاقرار بالارضاع فلا يبرهن رجلين لا اطلاع
الرجال عليه غالبا **فصل** في نفقة القريب والرفيق واليهما وجب المعسر في هذا
الفصل لتساويهما في سقوط كل منهما بمضيق الزمان وجوب الرفاقية من غير تقدير ثم شرع في
انقسام الاول وهو نفقة القريب والمزانية الاصل والفرع فقال **ونفقة الوالد** من زكوة
واذا مات الاحرار نفقة **المولود** كذلك بخفض ما قبل علانية الجمع فيها كل منهما **واجبة**
على الزوج والاموك وبالعكس بشرطه الا في الاول من جهة الاب والام قوله
تقاي وصاحبهما في الدنيا معروفا ومن المعروف القيلام بكذا ايتهما عند حاجتهما وخبر طبيب
ما باكل الرجل من كسبه وولده من كسبه فلو كان امرا لم يواه الحاكم وصحى فان ابن المذنب واجموا
على ان نفقة الوالد من الزين لا كسبه لها ولا مال واجبة في مال الولد والاحرار والحدان يلزمهما
ان لم يدرخلوا في عموم ذلك نعم المحتوي بهما في الفتن والمالك وعدم القود ورد الشهادة وغيرهما
وفي الثاني قوله تقاي فان ارضعن فلم ياتوهن اجورهن اذا يجاب الاجرة الارضاع الاولاد يقتضي
اجاب موطنهم وقوله صلى الله عليه وسلم لهن خذي ما يملكك وولدك بالمعروف رواه الشيخان
والاحقاد المحقوقون بالاولاد ان لم يتنازلوا لم تطلق ما تقدم ولا يبرهن في ذلك اختلافا الذي يجب على
المسلم منها نفقة الكافر الممسوم وعكسه لعموم الادلة ولو جردا لموجب وهو المصيبة كالنكاح
ورد الشهادة ولا يبل شلاق ذلك كغيره احيى بان الميراث مبني على الناصرة وهو مقصودة
عند اختلاف الدين وخروج بالاصول والفروع غيرها من سائر الاقارب كالاخ والاخت والعم
والعمه والاحرار الارقاء ان لم يكن الرقيق مضمنا ولا سكا سكا فان كان مستقفا عليه فهي عاي
سببه وان كان مستقفا فهو المستحق الا للمعسر والمعسر لا تجب عليه نفقة قريبة واما المعسر
فان كان مستقفا عليه نفقة تامة لتام ملكه فهو كالحل وان كان مستقفا عليه فنفقة نفقة في

القريب والمسير بالنسبة لما فيه من رقة وحشة واما المكاتب فان كان مستقفا عليه فلا يلزم قربه نفقة
لنفا احكام الرق عليه بل نفقته من نفسه وان عجز نفسه فليبيده وان كان مستقفا فلا يجب عليه لانه ليس اولا
للواسات وخرج بالمصنوع وغيره من سرته وحزبه فلا يجب نفقته اذا احرته في غير ذكر المعسر شرطين
اخرين بقوله **فاما الوالدون** **ففي نفقتهم** على الزوج بشرطين اي باحد شرطين **الفقر والرضا**
وهو يرفع الزاوي الاستيلاء والعاهة **والفقير والمجنون** لتحقيق الاحتياج حينئذ فلا يجب للفقر بالاعتداء اذا
كان اذوي كسب لان القدرة على القدرة بالمال فاذ لم يكن اذوي كسب وجبت نفقتهم على الزوج وهي
الامر في الروضة وزواج النكاح لان الفرع عامر بسما شرعا اصله بالهرق وليس منها تكليفه المكسب
مع كبر السن ومخارج الاعفاف ويقتنع القضاة ثم ذكر كوش وطايدية على ما تقدم في المولودين بقوله
واما الوالدون **ففي نفقتهم** على الامور **ثلاثة شرائط** اي باحد منها **الفقر والمجنون** **والرضا** **والرضا**
والفقر والرضا **والفقر والمجنون** لتحقيق احتياجهم فلا يجب للباقيين ان كانوا ذوا كسب قطعاً
وكانا لم يكنوا علي الزهد وسوا فيه الابن والبنت كما قاله في الروضة تنبيهه لمخبره من الص
لاشترط الياسر ليعين تجر عليه منها لوضوحه والمعتبر في نفقة القريب المكافاة بقوله صلى الله
عليه وسلم خذي ما يملكك ويلك ولدك بالمعروف ولا يهاجك علي سبيل المراقبة لرفع الحاجة
الشاقة فيعتبر حاله في سنة وزهاده ورغبته وجب انشاءه كما صرح به ابن يونس ويجب له اذا
كافيه بالقوت وجب لدموية خادم ان احتاج اليه مع كسوة وسكنية لا يمين به واجز طبيب وامن ادوية
والنفقة وما ذكره من امتناع تسقط بصفه الزمان وان تعدد في النطق بالتمنع لانها وجبت لرفع الحاجة
النازلة وتزول بخلاف نفقة الزوجة فانها ساوينة وحيث قلنا باستقواها لا تفسير دينا في دونه الى
بافتراض قاض من نفسه او ما رده نفقة او منع او عجز ذلك لما روي في الاقارب الولد فانفقت عليه امه ثم
استحلقة فان الام ترجع عليه بالنفقة وكذا لو لم يكن هناك حاكم واستقر منه الام عن الاب
والظهور في فعلية قصا ما استقر منه اما اذا لم تشهد فلا رجوع لها ونفقة الحلال لا تسقط
بمضيق الزمان وان جعلنا النفقة للحمل لان الزوجة لما كانت هي التي تنتفع بها فكانت
تنتفعها بالمعسر اخذ نفقته من مال قريبه عند احتياجه ان وجب عليها وكذا ان لم
يجهده في الاصح وله الاستقراض ان لم يجد له مالا وعجز عن القاضي ويرجع ان شهد
كبار الطفل المحتاج وابو انساب مثالا وللأب والجد اخذ النفقة من مال قريبهما الصغير
والمجنون يحكم الولاية ولها التجارة لما يطبقه من الاعمال ولا تأخذها الام من ماله
اذا وجبت نفقتا عليه ولا الابن من مال اصله المجنون فموجب القاضي الابن الزمن
اجارة ابويه المجنون اذا صلب لخدمة نفقته ويجب على الام ارضاع ولدها الباطن وهو يرضع
وقصر الزنا ذلك اود العايدة لان الولد لا يرضع بدونه او انه لا يقوى ولا تستد
بنيته الاب ثم يرضع اليها ان لم يوجد الا الام واجبة وجب على الزوج عونها
ارضاعه ابنا لولده ولها طلب الاجرة من ماله ان كان والا فمن تلزمه نفقته وان وجد
الام واجبة لم تجز الام وان كانت في نكاح ابويه على ارضاعه لقوله تقاي وان تعاشرتم فستر
له اخوي واذا منعتم حصل النقاس فان رغبت في ارضاعه وهي سكرجة اي الرضعة فليس
له منعها مع وجود غيرها كما يحكي الاكثر لان فيه اضرارا بالولد لا سيما عليه اشق ولينها

بالسبب مع

اضلع ولا تروى نفقتها للارضاع وان احتاجت فيه الى زيادة الذل لان قدر النفقة لا يختلف
بحال المرأة واحتاجتها ثم شرع في القسمين الاخيرين وهما نفقة الرقيق والبهائم بقوله **ونفقة الرقيق**
والبهائم واجبة بقدر الحاجة اما الرقيق فللمملوك طعامه وكسوته ولا يملك من العمل
مالا يطيق فيكفيه طعاما واما ويقتصر كفايته في نفسه وهادئة ورغبة وان زادت على
كفايته مثله غالبا وعليه كفايته في نفسه وهادئة ورغبة وان زادت على كفايته مثله غالبا
وعليه كفايته كسوة وكذا ساير مونه ويجب على السيد ان يملك ما يملكه اذا احتاج اليه وكان
تربا يتيما ان احتاجه ونفى عليه في المختصر على وجوب اشباعه وان كان رقيقا
كسوبا او مستحقا ساقه بوصية او غيرها او احمى زمانا ومدبرا ومستولدة وستنوا
ومعارا وابقا لبيت المال في الخبز والمهور السابق فمالكه ولو فاسد الكتابة
لا يجب له شيء من ذلك على سيده لا استقلاله بالسك والنفقة لزمه نفقة اثاره
نحو ان ينفق نفسه ولم ينفق السيد الكتابة فعليه نفقته وهي سبعة غزيرة القدر فاستداهها
ولما لا لمة للزوجة جثا وجان نفقتها على الزوج ولا تجوز المالك الكتابة المذكورة من
جنس طعامه وكسوته بل من غالب ادم من خبز زينة ومن غلب كسوته من
خز قطن وصوف وغير الشافى رضي الله تعالى عنه للمملوك نفقته وكسوته بالمعروف
قال والمعروف عندنا المعروف لثقله ببلده وبما يحال السيد في سياره واعساره ويتق
عليه الشريك بقرره ملكهما ولا يكون ستر العورة لرفقته وان لم يتنازعا ولا يردعا
فيه من الزلا والختار هذا ببلادنا قاله الغزالي وغيره واما ببلاد السودان ونحوها
فله ذلك كما في الطلب وتستط كفاية الرقيق بمضى الزمان فلا نصير ديننا عليه الا ما تنال
التاضي واذا فيه واقتصر كنفقة الغريب بجامع وجوبها بالكفاية وبيع القاضي
فيها ما له ان استمتع او غاب لا ينفق واجب عليه فان عقد المال اسره القاضي ببيعة
او جازته او اعتاقه دفعا للضرر فان لم يفعل اجرة القاضي فان لم يسر اجازته باعه فان
لم يشتراه احدا فنق عليه من بيت المال واما غير الرقيق والبهائم جمع ببينة سميت
بذلك لانها لا تتكلم وهي كما قال الترمذي كل ذات اربع من ذوات البر والبحر التي وفي
معناه كل حيوان يحترم فيجب عليه علفها وسقيها الحرمة الروح والمخبر الصبيح
دخلت اسره النار في مرة حبستها لا هي اطعمتها ولا هي ارسلتها تاكل من خنافس الارض نتاج
الحا وكسرها اي هزها والمراد بكفاية الرابة ومولها الاود الشع والروي دون غابشا
وخرج بالمعترم غيره كالغرسق الحنق فلا يلزمه علفها بل علفها ولا يجوز له حبسها في حفرة
جوعا لغير اذاتلته فاحسن القتل فان امتنع المالك ما ذكره ما اذبحه الحاكم في الحيوان
الماكول على احد ثلاثة امور بيع له او خيره ما يرضى به او علف او ذبح واجبر غيره
على احد اثنين بيع او علف ويحرم ذبحه للذي عن ذبح الحيوان الا لعله فان لم يفعل ماله
الحاكم بدنا بعمده في ذل على ما يراه ويقتضيه الحال فان لم يكن له مال باع الحاكم الرابة
او اجازتها او اكرها عليه فان تعذر ذلك فعلى بيت المال كفايتها **ولا يملكون** اي لا يجوز
لمالك الرقيق والبهائم ان يكتفهم **من المهر بالبطيق** اي المهر الذي اراد عليه لور ود الهب عنه

في الرقيق

في الرقيق في صحبه مسلم وهو التحريم وقيل عليه البهائم بجامع حصول الضرر قال في الروضة لا يجوز
للسيد تكليفه رقيقه من العمل الا ما يطيقه الدورم عليه فلا يجوز ان يملكه عملا بقدر عليه يوم
او يومين ثم يجر عنه وقال ايضا يحرم تكليفه الدورم الا ما لا تطيقه من ثقل العمل او ادمه السر
وغيرها وقال في الزنا يحرم تكليفها ما لا تطيقه الدورم عليه يوما وكفه ككاسيق في الرقيق
فصل لا يجب للمالك من لبن دابته ما يضر ولدها لا عذوة كولد الامه وانما عليه
ما فضل عن عذوة الولد لها وله ان يعدل به في لبن غير امه ان استمره والا فهو حق بلبن امه
ولا يجوز حلبه اذا كان يصربا لبهية لقلة علفها ولا تترك الحلب اذ كان يضرها فان لم
يضرها كره لاضاعة المال وبسبب ان لا يستقصى الحالب في الحلب بل يدع في الصرع شيئا وان يقتص
اظفاره لئلا يوذنها ويحرم جزا لصف من اصل الظهر وكفه وكذا حلقه عما فيها من قد يرب
الحبوان قاله الجويني ويجب على مالك الحبل ان يبقى له شيئا من العسل في الكورمة بقدر حاجته
ان لم يكفه غيره ولا فلا يجب عليه ذلك قاله الرافعي وقد قيل يشوبه راحة وبعلقها باب
الكورمة فما كل منها على مالك دورم القرض علفه بوزن ثوب او ثلثيته لا كله لئلا يهلكه بغير
فايدة ويبيع فيه ماله كالبهيمة ويجوز تخفيفه في الشمس عند حصوله وان اهلكه
لحصول فايدة كذبح الحبوان الماكول وخرج بما فيه روح ما لا روح فيه كفتاة ودار لا يجب
على المالك محاربتها فان ذك تخمة للمال ولا يجب على الانسان ذلك ولا يكره تركها الا اذا ادى
الى الحزن فيكره **فصل** في النفقة والنفقة على قسمين نفقة يجب للانسان على نفسه
اذا قرر عليها وعليه ان يقدمها على نفقة غيره لقوله صلى الله عليه وسلم ادم بنفسك ثم من
تقول ونفقة يجب على الانسان لغيره قال الشيخان واسباب وجوبها ثلاثة النكاح والزوجة
والملك او ورو على الحصر وهذه الثلاثة صور منها الهدى والنفقة المذكورة فان نفقت ما علم
النادر والمهدي مع انتقال الملك فيهما للفقير ومنها نصيب الفقير بعد الحول وقيل لا مكان يجب
نفقته على المالك وقدم المصنف القسمين الاخيرين ثم شرع في نفسه الاول بقوله **ونفقة**
الزوجة المحلنة من نفسها واجبة بالتمكين التام لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن و
كسوتهن بما لهن عرف وخير نفقوا الله في النساء فانكم اخذنوهن بامانة الله واستحلن فرجهن
بكلمة الله ولهن عليهن من زواجر وكسوتهن بالمعروف وراه مسلم ولا نها سلمت ما ملك عليها
فيجب ما يقابل من الاموال والحراد بالوجوب يستحقها يوم ما يوم كذا مخرجها ولو حصل
التمكين في اثناء اليوم فانها وجوبها بالقسط وظل التمكين سبب او شرط فيه وجهان وجوبها
الطلاق فلا يجب بالنفقة لا يوجب التمكينا وهو لا يوجب عوقبين مختلفين لانها مجهولة والعقد
لا يوجب الا مجهولا ولا نفق صلى الله عليه وسلم تزوج عائشة رضي الله تعالى عنها وهي بنت ست
سنتين ودخل بها بعد سنتين ولم ينقل انه نفق عليها قبل الدخول ولو كان حقها لها لباقة
اليها ولو وقع لنقل فان لم تعرض عليه زوجته مدة مع سكرتها عن طلبها ولم تنفقه فلا نفقة
لها لعدم التمكين وان عرضت عليه وقع عاقلة بالعدة مع حضوره في بلدها فان نفقت اليه تحريم
في مسلمة نفق المالك فاختار ان يتكلم حيث شئت او عاقلة في وجبت نفقتها من حين يزوج الخبر
له لانه حينئذ مقصود ان غاب عن بلدها قبل عرضها عليه ونفقته لا مري في الحكم مظهرة له
للتسليم كبت الحاكم في كيم بد الزوج ليعلمه بالحال فيجوز ان يزوجها فان لم يفعل شيئا من الامرين وفي
امكان زمان وصوله فرضا القاضي في ماله من جبن امكان وصوله والعمرة وزوجة جنوبه
ومن هوة عرض وبيها على زوجيه مالا لا لوي هو الحاطب بذلك ولو اختلفا الزوجان في التمكين
فقالا مكنة في وقت كذا فافكر ولا بينة صدق بيمينه لا الاصل عدمه **وج** اي نفقة الزوجة

مقدمة على الزوج بحسب حاله ثم ان كان الزوج من مواسرين عليه من زوجته ولو اهدى كتابية
من لخب من غالب قوتها اي غالب قوت بلد هان من حنطة او شعير او غنم وغير هاتح بحسب الاقط
في حق اهل البوادي والقرى الذين يعتادون من المعاشرة بالمعروف انما مواسرين وقبيل ساعلم
الفطرة والكفارة والتعبير بالبلد جريا على القالب بحسب ما يجرى في ذلك **من الادم** ما جرت به العادة من
ادوم غالب البلد كزيت وشبث وسمن وزبد وتمر وحل بقوله تعالى وعاشروهم بالمعروف
وليس من المعاشرة فكيفها الصبر على الحزن وحده اذ الطعام غالبا لا ينساغ الا بالادوم وقال ابن عباس
في قوله تعالى من اوسط ما يطعمون اهليكم الخ والزيت وقال ابن عمر الخبز والسمن ويختلف قدر
الادوم بالاقصوالاربعة فيجب لها في كل فصل ما يعتاده الناس من الادوم قال الشيخان وقد تطلب
الفاكهة في رواتها فتجب ويقدر الادوم عند تنازع الزوجين في قاض باحتشاده اذ لا توقف
فيه من جهة الشرح ويقاوت قدره بين مواسرين وغيره فينظر في حسن الادوم وما يحتاج اليه في
فيغرضه على المعسر ويضاعفه للموسر ويوسطه فيهما المتوسط ويكفيها عليه لم يلحق
ببشاره وتوسطه واعساره كعادة البلد ولو كانت لعادتها تاكل الخبز وحده وجب لها الام ولا ينظر
لعادتها لانه حقه **ويجب لها عليه من الكسوة** لفصل الشتاء والصيف **ما جرت به العادة** لقوله
تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وما روي الترمذي ان رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم قال في حديث وحققن عليكن ان كسوتهن البهين في كسوتهن وطعامهن ولا بد ان تكون
الكسوة كفها لاجلها على ان لا يكفى ما ينطلق عليه الاسم ويختلف كفايتها بطولها وقصرها
وسمنها وهن الباهيات في البلاد في الحر والبرد ولا يختلف عدد الكسوة باختلاف سائر الزوج
واعساره ولكنهما يوفران في الجودة والبردة ولا فرق بين البدوية والحضرية ويجب لها عليه
وكل سنة شتر قميص وسرويل وخمار ومكعب ويزيد الزوج زوجته على ذلك في الشتاء حتى
محتشوة قطن او فروة بحسب العادة لدفع الحر والبرد ويجب لها ايضا ثوبان كقوتها من كوفية
للرأس وكتلة اللباس وزر للقميص والحية وخوفا وجنس الكسوة من قطن لانه لباس اهل
الدين وما زاد عليه ترفه وريحية فان جرت عادة البلد مثل الزوج بكتان او حرير وجب
مع وجوب التفاوت من ثوبه اذ البهين بين الموسر وغيره علة العادة لا يجب لها ما تفقد
عليه كزينة او ليد في الشتاء وحسب في الصيف وهذه الزوجة المعسر ما زوجة الموسر يجب لها قطع في
الصيف وطنفسة في الشتاء وهو بساط صغير تحثي له وبرة كبيرة ويجب لها عليه فرش في الشتاء
غير ما تفرشه بها في العادة الغالية ويجب لها عليه حذوة وحذاء وكساء في الشتاء بلدا باردا ومكيفة
بدل الحذاء والكساء في الصيف **وان كان الزوج معسرا** فاد من غالب قوت بلد هان من حنطة او شعير او غنم وغير هاتح بحسب الاقط
ويجب لها مع ذلك من الادوم ما يتأد به المعسرون ويسود قدر وجبها على ما من يمانه
وان كان الزوج من متوسطا بين البشار والاعسار **فمد ونصف** اي نصف مد من غالب قوت
بلد هان من حنطة او شعير او غنم وغير هاتح بحسب الاقط **ويجب لها مع ذلك من الادوم** قوتها وما من يمانه **ومن الكسوة الوسط** وكل
منها على ما من يمانه واحتجوا لاصل النفاة بقوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته واعتبر
الا محاب النفقة بالكفارة يجامع ذلك كله ما لا يجب بالشرع ويستقر في الدمة واكثرها و
جيب في الكفارة لكل مسكين مدان وذلك في كفارة الاذي في الحج واقل ما وجب في كفارة الظهار مد
فا وجب على الموسر اكثر وهو مدان لانه قدر ثلثي شمس وعلى المعسر الاقل وهو مدان لانه
الواحد يتنق به الرزق ويتنفع به الرزق وعلى المتوسط ما بين المدانين وهو مدان لانه قدر ثلثي شمس
ولو امكن منه مد لضرها فله مد ونصف او المعسر هنا مسكين الزكاة لكن قدره على الكسوة
لا يخرج من الاعسار في النفقة وان كانت تخرج عن الاستحقاق سهم المسكين في الزكاة ومن فوق

المسكين

المسكين ان كان لو كلفا في اقل مد بين رجع مسكينا فتوسطوا وان لم يرجع مسكينا فتوسطوا وتختلف
ذلك في الرخص والغلاء وقلة العيال وكثرة نفقهم ما من فيه من ولو كانتا ومبعضا وان كثر مال
فمصر لضيق ملكه الملكة ونقص حال البعض وعدم ملكه غيرها ولو اختلفت قوت البلد ولا
غالب فيه او اختلف القالب وجب لا يبق بالزوج لا بها فلو كانتا كل حق اللابيقا به فكلفا لم
لم تكلف ذلك او دون ذلك او زهدا او حب اللابيقا به ويعتبر اليسار وغيره من متوسط واعسار
بطلوع الحج في كل يوم اعتبارا بوقت الوجوب حتى لو سير بعده او عسر لم يتغير حكم نفقة
ذلك اليوم هذا اذا كانت ممكنة حين طلوع الفجر ما لم تكن بعده يعتبر الحال عند تحصيلها وعليه
تمليكها لطعامها سلبا وعليه مونة عيشه ونحوه بخلاف ما لو استوفى ذلك بنفسه وبغيره
فان غلب غير الحب لغزوهم واقتطاعهم لو احب ليس غيره لكن عليه مونة العيش وما يطبخ به كما
قاله الرافعي ولو طلب احداهما بالحب خبز او قهوة لم يجز لمحتج منهما لانه غير واجب فان اعتا
عاجب لها بعدد وغيره من العروض جاز لا خبز ودقيقا ونحوهما من الحب فلا يجوز لما فيه
من الرزق ولو اكلت مع الزوج على العادة سقطت نفقتها على الاصح في بان العادة به وروى النبي
صلى الله عليه وسلم وعدة من غير زوج ولا انكار ولم ينقل ان امرأة طالبت بنفقة بعده
الا ان تكون الزوج غير رشيد كصغير او سفيفه بالغة ولم ياد في اكلها معه ويكون
الزوج منطووعا ويجب للزوجة على زوجها انة تنطق من الاوساخ التي تؤذيها وذلك لخطيئة
وذهن وما يستعمل في ترجيل شعرها وما يفصل به الرأس من سدر وخطمي على حسب العادة
ومرئكة وكوه لدفع حشرات اذ لم يندفع به وانه كما تورب ولا يجب لها عليه في الاطباء ولا خفا
ولا ما تنثر من دفا هيا لها ذلك وامرها بالنزيب به وجب عليها استئذان الزوج ويجب لها عليه
دوا مرض ولا اجرة طبيب وحاجم ونحو ذلك كفا صدق وان ذلك لحفظ الاصل ويجب لها طعام
ايام المرض وادوية لانها محبوسة عليه ولها مرفق في الدوا ونحوه ويجب لها اجرة حمام بحسب
العادة ان كان عادتا دخوله الحاجة اليه على ما يعرف وذلك في كل شهر مرة غالبا وينبغي كما قاله
في بعض من ينظر في ذلك لعادة مثلهما ويختلف باختلاف البلاد ومن وجب لها ثمن ما غسل بهما
ونفاس من الزوج ان احتاجت لشرايه لا ما غسل من حنط واحتلام ولا تمنع له فيه ويجب لها الا
اكل وشرب والانتطاح كقدر وقصعة وكوز ومرة ونحو ذلك مما لا غنى لها عنه كقرفة وما تقبل به
ثيابها ويجب لها عليه ثيبيته مسكن لانه المطلقة يجب لها ذلك لقوله تعالى يسكنوهن في الزوجة
روى ولا بد ان يكون المسكن يليق بها علة لا ينالها لا تحكك الانتقال منه ولا يستطرح في المسكن كون
مكينة **فان كانت تلك الزوجة من كسوة** مثلهما بان كانت ممن خدم في بيتها ككونها لا يلبس
بما حدة نفسها **فوليدها احداهما** لانه من المعاشرة بالمعروف وذلك ما جرت به العادة او لها او لوالدها
او لا اتفاق على من تحتها امرأة او امة فخدمة الحصول المقتضى جميع ذلك وسوا في مورد الاقدم موسر
ومتوسط ومعسر ومكاتب وعبد كسوا من لوف لان ذلك من المعاشرة بالمعروف انما موسر فاذا
احد منها الزوج بحرة او امة باجرة فليس عليه غير الاجرة وان اخد منها امة انفق عليها بالملك وان
احد منها من تحتها بحرة كانت او امة فلهما نفقة وفطرة **باب** **الاحاد** م يطلق على الذكر والاني
وفي لغة قليلة يقال للاني خادمه وحنط طعام الاحاد حنط طعام الزوجة وقد مر وهو مد
على المعسر من ما على المتوسط على الصحيح فها ساعلم المعسر وعلى الموسر مد وثلاث على النص واكثر
ما قيل في توجيهه ان نفقة الاحاد على المتوسط وهو ثلث نفقة المحدومة ويجب للاحاد اربعة
كسوة تليق بها ولو على متوسط ومعسر ولا يجب له سراويل لانه الزينة وكما في المستر ويجب له
الادوم لانه العيش لا يتم بدونه وجنسه جنس ادم المحدومة ولكن نوعه دون نوعه على الاصح

من كسوة الزوج

جدة

فمنه في عكسه كاللاوت على العتي في كل سنة من العاقلة وهو من مملوك فاصلا عما سبق له في الكنا
عشر من دينار او ثلث دينار اعتبارا بالزكاة فيص ديار على اهل الذهب او قدره وراهم على اهل الفضة
وعلى الخنوس منهم وهو من مملوك فاصلا عما ذكره من العشرين دينار او قدره وفوق ربع
دينار ولا يبق بقدر ربع دينار او ثلاثة وراهم لانه واسط بين الفقير والذو لا شئ عليه
والعتي الذي عليه نصف دينار وحمل القاذ الحناية على العبد لانه بدل اذ في حق كل سنة
يؤخذ من فخته قدر ثلث دية ولو قتل شخص رجلي مثلا فقي ثلث سنين ولا طراف قطع
اليدين والحكمات والروش والحيات فوجلي في كل سنة قدر ثلث دية كالف واهل دية النفس
من الزهوق واهل دية غير النفس تقطع يدين من يدين الحناية ومن مات من الباقية في اثنا سنة
سقط من واجب تلك السنة **وشرايط وجوب القصاص في العمد اربعة** بل خمسة كما ستعرف
الاول **ان يكون القاتل باليد** والثاني **ان يكون عاقلا** فلا قصاص على من وجبت له عقوبة
عنه ما وقضيهما متلفا ثم ما غاص من خطا في الوضع فحق له دية في ماله **الثاني** محل عدم
اجابة على الجنون اذا كان جنونا مطبقا فان تقطع فله حكم الجنون حال جنونه وحكمه انما
حال افاقته من يومه فصا من جن يستوي منه حال جنونه لانه لا يقبل الرجوع ولو قال
كنت يوم القتل جيبا او جنونا وكذبه في المفتور صدق القاتل بيمينه ان امكن الصبا وقت
القتل وعنده الجنون قبله لان الاصل بقاؤه عاقلا ما اذ لم يمكن صاه ولم يمهده جنونه
والذهب وجوب القصاص على السكران المتعدي بسكره لانه مكلن عند النوي ولا يلد يودي
الي ترك القصاص لان من لو زعم القتل لا يعجز بسكره لا يقتضيه وهذا كالمستغنى من
القتل وهو من قبيل ربط الاحكام بالاسباب والحكمة من تعدي بشرط ووبيل العقل ما عجز
المتعدي فهو كالمفتور فلا قصاص عليه ولا قصاص ولا دية على حربي قتل حال حرايته وان
عصم بعد ذلح اسلام او عقد ذمة فله من فعله صل الله عليه وسلم والى الهامة بعد
من عدم القصاص من اسلام كوحشي قاتل حرة رضي الله تعالى عنه ولعدم التزام الاحكام
الثالث **ان لا يكون القاتل والدا المقتول** فلا قصاص بقتل ولد للقاتل وان سفل حرم
الحاكم والبيره والحي لا يقد لالابن من ابيه ورعاية حرمة ولانه كان سببا في وجوده
ولا يكون هو سببا في عدمه **الرابع** هل يقتل بولده الشقي بالعتات وجبات بحريات
والقطع بغير ذمالة وقبول بشرها وقوله قال الاذرع والاشبه انه يقتل ما دام مضاعا الذي
اداه والا وجب انه لا يقتل به مطلقا بالنسبة كما في المغيره ولا قصاص للولد على الوالد كانت
قتل زوجة نفسه وله منها ولد او قتل زوجة ابنه او لزمه قود قودت بعضه لانه كان قتل
ما زوجته ثم ماتت الزوجة وله منها ولد لانه اذا لم يقتل بجنايته علم ولده فليقتل بجنايته
علم من له في قتل حق او في ارفهم كلامه ان الولد يقتل بولده وانه وهو كذا في الشرط
النسائي في الاسلام والحكمة الا انه يستثنى منه كتاب اذا قتل امه وهو مكلن لا يقتله
علم الا بفتح في الروضة ويقتل الحارم بعضهم بعضا ويقتل العبد بولده **والرابع**
ان لا يكون المقتول انتص من القاتل كقربا ورقي او بعد ردم تحقيقا المكافاة المشروطة
لوجوب القصاص بالاول المعروفة فان كان القصاص بقتل مسلم كافرا او حرم فيه رقي او
معصوم بالاسلام رانيا محصا فلا قصاص يخرج بقتل العصى بالاسلام المعصوم بحرية
كالذي قاتله يقتل بالزني المحصن وبذمي ايضا وان اختلفت مثلها فيقتل بهودي نصراني
ومعاقدة ومسامحة ومجوسي وعكس لانه كفر كله من جهة ان الفسخ شرع المخرج
فلو اسلم الذمي القاتل لم يسقط القصاص لانه فيه ما جال الحناية لانه لا اعتبار بالعقوبات بحال

باب ح

الشرط

فلان

الحنايات

وعالم كاطل ص

الحنايات ولا نظرا في ما يحدث بوجدها ويقتل رجل امرأة وحنى كعكسه وشرب خبيث وشيخ
بشباب فكسهم ما والخاص عصبة القتل بايمان اذ مات كعقد هذه او عهده لقوله تعالى قاتلوا
الذين لا يؤمنون بالله واليومنة وتوله تعالى وان احسن الشركي استجاركم فاحره الاية فيقتل
ولو ضيا وامراة وعبد لقوله تعالى قاتلوا المشركين حيث وجدوهم ومنه في حق معصوم غير من
بدل دية فقتلوه كزاد كحصن قتله مسلم معصوم كما لا يستيف له حق الله تعالى سوا القاتل
زناه باقرا ام بيعة ومن عليه قود لقاتله لاستيفاء حقه ويقتل من ومدر ومكاش وام
ولربعضهم بعض وان كان المقتول كافرا والقاتل مسلم ولو قتل عيدا لم يقتل القاتل كعمدون
الاسلام لذي من قتل وحكمه كما سبق ومن تبعضه حروقتل مثله سوا الزاد مرة القاتل على
جيرة المقتول ام لا لا قصاص لانه لم يقتل با بعض الحارم بعض الحارم ولا الرقية الرقية بقتله جميعه
بجميعه حرة ومرفا شايعا فيلزم قتل حرة حرة بحرية وهو مستثنى من القصاص لا يحرم
النفس فيه ولهذا لا قصاص على عبيد سيم وخرم لان المسلم لا يقتل بالذمي ولا يحرم بالبعد
ولا يحرم فضله كالميت فقيصة **وتقتل الجاعة** وان كثروا **بالواحد** وان قاصدت حراقتهم
في العدو والحسن والا وش سوا اقتلوا بحمد وام بغيره كان لغزوه من شاة هقا ووزي حرا ويا
مالا رحمه الله تعالى عن عمر رضي الله عنه قتل نفر ختة او سبعة برجل قتلوه عيلة اي حيلة
بان خذع ويقتل في موضع لا يراه فيه احد وقال لوتيا لاعليه اي اجمع عليه اهل صفق لقتلتهم به
جميعا ولم يتكر عليه احد فصا رذلة اجماعا ولا لاقصاص عقوبة بحال الواحد على الواحد
فحق للواحد على الجماعة كحد القذوق ولا نه شرع لحقق الدما فلو لم يجب عند لا شر او كان
كزمن امرا قتل شخص استعان باه على قتله واتخذ ذراعية لسفك الزوما لانه صار امرا من
القصاص وللواحد العفو عن بعضهم في الدية وعنا جميعهم عليه انهم ان كان القتل بحرايات
وزعت الدية باعتبار لرو من عدد ذلات تاثير الحرايات لا ينضبط وقد يزيد نكابة الجرح
الواحد على حرايات كثيرة وان كان بالضرب فعلى عدد الضربات لانها تلا في الظاهر لا ينظم
فيها التفاضل بخلاف الجراحات ومن قتل رجلا فقتل با ولهم مودعة فبالفرقة والباقي
الديات لتعذر القصاص عليهم ولو قتل غير الا ومن استحق في الاول او غير من حرايات
منهم في الثانية عصى ووقع قتله قصاصا للباقي الديات لتعذر القصاص عليهم بغير
اختيارهم وبوقتلوه كلهم مساو ووقع القتل مؤرعا عليهم ورجع كل منهم بالباقي من الدية **وكل**
شخصي جري القصاص بينهما في النفس بالشرط او مقدمة **جري بينهما** القصاص ايضا
في قطع الاطراف وفي المخرج المقتول كالمو حكة كما سذكره المص في ازالة بعض المنافع المصنوعة
كقود لوي والسمع والشم والسطح والذوق قال في الروضة لانها حيا المضبوطة ولاهل
الخبرة طرق في ابطالها **وشرايط وجوب القصاص في الاطراف بعد الشرايط الخمسة**
المذكورة في قصاص النفس اثنان الاول **الا بشرط الاية الاسم الخاص** رعاية المماثلة
الجي باليمين والبسرى باليسرى فلا تقطع يسار يميني ولا سفة سفلي يميني وعكسها
ولا عاده بعد الحناية بوجود فلو قطع يسار ويسار لم يملكها فلا قود وان سنت له مثله بعد
وخرج بقتل لا سخر الخاص الا في البدن فلا بشرط فقطع الرجل بالمرأة وعكسها والذمي
بالمسلم والعبد بالحر ولا عكس خيمها قال في الروضة **والثاني ان لا يكون احد الطرفين**
اي الحاني والحاني عليه **شلال** وهو يمين والعفو يبطل عمله فلا تقطع بحية من يدين او رجل مغلا
وان رضي به الحاني او شلت يده او رجله بوجده الحناية لا تنفأ المماثلة فلو خالف صاحب الظل وفعل
القطع بغير ذن الحاني لم يقع قصاصا لانه غير مستحق بل عليه دية اول حكومة يده الشلال

جمل

طفله

198
180

الناطق الاخرى فالواجب فيه حكومة ولو كان جرسه عام فذاك قطع اليد والشلا وبسليم له وقد
عدهم فيهم كما ورد في صاحب المذهب بان فيه حكومة كالاحرس قال الا ذرعي وهذا ينال المشهور
ان الذوق في اللسان وقد ينال في فم الفم وغيره اذ قطع لسانه فذهب دونه لزمه دلتان
اهو وهذا هو الظاهر لقول الرافعي اذ قطع لسان افرس فذهب ذوقه وحب الدنيا بالذوق
وهذا يعلم من قولهم ان في الذوق الدية وان لم يقطع اللسان **شكل دية النفس** ابانة
الشفقة لوروده وحديث عمر بن حزم وفي الشفقة الدية وفي كل شفقة وهو عرض الوجه
اي الشدقين وفي طوله ما يستمر البنية كما قاله في آخر نصف الدية عليها وسبق رقتا و
غظية مقرت او كبرت ولا يخلل كالقطع ويشقها بالابانة حكومة ولو قطع شفقة شقوا
قة وجبت ديتها الاحكومة الشق وان قطع بعضها فنقص البعض المتباين وبقي
كقطع الجميع وزعت الدية على المقطوع والباقي كما اقتضاه نص الامم وهو يسقط ما
قطعها حكومة الشارب ولا وجب ان يظلمها ولا يور كما في الاقداب مع الاجفان ويجب
في كل شيء نصف دية وهو بفتح لامة وكسر هاء واحد المحيي بالغيم وهما عضلات بنت عليها
الاسنان السفلى وملتحقاها الذقن اما العليا فبنتها عظمت الراس ولا يدخل ارض الاسنان
في دية فكذلك المحيي لان كلاهما مستقل برأيه وله بدل مقدار راسه حصه فلا يدخل
احدهما في الاخر كما لا سنان في القسم الثاني وهو ابانة المنافع فقال **شكل دية**
النفس **وذهب الكلام** بالحنانية على اللسان خبر ليس في في اللسان الدية ان منع الكلام
قال ابن السكيت مضت السنة يد لا ولا في اللسان عضو مضروب بالدية فكذلك منفعته العظم
كاليد والرجل **وذهب** لدية اذا قال اطل الخيرة لا يعود كلامه فان اخذت ثم عادت استرد
ولو ادعى زوال بطله امتحان بان يروع في اوقاته الخنقات وينظر هل يصدر منه ما يعرف
به كذب فان لم يظهر منه شيء حلف المحني عليه كما يحلف الاخرى هذا في ابطال قطعة بكل الحروف
واما في ابطال بعض الحروف فيعتبر فيبطل من الدية هذا اذا بقى له كلام مفهوما والافعية
كلام كما لا دية كما جزم به صاحب الاوارد الحروف التي توزع عليها الدية ثمانية وعشرون
حرفا في لغة العرب بحذف كلمة الام والفاء وهما معدودتان في ابطال نصف الحروف ونصف
الدية وفي ابطال حرف منها ربع سبعها وخرج بلفظ العرب غيرها خيرة عليها وان كانت
اكثر حروفا ونفذ نفدت لغة العرب بحرف الضاد فلا يوجد غيرها في اللغات حروفا ليست
في لغة العرب كالحروف المستويديهي الحميم والشيء حروف اللغات المختلفة بعضها احد عشر
وبعضها احدى وثلاثون ولا فرق في توزيع الدية على الحروف بين اللسانية وغيرها كالحلقية
ولو غير الحني على لسانه عن بعضها الحروف حلقية كانت وانما وباقية سجاوية فدية كاملة
في ابطال كلام كل منها لانه ناطق وكلام مفهوم الا ان في قطعة ضعفا وضعف شفقة العضو
لا يفتد في كمال الدية كضعف البطش والسر فعلى هذا الواجب بالحنانية بعض الحروف فالتو
زيع على ما يحسنه لاعلم جميع الحروف **شكل دية النفس** **ذهب** **البصر** من البصير اخبر
مما في البصر لدية وهو غريب ولان منفعته النظر وفي ذهابه بصر كل شيء نصفها صغيرة
كانت او كبيرة جادة او كانت حكيمة او عسيلة عشا او حولا من شيخ او طفل حيث البصر سليم
فلو فاقها لم يزعم نصف الدية كما لو قطع يده ولو ادعى المحني عليه زوال العضو انكر
الحان سبيل عدلان من اهل الخيرة او رجل وامرأتان كان خطأ او ثلثة عمد فاتهم اذا
اوقفوا الشخص في مقابلة على الشمس ونظروا في عينه عرفوا ان الضوء ذهب او موجود
فان لم يوجد ما ذكر من اهل الخيرة امتحان المحني عليه بتقريب عقره او حديدته او نحو ذلك من

من عنه بفتة وفطر فكر ينزع اولافان التخرج صدق الجاه في يمنة والا فاعني عليه فان عرف قدر
 النقض بان كان جري الشك من صافية من الامن نصفه مثلاً ففقطه من الدية والاحكومة
 وتكمل دية النفس في **دهاب السمع** على السمع الدية وتقتل من المذبح والاجماع ولائنه
 من اشرف الحواس فكانه كالبصر فهو اشرف من غيره كالبصر لان يدركه الفهم ويدرك
 من اجزاء السمع والنور والظلمة ولا يدركه البصر لان جبهة التقابل في بؤبؤ السمع من
 ضياء او شعاع وقال اكثر المتكلمين بتفصيل البصر عليه لان السمع لا يدركه الا الاصوات
 والبصر يدرك به الاجسام والالوان والنباتات والحيوانات فلهذا كان اشرف من غيره
الظاهر **الغيب** لا يدركه وجوب الدية من عتق رقبة فلو قال اهل الحرة يعود ووقدرا
 له مدة لا يستعبد ان يعيش اليها فتطهرت فان استعبد ذلك اولم يقدر وله مدة اخوات
 الدية في الحال وفي ازالته من اذن نصفها لا تعد والسمع فانه واحد واخر التعداد في منفعة
 حلة في ضوء البصر ذلك البصيرة متعددة ومحالها الجدقة بل لان ضلطة نقصا دية السمع
 وقرب منه بغيره وهذا ما يفسد عليه في الامم ولو ادعى الحنفي عليه في دية من دية وكذا في الجاني
 والشيخ في الصياح في يوم او غيلة فكان دية ذلك بدل على المتضرع وان لم ينزع بالصياح رخصه
 فصا في دعوته وحلق جبينه لا حلال كحلولة وحلولة الدية وان نقص السمع ففقطه من
 الدية ان عرف والاحكومة باجتهاد قاض وتكمل دية النفس في **دهاب السمع** من المتكلمين كما
 جازي حرمه ومن حرم وهو غريب ولا نه من الحواس النافعة فكملت فيه دية السمع وفي
 زواله شتم كل شتم نصف الدية ولو نقص السمع وجب بقسطه من الدية ان امكن معرفته والاحكومة
تنبه لو انكر الجاني زواله من الحنفي عليه في علة لانه بالزواج المارة فان هلك
 للطبيب وعسر بغيره حلف الجاني لظهور صدقه مع انه لا يعرف الا منه وتكمل دية النفس
 في **دهاب العقل** ان لم يرج عوده بقوله اهل الحرة في مدة يقضي اليها كما جازي حرم
 عمر ومن حرم وقال بن المذنب رجع كل من جفط عنه العلم على ذلك لانه اشرف الحواس وبه يتميز
 الانسان عن البهائم قال الحارث بن عروة والعلل العرفي الذي هو التكليف دونه
 المكتسب الذي به حسن التصرف فله حكومة فان رجعا عوده في الحدة المذكورة انتظرت
 عاد فلا صحت **تنبه** فقتلوا راسه على الدية بقتل عديم وجوب القصاص فيه وهو
 المذهب للاختلاف في حلة قتل القلب وقيل لا باع وقيل مستتر لا يبينها والاكترون على الاول وقيل
 مسكنه الدماغ وتديره في القلب وسعي عقده لانه يعقل صاحبه عن التورط في المعاصي والاول
 يزول شيء على دية العقل انزال الجاني لا يبرأ منه فان لم يبرأ منه لم يبرأ من مقتله كالموتة وحكومة
 وجبت الدية والاشهاد ووجبت الحكومة ولا بد من حرج ذلك في دية العقل لانها حياية بطلت منفعة
 غير حاة في حلة الحياية فلهذا كانت كالحياة في زوال العقل ولو ادعى في الحنفي عليه
 زوال العقل وان كان لم ينتظم قول الحنفي عليه وفعله في حلة دية دية الجاني لان
 جسمه لم ينتظم حنونه ولا حنونه لا حلف وهذا في الجنون والمطبق اما المتقطع فانه حلق
 وزواله في نفسه فانه انتظم قوله وقوله حلف الجاني لا حلال صدور المنتظم لثنا او غيرها على
 العادة وخروج بالغير يبرئ العقل المكتسب الذي به حسن التصرف فله حكومة فقط
 كما قاله الحارث بن عروة وتكمل دية النفس في **الذكر** المسلم حرمه وبه حرم بذلك ولو كان لصغير
 وشيخ وعين وخمس لا طلاق الحرة المذكور ولا ذكرا كالحرة مسلم وهو كالمهر على الابلح وانما
 الغاية لا يلاذ والعنة هي في غير المذكور لان الشهوة في القلب والحي في الطلب وليس الذكر
 يحمل لواحد منهما فكانت سلبا من القيب بخلاف الاصل وحكم المختلف حكم المذكور لان ما عداها

من الذكر كالموتة في جميع الاصابع لا احكام الوصل تدور عليها وبمقتضاها ففقطه منها لان الدية
 ففقطه كالموتة ففقطت على اصابعه وتكمل دية النفس في **الانثى** حرمه ومن حرم
 ولائنه من تمام الخلقة وحل التناسل وفي احديهما نصفها سنو البهي او البهيرو ولو من غير
 وجوب وطول وغيرهم **تنبه** امر ارباب الانثى البهتان كما صرح بهما في بعض طرق حد
 عمر ومن حرم واما الخبيثات فالحلقة تات الفات في البهتان **ويجب في الوفا** اي
 موثقة الراس ولو لم تقطع لكانت حلقه او الزوجه وان صرقت ولو لم تحت المقتل من
 البهي نصف عشرين دية صاحبها ففيها حرم مسلم غير جنين **حسن من الابل** ما روي الترمذي وخسه
 في الوفا **حسن** من الابل قتل امرأته النسبة حرمه من المرأة والفتاوي وغيرهما وخرج بقيد
 الراس والوجه ما عداها كالبصا في بعضه فان ضربه الحكومة وبقيد الراس ففقطه نصف
 عشر قيمته وبقيد المسلم كالكفا في موثقة بغير وثلاثان والحجوسى وخوه ثلث موثقة ثلث
 بغير ولا يحتلق امرئ موثقة بكبرها ولا صغرها لا بناء الاسم كالا طراف ولا كونه امرأة او مسو
 بالشر ويحب في هاشمة مع ايضاح عشرة اربعة دية **حسن** من الابل ما روي عن نريد
 بن ثابت رضي الله تعالى عنه انه صلى الله عليه وسلم اوجب في الهاشمة عشرة من الابل ويجب
 في هاشمة دون ايضاح خمسة اربعة ويجب في منفعة مع ايضاح وهاشم خمسة عشر بغير
 رواه الضائي عن النبي صلى الله عليه وسلم ويجب في قلع **السن** الاصلية التامة المشفوعة
 غير المقلقة صغيرة كانت وكبيرة بيضاء وسودا نصف عشر دية صاحبها ففيها المذكور حرم مسلم
حسن من الابل حرمه ومن حرم بذلك فقوله حسن من الابل راجع لكل من السبلتي كما تقدم
 ولا فرق بين الثنية والباب والصرمان ان الفرد كل منهما باسم كالبصا والوسطن والخصر
 والاصابع وفيها لا تثنى مرة مسلمة بغير دية ونصف ولذا صير وثلاثان والحجوسى ثلث بغير
 ولريق نصف عشر قيمته **تنبه** يستثنى من اطلاق صورته في الاول ولو انتهي ضر
 السن في ان لا يصالح للمضغ فليس فيها الا الحكومة التامة ان الغالب طول الثنايا على الراس
 عيات فلو كانت مثله او اقصر ففقطه كالموتة والروضة او صلها ان الاصابع لا يجب الخس ببقية
 منها بحسب نقصانها ولا فرق في وجوب الدية السن بين ان يقطعها مع السخ وهو كسر السخلة
 وسكونه الموت والعام الحان صلها المستتر بالضم ويكسر الظاهر منها دون لان السخ تابع
 فاصبه الكف مع الاصابع ولو اذهب منقعة السن وبقا فانه على حالها وحيث ديتها وخرج بقيد
 الاصلية الزائدة الشاغرة الحان رجة حاشيت الاسنان الاصلية الحان لفة نباتها ففيها حكومة
 كالاصبع الزائدة وبقيد التامة ما لو كسر بعض الظاهر منها ففقطه من الارض وليس المكسور
 المماثل من الظاهر دون السخ على المذهب وبقيد المشفوعة ما لو قلع سن صغير وكبير يتفرق
 انما فساد السن فكالمشفوعة وان لم يبيثن الحان حتى ماتت ففيها الحكومة وبقيد غير المقلقة
 المقلقة فان بطلت منقعتها ففيها الحكومة وحركة السن كبير ومريض ان قلت بحث لا تودي
 المقلقة ان نقص منقعتها مع مفع وغيره فكفي حكمة الحكماء لثنا الجاني **ويجب في كل عضو لا يند**
 كاليد والظلال والاذكر الاصل وحود ذلك كالا صبع الاصل الحكومية وكذا في كسر لعظام لان الشرع
 لم يسم عليه ولم يسميه فوجب فيه حكومة وكذا في مفعول الرقبة والوجه وتنسويده
 وحلق الراس والحنثي واما حلقها المرأة ففيها ما ديتها لان منفعة الاضاح وحال الندي
 بهما كمنفعة البدين وحالهما بالاصابع وان احدىهما ففيها والحكمة كافي الحرج والمخاض النافي
 على راس الندي **تنبه** لو ضرب ندي امرأة فقتل بفتح الندي وجبت دية وان استرسل الحكومة
 لان الغاية مجرد جاز وان ضرب ندي خنثى فالسترسل لم يجب فيه حكومة حتى يبيثن كونه امرأة

لاحتما لكونه رجلا فلا يحقه نقص بالاسترسال ولا يفوته جمال فاذا نبينا امرأة وجبت الحكومة
والحكومة من الدية تستند الى دية النفس بنسبة نقص الجانية من قيمة الجاني عليه لو كان
فريقا بصفاته التي هو عليها مثله صرح به فيقال كم قيمة الجاني عليه بصفاته التي هو عليها
بغير جانية لو كان فريقا فاذا قيل ما قيمة فريقا كم فحتمه بعد الجانية فاذا قيل تسعون فالتفاوت
الفرق بين عشرة دية النفس وهو عشر من الارب اذا كان الجاني عليه مراد ذكره سحا لا الحيلة مضرة
بالدية فتضمن الامن بحر سحرها كما في نظيره من عيب الجميع **فصل** في تقديم ان المص احل بتولي
صور الاقسام الثلاثة فانه قبل فروع من الاول اعني بالدية الاطراف ذكر الذي اعني المنافع خهاد
الى الاول ثم ذكر الثالث اعني الجارية ثم ختم بالدين الذي هو من جملة صور الاول وكان حق الترتيب
الوصفي ذكر الاول على تساق الاول لا مرفية سهل من انه اقتصر بالاول على اربعة احدى عشرة صورة
واحد من صور تسعة كما في محنته كذا في شرح المنهاج وغيره **ودية العبد** والجانية على نفس الرقيق
المعصوم ذكر ان اذ انشئ وتوعد بر او مكاتب او ام ولد **فتمت** بالدية ما بلغت سواء كانت الجانية
عبد ام حرة وانما دية العبد على كسائر الاصول المختلفة ولو عسر بالقيمة بدل الدية كانت
او فيقول في العبد فيجوز ما سبق في تعريف الدية والاصل الفصل ولا يدخل في قيمته التعليل اما
المتردد فلا صلات في اتلافه قال في البياض والبيان لئلا يشي بوجه بيعه ولا يجزى اتلافه شي سواء
وجب في اتلافه غير نفس الرقيق من اطرافه ولطائفه ما نقص من قيمته سلبا ان لم يتقدر ذلك
الغير من المولى ولم يتبع مقدرا ولم يبلغ بالحكومة قيمة جملة الرقيق الجاني عليه او ثلثه عطف
على ما سبق في الحدود وان قدر في الحد كونه وقطع عضو فوجب مثل قيمته من الدية من قيمته
لا ان يشبه المولى الرقيق في الحكومة ليعرف قدر اتلافه ويرجع له في القيمة به او في اتلافه
بثبته الجاني اكثر الاحكام بدليل التكاليف والجناية به في التقدير في قطع يد نقص قيمته
وفي يديه قيمته وفي اصبه عشرها وفي موهجه عشرها وعلى هذا القياس ولو قطع ذكوانها
ونحوها مما يجب للمحرقة ديات وجب بقسطها قيمتها كما يجب فيها لحد ثبات ومنه نقصه مرثا
المأورد في باب وطرفه نصف ما في طرف الحر ونصف ما في طرف العبد في بده ربع الدية وربع
القيمة وفي اصبه نصف الدية ونصف من القيمة وعلى هذا القياس فيما زاد من الجارية
او نقص وفي **دية الجاني** المولى للمسلم **فصل** في تعريف الجاني الذي هو عليه كسب قيمته في الجاني
بقرة **عبد او امه** بترد ثنتين عشرة على الاضافة البائية وثنتين عشرة على ان ما بعد هذا بدلتها
واصل العزة البياض في وجه العبد ولهذا شرط صحتها ان يكون العبد ابيض والامه ابيض
وحكامه التاكيد في شرح الرسالة عن ابن عبد البر ايضا ولم يشترط الاكثرون ذلك وقالوا
النسبة من الرقيق عزة لانها عزة ما يملكه ابي وقوله غرة كل شئ حار واما حب العزة في الجاني
اذ انفصل ميتا جانية على امه الحية موغرة فيه سواء كانت الجانية بالقول كالتهديد والحواف
الغف في المستقوط الجاني ام بالقول كان يضربها او يوجر لها او غيره فتعلق جنيها ام بالشرك
كان عندها الطعام واشترى حتى تلقى الجاني وكانت الاجنة تنقطع بذلك ولو دعته ضرورة
اي تغرب ووا فينبغي كما قال الزركشي انها لا تنضم بسببه وسبب الضرورة للصوم ولو
فرضنا ان اذ اخطبت منه الاجابة من فاذا فعلته او حلفت صنته كما قاله الماوردي ولا ترتب
منه لانها قالته وسواء كانت الجاني ذكرا او غيره لا اطلاق الخبر لان بشرها لو اختلفت بكثرة
الاختلاف في كونه ذكرا او غيره فتسوي الشارع بينهما وسواء كانت الجاني تام الاعضاء ام
ناقصا ثابت السب اصل لا تكن لا بد ان يكون معصوما معصوما على الجاني عند الجانية
وان لم تكن امه معصومة او معصومة عندها ولا الترخيصة خفيفة كما لا تؤثر والدية

ولا

ولا لضربة قوية اقامت بعد ربا بلا ثم انقست جناية نقله في البحر عن النفس وسوا انفصل حياتها
جناية او انفصل بعد موتها بجانية وحياتها ولو ظهر نقص الجاني بلا انفصال من امه كزوج مرأسه
ميتا وجبت فيه العزة لتحقيق وجوده فان لم يكن معصوما عند الجانية جناية من مرفية من مرفي وان
اسلم جرحها بعد الجانية او لم يكن معصوما كانت كاف ما لك الجاني والامه بان حتى السيد علم امته
الجاني وجنيها من غيره وهو ملكه فعتقت ثم انقست الجاني او كانت امه ميتة او لم ينفصل ولا ظهر
علم امه بالجانية شئ فلا شئ فيه لعدم احترامه في الصورة الاولى وعدم ضمان الجاني في الثانية وظهور
موتها بموتها في الثانية ولعدم تحقق وجوده في الاخرى ولو انفصل جارية بعد انفصال امها بلا علم
فبذلك ماتت فلا ضمان على الجاني وان مات حين خرج بعد انفصاله او ام امه وماتت منه فدية نفس
كاملة على الجاني **فصل** في تعريف امه بجانية عليها جنيها ميتي وجب هرات او ثلاثا
فتلا ث وهكذا ولو انقست بعد امه رجلا وماتت وجبت عزة لان العلم قد حصل بوجود الجاني اما لو
عاشت له ام ولم تلق حينئذ فلا يجب الا نصف عزة كما ان يدعى لا يجب فيها الا نصف دية ولا ينضم اليها
لانا لم نتحقق تلفه ولو انقست على اهل الجارية فيه صورة اربع حقة وجبت فيه العزة بخلاف ما لو
لوق لتصور اني تخلف فلا شئ فيه وان رقتت به العدة كما مر في العدة والحرقة في العزة الى الغارم
ويجوز المستحق على قبولها من اي نوع كانت بشرط ان يكون العبد او الامه ميرا فلا يلزمه قبول
غيره سلبا من عيب مبيع لانه المبيع ليس من الجاني والاصح قبول رقيق كبير لم يحرر من امه من الجاني
ما لم تنقص من فقهه وبشرط بلوغه في القيمة نصف على الدية من الاب اسلم وهو عشر دية
الام اسلمه فحق المولى الرقيق قيمته خمسة اربعة كما روي عن عمر وعمر بن الخطاب رضي الله
تعالى عنهما فان خذت العزة حسبا فان لم توجد وشرا بان وجدت باكثر من ثلث من ثلث الخمسة اربعة
بدلتها لثلاثة مقدر بها في لورثة الجاني على قرين الله تعالى وفي واجبة على عاقلة الجاني والجاني
الميراث في ادانته في البيع لا بويده جبت فيه عزة كذلك عزة مسلم كما ذنبته وهو غير وثلاثا
بغير وز الجاني الجاني ثلث خمس عشرة مسلم كما ذنبته وهو ثلث بغير دية الجاني الحر والجاني
الميراث في البيع لا بويدها فميراث في حكم الجاني الرقيق فقال **ودية الجاني المملوك** ذكر ان
او غيره فيه **عشر قيمته** امه فانه كانت او مديرة او مكاتب او مستو لدية قيا ساعه الجاني الحرة
العزة في الجاني معتبرة بفقر ما تضمنه من الام والامه بعينه او قيمته في نفسه لعدم ثبوت الاستقلال
بالنفسا ميتا **فصل** في تعريف امه كذا ما اذا كانت الامه في الجانية على نفسها فانه لا يجب
في جنيها المملوك للسيد شئ اذ لا يجب للسيد على رقيقه شئ وخرج بالرقيق المعصوم فاذ في شئ
ان نوضح العزة فيه على الرق والحرية خلافا لما عليه في قوله المولى الجاني ويعتبر قيمة الام كما في اصل الروضة
باكثر ما كانت من جاني الجانية ابي الاجناس خلافا لما جري عليه في المنهاج من انها يوم الجانية هذا ان
انفصل ميتا كما علم من التعليل السابق فانه انفصل حيا وماتت من اثر الجانية فان فيه قيمته يوم
الانفصال وان نقصت عن عشر قيمته امه كما نقله في البحر عن النضر وسكت المعصوم المستحق لذلك
والذي في الروضة ان بدل الجاني المملوك للسيد وهو احسن من قول المنهاج للسيد اي ام الجاني
لان الجاني قد يكون لشخص وصلى له وتكون الام لآخر فالبدل للسيد لا للسيد ام وقد يعتد من
المكاتب بان يكون على الغالب من ان الحمل المملوك للسيد الامه **فتمت** لو كانت الام مقطوعة
لا طرف والجاني سلبها قومت بتقديرها سلبية في الاصح كما لو كانت كافرة والجاني مسلم فانه
يغير فيها الاسلام وتقوم مسلمة وكذا لو كانت حرة والجاني رقيق فانها تقدر رقيقة وصورتها
ان تكون الامه لشخص والجاني لآخر بوجبة فيعتقها ما كتبها الجاني لعشر المذكور عاقلة الجاني على الاظهر

ثم صام بان تاج وصاح حاله لم يعد محضاً ابداً ولا زلزم العدة و صار اروع من خلق الله تعالى
واراد هذا طمأنينة القلب اذا احرم بالزنا لم يزل يخلد على بطون العفة فان قيل قد ورد التائب
من الذنوب لا ذنب له اجيب بان هذا بالنسبة الى الآخرة **وجحد الحرج** في القذف **فما بين جلد**
لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات الآية وسلفه كونها في الاجرام من قوله تعالى ولا تقبلوا
لهم شهادة ابداً **وجحد الرقيق** فيه ولو مبعوثاً **ربيعي** جلد بالاجماع وحده القذف اذ لو
يرونه يومئذ كما يرفعون الادب في دومات العدة في مودته قبل استيفاء الجدة والاوجه ان لا يسطروا
بل يستوفونه وارتبه لولا الردة التي تنقض كما في نظره من قصاص الطرف **وسقط حد القذف** من
القاذف **ثلاثة** بل خمسة **شباب** الاول **اقامة البينة** على زنا المقتدرين وتقدم اهل البرية
وانما تكون مفصلة فلو شهد به دون اربعة حدود كما فعله عمر رضي الله تعالى عنه والثاني فهو
ما اشار اليه بقوله **او عقوب المقتدون** هذا القاذف عن جميع الحدود فلو عفي عن بعضه لم يسقط
منه شيء كما ذكره الرازي في التتبع والحق في الرواية التي يرويها الجدل ان الله يسقط بالعفو
ايضا ولو عفي وارتبه المقتدون في حال سقط ولم يجب المال كما في تناوب الخطي ولو ذنف في حق
مقتد فله فلا يجد كما يحكيه الزكري بل يبرر الثالث ما اشار اليه بقوله **او اللغات** اي لغات
الزوج القاذف **وجحد الزوج** المقتد وفيه قولون قد رتب على اقامة البينة كما تقدم توجيه
في اللغات والواجب اقرار المقتد وزنا والخامس ما لو رتب القاذف الحد **ثمة** يثبت
الحد جميع الوردية الحاصي حتى الزوجين ثم من بعدهم السلطات كالمال والقصاص
ولو قد في دعوى مودة هل للزوج حق اولاد وحجاب او غيرها من اشياء لانقطاع الوصلة حال
القذف ولو عفي بعض الوردية عينا حقه مما ورثه من الحد فلباقي منهن استيفاء جميعه
لان دعاء العار يلزم الواحد كما يلزم الجميع وقرئ بينه وبين القذف مائة ذاهق يقف
الموردية عنه سقط بان لا يلا بعد اليه وهو البدية بخلافه فلذا اذا كان المقتد قاذفا
فلو كان رقيقا واستحق التعزير على غير سببه فتم مات قبل يستوفيه لبيده او عصب
الاجرام او السلطات او جحد اصحاب اولها ولها في القذف الموقوف على عدم زناه ولو
مع قوته على البينة عند اكثر من ثلث فان حلف حده القاذف في ذلك ولا يسقط عنه
فصل في حد شراب السكر من حرقه وغيره ويظهر من كتابي المحرمات والاصل في تحريمه
قوله تعالى اما الخمر والميسر الا يذورا يعقد الاجماع على تحريم الخمر وكان المشركون يشربون
بونها في صدر الاسلام واختلفوا في ان ذلك كان من قبل ما منعه حكم الجاهلية او
بشرع في ابا حنيفة على وجهين روي في الاول والثاني وكان يحرمهما في السنة
الثانية من الهجرة بعد احد وقيل بل كان في الجاهلية الشراب لا ما يستعمل في السكر بل في العقل
فانه هرام في كل ملك حكمة التعزير في تفسيره عن القفال الشافعي قال النووي في بشرح
مسلم وهو باطل لا يصل له والخمر السكر من غير العنب واختلاف الصحابة في وقوع اسم الخمر على
ابنة هل هو حقيقة قال المزني وجماعة فهم لان الاشتراك في الصفة يقتضي الاشتراك في الاسم
وهو قياس في اللغة وهو جائز عند اكثر من وهو باطل عند الاكثرين والرافعي الى الاكثرين
انه لا يقع عليها الا محاربات الخمر والحد فكلما خمرها من قول الله **ومن شرب** اي من
المكلفين المنتهزم لاحكام محاربات الخمر ضرورة ما لما لم يخبرهم **خمر** في المخذة فليس عنب العنب
كما مر **او شراب السكر** غير الخمر كالبندوخة من تمر او طيب او زبيب او شبيب
او ذرة او جود ذلك **حد** اربعة **ربيعي** جلد كاية مسامحة عن النبي وفيه عنه كان صلى الله عليه
وسلم فيصوب في الخمر بالجرير والنعال اربعة **ربيعي** و **وجحد الرقيق** ولو مبعوثاً عشرين لانه حد بقتض

فتصف

فتصف على الرقيق كحد الزنا **ثمة** لو نفذ الشراب كقوله ما ذكر وحدبث الاموي بقتل
اشترى من الزنا **ثمة** لا يباع **ثمة** كل شراب اسكر كثره خمر هو قليله
وحديثه ما في الصحيحين عن عائشة رضي الله تعالى عنها انه صلى الله عليه وسلم قال
كل شراب اسكر وهو حرام وروي مسلم خبر كل مسكر خمر وكل خمر حرام وما حرم القليل وحديثه
وان كان لا يسكر محصيا لمادة الفساد كما حرم تقبيل الاجنسة واخلوة بها لاقتضاها الى الوطئ
المحرم وحديثه يرواه الحاكم من شرب الخمر فاحده و **ربيعي** في شرب الخمر وحده بشرط
الحقنة بان ادخله دبره او السقوط بان ادخله الفرج فاحده بان ادخله الفرج وحده بشرط
هنا ما اشار اليه في المفهوم من شرب النبات قال الدميري كالحشيشة التي ياكلها الخمر فيشت ويقتل
التيحان في باب الاطعمة عن الرواية ان كل ما حرام ولا حد فيها وبالمكلف الصبي والخنون لدفع
العلم عنه بما لا يلزم الخمر لعدم التزامه والذمي لانه لا يلتزم بالذمة الا لا يقتضيه وبما يختار
المصوب في حلقه فمما ذكره على شره حدبث رفع عن النبي الخطا والنسيان وما استكرهوا
عليه وبغير ضرر ورواه ابو عيسى في شرب الخمر بلفظ **ثمة** ولم يجد غير الخمر فاسما عنها بها فلا حد عليه
لوجوب شربها عليه اتفاقا بالنفس من الهلاك والاسلام به كذا قطعية بخلاف الامور
وهذه رخصة واجبة فلو وجد غيرها ولو يولوا حرم اساعتها ووجبت حده وبما لم يتخير من جهل
كونها حرم فشرها فانها كونه شرابا لا يسكر لم يجد للحد ولا يلزمه قضا الصلوات القائمة
مدة السكر كما لم يوجب عليه ولو قال السكران بعد الاكل كانت مكرها ولم يعلم ان الذي شربه مسكرا
صدق بيمينه قاله في البحر باب الطلاق ولو قرب اسلامه فقال جملتك تحرمها لم يجد لانه
قد عفي عليه ذلك والحد يدرى بالاشهاد والافرق في ذلك بين من شاع بلاد الاسلام ام لا ولو قال
علمت تحريمها ولكن جهلت الحد بشرها حد لان من حقه اد اعلم التحريم ان عصى حد بوزن
مسكرا ولا يجد بشره فيما يستهلك وقته ولا يخبر **ثمة** دقيق به لان عمن المسكر اكله النار
وبقي الخمر متحسنا ولا يحوت هوفيه لاستهلاكه ولا ياكل في طبعه بخلاف مرقه اذا شربه
او عصب فيه او شربه فانه يجد لبقاعينه ويحرم تناول الخمر ليدفع عطش اما حريم الدوا
بها لانه صلى الله عليه وسلم لما سئل عن الخمر وبها قال انه ليس بدوا ولكنه دوا المعصية
ان الله سبحانه وتعالى سلب الخمر منافعها جميعا ما حرمها وما دل عليه القرآن من ان فيها
منافع الناس اما هو قبل كرمها وان سلب بقا المنفعة فممنعها مطلقا به وحصول النفع
بها مطلق فلا يقوى على الزالة المقتطوع به وما كرمها للعطش فلا لا يلزم بل يزيده
لان طبعها ما لا يابس كما قاله اهل الطب وشربها يدفع الجوع كثير بها دفع العطش فقد
اذن دواي بصرها اما التبراق والمهجوت بها وكوه مما يستهلك فيه فيجوز للدواي به
عند فقد ما يقوم مقامه يحصل به الدواي من الطاهر ان كان الدواي نجس كالحية
وبول ولو كان الدواي يذو الكلى لست في سوط اجاز طيب مسامحة على ذلك او
معرفة للدواي به والدواي بالفتح الخمر لا يجوز بيعه لخاصته ويجوز شراؤه ما يزيل العقل
من غير الاثرية لقطع عضو متاكلا اما الاثرية فلا يجوز فيها لذل ذلك واصل الجدل ان
يكون بنسوط او يد او نعال او اطراف ثياب ما روي الشيخان انه صلى الله عليه وسلم كان يضرب
بالجرير والنعال في الجاري عن النبي هزيمة وفي الله تعالى عنه قال في النبي صلى الله عليه
وسلم بسكران فامر بضربه فقامت ضربه بيده وبيتا من ضربه فغله وسانت ضربه بوجه
وجود للامام **ان يبيع** به اي كحد الشراب الخمر **ثمة** على الاصح المخصوص بما روي عن
علي رضي الله تعالى عنه انه قال جلد النبي صلى الله عليه وسلم و **ربيعي** و جلد ابو بكر وعمر فانيما
وكل سنة وهذا الحد اي لانه اذا شرب سكر او اسكر هذا في واذا فطري فطر وجد الاقري

كأحرقة لم يقطع أيا من الأول فلا نه ما أخرج الأسلكة واما الثانية فلا نه لم يخرج من الحر أيضا بأولو
و من السارق من السرقة وبعضه لم يقطع على النصف لاحتمال صدقة نصارى شبهة بين بلاد
فلا قطع لأن ما ذكر ليس بمال المدبوع فيقطع به حتى لو دفعه السارق في الحرز ثم أخرجه وهو
يساوي نصا بسرقته فإنه يقطع به إذا قلنا بأنه لم يصبوب منه إذا دفعه العاص وهو الأصح
ومثله كما قاله الملقيني إذا صار الحرز خلا بعد وضع السارق به وقبل إخراج من الحرز فإن بلغ
أنا الحرز نصا يقطع به لأنه سرق نصا من حرز مثله لا يشبهه له فيه كما إذا سرقه إن فيه بول فإنه
يقطع باتفاق كما قاله لما ورد في غيره بعد إذا قصد إخراج ذلك السرقة إما إذا قصد تغييرها
بوجه أو بأخر أجزا فلا قطع وسواء أخرجها في الأولى أو دخل في الثانية بقصد السرقة أم لا كما هو
قضية كلامه الروض فيهما وكلام أصلي في الثانية ولا قطع إذا أخذها بسلطه الشرع على كسره
كزمنار و صم وصنم وطبشور لأن التوصل إلى إزالة المعصية مذموم البه فصار للشيء كرامة
الحرز وإن بلغ مكره نصا يقطع لأنه سرق نصا من حرز هذا إذا لم يقصد التغيير كما في الروضة
فإن قصد إخراج غيره فلا قطع ولا فرق بين أن يكون أو لا يكون ويقطع بسرقة ما لا يحل
الاستغناء به من الكتب إذا كان الحد والقرطاسين يبلغ نصا وبسرقة ما لا يملك لأن استهلاكه ينال
عند الضرورة إلا أن إخراج من الحرز يشبه ما كسر ولو كسر الحرز والطنشور وأخوه أو أزال النقد
في الحرز ثم أخرجه قطع إن بلغ نصا بحكمه للحج والعاشركون في الملوك في النصاب ما قويا كما قاله
في الروضة ولا يقطع مسلم بسرقة حصص السيد المدة للاستعمال ولا يساير ما يفرش فيه ولا
بتناويل بشرع فيه لأن ذلك لصاحبه المسمى فله فيه حق كالمال وحزج بالمعدة حصص
الزينة فيقطع بها كما قاله بن المقرئ وبالمسلم الذي فيقطع لعدم الشهادة ويبيح أن يكون
بلاط المسجد حصص المدة للاستعمال ويقطع تسليم بسرقة باب المسجد وحذو عده وتأزيره
وسوربه وسقفه وقناديل زينة فيه لأن الباب للخصصين والحذو وعده للعارية ولعدم
الشبهة في القناديل ويحذف هذه السور الكعبة أن خيطا عليها لأنه حينئذ محرر وينبغي أن يكون
سور للمسلم كذلك أن خيطا عليه ولو سرق للمسلم من بيت المال شيئا نظره في حرز لظا يذوي
القرن والمساكين وكان نصيبهم أو أصله أو فروعها فلا قطع وإن أقر بطلان بغيره بغير نصيبهم
ولا أصله ولا فروعها قطع إذا لا يشبهه له في ذلك وإن لم يقر بطلان بغيره فان كان له حق في السروق
كما في المصالح سواء كان فقيرا أم غنيا كصدقة وهو فقير وغارم لا صلاح ذات البين أو
عازيا فلا يقطع في المسلمين أيا من الأول فلا نه ما أخرج الأسلكة واما الثانية فلا نه لم يخرج من الحر أيضا بأولو
في عمارة المساجد والرباطات والكتاتير فيستفح به الفنى والفقير من المسلمين لأن ذلك يخص
بهم خلا في الذي منقطع به لا ولا نظري في اتفاق الإمام عليه عند الحاجة لأنه إنما ينفق عليهم
للضرورة بشرط الضيق كما ينفق على المصطبر بشرط الضمان والاشتغال بالقتال والرباط
طالت بالتعبية من حيث أنه قلن بدال السلام لا لا اختصاصه بحق فيها واما الثانية فلا
يستحقاقه خلا في الفنى فإنه يقطع لعدم استحقاقه إلا إذا كان عازيا وغارما لذات البين
فلا يقطع لما مر فإن لم يكن له في بيت المال حق قطع لا تنفع الشهادة في سرقه لو سرق شخص
المحقق الكوفوق على القرارة لم يقطع إذا كان قاريا لأن له فيه حقا وكذا إذا كان عازيا لأنه لا نه ما
نعم من قتال الزركشي أو يدفعه من يفرأ فيه لا سماع الحاضرين ويقطع بموقوفة على غيره لأنه
مأذون حرز ولو سرق ما لا سوفوقا على الجهات العامة أو على وجوه الخير لم يقطع وإن كان السارق
مسلما لأنه للمسلمين نفع فتتبعه قد تقدم أنه نص رحمه الله فترك الركن الثالث وظهر
السرقة وهي أحد المالا خفية كما مر في جيز لا يقطع مختلس وهو من يعتقد السرقة من غير علمه

مع معاينة المال ولا مشتبك وهو من يأخذ عينا مستعدا على القوة والعلية
ولا مشتبك ودبعة عارية محد بشئ ليس على المختلس والمشتبك والحيث يقطع على
التريبذي ويزق من حيث المعنى بينهم وبين السارق بأن السارق يأخذ المال
خفية ولا يتبني منه قسرة القطع زعم الة وهو لا يرصدونه عيانا فيمكن
منعهم بالسلطات وغيره كذا قاله الرافعي وغيره ولعل هذا حكم على الأعلى
والأخا حاجة لا يقصد الأخذ عند حوده عيانا فلا يمكن منع بالسلطان لأنه
يقصده ولا يغيره وفردع الباب كثيرة وحل ذكرها ليس بوطا وفيما ذكرنا
كفالة القاري في هذا الكتاب **ويقطع يده** أي السارق **المعنى** قال تعالى فاقطعوا
أيديهما ما وقروا شاذ إذا فاقطعوا أيديهما والسرقة الشاذة كخبر الواحد
في الاحتجاج بها ويكتفى بالقطع ولو كانت معينة كفاقة الأصابع أو زبدها
لعموم الآية ولا ترفع من التشكيل بخلاف النقود فإنه مبني على المماثلة كما
مر ولو سرق من رطل قطعها لا يحل ذلك البس كما لو رطل أو شرب من رطل يكتفى
بحد واحد وكالتيد الحي في ذلك غيرها كما هو ظاهر فانقطع الإجماع على
قطعها **فمفصل الكوع** يضم الكاف وهو العظم الذي في مفصل الكف
مما يلي الأبهام ومما يلي الخصر اسمه كرسوع يضم الكاف والسين وهو
العظم من أصل الجاهم الرجل ومنه قولهم ما يعرف كوعه من بوعه
أي ما يعرفه من ما اسم العظم الذي عند كل إبهام من رجله
فإن سرق ثانيا بعد قطع يمينه **قطعت رجله اليسرى** بعد أن تم
يده اليمنى ليلا يفضي التوالى إلى الهلاك ويقطع من المفصل الذي يلي الساق
والقدم لا شاع في ذلك **فإن سرق ثالثا** بعد قطع رجله اليسرى **قطعت**
يده اليسرى بعد أن تم مال رجله اليسرى لما مر **فإن سرق رابعا** بعد قطع يده
اليسرى **قطعت رجله اليمنى** بعد أن تم مال يده اليسرى لما مر وأما قطع من
خلاف ما روي الشافعي رضي الله عنه أن السارق إذا سرق فاقطعوا يده
ثم إن سرق فاقطعوا رجله ثم إن سرق فاقطعوا يده ثم إن سرق
فاقطعوا رجله وحكمته ليلا يغوث جسدا المنقوعة عليه فتضعف حركته
كما في قطع الطريق **فإن سرق بعد ذلك** أي بعد قطع نصا به الأربعة
عزله على المشهور لأنه لا نه لم يبق في مكانه بعد ما ذكره لا التفرق بها لو سقطت
أطرافه ولا **وقيل** لا يجره **حينئذ** تعريه **بيل** **يقفل** وهذا ما جأه الإمام عن
القديم لوروده في حديثه رواه الأربعة قال في الروضة أنه مسوخ
أو موهول أو مصلح عليه وسلم قتله لاستحلال أولسب آخر فتشبه
والإمام أطلق حكاية هذا القول عن القديم كما يراه وقبحة المصنف يكونه
صيرا قال بعض شارحيه ولم إلا بعد الشرح في كلامه وأخذ من الأئمة إلى أن
لمن أطلقه من وقت على كلامه منهم فلعن ما قديده المصنف من تصرفه
أوله فيه سلق لم **أظفر به** وعلم كذا الأسير هو منصوب على المصدر هو
قال النووي في تهذيبه الصرة اللغة الحبس وقيل صبرا حبسه للقتل انتهى

فان اذا قور السبل اي الطريق لو وقفهم فيها ولم ياخذوا مالا من اشارة ولم
يقتلوا منهم احدا **حسوا** في غير موضعهم لانه احوط وابلغ في الزجر والاحكام
كما هو في الروضة حكايه عند بن سريج وقره وعزرو وعزروا جميعا ١٥ امام
من ضرب وغيره ولا رنكا بينهم مفسدة لا جد فيها ولا كفارة **تنبه**
عطف المصنف الشريف برعل الحبيب عطف من عطف العام على الخاص اذا
لجس من جنس التفرير والامام تركه ان ربه مصلحة وما يقدر فسر ابن
عباس رضي الله تعالى عنهما الالبية الكريمة فقال المعنى ان يقتلوا ان
قتلوا ويصلحوا مع ذلك ان قتلوا واخذوا المال وتقطع ايديهم وارجلهم
من جلد ان اقتصر واعلم اخذ المال وينفوه من الارض ان ارهبوا ولم ياخذوا
شيئا من كلفة او علم التنويع لا التحريم كما في قوله تعالى وقالوا لو انهم
اي قالت اليهود وكوفوا هوذا وقالت النصارى كوفوا بديهم اذ اخبروا
بين اليهودية والنصارى وقيل القاطع بغير معنى القصاص لا الحد لان
لاذ لا يصل فيما اجتمع فيه حق الله تعالى وحق الادمي بقلب حق الادمي
على التضيق ولا انه لو قتل بالاحبارية ثبت له العود فكيف يحيط حقه بقتله
فلا يقتل بغير كفور كولد ولورات بغير قتل فدية كج في تركته في الحرمان
لرقتي تحت قيمته مطلق ويقتل بواحد من قتلهم وليا قتل الديار فان قتلهم
مريتا قتل بالاول وتوعى والقتل بالاول والقتل بالثاني قتلهم قتلهم
المبالغة فيما قتل به ولا يحتمل غير قتل وصنبت كقطع يده فانه ملات التحتم
تفريط بحق الله تعالى في خصصا لنفسه كالكفارة **ومن تاب منهم قبل**
القتل عليه اي قبل الظفر به **سقط عنه الحد** اي العقوبات
التي تخص القاطع من تخلف القتل والصلب وقطع الرجل واليد الاله الا الذين
تابوا من قبل ان تقدر عليهم **واوحد** من المؤخذه متبني للمفعول
معنى طوبى **بالحقوق** اي بينا فيها فلا يسقط عنه ولا عذبه ما كتوبه
قد ولامال ولا ياتي الحقوق من حد من اوسرقة وشرب وقدق لان العقوبات
الواردة فيها لم تفصل ما قبل التوبة وما بعدها بخلاف قاطع الطريق بغير
تأويل الصلاة كسلا يقتل حد اعلم الصحيح ومع ذلك لو تاب سقطت عنه
القتل قطعا والكافراد انما انتم انتم فان **سقط عنه**
الحد كما نقله في الروضة عن المصنف ولا يورد المرند اذا تاب
حيث تقبل توبته ويسقط القتل لانه اذا اصر بقتل كفر
لا حد او محال عدم سقوط باقي الحد وبالتوبة تسقط انتم
المقصود كما بينه عليه في زيادة الروضة في باب السرفة
وقد قال صلى الله عليه وسلم **التوبة تجب ما قبلها** وورد
التائب من الذنب كمن لا ذنب له

في الظاهر
سنة وبنى الله
تعالى فيسقط
قطعا لانه التوبة

التوبة

التوبة تجب ما قبلها وورد التائب من الذنب كمن لا ذنب له **تتم** التوبة لغة
الرجوع ولا يلزم ان تكون عن ذنب وعليه حل قوله صلى الله عليه وسلم ان لا توب الى الله
في اليوم سبعين مرة فانه صلى الله عليه وسلم رجع عن الا شتغال بمصالح الخلق الى الحق قال
الله تعالى فاذا فرغت فانصب وانما فعل صلى الله عليه وسلم ذلك تشريعا وليفتح باب
التوبة للامة ليعلمهم كيف الطريق الى الله تعالى وقد سبل بعض اكابر القوم عن قوله تعالى
لقد تاب الله على النبي من اي شيء فقال نبي يتوبه من لم يذنب على توبه من اذنب يعني بذلك
انه لا يدخل احد مقاما من المقامات الصالحة الا تابعا له صلى الله عليه وسلم فلو لا توبته صلى
الله عليه وسلم ما حصل لاحد توبة واصل هذه التوبة اخذ العلقه من صدره الكريم صلى الله عليه
وسلم وقيل هذه حظ الشيطان منك وشروعا الرجوع عن التوب الى حسن الطريق
المستقيم وشروطها ان كانت من حق الله تعالى الدم والافلاع والعزم على ان لا يعود
وان كانت من حق الادميين ريد على ذلك رابع وهو الخروج من المظالم وقد بسطت الكلام
على التوبة من ذكركم من القاييس المتعلقة بها في شرح المنهاج وغيره **فصل**
في حكم الصيال وما تنفخ بهائم والصيال وهو الاستطالة والتوب والاصل فيه قوله
تعالى من اعند ي عليكم فا عند وا عليه بمنل ما اعند ي عليكم وخبر البخاري ان ابا خازن
ظالمها ومظلموها والصيال ظالم فيمنع من ظلمه لاذك نصره ثم شرع في القسم الاول
وهو الصيال فقال **ومن قصد** بضم اوله على الباء المفعول بمعنى قصد صايل
من ادي مسلما كان او كافرا عاقلا او مجنونا بالغيا او صغيرا قريبا او جنينا او امة
ياذي يعنوبن الحجة اي عا يوذ به **في نفسه** كقتل وقطع طرق وابطال منفعة
عضوا وفي ماله ولو قليلا كرههم او في حرمه **فقال على ذلك** ليندفع عنه قتل
المصول عليه الصايل **ولا شيء عليه** من قصاص ولا دية ولا كفارة ولا قيمة بغيره
وغيرها الخ من قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون ماله فهو شهيد ومن
قتل دون اهله فهو شهيد رواه ابو داود والترمذي وصححه وجه الدلالة انه لا
جعل شهيدا دل على ان له القتل والقتال كما ان من قتل اهل الحرب لما كان شهيدا كان
له القتل والقتال ولا اثم عليه ايضا لانه ما مورب فنه وفي الامر بالقتال والقتال منافاة
حتى لو صال العبد المعصوب والمستنغار على مال كقتله دفعا لم يبر الغاصب ولا
المستغبر ويستثنى من عدم الضمان المضطر اذا قتله صاحب الطعام دفعا فان عليه
القود كما قاله الزبيلي في ادب القضا ولو صال مكرها على اتلاف مال غيره لم يجز دفعه
بل يلزم المالك ان يرضى به كما تناول المضطر طعامه وكل منهما دفع المكرة **فصل**
تعبير المصنف بالمال قد يخرج مالا كالكلب المقتني والسرحين وقضية كلام الماوردي
وغيره الخاف به وهو الظاهر وله دفع مسلم عن ذي وقواله عن ولده وسيد عن عبده لا
يهم معصومون لا يجب الدفع عن مال لا روح فيه لا نه يجوز اباخته للغير اما ما فيه روح
فيجب الدفع عنه اذ قصد اتلافه مالم يحش على نفسه لحرمة الروح ويجب الدفع عن نفسه
لانه لا سبيل الى اباخته وسوا بضع اهله وغيرهم ومثل البضع مقد ماته وعن نفس اذا
قصد ها كافر ولو معصوما اذ لا غير المعصوم لا حرمة له والمعصوم بطلت حرمة بضاياه
ولان الاستسلام للكافر ذل في الدين او قصد ها بغيره لا نه لا تنج لا سبيل الا في فلاحه

للا سنسلا لها وظاها من عضوه ومنفعة نفسه ولا يجب الدفع اذا قصد هاجم ولو
مجبوا بل يجوز الا سنسلا له بل يسن كما افهه كلام الروضة لخبر ابي دوا دكن خبر ابي ادم
يعني قابيل وهابيل والدفع عن نفس غيره اذا كان ادبيا مخترا ما كان لرفع عن نفسه فيجب
حيث يجب وبلغني حيث ينبغي وفي مسند احمد من اذله عنده مسلم فلم ينصره وهو قادر
ان ينصره اذله الله على روس الخلاق يوم القيامة ويدفع الصابيل بالاحف فلا خفاء ان كان
فان امكن دفعه بكلام واستغاثه حرم الدفع بالضرب او ضرب بيد حرم بسوط او بسوط
حرم بعصا ويقطع عضو حرم قتل لان ذلك هو الضرورة والضرورة في الاثقال مع امكان
تحصيل المقصود بالاسهل وقاعدة هذا الترتيب انه متى خالف وعدل الى رتبة مع امكان
الاكتفاء بما دونها فمن ويستثنى من الترتيب ما لو التزم القتال بينهما واشتد الامر
عن الضبط سقط مراعات الترتيب كما ذكره الامام في قتال البغاة وما لو كان الصابيل
ينفذ بالسوط والعصي والمصول عليه لا يجد الا السيف والصالح ان له الضرب به لانه
لا يمكن الدفع الا به وليس يحضر في ترك استصحاب السوط وكوه وعلى الترتيب
ان امكن المصول عليه هرب او التماس الحصن او جماعة فالذهب وجوبه وتحريم قتال لانه
ما مور يتخلص نفسه بالاهون فالاهون وما ذكره اسهل من غيره فلا يعدل الى الاشد
ثم شرع في القسم الثاني وهو ما تتلفه البهائم فقال **وعلى ركب الدابة** وسابقها
وقايدها سواء كان مالكا ام مستاجرا ام مودعا ام مستغبرا ام غاصبا **ضمان ما**
اتلفته دابة اي التي يده عليها بيدها او رجلها او غير ذلك نفسا ومالا لحيلا ونهارا
لاها في يده وعليه تعهد ما وحفظها ولانه اذا كان معها كان فعلها منسوب اليه والا
لسب اليها كلب اذ ارسله صاحبه وقتل الصبي حل وان استرسل بنفسه فلاه
جنبا يتيها كجانبه ولو كان معها سابق وقايد فالضمان عليها نصفين ولو كان معها
سابق وقايد مع ركب فهل يخفى الضمان بالركب او يجب اثلاثا وجهان ارجحهما
الاول ولو كان عليها ركبها كان فكل يجب الضمان عليها او يختص بالاول دون الرديف
وجهان اوجهها الاول لان اليد لها **تليسه** حيث اطلق ضمان النفس في هذا
الباب فهو على العاقلة كحفر البير ويستثنى من اطلاقه صور الاول لو اركبها اجنبي
بغير اذن الولي صبي او مجنون فالتلفت شيئا فالضمان على الاجنبي الثانية لو ركب
الدابة فتخسها انسان بخبر اذنه كما قيده البخوي فرحت والتلفت شيئا فالضمان
على الناحس فان اذن الركب في النخس فالضمان عليه الثالثة لو غلبته دابته فاستقبلها
انسان فردها فالتلفت في انصرفها نسيان صمته الراد الرابعة لو سقطت الدابة ميتة
قتلها شيئا لم يضمنه وكذا لو سقط هو ميتا على شيئا وتلفه لاضمان عليه قال الزركشي
ويبلغني ان يلحق بسقوطها ميتة سقوطها بمرض او عارض يجر شديد وكوه الخامسة
لو كان مع الدواب راع فهاجت برح واطم النهار فتفرقت الدواب فوقع في زرع فافسده
فلا ضمان على الراعي في الاظهر للعلية كما لو نذ بعيره او انفلتت دابته من يده فافسدت
شيئا بخلاف ما لو تفرقت الخن لمومه فيضمن ولو انتقم ميت فتكسر بسببه شيئا لم يضمنه
بخلاف طفل سقط على شيئا لان له فعلا بخلاف الميت ولو بالت دابة اوراشت عثلفت بطريق
ولو واقفة فتلف به نفس او مال فلا ضمان كما في المنهاج كاصله لان الطريق لا تخلو عن ذلك

والمنع

والمنع من الطرق لا سبيل اليه وهذا هو المعتمد وان نازع في ذلك اكثر المتأخرين
واما يضمن صاحب الدابة ما اتلفته دابته اذا لم يقصر صاحب المال فيه فان قصر بان وضع
المال بطريق ولو واقفة فتلف به نفس او مال فلا ضمان كما في المنهاج كاصله لان الطريق لا تخلو
عن ذلك والمنع من الطرق لا سبيل اليه وهذا هو المعتمد وان نازع في ذلك اكثر المتأخرين
واما يضمن صاحب الدابة ما اتلفته دابته اذا لم يقصر صاحب المال فيه فان قصر بان وضع
المال بطريق او عرضه للدابة فلا يضمن لانه المضيع لماله وان كانت الدابة وحدها فالتلف
زرعا او غيره يهازل الرميض صاحبها او ليلاضن لتقصيره بارسالها ليللا بخلافه نهارا لغير
الصحيح في ذلك رواه ابوداود وغيره وهو على وفق العادة في حفظ الزرع وكوه نهارا
والدابة ليللا ولو تقود اهل البلد ارسال الدواب او حفظ الزرع ليللا دون النهار اعكس الحكم
فيضمن مرسلا ما اتلفته نهارا دون الليل اتباعا لمعنى الخبر والعادة ومن ذلك ابوخذ ما تجته
البليقي انه لو جرت عادة بحفظها ليللا ونهارا ضمن مرسلا ما اتلفته مطلقا **تتمة**
يستثنى من الدواب الحمام وغيره من الطيور فلا ضمان بان نالها مطلقا كما حكاه في
اصل الروضة عن ابن الصباغ وعلله بان العادة ارسالها ويدخل في ذلك الخيل وقد اقيى البليقي
في خيل الانسان قتل جلا لاخر بعد ضمان وعلله بان صاحب الخيل لا يمكنه ضبطه والتقصير
من صاحب الجمل ولو اتلفت الهرة طيرا او طعاما او غيره ان عهد ذلك منها ضمن مالكها
او صاحبها الذي يابوها ما اتلفته ليللا كان او نهارا كل حيوان موع بالنعدي كالجمل والحمار
الذين عرفوا بعنوا الدواب واتلافها اما اذا لم يعهد منها اتلاف ما ذكر فلا ضمان عليه لان العادة
حفظا ما ذكر عنها لا ربطها فايد سبل الفحل عن حنيس الطيور في اقصا لسماع اصواتها
وغير ذلك فاجاب بالجواز اذا تعهد بها مالكها بما يحتاج اليه كالبهيمة تربط ولو كان بداره كلب
عقورا ودابة جموح ودخلها شخص باذنه ولم يعهد بالمال فعرضه الكلب او رخصته
الدابة ضمن وان كان الداخل بصيرا او دخلها بلا اذن او اعلمه بالادخال فلا ضمان لانه المتسبب
في هلاك نفسه **فصل** في قتال البغاة جمع باغ والباغ الظلم وبها ورة الحد
سموا به لظلمهم وعدوهم عن الحق والاصل فيه اية وان طأفتان من المؤمنين
اقتتلا او ليس فيها ذكر الخروج على الامام صريحا لكنها تشمله لهما فالتقصير لانه
اذا طلب القتال ليعي طائفة على طائفة فالباغ على الامام او وليه مسلمون بخلافون للامام
ولو جابروا بان خرجوا عن طاعته بعد انفاذهم له او منع حق توجب عليهم كركاة بالشرط
الا بية **ويقاتل اهل البغي** وجوبها كما استغفد من الآية المتقدمة وعليها عول على رضى الله
عنه في قتال الصفيين والشهروا **بثلاثة شرائط** الاول ان يكونوا في مئة بفتح
النون والعين المهملة اي شئوك بكثرة او قوة ولو حصن بحيث يمكن معها مقاومة
الامام فيحتاج في درج الى الطاعة تكلفه من بدل مال وتحصيل رجال وهي لا يحصل الا بطاع
اي متبوع يحصل به قوة لتسكتهم بصدرون عن رايه اذ لا قوة لمن لا يجمع كلمته مطاعة
فالطاع شرط لحصول الشركة لانه شرط اخر غير الشركة كما يقتضيه عبارة المنهاج ولا يشترط
ان يكون فيهم امام منصوب لان عليا رضى الله عنه قاتل اهل الجبل ولا امام لهم واهل الصفيين
قبل نصب امامهم الثاني **ان يخرجوا عن قضة الامام** اي طاعته بانفرادهم ببلدة او قرية
او موضع من الصحرا كما نقله في الروضة واصلا عن جمع وحكي للواردي الاتفاق عليه

او

والثالث ان يكون لهم في خروجهم عن طاعة الامام تاويل **سابع** اي محتمل
من الكتاب والسنة يستمدون اليه لان من خالف غير تاويل كان معاند للحق **تنبيه**
يشترط في التاويل ان يكون قاسدا لا يقطع بنفسه بل يعتقد ونه جواز الخروج
كتاويل الخارجين من اهل الجبل وصفين علي رضي الله عنه بانه يعرف قتله عثمان رضي الله
عنه ولا يقتض منهم لمواظبة اياهم وتاويل بعض ما نفي الزكاة من ابي بكر رضي الله عنه
بانهم لا يدفعون الزكاة الا لمن صلاته سكن لهم اي دعاوه رجعة لهم وهو النبي صلى الله عليه وسلم
من فقدت فيه الشروط المذكورة بان خروج ابي التاويل كما نفي حق الشرع كالزكاة عن ابي
بناويل يقطع بطلانه كتاويل المرتدين اولم يكن لهم شك بان كانوا افراد يسهل الظفر بهم
اوليس فيهم مطاع فليسوا بخافة لا يحتاج منهم فيرتب علي فعالهم مقتضاها علي تفصيل
في ذي الشكوك يعلم ما ياتي ولو لا شكوكه وانفقوا شيئا منهم مطلقا كقطع الطريق واما
الخروج فلم يوافقهم بكونهم مرتكب كبيرة ويتكون الجماعات فلا يقاتلون ولا يفسقون مالم
يقاتلوا وهم في قبضتنا نعم ان نضربنا بهم نغرضنا لهم حتى يذول الضر فان قاتلوا اولم يكونوا
في قبضتنا قاتلوا ولا يتحكم قتل القاتل منهم وان كانوا كقطع الطريق في شهر السلاح لانهم
لم يقصدوا الخافة الطريق وهذا في الروضة واصلا عن الجمهور وفيها عن النجاشي ان حكمهم
حكم قطع الطريق وبه جزم في المنهاج والمعتقد الاول فان قيدي بماذا قصدوا الخافة الطريق
فلا خلاف وتقبل شهادته البغاة لانهم ليسوا بمفسدة لنا ويحكم قال الشافعي رضي الله عنه الا ان يكونوا
من يشهدون لموافقتهم بتصديقهم كالحطابة وهم صنف من الرافضة يشهدون بالزور ويقضون
به لموافقتهم بتصديقهم فلا تقبل شهادتهم ولا تنفذ حكمهم قاضيه ولا يخص هذا بالبغاة نعم
ان يلبس السبب قبلت شهادتهم لا تنفذ التهمة حينئذ ويقيد قضا قاضيهم بعد اعتبار صفات
القاضي فيه فيما يقبل فيه قاضيا لانهم تاويل يسوع فيه الاجتهاد الا ان يستحل شاهد
البغاة او قاضيهم دمانا واما الثاني فلا تقبل شهادته ولا قضاؤه لانه ليس بعدل وشرط الشاهد
والقاضي العدالة هذا ما نقله الشيخان في الروضة واصلا عن النجاشي وجري عليه النووي
في منهاجه ولا ينافي ذلك ما ذكر في زيادة الروضة في كتاب الشهادات من انه لا فرق في قبول شهادته
اهل الاهواء وقضا قاضيهم بين من يستحل الدماء والاموال ام لا لان ما هنا محمول علي من استحل
ذلك بلا تاويل وما هناك عن مستحله بناويل وما تلفه باع من نفس او مال علي عادله وعكسه
ان لم يكن في قتال الضرورة بان كان في غير القتال او فيه لا ضرورة ضمن كل منهما متلفه من
نفس ومال جري علي القائل الاصل في الانلاقات نعم ان قصد اهل العدل بانلاق للملاصقاتهم
وهزيمتهم لم يضمنوا قال الماوردي فان كان الانلاق في قتال لضرورة فلا ضمان اقتداء بالكتاب
لان الوقايح الذي جرت في عصر الصحابة كوقعة الجمل وصفين لم يطالب بعضهم بعضا بضمان نفس
ولا مال هذا عند اجتماع الشكوك والتاويل فان فقد احدها فله حالان الاول الباغي المتناول
بلا شكوكه ضمن النفس والمال ولو حال القتال كقطع الطريق والثاني له شكوكه بلا تاويل
وهذا كباغ في الضمان وعدمه لان سقوط الضمان في الباغي لقطع النفس واجتماع الكثرة وهو
موجود هنا ولا يقابل الامام البغاة حتى يبيح اليهم امينا فطنانا كان البعث للمناظرة
ناصيا لهم سبيلا لم ما يكرهون اقتدا بعلي رضي الله عنه فانه بعث ابن عباس الي اهل النهروان
فرجع بعضهم واتي بعضهم فان ذكروا مظلمة او شبهة ازالها لان المقصود بقتالهم رددهم الي الطاعة

فان

فان اصروا بضمهم ووعظهم فاصروا عليهم بالقتال لان الله تعالى امره بالاصلاح ثم بالقتال
فلا يجوز تقديم ما اخره الله تعالى فان طلبوا من الامام الامهالا جهندا وفعل ما رآه صوابا **لا يقتل**
مدبرهم ولا من الفاسلحه واعرض عن القتال ولا **اسيرهم ولا يدفق** بالمعجبة اي
لا يسرع **على جرحهم بالقتل ولا يغم ما لهم** لقوله تعالى حتى تفي الي امر الله
والعبيبة الرجوع عن القتال بالزمية وروى ابن ابي شيبه ان علي رضي الله عنه امر مناديا
يوم الجمل فنادي لا يفتح مدبر ولا يدفق علي جرح ولا يقتل اسير من اغلق بابا فهو امن ومن بقي
سلاحه فهو امن وكان قتالهم يتروع للدفع عن منع الطاعة وقد زال **تنبيه** قد يفهم
من منع قتل هؤلاء وجوب القصاص بقتلهم والاصح انه لا قصاص لشبهة ابي حنيفة
ولا يطلق اسيرهم ولو كان صبيا وامراة او عذرا حتى ينقضي الحرب وينتفرق جمعهم ولا
يتوقع عودهم الا ان يطبع الاسير باختيار فيطلق قتل ذلك وهذا في الرجل الحر وكذا في
الصبي والمرأة والعبدان كانوا امكانا بين والا اطلقوا بمجرد انقضاء الحرب ويرد لهم بعد ان
شربهم بعودهم الي الطاعة او تفرقهم وعدم توقع عودهم ما اخذ منهم من سلاح وخيل وعين
ويحرم استعمال شئ من سلاحهم وخيلهم وغيرها من اموالهم للوم قتلهم في السلم ولا يحل
بالامر اسلم لا يملك نفس من لا يملك ولا اهل البيت ولا اهل البيت ولا اهل البيت ولا اهل البيت
ولا يستحل عليهم كذا فلا يحرم بسلطة علي السلم الاضرة بالقتل والروايات في قتالهم
بما يجوز ولا يبي يراقتهم عذرا بل لنعدا او اخذوا كذا حتى والامام لا يراد كذا فاعلمهم
ولا يجوز حصارهم بغير طعام وشراب الا على اهل الامام في اهل قلعة ولا يجوز عقوبتهم الا
اذا قاتلوا عليها ولا قطع اشجارهم وزروعهم ويكره الواضحة قال النجاشي في اهل العدل
مصالاة الذين من البغاة لا يحل علي السلم ان يصير الكافر في فلا يولي الا محروقا للقتال
او محبوا لال قتلة قال الشافعي بكون المعتاد ان يجد قتل زينة من اهل البغي وحكم
دار البغي حكم دار الاسلام فاذ احرق فيها ما رجب امانة حرقا منه اماما مستوفيا
ولو لم يبي المشركون طائفة من البغاة وفرد اهل العدل علي استنقاذهم لزمهم ذلك
تنبيه في شروط الامام اعطى في بيان طرف العقاد الامانة وهي فرض كفاية
كالقضي من شرط الامام كونه اهل القضا فرتبنا حذرا عذرا من قرشي شجاعا ليعزوا
لنفسه ولغيره واسلامه من نفسي منع استغا الحركة وسرعة التوضي كما دخل في الخافة
وتستعذر الامانة مثل له طرق الاولي يسعد اهل الكل والعقد من العلماء ووجه
الناس المشيخاتما عنهم فلا يجازي فيها عدد ولا اعتبار لقضا الامام بصفته
الشهيرة والقبيلة باختلاف الامام من عينه في حياته كما عهدوا لوكيلهم في الشهادة
ويستغرق القبول في حياته لجله الامر في الخلافة تستأول من عهده لا يقتل كما جعل
في الامور شري بين سنة علي والزبير وعثمان وعبد الرحمن بن عوف وسعدان الي
وقاضي وطائفة فالتفقوا علي ما قالوا لانه باسني شخصي متعلق علي الامام ولو
عذر اهل طائفة الكافر اذا اقبلت تستعذر اماما من لقوله تعالى ولن يحمل الله الكافر لن
علي المؤمنين كجملته وخمس طاعة الامام وان كان جارا او قاضيا في اسر وظنه ليجوز
اسمعو او اطيعوا وان امر عليهم عبد حشبي محذرة الاطراف وكان المقصود من غير
اتحاد الكلمة ولا يحصل ذلك الا بوجوب الطاعة **فصل** في الرد

اعادنا الله تعالى منها وهي لغة الرجوع عن الشيء الى غيره وهي من الحش الكفر والظلمة محبة
للحل ان الله تعالى بالحق والاحسان اياه كما فعل في المهادني نفس الشافعي وشيئا
قطع من به طلاقه استمر الاسلام وحصل قطعه بغير ريبه كمن او فعل كذا وقول
تكونوا اقاله اشهر ام عباد ايم اعتقاد قوله تعالى قل انا الله واباؤه ورسوله كتم
تتميزون لا تعقدوا افكرتم بعد اعانكم من نعم الصانع واستغاثي وهم الدهريون
الذاهبون ان العام لم يركب موحد ذلك بل صانع او نبي الرسول بان قال لم يرسلهم
الله اخي نبوة نبي او كذبهم ولا اوتيا اوسيد او استحيته او باسمة او باسم الله او امر
او وعده او حذر اياته من القرآن محبا على سيوتها او زاد منها اية معتقدا انه من او استحق
لبنه في الوقي له قبل اطلاق كلامه فقال لا فعل والكاف من وقصد الاسلام ان لا يكون
او قال لو امرن الله بركله بكذا ما فعلته او قال اذ كان ما قاله لا ايضا صدق جونا او قال
لا ادري النبي انبي او حبي او قال لا ادري ما اعان احقارا او قال اظن هؤلاء لا تعني
من جوع او قال المظلم هذا البغدر الله فقال الظالم انا افعل بغير مقتري او اشار بالكفر
على اسم او على كافر او الاسلام او لم يلقى الاسلام طالع من او كرمي على ناول الكفر
التي هي كنهه في الروضة عن العلوي وامن او حبل بحربا بلا حجاج كذا او الوافر والظلم
وشرب الخي او حرم حلالا بلا حجاج كالنكاح والبيع او نفي وجوب محبة كاهن ركعة من
الصلوة الخي او اعتقد وجوب ما ليس به واجب بلا حجاج كزيادة ركعة في الصلوة الخي
او حرم على الكفر هذا او تردد في حلالا كمن في جميع هذه المسائل الموكرة وهذا با
ساحل له والعمل المكفر ما تعذر صاحبه استعرا حرجا بالرب او محو له كالتها
مصحف وهو اسم للكتاب بين الدينين بقا ذورة وسجود لمخلوق كصمت وتحمي وفيه
نقلنا قطع من به طلاقه اصبي ولو فخر او المخلون فلا فهو رد لها لعدم تملكها
والكفر فلو لم تقابل الامم اكرم وقلم مطين بالاعمال ورجل فدا الكسوان المتعدي
سكن منتهي ردة كطلاقه وسائر تصرفاته في الاسلام عن ردة **ومن ارتد**
من رجل او امرأة **عن** دعي **الاسلام** شي ما تقدم بياض او يمتنع ما قرب
في الميسوطاطي وغيرها **استنبط** وجوب قبل قتله لا بد كان محبزا بلا سلام قرب ما عرضت
له بشهادة ونيت وجوب الاستتابة عن هي الله عم وروي الدارقطني عن جابر
ان امرأة يقال لها ام رومان ارتدت فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يفرض عليها الاسلام فان
تابت ولا قتلت ولا يعارض هذا الذي عن قتيل النساء الذي استدل به ابو حنيفة لان ذلك
محمول على مجريات وهذا على المرتداني ولا يستلزم به تكون حلالا لان قتله المرتبة عليها
حد فلا ياحركسا برحدودهم ان كان سكران سني لا التاخير الى الصور وفي قوله
يصل فيها **المراد** اي ثلاثة ايام لا اسرع من رضى الله عنه في ذلك واحذر الامام مالك
وقال الدهري يدعي الى الاسلام ثلاثة مرات فان اتي قتل ومحل بعضهم طام المني في هذا
وعلى كل حال هو ضيق وعي على انه يستلزم شهرين **قال** تابعا لعود الى الاسلام
صح اسلامه **ونكر** ولو رديقا او تكره له منه لا بد من قول الدين كذا وخبر فاما
عصوانه ودماءه وامواله الا على الاسلام والذين في بيحي الكفر والظلمة كما قاله الشيخ
في هذا الباب وبابى صفة الائمة والفرابي او من لا يتحل ديني كما قاله في اللعان وهو

في المعاني

في المعاني والا اي وان لم يثبت في الحال **قتل** وجوب بالخبر التجاري من بدل دينه فاقتلوه
اي يضرب عنقه دون الاحراق وغيره كما جزم به في الروضة للامر باجتناب
القتل **ولم يفصل** اي لا يجب غسله لخروجه عن اهلية الوجوب بالردة لكن
يجوز كما قاله في الروضة في الجنائز **ولم يصلي عليه** لتخيمها على الكافر قال
تعالى ولا تفضل على احد منهم ما كان ايدا **تنبه** سكت المصنف عن تكفينه وحكمه
الجواز كغسله **ولم يرد** اي لا يجوز دفنه **في مقابر المسلمين** لخروجه عنهم
بالردة ويجوز دفنه في مقابر الكفار ولا يجب كالحربي كما قاله في الروضة وما
اقتضاه كلام الدمي من دفنه بين مقابر المسلمين او الكفار لما تقدم
له من حرمة الاسلام لا اصل له لقوله تعالى ومن يرتد منكم عن دينه فميت
وهو كافر فوايدك حبطت اعمالهم الائمة ويجب تفصيل الشهاداة بالردة لا خلا
الناس فيما يوجبها ولو ادعى مدعا عليه بردة اكواها وقد شهد بيته بلفظ كمن او فعل
حلف فيصدق ولو بلا قريية لان لم يكذب الشهود او شهدت بردة واطلق لم تقبل لما مر
ولو قال احد اثنين مسلمين مات اي يرتد فان بين سبب ردة كسجد كصمت فنصبيه
ليست المال وان اطلق استنصلا فان ذكر ما هو ردة كان فيما او غيرها كقوله كان يشرب
اختر صرف الية وهذا هو اظهر في اصل الروضة وما في الخبرين من ان الاظهر انه في الاضامة
صحيح **نعم** فرج المرتد ان التقيد قبل الرد او فيها واحدا واصله مسلم فسلم يتجاوز
الاسلام بغير او او صوله يرتدون فترتد بها مسلم ولا كما فاصلي فلا يسترى ولا يقتل
حتى يبلغ ويستلزم فان لم يقتل واختلف في المي من اولاد الكافر قبل بلوغه والصحة
كما في الجمع في باب صلاة الاستسقاء تبعا للحنف في اثم في الجنة والذين ورع الله
في النار ومثل على الاعراف ولو كان احدا لو يد مرتدا والاصحاب اهل صلي
قاله النووي ويكفي المرتد موقوف ان مات مرتدا بان زواله بالردة ويفضي مرتدي لزمه
قتلها وتبدل ما اختلف فيها وعيان موته من نفسه وبعضه وماله وزوجاته لانه
حقوق متعلقة به ونصيره ان لم يحتمل الوقف بان لم يقبل التعليل كبيع وكحاث
باطل لعدم احتمال الوقف وان احتمل بان قتل التفرق كعتق ووضيعة فوق
ان اسم نفسه ولا فلا ويجعل ماله عند عدل واقفه عند عوي محرم كرامة لقتله
وواجب ما تبذره من الجوع القضا صني خطاها ويعتق بذلك ايضا واعلم بعضها
المرتد لان مقتضه غير معتبر **فصل** في تارك الصلاة المفروضة على الاعيان
ايضا له محمد او غيره وبياض حكمه وذكروه جماعة قبل المذابي وذكروا المصنف
عقب الرد لا تقبله على شي من احكامها مفيدة مناسبة وان كان مخالفا
لفعن بن المصنفين فباعلت قال الغزالي ذكره بعد الجنائز وذكروا جماعة قبل
المذابي وذكروا الردى والجهنم قبل الجنائز ووضعه المذابي كما صله قال
الرافعي ولعله البق **والملك تارك الصلاة** المفروضة شرعا لصادقة باحدى احدى
عاضتيها اذا ترك سببه محمد او كسلي **احد** ان يتركها غير معتقد لوجوبها
غلبه محمد بان انكر بعد علمه او عباد اجماعا هو في التوجه الدارمي فحكمه
في وجوب استتابة وقتله وجواز غسله وتكفينه وحرمة الصلاة عليه

ورمى في قعر البحر كان على ما سبق بيان في موضع من غير فرق وكذا يجوز في كل حال مع
الترك وإعادته المصنف لأجل التعقيب لأن المحدث لو أتى بصلي جاحدا للوجوب كان
مقتضيا للترك لا تكراره ما هو معلوم من الدين للضرورة فلو اقتصر المصنف على المحدث كان أولى
لأن ذلك تكذيب لعدم وصوله فيكفر به ونقل المأورد في الإجماع على ذلك وكذلك جاز في جود
كل جمع عليه معلوم من الدين بالضرورة أيا من أكثر جاهلا لقرب غفده بالسلام أو نحوه
ما يجوز أن يخفى عليه من بلغ مجونا ثم أفاق أو نشأ بعبد عن العلم فليس مرندا
بل يعرف الوجوب فإن عاد بعد ذلك صار مرندا **والضرب الثاني أن يتركها**
كسلا أو قها **والمعتمد الوجوبها عليه فيستتاب** قبل القتل لأنه ليس
أسوا حالا من المرتد وهي منه وبه كما صح في التحقيق وإن كان مقتضى كلام الرواية
والجموع أنها واجبة كاستتابة المرتد والفرق على الأول أن جريمة المرتد تقتضي
الخلود في النار فوجب الاستتابة رجاء نجاته من ذلك بخلاف ترك الصلاة فإن عقوبته
أخف لكونه يقتل حدا بل مقتضى ما قاله النووي في قضاويه من كون الحدود تسقط
الاستتابة لا ينبغي عليه شيء بالكفالة لأنه قد حد على هذه الجريمة والمستقبل لم يخاطب
به وتوبته على الفور لأنه لا يقال يودي إلى تأخير صلوات **فإن تاب** بأن امتثل الأمر
وصلى حتى سبيله من غير قتل فإن قبل هذا القتل الحد والحد لا تسقط بالتوبة
أجبت بأن هذا القتل لا يصح في الحد والتوبة صنعت عقوبته على معصيته سابقة
بل على ما عليه ما يتوجه عليه من الحق ولهذا الأخلاق في سقوطه بالفعل الذي هو توبة ولا يخرج
على خلاف في سقوط الحد بالتوبة على الصواب **والأمر** أي وإن لم يتركها لم يبد
عذر **أحد** لا كغير الخبر الصحيحين أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا
الله وأن محمدا رسول الله ويعتصموا بالصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصوا مني فمهم
وأموالهم إلا بحق الإسلام وخمسهاهم على الله فإن أبدي عذرا كان قال تركها ناسيا
أو للبرد أو نحو ذلك من الأعذار صحيحة كانت في نفس الأمر أو باطلا لم يقتل لأنه
لم يتحقق منه تعذر تأخيرها عن الوقت بغير عذر لكن تأمره بها بعد ذلك العذر وجوبا
في العذر الباطل وتدابير في الصحيحين بأن تقول له صل فإن امتنع لم يقتل لذكره في قال
تعدت تركها سواء قال ولم أصلها أو سكت لتحقيق الحناية بتعذر التأخير ويقتل تارك
الطهارة للصلاة لأنه ترك لها ويقاس بالطهارة الأركان وسائر الشروط ومحكمه خلاف
فيه أو فيه خلاف وإيه خلاف القوي في فتاوى الفقهاء لو ترك فاقطع الظهور بين الصلاة منهرا
أو مس شافعي الذكرا وكس المرأة أو ترضا ولم ينوي وصلي منهرا لا يقتل لأن جواز صلته
يختلف فيه والصحاح قتله وجوبا بصلاة فنظر لظاهر الخبر بشرط إخراجها عن وقت الضرورة
فيما له وقت ضرورة بأن تجمع مع الثانية في وقتها فلا يقتل بترك الظاهر حتى تغرب الشمس ولا يترك
المغرب حتى يطالع الفجر ويقتل في الصبح بطلوع الشمس وفي العصر بغروبها
وبالعشاء بطلوع الفجر فيطالب بأدائها إذا ضاقت وقتها ويتوعد بالقتل إن أخرها
عن الوقت فإن أصرا وأخرج استوجب القتل بقول الرواية يقتل بتركها إذا ضاقت
وقتها يجوز على مقدمات القتل بتركها بغير كلامها بعد وما قيل من أنه لا يقتل بل يجوز وجوب
حتى يصلي للترك الصوم والزكاة والحج والخبر لا يحمل دم امر مسلم إلا بأحد ثلاثة الشبهات

والنفس

والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة ولا ينفصل بترك الفضا مردودة بان
القيام من ترك بالنصوص والخبر عام مخصوص بما ذكر وقوله خارج الوقت إنما هو للترك
بلا عذر على أنها لا تمنع أنه لا يقتل بترك الفضا مطلقا بل فيه تفصيل يأتي في حاشية الفصل
ويقتل بترك الجمعة وإن قال أصلها ظهر كما في زيادة الرخصة عن الشائشي لتركها بلا فضا
إذا ظهر ليس فضا عنها ويقتل بخروج وقتها بحيث لا يتمكن من فعلها إن لم يترك
فإن تاب لم يقتل وتوبته أن يقول لا أتركها بعد ذلك كسلا وهذا فيمن تلزمه الجمعة
أجماعا قال أبا حنيفة يقول لا جمعة إلا على أهل مصر جامع وقوله جامع صفة لمصر **وحكمه**
بعد قتل **حكم المسلمين في وجوب الوقف** في مقابر المسلمين **وجوب الغسل**
والصلاة عليه ولا يطمس قبره كسائر أصحاب الأئمة من المسلمين **حاشية**
من ترك الصلاة بعد ركوع أو استلام تسبيلان لم يلزمه قضاؤها فوراً لكن بين
المبادرة بها أو بلا عذر لزمه قضاؤها فوراً لتقصيره لكن لا يقتل بقايتها بعذر
لأن وقتها موسع أو بلا عذر وقال أصليها لم يقتل لتوبته بخلاف ما إذا قبل ذلك
كما مرة الإشارة إليه ولو ترك مندورة موقته لم يقتل كما علم من تعبير الصلاة بأحدي
للخمس لأنه الذي أوجبهما على نفسه قال الغزالي ولو زعم زاعم أن بينه وبين الله تعالى
حال أسقطت عنه الصلاة وأحلت له شرب الخمر وكل مال السلطان كما زعمه
بعض من ادعى التصرف فلا شك في وجوب قتله وإن كان في قتله خلوة في
النار **نظر كتاب أحكام الجهاد** أي القتال في سبيل الله
وما يتعلق ببعض أحكامه والأصل فيه قبل الإجماع إباحة قتله تعالى كتب عليكم القتال وقوله
تعالى وقاتلوا المشركين كافة وقوله تعالى وقاتلوهم حيث وجدوهم وأخبار الخبر الصحيحين
أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله وحدهم مسل لعدوة أو راحة في سبيل الله خير
من الدنيا وما فيها وقد جرت عادة الأصحاب تبعالا ما هم المشافعيان يذكروا مقدمة في صدر هذا
الكتاب فلقد كرمته منها على سبيل التبرك فنقول بحث رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين
في رمضان وهو بين أربعين سنة وقبل ثلاث وأربعين وأمنت به خديجه ثم بعد ها قبل علي
وهو بين سبعين وقيل عشر وقيل أبو بكر وقيل زيد بن حارثة ثم أمر بتبليغ قومه بعد
ثلاث سنين من بيعته وأول ما فرض عليه بعد الانذار والدعاء إلى التوحيد من قيام الليل ما ذكر
في أول سورة المزمل ثم نسخ بما في آخرها ثم نسخ بالصلاة الخمس ليلة الأسري بمكة إلى بيت المقدس
بعد النبوة بسنة وسنين وثلاثة أشهر ليلة سبع وعشرين من رجب وقيل بعد النبوة خمس
أوسر وقيل غير ذلك ثم أمر باستقبال الكعبة ثم فرض الصوم بعد الهجرة بسنتين تقريباً فرضت
الزكاة بعد الصوم وقبل قبله وفي السنة الثانية قيل في نصف شعبان وقيل في رجب من
الهجرة حولت القبلة وفيها فرضت صدقة الفطر وفيها أيدى الله عليه وسلم صلاة
عيد الفطر ثم عيّد الأضي ثم فرض الحج سنة ست وقيل سنة خمس ولم يجز صلي الله عليه وسلم
بعد الهجرة إلا حجة الوداع سنة عشر وأقرار بها وكان الجهاد في عهد صلي الله عليه وسلم
بعد الهجرة فرض كفاية أو ما بعده صلي الله عليه وسلم فليلكها رجالاً إن المال الأول يكون
ببلا دهم فرض كفاية إذا فعله من فيهم كفاية سقط الخرج عن الباقي لأن هناك شان
فروض الكفايات وبشرائط وجوب الجهاد حينئذ **صحيح خصال** الأولى

الاسلام لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا قاتلوا الاية فحطوب به المؤمنين فلا يجب على كافروهم
دميا لانه يبدل الجزية لندب عنه لا ليدب عنا **والثانية البلوغ** **والثالثة العقل** فلا يجاهد
على صبي ومجنون لعدم تكليفهما ولقوله تعالى ليس الضعفاء الاية قيل هم الصبيان لضعف
ايدهم وقيل المجانين لضعف عقولهم ولا ان النبي صلى الله عليه وسلم ردين عمر يوم اجازوه
في الخندق **والرابعة الحرية** فلا يجاهد على رقيق ولو منعوا ومكاتب لقوله تعالى وجاهدوا
في سبيل الله باموالكم وانفسكم ولا مال للعبد ولا نفس بملكها فلم يشمله الخطاب حتى لو امره
سيده لم يلزمه كما قال الامام لانه ليس من اهل هذا الشأن وليس القتال من الاستخدام
المستحق للسيد لان الملك لا يقتضي التعرض للمهلك **والخامسة الذكورة** فلا يجاهد على امرأة
لضعفها ولقوله تعالى يا ايها النبي حرص المؤمنين على القتال والطلاق لفظ المؤمنين يتصرف
للرجال دون النساء والخنثى كالمراة ولقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة وقد سالته في الجهاد
لكن افضل الجهاد حج مبرور **والسادسة الفاقة** فلا يجاهد على مريض يتعذر قتاله او تعظم
مشقة **والسابع الطاعة على القتال** بالبدن والمال فلا يجاهد على ولا يسي عرج بين
ولو في رجل واحدة لقوله تعالى ليس على الاعرج حرج ولا على المريض حرج ولا
عبرة بصداع ووجع ضرع وضعف بصران كان يدرك الشخص ويمكنه الفاسلح ولا
عرج يسير لا يمنع المشي والعدو والهرب ولا على قطع يد بكالها او معظم اصابعها بخلاف
فاقد الاقل او اصابع الرجلين ان امكنه المشي بغير عرج بين ولا على شل يدا ومغض اصابعها
لان مفقود الجهاد البطش والنكابة وهو مفقود فيهما لان كلاهما لا يتكفي من الضرب
ولا عادم اهبة قتال من تقود وملاح وكذا موكوب ان كان يسفر فصرافان كان دونه لزمه
انه كان قادرا على المشي فاضل ذلك عن من لزمه موته كما في الحج ولو مريض بعد ما خرج او فني زاده
او هلكت دابته فهو بالخيار بين ان ينصرف او يجزي فان حضر الواقعة جاز له الرجوع على الصحيح
اذا لم يمكنه القتال فان امكنه الرمي بالحجارة قال لا يصح في زوايد الروضة الرمي بها على تناقض
وقع له فيه ولو كان القتال على باب داره او حوله سقط اعتبار المومن كما ذكره القاضي والعلامة
وبغيره والظاهر الذي يجمع ما سبق وغيره كل عذر يمنع وجوب الحج كفقده زاده وراحلة منع
وجوب الجهاد الا خوف طريق من كفا او لصوص مسلمين فلا يمنع وجوبه لان الخوف يحفظ في هذا
السفر لبنا الجهاد على مضادة المخاوف والدين الحال على موسر بحرم سفر جهاد وسفر
غيره الا باذن عزمه والدين الموجل لا يحرم السفر وان قرب الاجل ويجرم على رجلها دمه وغيره
الا باذن ابيه ان كانا مسلمين ولو كان الحيا حدها فقط لم يجز الا باذنه وجميع اصوله المسلمين
كذلك ولو وجد الاقرب منهم واذن بخلاف الكافر منهم لا يجب استاذا نه ولا يجرم عليه سفر لتعلم
فرض ولو كفاية كطلب درجة الاقرب غير اذن ولو اذن اصله او رب الدين في الجهاد ثم رجع
بعد خروجه وعلم بالرجوع وجب رجوعه ان لم يحضر الصق لاحرم انصرافه لقوله تعالى
اذا القية اية فاثبتوا ويشترط لو وجب الرجوع ايضا ان يامن على نفسه وماله **والسابع**
تنكس فلو لم يمسلمين والا فلا يجب الرجوع والحال الثاني من حال الكفار ان يدخلوا
بلد شاملا فيلزم اهلها الدفع بالممكن منهم ويكون الجهاد حينئذ فرض عين سواء امكن
ناهبهم لقتال او لم يمكن علم كل من قصد انه ان اخذ قتل ولم يعلم انه ان امتنع من الاستسلام
قتل او لم تامن المراة فاحشة ان اخذت ومن دون مسافة القصر من البلدة التي دخلها

عن مونة
ح

القتال

الكفار حكمه كاهلها وان كان في اهلها كفاية لانه كالحاضر معهم فيجب ذلك
على كل من ذكر حتى على فقير وولد ومدين ورفيق بلا اذن من الاصل ورب الدين
والسيد ويلزم الدين على مسافة القصر المعني اليهم عند الحاجة بقدر الكفاية
دفعاً لهم وانتقاذا من المهلكة فيصير فرض عين في حق من قرب وفرض كفاية في حق
من بعد واذ لم يمكن من قصد ناهب لقتال وجواز اسرا وقتلا فله استسلام وقتال
ان علم انه امتنع منه قتل وامتنع المراة فاحشة ثم شرع في احكام الجهاد بقوله
ومن اسره من الكفار على صريين ضرب يكون رقبة لنفسه اي مجرد
السبي بفتح المهملة واسكان الموحدة وهو الاسر كما قاله النووي في تحريرته
وهو النساء والصبيان والمجانين والجمود ولو مسلمين كما يرق حرابي
مقهور لحرابي بالفتراي يصيرون بالاسر ارقا كسائر اموال الغنيمة الخمس لاهله والباقي
للغنائم لانه صلى الله عليه وسلم كان يقسم السبي كما يقسم المال والمراد برفق العبد
استخدامه لا ان يحد ومثلهم فيما ذكر الميعضون لعليا لحق الدم **السبي** لا يقتل
من ذكر للنهي عن قتل النساء والصبيان والباقي في معناها فان قتلها الايام ولو
لشترهم وقوتهم ضمن ضمن قيمتهم للغنائم كسائر الاموال **ومضرب لا يرق بنفس**
السبي وانما يرق بالاختيار كما سياتي **وهو الرجال الاحرار البالغون العقل**
والامام او امير الجيش **غير قتلهم** بفعل الاحط للاسلام والمسلمين **بين اربعة**
اشياء وهي **القتل** بضرب رقبة لا بتخريق وتغريق **والاسترقاق** ولولوتني
او عزله او بعض شخص على المصالح في الروضة اذ اراه مصلحة **والزنا** عليه بتخية
سبيله **والغدا بالمال** اي باخذة منهم سوا كان من ماله او من ماله في ايديهم
او بالرجال اي بردا اسرا مسلمين كما نص عليه ومثل الرجال غيرهم واهل دمة
كما حتمه بعضهم وهو ظاهر فيرد مشركا بمسلم او مسلمين او مشركين بمسلم
او بذي وبيوزان يقدحهم بالسلمة التي في ايديهم ولا يجوز ان يردا سبيهم التي
في ايديهم بالبدل لونه كما لا يجوز ان يسبقهم السلام **بفعل الامام** او امير الجيش من
ذلك بالاجتهاد لا بالنهي **ما فيه المصلحة للمسلمين** والاسلام فان خفي على الامام او امير
الجيش الاحط بحبسهم حتى يظهر له لانه راجع الى الاجتهاد لا الى التشهي كما مر
فيو خذ لظهور الصواب ولو اسلم اسير مكلف لم يجز الامام فيه قتل اسلامه منا ولا
قد اعطى عصر الاسلام دمه فجرح قتله خير الصالحين امرت ان اقاتل الناس حتى
يشهدوا ان لا اله الا الله الي ان قال فاذا قالوها عصموا مني دماهم وقوله واموالهم يجمعون
على قبل الاسر بدليل قوله لا يحقها ومن حقها ان ماله المقدور عليه بعد الاسر غنمة
ونقي الخيار في الباقي من خصال التجير السابقة لان التجير بين اشياء اذا سقط بعضها
لتعذر لا يسقط الخيارات في الباقي كما تجز عن العتق في الكفارة **ومن اسلم**
من رجل او امرأة في دار حرب او اسلام **قبل الاسر** اي قبل الظفر به **احد**
اي عصره باسلامه **ماله** من غنيمة **ودمه** من سفكه للتخبر المار **وصغار**
اولاده الاحرار عن السبي لانهم يتبعونه في الاسلام والحد كذلك في الاصح
ولو كان الاب حيا لم يرو ولده او ولده المجنون كالصغير ولو طرا

١٩١

المجنون بعد البلوغ لما مر أيضا ويعصم الحمل تبعاله لا ان استترقت امه قبل اسلام الاب
فلا يبطل اسلامه رقة كالمفصل وان حكم باسلامه **تنبيه** سكت المصنف
عن سبي الزوجه والمذهب كما في المنهاج ان اسلام الزوج لا يعضمها عن الاسترقاق
لا يستقل لها ولو كانت حاملة منه في الاصح فان قيل لو بذل الجزية منع ارقاق زوجته
وابنته البالغة فكان الاسلام اولى اوجب بان ما يمكن استقلال الشخص لا يجعل فيه
تأبعا لغيره والبالغة تستقل بالاسلام ولا تستقل ببذل الجزية فان استترقت انقطع
نكاحه في حال السبي سواء كان قبل الدخول بها ام لا لا ممتناع امساك الامة الكافدة
للكناح كما يمنع ابتداء نكاحها وهو له صلى الله عليه وسلم في سببا باوطاس الا لا توطا
حامل حتى تضع ولا حامل حتى تحيض ولم يسأل عن ذات زوج ولا غيرها ومعلوم
انه كان قهرا من لها زوج وتزوج زوجة الذم لنفسه الاسر ويتقطع به نكاحه فان
قبل هذا الخلف قولهم ان الجزية اذا بذل الجزية عن نفسه وزوجه من الاسترقاق
اجيب بان المراد هناك الزوجة الموجودة حين العقد على جهة التبعية والمراد هنا
الزوجة المتحقة بعد العقد لان العقد لم يتناو لها وجوز ارقاق عتق
الذي اذا كان حربيا لان الذي لو التحق به ارقاق فلا يسترق فعتيقه اولى لا عتيق مسلم
التحق به ارقاق فلا يسترق لان الواجب بعد ثبوته لا يرتفع ولا تسترق زوجة المسلم الحرة
اذا سبيت كما صح في المنهاج واصله وهو المعتد وان كان مفضي كلام الروضة والمشرح
الجواز فانها ما سوي في جريان الخلاف بينهما وبين زوجة الحربي اذا اسلم لان الاسلام الاصل
اقوي من الاسلام الطاري ولو سبيت زوجة حرة او زوج حر وورق الفسخ النكاح جرد
الرق فان كانا رقيقين لم يفسخ النكاح اذ لم يحدث رق وانما انتقل الملك من شخص
الى اخر وذلك لا يقطع النكاح كما لمع واذ ارق الحربي وعليه دين لغير حربي كمسلم وذي
لم يسقط فيبقى من ماله ان غنم بعد رقه فان كان حربي على حربي ورق من عليه الدين
بل اورد الدين فيسقط ولورق رب الدين وهو على غير حربي لم يسقط وما اخذ من ماله
اهل الحرب بلا رضا من عفار او غيره بركة وغيرها غنمة مخمسة الا السلب خمسها
لا هله والباقي لاخذ وكذا ما وجد كلفطة مما يظن انه لهم وان امكن كونه مسلم وجب
تعريفه ويعرف سنة الا ان يكون حقيقا كسابر اللقطات **وحكم للصبي** ذكر اكانا وانثى
او خنثى **باسلامه عند وجوده** **احد ثلاثة اسباب** اولها ما ذكره بقوله ان
يسلم **احد ابويه** وان جن بعد بلوغه كالصغير بان يعلق بين كافرين ثم يسلم احدهما قبل
بلوغه فانه يحكم باسلامه حاله سواء اسلم احدهما قبل وضعه ام بعده قبل تمييزه ام بعده
وقبل بلوغه لقوله والذين امنوا واتبعناهم ذرياتهم بايمان الحقناهم ذرياتهم **تنبيه**
قول المصنف ان يسلم احد ابويه يؤمى قصوره على الابوين وليس مرادا بل في معنى
الابوين الاجداد والجدات وان لم يكونوا وارثين وكان الاقرب حيا فان قيل اطلاق ذلك
يقضي اسلام جميع الاطفال باسلام ابيهم ادم عليه الصلاة والسلام اجيب بان الكلام في جدي عرف
النسب اليه بحيث يحصل بينهما التوارث وبان التبعية في اليهودية والنصرانية حكم جديد
واما اواه فهو دانه او ينصرانه والمجنون المحكوم بكفره كالصغير في تبعية احواله
في الاسلام ان بلغ مجنونا وكذا ان بلغ عاقلا ثم جن في الاصح واذا حدث للاب ولد بعد موت

الجد

الجد مسلما تبعة في احد احتمالين رحمه السبي وهو الظاهر فان بلغ الصغير ووصف
بعد بلوغه او فاق المجنون ووصف كفرا بعد افاقته فترد على الاظهر لسبق الحكم
باسلامه فاشبهه من اسلم بنفسه ثم ارتد وان كان احدا بوي الصغير مسلما وقت
علوقه فهو مسلم بالاجماع وتغليب الاسلام ولا يضرم ما يطر بعد العلوق منها من ردة
فان بلغ ووصف كفرا بان اعرب به عن نفسه كما في الحر فترد قطعا لانه مسلم ظاهرا
وباطنا وتاثيرها ما ذكره بقوله **او بسببه** اي الصغير والمجنون **مسلم** وقوله **لمنفردا**
حال من ضمير المفعول اي حال افرادة **عن ابويه** فيحكم باسلامه ظاهرا وباطنا تبعا
لسببه لان له عليه ولاية وليس معه من هو اقرب اليه منه فتبعة كالاب وقال الامام
وكان السابى لما اطلق حرية قلبه قلبا كليما فعدم عما كان واقف له وجود تحت يد السابى
وولاية فاشبه قوله بن ابوين مسلمين وسواء كان السابى بالغ عاقلا ام لا اما اذا
سبي مع احد ابويه فانه لا يتبع السابى جزما ومعنى كون احدا بوي الصغير معه
ان يكونا في جيش واحد وغنمة واحدة وان اختلفا سايبين لان تبعية الاصل اقوي
من تبعية السابى فكان اولى بالاستتباع ولا يورث موت الاصل بعد لان التبعية انما
تلتصق في ابتداء الشئ وخرج بالمسلم الكافر فلو سباه ذمي وجهله الى دار الاسلام او مسلمان
كما قاله الدارمي لم يحكم باسلامه في الاصح لان كونه من اهل دار الاسلام لم يورث فيه ولا في
اولاده فليكن يورث في مسيبيه ولا تبعية الدار انما يورث في حق من لا يعرف حاله ولا نسبه
نعم هو على دين سابييه كما ذكره الماوردي وغيره ونالها ما ذكره بقوله **او بوجدها**
في دار الاسلام فيحكم باسلامه تبعا للدار او ما التحق بها وان استلحقه كافر
بلا يئسه بنفسه هذان وجد محمل ولو بدركوه مسلم يمكن كونه منه ولو اسير
فمنتهى او تاجدا او مختارا تغليب الاسلام ولا بد حكم باسلامه فلا يصير مجرد
الاستسلام دعوى الحق ولكن لا يكتفى اجتيازه بدار كفر بخلافه بدارنا لجرمتها ولو نفاه مسلم
قبل في قضي نسبه لا يفي اسلامه اما اذا استلحقه الكافر ببينة او وجد القبط محمل
منسوب للكافر ليس به مسلم فهو كافر **تنبيه** اقتصره كغيره على هذه
الثلاثة المذكورة بدل على عدم الحكم باسلام الصغير المميز وهو الصبي المخصوص
في القديم والجد يدسما قاله الامام لانه غير مكلف فاشبهه غير المميز والمجنون وهما
لا يصح اسلامهما اتفاقا ولا نطقة بالشهادتين اما خبر واما اشتقاقا فان كان خبرا
فخبره غير مقبول وان كان اشتقاقا فهو كقعوده وهي باطلة واما اسلام سيدنا علي فقد
اختلف في وقته فقيل انه كان بالغ حين اسلم كما نقله القاضي ابو الطيب عن الامام
احمد وقيل انه اسلم قبل بلوغه وعليه الاكثر واجاب عنه البيهقي بان الاحكام انما
صارت معلقة بالبلوغ بعد الهجرة قال السبكي وهو صحيح لان الاحكام انما نيطت
بحسبة عتشر عام الخندق فقد تكون متوطة قبل ذلك بسن التمييز والقباس على
الصلاة وكونها لا يصح لان الاسلام لا يستقل به وعلى الجملولة مستحبة على الصحيح
في الشرح والروضة فيتلطف بوالديه لم يؤخذ منها فان اياها لا حيلولة **تنبيه**
في افعال الكفار اذا ماتوا ولم يتلفظوا باسلام خلاف منتهى الاصح انهم يدخلون الجنة
لان كل مولود يولد على الفطرة فحكمهم حكم الكفار في الدنيا فلا يصلي عليهم ولا يدفنوا في مقابر

المسلمين وحكمهم حكم المسلمين في الاخرة لما مر **فصل في قسم الغنيمة وهي**
لغة الرمح وسرعان ما او ما الحقة به **فصل في قسم الغنيمة وهي** ما هو لهم
بقتال منا و ايجاف بجبل او ركاب او نحو ذلك ولو بعد انهم في القتال او قبل شهر
السلاح حين التقا الصفان ومن الغنيمة ما اخذ من دراهم سرقة واختلاس او لقطه
او ما هددوا او ما صلحوا عليه والحرب قائمة وخرج بما ذكر ما حصل اهل الذمة من اهل
الحرب بقتال فالنصف انه ليس بغنيمة فلا يتوزع منهم وما اخذ من تركه المرتد فانه في
لا غنيمة وما اخذ من ذي كنية فانه ايضا في "ولو اخذنا من الجيوش ما اخذوه من
مسلم او ذي او حقه بغير حق لم يملكه ولو غنم ذمي ومسلم فقلل يحمي الجميع او نصيب
المسلم وجهان اظهرهما الثاني كما رجه بعض المتأخرين ولما كان تقدم من اصل مال
الغنيمة السلب بداهه فقال **من** اي اذا قتل المسلم سوا كان حرا ام لا ذكر ام لا
بالغا ام لا فارسا ام لا **فتبين** اعطي سلبه سوا اشتراط الامام ام لا لخبر
الشيخين من قتل قتلا فله سلبه وروي ابو داود وان ابا طلحة رضي الله تعالى
عنه قتل يوم خيبر عشرين قتلا واخذ سلبهم **تنبيه** يستحق من اطلاقه
الذي فانه لا يستحق السلب سوا احضر باذن الامام ام لا والمختل والمزحف
والخائن وخوهم من بنا ولا رضى قال الاذري واطلقوا استحقاق العمد المسلم
السلب ويجب تعبيده بكونه مسل على المذهب ويشترط في القبول ان لا يكون
منهم ما عن قتله فلو قتل صبيا او امرأة لم يقاتل فلا سلب فان قاتلا استحقه
في الاصح ولو اعرض مستحق السلب عنه لم يسقط حقه منه على الاصح **فصل في**
متعبي له وانما يستحق القاتل السلب بركوب غوريكي به شر كافر في حال الحرب
وكفاية شره ان يزيل امتناعه كان يفتاعينه او يقطع يديه ورجليه وكذا
لو اسره او قطع يديه او رجليه وكذا لو قطع يدا او رجلا فلو رمي من حصنه ومن صف
المسلمين او قتل كافرا تايم او اسيرا او قتله وقد انقهر الكفا فلا سلب له لانه في
مقابلة الخطر والتعزير بالنفس وهو متفق ها هنا والسلب ثياب القنبل التي عليه
والحف والاث الحرب كدرع وسلاح ومركوب والته خوسرج والحام وكذا اسوار
ومنطقة وخاتم و **الفقعة** معه وكذا ايجنيبيه تقاد معه لاحقية وهو عايجع فيه
المتاع ويجعل على حقو البعير مشدودة على الفرس فلا ياخذها ولا ما فيها من الدراهم
والامتنعة لانها ليست من لباسه ولا من حليته ولا حليته فرسه ولا يجمع السلب
على المشهور لانه صلى الله عليه وسلم قضى به للقاتل وبعد السلب يخرج مائة الحفظ والنقل
وبغيرها من الموت كاجرة جمال وراع **ويقسم الغنيمة** وجوبا بعد ذلك اي
بعد اعطاء السلب واخراج المون خمسة اخماس **فيعطي اربعة اخماسها من**
عقار ومنقول **من شهد الواقعة** بنية القتال وهم الغامون لا يطلق الا بالكرمية
وعلا بفعله صلى الله عليه وسلم في ارض خيبر سوا اقاتل من حضر بنية القتال مع الجيش
ام لا لان المقصود تقياؤة الجهاد وحصوله هناك فان تلك الحالة باعته على القتال ولا
يتاخر عنه في الغالب الا لعدم الحاجة اليه مع كثيره سوا المسلمين وكذا من حضر لابتنة
القتال وقاتل في الاظهر من لم يحضر او حضر لابتنة القتال ولم يقاتل لا يستحق شيئا ويستحق

ونفقة

من ذلك مسابيل الاولي ما لو بعث الامام جاسوسا فغنم الجيش قبل رجوعه فانه
يشاركهم في الاصح الثانية لو طلب الامام بعض العسكر لجرس من هجوم العدو
واخذ من الجيش كميناً فانه يسهم لهم وان لم يحضره الواقعة لانهم في حكمهم
ذكره الماوردي وغيره الثالثة لو دخل الامام او نايبه دار الحرب فبعث سرية
في ناحية فغنمت شاركتها جيش الامام وبالعكس لا يستظهر كل منهما بالآخر
ولو بعث سرية في ناحية اشترك الجميع فيما يغنم كل واحد منهما وكذا لو بعثتهما
الى جهتين فكنيا بعد تاعلي الاصح ولا شيء لمن حضر بعد انقضاء القتال ولو قبل
حيارة المال ولومات بعضهم بعد انقضاء القتال ولو قبل حيازت المال فحقه لوارثه
كسائر الحقوق ولومات في اثنا القتال فالمنصوص انه لا شيء له فلا يخلفه وارثه فيه ونص
في موت الفرس جليده انه يستحق سهميها والاصح تقير النصيبين لان الفارس
متنوع فاذا مات فان الاصل والفرس تابع فاذا مات جاز ان يبقى سهمه المتنوع والاظهر
ان الاجير الذي وردت الاجارة على عيده مدة معينة لاجهاد بل لسياسة دوا وحفظ
امتنعة وخوها والتجارة والتجسس والمتعرف كالحياط والتعال فيسهم لهم اذا قاتلوا المشركين
الواقعة وقاتلهم امان وردات الاجارة على منته او بغير مدة كخياطة ثوب فيعطى وان
لم يقاتل واما الاجير لاجهاد فان كان مسلماً فلا اجارة له لبطان اجارته لانه يحضر الصف
تعين عليه ولم يستحق السهم في احد وجهين قطع به البغوي واقضي كلام الرافي ترجحه
لاخر اضده عنه بالاجارة ولم يحضر مجاهد او يدفع **للفارس ثلاثة اسهم** له
سهم ولفرسه سهمان للاتباع فيها رواه الشيخان ومن حضر بفرس بركبه يسهم له وان لم
يقاتل عليه اذا كان يملكه ركوبه لان حضر ولم يعلم به فلا يسهم له ولا يعطى الا لفرس
واحد وان كان معه اكثر منها لانه صلى الله عليه وسلم لم يعط الزبير الا لفرس وكان
معه يوم حنين افراس عربيان كان الفرس او غيره كالبرذون وهو ما ابواه بحمان
والهجين وهو ما ابوه عربي دون امه والمقرن يضم الميم واسكان الفاق وكسر الراء
عكسه لان اللز والفر يحصل من كل منهما ولا يفرق بينهما كما لو حال ولا يعطى لفرس
اعجف اي مهزول بين الهزال وما لا تقع فيه كالهموم والكبير لعدم قابلية ولا يعبر
وبغيره كالقيل والبطل والحمار لانها لا تصلح للحرب صلاحية الخيل وتكون بوضع لها وقفا
بينهما بحسب النفع ويدفع **للرجل سهم واحد** لفعله صلى الله عليه وسلم ذلك يوم خيبر
متفق عليه ولا يرد اعطاء النبي صلى الله عليه وسلم سلمة ابن الأكوع رضي الله تعالى عنه
في وقعة سهمين كما صح في مسلم لانه صلى الله عليه وسلم راي منه خصوصية اقتضت
ذلك ولا يقسم من الغنيمة **الامن** استكمل فيه خمس بل يست شرابط الاسلام
والبلوغ والعقل والحرة **واندكورية** **واندكورية** والصحة فان القتال
شروط من ذلك اي ما ذكرنا كالفرو الصبي والمجنون والرفيق والمرأة والخبيث والمنين
ويخرج له ولم يسهم لها احد منهم لانهم ليسوا من اهل فرض الجهاد والرضخ بالاضاد
والخا المعجنتين لغة العطا القليل وشرعا اسم لما دون السهم ويحكم الامام او امير
الجيش في قدره لانه لم يرد فيه تجد يفرج المراه ويقاوت على قدر نفع المرضي له فيخرج
المقاتل ومن قاتله اكثر على غيره والفارس على الرجل والمرأة التي تدوي الجرحي

وتسقى العطاش على التي تحفظ الرجال بخلاف سهم الغنمة فانه يستوي فيه القتال
وغيره لانه منصوص عليه والرضخ بالاجتهاد لكن لا يبلغ به سهم رجل ولو كان الرضخ
لغارس لانه تبع للسهم فنقص به عن قدرها كالحكومة مع الاروش المقدرة ويجعل
الرضخ الاحماس الاربعة لانهم سهم من الغنمة يستحق بحضور الوقعة الا انه ناقص
واما برضخ لذي وما الحق به من الكفار خصم بلا اجرة وكان حضوره باذن الامام
او امير الجيش وبلا اكرامه منه ولا اثر لاذن الاحاد فان حضر باجرة فله الاجرة ولا شيء
له سواها وان حضر بلا اذن الامام او الامير فلا رضى له بل يعزره الامام ان رآه وان
اكرهه على الخروج استحق اجرة مثله من غير سهم لاستملاك عمله عليه مما قاله
المأوردى **ويقسم الخمس** الخامس بعد ذلك **علي خمسة اسهم** فالقسمة
من خمس وعشرين لفولة تعالى واعلى انما غنمته من شئ الاله الاول **سهم الرسول**
الله صلى الله عليه وسلم للاية ولا يسقط بطاقته صلى الله عليه وسلم بل يصرف بعده
للمصالح اي لمصالح المسلمين فلا يصرف لكافر من المصالح سد الثغور وتجهيزها بالعدة
والعدد للمقاتلة وهو موضع الخوف من اطراف بلاد الاسلام التي يليها بلاد المشركين
فخاف اهلها منهم وجماعة المساجد والقنابر والحصون وارتاق القضاة والائمة
والعلماء بعلوم يتخلق بمصالح المسلمين كتفسير وحديث وفقه ومعلمي القدان والمؤذنين
لان الثغور حفظا للمسلمين وليلا يتعطل من ذكرها لاكتساب من هذه العلوم وعن
تنفيذ الاحكام وعن التعليم والتعلم فيرزقون ما يكفيهم لينتفعوا لذلك والترتيب
تقلا عن القراني يعطى لعل والقضاة مع الغنا وقدر المعطى اي راي السلطان بالمصلحة وتخلق
بضيق المال ومنعته قال القراني ويعطى ايضا من ذلك الخارج عن الكسب مع الغنا والمرد
بالقضاة غير قضاة العسكر اما قضائهم وهم الذين يحكمون اهل الغني في اهل مزارعهم فيرزقون
من الاحماس الاربعة لان خمس الخمس كما قاله المأوردى وكذا اجتهادهم ووجود نفوسهم وعملهم
تقدم الام فالاهل منها وجوبا واهلها كما في التنبيه سد الثغور لان فيه حفظ المسلمين
تنبية قال في الاحوال لم يرفع السلطان اي المتخفين حقوقهم من بيت المال فهل
يجوز لاحد اخذ شئ من بيت المال فيه اربعة مذهب احدها لا يجوز اخذ شئ اصلا لانه
مشترك ولا يدرى قدر حصته منه قال وهذا غلط والثاني ياخذ كل يوم قوت يومه والثالث
ياخذ كفايته سنة والرابع ياخذ ما يعطى وهو حصته قال وهذا هو القياس لان المال ليس
مشتركا بين المسلمين كالغنم بين الغنمين والميراث بين الورثة لان ذلك ملك لهم حتى لو
ما تواقمت بين ورثتهم وهذا الوفاق لم يستحق وارثه شيئا منتهى اقربه في المجموع على هذا
الرابع وهو ظاهر **والثاني سهم لذي القربى** للاية الكريمة **وهو** الله صلى الله عليه
وسلم بنوا هاشم وبنو المطلب ومنهم امامنا الشافعي دون بن عبد شمس وبن نوفل
وان كان الاربعة اولاد عبد مناف لا تقصاره صلى الله عليه وسلم في القسم على بنى الاولين
مع سوال بنى الاخرين له رواه البخاري ولا سهم لم يقارنوه في جاهلية الاسلام حتى انه لما
بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بالرسالة نصره وذبحوا عنه بخلاف بنى الاخرين
بل كانوا يودونه والثلاثة الاول اشقا ونوفل اخوه لا ينهم وعبد شمس خير عتبات ابن
عقنان والعبدة بالانتساب الى الابا اما ان النسب منهم الى الامهات فلا ويشترك في هذا

الغني

الغني والفقير والسوا يفضل الذكر كالأرث وحكا الامام فيه اجماع الصحابة والثالث
سهم النبي للاية جمع بينهم وهو صغير ذكر وخنثى او انثى للاب له اما كونه صغيرا
فلخير لا يتم بعد اختلامه اما كونه لا اب فله موضع والعرق سواهما من اولاد الميراث قد
ام لا قتل ابواه في الجهاد ام لا له جد ام لا **تنبيه** كان الاول للمصنف ان يقسم النبي
بالسبل لان ايتام الكفار لا يعطون من سهم النبي شيئا لانه مال اخذ من كفار فلا يرجع اليهم
وكذا يشترط الاسلام في ذبي القربى والنبي والمساكين وابن السبيل لذلك ويندرج
في تقسيمهم النبي ولد الزنا واللقيط والمنفي باللعان ولا يسمون ايتاما لان ولد الزنا
لا اب له شرعا فيوصف بالنبي واللقيط قد يظهر ابوه والمنفي باللعان قد يستلحقه
نفيه ولكن القياس انهم يعطون من سهم النبي **فاين** يقال لمن فقده دون اسمه
منقطع والنبي في الهام من فقده وفي الطير من فقده اباه وامه ويشترط في اعطاء النبي
لا في قسمته بينهما فقره او مسكنه لا شغار لفظ النبي به وكان اعتقاره بما لا يبي
اذا منع استحقاقه فاعتنا به بما له اولى بمنعه **الربع سهم المساكين** للاية ونه دخل
في هذا الاسم هنا الفقير كما قاله في الروضة **والخامس سهم لابن السبيل** اي الطريق
للاية وابن السبيل مشي سفره من محل الزكاة كما في قسم الصدقات او محتار به في
سفره واحدا كان او اكثرا وذكر غيره سمي بذلك ملازمة السبيل وفي الطريق وشروط اعطائه لا في
تصنيفه الحاجة بان لا يجد ما يكفيه غير الصدقة وان كان له مال في مكان اخر او كان كسوبا
او كان سفره لترهه لغرم الالية **ثم** يجوز للامام ان يجمع للمساكين من سهمهم من
الزكاة وسهمهم من الخمس وحقهم من الكفار ان يصير لهم فلا ثمه انما قاله المأوردى
واذا اجمع في واحد منهم يتم ومسكنه اعطى بالنبي دون المسكن لان النبي وصي لارم
والمسكن زبيلة واعتبر بان النبي لا بد فيه من فقر او مسكنه وقضية كلام المأوردى
انه اذا كان الغاري من ذوي القربى لا ياخذ بالغزو بل بالقربة فقط لكن ذكر الراغب
في قسم الصدقات انه ياخذ بهل واقضى كلامه انه لا خلاف فيه وهو ظاهر والعرق بين الغزو
والمسكن ان الاخذ بالغزو والحاجة تتناوب بالمسكنة الحاجة صاحبها ومن فقد من الاضنان اعطى
الباقون نصيبه كما في الزكاة الاسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه لمصالح كاهم ويصدق
مدعي المسكنة والفقير لا يبيته وان اكل فلا يصدق مدعي النبي ولا مدعي القرابة الا بلبينة
فصل في قسم الغني وهو مال او خوة ككلب ينتفع به حصل لثان كفار مما هو لهم بلا
قتال وبلا ايجاف اي اسراع خيل ولا يسير ركاب اي ابل وخوها كبحال وخير وسفن ورجال
تخرج بلنا ما حصله اهل الذمة من اهل الحرب فانه لا ينزع منهم وبما هو لهم ما اخذوه من مسلم
او ذمي او خوة بغير حق فانما لم يملكه بل نرده على مالكه ان عرف ولا فيحفظ ومن الغني الجزية
وعشر تجارة من الكفار بشرط عليهم اذا دخلوا دارنا وخرج ضرب عليهم على اسم جزية وما
جلوا اي تفرقوا عنه ولو لغزو حقوق كضرب اصابعهم ومن قتل او مات على الردة وذمي لم يخوه
مات بلا وارث او ترك وارثا غير حاجز ثم شرع في قسمته بقوله **ويقسم مال الغني**
او ما الحق به من الاختصاصات **علي خمسة** لقوله تعالى ما قال الله على رسوله من اهل
القربى الاية **يصرف خمسة** وجوبا على من يصرف عليه خمس الغنمة
فخمس جميعه خمسة اخماس متساوية كالغنمة خلافا للامة الثلاثة حيث قالوا لا

يخمس بل جميعه لمصالح المسلمين ودليلنا قوله تعالى ما افاد الله على رسوله الاية
فاطلقها هنا وقد في الغنية في المطلق على المفيد جمعا بينهما لا اتحاد الحكم فان الحكم
واحد وهو رجوع المال من المشركين للمسلمين وان اختلف السبب بالقتال وعدمه
كما حلت الرقبة في الظاهر على المومنة في كفارة القتل وكان صلى الله عليه وسلم يقسم له اربعة
اخماسه وخمس خمسة وكل من الاربعة المذكورين معه في الاية خمس الخمس كما في الفصل
قبله واما بعده صلى الله عليه وسلم فيصرف ما كان له من خمس الخمس لمصالحها كما في ايضا
في الفصل قبله **ويعطى اربعة اخماسها** التي كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم **للقائمية**
اي المرتزقة لعل الاولين يد لانها كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم لحصول النصرة
به والمقاتلون بعد هم المرصدون للقتال **ومصالح المسلمين** بتعيين الامام
لهم سمو مرتزقة لانهم ارصدوا انفسهم للذب عن الدين وطلبوا الرزق من مال الله وخرج
بهم المنطوعة وهم الذين يغزون اذا استطاعوا انما يعطون من الزكاة لان في مسكر المرتزقة
ثم يجب على الامام ان يبحث عن حال كل واحد من المرتزقة وعن من يلزمه نفقة
من اولاد وزوجات ورقيق لما حجة غزو او لخدمة ان اعناده لا رقيق زينة وتجارة وما
يكفيهم فيعطيه كفايته وكفايتهم من نفقة وكسوة وسائر المكنون بقدر الحاجة ليتفرغ في
الجهاد وبرايج في الحاجة حاله في مروة وضدها والمكان والزمان والرخص والغلاء وعادة
البلد في المطامع والملابس ويزاد ان رادت حاجته بزيادة ولد او جد وث زوجة ومن
لا رقيق له يعطى من الرقيق ما يحتاجه للقتال معه او لخدمته اذا كان من يخدم وتعطى زوجته
واولاده الذين تلزمه نفقتهم في حياته اذا امان بعد اخذ نصيبه لئلا يشتغل الناس بالكسب
عن الجهاد اذا اعلوا اضياع عيالهم بعدهم فتعطي الزوجة حتى تنكح لاستغنائها بالزوج
ولو استغنت بكسب او ارث او غيره كوصية واستنهاط السبكي رحمه الله تعالى
من هذه المسألة ان الفقيه او المعيد او المدرس اذا امان يعطى زوجته واولاده ما
كان يأخذ ما يقوم بهم ترغيبا في العلم كالترغيب هنا في الجهاد انتهى وقرئ بعضهم
بينها بيان الاعطاء من الاموال العامة وهي اموال المصالح اقوي من الخاصة كالوقوف
فلا يلزم من التوسع في تلك التوسع في هذه لانه مال معين اخرجه شخص لتخصيص
مصلحة ليقرا العلم في هذا الملل المخصوص فكيف يصرف مع امتناع الشرط ومقتضى هذا
الفرق الصرف لا ولا العالم من مال المصالح كفايتهم كما كان يصرف لابيهم وهذا هو
الظاهر **فصل** في الجزية تطلق على العقد وعلى المال الملتزم به وهي ما حوذة
من الجارات لكفنا عنهم وقيل من الجز اعني القضا قال تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس
عن نفس شيئا اي لا تقضي والاصل فيها قبل الاجماع اية قاتلوا الذين لا يؤمنون وقد
اخذها النبي صلى الله عليه وسلم من مجوس هجر وقال سبواهم سنة اهل الكتاب
كما رواه البخاري ومن اهل الجران كما رواه ابو داود والمعنى في ذلك ان في اخذها
معونة لنا واهانة لهم ورجاء لهم ذلك على الاسلام وفرض اعطى الجزية في الاية بانها
والصغار بالتزام احكامنا وارتكابها خمسة عاقدة ومعقود له ومكان وحال وصيغة
وشرط في الصيغة وهي الركن الاول ما مر في شرطها في البيع والصيغة ايجابا
كما قرنتكم او اذنت في اقامتكم بدرا فاعلم ان تلتزموا الجزية وتنقادوا للحكما

وقولا نحو قبلنا ورضينا وشرط في العاقدة كونه اماما يعقد بنفسه او بنيه ثم شرع
المصنف في شروط المعقود له وهو الركن الثاني بقوله **وشرايط وجوب** شروط
الجزية على الكفار المعقود لهم خمس خصال الاولى اليأس الثانية العقل فلا يصح عقدها
مع صبي ولا مجنون ولا من وليها لعدم تكليفها ولا جزية عليها وان كان المجنون بالغاً ولو
بعد عقد الجزية ان اطبق جنونه فان تقطع وكان قبله كساعة من شهر لزمته ولا
عبارة بهذا الزمن اليسير وكذا لا اثر ليسير من الاقامة كما يحتمل بعضهم وان كان كثير
كيوم او يومين فلا يصح تلقق زمن الاقامة فاذا بلغ سنة رجبت جزيتها **والثالثة الجزية**
ولا يصح عقدها مع امرأة ولا جزية عليها بقوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله
قوله وهم صاغرون وهو خطاب المذكور وحكي ان المنذر فيه الاجماع وروى
البيهقي عن عمر رضي الله تعالى عنه انه كتب الى امرأه الاجناد ان لا تؤخذ الجزية
من النساء الصبيان ولا من خفي ولا جزية عليه لاحتمال كونه انثى فان كانت ذكورة
وقد عقد له الجزية طالما انه جنينة المدة الماضية عملا بما في نفس الامر خلا من مال
دخل حربي دارنا وبقي مدة ثم اطلقنا عليه لا نأخذ منه شيئا لما مضى لعدم عقد
الجزية له والخفي كذلك ان كانت ذكورة ولم يعقد له الجزية وعلى هذا التفصيل **فصل**
الكتاب كاليهود والنصارى من العرب والعجم الذين لم يعلم دخولهم في ذلك الدين
بعد شتمه لا يصل اهل الكتاب وقد قال تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الي ان
قال من الذين اتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية او من له شهية **كتاب**
كالجورسي لانه صلى الله عليه وسلم اخذها منهم وقال سبواهم سنة
اهل الكتاب ولان لهم شهية كتاب وكذا اتفقوا ولا بد من يهود او تنصر
قبل الشتم لانه ولو بعد التبدل وان لم يحتسبوا المبدل منه تغلبا لحقن الدم
ولا تحل ديتهم ولا منا كيتهم لان الاصل في الميثاق والابضاع التبرير
ويعقد ايضا لمن شككنا في يهوده او تنصره فلم تعرف ادخلوا في ذلك الدين
قبل الشتم او بعده تغلبا لحقن الدم كالمجوس وبذلك حكى الصحابة في نصارى
العرب واما الصابية والسايرة فتعقد لهم الجزية ان لم تكن من اليهود والنصارى
ولم يجالوهم في اصول دينهم والا فلا تعقد لهم وكذا اتفقوا لهم لو اشكل امرهم
وتعقد لراعيهم كتمسك بصحف ابراهيم وصحف شيت وهو ابن ادم لتصلبه وزبور
داود لان الله تعالى انزل عليهم صحفا فقال صحف ابراهيم وموسى وقال انه لفي زبور
الاولين وشي كتابا نص عليه المشافعي فانه رجب في قوله تعالى من الذين اتوا الكتاب
ومن احد اوجه كتابي والاخر وثني تغلبا لحقن الدم وتحريم ذبيحته ومنه اخيا
وامان ليس لهم كتاب ولا شهية كتاب كخبرة الاوثان والشمس والملائكة ومن في
مخاضهم ممن يقول ان الفلك حي ناطق وان الكواكب السجدة لله فلا يفدون بالجزية
ولو بلغ ابن دمي ولم يعط جزية الحق بما منه وانه يذبحها عقدت له والمذهب وجوبها
على زمن النبي صلى الله عليه وسلم وراعي واجير لانها كاجرة الدار وعلى غير محجز عن كسب
فاذا تمت سنة وهو معسر في ذمته حتى يوتى به وكذا حكم السنة الثانية وما بعدها

مع الرقيق ولو
معصيا ولا جزية
على من حضر الرق
اجامتا ولا على المعص
على المذهب والاربعة
الذخيرة فلا يصح عقد

وقت

ثم شرع في الركن الثالث وهو المال بقوله **واقل الجزية دينار في كل حول** عن كل واحد
 لما روي الترمذي وغيره عن معاذ بن عبد الله بن عيسى بن علي بن ابي طالب ان باعة
 من كل حال دينار او عدله من المظفر وفي ثياب تكون باليمن **تليق** ظاهر الخبر
 ان اقلها دينار او ما قيمته دينار وبه اخذ البلقيني والمنصوري الذي عليه الاصحاب
 كما هو ظاهر عبارة المصنف ان اقلها دينار وعليه اذا عقده جاز ان يخاص عنه
 ما قيمته دينار واذا امتنع عقدها ما قيمته دينار عنه فتنالون لا فقد نقل الداعي
 عن المذهب انه يجوز عقدها باقل من دينار فقله الا ذري وقال انه ظاهر من
 وقضية كلام المصنف تعلق الرجوع بانقص الحول وقال القفال اختلاف قول
 الشافعي ان الجزية يجب بالعقد وتستغنى بانقص الحول او يجب بانقصها
 وبني عليها اذا مات في اثنا الحول هل تسقط فان قلنا بالعقد لم تسقط والا
 سقطت حكمه القاضي حسين في الاسرار ولا حد لاكثر الجزية ويذهب للامام
 ما كسبه الكافر العاقد لنفسه ولو كسبه في قدر الجزية حتى تزيد على دينار وعلى
 هذا **يؤخذ من المتوسط ديناران ومن الميسر اربعة دنانير** ومن الفقهاء
 دينار **استحبنا** اقتداء بغيره رضي الله تعالى عنه كما رواه البيهقي ولان الامام منصرف
 للمسلمين فيمنع ان يخطأ لهم فاذا امكنه ان يعقد بالثمنه لم يجز ان يعقد بدونه
 الا بالصلح **تليق** هذا بالنسبة الى ابتداء العقد فاما اذا انعقد العقد على شيء
 فلا يجوز اخذ زائد عليه كما نص عليه في سير الواقدي ونقله الزركشي عن بعض الامم ولو
 عقده الجزية للكفار باكثر من دينار ثم علموا بعد العقد جواز دينار لم يمسهم ما
 التزموه كمن استتري ثيابا اكثر من ثمنه ثم علم الغبن فان ابطأ بدل الزيادة بعد
 العقد كما لو انا قضيت للعهد كما لو امتنعوا من اداء اصل الجزية ولو اسلم ذبي او نبذ
 العهد او مات بعد تسليمه وله وارث مستغرق اخذت جزيتهم من ثمنه والاوليين
 ومن تركته في الثالثة مقدمة على حق الورثة كالخراج وسائر الديون اما اذا لم
 يخلو وارثا فتركته في او اسلم او نبذ العهد في خلا سنة فقسط لما مضى كالاجرة
وجوز كما هو قضية كلام الجمهور والراجح كما في المنهاج انه يستحق
 للامام ان **يشترط** بنفسه او نائبه **عليهم** اي على غير فقير من غني او متوسط
 في العقد بوضاه **الضباقة** اي ضباقة من غيرهم منا بخلاف الفقير لا نقاشك
 فلا يتيسر له فضلا عن مقدار الجزية لانها مبنية على الا باحة والجزية
 على التليد ويجوز ذلك ثلاثة ايام فاقبل ويذكر عدد ضيقان رجلا وخيلا لا اتي للغير
 واقطع للنزاع فان شرط ذلك على كل منهم او على الجميع كان يقولون ونضيفون في
 كل سنة الف مسلم وهم يتوزعون فيما بينهم او يتحمل بعضهم عن بعض ويذكر
 منزلتهم ككنيسة وقاضل مسكن وجنسي طعام وادم وقدرها لكل منا ويذكر
 العلف للواب ولا يشترط ذكر جنس ولا قدره ويجعل على نسر وكوه بحسب
 العادة الا الشحير وكوه كالقول ان ذكره فيقدره ولو كان لو احدى واب
 ولم يبين عددا منها لم يجعله الا واحدا على النص والاصل في ذلك ما روي
 البيهقي رضي الله عنه ولم يصح اهل ابله على ثلثمائة دينار وكانوا ثلثمائة

له من العاقر
 بالعقود المجلد
 والفا المجلد
 من تاريخه

رجل وعلى ضباقة من غيرهم من المسلمين وروي الشيخان خبر الضباقة ثلاثة ايام
 وليكن المنزل بحيث يدفع الحد والبرد والركن الرابع وشروطه فيه كونه اما ما في عقد
 بنفسه او بنائيه ولا يصح عقدها من غيره لانها من الامور الكلية فتحتاج الى
 نظر واجتهاذ لكن لا يمتنع المعقود له بل يبلغ ما منه وعليه اجابتهم اذا اطلبوا
 وامن اذا لم يجف غايتهم ومكيدتهم فان خاف ذلك كان يكون الطالب جاسوسا يخاف
 شرهم لم يجزهم والاصل في ذلك خير مسلم عن بريدة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا امر امير اعلى جيش او سرية او صاه اليه ان قال فان هم ابوقساة لم الجزية فان اجابوا
 فاقبل منهم وكف عنهم ويستثنى الاسير اذا اطلب عقدها فلا يجب ثمنها والركن الخامس
 المكان ويشترط فيه قبوله للتقديريه فيمنع كافر ولو ذميا اقامة الحجاز وهو مكة
 والمدينة واليهامة وطرف الثلاثة وقراها كالطائف وخيبر المدينة فلو دخله بغير اذن
 الامام اخرج منه وعزيره ان كان عالما بالتحريم ولا باذنه في دخول الحجاز عذرهم مكة
 الاصلح لئلا كرساله وتجارة كبر حجة فان لم يكن فيها كبر حجة لم ياذن له الا بشرط
 اخذ شي من متاعه كالعشيرة ولا يقيم فيه بعد الاذن الا ثلاثة ايام فلو اقام بموضع
 ثلاثة ايام ثم انتقل الى اخرى وبقيها مسافة القصر وهكذا اقل منع فان مرض
 فيه وشق نقله منه فدفن فيه للمضرورة نعم الحرفي لا يجب دفنه ولا بدخل حرم
 مكة ولو لمصلحة لقوله تعالى فلا يعزبوا المسجد الحرام والمراد جميع الحرم لقوله
 تعالى وان ختم عيلة اي قراعتهم من الحرم وانقطاع ما كان لهم بقدرهم من المكاسب
 فسوق بعينكم الله من فضله ومعلوم ان الجلب اغا يجلب الى البلد لا الى المسجد نفسه
 والمعنى في ذلك انهم اخرجوا النبي صلى الله عليه وسلم من مكة فحرفوا باللعن من دخوله
 بكل حال فان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بنفسه او نائبه يسعه فان مرض فيه اخرج منه
 وان خيف موته فان مات فيه لم يدفن فيه فان دفن فيه لعنوا واخرج منه الى الحل
 لان بقا حقيقته فيه اسد من دخوله حيا ولا يجري هذا الحكم في حرم مكة المدينة لاخصا
 حرم مكة بالنسبة وثبت انه صلى الله عليه وسلم ادخل الكفار مسجده وكان ذلك بعد نزول
 براءة **ويقتضى عقد الدمة** اي الجزية المشتمل على هذه الاركان الخمسة وقد قال البلقيني
 نفس العقد يشتمل على الاحباب والقبول والقدر المأخوذ والموجب والقابل فجعله متضمنا
 لغالب الاركان **ثم يبين ما تضمنه بقوله اربعة اشيا الاول ان يودق الجزية**
عن يد اي ذلة وصغار اي احقار واستدرة على المرء ان يحكم عليه بما لا يعتقده
 ويضطر الى احتماله قاله في الزوائد فتوحه برفق كسائر الديون وليكن في الصغار
 المذكور في ايتهما ان يجري عليه الحكم بما لا يعتقده حله كما فسره الاصحاب بذلك وفسره
 بان يجلس الاخذ ويقوم التكاثر ويطاء طاء راسه ويجني ظميره ويضع الجزية في
 الميزان ويقبض الاخذ لحبسته ويضرب لهرمته وهما مجمع اليمين الماضع
 والاذن من الجانبين مردود بان هذه الهيئة باطلة ودعوى استحسانها او وجوبها
 انه بطلانها ولم ينقل ان النبي صلى الله عليه وسلم ولا احدا من الخلفاء الراشدين فعل
 شيئا منها والثاني **ان يجري عليهم احكام الاسلام** في غير العبادات
 من حقوق الاداميين في المعاملات وعمرانه المتلفات وكذا ما يعتقدهون تحريمه

سم او خيف منه موته
 تذكر مراعاة الاعظم
 الضربين فان مات
 فيه وشق نقله منه
 صح

كالقوة والسرفه دون ما لا يعتقدونه كشراب الخمر ونكاح المحوس وانما واجب التعرض
لذلك في الايجاب لان الجزية مع الانقياد والاستسلام كالعرض عن التعزيب
فيجب التعرض له كالنخن في البيع والاجارة وهذا في حق الرجل واما المرأة
فتبقي فيها الا نقياد لحكم الاسلام فقط **والثالث ان لا يدكر الدين الاسلام الا بحبر**
لا عزازة فلو خالفوا وطعنوا فيه او في القرآن العظيم او ذكروا رسول الله صلى الله عليه
وسلم بما لا يليق بقدره العظيم عزروا والا مباح ان شرط انتفاض العهد بذلك انتقض
والرابع ان لا يفعلوا فيه ضرر للمسلمين كان قاتلوه ولا شبهة لهم
او امتنعوا من اداء الجزية او من اخراجهم الاسلام عليهم فان فعلوا شيئا من ذلك انتقض
عهدهم وان لم بشرط الامام عليهم الانتقاض به ومنعوا ايضا من سقيهم خمر او
اطعامهم خنزيرا واسماعهم قولا شرا كفواهم **المد** قالنا ثلاثة تعالى الله عن ذلك علوا
كبيرا او اظهار خمر وخنزير ونا قوس وعبد ومثي اظهر واخبرهم اريقن وقياسه
انلاق الناقوس وهو ما تضرب به النصارى لا وقت الصلاة اذا اظهروه ومن
احداث كنيسة وبيعة وصومعة للرهبان وبنت قمار للمجوس في بلد احداثه
كقضاء والقاهرة او اسلم اهل عليه كالمدينة الشريفة واليمن لما روي انه صلى
الله عليه وسلم قال لا تبني كنيسة في الاسلام ولا احداث ذلك محصية فلا يجوز
في دار الاسلام فان بنا ذلك هدم سوا استقر عليهم ام لا ولا يحدون ذلك في بلدة
فوجب عنوة كصروا صيدا لان المسلمين ملوكها بالاستيلاء فيمنع جعلها كنيسة
وكما لا يجوز احداثها لا يجوز اعادةها اذا تهدمت ولا يقرون على كنيسة كانت
فيه لما مر ولو فتحنا البلد صلحا كبيت المقدس بشرط كون الارض لنا وشروط اسكانهم
فيها بجراج وانما الكنائس واحداثها جاز لانه اذا جاز الصلح على ان كل البلد لهم
فعل بعضه اولي فلو اطلق الصلح ولم يذكر فيه انما الكنائس ولا عدمه فالاصح المنع من
ابقائها فيهم هدم ما فيها من الكنائس لان اطلاق اللفظ يقتضي صبورة جميع البلد
لنا او بشرط الارض لهم ويودون خراجها قدر كنائسهم ولا نهائيا ملكهم ولهم الاحداث
في الاصح ومنعون وجوبا من رفع بنا لهم على بناحيا رهم مسلم لحر الاسلام يعلموا
ولا يعلم عليهم وان لا يطلع على غور اثنا ولا فرق بين ان رضي الجار بذلك ام لا لان المنع
من ذلك الحق الدين لا يخص حق الدار والاصح المنع من المساواة ايضا فاننا نوا بحملة
منفصلة عن المسلمين كطرف من البلد لم يمنعوا من رفع البناء **وبعد فون** تضم حرف
المضارعة مع تشديد الراء المفتوحة على لبنا للمفعول اي نرفعهم ونأمرهم بما اهل
الذمة المكلفون في دار الاسلام وجوبا انهم يتميزون عن المسلمين **بليس العيار**
بكرس الحمد وان لم يشرط عليهم وهو ان يخط كل منهم من ذكر او غيره بموضع لا
يعدنا الحياطة عليه كالكتف على ثوبه الظاهر ما يخالق لونه لون ثوبه ويلبسه وذلك للتبميز ولان
عمر رضي الله عنه صالحهم على تغيير زيهم بحضور من الصلابة كما روي البيهقي فان قيل لم يفعل
النبي صلى الله عليه وسلم بغيره المدينة اجيب بانهم كانوا اقليين معوقين فلا كثروا في زمن
الصلابة رضي الله تعالى عنهم وخافوا من الناس المسلمين احتاجوا الي تبميزهم والفاصل بل
وغوه كالحياطة والاولى باليهود الاصغر والنصارى الازرق والاكهف ويقال له

الرمادي

الرمادي وبالمجوس الاحمر والاسود **وتشديد الزنا** ان يومرون به كذلك ايضا وهو وضع
المعجزة خيط غليظ يشد في الوسط فوق الثياب لان عمر رضي الله تعالى عنه صالحهم عليه كما
رواه البيهقي هذا في الرجل اما في المرأة فتشد تحت الازار كما صرح في التنبية وحكاها
الرافعي عن التمهيد وغيره لكن مع ظهور بعضه حتى يحصل به قابضة الماوردي ويستمر
فيه سائر الاوان قال في اصل الروضة وليس لهم ابداله منطقة ومنديل وخوها والمع بين
العيار والزنا وولي وليس بواجب ومن لبس منهم فلتسوة يميزها عن قلائدنا بعلامة فيها
واذا دخل الذي يجرد احما ما فيه مسلمون او مجرد عن ثيابه بين المسلمين في غير حرام جعل
وجوبا في عقد حاتم حديد او رصاص او حود ذلك فلا يجعله من ذهب ولا فضة قال
الزركشي والخاتم طوق يكون في الحق قال الاذري ويجب القطع عنهم من التنبية
بلباس من اهل العلم والفضاة وخوهم لما في ذلك من التعاطي قال الماوردي ومنعوا من
التختم بالذهب والفضة لما فيه من التناول والشهامة وتجعل المرأة خفها لونين
ولا يشترط التميز بكل هذه الوجوه بل يكفي بعضها قال الحلبي ولا ينبغي لفعل المسلمين
وضياعهم ان يعملوا المشركين كنيسة او صليبا واما شيخ الزنا فير فلا بأس
لان فيه صغار لهم **ويمنعون** اي الذكور المكلفون في بلاد الاسلام وجوبا من
ركوب الخيل لقوله تعالى ومن رباط الخيل ترهبون به عذو الله وعذوكم فامر
اولياها باعدادها لاعدائه ولما في الصمياحين من حديث عروة الباري الخيل محفود
في مواضعها الخيل في يوم القيامة **تنبية** ظاهر كلامه انه لا فرق في منع ركوب الخيل بين
التفليس منها والمسيح وهو ما عليه الجمهور بخلاف الحبر والبخال ولو تقيس
لا نهائيا نفسها حسياسة وان كان اكثر اعيان الناس يركبونها ويركب بالمكان وركاب
خشب لا حديد وخوهم ولا سرج اتباعا لكتاب عمر والمعني فيه ان يتميزوا عن المسلمين
ويركب عرضا بان يجعل رجله من جاسع وظهره من جانب اخر قال الرافعي ويجوز
ان يتوسطا فيقرب بين ان يركب الى مسافة قريبة من البلد او بعيدة وهو ظاهر ويمنع
من حمل السلاح ومن اللحم المزينة بالنقد اما النساء والصبغات وخوها فلا يمنعون
ذلك كما لا جزية عليهم قال ابن الصلاح وينبغي منعهم من خدمة الملوك والامم كما يمنعون
من ركوب الخيل **ويمنعون** عند رجة المسلمين اذ اصبحت الطرق بحيث لا يقعون
في هذه ولا يصد بهم جدار لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصدوا اليهود ولا النصارى
واذا القيت احداهم في طريق فاصطروه الى اصبغه اما اذا خلس الطريق من الرحمة
فلا حرج قال في الماوي ولا يمسون الا افراد متفرقين ولا يوقرون في مجلس
فيه مسلم لان الله تعالى اذ لهم والظاهر كما قال الاذري يحرم ذلك **خاتمة**
تحرير مودة الكافر لقوله تعالى لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من
حاداهم ورسوله فان قيل قد مر في باب الولية ان من اطلقه مكره وهذا اجيب
بان الخاتمة ترجع الى الظاهر والمودة لا للميل القلبي فان قيل الميل القلبي لا اختيار
للتخص فيه اجيب بان مكان دفعه يجمع استباب المودة التي ينشأ عنها ميل القلب
كما قيل ان الاساة تقطع عروق المحبة والاولى للامام ان يكتب بعد عقد الذمة اسم
من عقد له ودينه وخليته ويتعرض لسنه اهو شيخ او شاب ويصف

اعضائه الظاهرة من وجهه وحبيته وحاجبيه وعينه وشفتيه وأنفه وأسنانه وأتار وجهه
ان كان فيه آثار لونه من سمر أو شقرة أو غيرهما ويجعل لكل من طوائفهم عرفا مسلما يضيظهم
ليعرفه من مات أو أسلم أو بلغ منهم أو دخل فيهم وأما من يحضرهم ليؤدي كل منهم الجزية أو يشركي
للإمام من يتعدي عليهم منا أو منهم فيجوز جعله عن يمينه لا ولو كان كافرا وإنما اشترط إسلامه
في الفرض الأول لأن الكافر لا يعقد خبره **كتاب الصيد** مصدر صاده بصيد ثم
أطلق الصيد على المصيد قال تعالى ولا تقتلوا الصيد وأنتم حرم **والذبايح** جمع
ذبيحة يعني مذبوحة ولما كان الصيد مصدرا أفرد المصنف وجمع الذبايح لأنها تكون بالسكين
أو السهم أو الجوارح والأصل في ذلك قوله تعالى وإذا حملتم فأسطادوا وقوله تعالى إياها ذكيت
وقوله تعالى أحل لكم الطيبات والمذكى من الطيبات **تنبيه** ذكر المصنف كالمفاهيم والآثار الأصحاب
هذا الكتاب وما بعده هنا وفاقا للبرقي وخالف في الروضة فذكره بعد رجم العبادات
تبع الطائفة من الأصحاب قالوا وهو نسب قال بن قاسم ولعل وجه الاستنباط أن طلب الحلال
فرض عين انتهى وأركان الذبح بالمحق الحاصل بالمصدر أربعة ذبح والذبح وذبح وذبح
وقد شرع في بيان ذلك فقال **وما قدر** يضم القاف على البناء المفعول **على ذكائه** بالجمعة
أي ذبحه من الحيوان المأكول **فدكائه** استغلا في **حلقه** و **لبسته** اجماعا
هو الركن الأول والثاني وهو الذبح والذبح والحلق أعلى العنق واللبة بفتح اللام المشددة
استغله وقيدت إطلاقه بالاستغلا لأنه مراده فلا يرد حل الجنين الموجود ميتا في بطن
أمه ولم يذبح ولم يعف لأن حله بطريق التبعية لذكائه كما سيأتي في كلامه ويشترط في الذبح
قصد فلو سقطت مذبة على مدح شاة أو احتكت بها فانتدحت أو استرسلت جارية
بذبحها فقتلت أو أرسل سمها لا لصيد فقتل صيد أحرم كجارية أرسلها وغابت
عنه مع الصيد وأجر حته ولم يثبت بالجرع إلى حركة مذبوح وغابت ثم وجد ميتا
فهي ما فاته يجرع لا حلال إن موته بسبب آخر ما ذكر من التحريم في الثانية هو ما عليه الجمهور
وإذا اختار التوويك في تصحيحه الحلال ولورمي شياطينه حراما أو رمي قطع طبا فاصاب
واحدة منه أو قصد واحدة منه فاصاب غيرها حل ذلك لصحة قصده ولا اعتبار بظنه
المذكور **وما لم يقدر** يضم حزن المضارعة على البناء المفعول **على ذكائه** لكونه متوجسا
كالصبي **فدكائه** عقره أي يجرع مرقه للروح في أي موضع كان العقر من بدنه بالإجماع ولو
توجس أن يسي كعبه في موضع كعبه على جرحه في غير مرقه **حيث قدر عليه** بالظفر
به وجعل بإرسال الكلب عليه كما قاله في الروضة **تنبيه** تناول إطلاق المصنف ما لو تروى
بعير في يرب ولم يقد رعي ذكائه **فجعله** حره في غير المذبح وهو كذلك على الأصح في الزوايد
ولاجل بإرسال الكلب عليه كما محجة الشهاب من يادونه والفرق أن المذبح يستباح به الذبح مع
القدرة بخلاف فعل الجارية ولو تروى بعير فوق بعير ففرض رجا في الأول حتى تنفذ منه إلى
الثاني حلا وإن لم يعلم بالثاني قاله **فما مات** الأسفل بثقل الأعلى لم يجل ولو دخلت
الطعنة إليه وشك هل مات بها أو بالتقل لم يجل كما هو قضية ما هو في فتاوى البغوي
ويستحب الذكاة أي ذكاة الحيوان المفرد وعليه **أربعة أشياء** الأول قطع
كل **المخقوم** وهو مجرى النفس والثاني قطع كل المري وهو بفتح الميم ولله والفرق
في آخره مجرى الطعام والشراب والثالث والرابع قطع كل **الودجين** بفتح الواو والدال

المهله

المهله والجيم وهما عرقان في صفحة العنق محيطان بالمخقوم وقيل بالمري وهما الوريدان
من الأدي لا نه أرحي وأسهل لخروج الروح فهو من الأحسان في الذبح ولا يستحب قطع
ما وراء ذلك **تنبيه** مراد المصنف أن قطع هذه الأربعة مستحب
لأن قطع كل واحد مستحب على انفراده من غير قطع الباقي إذ قطع المخقوم والمري
واجب وإليه أشار بقوله **والمخري** أي الأربعة المذكورة في الحل **شبهات**
وهما قطع كل المخقوم وكل المري مع وجود الحياة المستنفرة أول قطعها
لأن الزكاة صادقة وهو حي كما لو قطع بد حيوان ثم ذكاه فإن لم يسرع قطعها
ولم يكن فيه حياة بل انتهى لحركة مذبوح لم يجل لأنه صار ميتة فلا يفيد
الذبح بعد ذلك **تنبيه** لو ذبح شخص حيوانا وأخرج أحرما معه أو تحسن
خاصته معاملة يجل لأن التدقيق لم يمتنع بقطع المخقوم والمري قال في أصل الروضة
سواء كان ما قطع به المخقوم بما يدق فلو انفر دأما كان يعين على التدقيق ولو اقترب
قطع المخقوم بقطع رقبته الشاة من قفاها بان أجري سكين من القفا وسكين من المخقوم
حتى التقيا فهي ميتة كما صرح به في أصل الروضة لأن التدقيق إنما حصل بدحيت
ولا يشترط العلم بوجود الحياة المستنفرة عند الذبح بل يكفي الظن بوجودها بقربته ولو
عرفت بشدة الحركة أو انفجار الدم وحل ذلك ما لم يتقدم ما يحال عليه الهلاك فلو
وصل بجرع إلى حركة الذبوح وفيه شدة الحركة ثم ذبح لم يجل وحاصله أن الحياة المستنفرة
عند الذبح تارة تتيقن وتارة تظن بعلامات وقراين فإن شككتها في استقراها
حرم للشك في المبيع وتعليقا للمري به فإن مرض أو جاع وذبحه وقد صار آخر ريق حل
لأنه لم يوجد سبب يحال الهلاك عليه ولو مرض باكل نبات مضر حتى صار آخر ريق
كان سببا يحال عليه الهلاك فلم يجل على المعتبر ولا يشترط في الذكاة قطع الخلة
التي فوق المخقوم والمري فلو أدخل سكينها بآذن تعلب وقطع المخقوم والمري أدخل
الخلة لأجل جلده وبه حياة مستنفرة حل وإن جرد عليه للتعذيب وليس بحر
أبل في اللبة وهي أسفل العنق كما مر لقوله تعالى فصل لربك وأجر ولا مريم في
الصحيحين والمعنى فيها أنها أسهل لخروج الروح لطول عنقها وقباس هذا إنما قال
ابن الرقعة أن يأتي في كل ما طال عنقه كالنعام والأوز والبط وليس دج بقرو غنم
وخوها تخيل بقطع المخقوم والمري للاتباع بلا كراهة عكسه وليس أن يكون حراما
قائما معقول ركبته وهي اليسرى كما في المجموع لقوله تعالى فاذكروا اسم الله عليها
صواف قال ابن عباس أي قيام على ثلاثة رواه الحاكم وصححه وأن يكون بحر البقرة
والشاة مضجعة جنبها لا يسر ترك رجلها اليمنى بلا شد وقصد بقية
القوائم وليس للذباح أن يجد سكينه لحرم مسلم أن الله كتب للأحسان على كل شيء فإذا
قتلتم فأحسنوا القتل وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة ولجحد أحدكم شفرته وليرج ذبيحته
وإن يوجه للقبلة ذبيحته وإن يقول عند ذبحها بسم الله فإن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
عند ذلك ولا يقل بسم الله واسم محمد لا بهامه التشريك **وجوز** لمن تحل لغيره الأصطياد
أي أكل المضاد بالمشترط الآتي في غير المقذور عليه **كل جارية من سباع البهائم**
كالكلب والفهد في أي موضع كان جرحها حيث لم يكن فيه حياة مستنفرة

ويجوز

بان ادركه ميتا او في حركة المذبوح اما الاصطباذ بمعنى اثبات الملك فلا تختص بالجوارح بل يحصل بكل طريق تنيسو الحاجة كلما يخرج يسمى بذلك جرحه الطير ينفق او ناسه وقوله **معلقة** بالجرح صفة لجراحة ومن **جوارح الطير** كالبارز والصغير لقوله تعالى احل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح اي صيد ما علمتم **وشرايط تعليلها** اي جرحه السباع والطير **اربعة الاول ان يكون الجرح معلقة بحيث اذا ارسلت اي ارسلها صاحبها استرسلت** كما في الروضة والمجموع لقوله تعالى مكلفين اي جرحها قال الشافعي اذا امرت الكلب فانخر واذ انهيته فانه يتركه والثاني **ان يكون الجرح** اي جرحها صاحبها في ابتداء الامر وبعده **الرجوع** اي وقفت في الثالث **ان لا ياكل من** **الصيد** اي من لحمه او خوه كجلده وحشونه شيئا قبل قتله وعقبه وما فر به كلام المصنف من اشتراط جميع هذه الامور في جراحة السباع والطير هو ما نص عليه الشافعي كما نقله البلقيني كغيره ثم قال ولم يخالفه احد من الاصحاب وهذا هو المعتمد وان كان ظاهر كلام المنهاج كالروضة يخالف ذلك حيث خصها بجراحة السباع وشرط في جراحة الطير ترك الاكل فقط **والرابع ان** **يترك ذلك** اي هذه الامور المعتمدة في التحليم منها بحيث يطين ثواب الجراحة ولا ينضب ذلك بعد بل الرجوع في ذلك الى اهل الخبرة بالجوارح **فان عدم احد هذه الشروط** **المعتبرة في التحليم** **لم يجعل اكل ما اخذته** اي جرحته من الصيد بحيث لم ينفق فيه حياة مستقرة بالاجماع كما قاله في المجموع **الا ان يكون حيا** اي يديه حياة مستقرة **فبدني** حينئذ فحل لقوله صلى الله عليه وسلم لا يثلمة الحشني في حديثه وما صدت بكليد غير المعلم فادركت ذكاته فحل متفق عليه **تنبيه** علامة الحياة المستقرة شدة الحركة بعد قطع الحلقوم والمري على الاصح في الزوائد والمجموع وقال فيه يكتفي بها وحدها ولو لم يجد الدم على الصحيح المعتمد وقد مر في الاشارة الى ذلك مع تفصيل تقدم ولو ظهر ما ذكر من الشروط كونها معلقة ثم اكلت من لحم صيده وخوه مما لم يجل ذلك الصيد في الاظهر هذا اذا ارسلها صاحبها فان استرسلت بنفسها فقتلت واكلت لم يقدح ذلك في تعليلها ولا اثر للعق الدم لانه لا يقصد للصائد فصار كسأله الغرث ومعض الكلب من الصيد بحس كغيره مما ينحس الكلب والاصح انه لا يبعث عنه وانما يكفي غسله سحاما ونزاع في احمدها كغيره وانه لا يجب ان يتور للعض ويطرح لانه لم يبرد ولو تحاملة الجراحة على صيد فقتلته بنقلها او خوها كعضها وصيد منها ولم يجز جرحه حل في الاظهر لمفهوم قوله تعالى فكلوا مما امسكن عليكم ثم شرع في الركن الثالث وهي الاكلة قوله **الوجوب الزكاة** **بكل ما يجد** كجدد وحديث وقصيب وحجور صاوص وذهب وقصة لانه اسرع في ازهاق الروح **الا بالسنن والظفر وبان** نظام منفصلا كان او منفصلا من ادمي او غيره لغير الصحيحين ما انهر الدم ودر الله عليهم فكلوا ليس السنن والظفر وساحد تكلم عن ذلك اما السنن فعيظ واما الظفر فدي الحيشة والحق بذلك باق العظام والنهي عن الذبح بالعظام قبل تعيد وبه قال ابن الصلاح ومال اليه بن عبد السلام وقال النووي في شرح مسلم معناه لا تدبحوا بها لانها تنجس بالدم وقد نهيت عن تنجيسها في الاستنجاء لكونها طعام اخواتكم الجن ومعنى قوله واما الظفر فدي الحيشة انهم كفار وقد نهيت عن التنجيس بهم نعم ما نقلته الجراحة بظفرها وانما بها

حلال

حلال كما علم مما مر وخرج محمد ما لم يقتل بمقتل كبند قة وصوت وسهم بلا فضل ولاحد او سهم وبند قة او اخنق ومات باحولة منصوبة لذلك او اصابه سهم فوق علي طريقه فجلد ثم سقط منه وفيه حياة مستقرة ومات حرم الصيد في جميع هذه المسائل اما في القتل بالمنقل فانه موقوفه فانها ما قتل بحجر او خوه مما لاحد له واما موته بالسهم والبند قة وما بعدهما بشيئين مبيع ومحرم فغلب المحرم لانه الاصل في الميتات واما المنخرفة بالاحولة فلقوله تعالى والمنخرفة ثم شرع في الركن الرابع وهو الذاب فقال **وجعل ذكاة** **وصيد كل مسلم** **وسلمة** **وكتابي** وكتابية تحل منا تحتنا لاهل ملتهم ما قال تعالى وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم وقال بن عباس انما احلت ذبايح اليهود والنصارى من اجل انهم امنوا بالتوراة والابجيل رواه الحاكم وصححه ولا اثر للرق في الذاب فحل ذكاة امه كتابية وان حرم مناتها لعموم الآية المذكورة **ولا يجل ذكاة مجوسي ولا وثني** ولا غيرها مما كتبه له ولو شاربك من لا تحل منا كخته مسلما في ذبح واصطباذ حرم المذبوح والمصاد تغليباً للمخبر ولوارسل المسلم الة المجوسي في صورة السهمين او كلب المسلم كلب المجوسي في صورة الكلبين فقتل الصيدا ولم يقتل بل انهاء الى حركة مذبوح ولو انعكس ما ذكر او جرحاه معا وحصل الهلاك بهما او جهل ذلك او جرحاه مرتبا ولكن لم يذ في الاول فمهلكهما حرم الصيد في سالة الحكس وما عطف عليها تغليباً للمخبر **فأبى قال** **النووي** في شرح مسلم قال بعض العلماء والحكمة في اشتراط الذبح وانها ردم تميز حلال اللحم والسنن من حرامها وتنبيه على تحريم الميتة ابتعادا عن جلد دبح وصيد صغير مسلم او كتابي ميمرا لان قصده صحيح بل ليل صحة العادة منه ان كان مسلما فاذرحت تحت الادلة كالبالغ وكذا صغير غير ميمر ومجنون وسكران تحل ذبيحته في الاظهر لان لهم قصد او ارادة في الجملة لكن مع الكراهة كما نص عليه في الام خوفا من عدولهم عن محل الذبح وتكره ذكاة اعمي لذلك ويجرم صيده بري وكتب وغيره من جوارح السباع لعدم صحة قصده لانه لا يربي الصيد واما صيد الصغير غير الميمر والمجنون والسكران فمقتضى عبارة المنهاج انه حلال وهو ما قاله في المجموع انه المذهب وقيل لا يصح لعدم القصد وليس بشيئ انتهى **وذكاة الجنين** **حاصلة بذكاة امه** فلو وجد جنين ميتا او عيشه عيش من مذبوح سوا اشعر لم يذ في بطن بذكاة سوا كان تذكتها بذبحها او ارسل سهم او نحو كلب عليها حديث ذكاة الجنين ذكاة امه اي ذكاة التي احلتها احلتها تبعاً لها ولا نه جز من اجزائها وذكاة جميع اجزائها ولا نه لولم يجل بذكاة امه لمجرم ذكاة مع ظهور الحمل كالحامل فودا اما اذا خرج وبه حياة مستقرة كما قال **الا ان يوجد حيا** **حياة مستقرة** **وامكن ذكاته فينكح** وجوبا فلا يجل بذكاة امه ولا بد ان يسكن عقب ذبح امه فلو اضطرب في البطن بعد ذبح امه زمانا طويلا ثم سكن لم يجل قاله الشيخ ابو محمد في الفروق واقفه النجاشي قال الاذري والظاهر ان مراد الاصحاب اذا مات بذكاة امه فلو مات قبل ذكاة امه كان ميتة لا يحل له لان ذكاة الام لم تؤثريه والحديث بشيئ اليه انتهى وعلى هذا لو خرج رأسه ميتا ثم ذبحت امه قبل انفصاله لم يجل قال البلقيني محل الخلاف اذا لم يوجد سبب يجل عليه موته

والمجوسي كلبين او سهمين على صيد فان سيف الة المسلم

وحار وحش لانها من الطيبات ولما في الصحيح ان صلى الله عليه وسلم قال في الثاني كلوا من
لحمه واكل منه وقيل به الاول وظني وطيبه بالاجماع وضع لانه صلى الله عليه وسلم قال ليجل طم
ولان نابه ضيق لا يتقوي به وهو من اجف الحيوان لانه يتناول حتى يصاد وهو اسمر
لانني قال الدميري فمن عجيب امرها انها تحيض وتكون سنة ذكر وسنة انثى ويقال الذكر
ضبان وضبانة اكل على ما يده صلى الله عليه وسلم يحضره ولم ياكل منه فقيل له احرام هو قال
لا ولكنه ليس بارض نومي فاجدي اعافه وهو حيوان للذكر منه ذكران وللانثى فرجلان واربع
وهو حيوان يشبه العنقاق قصير اليد طويل الرجلين عكس الزرافة لانه يبعث بوركها
الى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يقبله واكلمه منه رواه البخاري وتعلب لانه من الطيبات ولا يتقوي
بنابه وكثيره ابو الحصين والانثى ثعلبية وكثيرها ام هويل ويربوع لان العرب تستطيبه منه
وهو حيوان يؤخذ منه جلده الغروي للينة وخفيه وسمور يفتح الممالة والميم المشددة
وسنجاب لان العرب تستطيب ذلك وهما نوعان من تعالب الترك والقنفذ بالذال المعجمة والوبر
باسكان الموحدة دويبة اصغر من الهرة كحلا العين لا ذنب لها والاله وهو دابة قدر
المخللة ذات شوك طولها شبه السهام وارب عرس وهو دويبة رفيعة تعادي الفار
تدخل جحره وتخرجه والحواصل ويقال له حوصل وهو طائر ابيض اكبر من الكركي
ذو احوصل عظيمة يتخذ منها فرج ويحرم كذا ذنب قتله لا يذابة تحية وعقرب وغراب البقع وحدة
وفارة والبرغوث والزنبور رضى الراي والبق واما ذنب قتلها لا يذابها كما مراد لا تنفع فيها
وما فيه نفع ومضغ لا يستحب قتله لنفعه ولا يكره لضرره ويكره قتل ما لا ينفع ولا يضر كالحمام
كالخنافس والجعلان وهو دويبة معروفة تسمى الزعفوق والكلب غير العفور الذي
لا منفعة فيه مباحة وتحرر الرخمة وهي طائر ابيض والبغاة كانهما كالحدأة وهو طائر ابيض
بطي الطيران والبغاة في الموحدين وتشد يد الثانية وهو الطائر المعروف بالدررة والطاروس
وهو طائر في طبعه الحقة وحب الزهو بنفسه والجلا والاحباب يرشده وهو مع حسنه
يتشام به ووجه خريمه وما قبله وخيشها ولا يجل ما يهي عن قتله كخفاف ويسمي عصفور
الحنة لانه زهد ما في ابي الناس من الاقوات وتخل وذباب ولا تمل الحشرات وهي صغار
دواب الارض كخنفسا ودود ولا ما تولد من ما كول وغيره كمتولد بين كلب وشاة فلولم تري
ذلك وولده شاة شحلة تشبه الكلب قال البغوي لا تحرم لانه قد يحصل الخلق على خلاف
صورة الاصل ومن المتولد بين ما كول وغيره السبع بكسر السين الممالة فانه متولد بين
الذئب والضبع والبخل لتولده بين فرس وحمار كما مر الزرافة وهي تقع الراي وضف
وتنخرها جرم صاحب التنبيه وقال النووي في المجموع انه لا خلاف فيه ومنع ابن الرفعة التحريم
وحكى ان البغوي اتي بجلها قال الاذري وهو الصواب ومنقول اللغة انها متولدة بين
متولين من الوحش وقال الزركشي ما في المجموع سهو وصوابه العكس انتهى وهذا الخلاف
يرجع فيه للوجود ان ثبت انها متولدة بين ما كولين كما يقوله هو لا ظاهر ولا يعتمد ما في
المجموع وبحال كركي ويطا واوز ودجاج وحمام وهو كل ما عيب وهو وما على شكل عصفور
وان اختلف لونه كعند لبيب وهو الهزار وصعوه وهي صغار العصافير وجيل عزاب
الزرع على الاصح وهو اسود صغير يقال له الزراع وقد يكون محمد المنقار والرجلين لانه
مستطاب باكل الزرع يشبه الفواخت واما ما عدا الا بقع الحرام وغراب الزرع الحلال

فانواع

فانواع احدثها العقعق ويقال له الققعق وهو ذو لونين ابيض واسود طويل الذنب
قصير الجناح عيناه يشبهان الزريق صوته الععقة كانت العرب تتشام بصوته
ثانيها الغداف الكبير ويسمى الغراب الجلي لانه لا يسكن الا الجبال فهذا ان حرمان كثرها
ثالثها الغداف الصغير وهو اسود رمادي اللون وهذا قد اختلف فيه فقيل يحرم كما
صححه في اصل الروضة وجري عليه ابى المعري ولا يربقتل الغراب في حريم مسلم وقيل يجل
كما هو قضية كلام الرازي وهو الظاهر وقد صرح بحله البغوي والمخرجان
والروبا في وعلمه بانه ياكل الزرع واعتده الاسنوي والبلقيني **حلال**
اي يجب عليه اذا خاف على نفسه في حال **الحاجة** يمين مفتوحين بينهما
معجزة وبعد هاصدا اي الجماعة موتا او مرضا خوفا او زيادته او طول مدته
او انقطاعه عن رفقة او خوف ضعف عن مشي او ركوب ولم يجد حلالا
ياكله **ان ياكل الميتة المحرمة** عليه قيل اضطاراه لان تاركه ساع
في هلاك نفسه وكما يجب دفع الهلاك باكل الحلال وقد قال تعالى ولا تقتلوا انفسكم
ولا يشرط فيما يجب تحقيق وقوعه لولم ياكل بل يكتفي في ذلك بالنظر كما في الاكراه على
اكل ذلك فلا يشرط فيه اليقين ولا الاشتراق على الموت بل لو انتهى الى هذه الحالة لم
يجل له اكله فانه غير مفيد كما صرح به في اصل الروضة **تلبس** يستثنى من ذلك
العاصي بسفوره فلا يباح له الاكل حتى يتوب قال البلقيني وكالعاصي بسفوره مراق
الدم كالمرتد والحزبي فلا ياكلان من ذلك حتى يسلم قال وكذا امراق الدم من المسلمين
وهو ممن كن من اسقاط القتل بالتوبة كتارك الصلاة ومن قتل في قطع الطريق
قال ولم ار من تعرض له وهو متعبد **تلبس** افسد اطلاق المصنف الميتة
المحرمة التحريمين انواعها خمسة شاة وحمار لكن لو كانت الميتة من حيوان نجس
في حياته كخنزير وميتة حيوان طاهر في حياته كحمار وجب وجب تقديم ميتة
الطاهرة كما صححه في المجموع وهو المعتمد وان خالفه الاسنوي ثم ان توقع المضطر حلالا
على قرب لم يجز ان ياكل غير **ما يسد رمقه** لا ندفاع الضرورة به وقد يجد
بعد الحلال ولقوله تعالى غير متجانف لا ثم قيل اراد به الشيع قال الاسنوي
ومن تنعه والرمق بقية الروح كما قاله جماعة وقال بعضهم انه القوة وبذلك ظهر
لك ان السند المذكور بالشئ الجملة لا بالمهمله قال الاذري وغيره الذي تحفظه انه
بالمهمله وهو كذلك في الكتب والمعنى عليه صحيح لان المراد سد الخلل الحاصل في
ذلك بسبب الجوع نعم اذا خاف تلفا او حدوث مرض او زيادته انا فتصبر على
سد الرمق جائز له الزيادة بل وجبت لئلا يهلك نفسه **تلبس** يجوز
له التزود من المحرمات ولورجى الوصول الى الحلال ويبدوا وجوبا بقية حلال
ظفرها فلا يجوز له ان ياكل ما ذكر حتى ياكلها لتحقيق الضرورة واذا وجد الحلال
بعد تناوله الميتة ونحوها لزمه ان ياكل مما يضره كما هو قضية نص الام فانه
قال وان اكره رجل حتى شرب حمرا واكل محرما فعليه ان يتفقا يا اذا قدر عليه ولو عم
الحرام جازا سنعال ما يحتاج اليه ولا يقتصر على الضرورة قال الامام بل الحاجة
قال ابن عبد السلام هذا ان توقع معرفة المستحق اذا مال عند الياس منها

للصالح العامة والمضطر كل ادمي ميت اذا لم يجد ميتة غيره كما قيده الشيخان في الشرح والروضة
لان حرمة الحي اعظم من حرمة الميت واستثنى من ذلك ما اذا كان الميت نبيا فانه لا يجوز الاكل منه
جزما فان قيل كيف يصح هذا الاستثناء والانبيا احياء في قبورهم يصلون كما صحت به الاحاديث
اجيب بانه يتصور ذلك في مضطر وحيد ميتة نبي قبل دفنه وما اذا كان الميت مسلما والمضطر
كافرا فانه لا يجوز الاكل منه لشرف الاسلام وحيث جوزنا باكل ميتة الادي لا يجوز طعمها
ولا شربها لما فيه من هتك حرمة وتنجيس في غير نبي اكله نكالا وغيره وله قتل مرتد واكله
وقتل جري ولو صغيرا او امرأة لانها غير معصومة ومن اغارم قتل الصبي الجري والمرتدة
الحربية في غير الضرورة لا حرمتها بل لحق الغائب وله قتل الزاني المحض والمجرب
وتارك الصلاة ومن له عليه فصاص واعمال ياذن الامام في القتل لان قتلهم مستحق واعمال
اعتبر اذ نه في غير حالة الضرورة تاديبا معه وحال الضرورة ليس فيها رعاية اليك ادب
وحكم تخافين اهل الحرب وارفاقهم وخنا ثام كصبياتهم قلان عبد السلام ولو وجد المضطر
صبياع بالغ حريص اكل البالغ وكف عن الصبي لما في اكله من اضرار المال ولان الكفر الحقيقي
ابلع من الكفر الحكمي انتهى وكذا يقال فيما شبه بالصبي ومحل الاباحة كما قال البلقي اذ لم
يستول على الصبي والمرأة اي وخوها والاصاروا ارقا معصومين لا يجوز قتلهم لحق
الغائبين ولا يجوز قتل زني ومعه حرمة قتلها ولو وجد مضطر طعام غائب
اكل منه وعزم بدله او حاضرا مضطرا اليه لم يلزمه بدله لغيره ان لم يفضل عنه بل هو
احق به كقوله صلى الله عليه وسلم ابتداء بنفسك وانما المصلحة بعد ان كان غير اكل
نبي واجب على المالك بدله فان اثر المضطر مضطرا مسلما معصوما جازيل يست
وان كان اولي به كما في الروضة لقوله تعالى ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة
وهو من شيم الصالحين وخرج بالمسلم الكافر وبالجمجمة وبالمعصوم مراق الدم فيجب عليه
ان يقدم نفسه على هؤلاء ولو وجد طعام حاضرا غير مضطر لزمه بدله لمعصوم
بتمن مثله مقبوض ان حضروا لا في ذمته ولا تمن له ان لم يذكره وان امتنع غير المضطر
من بدله لمن قل المضطر فهره واخذ الطعام وان قتله ولا يضمنه بقتله الا اذا كان مسلما
والمضطر كما فر معصوم فيضمنه كما جنة ان ابي الدم او وجد مضطر ميتة وطعام غيره
لم يبدله او ميتة وصيدا حريم باحرام او حرم نعيمة الميتة وجل قطع جزء نفسه
لاكله ان فقد حرم ميتة وكان خوف قطعه اقل ويجرم قطع بعضه لغيره من المضطر
لان قطعه لغيره ليس فيه قطع البعض لاستيفاء الكل نعم اذا كان ذلكا لغير نبي لم يجرم
بل يجب ويجرم على المضطر ايضا ان يقطع لنفسه قطعة من حيوان معصوم لما مر
ولنا ميتتان حلالان وهما السمك والجراد ولو بقتل بحوسي لهما ميتتان
السمك والجراد فيعمل كلهما ويلبهما وان لم يشبه السمك المشهور ككلب وخنزير وقرص
وكرة قطعها حيين ويكره ذبحها لاسمكة كبيرة يطول بقاؤها ويسن ذبحها ويجرم ما
يعيش في بر وجرح كضفدع وسرطان ويسن عقرب الماء وسناس وغساق وسنحاه
بضم السين وقيل للام حيث لحمها ولشبهها عن قتل الضفدع **فايده** روي
القرطبي عن عمر رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله خلق في الارض القائمة
ستماية في البحر واربع مائة في البر وقال مقاتل ابن حيان لله ثمانون الف عالم اربعون

القا

القا في البحر واربعون الف في البر **ودمان حلالان** وهما الكبد بكسر
الموحدة على الافصح **والطعام** بكسر الطاء الحديث احدث لنا ميتتان ودمان السمك والجراد
والكبد والطال رفعه ابن ماجة بسند ضعيف عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما وصح البيهقي
وقعه عليه وقال حكه حكم الرفوع ولذا قال في المجموع الصحيح ان ابن عمر هو القائل احدث
لنا وانه يكون هذه الصبيغة مرفوعة **فتنبه** افضل ما اكلت منه كسبك من
زراعة لانها اقرب الى التوكل ثم من صناعة لان الكسب فيها يحصل بكدي يمين ثم تجارة
لان الصيانة كما لو اكتسبوا بها ويجرم ما يضرب **النبذة** والعقل كالحجر والثراب
والزجاج والسم والافيون وهولن الخنثاش لان ذلك مضرور عا يقتل وقد قال
تعالى ولا تلقوا بها ايديكم الي التهلكة قال الزركشي في شرح التنبية وجعل ما اكل الشوا
المكثور وهو ما يكفي عليه عطا بعد اسنوايه لا ضراره باليدن وسن ترك التبسط
في الطعام المباح فانه ليس من اخلاق السلف هذه اذا لم تدع اليه حاجة كقوله الضيفه
واوقات التسعة على العيال كيوم عاشورا ويوم العيد ولم يقصد بذلك التفاجر
والنكاح ثرب لطيب خاطر الصديق والعيال وقضا وطهرهم مما يشبهونه وفي اعطا
النفس شهواتها المباحة مذهب حكاها الماوردي منعها وفهرها كى لا تغطي
اعطاوها تخيلا على نشاطها وبعثا لروحها ينتها قال والاشبه التوسط بين الاثنين
لان في اعطائها الكسل سلاطة عليه وفي منعها بلادة وسبب الخلو من الاطعمة وكثره
الا يدي على الطعام وان بحمد الله تعالى عقب الاكل والشرب وروي ابو داود
بأسناد صحيح انه صلى الله عليه وسلم كان اذا اكل وشرب قال الحمد لله الذي اطعم وصق
وسوغه وجعل له مخرجا **فصل** في الاضحية مشتقة من الضوة وصفت
بلون زمان فعلها وهو الضحي وهي ضم هاءتها وكسر هاء وتشديد ياءتها وتخفيفها
ما يذبح من النعم تقربا الى الله تعالى من يوم العيد الى اخر ايام التشريق والاصل فيها قبل
الاجماع قول الفضل لربكوا تحرقان اشهر الاقوال ان المراد بالصلاة صلاة العيد
وبالحق الضحايا وخبر الترمذي عن عائشة رضي الله تعالى عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال ما عمل ابن ادم يوم النحر من عمل احب الى الله تعالى من اراقه الدم ايقالتا يوما
القيامه بقرونها واطلا فيها وان الدم ليقع من الله بكان قبل ان يقع على الارض فطيبوا
بها نفسا **الاضحية** بمعنى التضحية كما في الروضة الاضحية كما يفهم كلامه لان الاضحية
اسم لما يضحي به **فتنبه** مؤكدة في حقنا على الكفاية ان نحدد اهل البيت فاذا فعلها واحد
من اهل البيت كفي عن الجميع والافسنة عين والمخاطب بها المسلم الحر البالغ العاقل
المستطيع وكذا المبعوض اذا ملك ما لا يبعضه الحر قاله في الكفاية قال الزركشي
ولا بد ان تكون فاضلة عن حاجته وحاجة من بموته لانها نوع صدقة وظاهر هذا انه
يكفي ان تكون فاضلة عما يحتاج اليه لعلته ويومه وكسوة فضله كما في صدقة التطوع
وتنبه ان تكون فاضلة عن يوم العيد وايام التشريق فانه وقتها كان يوم العيد وايام
التشريق فانه وقتها كان يوم العيد وليمة العيد وقت زكاة الفطر واشترطوا فيها
ان تكون فاضلة عن ذلك واما المكاتب فهي منه تبرع فيجزي فيها ما يجزي في سائر
تبرعاته **فتنبه** شمل كلام المصنف اهل البواري والحضر والسفر والحاج وغيره

لانه صلى الله عليه وسلم في منى عن نسيه بالبقرة رواه روات الشخان والتضحية
افضل من صدقة التطوع للاختلاف في وجوبها وقال الشافعي لا ارجح في تركها
من قدر عليها انتهى اي فيكونه للخادر تركها وبسبب لم يرد لها ان لا يترك شعرة ولا ظفر
في عشرين الحجة حتى يضيء ولا يجب الا بالنذر وسن ان يدبح الرجل الاضحية بنفسه
ان احسن الذبح للاتباع اما المذبح فانه ان تكل في المجموع والحجتي منها ومن لم يدبح
لعذر او غيره فليشهد بها ما روي الحاكم انه صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة رضي الله تعالى
عنها قومي ابي اصبحتك فاشهد بها فانه باول قطرة من دمها يغفر لك ما سلق من
ذنوبك فلا تخشى بن حصين هذا الذي ولاهل بيتك فاهل ذلك انتم ام للمسلمين عامة
ونشرط التضحية انتم ابل وبقر وغنم لقوله تعالى ولكل امه جعلنا نعم الله على ما سلق من
لقله تعالى لكل امه جعلنا منسكا لذكر الاسماء على ما رزقهم من بهيمة الانعام
ولان التضحية عيادة تتعلق بالحيوان فاختصت بالنعم كالزكاة **ويجزى فيها**
من النعم الجذع من الفئان وهوما استكمل سنة وطعن في الثانية ولو لجذع
قبل تمام السنة اي سقطت اسنانه اجزا لمجم خيرا جذاضها بالجذع من الضان فانه
جاء به اي ويكون ذلك كاليلوع بالسنة والاختلاف فانه يكفي استيفاء ما صحح به في اصل
الروضة **والثاني من المعز** وهو ما استكمل سنتين وطعن في الثالثة **والثاني من الابل**
وهو ما استكمل خمس سنين وطعن في السادسة **والثاني من البقر** الاسمي وهو
ما استكمل سنتين وطعن في الثالثة وخروج بقيد الانسي الوحشي ولا يجزى
في الاضحية وان دخل في اسم البقر ويجزى التضحية بالذكور والاشياء الاجماع
وان كثرت اوان الذكر او الاده الا ان يغير التضحية بالذكور افضل على الاصح المخصوص
لان لحمه اطيب كما قاله الرافعي ونقل في المجموع في باب الهدي عن الشافعي ان الانثى احسن
من الذكر لانها ارفع لحمها ولم يجز غيره ويمكن حمل الاول على ما ذكره على ما يكثر تراوته
والثاني على ما اذا كثر **تنبيه** لم يتقرر من الغنم الا جزا الحنفي في الاضحية
قال النووي انه يجزى لانه ذكر وانثى وكلاهما يجزى وليس فيه ما ينقص اللحم
ويجزى البدنة عند الاشتراك فيها **عن سبعة** لما رواه مسلم عن جابر رضي
الله تعالى عنه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بهلين بالبحر فامرنا ان نشتري
في الابل والبقر كل سبعة مناهي بدنة وسوا انفقوا في نوع القرية ام اختلفوا كما اذا قصد
بعضهم التضحية وبعضهم الهدي وكذا الوارد بعضهم اللحم وبعضهم الاضحية ولهم
تسعة اللحم لان تسهته تسمى افرار على الاصح كما في المجموع **فكذا البقرة تجزى**
عن سبعة الحديث المار **تنبيه** لا يخصص اجزا البدنة والبقرة عن سبعة بالبقرة
بل لو لم شخص سبع شياه باسباب مختلفة كالقنق لغوات ومباشرة محظورات الاحرام
جاز عن ذلك بدنة او بقرة **ويجزى الشاة** المعينة من الضان والمعز عن واحد
فقط فان ذبحها عنه وعن اهله وعنه واشترك غيره في ثوابها جاز وعليها حمل خبر
مسلم رضي رسول الله صلى الله عليه وسلم بكبشين وقال اللحم تقبل من محمد وال محمد ومن امه محمد
قال في المجموع وما يستدل به له لا الخبر الصحيح في الموطأ ان ابا ايوب الانصاري قال كنا
نضي بالشاة الواحدة يذبحها الرجل عنه وعن اهل بيته ثم تنافي الناس بعد فصارت

مباهاات وخرج بهيمة الاشتراك في شاتين مشاعيتين بين اثنين فانه لا يصح
وكذا لو اشترك اكثر من سبعة في بقرتين مشاعيتين او بدنتين كذلك لم يجز عنهم
ذلك لان كل واحد لم يحضه سبع بدنة او بقرة من كل واحد من ذلك والمتولد بين ابل
وغنم او بقرة وغنم ينبغي ان لا يجزى عن اكثر من واحد افضل انواع التضحية بالنظر
لاقامة شعارها بدنة ثم يفرق لان لحم البقرة اكثر ثم ضان ثم معز لطيب الضان
على المعز ثم المشاركة في بدنة او بقرة اما بالنظر للحجم فلم الضان خيرها وسبع شياه
افضل من بدنة او بقرة وشاة افضل من مشاركة في بدنة او بقرة للانفراد باراقة
الدم واجمعوا على استحباب السنين في الاضحية فالسنة افضل من غيرها ثم ما تقدم
من الافضلية في الذوات واما في الالوان فالبيضا افضل ثم الصفرا ثم العفرا وهي
التي لا يصفوا بينها ثم الحمر ثم البقرة السوداء قيل للتخيد وقيل لحسن المنظر
وقيل لطيب اللحم وروي الامام احمد خبر عمر عفا احب الي الله من دم سودا **وبن وارج**
لا تجزى في الضحايا الاولي العوراء بالمد **البين عورها** بان لم تبصر
باحدي عينيها وان بقيت الحدة فان قبله لا حاجة لتعقيم العورا بالبين لان المدار
في عدم اجزاء العوراء على ذهاب البصر من احدي العينين اجيب بان الشافعي
قال اصل العوراء بياض يغطي الناظر واذ كان كذلك فارة يكون يسيرا فلا يضرب فلا بد
من تعميده بالبين كما في حديث الترمذي الا في **تنبيه** قد علم من كلامه عدم اجزا
العي تطريق الاولي ويجزى العنقا وهي ضعيفة البصر مع سيلان الدم غاليا والمكوبة
لان ذلك لا يؤثر في اللحم والعنقا وهي التي لا تبصر ليل لا تبصر وقت الرعي غالبا
والثانية العرجة بالمد **البين عرجها** بان يشتد عرجها بحيث تسبقها
الماشية الى المرعى وتتخلف عن القطيع فلو كان عرجها يسيرا بحيث لا تتخلف عن
الماشية لم يضرب كما في الروضة **والثالثة المريضة البين مرضها** بان يظهر
لنسبته هذا لها وفساد لحمها فلو كان مرضها يسيرا لم يضرب ويدخل في اطلاق المصنف
الهي بقرها والمد فلا يجزى لان الهيام كالمريض ياخذ الماشية فتهم في الارض ولا تربي
كما قاله في الرواية **والرابعة العرجة** بالمد وهي **التي ذهب** لحمها السمين بسبب
ما حصل لها من الهزال بضم الهاء وهو كما قاله الجوهري ضد السمين وبدل لما قاله
المصنف ما رواه الترمذي وصححه انه صلى الله عليه وسلم قال اربعة لا تجزى في الاضاحي
العورا البين عورها والمريضة البين مرضها والعرجة البين عرجها والعنقا الذي
لا تنقي ما حوزة من النقي بكسر النون واسكان القاف وهو الخ وهو لها من شدة
الهزال وعلم من هذا عدم اجزا المجنونة وهي التي تدور في المرعى ولا ترجي الا قليلا
فتعزل وتسمى ايضا التوالل هو اولي بها **تنبيه** قد عرفت ما تناوله كلام المصنف
من ان العيا والهيما والمجنونة لا تجزى وبه صارت العيوب المذكورة سبعة ونقي منها مما لا يتناولها
كلامه الجدي وان كان الحرب يسيرا على الاصح المخصوص لانه يفسد اللحم والودن والحابل
فلا تجزى كما حكاه في المجموع عن الاصحاب ونهيه عليه في الجهات ونجس من ابن الرفعة
حيث صحح في الكفاية الاجزاء **واحدة ضابط المجزى في الاضحية** السلاسة من عيب ينقص
اللحم وغيره مما يوجب كل **ويجزى الخصي** لانه صلى الله عليه وسلم رضي بكبشيتين موجودتين

اي خصيبين رواه الامام احمد وابو داود وغيرهما وجبريا قطع منه زيادة
لحمه طبا وكثرة وايضا الخصبة المفقودة منه غير مقصودة بالاكل ولا بصير
فقدتها وانفق الاصحاب الا ابن النذر على جوار خصيبا الماكول في صغره دون كبره
وغيره فيما لا يؤكل كما اوضحته في شرح المنهاج وغيره **ويجزى المكسورة**
القرن ما لم يعيب اللحم وان دعي بالكسر لان القرن لا يتعلق به كبير عرض
ولهذا لا يصرفه خلقه فان عيب اللحم ضرر كالجرب وغيره وذات القرن
اولي الخبر خيرا الضحية الكثير الا قرن ولا نه احسن نظرا بل يكره غيرها كما نقله
في المجموع عن الاصحاب ولا يصرف ذهاب بعض الا سنان لانه لا يؤثر في الاعتلاف
وتقص اللحم فلو ذهب الكل ضرر لانه يؤثر في ذلك وقضية هذا التعليل ان ذهاب البعض
اذا اتركوا كذلك وهو الظاهر وبذلك قول النجوي ويجزي مكسور سن اوسين
ذكره الاذري وصوبه الزركشي **ولا يجزي مقطوع بعض الاذن** وان كان
يسيرا لذهاب جزء مأكول وقال ابو حنيفة ان كان المقطوع دون الثلث اجزا وافهم
كلام المصنف منع كل الاذن بطريق الاولى ومنع المخلوقة بلا اذن وهو ما اقتصر
عليه الراعي بخلاف فاقدة الضرع والالية والذنب خلقه فانه لا يضر والفرق
ان الاذن عضو لازم غالبا بخلاف ما ذكر في الاوليين فكما يجزي ذكر المحز واما
في الثالثة فقياسا على ذلك اما اذا فقد ذلك يقطع ولولبعض منه كما يؤخذ من قوله
ولا مقطوعة بعض الذنب وان قل او يقطع بعض لسان فانه يضر لحدوث
ما يؤثر في نقص اللحم ويحدث بعضهم ان شلل الاذن كفقدها وهو ظاهر ان خرج عن
كونه مأكولا ولا يصرف شق اذن ولا خرقها بشرط ان لا يسقط من الاذن شيء بذلك
كما علم مما مر لانه لا ينقص بذلك شيء من لحمها ولا يضر التطريق وهو قطع شيء يسير
من الالية لجبر ذلك بسمها ولا يقطع قلعة يسيرة من عضولها كقوله ان ذلك لا يظهر
بخلاف الكبيرة بالاضافة الى العضو فلا يجزي لنقصان اللحم ويدخل **وقت**
الذبح للضحية المندوبة والمندوبة من وقت مضي قدر صلاة ركعتين **العبيد**
وهو طلوع شمس يوم النحر ومضي قدر خطبتين خفيفتين **الى غروب الشمس**
من اخرايا التشرية الثلاثة بعد يوم النحر بحيث لو قطع الملقوم والمري قبل
تمام غروب اخرها صحت اضحيتها فلو دبح قبل ذلك او بعده لم يقع اضحيتها بخبر
الصحيحين اول ما بدا به في يومنا هذا اضلي ثم نرجع فنخرج من فعل ذلك فقد
اصاب بسبقتا ومن دبح قايما قبل هولم قدمه لاهله ليس من النسك في شيء وخبر
ابن حبان في كل ايام التشرية دبح والا صلحنا خبرها الى مضي ذلك من ارتفاع الشمس يوم
النحر كرجح خروجها من الخلاف ومن نذر اضحية معينة او في ذمته ككلمة على اضحية
ثم عمن المندورة لدمه دبحه في الوقت المدة كورقان تلفت المعينة في الثانية ولو بلا
تقصير بقى الاصل عليه او تلفت في الاولى بلا نقصان فلا شيء عليه وان تلفت بتقصير
لزمه الاكثر من مثلها يوم النحر وقسمتها يوم النحر يشتري بها كريمة او مثلها
للتلفه فاكثر فان اتلفها اجبى لزمه دفع قيمتها للناذر يشتري بها مثلها فان لم
يجد قدرها **ويستحب عند الذبح مطلقا خمسة** بل تسعة **اشياء** **الاول**

التسمية

التسمية ان يقول بسم الله ولا يجوز ان يقول بسم الله واسم محمد والثاني **الصلوة**
والسلام على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم تبركها والثالث
استقبال القبلة بالذبيحة اي بدخا فقط على الاصح دون وجهها لمكانه
الاستقبال ايضا **والرابع التكبير** ثلاثا بعد التسمية كما قال الماوردي
والخامس الدعاء بالقبول بان يقول اللهم ان هذا منك واليك فتقبل مني
والسادس يتحد بد الشفاعة في غير مقابلتها والسابع امرارها وتحميل ذهابها
واياها والتمان اصحابها على شفقها الا يسر وشق قواجرها الثلاث غير الرجل
اليمن والثامن سفع عقل الابل وقدمت الاشارة الى بعض ذلك **ولا ياكل من الاضحية**
المندورة والهدي المندورة من الجيران والحق شي ان يحرم عليه ذلك فان اكل من ذلك
شيئا عزمه **ويأكل من الاضحية المندورة** اي يتدب له ذلك قياسا على هدي النذوق
الثابت بقوله تعالى فكلوا منها واطعموا البائس الفقير اي الشد يد الفقير في البس في الله صلى
الله عليه وسلم كان يأكل من كبد اضحيتها واعلم يجب الاكل منها كما قيل به لظاهر الآية لقوله
تعالى واليه نرجعها كما من شعائر الله فجعلها لنا وما جعل للاسان فهو خير من تركه
واكله قاله في المذهب **ولا يسبح من الاضحية شيئا** ولو جلدتها اي يحرم عليه ذلك ولا
يصح سواها كانت مندورة ام لا وله ان ينشف جلد اضحية النطوع كما يجوز الانتفاع
بها كما ن يجعله دلو او نعلا او خفا والنصدق به افضل ولا يجوز بيعه ولا اجارته لا يباع
بيع المنان في خبر الحاكم وصحة من باع جلد اضحية فلا اضحية له ولا يجوز اعطاؤه اجرة الجار
وجوز اعارته كما له اعارته اما الواجبة فيجب النصدق بجلدها كما في المجموع والقرن
مثل الجالدة فيما ذكره له جز صوف عليها ان تركها الى الذبح جزها للضرورة والا فلا يجزه
ان كانت واجبة لا انتفاع الحيوان في دفع الاذا وانتفاع المساكين عند الذبح وكما لصوف فيما
ذكر المنتعرو والوبر وولد الاضحية الواجبة يذبح خنكا كما به ويجوز له كما في المنهاج اكله
قياسا على اللبن وهذا هو المعتمد وقيل لا يجوز كما لا يجوز له الاكل من كبده وله شرب
فاصل لبنها عن ولدها مع الكراهة كما قاله الماوردي **ويستطيع الفقير والمساكين**
من المسلمين على سبيل النصدق من اضحية النطوع بعضها وجوبا ولو جزا يسيرا من لحمها
بحيث ينطلق عليه الاسم ويكفي الصرف لواحد من الفقراء والمساكين وان كانت عبارة
المصنف تقتضي خلاف ذلك بخلاف اسم المصنف الواحد من الزكاة لا يجوز صرفه لافل
من ثلاثة لانه يجوز هذا الانتصار على جز يسير لا يمكن صرفه لاكثر من ذلك واحد
وبشرط في اللحم ان يكون نيا ليتصرف فيه من ياحده بما شاء من بيع وغيره كما في الكفارات
فلا يكره جعله طعاما ودعا الفقراء اليه لان حقهم في ملكه ولا عليهم مطبوخا ولا غليظا
غير اللحم من جلد وكرش وكبد وطحال ونحوها ولا الهدية عن النصدق ولا القدر النافعة
من اللحم كما اقتضاه كلام الماوردي ولا كونه قد بدا كما قاله البلقيني ولو تصدق بقدر
الواجب واكل ولدها كله جاز ولو اعطى المكاتب جازا كالحرقيا ساعيا للزكاة وحضه
ابن العماد بغير سببه والا فهو كما لو صرفه اليه من زكاته وهو ظاهر وخرج بقيد المسلمين
غيرهم فلا يجوز اطعامهم منها كما نص عليه في البويطي ووقع في المجموع جواز اطعام فقرا
اهل الذمة من اضحية النطوع دون الواجبة وتجب منه الاذري **تسعة** **الافضل**

النصدق بأكملها لانه اقرب للتقوي وابعده عن حظ النفس الالقية او القناتين او القناتين
بأكملها علا بظاهر القرآن والالتناع والمخرج من خلاف من اوجب الاكل وسن ان يجمع بين
الاكل والتصدق والاهدا وان يجعل ذلك اثلاثا واذا اكل البعض وتصدق البعض
فله ثواب التضحية بالاكل والتصدق البعض وينتشر النية للتضحية عند ذبح
الاضحية او قبله عند تعيين لما يصح به كالنية في الزكاة لا يقابل لها ثواب ولا يشترط
له نية وان وكل يدح كفت نيته ولا حاجة لنية الوكيل وله تقويضها لمسلم ميمز ولا
تضحية لاحد عن اخر بغير اذنه ولو كان ميتا كسائر العبادات بخلاف ما اذا اذن له
كالزكاة ولا لرفيق ولو ميتا فان اذن له سيده فيها وقعت لسيده ان كان غير
مكاتب وان كان مكاتب وقعت له لانها تبرع وقد اذن له سيده فيه **فصل**
في العقيقة وهي سنة مؤكدة للاخبار الواردة في ذلك منها خبر الغلام مرتين بعقيقته
تذبح عنه يوم السابع ويحلق راسه ويسمي ومنها انه صلى الله عليه وسلم امر بتسمية
المولود يوم سابعه ووضع الاذي عنه والتحق رواها الترمذي ومعنى مرتين بعقيقته
قيل لا يمتنعوا مثله وقيل اذا لم يبق عنه لم يشفع لوالديه يوم القيامة **وهي عقيقة**
اسم للشعر الذي على راس المولود حين ولادته وشعرها **الذي يحرقه على المولود** عنه
حلق شعر راسه تسمية للشئ باسم سبعة ويدخل وقتها بانقصال جميع الولد
ولا تحسب قبله بل تكون ذكاة تشاة لم وبين ذبحها **يوم سابع** اي ولادته
ويحسب يوم الولادة من السبعة كما في المجموع بخلاف المختار فانه لا يحسب منها كما صححه
في الزوائد لان المرعي هذا المبادر الى فعل القربة والمرعي هناك التأخير لزيادة القوة
لتجملته ويسن ان يقول الذابح بعد التسمية اللهم منك واليك عقيقة فلان الخبر ورد
فيه رواه البيهقي باسناد حسن ويكره لظن راس المولود بد مهال لانه من فعل الجاهلية
وانما لم يحرم الخبر الصحيح كما في المجموع انه صلى الله عليه وسلم قال مع الغلام عقيقة
فاهرقوا عليه دما واميطوا عنه الاذي بل قال الحسن وقناعة انه يستحب ذلك ثم
يغسل لذن الخبر ويسن لظن راسه بالزعفران والخلوف كما صححه في المجموع ويسن ان يسمي
في السابع كما في الحديث المار ولا بأس بتسميته قبل ذلك وذكر النووي في اذكاره
ان السنة يوم السابع او يوم الولادة واستدل بكل منهما باخبار صحيحة وخبر البخاري
اخبار يوم الولادة علي من لم يرد العف واخبار يوم السابع علي من اراده قال ابن حجر
شراحه وهو جمع لطيف لمراره لغيره ويسن ان يحسن اسمه لخبر انكم تدعون
يوم القيامة باسمائكم واسماء ابائكم فحسنوا اسمائكم وافضل الاسماء عبد الرحمن وعبد
الله ثم محمد احب الاسماء الى الله عبد الله وعبد الرحمن ونكره الاسماء القبيحة كشهاب
وشيطان وجاروما يتطير بتفقيه عادة كبركة وتجنب ولا تترك التسمية باسم
الملائكة والانبياء روي بن عباس انه قال اذا كان يوم القيامة اخرج الله تعالى اهل التوحيد
من النار واول من يخرج من وافق اسمه اسمي وعنه انه اذا كان يوم القيامة نادى اناد
الايقم من اسمه محمد فليدخل الجنة كرامة لنبية محمد صلى الله عليه وسلم ويحرم تلقيب
الشخص بما يكره وان كان فيه كالعش ويجوز ذكره بقصد التعريف لمن لا يعرف
والالقباب الحسنة لا ينهي عنها وما زالت الالقباب الحسنة في الجاهلية والاسلام

قال

قال الذمخشري الا ما احديثه الناس في زماننا من التوسع حتى لقبوا السفلة
بالقباب العلية ويسن ان يكنى اهل الفضل من الرجال والنساء ويحرم بابي القاسم
ولا يكنى كما في الروضة ولا قاسم ولا مستدع لان الكنية للكرامة وليس من اهلها
الاخوف فتنة من ذكره باسمه او تعريف كما قيل به في قوله تعالى ثبت يدي الى حلب
واسمه عبد العزي ويسن في سابع ولادة المولود ان يحلق راسه كلها ويكون ذلك بعد
دبح العقيقة وان تصدق بزنة الشعر ذهابا فان لم يتيسر كما في الروضة فقصصة
ويذبح علي البنا المفعول حذق فاعله للعلم به وهو من يلزمه نفقة كما قاله في الروضة
علي الغلام شاتان مفنسا ونيان وعن البخاري شاة لغيرها يشاة رضي الله
عنها امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يعق عن الغلام شاتين وعن البخاري شاة
وانما كانت الاثني على النصف تشبيها بالدية وتنادي اصل السنة عن الغلام بشاة لانه
صلى الله عليه وسلم عاق عن الحسن والحسين كبشاً كبشاً وشاة سبع بدنة او نقرة
اما من مال المولود ولا يجوز للولي ان يعق عنه من ذلك لان العقيقة تبرع وهو ممتنع من
مال المولود تنبيه لو كان الولي عاجزا عن العقيقة حين الولادة ثم ايسر قبل عام السابع
في مدة النفاس تزدل للاصحاب ومقتضى كلام الانوار ترجيح مخاطبته بها وهو الظاهر
ويطعم الفقرا والمساكين المسلمين فهي كالاضحية في جسدتها وسلامتها من العيب
والافضل منها وسنها والاكل وقد راها كواول منها والتصدق والاهدائها وتعيينها اذا عتبت
وامتناع بيعها كالاضحية المسونة في ذلك لانه ذبيحة مندوب اليها مندوب اليها فاشبهت
الاضحية لكن العقيقة ليس طبخها كسائر الاضحية بخلاف الاضحية لما روي البيهقي
عن عائشة رضي الله عنها انه السنة ويسن ان تطبخ بجلوتها ولا بجلولة اخلاق المولود
وفي الحديث الصحيح انه صلى الله عليه وسلم كان يحب الحلوى والعسل **تنبيه**
ظاهر كلامهم انه ليس بطبخها وان كانت مندورة وهولذلك ويستثنى من طبخها
رجل الشاة فانها تعطي لان فاطمة رضي الله تعالى عنها فعلت ذلك باسم النبي صلى الله
عليه وسلم رواه الحاكم وقال صحيح الاستدلال ويسن ان لا يكسر منها عظم بل يقطع
كل عظم من مفصله تقا ولا بسلامة اعضا المولود فان كسره لم يكره **عامته**
يسن ان يودن في اذن المولود اليمنى ويقام في اليسرى لخبر بن السني من ولد
له مولود فاذن في اذنه اليمنى واقام في اليسرى لم تضره امر الصبيان اي التابذة من
الجن وليكون اعلانه بالتوحيد اول ما يفرغ سبعة عنه قد ومه الى الدنيا كما يلقن عنه
خروجه منها وان يكتك بتمرسوا كما ذكر الامر اني في صنع ويدكر به حنكه ويفتح
فاه حتى ينزل الى جوفه منه شي وفي معنى التمر الطيب ويسن لكل احد من الناس
ان يدهن غيا يكسر الغني اي وقتا بعد وقت بحيث يحف الاول وان يتكلم واما
لكل عين ثلاثة وان يحلق العانة ويقلم الظفر وينتف الا بطوان يغسل البراح
ولو في غير الوضوء وهي عقد الا سابع ومفاصلها وان يسود الحية لخبر ابى داود
باسناد حسن من كان له شعر فليكرمه ويكره الفزع وهو حلق بعض الراس وما
حلق جميعها فلا بأس به من اراد التتلف ولا يتركه من اراد ان يدهنه ويرجله ويسن
حلقها الا في نسك وفي حق الكافر اذا اسلم او في المولود اذا اراد ان تصدق بزنة شعره

استحب في حقه وان
يسعد السابغ
وبعد بقية مدة
النفاس اي التش
كما قال بعضهم لم يور
فيها اذا اليسر
بعد السابغ صح

ذهباً او فضة كما مروا المرأة فيكره لها خلق رأسها الا للضرورة ويكره تنقي الذهب
اول طلبها ايتار المرودة وتنقي الشيب واستعمال الشيب بالكبريت وغيره طلب
للتجوزة **كتاب السيف والرمي** السيف بالسكون مصدر سبق اي تقدم
وبالتجريد المال الموضوع بين اهل السباق والرمي يشمل الرمي بالسهم والمزاريق وغيرها
وهذا الباب من مبنكرات امامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه التي لم يسبق اليها كما قاله المزني
وعبر والمسا بقة الشاملة للمناصلة سنة للرجال المسلمين بقصد الجهاد بالاجماع وقوله
تعالى واعدوا لهم ما استظفتم من قوة الاية وقصر النبي صلى الله عليه وسلم القوة بالرمي
والجوارح كانت العضبانقة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنفق في اعرابي على فحود
له فسيبها فنسب ذلك على المسلمين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان حقا على الله
ان لا يرفع شي من هذه الدنيا الا وضعه ويترك لمن علم الرمي تركه كراهة شديدة فان قصد
بذلك غير الجهاد كان مباحا لان الاعمال بالنيات وان قصد به محرما قطع الطريق كانت
حراما اما المسا فصرح الصميري بفتح ذلك لمن وافره الشيخان قال الزركشي
ومراده انه لا يجوز رجوع لا مطلقا فقد روي ابو داود وداود بن سواد صحيحان عايشة رضي
الله تعالى عنها سابقا بنت النبي صلى الله عليه وسلم **وتضع المسابقة** يعرض وعبر
على الدواب الخيل والابل والبغال والخيول والقبيلة فقط لقوله صلى الله عليه وسلم
لا سبق الا في خوف وخاف فلا يجوز على الكلاب ومهارشة الديوك ومناطحة الكباش
لا يعرض ولا يغيره لان فعل ذلك سنة ومن فعل قوم لوط الذين اهلكهم الله بزنوهم
ولا على طير وصراع يعرض لانها ليسا من الان القتال فان قيل قد صارع النبي صلى الله
عليه وسلم وكان على ثيابه رواه ابو داود واوجب بان الغرض من مصارعة له ان يربه
تنته ليسم بدليل انه لما صرعه قاسم رد عليه غنمه فان كان ذلك بغير عوض جاز
وكذا كل ما لا ينفع في الحرب كالشباك والمسا بقة على البقر فتجوز بلا عوض واما الخيل
في الما فان جرت العادة بالاستعانة به في الحرب فكالمسابقة فتجوز بلا عوض والا
فلا تجوز مطلقا **وتضع المناصلة** بالنون والضاد المعجمة اي المغالبة **على رمي السهام**
سواء كانت عربية وهي النبل ام عجمية وهي النشاب وتضع على مزارق جمع مزارق وهو
رمح صغير وعلى رماح ورمي باحجار ومخلاق او يدور رمي بمجنين وكل تافع في
الحرب بما يشبه ذلك كالرمي بالسلات والابرو التردد بالسيف والرمح وخروج بما
ذكر المداجاة بان يرمي كل واحد منهما الحجر الى صاحبه واشتاله الحجر بالنبل وبسعي العلاج
فلا يصح العقد على ذلك وآما التغافل بالمشناة وتقولوا العامة بالردال فلا تغفل فيه قال الاذري
والاشبه جواره لانه ينفذ في حال المسابقة وقد يمنع خشية الضرر ان كل يحرس على اصابته
صاحبه كاللحم وهذا هو الظاهر ولا يصح على رمي بندق يرمي به في جنة وكحوها ولا
على سباحة في الماء ولا على شطرنج ولا على خامة ولا على وقع على رجل ولا على معرفة
ما يبده من شفع وتروك اسباب انواع اللعب كالمسا بقة على الاقدام وبالسبق
والزواق لان هذه الامور لا تنفع في الحرب هذا اذا عقد عليها بعوض والا فمباحة
واما الرمي بالبندق على قوس فظاهر كلام الروضة واصحابها انه كذلك لكن المنقولة في الحاي
الجوار قال الزركشي وفضية كلامهم انه لا خلاف فيه قال وهو اقرب وشروط المسابقة

عشرة

عشرة اشيا اقتصر المصنف منها على اثنين اولها **اذا كانت المسابقة** اي مسافة
ما بين موق الرمي والغرض الذي يرمى اليه **معلومة** ابتداء وغاية وثانيها المحلل
الا في كلامه والثالث من باقي الشروط ان يكون المعقود عليه عدة للقتال والرابع
تعيين الفرسين مثلا لان الغرض معرفة سيرهما وهي تقتضي التعيين ويكفي وصفهما
في الامة ويتعينان بالتعيين فان وقع هلاك القسح العقد وان وقع العقد على وصف
في الامة لم يتعينا كما بحثه الرازي فلا يفسخ العقد بموت الفرس الموصوف كالاجير غير
المعين والخامس امكان سبق كل واحد من الفرسين مثلا فان كان احدهما ضعيفا
يقطع بخلفه او فارصا مقطوع بتقدمه لم يجز والسادس ان يركب المرويين ولا يرسلاهما
فلو شرط ارسالا لم يجز يارها بانفسهما لم يصح لانها لا يقصد ان الغاية والسابع ان يقطع
المرويان بالمسابقة فيعتبر ركوبها بغيرها فلا انقطاع وتعب والتا من تعيين
الراكبين ولو شرط كل منهما ان يركب ذابنه من سبال لم يجز حتى تعيين الراكبين
الراكبان ولا يكتفى الوصف في الراكب كما بحثه الزركشي والتاسع العلم بالمال المشروط جنسا
وقدر وصفه كسابر الا عوضا عينا كذا ودينا حلالا او موحلا فلا يصح عقد بغير
مال ككلب ولا مال مجهول ككتاب غير موصوف والعاشر اجتناب شرط مفسد فان
قال ان سبقتي فلله هذا الدينار بشرط ان تطعمه اصحابك ففسد العقد لانه تملك بشرط
يمنع كمال الفرق فصار كما لو باعه شيئا بشرط ان لا يبيعه **تنبيه** سكت المصنف
عن حكم المسابقة وهو لا يرمي في حق ملتزم العوض ولو غيرا المتسا تقي كالاجارة
فليس له شتمه ولا تركه قبل الشرع ولا بعده ان كان مسبوفا او مسابقا
وامكن ان يدره الاخر ويسبقه والافله ترك حقه ولا زيادة ولا نقص في العمل ولا
في العوض وقوله **وصفة الفاصلة معلومة** معطوف على المسابقة اي كانت
صفة المناصلة معلومة لتصح فيشرط لها زيادة على ما مر بيان باد منها بالرمي
لا بشرط الترتيب بينهما فيه حذر من اشتباه المصيب بالمخطي لو ربما معا
وبيان قدر العرض وهو يفتح العين المعجمة ما يرمى اليه من نحو شنب او جلد او قرطاس
طولا وعرضا وسما وبان ارتفاعه من الارض ان ذكر العرض ولم يخلب عرف فيها
فان غلب فلا يشترط بيان شي منها بل بحمل المطلق عليه ولا بيان مباداة بان يبدء
اي يسبق احدهما باصابة العود المشروط من عدد معلوم كعشرين من كل
منهما مع استوائهما في عدد الرمي او الياس من استوائهما في الاصابة ولا بيان مخاطبة
بان تزيد اصابته على اصابته الاخر كذا كواحد من عدد معلوم كعشرين من كل منهما
وحمل المطلق على المفيد بشي من ذلك على المباداة وعلى اقل نوبة وهو سهم فليست بها
ولا يشترط بيان قوس وسهم لان العدة على الرامي فان عين شي منها كفي وجاز ابداله
مثله من نوعه ويشترط منع ابداله مفسد للعقد وليس بيان صفة اصابة الغرض من فرع وهو
مجرد اصابة الغرض او خرف بان يتفقه ويسقط او حسن بان ثبت فيه وان سفل بعد
ذلك او مرق بان ينفذ منه او خرد بان يصيب طرف الغرض فيجزمه فان اطلقا كلف الفرع
ويخرج العوض المشروط **احد المسابقات حتى اذا سبق** بفتح اوله
على الشا لفاعل **استردة** ممن هو معه وان سبق بضم اوله على الشا للمفعول

أخذه صاحبه السابقة ولا يشترط حينئذ بينهما محلل **وان خرجا** أي المتسابقين
العوض **معالم** **يجز** حينئذ **الا ان يدخل** ان يشترط **بينهما** **محللا** **تسرا** **اللام**
الاولي فيوزان كانت دابته كفوا لدايتهما سمي محللا لانه محلل العقد ويخرجه
عن صورة الفهار المحرمة فان المحلل **ان سبق** المتسابقين **أخذ** ما أخرجه من
العوض لنفسه سواء جاء معا ام مرتبا لسبقه لها **وان سبق** من سبقاه وجامعا
لم يفرم لها شيئا ولا شي لاحدها على الآخر وان جا المحلل مع احد المتسابقين وتأخر
الاخر قال هذا لنفسه لانه لم يسبقه احد وما المتأخر للمحلل ولله معه
لانها سبقاه وان جا احدهما ثم المحلل ثم الآخر فالآخر الاول لسبقه الاثنان
تنبه الصور المكتبة في المحلل ثمانية ان يسبقها او يجان معا او مرتبا او يسبقها
وريجان معا او مرتبا او يتوسط بينهما او يكون مع اولها او ثانيتهما او في الثلاثة
معا ولا يجزى الحكم في الجميع ولو تسابق جمع ثلاثة فأكثروا شرط للتأخر مثال الاول
او دونه مع وجوز شرط العوض من غير المتسابقين وسواء كان من الامام ام من غيره
كان يقول الامام من سبق مسبقا فله من بيت كذا او له على كذا يكون ما يخرجه من بيت
المال من سهم المصالح كما قاله البلقيني او الاجنبي من سبق مسبقا فله على كذا لانه بذل
ماله في طاعة ولا شك ان اخراج احد المتناضلين العوض واخراجها معا حكم المسابقة
فيما سبق من غير فرق وصورة اخراج احدهما ان يقول احدهما يرمي كذا فلن اصبت انت
منها كذا فلنك على كذا وان اصبتهما ان افلا شي لاحدنا على صاحب وصورة اخراجها
معا ان يشترط كل واحد على صاحبه عوضا ان اصاب ولا يجوز هذا الاجل بينهما كما
سبق **خاتمة** لو تراهم رجلان على اختيار قوتها يصعدو جبل او اقلار صخرة
او اكل كذا ففهم من اكل اموال الناس بالباطل وكله حرام ذكره ابن كمال وقرنه في
الروضة قال الدمعري ومن هذا النمط ما يفعلوه العوام من الرهان على رجل كذا من موضع
كذا الى مكان كذا او اجرا الساعي من طلوع الشمس الى الغروب كل ذلك ضلالة وجهالة
اشتهل عليه من ترك الصلوات وفعل المنكرات انتهى وهذا امر ظاهر وينبغي ان يكون
عند الفرض شاهدا يشهدا على ما وقع من اصابة وخطا وليس لهما ان يمدحا المحب
ولا ان يذما المخطي لان ذلك يخل بالشك ويقع احدهما من اذية صاحبه بالتج والفخر
عليه وتكلم منها حث الفرس في السباق بالسوط وتحريك الجار ولا يجاب عليه بالصياح ليزيد
عدوه لخير لا جلب ولا جنب قال الرازي وذكر في معنى الجنب الحكم كما نوايحبون الفرس
حتى اذا قاربوا الامد تحولوا عن المراكب الذي تركه بالركوب الى الجنبية فتحواعن
ذلك **كتاب الايمان والتدوير** الايمان بفتح الهزة جمع يمين
واصلها في اللغة اليدين اليدين واطلقت على الحق لانهم كانوا اذا اتخلفوا ياخذ كل
واحد منهم بيد صاحبه وفي الاصطلاح تحقيق امر غير ثابت ماضيا كان او مستقبلا
نفيا او اثباتا مكنة كلفه ليدخل الدار او يمنعا كلفه ليقفلن الميت صادقة كانت
او كاذبة مع العلم بالحال او الجهل به وخروج التحقيق لغواليين فليست يميننا وبغير
ثابت الثابت كقوله والله لا موتن لتحقيقه في نفسه فلا معنى لتحقيقه ولا لانتصو
فيه الحث وفارق العقادها بما لا يتصور فيه البر كلفه ليقفلن الميت فان امتناع

الحث

الحث لا يخل بتعظيم الله تعالى وامتناع البر لجل به فيخرج الى التكبر ويكون
اليمن ايضا للتوكيد والاصل في الباب قبل الاجماع ايات كقوله تعالى لا يؤخذكم الله
باللغو اي ايمانكم الائمة واختار كقوله صلى الله عليه وسلم والله لا غزوات قريشا
ثلاث مرات قال في الثالثة ان شاء الله رواية ابو داود وصاحب الخالق مكلف مختار
قاصد فلا تتعقد يمين الصبي والمجنون ولا المكروه ولا اليمين اللغو شرع المصنف
فيما تتعقد اليمين به فقال **لا تتعقد اليمين الا بذات الله تعالى** اي بما يفهم
منه ذات الباري سبحانه وتعالى والمراد به الحقيقة من غير احتمال غيره **او باسم**
من اسمائه تعالى المختصة به ولو مشتقا او من غير اسمائه الحسن سوا الحان اسماء
مقدرة كقوله والله ام مضاق كقوله رب العالمين وما لك يوم الدين لم يكن كقوله والذي
اعبده واسجد له او نفسي بيده اي بقدرته بصرفها كقوله يمشي او الذي لا يموت لان يرد
به غير اليمين فليس يمين فيقبل منه ذلك كما في الروضة كاصلا ولا يقبل منه ذلك في
الطلاق والعناق والا يلا ظاهرا لا باطنا لان اليمين بذلك لا تحتل غيره تعالى يقول ولا يقبل
قوله لم ارده اليمين موول بذلك **او باسم من اسمائه** الغالب اطلاقه عليه سبحانه وتعالى
وعلى غيره كقوله والرحمن والخالق والرازق والرب انعقدت يمينه ما لم يرد بها غيره
تعالى بان اراده تعالى او اطلق بخلافه ما اذا اراد بها غيره لانها تستعمل في غيره تعالى
مزيدا كرحيم القلب وخالق الافلاك ورازق الجيوش ورب الابل واما الذي يطلق عليه
وعلى غيره سوا كالموجود والعالم والحي فان اراده تعالى به انعقدت يمينه بخلاف ما اذا اراد
بها غيره او اطلق لانها لما اطلقت عليها سوا الشبهة الكنايات **او بصيغة الذاتية**
كوعظمته وعزته وكبريائه وكلامه ومشيئته وعمله وقدرته وحقه الا ان يريد بالحق
العبادات وبالدين قبله المعلوم والمنذور باليقية ظهورا تارها فليست يمينها لاحتمال
اللفظ وقوله وكتب الله يمين وكذا القرآن والمصحف الا ان يريد بالقرآن الخطبة والصلاة
وبالمصحف الورق والجلد وحروف القسم المشهورة بآء موحدة وواو وتا فوقية
كبالله والله وتالله لا فعلن كذا او يجنص لفظ الله تعالى بالثا الفوقية والمظهر مطلقا
بالواو وسبح شاذ ان ترب الكعبة وتا الرحمن وتدخل للوحدة عليه وعلى المضمير فله الاصل
وتاليها الواو وتثالثا وتوقا لله مثلا بتثليث لها او بتسكينها لا فعلن كذا ككنائية
كقوله استشهد بالله اوعلى عهد الله وميثاقه وذمته وامانة وكفالتة لا فعلن كذا
ان نوي بها اليمين فيمين والافلا والخن وان قيل به في الرفع لا يمنع الانعقاد على انه لا يحن
في ذلك فالرفع بالابتداء اي الله اخلق به لا فعلن والنصب بفتح الخافض والجر بجدفه
وايقاعه والتسكين باجرا الوصل مجري الوقف وقوله اقسيت او اقسيت او حلفت او حلفت
بالله لا فعلن كذا يمين الا ان نوي خيرا ماضيا في صيغة الماضي او مستقبلا في المضارع
فلا يكون يمين لا خيال ما نواه وقوله لعنه اقسيت عليه بالله واسألك بالله لا فعلن كذا يمين
ان اراد يمينه نفسه بخلاف ما اذا لم يرد بها ويحمل على الشفاعة وعلم من حصر الانعقاد
فيما ذكر عدم انعقاد اليمين بمخلوق كالنبي والجن والكلية وخودك ولو مع قصد
بل بكرة الخلق به الا ان يسبق اليه لسانه ولو قال ان فعلت كذا فانا يهودي

او يري من الاسلام او من الله او من رسوله فليس يمين ولا يكره ان قصد تعبد نفسه على الفعل
او اطلق كما افترضه كلام الاركان وليقل لا اله الا الله محمد رسول الله ويستغفر الله تعالى
وان قصد الرضي بذلك اذا فعله فهو كما في الحال **تنبيه** يصح اليمين على ما مضى
وغيره وبكرة الا في طاعة وفي دعوى مع صدق عند حاكم وفي حاجة كوكيد كلام فان
حلف على ارتكاب معصية عصي بحلفه ولزمه حنث وكفارة او على تركه او فعل
مباح سن ترك حنثه او على ترك مكره او فعل مكره سن حنثه وعليه بالحنث
كفارة او على فعل مندوب او ترك مكره كره حنثه وله تقديم كفارة بلا صوم على
احد سببها مكند ورمي باليمين **حلف بصدق** **قوله** ماله كقوله لله علي ان تصدق بمالي
ان فعلت كذا او اعتق عبدي وبني نذرا للمحاج والغضب ومن صور ما اذا قال
الحنث بلزمني ما افعل كذا **فهو مخير** على اظهار الاقوال **فعل الصدقة** عن
اليمين الا في بياحه لم يبر مسلم كفارة النذر كفارة يمين وهي لا تنكح في نذر التبريد بالاتفاق
فتعين حمله على نذر المحاج ولو قال ان فعلت كذا افعل كفارة يمين او كفارة نذر لزمته
الكفارة عند وجود الصفة تغليب الحكم باليمين في الاولى وخبر مسلم السابق في الثانية
ولو قال فعلي يمين فلعن او فعلي نذر صريح ويخبر بين قربة وكفارة يمين **ولا تنكح لغو**
اليمين لقوله تعالى لا يواخذكم الله باللغو في ايمانكم ولكن يواخذكم بما عقدتم الايمان
اي قصدتم بدليل الآية الاخرى ولكن يواخذكم بما كسبت قلوبكم لغو اليمين كما قالت
عائشة رضي الله تعالى عنها قول الرجل لا والله وبلي والله رواه البخاري كان قال الله
في حال عصبية او لحاج او صلة كلام قال بن الصلاح والمراد بتفسير لغو اليمين لا والله
او بلي والله في وقت واحد قال الماوردي كانت الاولى لغو والثانية منقذة لانها
استدراك وصارت منقودة ولو حلف على شيء فسبق لسانه الى غير ذلك كان من لغو اليمين
وجعل صاحب الكافي من لغو اليمين ما اذا ادخل على صاحبه وادان يقوم له فقال
والله لا تقوم لي وهو ما يعم به البلوي **ومن حلف ان لا يفعل شيئا** معين
كان لا يبيع ولا يشتري **فعل شيئا غيره لم يحنث** **لان** لم يفعل المحلوف
عليه اما اذا فعل المحلوف عليه بان باع او اشترى بنفسه بولاه او وكاله فان كان
عالمًا مختارًا حنث او ناسيا او جاهلا او مكرها لم يحنث ومن صور الفعل جاهلا ان يدخل
دارا لا يعرف انها المحلوف عليها او حلف لا يسلم علي زيد وسلم عليه في ظلمة ولا يعرف
انه زيد قاله في الروضة **تنبيه** مطلق الحلف على العقود ينزل على الصحيح منها
فلا يحنث بالفا سد قال بن الرقعة ولم يخالف الشافعي هذه القاعدة الا في مسيلة
واحدة وهي ما اذا اذن لعبد في النكاح فتكح فاسد اذ اذن لعبد فيها لم يحنث
في النكاح الصحيح وكذا العبادات لا يستثنى منها الا الحالف فانه يحنث به ولو
اضاف العقد الى ما لا يقبله كان حلف لا يبيع الخمر ولا المستولدة ثم اني بصور صحيح
فان قصد التلطف بلفظ العقد مضى فالى ما ذكره حنث وان اطلق فلا **ومن حلف ان لا**
يفعل شيئا كان حلف انه لا يزوج مولية او لا يطلق امرأته او لا يعتق عبده او لا يضرب
غلامه **فا مر غيره بفعله** **فعله** وكيهه ولومع حضوره **لم يحنث** **لان** حلف على فعله
ولم يفعل الا ان يريد الحالف استعمال اللفظ في حقيقته وبمازاه وهو ان لا يفعل

هو

هو لا غير فيحنث بفعله وكيهه فيما ذكره جلا با رادته ولو حلف لا يبيع ولا ياكل وكان
وكل قبل ذلك يبيع ماله فباع الوكيل بعد يمينه بالوكالة السابقة ففي قنا وبالقاضي
حسين انه لا يحنث لانه بعد اليمين لم يباشر ولم ياكل وقياسه انه لو حلف
على زوجته ان لا تخرج الا بآذنه وكان اذن لها قبل ذلك في الخروج الى موضع معين
فخرجت اليه بعد اليمين لم يحنث قال البلقيني وهو ظاهر ولو حلف لا يعتق عبده
فكانت عبته وعتق بالاداء لم يحنث كما قاله الشافعيان عن بن الفظان وافقه وان صرح
في المهادت الحنث ولو حلف لا يتكح حنث بعقد وكيهه له لا يقبل الحالف النكاح
لغيره لان للوكيل في النكاح سفير محض ولهذا يجب تسمية الوكيل وهذا
ما حرم به في المنهاج تبعا لاصليه وهو المعتمد وصح في التنبيه عدم
الحنث وافقه النووي عليه في تصحيحه وصح البلقيني في تصحيح المنهاج
ناقلا له عن الاكثرين وقال ان في المنهاج من الحنث مخالفة لمقتضى خصوص
المثنا ففي رضى الله عنه ومخالف لقاعدة وللدليل ولما عليه الاكثرين من
الاصحاح واطار في ذلك ويحري هذا الخلاف في التوكيد في الرجعة فيما
اذ احلف انه لا يراجعها فوكل من راجعها **فروع** لو حلفت المرأة ان لا
تنزج ففعلت عليها وليها نظر ان كانت مجبرة فعلى قول المكره وان
كانت غير مجبرة واذنت في التزويج فزوجها الولي فهو كما لو اذن الزوج
لمن يزوجه ولو حلف الامير لا يضرب ريدا فامر بجلده بظهره فضربه لم يحنث
او حلف لا يبيعي بيته فامر بالبنا ببيته فبناه فكذلك او لا يجلق راسه فامر
حلقا فحلقه لم يحنث كما جري عليه بن المقرئ لعدم فعله وقيل يحنث للعرف
وجزم به الزايعي في باب محرمات الاحرام من شربه وصحة الاسوي او لا
يبيع ماله من يد قباعه بعبا صحابا بان باعه بآذنه او لظفره او اذن الحاكم لم يحنث
او امتناع او اذن ولي الصغراء او لجر او جنون حنث لصدق اسم البيع
بما ذكره ولو حلف لا يبيع لي زيد ما لا يباعه زيد حنث الحالف سواء علم زيد
انه مال الحالف ام لا لان اليمين منعقدة على من فعل زيد وقد فعل باختيار
والجهل والنسيان انما يعتبر في المباشرة للفعل لا في غيره ووقت العقد
من طلوع الفجر الى الزوال ووقت العتق من الزوال الى نصف الليل وقد رها
ان ياكل فوق نصف النصب ووقت السجود بعد نصف الليل الى طلوع الفجر
ولو حلف ليتبين على الله احسن الثنا او اعظمه او احله فليقل لا احصى ثن
عليك انت كما اثنيت على نفسك او لحمدن الله تعالى بجماع الحمد او بجل الناميد
فليقل الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكفي مزيدة وهذا فروع كثيرة ذكرناها في
شرح المنهاج وغيره لا يحلها هذه المنة حصرو فيها ذكرته كفاية لا في الاكباب
ثم بشرع في صفة كفارة اليمين واخصص من بين الكفارات بكونها
مخيرة في الالة امرية في الاثنيها والصحيح في سبب وجوبها عن الجمهور
الحنث واليمين معا فقال **كفارة اليمين** هو اي المنفعة الخرز الرشيد ولو كان غيرهما
ابتدأ بين فعل واحد من ثلاثة اشياء وهي عتق رقبة مومنة بلا عيب يخل بعمل

وكسب **أوطعام** أي عليك عشرة مساكين كل مسكين مد من جنس الفطرة على ما من يبا نه فيها **أو كسوة** ما يسي كسوة ما يعتاد لبسه ولو ثوبا أو عمامة أو زارا أو طيلسانا أو منديلا قال في الروضة والمراد به المحروف الذي يحمل في اليد أو مقنعة أو درع من صوف أو غيره وهو مخصص لكم له أو ملبوسا له تذهب قوته أو لم يصلح للمد فوع له فخص صغير لا كبير لا يصلح له ويجوز قطن وكتان وحديد وشعر وصوف منسوج كل منها لأمراة ورجل أو قوع اسم الكسوة على ذلك ولا يجزي جد بد مهمل للشيخ إذا كان لبسه لا يدوم إلا بقدر ما يدوم لبس الثوب البالي لضعف النفع به ولا خوف ولا فتنان ولا مكعب ولا منطقة ولا قلنسوة وهي ما يغطي به الرأس ويخوذ لك مما لا يسي كسوة كدرع من حديد ونجزي قرة وليد اعتيد في اليد لبسها ولا يجزي الثبان وهو سور والقصير لا يصلح الركبة ولا الخاتم والتمك والعرقية ووقع في شرح المفهاج أنها تنكفي ورد بان القلنسوة لا تنكفي كما مروى هي شاملة لها ويمكن حملها على الذي يجعل تحت البردعة وإن كان بعيدا فهو أولى من مخالفتها للأصحاب ولا يجزي خشن العين ويجزي المنجس وعليه أن يعلمهم بنجاسته ويجوز ما غسل بالمرجوخ عن الصلاحية كالطعام العتيق لا يطلاق الكسوة عليه وكونه يرد في البيع لا يورث في مقصود كالعيب الذي لا يضر بالعمل في الرقيق ويند بان يكون الثوب جديدا ما كان أو مقصورا لاية لن تناو البرجي تنفقوا ما يحبون ولو أعطى عشرة ثوبا طه لا لم يجزه بخلاف ما لو قطعه قطعا قطعاه دفعه إليهم قال الماوردي وهو محمول على قطعة شتى كسوة وخروج بقول المصنف عشرة مساكين ما إذا أطلع خمسة وكس خمسة فإنه لا يجزي كما لا يجزي اعتناق بقصير رقيقه وأطعام خمسة فإن لم يكن المكفر شبيها أو لم يجد شيئا من الثلاثة أعجزه عن كل منها بغير عيبه ماله برف أو غيره **فصيام ثلاثة أيام** لقوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم والرقيق لا يملك أو يملك ملكا ضعيفا أو كفر عنه سيده بغير صوم لم يجز ويجزي بعد موته بالاطعام والكسوة لانه لا رق بعد الموت وله في المكاتب أن يكفر عنه بها بآذنه والمكاتب أن يكفر بها بآذن سيده أما العاجز بعبية ماله فلخير العاجز لانه واحد فينتظر حضور ماله بخلاف فاقده المانع غيبة ماله فإنه يقيم لصنيف وقت الصلاة وخلاف الممتنع المحسر ملكة الموسر ببلده فإنه يصوم لأن مكان الدم فاعتبر بيساره وعدمه بها ومكان الكفارة فاعتبر بطلانها فإن هذا رقيق غائب يعلم حياته فله اعتاقه في الحال **تنبيه** المراد بالجزان لا يقدر على المال الذي يهرقه في الكفارة كمن يجد كفايته وكفاية من تلزمه موته فقط ولا يجد ما يقض عن ذلك قال الشبان ومن له أن يأخذ سهم الفقرا والمساكين من الزكاة والكفارات له أن يكفر بالصوم لانه فقير في الأخذ فله أن يعطى وقد يملك ضابا ولا يفي دخله بخوجه فتلزمه الزكاة وله أخذها والفرق بين البائس أنالوا سقطينا الزكاة خلا المصاب عنها بلا بد ولا الكفارة بدل وهو الصوم ولا يجب تتابع في الصوم لا إطلاق الاية فان قيل فز ابن مسعود

العلق

ثلاثة

ثلاثة أيام متتابعات والقراءة المشادة كخبر الواحد في وجوب العمل كما أوجبنا قطع يد السارق البتة بقراءة المشادة في قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما أحب بان آية التمين شئت متتابعات تلاوة وحكما فلا يستدل بها بخلاف آية السرقة فإنها شئت تلاوة لأحكام **تنبيه** أن كان العاجز أنه يخل لسندها لم تضم الأباذنه كغيرها من أمة لا يخل له أو عبدا والصوم يضربها في المذمة وقد حفت بلا آذن من السيد فإنه لا يصوم الأباذن وإن آذن له في الخلق الحق المذمة فإن آذن له في الحنف صام بلا آذن وإن لم يودن له في الخلق فالعبرة في الصوم بلا آذن فيما إذا آذن في أخذها بالحنف ووقع في المفهاج ترجيح اعتبار الخلف والأول هو الأصح في الروضة كما لشرحين فإن لم يصوم الصوم في المذمة لم يحتج إلى آذن فيه ومن بعينه حرره له مال يكفر بطعام أو كسوة ولا يكفر بالصوم لميساره لا عتق لانه يستحق الولاء المتضمن للولاية والأرث وليس هو من أهلها واستثنى البلقيني من ذلك ما لو قال له مالك بعينه إذا عتقت عن كفارتك فتصيبني منك حر قبل اعتناقك عن الكفارة أو معه فيصبح اعتاقه عن كفارة نفسه في الأولى قطعنا في الثانية على الأصح **فصل** في التذويج تذر وهو يذال معجزة ساكنة وحكي فخرها لغة الوعد بخيرا وشر وشوعا الوعد بخير خاصة قاله الرويان والماوردي وقال غيرهما التزام قرية لم تنعين كما يعلم ما يأتي وذكر المصنف عقب الإيمان لأن كلامها عقد يعقده المرء على نفسه تكميلا للترمة والأصل فيه آيات لقوله تعالى ولعوقبوا تذرهم وأخبار كخبر البخاري من تذرانه يطع الله واليطعه ومن تذران بعينه فلا بعينه وفي كونه قرية أو مكروها خلاف والذي رجحه ابن الرقعة أنه قرية في تذر التبريد دون غيره وهذا أولى ما قيل فيه وأركانه ثلاثة صيغة ومند وناد وشرط في التذر اسلام واختيار ونقود تضيق فيما يندره فلا يصح التذر من كافر لعدم أهليته للقرية ولا من مكفرة لخبر رفع القلم عن أمي الخطأ ولا من كافر نصرته فيما يندره كخبر رصفه أو فلس في القرب المالية المعينة وضبي ويجنون وشرط في الصيغة لفظ يشعرا التزام وفي معناه ما مر في الضمان كسنة على كذا أو على كذا كسابر العقود ويلزم ذلك بالتذر بيا على أنه يسلك به مسلك واجب الشرع وهو ما صحه الشبان هنا ووقع له ما فيه اختلاف ترجيح وبين المصنف اللزوم بقوله **في الجارات** أي المكافات **علي** تذر فعل مباح لم يرد فيه ترغيب كمال وشرب وقعود وقيام أو ترك ذلك وهذا من المصنف لعله سهل أو سبق قلنا ذلك الله على خلق مباح أو تركه لا يتعقد باتفاق الأصحاب فضلا عن لزومه ولكن هل يكون يمينا تلزمه فيه الكفارة عند المخالفة أو لا اختلف فيه ترجيح الشبان الذي رجعاه في المفهاج والمحرر اللزوم لانه تذر في غير معصية الله تعالى والذي رجحاه في الروضة والشرحين وصوبه في المجموع أنه لا كفارة فيه وهو المعتمد لعدم اعتقاده فان قيل يوافق الأول ما في الروضة وأصلها من أنه لو قال إن فعلت كذا فندم على أن أظفك أو أن أكل الخبز أو أنه على أن أدخل الدار فإن عليه كفارة في ذلك عند المخالفة أحب بان الأولين في تذر الجاه وكلام المصنف في تذر التبريد وأما الأخيرة فلزوم الكفارة فيها من حيث

اليمن لا من حيث النذر يلزم النذر على فعل طاعة مقصودة لم تتعبد كعتق وعيادة مريض
وسلام وتشييع جنازة وقراءة سورة معينة وطول قراءة صلاة وصلاة جماعة ولا
فرق في صحة نذر الثلاثة الأخيرة بين كونها في فرض أم لا فالقول بان صحتها مقيدة بكونها
في الفرض اخذ من تعبد الرخصة واصلها بذلك وهم لا يمانعون بذلك للحال فيه
قلوبهم غير المقيدة المذكورة من واجب عيني كصلاة الظهر او غير ذلك من خصال كمال اليمن
ولو معينه كما صرح به القاضي الحسين او تعصية كما سب في كثير من خروص صلاة جحد
او مكره كصوم الدهر لمن خاف ضرر او فوات حق لم يصح نذره اما الواجب المذكور فلا نه
لزم عينا بل لزم الشرع قبل النذر فلا معنى لالتزامه واما المكروه فانه لا يتعبد به ولا يجرابي
داو ولا نذر الا فيما يتعبد به وجه الله ولا يلزم مخالفة ذلك ككفارة ثم بين المصنف نذر الجائز
وهو نوع من التبرر وهو المعلق بشئ **كقوله ان شئني الله تعالى مريض** او قدم
غايبي او جوت من الغرق او جود ذلك **فله** تعالى على ان اصلي او اصوم او انصدق
او في كلامه تنويعة **ويلزمه** بعد حصول المعلق عليه من ذلك ايمن
اي نوع التزمه عند الاطلاق ما يقع عليه الاسم منه وهو في الصلاة ركعتان على الاظهر
بالقيام مع القدرة مجعلا على فلو اوجب الشرع وفي الصوم يوما واحدا لا نه التقي ولا يلزمه
زيادة عليه وفي الصدقة ما يتناول شرا ولا يتقدر بخمسة دراهم ولا ينصف دينار وان حملنا
المطلق على اقل واجب من جنسه كما قاله في الرخصة لان ذلك قد يلزمه في المشتركة فروع لو نذر
شئان شئ الله مريضه فشتي ثم شك هل نذر صدقة او اعتاق او صلاة او صوما قال البغوي
في فتاويه جمل ان يقال علم الا ببيان يحجبها كمن شئ صلاة من الخمس ويجمل ان يقال
جحد بخلاف الصلاة لانا نيقناه ان المجمع لم يجب عليه واما واجب شئ واحد واشتبه
في جحد كالاواني والقبلة انتهى وهذا الوجه وان لم يعلق النذر بشئ وهو النوع الثاني
من نوعي التبرر كقوله ابتداء الله على صوم او حج او غير ذلك لزمه ما لزمه لعموم الدلالة المتقدمة
ولو علق النذر بعصية تعالى او مضية زيد لم يصح وان شأ زيد لعدم الجزم بالابق بالقرن
بعم ان قصد عيشية الله تعالى التبرك او وقوع حد أو شئ مشيية زيد نذر مقصودة كقوله
زيد في قوله ان قدم زيد فعلى آفا الوجه الصحة كما صرح بذلك المتأخرين **ولا يصح نذري فعل**
معصية كقوله ان قلت فلا بنا فله علي كذا الحديث لا نذر في معصية
الله تعالى رواه مسلم والخبر البخاري المار من نذر ان يطع الله فليطعه ومن نذر
ان يعصى الله فلا يعصم ولا يجب به كفارة ان حنت واجاب واجاب النووي عن خبر لا نذر
في معصية وكفارة كفارة بين بانه ضعيف وغيره بحمله على نذر الحاج وحمل عدم لزومها
بذلك كما قال الزركشي اذا لم يربو به اليمن كما اقتضاه كلام الراعي اخر فان نوي به اليمن لزمه
الكفارة بالحنت **تنبيه** اورد في التوشيح اعتاق العبد الموهون فان الراعي حكي عن
الحنث ان نذره منعقد ان نفذنا عتقه في الحال او عند اد المال وذكره في الرهن ان الاقدام
على عتق الموهون لا يجوز وان نذر الكفارة كان نذرا في معصية منعقد فاستثنى غيره مالم
نذر ان يصلي في ارض مقصوبة صح التبرر ويصلي في موضع اخر كذا ذكره البغوي في
تهذيبه وصرح باستثنائه الجرجاني في البضاخه ولكن جزم الراعي بحدم الصحة ووجه
الماوردي وكذا البغوي في فتاويه وهذا هو الظاهر الجاري على القواعد وقال الزركشي انه لا فرق

نذر

ويتأيد بالنذر في الاوقات المذكورة فانه لا يتعقد على الصريح ولا يلزم النذر معني لا يتحقق
على نذر فعل مباح او فعله كقوله لا اهلح ولا اشرب لبنا وما اشبهه
ذلك لخبر البخاري عن ابن عباس بيضا النبي صلى الله عليه وسلم يحط ابذراي
رجلا قائما في الشمس فقالوا هذا ابو سويل نذر ان يصوم ولا يقعد ولا يستظل
ولا يتكلم فقال صلى الله عليه وسلم وفيه فليتكلم وليستظل وليقعد وليصوم وفيه
في الرخصة واصلها المباح بما لم يرد فيه ترعيب ولا ترهيب وزاد في المجموع على ذلك واستوي
فعله وتركه شرعا كنوم واكل وسوا قصد بالنوم التسلط على التهجيد وبالاكل التقوي على العبادة
ام لا واما لم يصح في القسم الا ولا كما اختاره بعض المتأخرين لان فعله غير مقصود فالثواب
على القصد لا الفعل **تنبيه** كان الاول للمصنف التعبد بها بنفي الانعقاد المعانوم منه
بالاولي ما ذكره وبوجه من الحديث المذكور النذر ينزل كلام المؤمنين لا يتعقد به صرح
في الذوايد والمجموع ولا يلزم عقد النكاح بالنذر كما جرى عليه من المقرين هنا وان خالف فيه
بعض المتأخرين اذا كان مندوبا وفي فتاوي الغزالي ان قول المبيع للمشتري ان يخرج
المبيع مستحقا منه على ان اهيك الفاعولان المباح لا يلزم بالنذر لان الهبة وان كانت
قربة في نفسها الا على اقل هذا الحكم الوجه ليست قربة ولا محرمة فكانت
مباحة كذا قاله بن المقرين والوجه انعقاد النذر كما فو قال ان فعلت كذا فله علي
ان اصلي ركعتين وفي فتاوي بعض المتأخرين انه يصح نذر المرأة لزوجها بما وجب
لها عليه من حقوق الزوجية ويبر الزوج وان لم تملكه بالمقدار قياسا على ما اذا
قال نذرت لزيد ثلث بستان مدة حياتي فانه صحيح كما افقي به الملقيني وفيها
على صحة وقف المهرية كما اختاره النووي وتوقع عليه فانه اعم من يكون من الموقوف
عليه معينا او جهة عامة **خاتمة** فيها مسائل مهمة تتعلق بالنذر من نذر
اتما نذر لشيء او نذر بغيره بعض يوم لم يتعقد او نذر ان ياتي بالحرم وشئ منه يشك
من حج او عمره او نذر المقتضي لفعل لزمه مع شك من من مسكنه او نذر ان يحج او يعتمر
ما شأ او عكسه لزمه مع ذلك مشي من حيث احرم فان ركب ولو بلا عذر اجزاء ولزمه
وان ركب بعذر ولو نذر صلاة او صوما في وقت ففاته ولو قدر وجب عليه قضاءه
ولو نذر هذا شئ الى الحر لزمه حمله اليه ان سهل ولزمه صرفه بعدة حج ما يدح
منه لمساكنه اما اذا لم يسهل حمله كعتق فليزمه حمل ثمنه الى الحر ولو نذر تصدقا
بشئ على اهل بلد معين لزمه صرفه لمساكنة المسلمين ولو نذر صلاة قاعدا
جاز فعلها قائما لا يتينا نه بالا فضل عكسه ولو نذر عتقا اجزاء رقية ولو نذر قصه
بكذا وغيره او نذر عتقا ناقصة اجزاء رقية كاملة فان عين ناقصة كثلث على
عتق هذه الرقبة الكافرة تعينت ولو نذر زينا او شئ حال اسراج مسجد او غيره
او وقف ما يشتريان به من غلته صح كل من النذر والوقف ان كان يدخل المسجد او غيره
من يستفح به من نحو مصل او تابوم ولا لم يصح لانه اضاغة مال ولو نذر ان يصلي
في افضل الاوقات قياسا ما قالوه في الطلاق ليله القدر او في احب الاوقات الى الله
تعالى قال الزركشي ينبغي ان لا يصح نذره والذي ينبغي الصحة ويكون نذره في افضل
الاوقات ولو نذر ان يعبد الله تعالى بعيا دن لا يشتركه فيها احد فقبل بطوق بالبيت

نكاح

بصد

وحده وقيل يصلي داخل البيت وحده وقيل يتولي الامامة العظمى ويلبغى ان يتكفي واحدا من ذلك وما روي
من ان البيت لا يخلو عن طائف مكد او غيره مردود لان العبارة بما في ظاهر الحال وذكر في شرح المنهاج
وغيره فروعا لانه لا يتخللها هذا المصنف من ارادها فليراجعها في ذلك **كتاب الاقضية**
والشهادات الاقضية جمع قضا بالمدة قضا واقية وهو لغة ايضا الشيء واحكامه وشرا
فصل الخصومة بين خصمين فاكثر حكم الله تعالى والشهادات جمع شهادة وهي اخبار عن شيء
يلفظ خاص وسياق الكلام عليها والاصل في القضا قبل الاجماع بان كونه تعالى وان احكم بينهم
بما انزل الله وقوله تعالى فاحكم بينهم بالقسط واخبار كخبر الصديقين اذا اجتهد الحاكم
فاخطا فله اجر وان اصاب فله اجران وفي رواية فله عشرة اجور قال النووي في شرح مسلم
اجمع المسلمون على ان هذا الحديث يعني الذي في الصديقين في حاكم عالم اهلا للحكم ان اصاب
فله اجران باجتهاده واصابته وان اخطا فله اجر باجتهاده في طلب الحق اما من ليس باهل
الحكم فلا يحل له ان يحكم وان حكم فلا اجر له بل هو انم ولا ينفذ حكمه سواء اوفق الحق او لا
لان اصابته انفاقيه ليست صادرة عن اصل شرعي فهو عام في جميع احكامه سواء اوافق الصواب
ام لا وهي مردودة كلها ولا يعتد في شيء من ذلك وقد روي الاربعة والحكم والبيهي ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال القضاة ثلاثة قاضيان في النار وقاض في الجنة قاض في الجنة فخرج عن
الحق وقضى به واما اللذان في النار فخرج عن الحق فحار في الحكم ورجل قضا للناس على جهل
والقاضي الذي ينفذ حكمه هو الاول والثاني والثالث لا اعتبار بحكمها وتولي القضاء فرض
كفاية في حق الصالحين له في الناحية اما توليه الامام لاحد من فرض عين عليه كمن تعين له في
ناحية لزمه طلبه ولزمه قبوله **والاجور** ولا يصح ان يلي القضا الذي هو الحكم بين الناس
الامن استكمل فيه معني اجتماع فيه خمسة عشرة خصلة ذكر المصنف منها خصلتين هما
ضعيف وسكت عن خصلتين علي الصحيح كما استعرف ذلك **الاسلام** فلا تقع ولاية كافر ولو علي
كافر وما جرت به العادة من نصب شخص منهم للحكم بينهم فهو تقليد رياسته وزعمته لا
تقليد حكم وقضا كما قاله الماوردي **والثانية البلوغ** **والثالثة العقل** فلا تصح ولاية غير مكاف
لنقصه والرابعة **الحرية** فلا تصح ولاية رقيق ولو مبعوضا لنقصه **والخامسة الذكورة** فلا تصح
ولاية امرأة ولا خنثى مشكل اما الخنثى الواضح الذكورة فتصح ولايته كما قاله في البر والسادسة
العدالة الاي بياضا في الشهادات فلا تصح ولاية فاسق ولو عماله فيه شبهة علي الصحيح
كما قاله ابن النقيب في مختصر الكفاية وان افتى كلام الرميري خلافة والسابعة **معرفة احكام**
الكتاب العزيز معرفة احكام **السنة** على طريق الاجتهاد ولا يشترط حفظ اياتها ولا احاديثها
المتعلقان بها عن ظهر قلب واما الاحكام كما ذكره البيهقي والماوردي وغيرها حسابة اية وعن
الماوردي ان عدد احاديث الاحكام خمسية كعدد الاي والمراد ان يعرف انواع الاحكام التي هي محال
النظر والاجتهاد واحترز بها عن المواظف والقصاص من انواع الكتاب والسنة العام والخاص
والجمل والمبين والمطلق والمقيد والنص والظاهر والناسخ والمنسوخ في جملة انواع السنة المتواترة
والاحاديث المتصلة وغيره لانه يمكن بذلك يتمكن من التزجيج عند تعارض الادلة فيقدم الخاص علي
العام والمقيد علي المطلق والمبين علي الجمل والناسخ علي المنسوخ والمتواتر علي الاحاد ويعرف المنفصل
من السنة والمرسل فيها وهو غير المنفصل وحل الرواة قوة وضعفا في حديثه اجمع على قبوله والثامنة
الاجماع والاختلاف فيه فيعرف اقوال الصحابة من بعدهم اجماعا واختلافا لا يلايع في حكمه
اجمعوا

اجمعوا علي خلافة تنبيه قضية كلامه انه يشترط معرفة جميع ذلك وليس مراد بل يتكفي
ان يعرف في المسئلة التي يفتي او يحكم فيها ان قوله لا يخالف الاجماع فيها اما بعلمه بموافقة
بعض المتقدمين او بطلب علي ظنه ان تلك المسئلة لم يتكلم فيها الاولون بل قوله في عصر
وعلي هذا قياس معرفة الناسخ والمنسوخ كما نقله الشيخان عن الغزالي واقره والتاسعة
معرفة **طرق الاجتهاد** الموصلة الي تدارك الاحكام الشرعية وهي معرفة ما تقدم وما
سلكه مع معرفة القياس صحيحه وفاسده بانواعه الاولى والمساوي والادون ليعلم
بها فالاول كقياس ضرب الوالدين علي التافيق والثاني كاحراق مال اليتيم علي حمله في النحر
فيها والثالث كقياس التفاح علي البر في الرابا جاع الطعم والعاشرة معرفة طرق من
لسان **الحرب** لغة واعرابا ونصرا لانه يد يعرف عموم اللفظ وخصوصه واطلاقه
وتقييده واجماله وبيانه وصيغ الامر والنهي والخيرو والاستفهام والوعد والوعيد
والاساء والافعال والحروف وما لا بد منه في فهم الكتاب والسنة والحاد ي عشر معرفة
من **تفسير كتاب الله تعالى** يعرف فيه الاحكام الماخوذة منه تنبيه هذا مع الذي قبله من
جملة طرق الاجتهاد ولا يشترط ان يكون متبحرا في كل نوع من هذه العلوم حتي يكون في
البحر كسبيويه وفي اللغة كالحليل بل يتكفي معرفة جمل منها قال ابن الصباغ ان هذا مهمل
في هذا الزمن قد دوت وجعت انتهي ويشترط ان يكون له من كتب الحديث اصل كصحيح
البخاري وسنن ابى داود ولا يشترط حفظ جميع القرآن ولا بعضه علي ظهر قلب
بل يتكفي ان يعرف مظان احكامه في ابوابها فيراجعها وقت الحاجة ولا بد ان يعرف الادلة
المختلفة فيها كالخذ باقل ما قيل وكما لا يستصحب ومعرفة اصول الاعتقاد كما
حكى في الروضة كما صلبا عن الاصحاب اشترطه ثم اجتمع هذه العلوم انما تشترط
في المجتهد المطلق وهو الذي يفتي في جميع ابواب الشرح اما المقلد بمذهب اهل خاص فليس
عليه غير معرفة قواعد امامه وليرى فيها ما يلزم المطلق في قوانين الشرع فانه مع المجتهد
كما يجتهد مع نصوص الشرع ولهذا ليس له ان يعدل عن نص امامه كما لا يسوغ الاجتهاد مع
النص قال بن دقيق العيد ولا يخلو العصر عن مجتهد الا اذا تداعى الزمان وقربت الساعة
واما قول الغزالي والقفال ان العصر خلي عن المجتهد المستقل فالظاهر ان المراد مجتهد قائم
بالقضا فان العلم يدعون عنه فقد قال مكحول لو خبرت بين القضا والقضا علي الاعصار
القتل وامتنع الشافعي وابو حنيفة وهذا ظاهر لا شك فيه اذ كيف يمكن القضاء علي الاعصار
يخلوها عن المجتهد والشيخ ابوعلي والشافعي حسين والاستاد ابواسحاق وغيرهم كانوا يقولون
لسان مقلد من الشافعي بل وافق رايا رايه ويجوز تبعيض الاجتهاد بان يكون العالم مجتهدا
في باب دون باب فيخصه علم ما يتعلق بالباب الذي يجتهد فيه **والثانية عشر** ان يكون
شاهدا ولو بصياح في اذنه فلا يولي اصم لا يسمع اصلا فانه لا يعرف بين اقاربه ولا انكار
والثالثة عشر ان يكون بصيرا فلا يولي اعمى ولا من يري الاشباح ولا يعرف الصور
لانه لا يعرف الطالب من المطلوب فان كان يعرف الصورة اذ اقربت منه صح وخرج بالاي الامور
فانه يصح توليته وكذا من يبصر بها فقط دون من يبصر ليل فقط قاله الاذري فان قيل قد
استخلف النبي صلى الله عليه وسلم ابن له مكثوم علي المدينة وهو اعمى ولذا قال مالك بصحة
ولاية الاعي اجيب بانه اما استخلفه في امامة الصلاة دون الحكم **تنبيه**

معرفة
٢١١

حكم قال الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم وشاورهم في الامر قال الحسن البصري كان
صلي الله عليه وسلم مستغنيا عنها وتكن اراد ان يصير سنة للحكام اما الحكم المعلوم بنص
او اجماع او قياس جلي ولا والمراد باللفظ كما قاله جمع من اصحاب الذين يقبل قولهم في الاقدا
فقد حل الا على العبد والمرأة ويجرح الفاسق والمجاهل **والفصل في القضا في المسبب** راي
يكبره له اتخاذه مجلسا محليسا للحكم صوتا له عن ارتفاع الاصوات واللفظ الواقفين
بمجلس القضا عاذا ولو اتفقت قضية او قضايا وقت حضوره فيه لصلاة او غيرها
فلا باس بفصلها وعليه بحملها جاعته صلى الله عليه وسلم وعن خلفائه في القضا في المسجد
وكذا الواجناج للملوس فيه بعد من مطروحه فان جلس فيه مع الكراهة او دونها
منع الخصوم من الخوض فيه بالمخاصمة والمشامة ونحوها بل يعقدون خارجا وينصب
من يدخل عليه خصمين واقامة الحدود فيه اشد كراهة كما نص عليه في شرع في النسوية
بين الخصمين فقال **ويسوي** اي القاضي **بين الخصمين** وجوباً على الصحاح **في ثلاثة**
بل سبعة اشيا كما ستعرفها **الاول في المجالس** فيسوي بينهم فيه بان يجلسها بين يديه
او احدها عن يمينه والاخر عن يساره والجلوس بين يديه اولى ولا يرفع الموكل عن الوكيل
والخصم لان الدعوى متعلقة به ايضا بدليل تخليفه اذا وجبت عين حكاية ان الرفع عن
الرئيسي واقره قال الاذري وغيره وهو حسن والبلوي به عامة وقد رتبنا من يוכל
قرار من النسوية بينه وبين خصمه والصحاح جواز رفع مسلم على ذي في المجلس
كما في مجلس المسلم اقرب اليه من الذي لما روي البيهقي عن الشعبي قال خرج علي رضي الله
تعالى عنه الى السوق فاذا هو بنصراني يسبح رعا فصرها على فقال هذه درعي بيني
وبينك قاضي المسلمين فأتيا الى القاضي فلما راي القاضي عليا قام من مجلسه واجلسه
فقال له علي لو كان خصمي مسلما لجلست معه بين يديك ولكن سمعت النبي صلى الله عليه
وسلم يقول لا نساووه في المجالس افضني بيني وبينه فقال شريح ما تقول يا نصيرني
فقال الذرع درعي فقال لعلي هل من بينه فقال علي صدق شريح فقال النصراي افي اشهد
ان هذه احكام الانبياء تفهم في النصراني فاعطاه علي الذرع وحمله على فرس عتيق
قال الشعبي لقد رايت يقاتل المشركين عليه وكان الاسلام يعلوا ولا يعلو عليه ويشبهه
كما في الروضة واصحابها ان يجري ذلك في سائر وجوه الاكرام حتى في التقدير في الدعوى
كما تحت بعضهم وهو ظاهر اذا قلت الخصوم المسلمون والافالظا هر خلافة لكثرة ضرر
المسلمين قال الاستوي ولو كان احدها ذميا والاخر مرتدا فينتجه تحريكه على
التكافؤ في القصاص والصحاح ان المرتد يقبل بالذمي دون عكسه ونتج
البليقي من هذا التخرج فان التكافؤ في القصاص ليس ما نحن فيه
بسبيل ولو اعتبرناه لرفع الحر على العبد والوالد على الولد والثاني في استماع **اللفظ**
منها لئلا يتكسر قلب احدها والثالث في **الحط** بالظالم المثلثة وهو النظر نحو
العين كما في الصحاح والمعني فيه ما تقدم والاربع دحلولهم عليه فلا يدخل احدها
والخامس في القيام لها فلا يختص احدها بقيام ان علم انه في خصومة فان لم يعلم
الا بعد قيامه له فاما ان يعتد لخصمه منه واما ان يقوم له كقيامه للاول وهو الاولي
واختار ابن ابي الدم كراهة القيام لهما جميعا كما في ادب القضا له اي اذا كان احدهما ممن

يقام

يقام له دون الاخر لانه رعايتهم ان القيام ليس له والسادس في جواب سلامهما
ان سلاما معا ولا يرد على احدهما ويترك الاخر فان سلم عليه احدهما انتظر الاخر وقال له
ايحييهما معا اذا سلم قال الشليخان وقد توقف في هذا اذا طال الفصل وكانهم احتملوا
هذا الفصل لئلا تبطل معنى النسوية والسابع في ملازمة الوجه وسائر انواع الاكرام فلا
يخص احدهما بشئ منها وان اختلفا بفضيلة وغيرها **تنبيه** ينبغي ان لا يشتري
ولا يسبع بنفسه لئلا يشتغل قلبه عما يصدره ولانه قد يجاري فيميل قلبه الى من يجانبه
اذا وقع بينه وبين غيره حكومة والمجاهلة فيها رشوة او هدية وهي محرمة وان لا
يكون له وكيل معروف حتى لا يجاري ايضا فان فعل ذلك كرهه والمعاملة في مجلس حكمه اشد
كراهة **ولا يجوز للقاضي ان يقبل الهدية** وان قلت فان اهدي من له خصومة في الحال
عنده سواء كان من يهدي اليه قبل الولاية ام لا سواء كان **من اهل عمله** ام لا ولم يكن
له خصومة لكنه لم يقبله قبل ولايته القضاة اهدى اليه بعد القضا هدية حرم عليه
فتولها اما في الاولي فلخير هدايا العال سحت وروي هدايا السلطان سحت ولا نها
تدعو الي الميل اليه ويتكسر بها قلب خصمه واما في الثانية فلان سبها العلوظا هرا ولا
ملكها في الصور بين لوقيلها ويردها على مالكم فان تعذر وضعها في بيت المارة فضية
كلهم انه لو ارسلها اليه في محل ولايته ولم يدخل بها حرمته وهو كذلك وان ذكرها
المأورد في وجهين **تنبيه** يستثنى من ذلك هدية ابعاضه كما قال الاذري
اذ لا ينفذ حكمه لهم ولو اهدي اليه من لا خصومة له وكان يهدي اليه قبل ولايته
جاز له قبولها ان كان الهدية بغفر العادة السابقة والاولى اذا قبلها ان يردها او يتيب
عليها لان ذلك ابر عن التهمة اما اذا زادت على العادة فكما لو لم يعهد منه كذا في اصل الروضة
وقضية تحرم الجميع لكن قال الدوياني نقلا عن المذهب ان كانت الزيادة من جنس الهدية
جاز قبولها لم حو لها في المالوف والافلا وفي الاخبار ينبغي ان يقال ان لم يتميز الزيادة
بحسن او قدر حرم قبول الجميع والافالزيادة فقط وهذا هو الظاهر فان زادت في المعنى
كما ان اهدي من عادية فظن حرير اهل تبطل في الجميع او يصح منها بغفر المخادفة
نظر استظهر الاستوي الاول وهو ظاهر ان كان الزيادة وقع والافلا عبرة بها والافيا
والهدية كالهدية والعارية ان كانت ما يفاضل باجرة فحكمها كالهدية والافلا كما تحت بعضهم
ويحت بعضهم ايضا ان الصدقة كالهدية وان الزكاة كذلك ان لم يتعين الدفع اليه وما
يحت طاهر وقبول الرشوة حرام وهي ما يئذ للقاضي ليحكم بغير الحق او ليمتنع من الحكم
بالحق وذلك لخبر عن الرازي والمرتب في الحكم **فروع** ليس للقاضي حضور
وليجه احد الخصمين حاله الخصومة ولا حضور وليه ولو في غير محل ولايته
لحق الميل وله تخصيص اجابة من اعتاد تخصيصه قبل الولاية ويندب له اجابة
غير الخصمين ان علم المولم الذالها ولم يقطع كثرة الولاء عن الحكم والافيتنر الجميع
ولا يضيغ احد الخصمين دون الاخر ولا يلحق فيما ذكر المعنى والوا عظم ومعالي
القدان والعلم اذ ليس لهما اهلية الا لزام والقاضي ان يستغفر لاحد الخصمين ويترن
عنه ما عليه لانه ينفعهما وان يعيد المرضي وينتهد الجاني ويترن القادمين ولو
كانوا متخاصمين لان ذلك قرينة **ويجوز للقاضي القضا اي بكبره** له ذلك
يكبره

في عشرة مواضع واهل مواضع كما استعرفنا وصاحب الواضع التي يكره للقاضي
القضا فيها كل حال يتغير فيها خلقه وكما عطفه الموضع الاول **عند الغضب** لم يفرق
الصحيح بين الحكم احد بين اثنين وهو غضبان وظاهر هذا انه لا فرق
بين المجتهد وغيره ولا بين ان يكون لله تعالى ولا هو كذلك لان المقصود تشويش
الفكر وهو لا يختلف بذلك نعم تنبئ الكراهة اذا دعت الحاجة الى الحكم في الخلافة
ينبغي الحكم على الفور في صورة كثيرة **والثاني عند الجوع** والثالث **عند العطش**
المفرطين وكذا عند الشبع المفرط واهله المصنف **والرابع عند الشبهة** اي
التوفيق الى السكاج والخامس عند الحزن المفرط في مصيبة او غيرها **والسادس**
عند الضيق المفرط ولو قال المفرط كان اولي لانه قيد في الحزن ايضا كما مر **والسابع**
عند المرض المولم كما قيل في الروضة **والثامن عند مدافعة احد الاخيار** اي البسول
والقارب ولو ذكر احدهما كما قدرته في كلامه فكان اولاه فادة الاكتفايه وكرهته
عند مدافعتها بالاولى وكذا يكره عند مدافعة الرج كذا ذكره المهرري واهله المصنف
والثامن عند النعاس اي غلبته كما قيل في الروضة **والعاشر عند شدة الحر**
وشدة البرد واهله المصنف عند الخوف المذبح وعند الملل وقد جزم بهما
في الروضة وانما كره القاضي هذه الاحوال لتضيق العقل والخلق فلو خالف عنها
وقضا فيها فقد قضاه كما جزم به في الروضة لقصة زبير المشهورة **ولا ينقد**
ينفذ حكم القاضي لنفسه لانه من خصائصه صلى الله عليه وسلم ولا يحكم لرفيقه ولا
لشريكه في المال المشترك بينهما **والشبهة** ويحكم للقاضي ولين ذكر معه الامام
او قاض اخر او نائبه واذا اقر المدعي عليه عند القاضي او نكل عن اليمين فخلق
المدعي اليمين المردودة وسال القاضي ان يشهد على اقراره عنده في صورة
الاقرار او على يمينه في صورة النكول او سأل الحكم بما ثبت عنده والاشهاد
به لزمه اجابة لانه قد ذكر بعد ذلك **ولا يسأل القاضي المدعي عليه**
الجواب اي لا يجوز له ذلك **الا بعد حال الدعوي** الصالحة ويشترط الصحة
كل دعوي سواها كانت ام غيره كخصب وسرقه وتلاف سنة شروط الاول
ان تكون معلومة غالبا بان يفصل المدعي ما يدعيه كقوله في دعوي القتل قتله عملي او
شبه عمدا وخطا افراد او شركة قال فان اطلق ما يدعيه كقوله هذا قتلي ابي حسن
للقاضي اخراجه استقصا له عما ذكره الثاني ان تكون ملزمة فلا تنفع دعوي
بنفي او ببيحه واقراره حتي يقول المدعي وقضيت باذن الواهب ويلزم
البائع او المقر التسليم والثالث ان يمين مدعي عليه فلو قال قتله احد
هو لا لم تنفع دعواه لانها م المدعي عليه والرابع والخامس ان يكون كلام المدعي
والمدعي عليه غير حربي لا امان له مطلقا ومنه السكران فلا تنفع دعوي حربي
لا امان له ولا ضبي ولا يجوز ولا دعوي عليهم والسادس ان لا يباقي فيها اخري
فلو ادعي على احد افراد بالقتل ثم ادعي على اخر شركة او افراد لم تنفع دعوي
الثانية لان الاولى تكفيها نعم ان صدقه الاخر فهو مواخذ باقراره وتنفع الدعوي
عليه على الاصح في اصل الروضة ولا يمكن من العود الى الاولى لان الثانية تكفيها

ولا يحلفه اي لا يجوز للقاضي ان يحلف المدعي عليه **الا بعد سوال اي طالب المدعي**
تحليفه فلو حلف قبل طلبه لم يعتد به فعلى هذا يقول القاضي لم يعتد به صرح به
القاضي حسين انتهى **تنبيه** قد علم مما ذكره المصنف انه لا يجوز للقاضي
الحكم على المدعي عليه الا بعد طلب المدعي وهو كذلك على الاصح في الروضة في باب القضا
على الغالب **ولا يقبل خصما** منها **اجبة** يستظهر بها على خصمه اي جزم
عليه ذلك لا ضراره به **ولا يقبله** اي واحدا منها **كلما** يعرف به كيفية الدعوي
وكيفية الجواب والافرار والابتكار كما مر وخرج بقيد الخصم في كلامه الشاهد
فيجوز للقاضي تعريف كيفية الشهادة كما صحه القاضي ابو المكارم الروياني
واقره عليه في الروضة خلافا للشرف الغزي في اذها به المانع منه ولعله انتقل
نظره من منع التفتين الى ذلك فان القاضي لا يقبل الشاهد هذه الشهادة كما جزم به في
الروضة **ولا يقبلت بالشهادة** اي لا يقبل عليهم كان يقول لهم لم شهدتم
وبما هذه الشهادة فرما يورد في تركهم الشهادة فينصرف الخصم المشهود له بذلك
ولا يقبل القاضي الشهادة اذا لم يعرف عدالة الشاهد **الا من يمين**
عدالة عند جازم سوا اطن الخصم فيه ام سكت لانه حكم بشهادة يفتن بعدله
والتعديل لا يثبت الا بالبينه وسياقي بينا ان العدالة في فضل بعد ذلك واذا ثبت عدالة
الشاهد ثم شهد في واقعة اخري قال في الروضة ان لم يطل الزمان حكم بشهادته
ولا يبطل تعدله تانيا وان طال فوجها ان اضحى يبطل تعدله تانيا لان طول الزمان يغير
الاحوال **الا حوال** ثم يحلف الحاكم في طوله وقصره انتهى قال في الحاد ان الخلاف في الطول
في غير الشهود المرتبين عند الحاكم اماهم فلا يجب طلب التعديل قطعاً قال الشيخ عز الدين
في قواعد انتهى وهو حسن وقال في العدة اذا استفاض فسق الشاهدين الناس
فلا حاجة الى البحث والسؤال **ولا يقبل شهادة عدو على عدوه** الحديث
لا يقبل شهادة ذي عزم على اخيه مرواه ابو اداود ومن ماجة باسناد حسن والفرقة بين
العدو الحق والمبايعة في ذلك من التهمة شبهة المدا بالعدوة الدينية الظاهرة لان الباطنة
الظاهرة لانه الباطنة لا يطلع عليها الاعلام الغيوب وفي حجم الطبر ان النبي صلى
الله عليه وسلم قال سياتي قوم في اخر الزمان اخوان العلانية اعدا السريفة بخلاف
شهادته له اذ لا تهمه والفضل ما شهد به اعدا وعدوا الشخص من يجزن بفرجه
ويخرج بحرية وقد تكون العدوة من الجانبين وقد تكون من احدها فيختص بردها
على الاخر ولا يشترط ظهورها بل يكفي ما دل عليها من الخاصة ونحوها قاله اليعقبي
ناقلا لمن نص المختصر اما العدوة الدينية فلا توجب رد الشهادة فتقبل شهادة
المسلم على الكافر وشهادته السني على المبتدع وتقبل من مبتدع لا تكفره بدعته
مكتري صفات الله تعالى وخلقته افعال عبادته وجوار رويته يوم القيامة لا عقادهم
انهم مصيبون في ذلك لما قام عندهم بخلاف من تكفر به عنه كمنكري حدوث العالم والبعث
والحشر للاجسام وعلم الله تعالى بالمعدوم وبالجزئيات لا تكارهم ما علم بحج الرسول
ضرورة فلا تقبل شهادتهم ولا شهادته من يدعو الناس الي بدعته كما لا تقبل روايته
بل اولي ولا شهادته خطا في مثله ان لم يذكر فيها ما يفي احتمال اعتماده على قول

المسبوق له لا اعتقاده انه لا يذبح فان ذكر فيها ذلك كقولها رابت او سحبت او شهدت
خالقه قبلت لزوال المانع ولا تقبل بشهادة والدان علا لولده وان سفل
ولا تقبل بشهادة ولد وان سفل لوالده وان علا للثمة ولو قال المضر لا تقبل
شهادة الشخص لبعضه لكان اخضر وافهم كلامه قبول شهادة الوالد على ولده
وعكسه وهو كذلك لا تنفع التهمة **تنبيه** يستثنى من ذلك ما اذا كان
بينه وبين اصله او فرع عداوة فان شهادته لا تقبل له ولا عليه جزم به
في الانوار واذا شهد بحق لاصل او فرع واجبي كان شهادته لرفيق لها قبلت الشهادة
للجاني على الاصح من قولي تفريق الصفقة وتقبل الشهادة لكل من الزوجين
لان الحاصل بينهما عقد بظرا وبزور نعم لو شهد لزوجته بان فلا تقبل شهادتها
لم تضع شهادته في احد وجهين رحمه الله تعالى وكذا لا تقبل شهادته عليها بالزنا
لانه يدعي خبايتها فتراسه ولا تقبل شهادة الشخص لاحد اصله او فرعه على
الاخر كما جزم به الخوالي معتد وبوبه منع الحكم بين ابيه وابنه وان خالف ابن
عبد السلام في ذلك مغللا بان الوازع الطبيعي قد تعارض فظهر الصدق لصنع التهمة
ولا تقبل تزكية الوالد لولده ولا شهادة له بالرشد سوا كان في حجره ام لا وان اخذ باقراره
برشده من في حجره **تنبيه** قد علم من كلام المصنف انما عدا الاصل والفرع من حواشي
النسب تقبل بشهادتهم بعضهم لبعض فتقبل شهادة الاخ لاختيه وهو كذلك
وكذا تقبل شهادة الصديق لصديقه وهو من صدق في ودارك بان يهره ما اهلك
قال ابن القاسم وقليل ذلك اي في زمانه ونادى في زماننا او متعدد **ولا يقبل القاضي**
كتاب قاض كسبه الي قاض ولو غير معين ايا لا يعمل به في انهاء فيه من الاحكام
كان حكمه فيه لما حضر على غايب بين **الا بعد شهادة شاهده بن عدلي شاهدة**
يشهد ان عقد من وصل اليه من القضاة ما فيه اي الكتاب من الحكم **تنبيه**
صورة الكتاب كما هو حاصل كلام الروض حضر فلان وادعي على فلان الغايب
المقيم ببلد كذا بين وحكى له بحجة اذا الحكم بذلك وسألني ان اكتب اليك كتاب
فاجبته واشهد بان الحكم شاهدين وبسميها ان لم يجد لها والا فلا ترك تسميتهما
وبين ختمه بعد قرأته على الشاهد بن يحضرته ويقول اشهد كما اني كتبت لفلان بما سمعتهما
ويضعان خطهما فيه ولا يكتفي ان يقول اشهد كما ان هذا اخي وانما قد حكمي ويدفع للشاهد بن
نسخة اخري بلا ختم ليظالماها ويذكر احد الحاجة ويشهد ان عند القاضي الاخر
على القاضي الاول الكتاب بما جري عنده من ثبوت او حكم ان انكر الخصم المحضر
ان المال المذكور فيه عليه فان قال ليس المكتوب اسمي صدق بيمينه ان لم يعرف به لانه
اخير بنفسه والاصل براءة الذمة فان عرف به لم يصد بل يحكم عليه او قال لست الخصم
وقد ثبت باقراره او حجة انه اسمه حكم عليه ان لم يكن بخير من يشركه فيه او كان ولم يعاص
المدعي لان الظاهر انه المحكوم عليه فان كان بخير من يشركه فيه وعاصر المدعي فان
مات او انكر الحق بعث المكتوب اليه المكتوب لطلبه الشهادة وزيادة تمييز الشهادة عليه وليتخير بينهما
تا نيا لقاضي بلد الغايب فان لم يجد زيادة تمييز وضيق الاسرحتي ينكتفي فان اعترف
المشارك بالحق طوبى به ويعتبر ايضا مع المعاصرة امكان المعاملة كما صرح به البند نجي

وغيره **تنبيه** لو حضر قاضي بلد الغايب ببلد الحاكم للمدعي الحاضر فشنا فقه
حكمه على الغايب امضا اذ اعاد الي محل ولايته وهو حينئذ قضا ببلد بخلاف
ما لو شنا فقه به في غير محل فليس له امضا اذ اعاد الي محل ولايته كما قاله الامام
والخزالي ولو قال قاضي بلد الحاضر وهو في طرف ولايته لقاضي بلد الغايب في طرف
ولايته حكمت بكذا على فلان الذي ببلدك فغده لانه ابلغ من الشهادة والكتاب
في الاعتماد عليه **تنبيه** لو حضر كتاب حكم بمضي مطلقا عن التقييد بفوق مسافة
العدوي والالتزام بسماع حجة يقبل فيما فوق مسافة العدوي لا فيما دونه وفارق
الا بها بالحكم بان الحكم قد تم ولم يبق الا الاستيفاء بخلاف سماع الحجة اذ يسهل احضارها
مع القرب والعبرة بالمسافة بما بين القاضيين لا بما بين القاضي المتهمي والغريم ومسافة
العدوي ما يرجع منها ميكر الي محل بومته المعتدل وسميت بذلك لان القاضي يعدي
ان يعين من طلب خصما منها على احضاره ويؤخذ من تعليل السائق انه لو عسر احضار
الحجة مع القرب بخوم من قبل الاتفا كان كره في المطلب **فصل في** القسمة بكسر
الفاء وهو يميز بعض الانصبا من بعض والقسام الذي يقسم الاشياء بين
الناس قال لبيد فارض بما قسم المليك فانما قسم المعيشة بدنتا قسامها والاصل
فيها قبل الاجماع قوله لغايي واذا حضر القسمة لاية وكان صلى الله عليه وسلم يقسم
الغانم بين اربابها رواه الشيخان والحاجة داعية اليها لئلا يترك كل واحد من الشركا
من التصرف في ملكه على اكمال ويخلص من سوا المشاركة واختلاف الابدعي
ويقتصر القاسم اي الذي ينصبه الاحرار والقاضي **اي سبعة شرابط** ورية
عليها شرابط اخري كما ستعرفها وهي **الاسلام والبلوغ والعقل والحرية**
والذكورة والعدالة لان ذلك ولاية ومن لا يتصف بما ذكر ليس من اهل الولاية
وعلم المساحة وعلم **الحساب** لا سند عا بها المساحة من غير عكس وانما شرط
علمها لانها آلة القسمة كما ان الفقه آلة القضا واعتبر الماوردي وغيره مع ذلك
ان يكون عفيفا عن الطمع حتى لا يرتضي ولا يجوز واقتضا كلام الام وهه يشترط فيه
معرفة القويم فيه وجهان اوجهها لا يشترط كما جري عليه ابن المقري وقال
الاسنوي جزم بان ساجبا به القاضي بان البند ينجي وابو الطيب وابن الصباغ وغيره
تنبيه لو قال المصنف يدل العدالة تقبل شهادته لاستغنى عنه اشتراط
السمع والبصر والنطق والضبط اذ لا بد من ذلك واستغنى عن ذكر الاسلام والبلوغ
والعقل بل ويستغنى عن ذكر ذلك بالعدالة فانه الميراث القاسم مقبول من جهة القاضي فاشارة اليه
بقوله **فان تراصيا** وفي نسخة فان تراصيا **الشريك** اي المطلقان التصرف **بمن**
يقسم بينهما من غير ان يحكماه المال المشترك **لم يقتصر** اي القاسم **الى ذلك**
اي الشرط السابقة لانه وكيل عنها لكن يشترط فيه التكليف وان كان فيها محجور
عليه فقام سم عنه ولية يشترط مع التكليف العدالة اما حكمها فهو كمنصوب القاضي
فيشترط فيه الشروط المذكورة **وان كان في القسمة تقويم** هو مصدر رفع السعة
بدل قيمتها **لم يقتصر فيه على اقل من اثنين** لا يشترط العدد في القوم لان
التقويم شهادته بالقيمة فان لم يكن فيها تقويم فيكون قاسم واحد وان كان فيها خرص

محجور

وهو الاصح لان الغرض يجتهد ويجل باجتهاده وكان كالحاكم ولا يحتاج القاسم الى لفظ الشهادة
وان وجب تعدده لانها تستند الي عمل محسوس وللإمام جعل القاسم حاكما في التقويم فيعمل
فيه بعدلين ويقسم بنفسه وللقاضى الحكم في التقويم بعلمه ويجعل الامام رزق منصوبه
انما يتبرع من بيت المال اذا كان فيه سعة والا فاجدرته على الشركا لان العمل لهم فان استلجوه
وسمى كل منهم قدرا لزمه وان سمو اجرة مطلقة في اجارة صحابة او فاسدة فالاجرة موزعة
على قدر الحصص الماخوذة لانها من مولى الملك ثم ما عظم ضرر قسمته ان بطل نفعه بالكلية
كجوهره وثوب نفيسين منهم الحاكم منها وان لم يبطل نفعه بالكلية كان نقص نفعه
او بطل نفعه المقصود لم يمنعهم ولم يجبرهم فالاول كسيف يلسر والثاني كحمار وطا حوت
صغيرين فاليمينهم ولا يجبرهم ولو كان له عذر او مثالا لا يصلح للسكنى والباقي لا يربط لها اجر صاحب
العشر على القسمة بطلب الاخر لا عكسه وان لا يعظم ضرر قسمته قسمته انواع ثلاثة
وهي الاولى لان المفسوم ان تساوت الانصبا منه صورة وقيمة فهو الاول والا فان
لم يجز الى رد شي فالثاني والا فالثالث النوع الاول القسمة بالاجزا وتسمى قسمة
المتشابهات والى هذا النوع والنوع الثاني ايضا الشار المصنف بقوله **واذا ادعى**
احد الشريكين شريكه الى قسمة ما لا ضرر فيه كمثل من جوبت
ودراهم وادهان وغيرها وادار ينطقه الابنية وارض مستوية الاجزا لزم شريكه
شريكه الاخر المطلوب الى القسمة **اجابة** اذا ضرر عليه فيها ما يقسم كبرا
في المكيل وزنا في الموزون وذرعا في المذروع وعدا في المعدود وبعدد الانصبا
ان استوت ويكتب مثلاها وفيما ياتي من بقية انواع في كل رقعة اما اسم شريك
من الشركا او جز من الاجزا ميز عن البقية بحد او غيره وتدرج الرقع في بنادق
من حوطين مستوية ثم يخرج من لم يحضر الكتابة والادراج رقعة اما على الجز الاول
ان كتبت الاصل او على اسم زيد مثلا ان كتبت الاجزا فيعطى ذلك الجز ويفعل كذلك
في الثانية وتعيين الثالثة للباقي ان كانت ارقاع ثلاثة فان اختلف الانصبا
كنصف وثلث وسدس جزء ما يقسم على اقلها ويجتنب اذا كتبت الاجزا تفرد بخصته
واحد بان لا يبدى بصاحب السدس النوع الثاني القسمة بالتعديل بان تعدل السهام
بالقيمة كارض تختلف قيمة اجزائها لحوقة انيات وقرب ما او يختلف ما جئت ما فيها
كاستان بعضه نخل وبعضه عنب فان كانت لاثنين نصوبن وقيمة ثلثتها المشتغل
على ما ذكر قيمة ثلثها الخالين عن ذلك جعل الثلث سهما والثلثان سهما وافترع كما سر
ويلزم شريكه الاخر اجابته كما شغل للعبارة المصنف كما مر الى الحاكم المتساوي
في القيمة بالمتساوي في الاجزا في الارض المذكورة نعم ان امكن قسم الجيد وحده والردي
وحده لم يلزمه فيها اجابة كارضين تمكن قسمة كل منهما بالاجزا فلا يجبر على التعديل
كما يجتهد الشبان وجزم به جمع منهم الماوردي والرويان ويجبر على قسمة التعديل
في منقولات نوع لم يختلف متقومه كجديد وثياب من نوع ان زالت الشركة بالقسمة
كتلاته اعيد رغبة متساوية القيمة بين ثلاثة وعلى قسمة التعديل ايضا
في خود كاكين صغار مثلا صفة مما لا تختلف في كل منها القسمة اعياننا ان زالت
الشركة بها الحاجة بخلاف خوالدك انين الكبار والصغار غير المتلاصقة كشدقة

الاختلاف

الاختلاف الاعراض باختلاف الحال والابنية النوع الثالث القسمة بالرد بان يحتاج
في القسمة الى رد مال اجنبي كان يكون باحد الجانبين من الارض بخير كثير لا يمكن قسمته
فيرد اخذه بالقسمة فسط قيمة خوالدك انين كان الفا وله النصف رد حسمية ولا اجبار
في هذه النوع لان فيه ملكا لا لا شركة فيه فكان لغير المشترك بشرط القسمة ما قسم
بتراض من قسمة رد وغيرها رضى بها بعد خروج قرعة والنوع الاول اقرار الحق
لا بيع والنوعان الاخران تبع وان اجر على الاول منهما كما مرو لو ثبت حجة
او حقيق في قسمة اجبارا وقسمة تراض وهي بالاجزا فنقصت القسمة بنوعيهما فان لم تكن
بالاجزا بان كانت بالتعديل او الرد لم تنقص لانها بيع وان لم يثبت ذلك فله تخليف شريكه
ولو استحق بعض مفسوم معين وليس سوا بطلت القسمة لاحتياج احدها الى الرجوع
على الاخر ونعود الاشعة وان استحق بعضه شيئا بطلت فيه لاني الباقي **قسمة**
لو تراض الشركا الى قاض في قسمة ملك بلا بينة لم يجبرهم وان لم يكن لهم منازع وقيل
يجبرهم وعليه الامام وغيره **فصل في الدعوي والبيانات وفي بعض الشبان**
هذا الفصل مقدم على الذي قبله والدعوي في اللغة الطلب والتمني ومنه قوله تعالى
وله ما يدعون وشرعا اخبار عن وجوب حق على غيره عند حاكم والبيانات جمع
بينة وهم الشهود سموا بذلك لانهم يبين الحق والاصل في ذلك قوله تعالى واذا دعوا
الى الله ورسوله ليحكم بينهم اذا فرغ منهم معصون واخبار بخبر مسلم لو يعطى الناس
يدعواهم لادعانا ناس دمار حال واموالهم لكن اليمين على المدعي عليه وروى البيهقي
باسناد حسن ولكن البينة على المدعي واليمين على من انكر والذي يتعلق بهذا الفصل
خمس امور الدعوي وخواتمها واليمين والبينة والتكول وتقدم شرط صحة الدعوي فيما قبل ذلك وان كانت
شروطها اما الاربعة فدرمجة في كلام المصنف كما ستره والمدعي من خالف قوله الظاهر والمدعي عليه
من وافقه ولو قال الزوج وقد اسم هو وزوجته قبل وطى اسلمنا معاها النكاح باق وقالت
بل مرتبا فلانكاح فهو مدع وهي مدعي عليها **واذا كان على المدعي بينة** بما ادعاه
سمعها الحاكم وحكم بها ان كانت معدلة فيشترط في غير عين ودين كخود ورجل
قدف ونكاح وهبة ورجعة ولعان دعوي عند حاكم ولو محكما فلا يستقل صاحبه
باستيفائه نعم لو استقل المستحق القود باستيفائه وقع وان حرم وخرج بذلك العين
والدين فقيهما تفصيل وهو ان استحق شخص عينا عند اخر اشترط الدعوي **فصل**
عند حاكم ان حشي يأخذها ضررا بخبر راحته والا فله اخذها استقلال للضرورة
وان استحق دين على ممنوع من ادايه طاله به **فان لم يكن معه بينة** معدله
قال لقوله حينئذ قول المدعي عليه لو اقصته الظاهر ولكن يمينه في غير القسامة
في دعوي الدم اذ اليمين هناك في جانب المدعي لوجود اللون كما تقدم هناك وله
حينئذ اداياخذ من مال المدعي عليه بغير مطالبة جنس حقه واذا اخذه ملكه
ان كان بصفة فان تعذر عليه جنس حقه او جنس حقه بصفة اخذ غيره مقدما
للقود على غيره فببيعه مستقلا كما يستقل بالاخذ ولما في الرفع الى الحاكم من المونة
هذا حيث لا حجة له والا فلا يبيع الا باذن الحاكم ومن جاز له الاخذ فعله ملا يصل
للمال لا به ككبير باب ونقب جدار وظاهر ان محل ذلك اذا كان ملكا للمدين ولم يتعلق

به حق لازم كرهن واجارة والمأخوذ مضمون على الاخذ وان تلف قبل ملكه ولو بعد
البيع لانه اخذه لغرض نفسه كالمستام وان كان الدين على غير ممنوع من ادائه طالبه
به فلا يأخذ شياله بخبر مطالبه ولو اخذه لم يملكه ولزمه رده وبضمنه ان تلف عنده
فان **نكل المدعي عليه** ان امتنع عن **اليمين** بعد عرضها عليه كان قال انا ناكل
او يقول له القاضي اخلق فيقول لا اخلق او يسكت لانه هشة وعابرة **روى** اليمين حينئذ
على **المدعي** لا يهمل صلى الله عليه وسلم ردها على صاحب الحق كما رواه الحاكم وصححه وكذا
فعل عمر رضي الله عنه **فصل في المدعي ان اختار ذلك ويستحق** المدعي يمينه لا يتكول
خصمه وقول القاضي للمدعي اخلق نازلة منزلة الحكم يتكول المدعي عليه كما في الروضة كاصحابها
وان لم يكن حكم يتكوله حقيقة وبالجملة فللخصم بعد تكوله العود الى الخلف ما لم يحكم بتكوله
حقيقة او تبرلا والا فليس له العود اليه الا برضي المدعي ويبين القاضي حكم التكول
للمأهل به بان يقول له ان نكلت عن اليمين حلف المدعي واخذ منك الحق فان لم يفعل وحكم
بتكوله فقد حكمه لتقصيره بترك البحث عن حكم التكول ويمين الرد وهي يمين المدعي بعد
تكول خصمه كما قرار الخصم لا كاليمين لانه يتوصل باليمين بعد تكوله الى الحق فاستبسه
اقراره به فيجب الحق بعد فراغ المدعي من اليمين الرد من غير افتقار الى حكم الاقرار
ولا شتم بعد حاجته بسقوط كاد او ابراقان لم يحلف المدعي يمين الرد ولا عذر سقط
حقة من اليمين والمطالبة لا عراضه عن اليمين ولكن شتم حجة فان ابتدأ عذرا كاقامة
حجة وسؤال فقيه ومراجعة حساب امهل ثلاثة ايام فقط ليلا نظور مدافعتة
والثلاثة مدة مفتقرة شرعا وبفارق جواز تاخير الحجة ابد ابا بها قد لا تنساعده
ولا تخضرو اليمين اليه وهل هذا الامهار واجب او مستحب وجهان والظاهر
الاول ولا يهمل خصمه لعذر حتى يستحق الا برضي المدعي لانه مقهور بطلب الاقرار
واليمين بخلاف المدعي وان استعمل الخصم في ابتداء الجواب لعذر امهل الى اخر المجاس ان
شما القاضي وقبل ان يشا المدعي الاول هو ما جري عليه ابن المقر وهو الظاهر لان المدعي
لا يتقيد باخر المجاس ومن طول بجزية فادعي مسقطا كما سلاسه قبل تمام الحول
فان وافقت دعواه الظاهر كان كان غاييا فحضر وادعي ذلك وحلف فذاك وان لم
توافق الظاهر بان كان عندنا ظاهرا ثم ادعي ذلك او وافقه ونكل طولب بها وليس ذلك
قضا بالنتكول بل لا تفا وجبت ولم يات بدافع او بركة فادعي المسقط كدفعها
لسماع اخر لم يطالب بها وان نكل عن اليمين لانها مستحبة ولو ادعي ولي صبي او
مجنون حقاله على شخص فانكروا نكل لم يجاف الولي وان ادعي ثبوته بسبب
مباشرة بل ينتظر كما له لان اثبات الحق لغير الحالف بعيد **واذا ادعى**
اي الخصم ان اي ادعي كلفها شياله **في يد احدها** وكيفية لواحد منهما
فالقول حينئذ **قول صاحب اليد** يمينه ان يملكه اذ اليمين الاسباب
المرجحة وان كان المدعي به وهو المعين **في يدها** ولا يمينه لها **بخالف**
على النبي فقط على النص **فصل في بيمتها تصديق** لقضائه صلى الله عليه وسلم
بذلك كما صحح الحاكم على شرط الشيخين ولو اقام كل من المدعين يمينه بما ادعاه
وهو يهد ثالث سقطت لتناقض موجهها فيحلف لكل منهما يمينه وان اقر به

لا ترميها

لا حدها عمل بمقتضى اقراره او يهدها ولا يهد احدها فبولها اذ ليس احدها اولي به
الاخر او يهد احدها ويسمي له اخل رجحت يمينته وان تاخرتا رجحها او كانت شاهدا
في يمينه ويمينه الخارج شاهدين اولي تبين سبب الملك من شرا وغيره ترجحا ليمينته
بيده هذا ان كان اقامها بعد يمينه الخارج ولو قبل تعديلها لانها انما شتم بعد ها
لان الاصل في جابيه اليمين فلا يعدل عنها مادامت كافية ولو ازيلت يده يمينته الملك واستندت يمينته
الي ما قبل ازالة يده واعتذر بغيرتها مثلا فانها ترجح لان يده انما ازيلت لعدم الحجة وقد
ظهرت لكن لو قال الخارج هو ملكي الشترية منك فقال الداحل بل هو ملكي واقام يمينته عما
قاله رجح الخارج لزيادة علم يمينته بما ذكر فلما ازيلت يده باقراره شتم دعواه به بغير ذكر
النتقال لانه موافق **اراد** نعم لو قال ويمينته وملكه لم يكن اقرار بلزوم الحجة جواز
اعتماده لزوم اليمين لا بعد ذكره في الروضة كاصحابها ويرجح شاهدان واسلمين لاحدهما على
شما هدمع يمين **فصل في الاخر** لان ذلك حجة بالاجماع والعد عن نعمة الحالف بالکذب في يمينه
الا ان كان مع الشاهد يد فیرجح بها على من ذكر ولا يرجح بزيادة شهود لاحدهما ولا رجح
على رجل وامرأتين ولا على اربع نسوة كمال الحجة في الطرفين ولا يمينه مورخنة
على يمينه مطلقة وترجح بتاريخ سابق والعين يدها او يهد غيرها اولي به احد
ورجحت يمينه ذي الاكثر لان الاخر لا تعارضها فيه ولصاحب التاريخ اجرة وزجاجة
حادثة من يوم ملكه ويستثنى من الاجرة ما لو كانت اليمين بيد البائع قبل القبض **بالشهادة لا**
فلا اجرة عليه المشتري على الاصح **ومن حلف على فعل نفسه اثباتا كان** **نكلا مدعي**
او نكيا ولو بطن مولد كان يعتقد فيه الحالف خطه او حظ مورثه **حلف على البت**
بالمشقة وهو القطع والجزم مأخوذ من قولهم بت الحمل اذا قطعه فقوله
حينئذ **والقطع** عطف تفسير لانه يعلم حال نفسه ويطلع عليها فيقول
في البيع والشراء في الاثبات والله لقد بعث بكذا او اشتريت بكذا في النفي
ما بعث بكذا ولا اشتريت بكذا **ومن حلف على فعل غيره** فقيه تفصيل فان
كان فعله اثباتا **حلف حينئذ على البت والقطع** لسهولة الاطلاع عليه وان
كان فعله نكيا مطلقا **حلف حينئذ على نفي العلم** لانه لا يعلم فيقول
والله ما علمت انه فعل كذا لان النفي المطلق بمسرا الوقوف عليه ولا ينبغي فيه
ذلك فلو حلف على البت اعند به كما قاله القاضي ابو الطيب وغيره لانه قد يعلم ذلك
اما النفي المحصور فكلا لاثبات في امكان الاحاطة به كما في اخرا دعواه من الروضة
فيحلف نفي البت **نفي** ظاهر كلام المصنف حصر اليمين في فعله وفعل
غيره وقد يكون على تحقيق موجود لا على فعل ينسب اليه ولا الى غيره مثل ان يقول
لزوجتي اذ كانت هذا الطائر غرابا فاني طالق فطارت ولم يعرف فادعت انه غرابا
فانكر ففقد قال الامام انه يحلف على البت قال الشيخان تبعنا للشيخ وغيره والضابط
ان يقال كل يمين فهي على البت الاعلى في فعل الغير ولو ادعي دينه لمورثه فقال المدعي
عليه ابراق مورثك منه وانت تعلم ذلك **حلف المدعي على نفي العلم بالبراه** مما
ادعاه لانه حلف على نفي فعل غيره ولو قال جني عبيدك على بما توجب كذا او انكره
فلا يصح حلف السيد على البت لان عبيده ماله وفعله كفعله ولذلك سميت

ويشاهد

الدعوى عليه ولو قال جئت بيمينك على ذمعي مثلاً فعليه حنانه فانكر ما لهما فخلق على البت
لانه لادمة لها وصان جنايتها بتقصيرة في حفظها لا بفعلها وتغيب رتبة القاضي
المستخلف المحض ولو ورد الحالف في يمينه بان قصد خلافاً لهذا اللفظ او ناول بان اعتقد
الحالف خلاف نية القاضي لم يرفع انتم اليمين الفاجرة لان اليمين شرعت ليرها بـ
الحصم الاقدام عليها خوفاً من الله فلو صح تاويله لبطلت هذه القاعدة **سنة** يسر تعليل
يمين مدعي اذا حلف مع شاهده او ردت اليمين عليه ويحين مدعي عليه وان لم يطلب الحصم
تعليلها فيما ليس بمال ولا يقصد منه مال ككساح وطلاق ولعان وفي مال يبلغ نصاب
زكاة فتعذر شرعاً مثلاً لان هباً او مائاً درهم فضة او ما قيمته ذلك والتعليل يكون بالزمان والمكان
كما مر في الدعان ويزيادة اسماء صفات كان يقول والله الذي لا اله الا هو علم الغيب والشهادة
هو الرحمن الرحيم الذي يعلم السر والعلانية وان كان الحالف يهودي حلفه القاضي بالله
الذي انزل التوراة عليه موسى ونجاه من العرق او نصرانياً حلفه بالله الذي انزل الانجيل علي
عيسى او مجوسياً او وثنياً حلفه بالله الذي خلقه وصوره ولا يجوز للقاضي ان يحلف احد
بطلاق او عتق او نذر كما قاله الماوردي وغيره قال الشافعي رضي الله تعالى عنه ومتي بلغ
الامام قاضياً يستخلف الناس بطلاق او عتق او نذر عزله عن الحكم لانه جاهل وقال
ابن عبد البر لا اعلم احداً من اهل العلم يرجع الاستحلاف بذلك ولا يحلف قاضي على نذر ظلم
في حكمه ولا شاهداً انه لم يكذب في شهادته ولا مدعي صبي ولو اختم لابل مهمل حتى يبلغ الا
كما فرامسبباً ثبتت وقار تعجلت ابيات العانة فيحلف لسقوط القتل واليمين من الحصم
تقطع الخصومة حالاً لا الحق فتسمع بيمينه المدعي بعد خلق الحصم ولو ادعى رق غير
صبي ومجنون مجنون نسب فقال انا حر اصله صدق بيمينه لان اصل الحرية وعلي
المدعي البينة وان ادعى رق صبي او مجنون وليس ببيده لم يصدر ق الا حجة او بيده
وجعل لقطتها خلق وحكم له برفقها لانه الظاهر من حاله وانكارها بعد حلفها لغو
فلا بد لها من حجة ولا تسمع دعوى بردين موجد وان كان به بينة اذ لا يتخلف بها الزام
في الحال فلو كان بعضه حالاً وبعضه موجد لاحتج الدعوى به لا ستحقاق المطالبة ببعضه
قاله الماوردي **فصل في الشهادة** انت وهي اخبار عن الشيء بلفظ خاص
والاصل فيها قبل الاجماع ايات كقوله تعالى ولا تكبر المشاهدة وقوله تعالى واستشهدوا
شهادتين من رجالكم واجبا كخبر الصبي كجانب ليس لك الا شاهد ابا وجبته وخبر انه صلى
الله عليه ولم سيل عن الشهادة فقال للسائل تزي الشمس قال نعم قال علي بن ابي طالب
او دعى رواه البيهقي والحاكم ومثله به وصيغة ثم شرع في شروط الركن الاول فقال
ولا تقبل الشهادة عند الاداء **الا** اجتمع فيه خمس بل عند شرف خصام
كما استخرجها الاول **الا سلام** فلا تقبل شهادة الكافر على مسلم ولا على كافر خلافاً
لابي حنيفة في قبول شهادة الكافر على كافر ولا في الوصية لقوله تعالى وشهدوا ذكركم
عدل منكم واتكافئوا بيمينكم ولا تقبل من الكاذب ولا من الفاسق ولا من الكاذب على غيره تعالى
فلا يؤمن الكاذب على خلفه والثانية والثالثة **البلوغ والعقل** فلا تقبل شهادة صبي
لقوله تعالى من رجالكم ولا مجنون بالاجماع والرابعة **الحرية** ولو بالدار فلا تقبل شهادة رقيق
خلافاً لاجماد ولو مجتهداً او مكاتباً لان اداء الشهادة فيه معنى الولاية وهو مسلوب منها

والخامسة

والخامسة **العدالة** ولا تقبل شهادة فاسق لقوله تعالى ان جاكراً فاسقاً فاستبينوا
والسادسة ان يكون له مروءة وهي الاستقامة لان من لا مروءة له لاحياله ومن لاحياله قال ما شأنا
لقوله صلى الله عليه وسلم اذ لم تستخ فاصنع ما شئت والسابعة ان يكون غير منزه في شهادته
لقوله تعالى ذلكم اقصط عند الله واخبر للشهادة وادنى ان لا يترنوا او اربعة حاصلة بلتهم
والثامنة ان يكون ناطقاً فلا تقبل شهادة الاخرس وان فهمت اشارته والثاسعة ان يكون
يقظاً كما قاله صاحب التنبيه وغيره فلا تقبل شهادته مغفل والعاشرة ان لا يكون
مجنوناً عليه بسفه ولا تقبل شهادته كما نقله في اصل الروضة قبيل فصل التوبة عن الصبر
وجزبه الرافعي في كتاب الوصية وخرج بقيد الاذن التحمل فلا تستخلف عترة هذه الشروط
بدليل قولهم انه لو شهد كافر او عبد او صبي شرعاً لكان بعد كماله قبلت كما قاله الزركشي
في خادمه قال ولا يستثنى من ذلك غير مشهود بالزنا كالحاج فانه يشترط الاهلية عند العقل
والعدالة المتقدمة خمس شرائط الاول ان يكون محتسباً **للكتاب** اي لكل منها قدر
والثاني ان يكون غير مشغول **بالقليل من الصغار** اي من نوع او انواع وفسر جماعة
الكثرة بانها الحلق فاعلمها وعيد شديد بنص كتاب او سنة وقيل هي المعصية
الوجبة المجدرة وذكر في اصل الروضة انهم ابي ترجيع هذا اميل وان الذي ذكرناه اول
هو الموافق لما ذكره عند تفصيل الكتاب انتهى لانهم عدوا الربا واسهل مال اليهم وشهادة
الزور وكوفاً من الكبار ولا حد فيها وقال الامام هي كل جرعة تؤخذ بقلة اكثر امث
مرتكبها بالدين انتهى والمراد بها بقرينة المخالف المذكورة غير الكبار لا اعتقادية التي
هي البدع فان الراعي قبول شهادة اهلها ما لم تكنهم كما سياتي ببيانها هذا ضبطها بالحد
واما بالعدد فاشياء كثيرة قال ابن عباس هي السبعين اقرب وقال سعيد بن جبير انها
سبعماية اقرب اي باعتبار اصناف انواعها وما عدا ذلك من المعاصي من الصغار ولا من
بعد شيء من التوعيب من الاول تقديم الصلاة وتاخيرها عن وقتها بلا عذر ومنع الرفقة ونكر
امر بالمعروف والنهي عن المنكر مع القدرة ونسب ان القرآن والباس من رحمة الله ولعن مكرهه
تعالى والاربا واجل مال البنية والاقطار في رمضان من غير عذر وعقوق الوالد
والزنا واللواط وشهادة الزور وضرب المسلم بغير حق والخمسة واما الغيبة فان
كانت في اهل العلم وحده القرآن فهي كبيرة كما جرى عليه ابن المقري والافضحية ومنع
الصغار النظر الحرام وهي المسلم فوق ثلاثة ايام والنيابة وشتق الجيب والتخلف في المشي
وادخال صبيان او مجانين بطلب تنجسهم للمسجد واستعمال نجاسة في بدن او ثوب
لغير حاجة فباركنا بجملة او اصرار على صغيرة من نوع او انواع تنافي العدالة
الا ان تغلب طاعته بحاصيه كما قاله الجمهور فلا تستخفي عدلته وان اقتضت عبارة المصنف
الاقتضا مطلقاً فابده في البحر لو نوب العدل فخل كبيرة كنفا لم يصدر ذكر غدا
فاستخلف خلاف نية الكفر والثالث ان يكون العدل **سليم السيرة** اي العقيدة بان
لا يكون مبتدعاً لا بكفر ولا بفسق ببدعته فلا تقبل شهادة مبتدع بكفر او بفسق
ببدعته فالاول كسكران البحت والثاني كسباب الصحابة ويستثنى من هذا الخط البيه
فلا تقبل شهادتهم وهم فرقة يجوزون الشهادة لصاحبهم اذا سمعوه يقول
بي علي فلا نكذ هذا اذ لم يبينوا السبب كما مر في الاشارة اليه كان قالوا رايته

يقدره كذا فتقبل جيبه شهادتهم الرابع ان يكون العدل ما مونا سما توقع فيه النفس
الامارة صاحبها عند الغضب من ارتكاب قول الزور والابتعاد على الفتنة والكذب لقيام
نفسه فلا عدالة لمن جعله غضبه على الوقوع في ذلك الخامس ان يكون **عاقلا على امره** مثل
بان يتخلق الشخص بخلق امثاله من ابناء عصره من براعي ما هي الشروع وادابه في زمانه
ومكانه لان الامور العرفية قل ما تنضبط بل تختلف باختلاف الاشخاص والازمنة والبلدان
وهذا اختلاف العدل فانها لا تختلف باختلاف الاشخاص فان الفسق يستوي فيه الشرير
والوصيغ كاختلاف المروءة فانها تختلف فلا تقبل شهادة من لامروءة لم يكن ياكل او يشرب في السوق
وهو غير سوي كما في المروءة وغيره من لم يخلع **سوع** او عطش او عيشي في السوق
مكتشوف الرأس او اليد غير العور عن لا يلبق به مثله وغيره من ينسك اما العورة
فكسوتها حرام او تقبل زوجه او امته بحضرة الناس واما تقبل ان يرى امرأته تعالى عنه
امته التي وقعت في سهمه جرح الناس فقال الزكشي كان تقبل استحيى شأن لا يمنع
او ظن انه ليس ثم ينظر او على ان المرة الواحدة لا تصرف على اقتضائه نص الشافعي
ومد الرجل عند الناس بلا ضرورة كقبلة امته بحضرة من ومن ذلكا كثيرا حكايات
مضحكة بين الناس بحيث يصير ذلك عادة له وخرج بالاكثر رما لم يكن وكان ذلك طبعيا
لا تصنع كما وقع لبعض الصبية وليس فقيه فباء او قلنسوة في محل لا يعتاد
للفقيه ليس ذلك واكتاب على لعب الشطرنج بحيث يشغله عن مهماته وان لم
يعتد به ما يحرمه او على غت او استماعه والقرار فقص وحرفة دينية مباحة كحاجة
وكيف زبل ونحوه وبيع من لا يلبق ذلك به واعتبر جعلهم الحرفة الدينية مما يحرم
المروءة مع قولهم انها من فروض الكفايات فاجيب بحمل ذلك على من اختارها لنفسه
مع حصول الكفاية بغيره اما الحرفة غير المباحة كالخمر والعارف والكا هو والمصور
فلا تقبل شهادتهم قال الصديقي لان شعارهم التلبس **تنبيه** هذا الشرط الخامس
انما هو شرط في قبول الشهادة لا في العدل فانها مع ذلك لا يخرج عن كونه عدلا كلف
شهادته لم تقبل لعقد مروءة ومن شروط القبول ايضا ان لا يكون منها والعهد ان
تجر اليه بشهادته نفعا او تدمر عنه ضررا كما سياتي في كلامه **تنبيه** لو شهد اثنان
لا تنبي بوصية من تركه فشهد الاثنان للشاهدين بوصية من تلك التركة قبلت
الشهادتان في الاصل لا تفصل كل شهادته عن الاخرى ولا تجوز شهادته نفعا ولا تدمر عنه
ضررا او تقبل شهادته الحسبة في حقوق الله تعالى المستحقة كالصلاة والصوم
وفيما له فيه حق موكده وهو مالا يشاء شرعي الاذي كطلاق وعق وعقوبة
فخاص وبقاعدته وانقضائها وحده تعالى وكذا النسب على الصحيح ومثي
حكم القاضي بشاهدين فيما غير مقبول في الشهادة ككافرين نعتيه هو
وعنده ولو شهد كافر او عبيد او صبي ثم اعادها بعد كماله قبلت شهادته لا تنافي
التهمة او فاسق ناج لم تقبل للتهمة وتقبل في غير تلك الشهادة بشرط اختياره
بعد التوبة مرة يظن فيها صدق توبته وقدرها الاكثرون بسنة ويستلزم توبة
معصية قولية القول فيقول قد في باطل وانا نادى عليه ولا اعراض له ويقول
في شهادته الزور شهادتي باطلة وانا نادى عليها والمعصية غير القولية يشترط في

التوبة

التوبة منها الا قلاع عنها وتدم عليها وعزم ان لا يعود لها ورد ظلاله اذ هي
ان تعلقت به **فصل** كما في بعض النسخ يد كرفيه العدد في الشهود والذكورة
والاسباب المسانعة من القبول واستقط ذكر فصل في بعضها **المعقود** المشهود بها
بالنسبة الى ما يخبر فيها عددا او وصفا بان احدها **حق الله تعالى** وثانيها
حق الادمي وبداية فقال **فاما حق الادمي** فانه الاغلب وقوعا **فوق على ثلاثة اشياء**
الاول ضرب لا يقبل فيه الا **شاهدان** ذكر ان ابي رجلا ولا مدخل فيه للاثبات
ولا للمبين مع الشاهد وهو مالا يقصد منه المال اصلا كعقوبة الله تعالى اولادهم
ويطلع عليه **الرجال** غالبا كالكاح وطلاق ورجعة واقرار بخو زنا وموت
ووكالة ووصاية وشركة وفراض وكفالة وشهادة على شهادة لانه تعالى نص
على الرجلين في الطلاق والرجعة والوصاية وروي مالك عن الزهري مضت السنة
بانه لا يجوز شهادته النساء في الحدود وفي النكاح والطلاق وقيس بالمذكورات
غيرها مما يشتركها في المعنى المذكور والوكالة والثلاثة بعد ما كان في مال
القصص منها الولاية والسلطنة لكن لما ذكرنا الرفع اختلفوا في الشركة والقرض
قال وينبغي ان يقال ان ارام مدعيها اثبات التصرف فهو كوكيل او اثبات حصته من
الربح فيثبتان برجل وامرأتين اذا المقصود المال ويغرب منه دعوى المرأة النكاح
لا ثبات المهر او شرطه او الارث فيثبت برجل وامرأتين وان لم يثبت النكاح بهما
في غير هذه الصور والثاني **ضرب يقبل فيه شاهدان** رجلا او رجلا وامرأتين
او **شاهد وعين المدعي** بعد ادا شهادته شاهدا وبعد تعديله ويزد كحتم في حلفه
صدق شاهده لان اليقين والشهادة حجتان مختلفا الجنس واعتبار ارتباط احدهما
بالاخرى ليصير كالنوع الواحد وهو اي هذا الضرب الثاني في كل **ما كان**
مالا عبثا كان او دينيا او منفعة او كان **القصص منه المال** من عقد مالي او فسخه
او حق مالي كبيع ومنه الحوالة لانها بيع دين بدين واقالة وصمان وخيار واجل
وذلك لعموم قوله تعالى واستشهدوا شهودا من رجالكم فان لم يكونا رجلين
فرجل وامرأتان وروي مسلم وغيره انه صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد وعين
راد الشافعي في الاموال وقيس بما فيه مال **تنبيه** من هذا الضرب
الوقف ايضا كما قاله ابن سريج وقال في الروضة انه انوي في المعنى وصحة الامام والنفوي
وغيرها انتهى وصحة الرافعي ايضا في الشرح الصغير كما افاده في المهما
والثالث **ضرب يقبل فيه شاهدان** رجلا او رجلا وامرأتان او اربع نسوة منفردا
وهو اي هذا الضرب الثالث في كل **مالا يطلع عليه الرجال** غالبا ككسرة وولادة
وحيض ورضاع وعيب امرأة تخلفت ثوبها كحراة علي فوجها حرة كانت
او امة واستهلال ولد لما روي ابن ابي شيبة عن الزهري مضت السنة
بانه يجوز شهادته النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن من ولادة النساء وعيوبهن
وقيس بما ذكر غيره مما يشترك في الضابط المذكور واذا قبلت شهادتهن
في كل منفردات فيقول الرجلين والرجل وامرأتين او في **تنبيه** فيقال
وغيره مسجلة الرضاع بما اذا كان الرضاع من الثدي فان كان من انا حلب فيه

اللعن لم تقبل شهادة النساء لكن تقبل شهادتهن بان هذا اللعن من هذه المرأة
لان الرجال لا يطلعون عليه غالبا وخوف عيب امرأة تحت ثوبها ما تقبل في الروضة
عن البغوي واقره العيب في وجه الحرة وكفيها فانه لا يثبت الا برجلين وفي وجه
الامة وما يبدوا عند المهنة فانه يثبت برجل وامرأتين لان المقصود منه المال فان
قبيل هذا وما قبله انما يثبتان على القول بحل النظر اليه ذلك اما على ما صححه الشيوخ
في الاولي والثووي في الثانية من حرم ذلك فتقبل النساء في مفردات اجيب
بان الوجه والكفين يطلع عليهما الرجال غالبا وان قلنا بحرمه نظر الاجنبي لانت
ذلك جاز لمحاارمها وزوجها ويجوز نظر الاجنبي لوجهها لتعليم ومعاملة وتحمل
شهادته وقد قال الولي العرفي اطلق الماوردي نقل الاجماع على ان عيوب النساء
في الوجه والكفين لا يقبل فيه الا الرجال ولم يفصل بين الامة والحرة وبه صرح القاضي
الحسين فيهما انتهى اي فلا تقبل النساء الخالص في الامة لما مر انه يقبل فيهما
رجل وامرأتان لما مر وكذا لا يثبت من الحقوق برجل وامرأتين لا يثبت برجل وعين
لان الرجل والمرأتين اقوي واذا لم يثبت بالاقر لا يثبت بما دونه وكما ثبت برجل
وامرأتين ثبت برجل وعين الاعيوب النساء وخوها كرضاع فانها لا تثبت بشاهد
وعين لانها امور خفية بخلاف المال وعلم من تقسيم المصنف المذكور انه لا يثبت
بثني امرأتين وعين وهو كذا لعدم ورود ذلك وقيام مقام رجل في غير ذلك
لوروده فدرج ما قبل فيه شهادته النسوة على فعله لا تقبل شهادتهن على الاقرار
فانه ما يسمع الرجال غالبا كسابر الا قارى كما ذكره الرميري **واما حقوق الله تعالى**
ولا تقبل فيهما النساء اصلا والختي كالمراة في هذا وفي جميع ما مر وهي اي حقوق الله
تعالى **على ثلاثة اصوب** ايضا **الاول ضرب لا يقبل فيه اقل من اربعة**
من الرجال **وهو** اي هذا الضرب **الزنا** لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات فقول
بانوا بارجعة شهد او ما في صحيح مسلم عن سعد بن عباد رضى الله تعالى عنه
انه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم لو وجدت مع امرأتى رجلا امله حتى ان يارفعه
شهدا قال نعم ولا نه لا يقوم الا امرأتين وصار كالتشهادة على رجلين ولان الزنا
من اعظم الفواحش فغلظت الشهادة فيه ليكون اسقروا ما تقبل شهادتهن
بالزنا اذا الواحانت من التفاته قريبا او بعدنا النظر لاقامة الشهادة قال الماوردي
فان قالوا نقدنا لغير الشهادة فسقوا وردت شهادتهم انتهى هذا اذا انكر
ذلك منهم ولم يخلط طاعتهم على معاصيهم ولا تقبل شهادتهم ولا بد ان يقولوا
رايناها ادخل حشمتهم او قدرها من فاقدها في فوجها وان لم يقولوا كما لا يصح في الحاشية
او كما مرودي في المحلة **تسببه** المواطى في ذلك الزنا وكذا اتيان البهية على المذهب
المنصوص في الام قال في زيادة الروضة لان كلاما جاع ونقصان العقوبة فيه لا يمنع من
العدة كما في زيادة الروضة الامة قال الباقي ووطي الميتة لا يوجب الحد على الاصح وهو
كاتبان البهية في انه لا يثبت الا بارجعة عني المعتمد انتهى وخارج بما ذكره في الشهادة
اذا اقتصد بالدعوى به المال او شهد به حسنة ومقدامات الزنا كقبلة ومكانة فلا يحتاج
الي اربعة ويقبل بالاقرار بالزنا وما الحق به رجلان كغيره من الاقرار **والثاني**

من

ضرب يقبل فيه اثنان اي رجلان **وهو** اي هذا الضرب **الثاني ما سوى**
الزنا وما الخف من الحدود سواء كان قتلا لمرتدة ام لقاتع طريق بشرطه
ام لقطع في سرقة ام في طريق امرجله لشارب مسكر **والثالث ضرب يقبل فيه**
رجل واحد وهو هلال شهر رمضان بالنسبة للصوم على اظهر القولين
عند الشيوخ احتياط للصوم اما بالنسبة لمحاول اجل او وقوع طلاق فلا كما مر ذلك
في الصيام والحق بذلك مساييل منها ما لو نذر صوم رجب مثلا فشهد واحد برويته
فهل يجب الصوم اذا قلنا يثبت به رمضان حكى ابن الرفعة فيه وجهين عن البحر
ورجح ابن المزي في كتاب الصيام الوجوب ومنها ما في الجوع اخذ الصلاة على الميت
عنه المتولي انه لو مات ذمي فشهد عدل باسلامه لم يثبت في الارث وفي الاكتفائه
في الصلاة عليه وتوابعها وجهان بناء على القولين في هلال رمضان ومقتضاه
ترجيح القول وهو الظاهر وان اقمى القاضي حين بالمنع ومنها ثبوت
شواك بشهادة العدل الواحد بطريق التعيين فيما اذا ثبت رمضان بشهادته
ولم ير الهلال بعد التلاوة فانا ننظر على الاصح ومنها ومقتضى الجمع كلام القاضي
او القاضي كلام الخصم يقبل فيه الواحد وهو من باب الشهادة كذا ذكره الرافعي قبل القضاء
عليها غاييب ومما صور زيادة على ذلك ذكرتها في شرح المنهاج وغيره **ولا تقبل**
شهادته على فعل كزنا وشرب خمر وعصب والاف وولادة ورضاع واصباد
واحياء وكون اليد على مال الا بابصاره كذا الفحل مع فاعلم لانه يصل به الى العلم واليقين
فلا يكفي فيه السماع من الغير قال تعالى ولا تقبل ما ليس لك به علم وقال صلى الله عليه وسلم
على مثلها فاشهد الا ان في المحقوق ما اكتفى فيه بالطق المؤكد لتعذر اليقين فيه
وته عوا الحاجة الى اثباته كالمالك فانه لا سبيل الى معرفته يقينا وكذا العدالة
والاعسار وتقبل في الفعل من اصم لا بصره ويجوز بعد النظر لمرجى الزائعين
لتحمل الشهادة كما مرث الاشارة اليه لانها هتكا حرمه انفسهم في الاقوال
كعقد ونسج وطلاق واقرار يشترط في الشاهد بها سماعه وابصاره في ايها
حال تلفظ بها حتى لو نطق بها من وراء حجاب وهو يتحقق لم يكتف وما
حكاه الروياني عن اصحاب من انه لو جلس بباب بيت فيه اثنان فقط فسمع
نقاشها بالبيع وغيره كفي من غير روية زاد السند ليحيى لانه لا يعرف الموجب
من القابل ولا تقبل شهادة **الاعمى** فيما يتعلق بالبصر لجواز اشتباه الاصوات
وقد حكى في الانسان صوت غيره **الا في نسبه** وفي بعض الشيخ خمسة
مواضع وسياي توجهه ذلك الموضوع **الاول الموت** فانه يثبت بالتسامع
لان اسبابه كثيرة ومنها ما يجي ومنها ما يظهر وقد بعس الاطلاع عليها لان
ان تعتمد على الاستفاضة والموضع **الثاني النسب** له كراواني وان لم يعرف
عين المنسوب اليه من اب او جد فيشهد ان هذا ابن فلان وان هذه بنت
فلان او قبيلة فيشهد ان من قبيلة كذا لانه كانه دخل للروية فيه فان غاية
التمكن ان يشاهد الولادة على الفراش وذلك لا يفيد القطع بل الظاهر فقط والحاجة
داعية الى اثبات الانساب الى الاجداد المتوفين والمقبيل القديمة فسوم فيه

قال ابن المنذر وهذا ما لا اعلم فيه خلافا وكذا اثبت النسب بالاستفاضة الى
الام في الاصح كالاب وان كان النسب في الحقيقة الى الاب والموضع الثالث **المطلق**
من غير اضافة لما ذكره معني اذ لم يكن منازع **تنبيه** هذه الثلاثة من الامور التي
تنبت بالاستفاضة ويصح من الامور التي تنبت بالاستفاضة العتق والوكة والوقف
والدكاخ كما هو الاصح عند المحققين لانها امور مؤبدة فاذا اطالت مدتها عسر إقامة البينة
عليها فثبت الحاجة الى اثباتها بالاستفاضة ولا يشك احد ان عايشه رضي الله تعالى روحه
ولان فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم ولا مستند غير السماع وما ذكر في الوقف هو بالنظر الى
رهنها كاهله واما شروط فقال النووي في فتاويه لا تثبت بالاستفاضة شروط الوقف وتفصيله
بل ان كان وقفا على جماعة معينين وجماع منعددة فثبت الغلبة بينهم بالسوية او على مدتهم
مثلا وتعذر معرفة الشروط صدف النافذة الخلة فيما يراه من مصالحها انتهى والا وجه
حل هذا على ما افتي به ابن الصلاح شيخه من ان الشروط ان شهد بها متفردة لم تثبت بها
وان ذكرها في شهادته باصل الوقف سمعت لانه يرجح حاصله الى بيان كيفية الوقف
وما يثبت بالاستفاضة القضا والجرح والتعديل والرسد والارث واستحقاق الزكاة
والرضاخ وحيث اثبت النكاح بالاستفاضة لا يثبت الصدق بها بل يرجح لمثل ولا
يكتفي بالشاهد بالاستفاضة ان يقول سمعت الناس يقولون كذا وان كانت شهادته مبنية عليها
بل يقول اشهد انه له او انه ابنه مثلا لانه قد يعلم خلاف ما سمع من الناس ولو صرح بذلك لم تقبل
شهادته على الاصح لان ذكره يشترط عدم جرمته بالثبوت ووجه من التعديل حمل هذا على
ما اذا ظهر بذكره تردد في الشهادة فان ذكره لتقوية او حكاية حال قبلت شهادته وهو ظاهر
وليس له ان يقول اشهد ان فلانة ولدت فلانا وان فلانا اعتق فلانا لما مر كانه يشترط بالشهادة
بالفعل الابصار واليقول الابصار والسمع وشروط الاستفاضة التي تستند بالشهادة اليها
في المشهود به سماع الشهود به من جمع كثير ومن توافقه على الكذب بحيث يقع العلم
او الظن بالحق بخبرهم كما ذكره الشيخان في المنتزه والروضة لان الاصل في الشهادة
اعتماد اليقين وانما يعدل عنه عند عدم الوصول اليه بقرينة على حسب الطاقة
والموضع الرابع التهمة اذا اتخذ القاضي متراجعا وقلنا بجوارزه وهو الاصح فتقبل شهادته
فيها لان الترجمة تفسير اللفظ فلا يحتاج الى معانية واسارة وقوله **وما شهد به قبلها**
ساقط في بعض النسخ فمن عد المواضع ستة عد ذلك ومن عدها خمسة لم يعد ذلك معناه
ان الاعي جمل الشهادة فيما يحتاج للبصر قبل عروضا **الحج** العي له ثم عي بعد ذلك بشهد
بما تخله ان كان المشهود له وعليه محروفي الاسم والنسب لا مكان الشهادة عليها
فيقول اشهد ان فلان ابن فلان او فلان ابن فلان بكذا بخلاف جملها او احدهما
اخذ من مفهوم الشرط نعم لو عي ويدا او يد المشهود عليه في يده فشهد عليه في الاولى
مطلقا مع تميزه له من خصمه وفي الثانية لحر وفاق الاسم والنسب قبلت شهادته
كما بحثه الزركشي في الاولى وصرح به في اصل الروضة في الثانية **والموضع الخامس**
او السادس على ما تقدم ما تخله **على المصوب** عنده كان يقر شخص في اذنه
بخو طلاق او عتق او مال الشخص مخروق الاسم والنسب فينتقل الاعي به
ويصير له حتى يشهد عليه بما سمع منه عند قاضيه فتقبل على الصحيح

لحصول

لحصول العلم بانه المشهود عليه وله ان يطار وجهه اعتمادا على صوتها للضرورة
ولان الولي يجوز بالظن ولا يجوز بالشهادة على وجه اعتمادا على صوتها
كغيرها خلافا لما بحثه الاذري من قبول شهادة عليها اعتمادا على ذلك **ولا تقبل**
شهادة جارية لنفسه تبعاً فنرد شهادته لجبده سواء كان
مادونا له ام لا ومكانته لان له فيه علة نعم لو شهد بشرا تنقص لمشتريه
وفيه منفعة لمكانته قبلت ولغيره لم يثبت وان لم تستغنى تركه الدون
او عليه حجر فليس لانه اذا ثبت للعهرم ثبوت ثبوت لنفسه المطالبة ونرد شهادته
ايضا بما هو ولي او وصي او وكيل فيه ولو بدون جعل لانه يثبت لنفسه سلطة
التصرف وبيعة من ضمنه باذا او ابراء لانه يدفع بها الغرم عن نفسه ويحارجه
مورثه قبل ان يملكها لانه لو مات كان الارث له ولو شهد لمورث له مريضا وجرح
بما قبل الا انه مال قبلت شهادته والفرق بين هذه والتي قبلها ان الجرح
سبب للموت النافذ الحق اليه بخلاف المال واخرج لمنع قبول الشهادة في ذلك وانما
يقوله تعالى وادني ان لا ترابوا والريبة حاصلة هنا ولقوله صلى الله عليه وسلم لا تقبل
شهادة خصم ولا ظنين والظنين المنهم ولهذا لا تقبل شهادة **دافع عنها** اي
عن نفسه **ولا كسها** عاقلة بفسق شهود قتل مجملونه من خطأ او شبهة
محمد وشهادة غير ما مفلس بفسق شهودين اخر ظهر عليه لا هم يدفعون بها
صغر **الحاجة** **تنبيه** لا تقبل شهادة من غفل لا يضبط اصلا غالبا لعدم الوثوق
بقوله اما من لا يضبط انا ذرا او الاغلب فيه الحفظ والصنيط فتقبل قطعاً لان
احدا لا يعلم من ذكر ومن تعادل غلظه وصنيطه فالظا هارنه كن غلب غلظه
ولا شهادة مدار بشهادته قبل ان يشهد للتهمة والخبر الصحيح ان البصلي البصلي
وسلم قال خير القرون قريظة الذين يلوهم ثم الذين يلوهم ثم جحيم ثم يلوهم
ولا يستشهدون فان ذلك في مقام الذم لهم اما خبر مسلم الا خبره بخبر الشهود
الذي ياتي بشهادة قبل ان يسألها فحجوا على شهادة الحسينة وهي باخوة من
الامتناب وهي طلب الاجر فتقبل سواء استبقها دعوى ام لا سواء كانت في غيبة
المشهود عليه ام لا وهي خبرها من الشهادات في شروطها السابقة في حقوق الله
تعالى المتمخصة كصلاة وزكاة وصوم وان يشهد بتركها وقبالة تعالى فيه حق مولد
كطلاق وعتق وعفو عن قصاص وقاعدة وانقضائها وحده تعالى بان يشهد
بوجوب ذلك والمستحب ستره اذا راي المصاحبة فيه واحسان وتعديل وكفارة
وبلوع وكفارة كفروا سلام وتحرير مصاهرة وثبوت نسب ووصية ووقف
اذ اعنت جهنتها ولو اخرة الجهة العامة فيدخل نحو ما افتي به البخوي من انه لو
وقف دارا على اولاده ثم الفقرا فاسموا في غيرها ورثته وتملكوها فشهدوا اشهد ان
حسبة قبل انقراض اولاده بوقفيته قبلت شهادتها لان اخره وقف على الفقرا
لان خصيت جهنتها فلا تقبل فيها لتعلقها بحظوظ خاصة وخرج بحقوق الله
تعالى حقوق الادميين كالقصاص وحقوق الفقير والبيوع والاقرار لانه اذا لم يعلم
هل احب الحق به اعلمه الشاهد به ليستشهد به بعد الدعوى وانما شفع شهادة

الحسنة عند الحاجة اليها ولو شهد اثنتان ان فلانا اعتق عبده او انه اخو فلانة من الرضاع
لم يكن حتى يقول انه يسترقه او انه يريد نكاحها وكيفية شرهاة الحسنة ان الشهود يجهلون
الى القاضي ويقولون نحن نشهد على فلان بكذا فاحضره لنشهد عليه فان ابته واوقالوا
فلان زنا فقم قدقته وما تقبل فيه شرهاة الحسنة هل تشع فيه دعواها وجهان او جهها
كما جرى عليه ابن المقري نفعه لا نسوي ونسبه الامام للعراقيين لا يشع لانه لاحق
للمدعي في المشهود به ومن له الحق لم ياذن في الطلب والاثبات بل امر فيه بالاعراض
والدفع مما امكن والوجه الثاني مرجحه باليقين انها تشع ويجب حملها على غير حد ودالله
تعالى ولهذا فصل بعض المتأخرين فقال انها تشع الا في محض حقوق الله تعالى
كتاب العتق بمعنى الاعتاق وهو لغة ما خوذ من قولهم
عتق الفرس اذا سبق غيره وعتق الفرج اذا طار واستقل فكان العبد اذا قتل
من الرق تخلص واستقل وشرعا ازالة ملك عن ادبي لا الى ملك تفر باليه الله تعالى
وخرج بالادي الطير والبهيمة فلا يصح عتقها كما في رواية الحنابلة عن ابي ابي بكر
طبري او اراد رساله فوجها ان اصحاب المذاهب لا يفتون في معنى السوايب والاصل في تركه قبل الاجماع
قوله تعالى فذكر رقية وقوله تعالى واذ تقول للذي انعم الله عليه اي بالاسلام او انعم
عليه بالعتق كما قال المفسرون في غير موضع فاتفقوا على رقية وفي الصحيحين ان من عتق
رقية مؤمنة اعتق الله بكل عضو منها عضوا من اعضائه من النار حتى الفرج
بالفرج وفي سنن ابي داود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من اعتق رقية مؤمنة
كانت فداءه من النار وخصة الرقية في الذكر في هذين الخبرين لان ملكا السيد
الرقيق كالخل في رقبته فهو محتبس به كما تحبس الدابة بالجل في عنقه
فاذا اعتقه اطلقه من ذلك الغل الذي كان في رقبته وقوله حتى الفرج بالفرج
خصه بالذكر اما لان ذنبه فاحش واما لانه يجتلف من المعتق والمعتق فابده
اعتق النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثا وعتق صبية في عاش ثلاثا وستين سنة
واعتقت السيدة عائشة ثلثة تسع وستين وعاشت كذلك واعتق عبد الله بن عمر
الفاء والعتق حكيم ابن خزام مائة مطوقين بالفضة واعتق ذوالالدراع الحميري
في يوم واحد ثمانية الاف واعتق عبد الرحمن بن عوف ثلاثين الفا رضي الله عنهم
وحسنوا معهم امين واركانه ثلاثه معتق وعتيق وصبيغة وقد شرع في الركن
الاول فقال **وبصع العتق** من كل مالك للرقبة **جائز التصرف في ملكه** اهل التصرف
والولاختاروا من وكيل او ولي في كفارة لزمته مولية فلا يصح من غير ملك بلا اذن
ولا من غير مطلق التصرف ومن صبي ومجنون وكحور عليه بسفه او فاس ولا
من مبعوض ومكاتب ومكره بغير حق ويقتصر الاكراه في حق في البيع بشرط العتق
ويصح من سكران ومن كافر ولو حرييا ويثبت ولاوه على عتقه المسلم سواء اعتقه
مسلم ام كافرا ام اسلم ولا يصح عتق موقوف لانه غير مملوك ولان ذلك يبطال به حق رقية
البطون وبصع معلقا بصفة محققة الوقوع وغيرها كما لنه يبر لما فيه من التوسعة
لتفصيل القرية واذ اعلق الاعناق على صفة لم يملك الرجوع فيه بالقول ويملك
بالنصرف كالبيع ونحوه ولو باعد ثم اشتراه لم تغد الصفة ولو علقه على صفة

جهر

ويلغوا

بعد الموت ثم مات السيد لم تبطل الصفة ويصح موقنا ويلغوا نكيت والدن
الثاني العتق ويشترط فيه ان لا يتعلق به حق لا زمر غير عتقه ببيع كسوة
وموخر جلا في ما يتعلق به ذلك كرهن على تفصيل مربيته وهذا الركن لم يذكره المصنف
فشرع في الركن الثالث وهو الصفة وهي اما صريح واما كناية وقد شرع في
القسم الاول بقوله **وبصع العتق** اي بتصرفه **لفظ العتق والتحرير**
وما تصرف منها كانت عتق او معتق او محررا او حررتك لو روده في القدان
ولو روده في السنة متكررين وليسوي في الغاظها الهازل واللاغب لان
هز لها حد تخاروا به الترمذي وغيره وكذا ذكر رقية وما تصرف منه كقول الرقية صحيح
في الاصح لورده في القرآن فروع لو كان اسم امته قبل ارقاقها حرة فسميت بغير
فقال لها يا حرة عتقتك ان لم يتصدق الله بها باسمها في الحال حرة لم تعتق الا ان قصد العتق ولو
اقر بحرية رقية خوفا من اخذ المالك عنه اذا طاله المالك به وقصد الاخبار لم يعتق
باطنا ولو قال لامرأة زاحمة يا حرة فباتت امته لم تعتق ولو قال لعبده افرج من
عملك وانت حر وقال اردت ان العمل لم يقبل ظاهرا وبدين ولو قال الله اعتقك عتق
او اعتقك الله فكذلك كما هو مقتضى كلام النبيين ولو قال لعبده انت حر مثل هذا العبد
واشار الى عباد اخر له لم يعتق ولا العبد كما يحسنه النووي لان وصفه بالعبد يمنع عتقه ويعتق
المخاطب فان قال مثل هذا ولم يقل العبد عتق كما صوبه النووي وان قال الاسوي
اعتا يعتق الاول فقط ولو قال السيد لرجل انت تعلم ان عبيدي حر عتق باقراره
وان لم يكن المخاطب عالما بحريته لان قال له انت تظن او تزي والصريح لا يحتاج الى نية
لا يقاعه كساير الصرايح لانه لا يفهم منه غيره عند الاطلاق فلم يجز للتوثيق بالنية ولان هزله
جدا مرفيق العتق وان لم يقصد اطلاقه اما قصد الصريح لمعناه فلا بد منه لخرج اعني تلفظ
بالعتق ولم يعرف معناه ثم شرع في القسم الثاني وهو الكناية بقوله **وبصع العتق**
ايضا بلفظ الكناية وهو ما احتل العتق وغيره كقوله لا ملك لي عليك لا سلطان لي عليك
لا سبيل لي عليك لا خدمة لي عليك انت سايبة انت مولاي وخوذ لك زنت ملكي او خذني
عندك لا تنعرا ما ذكر بالملك مع احتمال غيره وكذا قال المصنف **مع النية** اي لا بد
من نية العتق وان احتفت بها فنية لاحتمالها غير العتق فلا بد من نية التمييز
كالامساك والصوم **تنبيه** يشترط ان ياتي بالنية قبل فراغه من لفظ الكناية
كما مر في الطلاق بالكناية ولو قال لعبده يا سيدي هل هو كناية او وجهان
رجح الامام انه كناية وجرى عليه ابن المقري وهو الظاهر ورجح القاضي والغزالي انه لغو
لانه من السوود ونه بربط المنزل وليس منه ما يقتضي العتق وصبيغة طلاق او طهار
صريحه كناية كناية هنا اي فيها هو صالح فيه بخلاف قوله للعبد اعتد او استري
رحمك او لرقبته انا متد حر فلا ينفذ فيه العتق وان نواه ولا يصح خطا بتد كبير او نائيت
فقوله لعبده انت حر قولا منه انت حر صريح ونصح اضافة العتق الى جزو من الرقيق
كما قال فاذا **اعتق المالك بعض عبيد معين كبد** او شابع منه كربعة عتق جميعه
انه كظيره في الطلاق وسوا المورس وغيره لما روي الشافعي ان رجلا اعتق شقفا من غلام
فذكره لك النبي صلى الله عليه وسلم فاجاز عتقه وقال ليس له شريك هذا اذا كان باقية له

سر

العتق فان كان
سكنا

فان كان باقية لغيره فقد ذكره بقوله وان اعتق **شريك** بكسر الشين اي نصيبا مشتركا
ان في **عند** سوا كان شريكه مسلما او لاكثر نصيبه امر قل وهو **موسر** **شريك** الحق
بجود نلفظه به الي باقية من غير توقف على ادا القيمة **تتبع** المراد بكونه موسرا
ان يكون موسرا بقيمة حصته شريكه فاضا ذلك في قوله **تتبع** فله نصيبه في يومه وليلته ودمت
توسر بلبسه ويسكن في يومه على ما سبق في الفليس وبصرف الي ذلك كما يباع وبصرفه
الي ذلك في الدين **وكان عليه** بجود السراية **قيمة نصيب شريكه** يوم الاعتراف
لانه وقت الانلاق فان ابسر بعض حصته سري الي ما ابسره من نصيب شريكه
والاصل في ذلك خبر الصبي من اعترف شركا له في عبده وكان له مال يبلغ عن العبد
قوم العبد عليه قيمة عدل فاعطى شركا حصصهم وعق عليه العبد والافق عتق
عليه منه ما اعترف وفي رواية من اعترف شركا له في عبده وكان له مال يبلغ قيمة العبد فهو
عتيق واختار بقيد يساره عن اعساره فانه لا يسري بل الباقي ملك لشريكه ويعتق
نصيبه فقط والاعتبار بالسراية الاعتراف فلو اعترف وهو معسر ثم
ابسر فلا تقوى كما قاله في الروضة وقضية اطلاق التقويم سموه لما لو كان عليه
دين بقدره وهو كذلك على الاظهر عند الاكثرين كما قاله في الروضة **وقضية** اطلاق
التقويم لانه ما كان له في يده فاذ تصرفه فيه ولما لو اشتري به عبدا واعتقه
نقد ويستثنى من السراية ما لو كان نصيب الشريك مستولدا بان استولدها
وهو معسر ولا سراية في الاصل لان السراية تتضمن النقل ويجري الخلاف
فيما لو استولدها احدها وهو معسر ثم استولدها الاخرى اعتقها احدها
كما تنص عليه الذي لم يعتق موقوفة لم يسر العتق اليها قولا واحدا كما قاله في
الكتابة ويستثنى صوران لا تقوى بهما على المعتق يساره الاولى ما اذا
وهب الاصل لفرعه شقضا من رقيق وقضيه ثم اعترف الاصل ما بقي من ماله
فانه يسري الي نصيب الفرع مع اليسار ولا قيمة عليه على الاربع والثانية
ما لو باع شقضا من رقيق ثم جرد على الشريك بالفلس فاعتق البايع
نصيبه فانه يسري الي البايع الذي له الرجوع فيه بشرط اليسار ولا قيمة
عليه لان عتقه صادق ما كان له ان يرجع فيه ولو كان رقيق بين ثلاثة فاعتق
اثنا منهم نصيبهم معا واحدها معسر والآخر موسر فموسر جميع نصيب
الذي لم يعتق على هذا الموسر كما قاله الشيخان والمريض معسر الا في ثلث
ماله فاذا اعترف نصيبه من رقيق مشترك في مرض موته فان جرد جميع
العبد من ثلث ماله قوم عليه نصيب شريكه وعتق جميعه وان لم يجرد الا نصيب
عتق بلا سراية ولا تختص السراية بالا عتاق وحبيبة استيلاء احد الشريكين
الموسر الامة المشتركة بينهما يسري الي نصيب شريكه كما لعق
بل اولى منه بالنفوذ لانه فعل وهو اقوي من القول ولهذا ينقد استيلاء
المجنون والمحجور عليه دون عتقهما وابلا المريض من راس المال واعترافه
من الثلث وخرج بالموسر معسر فلا يسري استيلاؤه كما لعق نعم ان كان
الشريك المستولد اصلا لشريكه سري كما لو استولد الجارية التي كلها له وعليه

قيمة نصيب شريكه لا تلاق بازالة ملكه وعليه ايضا حصته من مهر مثل الاستماع
عليه غيره ويجب مع ذلك ارش البكر لو كانت بكر وهذا ان ٥ ٥ ٥ تاخرونه الا نزال عن
تخييب المشتقة كما هو الغالب والا فلا يلزمه حصته مهر لان الموجب له تخييب
المشتقة في ملك غيره وهو منتق وشروط سراية العتق اربعة الاول اعتناق
المالك ولو بنا عليه باختباره كشرائه جزا صله وليس وليس المراد بالاختبار
مقابل الاكراه بل المراد السبب في الاعتناق ولا يصح الاحتراز بالاختبار مقابل
الاكراه بل المراد السبب في الاعتناق عن الاكراه لان الكلام فيما يعتق فيه الشخص
والاكراه لا يعتق فيه وخرج بالاختيار ما لو ورث بعض فرعه او اصله فانه لم يسر
عليه للعق الي باقية لان التقويم سبيله سبيل ضمان المتلفات وعند انفك
الاختيار لا يصح منه بعد اتلاق الشرط الشرط الثاني ان يكون له يوم لا عتاق مال بقي
بقية الباقي او بعضه كما مر بالشرط الثالث ان يكون محالها قابلا للنقل فلا سراية في
نصيب حكم باستيلاء فيه ولا الي الحصه الموقوفة ولا الي المنذر واعتاقه الشرط الرابع
ان يعتق نصيبه لم يعتق اذ لا يسري العتق الي نصيب شريكه فلو اعترف نصيب
شريكه لغا اذ لا ملك ولا تبعية فلو اعترف نصيبه بعد ذلك سري الي حصته شريكه ولو
اعتق نصيب المشترك واطلق حل على ملكه فقط لان الانسان انما يعتق ما يملك كما جزم
به صاحب الانوار **ومن ملك واحد من والديه او مولوديه** من النسب بكسر
المدال فيها ملكا فلهما كالارث او اختياريا كما لشرا واليه **عتق عليه** اما
الاصول فلقوله تعالى واحفض لها جناح الدل من الرحمة ولا ينافي في خفض
خفض الجناح مع الاسترقاق ولها في صحاح مسلم ان جده ولد والديه الا ان جده مملوك
فيستثريه فخصه اي يعتقه الشرا لان الولد هو العتق بان شرايه العتق كما فهمه
رواية داود الظاهر به **ثانية** فيعتق عليه فاما لزوم فلقوله تعالى وما ينبغي لرجل
ان يتخذ ولدا ان كل من في السموات والارض الا اني الرحمن عبد او قال تعالى وقالوا اتخذ الرحمن
ولدا اسماءه بل عباد مكرمون دل على في اجتماع الولدية والعبودية **تتبع** شغل
قوله والولدية او مولدية الذكور منها والاناث علوا ووسلوا اتخذ بينهما ام لا حكم
متعلق بالقرابة فاستوي فيه من ذكرناه وخرج من اعدائهما من الاقارب كالاخوة والا
عمام فانهم لا يعتقون بالملك لانه لم يرد فيه نص ولا هو في معنى ما ورد فيه النص لا تنقأ
القبض عليه واما جزم من ملك ذي رحم فقد عتق فضعف بل قال الشافعي انه منكر وخرج
لقوله من النسب اصله او فرعه من الرضاع فانه لا يعتق عليه **ثمة** لا يصح شرا الولي لطفل
او مجنون او سفيف قريبه الذي يعتق عليه لانه انما يتصرف عليه بالعبطة ولا عبطة لانه
يعتق عليه ولو وهب لمن ذكر او صبي له به ولم يلزمه نفقته كان كان معسرا او فرعه
كسوبا فعلى الولي قبوله ويعتق على موليه لا تنقأ الضرر وصور الكمال للبعث فان
لزمه نفقته لم يجز للولي قبوله ولو ملك اصله او فرعه في مرض موته مما ان كان ورثة
او وهب له عتق عليه من راس المال لانه الشرا اخرج عن ملكه فكانه لم يدخل وهذا
هو المعتمد كما صح في الروضة كالشحيب وان صح في المفاج انه يعتق من ثلثه وان
ملكه بعوض بلا مجازا عتق من ثلثه لانه فوت على الورثة ما بذله من الثمن ولا يرثه

لانه لو ورثه كان عتقه تبرعا على الورثة فيسطل لتعذر اجازته لتوقفها على ارثها
الموقوف على عتق اصلها فيوقت كل من اجازته وارثه على الاخر فيمتنع ارثه
فان كان المرفق موبنا بدين مستغرق لماله عند موته بيع للدين ولا يعتق منه شي
لان عتقه يعتبر من الثلث والدين يبيع منه وان ملكه بعتن مجابة من المبيع فقدرها
بملكه مجابا فيكون من راس المال والباقي من الثلث ولو وهب لرفيق جزء بعض عبده
فقبل عتق قال في الممنهج وسرا على عبده قيمة باقية لان الهبة له هبة لبيده وقال في الرضة
ينبغي انه لا يسري لانه دخل في ملكه فزها كالارث وهذا هو المظاهر كما اعتد به الفقهاء
وقال في الممنهج وجه ضعيف عزيز لا يلتفت اليه **فصل** في الولا وهو بفتح
الواو والمد لفة القرابة ما خوذ من الموالاة وهي المعاونة والمقاربة وشرعا عصبوبة
سببها زوال الملك عن الرقيق بالحرية وهي متراخية عن عصبوبة النسب فيرت
بها المعتق ويلى امر السكاح والصلاة ويعقل والا صل فيه قبل الاجماع قوله تعالى ادعهم
لا بايهم الى قوله ومواليكم وقوله صلى الله عليه وسلم انما الولا لمن اعتق وقوله الولامة كلمة
النسب فتوث بها المعتق ويلى امر السكاح والصلاة ويعقل والا صل فيه قبل الاجماع قوله تعالى ادعهم
لا بايهم الى قوله ومواليكم النسب في اختلاف ما خلاط النسب لا يباع الا لزمه فلا ينبغي بغيره
فلو اعتقه على ان لا ولا له عليه او انه لغيره اذا شرط لقوله صلى الله عليه وسلم
كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل قضا الله احق وشرطه او ثق انما الولا لمن اعتق
ويثبت له الولا سواء حصل العتق منجزا ام بصفة ام بكتابة باد انجوزا ام بتدبير
ام باستيلاء ام بقرابة كان ورث قريبه الذي يعتق عليه او ملكه ببيع او هبة
او وصية او بشر الرقيق نفسه فانه عقد عتق ام ضمنا كقوله لغيره اعتق عبد
عني فاجابه اما ولا وه بالا عتاق فللمخبر السابق ولما بغيره فلفقيا س عليه اما اذا عتق
غيره عبده عنه بغير اذنه فانه يبيع ايضا لكن لا يثبت له الولا وانما يثبت للمالك خلافا
لما وقع في اصل الرضة من انه يثبت له لا للمالك واستثنى من ذلك ما لو اقر بحرية عبد
ثم اشتراه فانه يعتق عليه ولا يكون ولا وه له بل هو موقوف لان الملك يزعم لم يثبت
له وانما عتق مواخذه له بقوله وما لو اعنق الكافر كافرا فالحق العتق بدار الحرب
واسترق ثم اعتقه السيد الثاني فولا وه للثاني وما لو اعنق الامام عبد من عبده بيت
المال فانه يثبت الولا عليه للمسلمين لا للمعتق **تنبيه** يثبت الولا للكا فر على
المسلم كعكسه ان لم ير ثوارثا كما يثبت عقد السكاح والنسب بينهما وان لم يوارثا
ولا يثبت الولا بسبب اخر غير الاعناق كاسلام شخص على يد غيره وحدث من مسلم
على يد رجل فهو احق الناس بمجاياة وماتة قال البخاري اختلفوا في صحته وكان نقاطا وحدث
تخوة المرأة ثلاث موارث عتقها ونقطة لها وولد لها الذي لا عنت عليه صنعوه
الشافعي وفيه **وحكمه** اي الرضا **حكم العصبية** اي احكام القصد به
في صلاة الخازنة والارث به وولاية التزويج وتحمل الدية **عند غده** اي التخصيص بالنسب
وانما قدم النسب لقوله **ويشغل الولا عن العتق** بعد ما في الذكور من عصبية
اي المعتق المتعصبين بانفسهم دون ساير الورثة ومن بعضهم العاصب لانه
لا يورث كما مر فلو انتقل الي غيره لمكان موروثا تنبيه ظاهر لانه ان الولا لا يثبت

سما بالحق والولا من حقوق القتل
لانه لو ورثه لكان عتقه تبرعا على الورثة فيسطل لتعذر اجازته لتوقفها على ارثها

بالنسب

للعاصب

للعاصب مع وجود المعتق وليس مرادا بل يثبت لهم في حياته والمتاخر لهم عنه انما هو
قوايده ولا يورث امرأة بولا الا من عتقها لغير السابق او منتهيا اليه بنسب او ولا فان عتق
عليها ابوها كان اشتراطه ثم اعتق عبدا ثانيا بعد موت الاب بولا وارث من النسب للاب والجد
قال العتيق للبيت لا تكون لها بنت معتقة لعمارتها لا يورث بل لانها معتقة المعتق ومحل
ميراثها اذا لم يكن للاب عصبية فان كان كاخ او ابن عم فميراث العتيق له ولا شي لها لان
معتق المعتق متاخر عن عصبوبة النسب قال الشيخ جمعت بعض الناس
يقولوا خطأ في هذه المسألة اربعة قاض فقالوا ان الميراث للبيت لانهم اوثق اقرب وهي
عصبية له بولا بها عليه ووجه الفضلة ان المقدم في الولا المعتق ثم عصبية ثم معتقة
ثم عصبية ثم معتق معتقة ثم عصبية وهكذا ووارث العبد ههنا عصبية فكان
مقدما على معتق معتقة ولا شي لها مع وجوده ونسبه غلط القضا في هذه
الصورة حكاه الشيخان قال الزركشي والذبيح حكاه الامام عن غلطهم فيما
اذا اشتري اخ واخت اباهما فاعتق الاب عبدا ومات ثم مات العتيق فقالوا
ميراثه بين الاخ والاخت لانها معتقة معتقة وهو غلط وان الميراث للاخ وحده
والولا على العصبية في الدرجة والقرب مثاله ابن المعتق مع ابن ابنة فلو
مات المعتق عن ابني وعن اخوين مات احدهما وحلف ابنا فالولا لعمه دونه
وان كان هو الوارث لابييه فلو مات الآخر وحلف تسعة بنين فالولا بين العشرة
بالعصوبة ولو اعنق عتقا ابامعتقة فلكل منهما الولا على الآخر وان اعتقا احبني
اخين لا يورث ابوا ب فاشترى اباهما فلا ولا لواحدة منهما على الاخرين ولو اعنق
كافر مسلما وله ابن مسلم وابن كافر مات العتيق بعد موت معتقة فولا ه
للمسلم فقط ولو اسلم الاخر قبل موته فولا وه لهما ولومات في حيات معتقة فولا ه
لميراثه لبيت المال **ولا يجوز بيع الولا ولا هبته** لانه الولا كالنسب فكذا لا يبيع بيع النسب
ولا هبته فكذا لا يبيع بيع الولا ولا هبته ولا وه صلى الله عليه وسلم لم ينع عن بيع
الولا وهبته متفق عليه **تم** لو نكح عبد معتقة فانت بولده مولاه لموالي الام لانه
المعتق عليه فانه عتق باعتاق امه فاذا عتق الاب اجر الولا من موالى الام الى موالى
الاب لان الولا فرع النسب والنسب الى الابادون الامهات وانما ثبت لموالي الام لعدله
من جهة فاذا امكن عادالي موضعه ومعني الا بجرارانه ينقطع من وقت عتق الاب
عن موالى الام فاذا اجر الى موالى الاب فلم يبق منهم احد لم يرجع الى موالى الام بل يكون
الميراث لبيت المال ولومات الاب رقيقا وعتق الجيد اجر الولا من موالى الام الى موالى
الجيد ايضا فان اعنق الاب بعد الجيد اجر من موالى الجيد الى موالى الاب لان الجيد
انما جره لكون الاب كان رقيقا فاذا عتق كان اولي بالجر لانه اقوي من الجيد
في النسب ولو ملك هذا الولد الذي ولا وه لموالي امه اياه جرو ولا اخوته لابييه
من موالى امهم اليه ولا يجرو ولا نفسه لانه لا يمكن ان يكون له على نفسه ولا ولده
لو اشتري العبد نفسه او كانت له عبده واحدا النجوم كان الولا عليه لبيده كما مر
الاشارة اليه **فصل** في التدبير وهو لغة النظر في عواقب النظر الامور
وشرعا تغليب عتق بالموت الذي هو تدبير الحياة فهو تغليب بصفة لا وصية

٢٢٩

ولهذا لا يقتصر الي اعتناق بعد الموت ونفطه ماخوذ من الدين لان الموت دين الحياة
وكان معروف في الجاهلية فاقره الشرع والاصل فيه قبل الاجماع خبرا لصحاح
ان رجلا دبر عبدا ليس له مال غيره فباعه النبي صلى الله عليه وسلم فقتل به صلى الله
عليه وسلم له وعدم انكاره له بل على جوارحه واركانه ثلاثة صبغة ومالك ومحل
وهو الرقيق وشرط فيه كونه رقيقا غير ام ولد لانها تستحق العتق بجهة اقوي
من التذبير ويستلزم في الصبغة لفظ يشعوبه وفي معناه ما مر في الضمان وهو
اما صريح كما يوضح من قوله **ومن قال لعبده اذ امت انا فانت حر** واعتقد
او حر بتركه موني او بتركه او انت مدبر او ما كناية وهي ما حمل الله به
وعبره كخلف سبيلك او احلستك بعد موني ناول للعتق فهو مدبر وحكمه انه
يعتق عليه بعد وفاته اي السيد محسوبا من **تلق** بعد الدين وان وقع التذبير
في الصحة فلو استغرق الدين التركة لم يعتق منه او نصفها وهي هو فقط بيع
نصفه في الدين وعق ثلث الباقي منه وان لم يكن دين ولا مال غيره عتق ثلثه
فا بدة الحيلة في عتق الجميع بعد الموت وان لم يكن له مال سواه ان يقول هذا الرقيق
حر قبل مرض موني بيوم وان مات فجاءه فقبل موني بيوم فاذ امت بعد التعليق
بكثر من يوم عتق من ليس المال ولا سبيل لاحد عليه ويصح التذبير مقيد بشرط كان
مت في هذا الشهر او المرض فانت حر فان مات فيه عتق والا فلا ومعلقا كان دخلت
الدار فانت حر بعد موني فان وجدت الصفة ومات عتق والا فلا ولا يصير
مدبرا حتى يدخل وشرط الحصول العتق دخوله قبل موت سيده فان مات السيد
قبل الدخول فلا تذبير فان قال ان مت ثم دخلت الدار فانت حر اشترط دخوله
بعد موته ولو مترا جبا عن الموت وللوارث كسبه قبل الدخول وليس له النضر
فيه بما يزيل الملك كالبيع لتعلق حق العتق به كقوله اذ امت ومضى شهر مثلا بعد
موني فانت حر فلو ارث كسبه في الشهر وليس له النضر بما يزيل الملك وهذا
ليس بتذبير في الصورتين بل تعليق بصفة لان المعلق عليه ليس الموت فقط
ولامع شئ قبله ولو قال ان شئت فانت حر بعد موني اشترط وقوع المشيئة
قبل الموت فورا فان اتى بصبغة حكومي لم يشترط الفور ولو قال لعبدي
اذ امتنا فانت حر لم يعتق حتى يموت معا او مرتبا فان مات احدهما فليس
لوارثه بيع نصيبه لانه صار مستحق العتق بموت الشريك وله كسبه
ثم عتقه بعد موته معا عتق تعليق بصفة لا عتق بتذبير لان كلاهما
لم يعلقه بموته بل بموته وموت غيره وفي موتهما مرتبا يصير نصيب المتأخر
موتا بموت المتقدم مدبرا دين نصيب المتقدم ويشترط في المالك ان يكون
مختارا وعدم صبي وجنون فنصف من سفيه ومغلس ولو بعد الحجر عليها
ومن مبعض وكافرو ولو حر لاني لان كلامها صحيح العتق والمالك ومن سكران
لانه كالمكلف حكما وتذبير مرتد بوقوف ان اسلم يانت صحته وان مات مرتدا
بان فساده والحري حمل مدبره لدارهم لان احكام الرق باقية ولو دبر كافر
مسلم يبيع عليه ان لم يزل ملكا عنه او لم يزل كافرا فاسلم نزع منه وجعل

عز

عند عدل ولبيده كسبه وهو باق علي تديره لا يباع عليه لتوقع الحرية **ويصح**
اي السيد الجاني التصرف ان **يبين** اي المدبر او يبيعه ويقتضيه ويجوز ذلك
من انواع التصرفات المنزلية للملك في **حال حياته** كما قبل التذبير **ويبطل** تديره
بازله ملكه عنه للخبر السابق فلا يعود وان ملكه بنا على عدم عود الحنت في اليهن وخرج
بجاء التصرف السفيه فانه لا يبيع ببعده وان صح تديره ويبطل ايضا بالاد مدبرة لانه اقوي
منه بل ليل انه لا يعتق من التملك ولا يمنع من السيد من خلاف التذبير فرفع الة
قوي كما يرفع ملك اليهن الفكاك ولا يبطل التذبير بردة السيد ولا المدبر بصفاته
لحق المدبر عن الضمان فيعتق بموت السيد وان كان مرتدا ولا رجوع عنه
باللفظ كفسخته او نقصته كسائر التعليقات والانكار التذبير كما ان انكار
الردة ليس اسلما وانكار الطلاق ليس رجعة فيخلق انه ما يرد ولا وطي مدبرة
وجعل وطيمها لبقا ملكه ويصح تديره المكاتب كما يبيع تعليق عتقه نصفه
وكثايرة مدبر وصح تعليق كل منهما بصفة ويعتق بالاسبق من الوصفين
تنبه حمل من دبرت حاملا مدبر تبعا لها وان انفصل قبل موت مديها
لا ان يبطل قبل انفصاله تديرها بلاموتها كبيع فيبطل تديره ايضا ويصح
تذبير حمل كما يبيع اعتاقه ولا تتبعه امه لان الاصل لا يتبع الفرع فانه باعها
فروع عنه ولا يتبع مدبرا ولده وانما يتبع امه في الرق والحرية **وحكم** الرقيق
المدبر في حال حياة المدبر **العبد القن** في سائر الاحكام الا في رهنه فانه
باطل على المذهب الذي قطع به الجمهور كما قاله في الروضة في بابه والقن وتدير
النون هو من لم يتصل به شئ من احكام العتق ومقدما تة بخلاف المدبر والمكاتب
والمعلق عتقه بصفته والمستولدة سواء كان ابوه مملوكا او عتقا او حري
اصليين بان كانا قدين واستغرق هو كما قاله النووي في لفظيه تنه
لو وجد مع مدبر مار او نحوه في يده بعد موت سيده فتنازع هو والوارث
فيه فقال كسبه بعد موت سيدي وقال الوارث بل قبله صدق المدبر بميمنه
لان اليد له فخرج وهذا بخلاف ولد المدبرة اذ اقل تولدته بعد موت السيد
فهو حرم وقال الوارث بل قبله فهو قن فان القول قول الوارث لانها تزعم حريته
والحر لا يدخل تحت اليد وتقدم يمينه المدبر على يمينه الوارث اذ اقاما بينتين
على ما قاله لا اعتضاها باليد ولو دبر رجلا ان امتهما وانت بولد وادعاه احدهما
لحقه ومن لشريكه نصف قيمتها ونصف مهرها وصارت ام ولد له ويبطل التذبير
وان لم يخذ شريكه نصف قيمتها لان السراية لا تتوقف على اخذها ويلغوا رد المدبر
التدبير في حياة السيد وبعد موته كما في المعلق عتقه بصفة ولو قال لامته انت
حر بعد موني بعثتوسمين مثلا لم يعتق الا بعني تلك المدة من حين الموت ولا
يتبعها ولدها في حكم الصفة الا ان انت به بعد موت السيد ولو قبل نصف المدة
فيتبعها في ذلك فيعتق من راس المال كولد المستولد بجامع ان كلامها لا يجوز
ارقاها ويؤخذ من القياس ان حمل ذلك اذ اعلفت به بعد الموت ولو قال لعبدي
اذ اقرت القرآن ومت فانت حر فان قرأ القرآن قبل موت السيد عتق بموته

وان قد اعطيه لم يعتق بعت السيد وان قال ان قرأت قرأنا وميت فانت حر فقرا
بعض القرآن ومات السيد عتق والفرق التعريف والتذكير كما نقله المصنف
عن النص قال الديميري والصواب ما قاله الامام في الموصول ان القراء
يطلق على القليل والكثير لا يثبت من كماله والحاصل لقوله تعالى عن نقص
عليك احسن القصص مما اوحيينا اليك هذا القرآن وهذا الخطاب كان
ممكنا بالاجماع لان السورة ملكية وبعد ذلك نذر كثير من القرآن وما نقل عن النص
ليس على هذا الوجه فان القرآن بالهمزة عند الشافعي يقع على القليل والكثير والقرآن
غيرهم اسم جمع كما افاده البصري في تفسير سورة البقرة ولغة الثنا في
غيرهم والمواقف على كلام الشافعي بظنه مهورا وانما يطلق في ذلك
بلغته المألوفة لا بغيرها ولهذا اتضح الاشكال واجيب عن السؤال
فصل في الكتابة وهي بكسر الكاف على الاشارة لغير لغة الضمة
والجمع لان فيها ضم نحو الى نحو والجمع يطلق على الوقت ايضا الذي يحل فيه
مال الكتابة كما سألني وسميت كتابة الحروف الحارفي بكتابة ذلك في كتاب
بوافقه وشرعا عقد عتق بلفظها بعوض محتمل بيمين فالكفو ولفظها اسلاحي
لا يعق في الحاهلية والا صل فيها قبل الاجماع اية والذين يبتغون الكتاب مما ملك
ايماكم فكانت بغيرهم ان علمهم فيهم خبرا وخبر المكاتب عتق ما بقي عليه درهم
رواه ابو داود وورد وغيره والحاجة داعية اليها **والكتاب مستحب** لا واجبة
وان ظلمها الرقيق قياسا على التديرو وشرأ الغرائب وليلا يتعطل اثر الملك
وتحكم الممالكة على المالكين وانما يستحب **اذا سألها العبد من سيده**
وكان مامونا اي اعيانها بكسبه بحيث لا يضيعة في محضية مكنيا
اي قادر على الكسب وهما تفسير الشافعي رضي الله تعالى عنه الجوزي الابه
واعترض الامانة لئلا يضيع ما يحصله فلا يعتق والغرة على الكسب ليوثق
بخصيل الخوم ويقارفا الابتاح حيث اجري على ظاهر الامر من الوجوب
كما سألني لانه مواساة واحوال النوع لا تمنع وجوبها كما لكاه **تغيب**
قوله مكتوبا قد يهرم انه اي كتب كان وليس مراد ابل لا بد ان يكون
قادرا على كسب بولي اما التزمه من الخوم فان فقد شرط من هذه الثلاثة
وهي السؤال والامانة والغرة على الكسب فيها حده لا يقوي بها العتق بها
ولا نكوه بحال لانها عقد فقد ما ذكر تعني الى العتق نعم ان كان الرقيق فاسقا
بسرقه او خوها وعلم السيد انه لو كان به مع العجز عن الكسب لا اكتسب
بطريق العتق كرهت كما قاله الاذرعى واركأها اربعة سيد ورقيق وصبيغة
وعوض وشرط في السيد وهو الركن الاول ما سألني العتق من كونه مختارا
اهل تبرع وولا لا يثبت تبرع وابلة للولا فتص من كافر اصلي وكذا ان لا من مكره
ومكاتب وان اذن له سيده ولا من صبي ومجنون ومجنور وسفاه واولياهم
ولا من مجور فلس ولا من مرتد لان ملكه موقوف والعقد لا يوقف على الجدي
ولا من مباحض لانه ليس اهلا للولا وكتابة مريض مرض الموت محسوبة

اسم

من

من الثلث فان خلق مثلي قيمته صحت في كله او مثل قيمة في مثليه او لم يخلق
غيره ففي ثلثه وشرط في الرقيق وهو الركن الثاني اختيار وعدم صبي وجنون
وان لا يتعلق به حق لازم وشرط في الصبيغة وهي الركن الثالث لفظ يستعمل بالكتابة
وفي معناه ما مر في الضمان ايجابا كما تنبذ او انت مكاتب على كذا كالف معجم مع
قوله اذا ادبته مثلا فانت حر لفظا او بنية وقبولا كقولك ذلك وشرط في العوض
وهو الركن الرابع كونه مالا كما تعرض له المصنف ولم يذكره غيره من الاركان بقوله
ولا تصح اي الكتابة **الامال** وفي ذمة المكاتب نقد اكان او عرضا موصوفا
بصفات السلم ولا ان الاعيان لا يملكها حي يور بال عقد عليها **معلوم**
عندها قدر او حبسا وصفة ونوعا لانه عوض في الذمة فاشترط فيه العلم بذلك
كدين السلم ويكون **ويكون الى اجل معلوم** ليحصله ووجوده فلا يصح بالمال
ولو كان المكاتب مبعضا لان الكتابة عقد خالق القياس في وضعه واعتبر
فيه سنن السلف والمأثور عن الصحابة فمن بعدهم قولا وفعلات انما هو التاجيل
ولم يعقد ها احد منهم حالة ولو جاز لم يتفقوا على تركه مع اختلاف الاعراض
خصوصا وفيه تعجيل عتقه **تغيب** لو كان العوض منفعة في الذمة
كسائر دين في ذمته وجعل لكل واحد منهما ما عتقنا معلوما جاز كما يجوز ان يجعل
المنافع ثمتا واخرى اما لو كان العوض منفعة غيره فانه لا يصح تاجيلها لان الاعيان
لا تقبل التاجيل ثم ان كان العوض منفعة عين حالة خوكا تنبذ على ان يخدمني شهرا
او تحيط ثوبا بنفسك فلا بد معها من ضمنية مال كقوله وتخطيني دينارا بعد
انقضائه لان الضمنية شرط فلم يجوز ان يكون العوض منفعة فقط فلو اقتصر
على خدمة شهرين وصرح بان كل شهر يخدم لم يصح لانها نجم واحد ولا ضمنية
ولو كان به على خدمة رجب ورمضان فاو لي بالفساد اذ بشرط في الخدمة او المنافع
المتعلقة بالاعيان ان تتصل بالعتق ولا حد لعدد نجوم الكتابة **واقوله بجان**
لان المأثور عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم من بعدهم ولو جازت على اقل من بجان
لفعله لانهم كانوا يبادرون الى الغريات والطاعات ما لم يكن ولا نها مشقة
من ضم النجوم بعضها الى بعض واقله ما يحصل به الضم بجان والمراد بالي هنا
الوقت كما في الصحاح قال النووي في تهذيبه كتابه عن الراعي فيقال كانت
العرب لا تعرف الحساب ويبشون امورهم على طلوع النجم والمنازل فيقول
احدهم اذ اطلع نجم النزي اديت حقة فسميت الاوقات بنجوم ما سمي المودي
في الوقت بجان **تغيب** قضية اطلاقه اليها تصح بيمين قضيتين ولو
في مال كثير وهو كذلك لا يمكن ان الغرة عليه كالسلم الى محسور في مال كثير الى
اجل قصير ولو كانت عبيدا كلاتة صفقة واحدة على عوض واحد كالف منجم
بجان وعلق عتقهم بادائه صح لا تخا المالك فصار كما لو باع عبيدا بثمان واحد
وورع العوض على قيمتهم وقت الكتابة فمن ادي حصته منهم عتق ومن عجز
رفق ويصح كتابة بعض من باقى حر لانها تغيب الاستقلال المقصود بالعقد ولا
تصح كتابة بعض رقيق وان كان باقى لغيره واذن له في الكتابة لان الرقيق

من

لا يستغل فيها بالتردد لا كنسب النجوم نعم لو كاتب في مرضه بعض رقيق والبعض ثلث
ماله او اوصى بكتابة رقيق فلم يخرج من الثلث الا بعضه ولم تجز الورثة صحت الكتابة في
ذلك القدر وعن النص والبعوي صحت الوصية بكتابة بعض عبده ولو تعدد السيد =
كشريكين في عبده كاتباه معا او وكلا من كاتبه صح ان اتفقت النجوم جنسا وصفة
وعدة او اخلا وجعلت النجوم علي نسبة ملكيهما فلو عجز العبد فجزاه احدها وفسخ
الكتابة وابقاه الاخر فيها لم يصح كتابته عقدها ولو ابراه احدها من نصيبه من النجوم
او اعتق من العبد عتق نصيبه منه وقوم عليه الباقي ان ابسر وعادة الرق للمكاتب
وخرج بالابرا ولا عتاق ما لو قبض نصيبه ولا يعتق وان رضى الاخر بتقديمه اذ ليس
له تخصيص احدها بالقبض **وهي اي الكتابة الصحيحة من جهة أي جانب**
السيد لازمة ليس له فسخها لانه عقدت لحظا مكانه لا لحظه فكان فيها
كالراهن لانها حق عليه اما الكتابة الفاسدة فهي جائزة من جهة علي الاصح فان عجز المكاتب
عند المحل بنحو او بعضه غير الواجب في الايتا او امتنع منه عند ذلك مع القدرة عليه
او غاب عند ذلك وان حضر ماله وان كانت غيبه المكاتب دون مسافة القصد
علي الاستغناء في المطلب وقبضها في الكفاية بمسافة القصد هذا هو الظاهر كان له
فسخها بنفسه وحقه متى شاء لتعذر العوض عليه وليس للمالك الادا من مال المكاتب
الغائب عنه بل يمكن السيد من الفسخ لانه ربما عجز نفسه او امتنع من الادا لو
حضر **وهي من جهة العبد المكاتب جائزة** فله الاستمتاع من الاعطائات القدرة وله
تعجز نفسه ولو مع القدرة علي الكسب وتحصيل العوض وله **فسخها متى شاء**
وان كان معه وفا ولو استنهل سيده عند المحل لعجز من امهاله مسافة عدة له في
تحصيل العتق او لبيع عوض وجب امهاله لبيعه وله ان لا يزيد في المهلة علي ثلاثة
ايام سوا العوض كما اذا ارفق فلا فسخ فيها او لاحضا رماله من دون مرحلتين
وجب ايضا امهاله الي احضاره لانه كالحاضر بخلاف ما فوق ذلك لطول المدة ولا تفسخ
الكتابة من السيد او المكاتب بكون ولا عتاق ولا يحسب سفه لان اللازم من احد طرفيه
لا يفسخ بشي من ذلك كالرهن ويقوم ولي السيد الذي جن او حجر عليه مقامه في
قبض ويقوم الحاكم مقام المكاتب الذي جن او حجر عليه في ادا ان وجد له مالا ولم
ياخذ السيد استقلاله وثبتت الكتابة وحل النجم وحل السيد علي استحقاقه
قال الغزالي وراه مصلحة في الحرية فان راي انه يضرع اذا افاق لم يود قال
الشيخان وهذا حسن فان استقلال السيد بالاخت عتق لحصول القبض ولو جني
المكاتب علي سيده لزمه قودا وارش بالعاما بلغ لان واجب جنائنه عليه لا تعلق
له برقبته ما معه وبما سبب سبه لانه معه كلاجني فان لم يكن معه ما يفي بذلك
فللسيد او الوارث تعجزه دفعا للضرر عنه او جني علي اجني لزمه قودا =
والاقل من قيمته والارش لانه لا يملك تعجز نفسه واذا عجزها فلا متعلق
سوي الرقبته وفي اطلاق الارش علي ذية النفس تغليب فان لم يكن معه ما يفي
بالواجب عجزه الحاكم بطلب المستحق وبيع بقدر الارش ان زادت قيمته عليه وثبتت
الكتابة فيما بقي والا يبيع كله وللسيد قداوه باقل الارش من قيمته والارش فيما بقي